وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الجزائر 2 – بوزريعة –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

استقلال الدول المغاربية ومشروع بناء الدولة الوطنية تونس والجزائر نموذجا "1956 – 1987م"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة: نجاة عبو
إشراف الدكتور: محمد بلقاسم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مصطفى نويصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
محمد بلقاسم	أستاذ محاضر – أ -	جامعة الجزائر 2	مقررا
عبد الرحمان أولا سيدي الشيخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
محمد جلال	أستاذ محاضر – أ -	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
سلوى الهلالي	أستاذ محاضر – أ -	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
مولود قرين	أستاذ محاضر – أ -	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020م

إهداء:

على نهج الشهداء الأبرار وحفاظا على الأمانة

إلى كل الوطنيين الشرفاء الذين ساهموا في بناء الدولتين

إلى روح جدي رحمه الله

إلى والدي الفاظلين حفظهما الله وريتاج

إلى زوجي العزيز عبد الحميد

إلى إبني أدم وكل إخوتي

إلى والدة زوجي وكل الأهل والأقارب

ع/ نجاة

المقدمة

إن الدارس لنشاط الحركات التحررية في أقطار المغرب العربي، وفي تونس والجزائر بشكل خاص، يخلص إلى أنها عرفت تطورا ملحوظا إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تميز نشاطها بتكثيف عمليات الاتصال بين مناضليها، ودفعهم للمطالبة بالاستقلال، وقد أدى تكريس القمع الاستعماري ورفض السلطات الفرنسية تحقيق مطالب الشعبين، إلى اندلاع الثورة في تونس سنة 1952م، واشتعال فتيل الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954م، وأمام تصاعد حركة المقاومة المسلحة ضد المستعمر الفرنسي، والذي شعر لأول مرة منذ احتلاله لتونس عام 1881م أنه يواجه مقاومة عنيفة وأكثر تنظيمًا، مما دفع بالحكومة الفرنسية للمسارعة في دعوة الوطنيين بتونس للتفاوض، وقد اشترطت على الحزب الدستوري الجديد أن يوجه تعليماته للثوار بوقف القتال وتسليم أسلحتهم لسلطات الحماية خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1954م.

وقد استمرت المفاوضات بين التونسيّين والفرنسيين إلى غاية إعلان الاستقلال الذاتي لتونس في جوان 1955م، وهو ما أثار اختلاف كبير بين أعضاء الحزب الدستوري الجديد، والذي تحول لصراع بين مؤيدي الاستقلال الذاتي بزعامة "**الحبيب بورقيبة**"، ومعارضي الاستقلال الذاتي واعتباره استقلال ناقص وخطوة إلى الوراء بزعامة "**صالح بن يوسف**" وأنصاره، وبتسارع الأحداث والتطورات فتحت المفاوضات من جديد في فيفري 1956م بين الوفد التونسي والحكومة الفرنسية حول استقلال تونس التام، والذي أعلن عنه في مارس 1956م.

وأما بالنسبة للجزائر فقد عرفت هي الأخرى تطورات حاسمة مثل باقي الأقطار المغاربية في منتصف الخمسينيات، وقد أدى اندلاع الثورة في نوفمبر 1954م، وتسارع الأحداث العسكرية والسياسية داخليًا وخارجيًا، إلى دفع فرنسا لتوظيف كل إمكانياتها الحربيّة والعسكرية، وحتى الإعلامية والدبلوماسيّة للقضاء على الثورة، إلا أنها فشلت وعجزت عن إخمادها، وهو ما أجبرها على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بشأن مصير الشعب الجزائري، وقد مرت المفاوضات بصعوبات كبيرة نتيجة اختلاف وجهات النظر بين الطرفين، ولكن في الأخير توجت بتوقيع مفاوضات إيفيان، والتي نصّت على وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب بين الطرفين، وتنظيم استفتاء تقرير المصير، وتم الإعلان عن استقلال الجزائر واسترجاع سيادتها الوطنية في جويلية 1962م.

وإنّ حصول تونس والجزائر على الاستقلال واسترجاع السيادة مثل حقبة تاريخية مميزة ومنعطف حاسم في تاريخ البلدين، وبانتهاء مرحلة الاحتلال والهيمنة الاستعمارية تبنّى البلدين إستراتيجية جديدة لبناء الدولة الوطنية المستقلة في تونس والجزائر، ومحاولة التخلص من الإرث الاستعماري، وقد شرعت حكومة "**بورقيبة**" منذ توليها زمام الأمور في البلاد بإعادة تنظّيم الأجهزة الإدارية وضّبطها، وتصفيّة جهاز الإدارة القديم، وكما أعادت الحكومة

التونسيّة مع الحكومة الفرنسية النظّر في بعض بنود اتفاقيات الاستقلال، بهدف تعديل العلاقات الاقتصاديّة والقضائيّة بما يتلاءم مع حقوق السيادة التونسيّة، وبعد إصدار دستور 1959م أصبح "**بورقيبة**" يتمتع بصلاحيات واسعة إذّ كان له الدور الأول في الحياة السياسية للبلاد.

وقد سعت تونس لتبنّي سياسية اقتصاديّة هدفها النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال تأميم عدة شركات أجنبيّة، وتأسيس البنوك الوطنية، وتنميّة قطاع السياحة والزراعة، والصناعات الغذائية والتحويلية، وهو ما دفع النظام الحاكم لتبني أنظمة اقتصادية مختلفة، محاولاً من خلالها تحقيق تنمية مستدامّة، وبناء صرح اقتصادي قوي يضّمن للبلاد الاستقلال الاقتصادي والمالي، ويحررها من التبعية الأجنبية، وكما أولت الدولة اهتمام خاص بتطوير المجال التعليمي ليتناسب مع المراحل المستقبليّة للبلاد، وخصصّت مبالغ كبيرة من ميزانيّة الدولة لتطوير التعليم الجامعي والأكاديمي، وتوفير الخدمات الصحية للمواطن التونسي، وترقية حياته وتطويرها اجتماعيًا وثقافيًا.

وأما بالنسبة للجزائر فقد سعت أيضًا لتصفيّة أثار ونتائج 132 سنة من الاستعمار من جهة، وإعادة بناء وتأسيس الدولة الوطنية المستقلة، والتي سطرت برامجها الأساسية في مؤتمر طرابلس سنة 1962م، وقد سعت الحكومة الجديدة بالدرجة الأولى إلى تبنّي النظام الاشتراكي، واستئناف الإنتاج، وإعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد، وتأميم الثروات والممتلكات الوطنيّة، وبالتوازي عملت على إرساء تنظيمات زراعية، وإقامة المشاريع الصناعية القليلة التكاليف لسد حاجيات البلاد الأساسية، معتمدة على مجموعة من المخططات التنموية، والتي هدفت من خلالها لبناء اقتصاد وطني يحقق تنمية شاملة ومستدامة، وكما سعت اجتماعيًا لتوفير متطلبات السكن والخدمات الصحية، ببناء المستشفيات وتعميم ومجانية العلاج، وقد كانت محاربة الأمية والجهل من أهم البرامج المسطرة للدولة، ولهذا أقرت بتعميم التعليم ومجانيته، وإجباريته على كل أبناء الوطن، وقد مثلت قضية التعريب أهم التحديات التي واجهت النظّام الحاكم.

وإنّ مشروع بناء الدولة الوطنيّة بعد الحصول على الاستقلال واسترجاع السيادة في كل من تونس والجزائر لم يكن بالأمر السهل، وهذا راجع للإرث الاستعماري في البلدين وتراكماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذّ ظلت بعض بنود اتفاقيات الاستقلال في البلدين عائقًا نوعا ما في بناء دولة، وخاصة في السنوات الأولى من الاستقلال، ولهذا فشلت العديد من المخططات التنموية، ولم تستطع الأنظّمة الحاكمة تحقيق أهدافها المسطرة في مختلف الأصعدة، ولهذا حاولت في كل مرة تجاوز الهفوات والأخطاء المرتبكة بانتهاجها أساليب مغايرة وتطبيق استراتيجيات جديدة منها ما كان مدروس، ومنها ما كان ارتجالي فلم يحقق أي نتائج معتبرة.

– أهمية البحث:

إنّ موضوع " **استقلال الدول المغاربية ومشروع بناء الدولة الوطنية في تونس والجزائر 1956. – 1978م**" من المواضيع الشائكة والهامة في التاريخ المغاربي المعاصر، وذلك بحكم أن مثل هذه المواضيع لم تتناول بدقة وبشكل كبير، مثل غيرها من المواضيع المتعلقة بنشاط الحركات الوطنية ونضّالها ضد الاستعمار، أو مواضيع الثورات المسلحة في المغرب العربي أثناء الحقبة الاستعمارية.

وأهمية الموضوع في تكمُن في كشف جانب مهم جدا عن مميزات البلدان المغاربية بعد نهاية الحرب مع الاستعمار الأجنبي، وتوضيح أكثر للصورة التي كانت عليها تونس والجزائر عشية الاستقلال واسترجاع السيادة، وإبراز رهانّات السلطة التونسيّة والجزائريّة لبناء الدولة المستقلة، والتي ارتبطت بظروف وسياسات فُرضَّت عليها داخليا وخارجيا.

– دواعي وأسباب اختيار البحث:

هناك أسباب عديدة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ونذكر منها:

– لقد خلصت من خلال دراستي لموضوع "التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف دراسة تاريخية مقارنة 1945ـ 1961م" المقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، أن الموضوع يحتاج لتطويره أكثر من خلال استكمال البحث بتناول مراحل استقلال تونس والجزائر، وتوضيح الأساليب والاستراتيجيات السياسية الاقتصادية المتعبة لبناء الدولة الوطنية.

– الرغبة في نقاش موضوع الصراع الذي كان قائم بين العقليّة الاستعمارية، والنّخب الوطنيّة في كل من تونس والجزائر، وخاصة وأن المستعمر كان يريد تحطيم كل مبادرة وطنيّة، وهذا بهدف إثباته أحقيته في الاستعمار، وبالتوازي حاول رجال النضّال والوطنيّة إثبات حقهم المشروع في الاستقلال، وقدرتهم في إعادة بناء دولة وطنيّة حديثة وفق المعايير الدوليّة، وبعيدًا عن المشاركة الفرنسيّة، والتي حاولت بعد الحرب المسلحة التأثير على البلدين بأساليب جديدة غير مرئية لإثبات عجز الدولتين.

– أهمية المنهج المقارن في مجال الدراسات التاريخية، خاصة وأن الأمر يتعلق بتحديد مراحل الاستقلال الوطني في تونس والجزائر، ومقارنة بنود اتفاقيات الاستقلال الموقعة بين فرنسا والقيادات النضّالية في تونس والجزائر،

وتوضيح خصوصيات النظّام المتبع لبناء دولة معاصرة في ظل التحولات التي عرفتها مناطق المغرب العربي، والعالم الإسلامي والعربي والعالم ككل.

– الرغبة الشخصية لتناول الموضوع خاصة بعد لقائي مع المجاهد "**محمد مهري**" في فندق الأوراسي يوم 20 أفريل 2015م، والذي أدلى بشهاداته حول فترة حكم الرئيس "**أحمد بن بلة**" والصعوبات التي عرفتها الدولة الجزائرية في سنواتها الأولى من الاستقلال، فتملكتني الرغبة لمواصلة البحث حول شخصية الرجل ودراستها أثناء توليه لرئاسة البلاد، ومقارنتها مع شخصية "**الحبيب بورقيبة**" ومنهج كل واحد في بناء الدولة.

– نّدرة الأقلام التي تناولت هذا الجانب من الموضوع في الدراسات التاريخية، وهذا راجع لحساسيّة المواضيع المتعلقة بالتاريخ المعاصر، وخاصة أن الفاعلين فيها مازالوا على قيد الحياة.

– جدلية الأسئلة والإشكاليات التي يطرحها موضوع استقلال الدول المغاربية، ومشروع بناء الدولة الوطنية في تونس والجزائر باعتبار أن هذه الحقبة الزمنيّة أبانّت عن مظاهر اختلاف في دور النخب الوطنية وتكوينها الفكري والسياسي والعسكري، ومساهمتهم بالدرجة الأولى في طرد المحتل الأجنبي وتحقيق مطلب الاستقلال، وثم القضاء على الصراعات الداخلية والفتن، والتوجه في مرحلة أخر لتجّسيد مشروع بناء الدولة المستقلة، وهذا الاختلاف انعكس على تباين نظرة المؤرخين للأحداث، ودور الأشخاص فيها، والتي تراوحت بين التمجيد والتقديس إلى الذّم والنقد، وحتى الاتهام بالخيانة والتحالف مع العدو المستعمر.

– حدود البحث:

إنّ الإطار الزماني للبحث يمثل حقبة هامّة ومميزة في التاريخ المغاربي المعاصر، فالبحث محصور بين سنتي 1956م، وهي سنة حصول تونس على الاستقلال التام، وعام 1987م وهي نهاية حكم "**بورقيبة**" لتونس وبالنسبة للجزائر يمثل المرحلة الأخيرة من حكم "**الشاذلي بن جديد**"، والذي حاول إدخال الجزائر في مرحلة جديدة، وتغيير أنظّمتها السياسيّة والاقتصادية، واتجاهها نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعدديّة الحزبية، وبالتالي فإن دراستنا للبحث تتعلق بمنهج البورقيبية في بناء تونس المستقلة، وسياسة رؤساء الجزائر من "**أحمد بن بلة**" إلى "**الشاذلي بن جديد**" لإعادة بناء الدولة الوطنيّة.

ويتضّمن عنوان البحث مصطلحات أساسية من حيث عمقها التاريخي وحمولاتها السياسية والفكرية، وهي:

– الاستقلال كإطار عام للمراحل النضّالية التي عرفتها تونس والجزائر من أجل تحقيق مطلب الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنيّة.

– المغرب العربي والذي يَشمُل فضاء الدراسة ومحل البحث المحدد جغرافيا بالأقطار الأربعة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، موريطانيا)، إلا أننا سنركز في هذا البحث على دولتين فقط وهما تونس والجزائر.

– وأما مصطلح بناء الدولة الوطنية يشّمل كل المشاريع والأساليب التي طبقتها كل من تونس والجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال لضّمان الوحدة للسيادة الوطنية، وتحديد رهانات مسؤولي الدولة المستقلة للتخلص من بقايا الاستعمار، وإعادة بناء كل ما هدم أثناء الحقبة الاستعماريّة.

– إشكالية البحث:

إنّ المحور الرئيسي لإشكالية البحث يدور حول سؤال رئيسي وهو: كيف تم تحقيق الاستقلال الوطني لتونس والجزائر، وما هي الأطر والأسس التي تحكمت لفترات من الزمن في بناء مجتمع مدني مستقل ومتطور في البلدين؟

وإنّ كان الموضوع يتطلب الإجابة عن الكثير من التساؤلات، وجملة من الأسئلة الفرعيّة والتي مازلت عالقة في ذهنّ الكثير من الساسّة والمؤرخين فإننا سنحاول التركيز على طرح مجموعة من الإشكاليات الجزئيّة والفرعيّة على أمل الإجابة عنها، ونذكر منها:

– كيف استطاعت الحركات الوطنية بأحزابها المختلفة في تونس والجزائر فرض وجودها ونضّالها على أرض الواقع؟ وكيف كان موقف السياسة الاستعمارية من نشاطها النضّالي بعد الحرب العالمية؟ وكيف تم تحقيق الاستقلال الوطني للبلدين؟ وما هي الاختيارات الكبرى التي طبقها رؤساء البلدين لبناء الدولة الوطنية؟ وما هي أهم التنظيمات الاقتصاديّة والاجتماعية والثقافيّة المعتمدة؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه التنظيمات والأطر في تنمية الدولتين؟ وتطوير المجتمع ودفعه لمواكبة الحضارة العالميّة.

– مناهج البحث:

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة في البحث ومن أجل التوصل إلى حقائق تاريخية ولو نسبيّة يتطلب منا الأمر وصف وتقرير المعطيات التاريخيّة وتحليل الوقائع، ومناقشتها والمقاربة والمقارنة أحيانا بين المواقف والأساليب المتبعة في تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية.

وعليه سنعتمد أساسا على عدة مناهج أهمها:

– المنهج الوصفي لاستعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخيّة، ومظاهر العلاقات والصراع بين السلطة الاستعمارية والحركات التحررية في تونس والجزائر.

– وكما اعتمدنا المنهج التحليلي النقدي لدراسة النصوص والوقائع، ومناقشة المواقف والسياسات المتبعة، والربط بينها واستنتاج الأحكام والخصائص العامة التي تحكمت في توجيه مستقبل البلاد التونسية والجزائرية بعد الاستقلال.

– ووظفنا كذلك المنهج المقارن في المقاربة بين الأوضاع العامة للبلدين، والسياسة الداخلية لتونس والجزائر في شتى المجالات، وذلك بهدف رسم السياسة العامة وتبيّين خصائص النظام العام للقطرين.

– وقد استعنا كذلك ببعض العلوم المساعدة للتاريخ لتغطية جانب كبير من البحث، ومنها العلوم السياسية القانونية والاقتصادية والترجمة.

– خطة البحث:

وقد قسمنا بحثنا إلى مقدمة وبابين وخاتمة، وملاحق وقائمة للبيبلوغرافيا وفهارس للأعلام والأماكن، والموضوعات.

وقد احتوى الباب الأول على "**مدخل تمهيدي**" تناولنا فيه الظروف العامة للبلدين، الاقتصادية وتأثيراتها العامة على الأوضاع الاجتماعية والثقافية في كل من تونس والجزائر.

والفصل الأول عنون بـ "**مقاومة الحماية وتحقيق الاستقلال الوطني التونسي "دراسة للمرجعيات وآليات التطبيق**"، تطرقنا فيه إلى بدايات النشاط السياسي، ومراحل تطور الفكر التحرري لدى الوطنيين التونسيّين، وأهم الأحداث والتطورات التي واكبت مرحلة النضّال، وثم تطرقنا لاندلاع المقاومة المسلحة، وأهم التطورات التي دفعت بالمستعمر للتفاوض، وإجباره على الاعتراف باستقلال تونس.

والفصل الثاني عنّون بـ "**المواجهة الثورية وتحطيم الكيان الكولونياني واستعادة السيادة الوطنية في الجزائر**"، وتطرقنا فيه إلى البدايات الأولى لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية، وأهم التيارات التي تزعمت النضّال، وبرامجها

وأهدافها، وثم تناولنا اندلاع الثورة وأهم تطوراتها العسكرية والسياسية، وحتى الإعلاميّة والدبلوماسية، وثم تطرقنا لمراحل المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، والتي توجت بإعلان استقلال الجزائر.

والفصل الثالث عنون بـ "**أزمات وعواصف الاستقلال في تونس**" تناولنا فيه الصراع السياسي والإيديولوجي الذي عرفته تونس أثناء مرحلة التفاوض وتحقيق الاستقلال الوطني، وقد حاولنا التركيز على أسباب الصراع وجذوره التاريخية، وثم تطرقنا للمواقف الوطنية من الصراع، وكيف تم حل الأزمة، والحفاظ على الوحدة الوطنية.

والفصل الرابع جاء تحت "**أزمة الصراع على السلطة في الجزائر المستقلة**"، وتطرقنا فيه للجذور التاريخية للصراع بين مناضلي جبهة التحرير الوطني، والإيديولوجيات الفكرية والسياسية لأطراف الصراع، وتحديد أهم نقاط الخلاف بين القيادة السياسية والعسكرية، وثم تناولنا طرق وآليات حل الأزمة التي كادت أن تدخل البلاد في حرب أهلية دمويّة طويلة.

وأما الباب الثاني فقد احتوى على ثلاثة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان "**بناء الدولة الوطنية وتأثيرات الموروث الفرنسي– قراءة للمفاهيم والجوانب التاريخية–**"، وتطرقنا فيه لمفهوم الدولة، وأهم المصطلحات التي تخدم البحث، وثم حاولنا تحديد المفهوم الفكري للدولة لدى مناضلي الحركات الوطنية في كل من تونس والجزائر وثم تطرقنا لتأثيرات الموروث الفرنسي على عملية البناء، والتحديات التي واجهت السلطة الحاكمة غداة الاستقلال.

وأما الفصل الثاني جاء بعنوان "**فلسفة البناء الوطني وأفاق التنمية في تونس**"، وتطرقنا فيه لطبيعة النظّام السياسي، وأساليب "**الحبيب بورقيبة**" في الحكم، وثم تناولنا العلاقة بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة لسياسته، وثم تناولنا التنمية الاقتصادية وأهم الانجازات المحققة في الجانب الاجتماعي والثقافي.

وأما الفصل الثالث فقد عنون بـ "**التوجه الاشتراكي لبناء الدولة في الجزائر وأفاق التنمية –دراسة لأسس البناء–**"، تطرقنا فيه للنظام السياسي في الجزائر المستقلة، ومميزات كل فترة رئاسية، وثم تطرقنا للتنمية الاقتصادية وأهم المنجزات، وكما ركزنا على دور الدولة في بناء الجانب الاجتماعي والثقافي.

وختمنا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من البحث، ومجموعة من الملاحق التي تخدم البحث، وقائمة للبيبلوغرافيا والفهرس العام للبحث.

– مصادر ومراجع البحث:

لقد تعدد المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا نذكر أهم المراجع المعتمدة في القسم المخصص لتاريخ تونس: "خطب الحبيب بورقيبة"، وكتاب **علي البلهوان** "تونس الثائرة"، وكتاب "الوطن والصمود" لـ "**الحبيب المولهي**"، وكتاب "بورقيبة كما عرفته" لـ "**عمر شاذلي**". وبعض المراجع أهمها: كتاب "**عميرة علية الصغير**" المعنون بـ "اليوسفيون وتحرير المغرب العربي"، وكتاب "عبد الجليل التميمي" المعنون بـ "الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة الحديثة"، وكتاب "**الصافي سعيد**" المعنون بـ "بورقيبة سيرة شبه محرمة"

وبالنسبة لتاريخ الجزائر اعتمدنا على مجموعة من المصادر أهمها: كتاب "جذور أول نوفمبر" و"اتفاقيات إيفيان" للمناضل "**بن يوسف بن خدة**"، وكتاب "**سعد دحلب**" المعنون بـ "مهمة منجزة من أجل الاستقلال"، وأعداد مختلفة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وبعض المراجع أهمها: "الحركة الوطنية الجزائرية" للمؤرخ "**أبو القاسم سعد الله**"، وكتاب "تاريخ الجزائر المعاصر" للمؤرخ "**يحي بوعزيز**".

– صعوبات البحث:

لا شك أن البحث في مثل هذه المواضيع المتداخلة يتطلب من الباحث أن يبذل مجهوداته الفكرية والمادية وأن يضحي من وقته، ومن بين الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا أثناء جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث وأثناء تحريرها نذكر منها:

- عدم تمكننا من الحصول على الوثائق الأرشيفية الخاصة بمرحلة ما بعد الاستقلال، لأنها غيره متوفرة للباحث في مراكز الأرشيف سواء في تونس أو الجزائر.
- طبيعة الموضوع ولبس إشكالياته، خاصة وأن فترة حكم رؤساء البلدين تعرضت للكثير من النقد، وتداخل الآراء والمواقف.
- عدم التمكن من الحصول على تربص طويل المدى، وقد اضطرارنا للسفر مرتين إلى تونس على حسابنا الخاص، وبعد الحصول على تربص لمدة 20 يوم إلى المغرب لم يتم إتمام المدة بسبب جائحة كورونا، واستمرار غلق الحدود إلى يومنا هذا، وبالتالي اضطررنا للاعتماد على ما هو متوفر فقط من المصادر المطبوعة، والدراسات السابقة من مراجع ورسائل أكاديمية، ومقالات وأعمال ملتقيات.

ونأمل في الأخير أن نكون قد وفقنا في تناول هذا الموضوع المهم، وتمكنا من الإجابة عن الإشكاليات الرئيسية الخاصة بالبحث.

وفي الأخير ما يسعني إلا تقديم كل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور "**محمد بلقاسم**" على اهتمامه الكبير بموضوع البحث، وعلى كل نصائحه وتوجيهاته العلمية، وأسال الله عزوجل أن يجزيه عني خيرا، ويبارك له في عمله وصحته وعائلته.

وكما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المحترم "**بلقاسم رحماني**" على كل ما قدمه لي من مساعدة في قسم التاريخ بجامعة الجزائر2.

وكما لا يفوتني في هذا المقال أن أتقدم بشكري وتقديري إلى كل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عبئ قراءة هذا البحث، وتقييمه وتقديم الملاحظات والتوجيهات التي تزيد من قيمة البحث.

وفي الأخير أتوجه بكل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

الطالبة:

بتاريخ 21 أفريل 2021م باليشير.

الباب الأول

مـــــــدخـــل

1 ـ الأوضاع العامة لتونس المحمية بعد الحرب العالمية الثانية

2 ـ الأوضاع العامة لمستعمرة الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

سنتناول في هذا المدخل التمهيدي الأوضاع العامة لتونس والجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا من خلال تقديمنا لدراسة موجزة ومختصرة للظروف والاقتصاديّة، والاجتماعيّة والثقافيّة للبلدين، بهدف استنتاج تأثيرها على الشعبين التونسي والجزائري، باعتبارها حقبة زمنية هامة بما حوته من وقائع ومنعرجات أوهنت كاهل الجماهير الشعبية، وفي نفس الوقت غرست فيه روح المقاومة والنضّال، فإلى أي مدى ساهمت هذه الأوضاع في دفع وتأجيج الحركات الشعبيّة بمختلف توجهاتها ضد قوى الحماية والاحتلال؟ وهل كانت هذه الظروف هي الواقع المعاش والمحتم على الشعوب لتأقلم معها؟ أم كان يمكن الرفض والتغيير؟ وإن كان ذلك فما هي الوسائل المتاحة لذلك؟

1 ـ الأوضاع العامة لتونس بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد تخلل نظام الحماية تأثيرات كبيرة على الأوضاع العامة للشعب التونسي، والتي تميزت في مجملها بالتدهور، وعدم الاستقرار، وسنحاول في هذا الجزء من البحث تقديم دراسة موجزة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

1 – 1 – الأوضاع الاقتصادية:

إنّ وقوع تونس تحت نظّام الحماية[1] الفرنسيّة صاحبه الاستحواذ والسيطرة على الممتلكات ومصادرة الثروات، مما انعكس سلبًا على الشعب التونسي في جميع القطاعات الاقتصادية، وبعد أن استخلصّت فرنسا العبرة من التجربة الجزائرية التي ألحقت بخزينتها أضرارًا جسيمّة، إذّ أنفقت منذ احتلالها الجزائر حسب "**لافيجري**" عشرة مليار فّرنك على المصالح الإدارية، وخمسة ملايين فّرنك سنة 1848م لتوطين 12 ألف معمر أمي وفقير، وكانت النتيجة كارثية، مما دفع الحكومة الفرنسيّة للتخلي عن هذا الأسلوب الاستعماري الذي يتطلب نفقات باهظّة، فأقلعت عن نظام الامتيازات المجانيّة، وفتحت البلاد التونسية لأصحاب رؤوس الأموال دون سواهم، فجسد هؤلاء

[1] – نظام الحماية: لقد حاولت فرنسا اعتماد نظام الحمايّة كطريقة للاحتلال منذ دخولها جزيرة الهند الصينية، وإن لم تعتمد ذلك قانونيًا حتى عام 1863م حين أبرمت عقد الحماية مع مستعمرة الكامبودج المعدل عام 1885م، لتليها كل من تونس 1881م، ومدغشقر 1885م، وجزر القمر 1886م، والمغرب 1912م، وقد كان هدفها من احتلال تونس مندرجًا ضمن إدماج منطقة المغرب العربي بالنظام الرأسمالي وشروط توسعه، لذا وبعد أربع سنوات من توقيع معادة الحماية "باردو" في 12 ماي 1881م، ثم معاهدة "المرسى" في جوان 1883م، أقرت فرنسا نظام "تورينز" (Torrens) عام 1885م، والذي بمقتضاه يستطيع المالك الجديد لقطعة أرض أن يضمن ملكية لها بواسطة تسجيلها في محكمة مختلطة أنشئت لهذا الغرض. للمزيد ينظر – امحمد مالكي: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1 وط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، يناير 1993 – 1994م، ص ص 94، 112.

دعائم لسياسية استعمارية عرفت بالاستعمار الحر[1]، وقد بادرت الحكومة الفرنسيّة بانتزاع أراضي العرب بإصدار القانون العقاري في جويلية 1885م، والذي يقضي بتنظيم ملكية الأرض وتسجيلها بعد أن تنظر في أمرها محكمة مختلطة، تتكون من قاضي فرنسي وقاضيين تونسيّين، والحكم الذي تصدره لا يمكن مراجعته أو استئنافه، وهكذا انتزعت الأراضي من التونسيّين وسجلت بملكية غيرهم، دون أن يستطيعوا المعارضة أو المطالبة باسترجاعها[2]، ففي سنة 1892م أصبح المستوطنون يمتلكون 402.000 هكتار منها: 246.000 هكتار يملكها 114 مستوطن فقط، استغلوها في زراعة القمح والكروم والزيتون[3]، وبما أن معظم الأراضي تحت سيطرة المستوطنين أصبح مالكوها يحتكرون 90% من الأراضي، والتي تم اقتناؤها منذ انتصاب الحماية، وهو ما أجبر التونسيّين للعمل عند الأوربيين بأجور رخيصة[4].

وقد عملت سلطات الحماية أيضًا على إصدار مراسيم خاصة بالممتلكات الغابيّة وتنظّيمها منها: مرسوم 04 أفريل 1890م والمكمل بمراسيم جوان 1928م و12 سبتمبر 1934م و08 ماي 1935م، وكلها مكنّت السلطات الفرنسيّة من التلاعب بالأراضي، وإلحاق الأراضي الغير مزروعة بالأملاك الغابيّة، وإجبّار أصحابها على إخلائّها بالرغم من إثباتهم سنّدات الملكيّة، ونقلت هذه الأراضي تحت تصرف إدارة الفلاحة والاستعمار[5]، مما أثر سلبًا على تربية المواشي، إذّ تراجعت من معدل يفوق المليون ومائة ألف رأس إلى معدل ألفين رأس قبيل الحرب العالمية الأولى، وهذا دليل على استنزاف ثروات الفلاحين من قبل سلطات الحماية[6]، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى منحت 1603 قطعة أرض منها 122 قطعة للزراعة في منطقة **صفاقس**، وأنشئ 25 مركزًا للمدن أهمها: روبية، ريفويل، مجرين، صواف...، وقد بلغت جملة أراضي الاستعمار الرسمي 310,000 هكتار[7].

---

[1] – علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، تعريب: عمر بن ضو، وحليم قرقوري، وعلي المحجوبي، سراس للنشر، تونس، 1986م، ص 126.

[2] – الحبيب ثامر: **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، ص 42.

[3] – عز الدين معزة: **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899 – 2001**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009، ص 41.

[4] – علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 135.

[5] – يونس درمونة: **تونس بين الحماية والاحتلال**، مطبعة الرسالة، ص 70.

[6] – علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 35.

[7] – يونس درمونة: المرجع السابق ، ص 81.

وقد قدرت نسبة الأراضي الزراعية المخصّصة لسياسة الاستعمار في النصف الثاني من العشرينيات ما بين 600 ألف و700 ألف هكتار أراضي خصبة، فعرف الإنتاج الفلاحي تطورًا هامًا نتيجة توفر الوسائل الحديثة، وتسهيل منح القروض للفلاحين الأوروبيين لتجهيز أراضيهم بالمعدات العصريّة، وهو ما مكن الفلاحة الفرنسيّة بتونس أن تضّاهي الفلاحات العالمية، فبين سنتي (1920 – 1930)م تم بيع 3600 جرار، و1000 حاصدة بتونس، وفي عام 1929م تم بيع 1100 جرار و 360 حاصدة دراسة، بالنسبة للزراعة الفرنسية[1]، وأما الزراعة التونسيّة لم تكن مستقرة في الإنتاج بسب نقص الوسائل الفنية، ووسائل التموين، كما أن لجوء المزارعين التونسيّين للاقتراض بالربا أدخلهم جميعًا في دائرة الإفلاس بدلاً من تحسين إنتاجهم الزراعي، ودفعهم عبئ الضرائب لبيع أراضيهم وحيواناتهم، وحتى أنه تمت محاكمتهم قضائيًا وسجنهم، مما أدى إلى تراجع القطاع الزراعي لدى الأوساط التونسية[2].

وقد كانت جُل المنتوجات الفلاحية موجهة للتصدير، وهذا بحكم الطابع الاستعماري للاقتصاد التونسي، وهذا لتسديد حاجيات فرنسا من زيوت، وحبوب، وخمور،...[3]، إلا أن قطاع الفلاحة والاقتصاد التونسي بصفة عامة تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وتأثر بالظروف المناخية من جهة، وبتعطل دواليب الإنتاج نتيجة الأزمة العالميّة، فانحصرت أسواق المواد التصديرية ما بين سنتي (1931– 1932)م، وانخفضّت أسعار مواد الزيت والقمح والخمور، مما دفع الفلاحين لبيع أراضيهم بمنطقتي الساحل وصفاقس بعد عجزهم عن تسديد فائدة القروض بالربا للبنوك[4].

وأما النشاط الصناعي للتونسيّين فكان من أهم المجالات الاقتصادية الوطنية الفعالة، حيث كان الصناع التونسيون يصدرون الشاشية لكل بلدان الشرق ومصر واليونان وطرابلس، بالإضافة إلى صناعة الحرير وغيرها من الصناعات، غير أنها تراجعت بعد الاحتلال[5]، بسبب منافسة المنتوجات المصنعة الأوروبية، والتي سيطرت على كل

[1] . حفيظ طباني: **الحزب الحر الدستوري التونسي 1934 – 1938** ، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2001، ص 25.

[2] – يونس درمونة: المرجع السابق، ص ص 84 – 85.

[3] – حفيظ طباني: المرجع السابق، ص 25.

[4] – نور الدين الدقي: **من الإيالة إلى الجمهورية 1814 ـ 2014**، ط1، المنشورات الجامعية بمنوبة/ بالاشتراك مع المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، مطبعة فرشيو، تونس، 2016، ص 148.

[5]– عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، ترجمة وتقديم سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، ماي 1975، ص 92.

كل الأسواق التونسيّة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذّ أُغرقت الأسواق بالمنتوجات الفرنسيّة، وانتشار الذّوق الفرنسي في مختلف الطبقات الاجتماعيّة[1].

وقد أصبحت ثروات البلاد المعدنية من مناجم الحديد والرصاص، والزنك والنحاس والبوتاس موجهة للخارج لتسديد حاجيات فرنسا من المواد الأوليّة، وقد احتلت المعادن المصدرة نسبة 32،12 % من صادرات تونس فبلغت قيمة المعادن المصدرة نصف قيمة الصادرات سنة 1946م[2]، وكان لسيطرة الشركات الأجنبية والمستوطنين على هذه الثروات ربط اقتصاد تونس بالاقتصاد الفرنسي، إذّ استولت شركة فوسفات قفصة على مساحة قدرها 2 مليون هكتارا مع حق الشفعة في مساحة قدرها مليون هكتار، أي أن كانت تملك ربع مساحة الأراضي التونسية، وكما أصبحت مناجم الحديد والفوسفات والرصاص بيد المستوطنين، فتأثرت الصناعة التونسية بمنافسة المنتوجات المصنّعة الأوروبية[3].

وقد تأثر الإنتاج الصناعي بالأزمة الاقتصاديّة العالمية وعرفت البلاد انهيار كبير في الأسعار ما بين نهاية عام 1931م وبداية سنة 1932م فتراجع إنتاج الفوسفات من 3.326.000 طن سنة 1930م إلى 1.766.000 طن سنة 1934م، والحديد من 828.000 طن إلى 546.000 طن، وكما انهارت أسعاره من 85 فرنك عام 1929م إلى 36 فرنك سنة 1932م[4]، وأثرت الأزمة أيضًا على قطاع الصناعات الحرفية إذّ تراجعت منتوجاتها بشكل كبير وتدهورت أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأغرقت الأسواق التونسية بالمنتوجات الفرنسية[5]، وهكذا عرقلت فرنسا الصناعات التونسيّة ولم تسمح بوجود صناعة آلية إلا في نطاق محدود، ومنعت انتشار الصناعات التي من شأنها أن تزاحم بإنتاجها البضاعة الفرنسيّة داخل تونس وخارجها، وكان منعها للصناعات التونسيّة بهدف منع الأهالي من استغلال موارد بلادهم[6].

وقد تأثر النشاط التجاري الداخلي هو الآخر بانعكاسات الأزمة الاقتصاديّة العالمية، وكان يعاني من انخفاض الاستهلاك الناتج عن تدهور القدرة الشرائية لسكان الأرياف والمدن، وأصبحت التجارة في كساد لا مثيل

[1] – محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب: محمد الشاوش محمد عجينة، ط2، دار سيراس، تونس، 1993م، ص 107.

[2] – الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 25.

[3] – محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 107.

[4] – حفيظ طباني: المرجع السابق، ص 27.

[5] – محمد الهادي: المرجع السابق، ص 107.

[6] – الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 51.

له فالأسواق تفتح دون بيع أو البيع بالخسارة وبأسعار زهيدة[1]، وقد تسبب ضيق السوق العالميّة بتدهور قيمة التجارة الخارجيّة، وتراجعت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية للإيالة من نسبة 3.227.638.000 فرنك سنة 1930م إلى 1.064.043.337 فرنك سنة 1934م، وفي نفس الفترة تراجعت قيمة الواردات من 2.107.455.000 فرنك إلى 1.250.272.000 فرنك، وقيمة الصادرات من 1.120.233.000 فرنك إلى 674.297.000 فرنك، وقد مر العجز التجاري من 1.087.222.000 فرنك سنة 1930م إلى 575.975.000 فرنك سنة 1934م[2]، وكما عملت فرنسا على رفع الرسوم الجمركيّة على البضائع الأجنبيّة حتى تحتكر لنفسها أسواق تونس الداخلية، فأصدرت في هذا الأمر قرار 17 ماي 1932م، وقرار 20 فيفري 1947م، وهكذا حُرم التونسيون من شراء بضائع أرخص ثمن من البضائع الفرنسيّة، لتصبح تونس تحتل الدرجة السادسة في قائمة البلدان المتعاملة مع فرنسا[3].

وأما بالنسبة للسياسة الماليّة الفرنسيّة في تونس، فقد كانت تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها سياستها الاقتصادية، وبناءً على ذلك عملت على أن يتحمل العرب وحدهم أعباء الميزانيّة، إذّ تعتبر الضرائب الغير مباشرة (رسوم البريد، التسجيل، التبغ، الملح، ...) من أهم موارد ميزانيتها، وقد قدرت قيمة الضرائب الغير مباشرة أكثر من 07 مليار فرنك سنة 1948م، لتتضّخم أكثر فأكثر كل سنة، مما أرهق الشعب فطالب باحتجاجاته إيقاف هذا الضرائب لكن دون جدوى، وبالرغم من أن موارد الميزانية أساسها الأموال التونسيّة إلا أن المصالح العمومية والاجتماعية والصحيّة الخاصة بالتونسيين في حالة تدهور مستمرة، ولا تتناسب مع ما يدفعونه من ضرائب[4].

1- 2 - الأوضاع الاجتماعية:

لقد كان المجتمع التونسي أثناء نظّام الحماية الفرنسيّة مقسمًا إلى مجموعتين متميزتين، فالأولى تتكون من أفراد الجالية الفرنسيّة وبعض الأوروبيين والذين تمتعوا بالامتيازات، والثانية فهي محرومة من الامتيازات وتعاني من الاضّطهاد وتتكون من غالبية التونسيّين، وقد أدى هذا التقسيم إلى ظهور طبقة عليا تتميز بالقسوة والاحتقار

---

[1] - علي المحجوبي: **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904 . 1934)**، تعريب: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص ص 600 - 601.

[2] - المرجع نفسه، ص 598.

[3] - الحبيب ثامر: المصدر السابق ، ص 51.

[4] - المصدر نفسه، ص ص 54 - 55.

لكل ما هو تونسيّ، وطبقة ثانية رافضة لكل ما يصدر عن الطبقة الأولى باعتباره شيئا لا إنسانيا ولا أخلاقيًا[1]، وقد سلكت فرنسا سياسية الاستيطان وتشجيع هجرة الفرنسيّين وتوطينهم، ولكن نقص النمو الديمغرافي في فرنسا، واتساع المجال الاستعماري لها في مختلف قارات العالم، أدى لعدم تجاوز عدد الفرنسيين بين سنتي (1919- 1920)م لـ 54.000 نسمة مقابل 88.000 إيطالي، وكان استقرارهم في المدن، لخدمة الإدارات العموميّة، أو تأطير العمال المهاجرين من بلدان حوض البحر المتوسط[2].

وحسب المعطيّات الإحصائيّة تبيّن أن النمو الديمغرافي في المجتمع التونسيّ تغير تدريجيًا منذ انتصاب الحمايّة الفرنسيّة عام 1881م، وسار نحو الاستقرار أولاً، ثم نحو نمو طفّيف ثم ملحوظ بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك إثر استتّباب الأمن والاستقرار، نتيجة تغيير أسلوب المقاومة، وبداية الكفاح السياسي، ونمو الزراعة الاستعمارية والصناعيّة في المدن، وهكذا فإنّ نسبة نمو السكان ما بين سنتي (1881 - 1821)م بلغت 0,5 %سنويًا، وارتفع العدد الإجمالي لسكان البلاد من 1.100.000 نسمة عام 1881م إلى 2.390.000 نسمة عام 1921م، وهذا النمو الديمغرافي استمر في الارتفاع، وأصبح يقدر بــ 01 % سنويًا بين سنتي (1921- 1931)م، ثم اقترب من 02 % ما بين سنتي (1931- 1956)م، وهكذا منذ الثلاثينيات دخلت تونس في مرحلة جديدة من التاريخ الديمغرافي[3].

وقد كانت لانعكاسات هذا النمو الديمغرافي في المجتمع التونسي ظهور أزمة البطالة التي بلغت نسبتها بين السكان المؤهلين للعمل نحو 42% سنة 1956م، وذلك نتيجة توسع حركة مصادرة الأراضي، وإدخال المكنّنة، وعصرنة الفلاحة وتقليص مواطن الشغل نتيجة غلق بعض المؤسسات كمصنع العجين والصابون بالعاصمة، وتعرضت البلاد لنوبات الجفاف مما أدى إلى انتشار المجاعة في البلاد ما بين سنتي (1954- 1955)م، وقد وصلت إلى درجة دفع الحكومة الفرنسية لتقديم مساعدات غذائيّة للشعب التونسي المتضّرر من الجفاف[4].

ولم تقم السلطة الفرنسيّة بواجبها في الميدان الاجتماعي خاصة الصحة، وبالرغم من أنها كانت تجبر التونسيّين على دفع الرسوم والضرائب إلا أنها لم تخصص من الميزانيّة التونسيّة اعتمادات تكفي للقيام بشؤون

---

[1] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 55.

[2] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 72.

[3] – الأخضر نصيري: **المجتمع التونسي المعاصر 1881– 2004 دراسة سوسيو ـ ديمغرافية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، 2010، ص ص 101- 102.

[4] – عروسية التركي: **الحركة اليوسفية في تونس 1955 . 1956**، ط1، دار النهى، صفاقس، تونس، جانفي 2011، ص ص 24 - 25.

الصحة مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة، ويتضح لنا إهمالها من خلال عدد المستشفيات وعدد الأسرة بها، وانعدام الأجهزة الطبية اللازمة، إذّ يوجد غير 4685 سرير لـ 3.000.000 نسمة للأوروبيين والعرب في مختلف المستشفيات والمصّحات، وقد أُنشئ للأوروبيين مستشفى "**شارل نيكول**" مجهز بأحدث الأجهزة ويحتوي على 713 سريرًا، وألحق به المتشفى الإيطالي الذي استلمته فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية المجهز بـ 240 سريرًا، بينما لا يملك العرب بالمستشفى الصاديقي إلا 295 سريرًا، و 322 سريًا بمستشفى الرابطة الخاص بالأمراض المعدية[1].

وبالتالي فإن الامتيازات الممنوحة للجاليّة الأوربية في المجال الاقتصادي والاجتماعي قد انعكست سلبًا على الحياة الاجتماعية للسكان التونسيين، إلا أن النمو الديمغرافي تميز بالاستقرار لقلة الثورات الشعبية.

1 – 3 – الأوضاع الثقافية:

تحتل تونس موقعا هامًا لقربها من المشرق العربي من جهة ومن الدول الأوروبية من جهة أخرى، وهو ما جعلها في تواصل دائم مع الحركات الإصلاحيّة في المشرق عن طريق الجرائد والصحف، ويعتبر جامع الزيتونة والمدرسة الصادقية والمدرسة الخلدونية من أهم المراكز التعليميّة بتونس[2]، فجامع الزيتونة يعد إحدى القلاع الحاميّة للدين والتقاليد والسنّة بشمال إفريقيا، وكان التعليم فيه ينقسم إلى فرعين ، الأول خاص بالعلوم الشرعية: وتختص في تعليم القرآن الكريم والحديث والفقه المالكي والحنفي، التصوف والفرائضّ، والفرع الثاني مخصصّ للعلوم الوضعية والعقلية، من رياضيات، وأدب، وفلسفة، وطب.

إلا أن التعليم بجامع الزيتونة[3] أثناء فترة الحمايّة كان تعليمًا تقليديًا يهدف بالأساس إلى تخريج علماء في الشريعة الإسلاميّة، غير أن معظم خريجيه كان لهم دور هام في الحياة السياسيّة التونسيّة، وكان لجامع الزيتونة دور

[1]– الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 62.

[2] – شارل أندري جوليان: **إفريقيا الشمالية تسير ـ القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة: المنجي سليم وأخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص 87.

[3] – جامع الزيتونة: اتفق أغلب المؤرخين لبلاد المغرب العربي (عبيد الله البكري، ابن عذارى المراكشي، ابن خلدون) على أن مؤسس جامع الزيتونة هو الوالي الأموي "عبيد الله بن الحبحاب"، وكانت بداية تأسيسه في 735م/ 116هـ ، وقد أتم بناءه على شكله الحالي "أبو العباس محمد بن الأغلب" على عهد الخليفة العباسي "المعتصم"، وباعتبار أن المساجد قامت منذ ظهور الإسلام بدور المدارس، فكان الطلبة والعلماء يفدون إلى الزيتونة للأخذ من علمائها الذين زاد عددهم بعد أن أصبحت تونس عاصمة لإفريقية، وازدهر التعليم بالجامع أكثر في الفترة العثمانية بعد إصلاح "عثمان داي" (1508 – 1574)م برنامج التعليم بالجامع، وفي عهد الأسرة الحسينية التي أولى بعض باياتها الاهتمام بالعلم والعلماء ازداد عدد الطلاب، وتطورت البرامج التعليمية بالجامع خاصة بعد إصلاحات الوزير "خير الدين" الذي اهتم بإصلاح التعليم وتطوير مناهجه حسب مقتضيات العصر، وبعد انتصاب الحماية على تونس عام 1881م تواصل دور الزيتونة باستقباله للطلاب من مختلف المناطق المغاربية، وكان لمشايخه وعلماءه دور في التحريض على مقاومة الاستعمار، وواجه سياسة التغريب والفرنسة بتعليمه لمبادئ الثقافة العربية والإسلامية، وبعد الاستقلال تواصل دوره التعليمي وطور من =

في الحفاظ على الشخصيّة الإسلامية العربية لتونس طوال عهد الحماية، وكما كان له دور في الحفاظ على العروبة والإسلام في الجزائر بواسطة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكان "**ابن باديس والإبراهيمي**" ومعظم علمائها ممن زاولوا تعليمهم بجامع الزيتونة[1]، وقد تم أيضًا إنشاء المدرسة الصادقية عام 1875م من قبل "**الوزير خير الدين**" لبعث الثقافة الحديثة وتعليم التونسيّين تعليما عصريًا وفق المناهج الأوروبية[2].

وقد اتجهت سياسة فرنسا التعليميّة في تونس منذ فرض نظّام الحمايّة إلى محو الروح القومية، وذلك بمحاربة اللغة العربية وتعويضها باللغة الفرنسيّة، ففي عام 1883م أسس الفرنسيون إدارة العلوم والمعارف، ووضعوا برنامجًا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للأوروبيين والعرب على غرار المدارس الموجودة في فرنسا، وكان الهدف تأسيس شبكة من المدارس في كل المدن لتكوين الأطفال التونسيّين وأبناء الجاليات الأجنبية نشأة فرنسية[3]، وقد أصيب التعليم الوطني في تونس منذ عام 1881م باضطهاد حكومي، فعمدت الحكومة الفرنسية إلى ضرب المؤسسات القائمة بدل المساعدة على تطويرها، ولم تتراجع عن موقفها ضد التعليم إلا بعد معركة عنيفة خاضتها العناصر التونسية المثقفة سنة 1896م، أدت بالسماح لمجموعة من شباب تونس بتأسيس مدرسة عربية – فرنسية وهي المدرسة الخلدونية[4]، وكان هدفها عصرنة التعليم لدى المسلمين بتدريس الجغرافيا والتاريخ، والاقتصاد السياسي، الرياضيات والفيزياء والعلوم[5]، وفي سنة 1898م أنشأت مدرسة للبنات المسلمات في تونس، وقصرت الحكومة تدخلها في الجانب المادي لأن المدرسة تونسيّة، وكلفت بنفقاتها إدارة الحبوس (الوقف) وكان التعليم فيها بالفرنسية ما عدا مؤدب يدرس البنات القرآن رمزًا لتعليم اللغة العربية[6].

= مناهجه. للمزيد ينظر – علي الزيدي: الوضع العام بالتعليم الزيتوني حتى إصلاح سنة 1951م، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 33 – 34، تونس، 1984، ص ص 71 – 97.

[1] – علي الزيدي: المرجع نفسه، ص ص 78، 97.

[2] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 89.

[3] – الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 56.

[4] – الخلدونية: تأسست سنة 1896م في عهد المقيم الفرنسي "ريني ميلي" (1894-1900)م، أسسها "البشير صفر" رفقة الشيخ "سالم بوحاجب، وعمر الشيخ، وأحمد كريم"، وأقيم حفل التأسيس في 15 مارس 1897م، وينقسم التعليم بهذه المدرسة إلى ثلاثة أقسام: ابتدائي – ثانوي – عالي... ينظر– خير الدين شترة: **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900–1939م**، دار البصائر،الجزائر، 2008، ص 27.

[5] – عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص ص 58 – 59.

[6] – المصدر نفسه، ص ص 66 – 67.

ومع بداية القرن العشرين تأزّمت وضعيّة التعليم بتونس بسبب المستوطنين، إذّ عارضوا تعليم التونسيين تعليمًا عصريًا، لأن ذلك سيؤدي إلى منافستهم في المجالات الفكرية والتقنيّة، ويجعلهم واعين بواقعهم، لذلك أصدرت سلطة الحمايّة سنة 1908م توصية تطالب بتوجيه التعليم بتونس، وحتى بالمدارس الخاصة للتعليم المهني والفلاحي[1]، وقد قدرت المدارس الابتدائية العموميّة في تونس سنة 1926م بـ 418 مدرسة، منها 253 فرنسية صرفة، و 143 فرنسيّة – عربية للبنين، و 22 مدرسة للبنات المسلمات، ويتضّمن مجموع هذه المدارس 1305 منها 525 بالمدارس الفرنسية – العربية، و 72 مدرسة للبنات المسلمات، ومن عام 1923م إلى سنة 1926م تم فتح 158 فصلاً جديدًا في نطاق المدارس الفرنسية – العربية، وكما كانت البلاد سنة 1926م تعد حوالي 15 مدرسة ثانوية وابتدائية منها: 09 بمدينة تونس العاصمة، و 02 ببنزرت، و02 بسوسة، و02 بصفاقس، و03 مؤسسات للتعليم العالي هي: المدرسة العليا للغة والآداب العربية تأسست عام 1921م، ومركز دراسة الحقوق لمدينة تونس سنة 1922م، ومدرسة الفنون الجميلة تأسست في عام 1923م[2].

وقد ارتفعت نفقات التعليم العمومي نوعًا ما، والتي لم تكن تمثل سوى 3.340.932 فرنك، لتصل إلى 12.073.320 فرنك سنة 1920م، وقدرت بـ 23.791.327 فرنك سنة 1926م، لتصل إلى 59.714.958 فرنك سنة 1930م[3]، وزيادة النفقات المخصّصة للتعليم لا يعني بالضرورة اهتمام السلطات الفرنسيّة بتطوير التعليم وتعميمه على كل أبناء التونسيين، وإنما يدخل في سياستها الاستعمارية، ففي سنة 1936م وضع "**م. جو**" مدير المعارف آنذاك مشروع "التعليم البدوي" الذي لا تزيد مدة الدراسة فيه عن 03 سنوات، يكون التعليم فيه باللغتين العربية والفرنسيّة، مع تلقين التلاميذ التعليم الزراعي، بهدف تكوين عمال زراعيين، إلا أنه لقيّ معارضة شعبيّة كبيرة، وكما تم وضع مشروع "التعليم الابتدائي الصناعي" لتكوين اليد العاملة لخدمة البلاد، وكان هدفه إبعاد التونسيّين عن الثقافة الحقيقية[4]، ومُنع المعهد الصادقي من تكوين الإطارات التونسية، وأصبح دوره محصورًا في تكوين المترجمين[5]، وأما الطلبة التونسيّين المتحصّلين على شهادة البكالوريا أصبحت وجهتم فرنسا لمواصلة دراساتهم العليا بالجامعات الفرنسيّة، وقد قدر عددهم حسب النشرية الخاصة

---

[1] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 73.

[2] – علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 661.

[3] – المرجع نفسه، ص 622.

[4] – الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 57.

[5] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 73.

لجمعية "طلبة شمال إفريقيا المسلمين" في المسوم الدراسي (1931 – 1932)م بحوالي 119 طالب تونسي[1]، وهذه الفئة من الطلبة سيكون لها تكوين ثقافي على النمط الأوروبي، وهو ما سيؤثر على مبادئها الفكرية ،ومواقفها السياسيّة لاحقا في مرحلة النضال الوطني.

وقد كانت السلطات الفرنسيّة تسعى دائمًا لمحاربة انتشار التعليم، فكانت نسبة الأمية تزداد سنة بعد سنة، وقد اشتدت حركة مطالبة الأهالي بتوسيع فرص تعليم أبنائهم تعليمًا عربيًا، وكانت الصحف التونسيّة تهاجم وتنتقد سياسة فرنسا التعليمية، وكرد فعل من التونسيّين قاموا بتأسيس المدارس الحرة بأموالهم الخاصة لضمان تعليم أبنائهم، إلا أن فرنسا كانت تضّع العراقيل أو ترفض طلبات فتح المدارس الحرة، ففي عام 1929م لم يتعدى عدد المدارس الحرة 12 مدرسة، وعدد تلاميذها 2646 تلميذ، وارتفع عدد المدراس بعد 1936م إلى 48 مدرسة بـ 14261 تلميذ، وتسمى بـ "المدارس القرآنية الأهلية" يتلقى بها التلاميذ ثقافة قومية عصرية تأهلهم للحصول على الشهادة الابتدائية الحكومية أو الشهادة الأهلية بجامعة الزيتونة[2]، وكانت توجد أيضًا المدرسة العلوية وهي مدرسة ابتدائية ثانوية، أُسست لإخراج المعلمين، ومعهد "**ابن خلدون**" به قسم ابتدائي وثانوي، ولم تكن توجد في تونس جامعات حديثة فيضّطر الطلبة لإكمال تعليمهم بمختلف الكليات والمعاهد الفرنسية[3].

وفي الأخير لابد أن نشير إلى أن حركة المجتمع التونسي تحكمت فيه الظروف العامة للبلاد، وكان للبرامج الاستيطانيّة الاستعمارية تأثير كبير على الظروف السياسية، ونشاط الحركة الوطنية التي كانت في صراع مستمر مع المستعمر، وكما أن سياسة فرنسا الاقتصادية ودخول الرأسماليّة لتونس والآلات الحديثة كان له دور في التأثير على البنية الاجتماعيّة للمجتمع، خاصة مع حركة هجرة المستوطنين وسيطرتهم على ثروات وممتلكات التونسيّين، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة والأمراض، إلا أن وعي الشعب التونسي بفضل نخبته المستنيرة جعلته يركز على تعليم أبنائه، ومحاربة سياسية فرنسا التعليمية، والتأكيد في مطالبه واحتجاجاته على تمسكه بالهوية والقومية الوطنية.

[1] – علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 663.
[2] – الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 58.
[3] – المصدر نفسه، ص 59.

2 – 1 ـ الأوضاع العامة لمستعمرة الجزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية:

يتناول هذا الجزء من البحث أوضاع الجزائر العامة، بتقديمنا لإحصائيات حول الوضعية الاقتصادية للبلاد أثناء الفترة الاستعمارية، ومدى تأثيرها على الحياة الاجتماعية، والتي تميزت بمجملها بالتدهور والتخلف.

2 – 1 – الأوضاع الاقتصادية:

لقد اتسم الوضع الاقتصادي في الجزائر المستعمرة بالتدهور، حتى وصفت في القرن العشرين بـ "**مملكة البؤس**" إذ يقول "**جاك مادول**" (Jacques Madoul) : "**إذا غضضنا النظر عن المحلات الفاخرة، وعن القرى النظيفة الأنيقة، التي ما عمرها الأوربيون إلا لأنفسهم وعن الطرق المعبدة والمزارع الفرنسية المزدهرة أحسسنا أننا نخطو أول خطوة في مملكة البؤس**"، وهذا بسبب استحواذ الاحتلال على معظم مصادر الثروة القوميّة في كل الميادين[1].

وقد أقدم قادة الاحتلال منذ توقيع معاهدة الاستسلام على نزع ملكيات الأهالي، ومصادرة ألاف الهكتارات من الأراضي الخصبة ومنحها للمعمرين، فأصبحت أراضي الجزائريين أغلبها فقيرة وبور، وفي الوقت الذي كانت فيه نسبة 72 % من السكان يعيشون على الفلاحة فإن متوسط ملكية الفلاح الجزائري قدرت بــ 14 هكتار، وبالمقابل16 % من الأوربيين يعيشون على الفلاحة وتقدر ملكيتهم بمتوسط 109 هكتار[2]، وفي سنة 1930م قدرت أملاك الأوروبيين بنحو 2.334.000 هكتار، وقدرتها مصادر أخرى في سنة 1954م بــ 3.028.000. هكتار من الأراضي الزراعية ما عدا الأراضي الغابية[3]، وقد كانت ملكية المعمرين العقارية تستخدم 4.222.8032 عاملاً زراعيًا، وكان العمال الدائمون يمثلون 6/1 من هذا العدد أي 71.340 عاملاً، في حين قدر عدد الأوروبيون الذين يشتغلون في الزراعة 222.293 عام 1911م، ويحتلون مساحة

---

[1]– رابح تركي: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931–1956**، ط2، سلسلة الدراسات الكبرى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص 84 – 85.

[2] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008م، ص – ص 166-167.

[3] – عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر – دراسات في الحركة الوطنية والثور التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 313.

1.846.000 هكتارًا، ليصل هذا العدد سنة 1948م إلى 1.253.000 يعملون على ما يقارب 3 مليون هكتار[1].

وقد استغلت المساحات الشاسعة المستولى عليها من قبل المستوطنين في زراعة الكروم، وقدر إنتاجه بـ 72 % من المنتوج الجزائري، وبقيت الكرمة هي الدخل الأول للجزائر الزراعية، إذّ وصلت مداخيلها 55 مليار فرنك سنة 1952م[2]، وكما اهتم المستوطنون بالحوامض التي كانت تدر عليهم أضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير، وتطور منتوجها من 700 ألف قنطار عام 1931م إلى 2.716.000 قنطارا سنة 1950م، لتحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمور[3]، وانخفض إنتاج الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين بسب استيلاء المستوطنين على الأراضي الخصبة وتحويلها لإنتاج الكروم.

وأما تربية المواشي فقد كانت هي الأخرى تعاني من مشاكل عديدة كضيق الأراضي الرعوية التي استولى عليها المستوطنون، ولم يتركوا سوى الأراضي الجرداء، بالإضافة إلى نقص المياه المخصّصة لسقي المواشي مما أدى إلى تراجع النشاط الرعوي بشكل كبير بسبب نزوح الفلاحين إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل[4]، إنّ سلب الاستعمار الفرنسي لأراضي الجزائريين الخصبة ومنحها للمستوطنين أدى إلى تناقص الإنتاج الزراعي وتوجيه معظم المحاصيل للأسواق الفرنسيّة.

وبالنسبة للصناعة فهو معروف أنها تكون جنينية في البلاد الكولونيالية، إذّ تتعلق باستخراج المواد المنجمية التي يتم نقلها نحو الموانئ القريبة من مناطق استخراجها، ومن جهة ثانية تتعلق بصناعات محدودة لسد الحاجيات الأولية للسكان المحليين، وقد كان الإنتاج الصناعي يقوم على استخراج مادتي الفوسفات والحديد، إذّ عرف الإنتاج نموًا سريعًا ففي وقت قصير ارتفع من 6000 طن عام 1893م إلى 850.000 طن سنة 1930م، والذي يرتكز بمنجم "الكويف" الأكثر أهمية فقدر إنتاجه بـ 700.000 طن، وأما باقي المناجم قدر إنتاجها بـ 150.000 طن، ومن أصل 850.000 طن يستعمل منه 70.000 طن محليًا والباقي يوجّه للتصدير إلى فرنسا بمجموع 200.000 طن، والباقي للدول الأوروبية، وكما تضاعف إنتاج الحديد ما بين سنتي

[1] – عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830 . 1960**، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 157.

[2]– شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، باريس، 1982، ص 126.

[3]– العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 18.

[4] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج03، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 40.

(1900 -1928)م أضعاف المرات بالغًا 200.000 طن، ومن أهم مناجمه (الونزة، بني صاف، وحران)، تستهلك منه فرنسا 30.000 طن، والباقي تصدره لإنجلترا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية،...[1].

وهكذا فقد حارب الاحتلال الفرنسي التصنيع الجزائري بكل قوة، حتى تبقى السوق الجزائرية مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسيّة الحديثة دون قيود ولا حدود، وقد أوضّح مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر سنة 1944م سياسية الاحتلال من وراء محاربة التصنيع الجزائري، فقال: "**ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر فإن ذلك من شأنه أن يضعنا بصفتنا مستعمرة في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية**"[2]، وقد كانت الصناعة ضعيفة جدا تشمل صناعة الزرابي والثياب الصوفية من برنوس وحياك وغيرها، وبالتالي فهي لا تستطيع مزاحمة الإنتاج الصناعي الأوروبي، وأما صناعة الأسلحة والحدادة والحياكة انعدمت على غرار صناعة الزرابي والخزف التي اعتنت بها الإدارة[3].

وقد مارس الأوروبيون صناعات تحويلية خفيفة منها الصناعة الغذائية إذّ نجد حوالي 500 مطحنة تستخدم 3600 عامل، وأما مصانع المعجنات الغذائية قدر عدد عمالها بـ 700 عمل، في حين تستخدم مصانع مربى المشمش والبرتقال ومعاصر الزيتون، ومؤسسات الأسماك 2040 عاملاً، وقدر عدد مؤسسات البناء بـ 257 مؤسسة تضم 1100 عاملاً، وبالإضافة إلى 12 معملاً للحصى يشتغل فيه 320 عاملاً، و235 مؤسسة للدهان فيها 671 عاملاً، و84 مؤسسة لصناعة الأجر والقرميد تضم 2100 عاملاً[4].

وبالنسبة للصيد البحري هو الأخر كان محتكرًا من قبل الأوروبيين (الإيطاليين والإسبان)، يشتغل فيه نحو 6000 رجل، ويشمل الصيد على ثلاثة أقسام: صيد الأسماك التي تستهلك محليا، وصيد الأسماك التي تدخر مثل السردين والتن، وصيد المرجان بالقالة وعنابة ليرسل إلى الأسواق الأوروبية، وتستهلك البلاد الكثير من أنواع السمك التي تنقل عبر السكك الحديدية للمناطق الداخليّة، ويصدر بعضها إلى مرسيليا، وأما سواحل أرزيو ودلس كانت مخصصّة لصيد أسماك التن التي يتم تصنيعها في معامل الغزوات، والمرسى الكبير، الجزائر العاصمة، وعنابة، ،

[1] – عدي الهواري: المرجع السابق، ص 160.
[2] – رابح تركي: المرجع السابق، ص 89.
[3] – أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 484.
[4] – عدي الهواري: المرجع السابق، ص 161.

وسكيكدة[1]، وعليه فإنّ سيطرت الاستعمار الفرنسي على الجانب الاقتصادي للجزائر قد شملت كل الميادين، ولم يترك للجزائريين فرصة الاستفادة من خيرات بلادهم، وتم تهميشهم وتحويلهم كعبيد لخدمة الاستثمار الأجنبي.

وأما النشاط التجاري فاحتكر هو الآخر من طرف إدارة الاحتلال، والتي تصرفت بشكل مطلق في الإنتاج الجزائري، إذّ أن المبادلات التجارية الداخلية والخارجيّة بيد الأجانب خاصة بعد سيطرتها على المدن، وكما أن تأسيس البنوك وتوفير الأموال للأوربيين على حساب المسلمين أدى إلى اتساع نطاق الحركة الاقتصادية الأوروبية، وأما الأهالي فظلوا محرومين من كل ذلك[2]، وكما ذكرنا فإن جُل المنتوجات الزراعية أو الصناعية كانت موجهة لتصدير بالدرجة الأولى، وقد قدرت نسبة الصادرات للمنتوجات الزراعية 85 % من قيمة مجمل صادرات الجزائر ما بين سنتي (1919 - 1928)م وكانت حصة كل منتوج زراعي من مجموع الصادرات كالأتي: النبيذ والخمور بنسبة 40 %، والحبوب بنسبة 15 %، ومنتجات الماشية 15 %، والتبغ والقطن وروح العطر قدرت بـ 08%، والخضار 06 %، المنتجات الغابية 05 %، والزيتون 03 %، وقدرت الخضار المجففة والبطاطا بنسبة 15 %، ومن هذه الإحصائيات يمكن لنا القول أنّ الإنتاج الزراعي كان موجه لخدمة السوق الفرنسية[3]، وعليه فإن الاستعمار الفرنسي عمد منذ الوهلة الأولى إلى سلب ممتلكات الجزائريين، ومحاربة الأنشطة الاقتصادية بكل أنواعها، وهذا بهدف تفقير وتجويع الجزائريين وإذلالهم.

2 – 2 – الأوضاع الاجتماعية في الجزائر:

لقد أدى الاستعمار الفرنسي إلى انقسام المجتمع الجزائري إلى فئتين، الأولى تضّم العناصر الأوروبية المتمتعة بالحماية الفرنسية، وقد استمر الأوروبيون في التزايد ليرتفع عددهم سنة 1926م إلى 833.000 نسمة (657.000 فرنسي ومتجنّس 176.000 أجنبي)، ليصل عددهم إلى 881.600 نسمة عام 1931م، وإلى 984.000 نسمة سنة 1954م، بمعدل ازدياد 01 %، وفي هذا التاريخ كان نحو 79 % مولودين بالجزائر، ومع فرنسة الأجانب فإنهم يعتبرون أنفسهم فرنسيين وفقط، غير أن فرنسي فرنسا كانوا ينظرون إليهم كمواطنين مختلفين عنهم، وأما يهود الجزائر فقد وصل عددهم سنة 1954م حوالي 140.000 نسمة[4].

[1] – أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر . تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا .**، المطبعة العمرية، ص 287.
[2] – المرجع نفسه، ص 487.
[3] – عدي الهواري: المرجع السابق، ص 158.
[4] – شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 124.

وقد كانت هذه الفئة تسيطر على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد، وبالتالي تحتل مركزا اجتماعيا ممتازا بثرائها وحماية دولة الاحتلال لها، وتتكون من الإقطاعيين في الريف والرأسماليين في المدن، ولهذه المجموعة كلمة نافذّة لدى حكومة الاحتلال في كل ما يتعلق بحاضر المجموعة ومستقبلها، وتتميز هذه الفئة بالتعصب والكره للجزائريين، ورغم التباين الجنسي والتنافس الاقتصادي بين عناصرها إلا أن لها موقفا واحدا ضد الجزائريين وهو العمل على حرمانهم من كل تطور اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي يؤدي بهم إلى الترقية[1]، وعلى هذا الأساس كان الأوروبيين يمثلون مجتمعًا مسيطرًا يتشكل من الكوادر الهامة في البلاد 92,8 % من الكوادر العليا، 82,4 % من الفنيين ورؤساء الأجهزة في المشاريع، ومن الوظائف العامة 76 %، ومع أن هذه الفئة هي دخيلة على المجتمع الجزائري إلا أنّ مستواها المعيشي كان في درجة رفيعة فقد قدر إحصاء عام 1951م حوالي 560.000 شخص برجوازي، وكانت نفقات العطل الصيفية تصل إلى نحو عشرين مليار فرنك لـ 187.000 مصطاف[2].

وأما المجموعة الثانية فهي تتكون من الشعب الجزائري الذي وصل تعداده في سنة 1956م إلى أكثر من 10 ملايين نسمة، وهم يحتلون المركز الأدنى في السلم الاجتماعي، ويعيشون على هامش الحياة ومكروهين من الجالية الأوروبية، كما حرم الجزائريين من كل حقوقهم، وتدل إحصاءات سنة 1954م التي قام بها الاحتلال على أن ما يقارب مليونين من الجزائريين لا يبلغ دخلهم الفردي سوى1/7 من معدل دخل الفرد المتوسط في فرنسا، وهذا ما أدى إلى تردي وضع الجزائريين من الناحية الاجتماعية، كما تم إبعادهم عن الوظائف الإدارية في البلاد حتى أصبحوا يشكلون في قطاع الموظفين والتعليم بنسبة 07 % فقط[3].

وكما عرف المجتمع الجزائري عدة مجاعات منها مجاعة سنة 1866م وسنة 1868م بسبب الجراد وكانت هذه المجاعات شديدة، إذّ أفسدت الزرع وأهلكت المواشي مما أدى إلى غلاء الأسعار خاصة الحبوب[4]، وانتشار البؤس بين الأهالي، وعجزهم عن تحمل أمراض الكوليرا والتوفيس خلال سنتي (1867 - 1868)م، والتي راح ضحيتها حوالي مليون جزائري[5].

[1] - رابح تركي: المرجع السابق، ص ص 88، 91.

[2] - شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 128.

[3] - عبد الحميد زوزو: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، ط1، دار هومة، الجزائر، ص 104.

[4] - المرجع نفسه، ص ص 104 - 105.

[5] - المرجع نفسه، ص ص 107، 109.

وأما النمو السكاني فقدر بنسبة 1.4 % قبل الحرب العالمية الأولى، ثم 1.6 % عام 1931م، ثم 1.7 % في سنة 1948م، ثم بلغ 2 % بعد ذلك، إذّ قدر عدد سكان الجزائر سنة 1954م نحو 12.700.000 نسمة، وهذه النسبة تأهل الجزائر لتصبح من أكثر البلدان توفرًا على فئة الشباب، وكان أكثر من نصف سكانها (53 %) أعمارهم تقل عن عشرين سنة، وترجع أسباب ارتفاع نسبة الزيادة السكانية إلى اختفاء الأوبئة الفتاكة وارتفاع نسبة المواليد[1].

وبالنسبة للمستوى الصحي الجزائري عرف هو الأخرى تدهور، بسبب انتشار الأوبئة والأمراض، وعدم اهتمام السلطة الاستعمارية بهذا الجانب، فهي لم تبذل أي جهد في سبيل الصحة العامّة، ففي مدينتي الجزائر ووهران طبيب واحد لكل 1400 شخص من السكان (طبيب لكل 1100 في المناطق الفرنسية)، وأما في سائر مناطق الجزائر نجد طبيب واحد لكل 10.000 شخص، وتصل إلى 20.000 و30.000 في بعض المناطق وخاصة الجنوبية، إذّ نجد طبيب واحد لـ 80.000 شخص، وحسب إحصائيات عام 1953م فإنّ نقص الرعاية الصحيّة تسبب في وفيات الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم السنة، ووصل عدد أطفال المسلمين إلى 181 طفل من أصل 1000 مولود، مقابل 46 طفل أوروبي، وفي الجزائر العاصمة حسب الإحصائيات يوجد 25.000 سرير مستشفى، أي ما يساوي نسبة 5 و 2 لكل 1000 شخص من السكان المسلمين، وفي المقابل 09 أسرة لكل 1000 شخص في فرنسا، وهذا مع العلم أن فرنسا تعاني من نقص الأسرة في المستشفيات[2].

ومما سبق نخلص إلى أنّ الوضع الاجتماعي بالجزائر تميز بالتدهور، نتيجة سيطرة الأوربيين على الحياة الاقتصادية، بالإضافة لعدم اهتمام الحكومة الفرنسية بتنمية الأوضاع الاجتماعية وتحسينها، وعلى الرغم من اهتمام الوطنيين الجزائريين وفئة النخبة بهذا الجانب، وتركيزهم على الاهتمام بتطوير أوضاع الجزائريين المزرية وتغيرها، لكن مع ذلك استمر انتشار الأوبئة والمجاعات والفقر والتخلف، وفي المقابل لمسنا مستوى اجتماعي رفيع تتمتع به الطبقة الأوروبيّة، التي تحقق متطلباتها المختلفة على حساب سكان البلاد الأصليين، وكل هذا يدخل في سياسة فرنسا الاستعمارية التي هدفت بالدرجة الأولى لتحطيم الكيان الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

---

[1] – عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص ص 320 – 321.

[2] – ليون فيكس: **الجزائر حتف الاستعمار**، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، ص ص 18 - 19.

2 – 3 – الأوضاع الثقافية في الجزائر:

لقد عمد الاحتلال الفرنسي لتعزيز عملية الغزو العسكري بالغزو الثقافي والفكري لتحطيم مقومات الشخصية الإسلامية والعربية للجزائريين، فركز على محاربة اللغة العربية، فأبعدها أولا عن الإدارة وأقر برسمية اللغة الفرنسية ما عدا محاكم أحوال الشخصية الإسلامية، وكما قضى على معظم مراكزها كالمدارس والجوامع وحول البعض منها إلى كنائس أو معاهد للثقافة الفرنسية[1]، ومن أجل القضاء على اللغة العربية سن قانون 08 مارس 1938م الذي اعتبرها أجنبية، وشدد في منح رخص تعليمها في المدارس الحرة، وذلك اعتباراً بأن فتح مدرسة لتعليم اللغة العربية في نظر الفرنسيين كان أخطر من تشغيل مصنع لإنتاج الأسلحة والذخائر استعدادا للثورة.[2]

وبما أن التعليم يزود الشعوب المستعمرة بالطاقات الفكرية والروحيّة للدفاع عن البلاد، فقد عمل الاستعمار على تحطيمه، إذّ يقول السيد "**تيرمان**" الحاكم العام للجزائر: "**لا يزال يتضح لنا من الاختبار أن الذين نعلمهم من التعليم الراقي هم الذين يبدون لنا الكثير من العداوة**"، وقد عمدت فرنسا على حصر تعليم الجزائريين في أضيق نطاق ممكن منذ سنة 1830م إلى غاية 1962م[3]، وأصدرت مراسيم متعلقة بتنظيم التعليم الخاص بالجزائريين وفق ما تقتضيه المصالح الاستعمارية، إذّ جاء مرسوم 1892م ليحقق ويلبي مطالب الكولون التي كانت تنادي بإعطاء التعليم الجزائري الطابع التطبيقي والمهني دون دخول الدراسات العليا، لأنهم لا يريدون علماء وإنما فلاحون وحرفيون وعمال يوميين يستخدمونهم في مشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية بأثمان رخيصة[4]، وكانت فرص التعليم أمام الجزائريين طوال فترة الاحتلال محدودة، ففي عام 1957م كان نحو 20 % من مجموع الأطفال الجزائريين الذين هم في سن التعليم الابتدائي يستطيعون الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ومن بين هؤلاء يتمكن 10 % فقط من مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية، وأقل منها في المرحلة الجامعية[5].

وقد كان هناك تباين كبير بين نسبة تمدرس الجزائريين والأوروبيين، وكمحاولة من الحكومة الفرنسية للقيام بإصلاحات لتطوير التعليم وتحسينه، وضعت تصميمًا لنشر التعليم في سنة 1948م، يجري تحقيقه على مدى 20 سنة، وبعد 06 سنوات من تطبيق التصميم سجلت الإحصائيات الرسمية ما يقارب نصف مليون من الأولاد

[1] – رابح تركي: المرجع السابق، ص 94 – 95.
[2] – الفضيل الورتلاني : **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 98.
[3] – رابح تركي: المرجع السابق، ص 145.
[4] – عبد القادر حلوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 159.
[5] – رابح تركي: المرجع السابق، ص 150.

الذين حرموا من الالتحاق بالمدارس، وهي نسبة معرضة للزيادة خاصة بعد تراجع الميزانية الخاصة بالتعليم ما بين سنتي (1953 - 1954)م بعد زيادة النفقات المخصصّة للبوليس 570 مليون فرنك، وأُنقصت الاعتمادات المخصصّة للتعليم إلى 455 مليون فرنك، وكما أُنقصت المبالغ المخصصة لبناء المدارس بنسبة 14 % مقارنة مع السنة الماضية[1]، وهو ما أدى إلى تفشي الأمية التي قدرت سنة 1954م بنحو 90 % (95 % في أوساط النساء و85 % في أوساط الرجال)[2].

وبالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الإدارة الفرنسية لتحطيم المجتمع الجزائري ثقافيًا، ونشر الجهل والأمية في أوساطه الشعبية، فقد اهتمت الطبقة المثقفة بمختلف توجهاتها بالجانب التعليمي، وتولت العديد من الجمعيات الخاصة مسؤولية نشر التعليم، ومنها مدرسة "الشبيبة الإسلامية"، التي تأسست في عام 1927م بحي باب الجديد بالعاصمة، ثم نقلت لحي الثعالبي، وتولى إدارتها الصحافي "**عمر بن قندوز**"، ومن أشهر مدرسيها "**محمد العيد آل خليفة**"، والمؤرخ "**عبد الرحمن الجيلاني**"، وقد عرفت هذه المدرسة التحاق عدد كبير من الطلاب، إذّ تراوح عدد تلاميذها مابين 200 و250 تلميذ وتلميذة، وقد تواصل دورها التربوي والتثقيفي لعدة سنوات، وبعد تأسيس جمعية العلماء أصبح التعاون بين مدرسة الشبيبة والجمعية وثيقًا، بهدف نشر التعليم العربي والإصلاح الديني[3]، وتعد هذه المدرسة من بين المدارس الأولى ألتي أولت عناية واهتمام خاص بتعليم الفتاة الجزائرية، وفتحت لها الأبواب على مصراعيها للتكوين والتربية[4].

وفي العقد الثالث من القرن العشرين ستعرف حركة التعليم العربي الحر نقلة نوعية، من خلال اهتمام جمعية العلماء منذ تأسيسها عام 1931م بالجانب التعليمي والتربوي للمجتمع، فانحصر اجتهاد مفكري الإصلاح في أول الأمر بصيانة اللغة العربية، وزاد حرصهم على تأليف الدراسات اللغوية، وحثوا على العلوم الإسلامية قصد المحافظة على اللغة العربية، فبدأت الحركة الإصلاحية تؤسس للتعليم العربي الحر[5]، بتأسيس وإنشاء المدارس والنوادي والمعاهد على اختلاف أشكالها ومراحلها لتعليم اللغة العربية وقواعدها وأصولها ومبادئ الدين الإسلامي، فقد نشرت جريدة الشهاب عن إنشاء 70 مدرسة موزعة على مختلف ربوع الوطن ما بين سنتي

---

[1] – ليون فيكس: المصدر السابق، ص 18.

[2] – عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 363.

[3] – رابح تركي: المرجع السابق ، ص ص 233 – 234.

[4] – أحمد مريوش: **دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، دار كنوز الحكمة، الجزائر، ص 231.

[5] – رابح دبي: **السياسة التعلمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830–1962م**، دراسة نظرية تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم التربية، إشراف: الطيب بلعربي، جامعة الجزائر2، السنة الدراسية 2010/2011م، ص 170.

(1934 - 1935)م مكونة من قسم أو قسمين يدرس فيها حوالي 3000 تلميذ، ومع مرور الوقت ازدادت نسبة المدارس الخاصة بالجمعية فقدر عددها سنة 1950م بـ 124 مدرسة، بها سلك تربوي يضم 274 معلماً، ووصل عدد تلميذها إلى 40000 تلميذ[1]، وتعتبر "**مدرسة التربية والتعليم**" أول مدرسة أسسها "**ابن باديس**" وهي مدرسة حرة غير تابعة للإدارة الفرنسية، كانت تتلقى دعم مادي ومعنوي من الشعب، إنّ هذه المدرسة فتحت المجال للعديد من أبناء الجزائر لتلقي أبجديات الحرف العربي والتاريخ والتربية الإسلامية، وكما فتحت المدرسة أبوابها للعديد من بنات قسنطينة للتعلم[2]، و مدرسة "**دار الحديث**" بتلمسان التي تأسست عام 1937م، وهي من أكبر المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالغرب الجزائري[3] ، كان لها اهتمام كبير بتعليم المرأة والتحقت بصفوفها العديد من بنات تلمسان لاكتساب العلوم الإسلامية واللغوية، وقد قام البشير الإبراهيمي شخصيا بزيارة المدرسة عام 1949م[4].

وقد اهتمت الجمعية أيضًا بتأسيس معاهد لتكوين المعلمين والطلبة مثل إنشاء معهد "**ابن باديس**" بقسنطينة عام 1947م. والذي كان يتولى تكوين المعلمين والطلبة ثم يهاجرون لمواصلة تعليمهم في فاس وتونس أو المشرق العربي، وهذا ما يؤكد لنا على دور الحركة الإصلاحية آنذاك في نشر التعليم الحر في الجزائر بهدف مواجهة سياسة فرنسا التنصيرية والإدماجية[5]، وفي أكتوبر 1951م ذكر رئيس الجمعية في تقريره السنوي لاجتماع لاجتماع الجمعية العامة، أن عدد مدارس الجمعية يبلغ 125 مدرسة لا يدخل فيها المدارس المعطلة إداريا من طرف الاحتلال، وهي تشمل على 300 فصل دراسي يدرس فيها 16286 تلميذ 10590 ذكور و5696 إناث[6].

وتعد الكتاب من أهم المؤسسات التعليمية التربوية الأولى التي كانت تمثل دعامة أساسية للتعليم العربي التقليدي بالجزائر، فهو المكان الذي يتعلم فيه الصبيان المبادئ الأولى للقراءة والكتابة، وقد عرف هذا النوع من

[1] – مصطفى محمد حميدا توا: عبد الحميد ابن باديس وجهوده التربوية، **سلسلة دورية عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية**، السنة 17، العدد 57، ط1، قطر، 1997، ص 120.

[2] – زهور ونسي: شهادة امرأة مرت على مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة المحروسة، **مجلة الشهاب الجديد**، المجلد3، العدد3، أفريل 1425هـ/2004، ص 31.

[3] – مصطفى حميد أتوا: المرجع السابق، ص 120.

[4] – محمد خير الدين: **مذكرات**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 185.

[5] – مصطفى محمد حميدا توا: المرجع السابق، ص 120.

[6] – رابح تركي: المرجع السابق، ص 208.

المدارس انتشارا واسعا في الجزائر، وكانت تقوم الكتاتيب القرآنية بتحفيظ القرآن الكريم كله، وهذا مما جعل الجزائريون يحافظون على معرفتهم باللغة العربية، وقد عدد الكتاب بحوالي 5000 كتاب، إلا أن هذا التقدير ليس دقيقًا لأن الكتاتيب كانت منتشرة بكثرة في الريف والمدن، إذّ نجد الحي الواحد فيه عدد من الكتاتيب[1]، والتي أولت اهتمام كبير بتعليم المرأة، إذّ التحقت العديد من فتيات المدن والقرى بهذه الكتاتيب لحفظ القرآن الكريم، وبالتالي فقد ساهمت في الحفاظ على ثقافة المرأة الجزائرية، على الأقل من حيث تعلمها للغة العربية ومبادئ الخط العربي، وتثقيفها في الدين، وقد تواصل دور هذه الكتاتيب أثناء الثورة التحريرية وحتى بعد الاستقلال[2].

ومن أهم المراكز التعليمية أيضًا نجد الزوايا[3]، وهي مراكز مشايخ الطرق الصوفية في الجزائر خاصة والمغرب الإسلامي عامة، وهي أيضا مركز للعلم والثقافة العربية والإسلامية، وقد كانت تستعمل هذه الزوايا أيضًا كبيوت وملاجئ لعمل الخير[4]، وقد كان لها دور في نشر التعليم، والحفاظ على الدين الإسلامي والدفاع عنه أثناء الحقبة الاستعمارية، وكما كان لها دور كبير في استقطاب طلبة العلم، وكانت تنتشر بكثرة في الأرياف والمدن، يتلقى فيها الطلاب دروس في القرآن الكريم والكتابة والحساب[5]، وبالتالي فإن هذه الزوايا قد ساهمت في محو الأمية ونشر الثقافة الإسلامية.

وبناءً على مضمون هذا المدخل يمكننا القول أن كل من تونس والجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اصطدما بواقع الاحتلال الذي سعى بكل قواه لتحطيم البنى الاجتماعية والثقافية لبلاد المغرب العربي، من خلال المساس بالتركيبة الاجتماعية، عن طريق سياسة الإدماج والتجنّس، وإدخال العنصر الأوروبي في المجتمع العربي، وتقسيمه لطبقتين مختلفتين تمامًا، وكما حاول المستعمر المساس بمكونات المجتمع الثقافية والدينية، بمحاربته للتعليم العربي وتضييق الخناق على كل الأنشطة التي من شأنها تعزيز الموروث الثقافي والحضاري للبلدين وفي المقابل نشر الثقافة الغربية ومحاولة غرسها في أبناء الشمال الإفريقي، وتكوين نخبة مفرنسّة، لخدمة المصالح الفرنسيّة في المنطقة مستقبلاً.

---

[1] – رابح تركي: المرجع السابق، ص ص 229 – 230.

[2] – أسيا بلحسين رحوي: وضعية التعليم غداة الاحتلال الفرنسي، **مخبر تطوير الممارسات النفسية . دراسات نفسية تربوية**، العدد 07، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011، ص 73.

[3] – الزوايا: يعرفها سعد الله بأنها في الأصل رباطا للجهاد ثم تطورت إلى مراكز للتعليم والعبادة، وأخيرًا أصبحت مقاما ثم ضريحًا، ومزارًا لأحد المرابطين، ولكن هذا المفهوم تطور مع مرور الوقت حتى أصبح يدل مقر الشيخ حامل البركة والمتصوف الذي ليس له علاقة بالجهاد ولا بالتعليم والعبادة. ينظر – سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج7،ط6، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 107.

[4] – رابح تركي: المرجع السابق، ص 237.

[5] – المرجع نفسه، ص 243.

الفصل الأول

مقاومة الحماية وتحقيق الاستقلال الوطني التونسي "دراسة في المرجعيات وآليات التطبيق"

1 – نشاط الحركة الوطنية التونسية 1945 – 1952م

2 – مقاومة الحماية الفرنسية في تونس وتطوراتها

3 – تونس بين الاستقلال الذاتي والاستقلال التام

4 – بروتوكول 20 مارس واستقلال تونس التام

يتناول هذا الفصل مرحلة الكفاح التحرري ضد نظّام الحماية في تونس، بدءًا بمرحلة النضّال السياسي، والتي أثبتت عن عدم جدوها بعد اقتناع المناضلين الوطنيّين بضرورة المواجهة الدمويّة وحمل السلاح، لبلوغ الأهداف الوطنية وتحقيق الاستقلال الوطني، وسنحاول تقديم دراسة عامة لمراحل الكفاح التحرري منذ بدايات القرن العشرين، وإلى غاية اندلاع المقاومة المسلحة، من خلال التطرق لتطوراتها ومرجعياتها وأهدافها، ومع استقراء الظروف التي أجبرت فرنسا على الدخول في مسار التفاوض الذي أفضّ إلى تحقيق الاستقلال الذاتي، إلا أن تسارع مجريات الأحداث انتهت بتوقيع بروتوكول الاستقلال التام لتونس في مارس 1956م.

1 – نشاط الحركة الوطنية التونسية 1945 – 1952م:

ولنّ نتعمق كثيرًا في هذا الموضوع، وهذا لعدة اعتبارات علميّة وأكاديميّة وبحثية، فقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث التاريخيّة والأكاديميّة نشاط الحركات الوطنية في المغرب العربي ضد الاستعمار الأوروبي، وقد استهوّت العديد من الباحثين لدراستها، والتعمق في البحث الخاص بهذه المواضيع، حتى وصلت لدرجة التخصّص الدقيق للباحثين فيها، وسنحاول فقط تقديم موجز مختصّر لنشاط الحركة الوطنية التونسيّة منذ بداياتها الأولى، إلى غاية تسارع نشاطها وتجذّرها أكثر، وإعلان مناضليها الكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية.

لقد كان للوهّن العميق الذي عرفته تونس بعد فرض نظّام الحماية، وفشل المقاومة المسلحة أمام قوات الاحتلال التي فرضت هيمنتها المطلقة على البلاد، وفي هذه الظروف بدأت النخبة التونسيّة في الدعوة لتبّني بعض الإصلاحات والمطالبة بها، إلا أن أصول الحركة الإصلاحيّة تعود إلى ما قبل نظّام الحمايّة، وذلك من خلال محاولة رواد النهضة التونسيّة المطالبة بتحسين أوضاع البلاد، وتجسيد بعض الإصلاحات وتطوير أساليب التعليم والمعرفة، فأنشئت المدرسة الصادقية[1] في 13 جانفي 1876م، بإشراف من الوزير "**خير الدين**"، وقد اهتمت المدرسة بتعليم العلوم واللغات الأجنبية، والعلوم الدينية[2]، وكما كانت جامعة الزيتونة تستقطب الطلبة التونسيّين وغيرهم من البلدان الإسلامية لتدريس: علوم اللغة العربية وآدابها، وعلوم الدين والشريعة،... وكما كان للمدرسة الصادقية

---

[1] – المدرسة الصادقية: أنشاها "خير الدين" باشا سنة 1876م في عهد "الصادق باشا باي" بأمر مؤرخ في 25 ذي الحجة 1292هـ، وقد كانت تدرس بها لغات عديدة وتباشر التعليم الابتدائي ثم التعليم العالي، ومن خصائصها أن تعول تلاميذها وتؤويهم ليلا بفضل ما أوقف عليها. ينظر – خير الدين شترة: المرجع السابق، ص 27.

[2] – البشير بن الحاج عثمان الشريف: **أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 . 1924**، ط1، دار بوسلامة للنشر، تونس، 1981م، ص ـ ص 83 - 84.

دور مميز في تدريس اللغات الأجنبية، وعلوم العقل.... غير أن السياسة الفرنسيّة عمدت إلى التمييز العنصري بتقليل نسبة تمدرس التلاميذ التونسيين[1].

وعلى الرغم من جمّود الوضع السياسي عقب انتصاب الحمايّة إلا أنه لم يقضّي على الروح الإصلاحية التي بثها "**خير الدين**" ورجالاته من الفئة المستنيرة، ومن هنا انطلقت دعوة الجيل المخضّرم الذي عاصّر انطواء تونس تحت نظّام الحمايّة، لتتضّافر الجهود لإنقاذ البلاد من مشروع استعماري خطير، وتحديث المجتمع ونشر الوعي الوطني القومي، وكان أول من طالب بالإصلاح علنًا "**محمد بن عثمان السنونسي**" ، والذي سبق له العمل في عدة مهام إدارية مع "**خير الدين**"، وكان على صلة بالحركة الإصلاحية في المشرق[2]، وقد حاول أعيّان من سكان العاصمة القيام بأول حركة احتجاجيّة بعد عام 1881م، ضد مجموعة من القرارات الإدارية والتشريعيّة التي اتخذتها السلطة الاستعماريّة في ميادين لها مساس بالدين وملكية الأراضي والتجارة[3].

وقد كانت تونس من أكبر بلدان الشمال الإفريقي تأثرًا بالتيارات الفكرية والإسلامية، وكان لها دور ريادي في مجال الدعوة إلى الإصلاح والتفكير في أساليبه، وهذا بالتواصل فكريًا وثقافيًا بين النخبة التونسيّة والتيارات الإصلاحية بالمشرق، وخاصة دعاة الجامعة الإسلامية، وهذا من خلال رسالة "**محمد السنوسي**" (1851-1900)م التي أرسلها إلى كل من: "**محمد عبده**" و"**جمال الدين الأفغاني**" بمناسبة صدور مجلة "**العروى الوثقى**"، ليتعزز هذا التواصل بعد زيارة "**محمد عبده**" لتونس[4] مرتين الأولى مابين سنتي (1884- 1885)م، والثانية في عام 1903م، وما نتج عنها من مضاعفات على مسيرة العمل الوطني، وأدواته الفكرية والسياسية[5].

---

[1]- أحمد عبيد: **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر . تونس . المغرب)**، ط1، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2010م، ص 174.

[2] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 76.

[3] – مجموعة من الأساتذة: **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881 – 1964)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008م، ص 20.

[4]- يقول علي الشابي مناقشا هاتين الزيارتين وتأثيرهما على تطور العمل الوطني : "وليس في الصدفة قيام أول حركة وطنية تونسيّة بعد مبارحة "محمد عبده" لتونس، بواحد وثلاثين يوما فقط ... وذلك بمناسبة صدور المجلس البلدي بالرائد الرسمي بتاريخ 02 أفريل 1903م، وهو قانون هدف إلى تغيير الهياكل الإدارية وفرنستها، والقضاء على جملة من التقاليد العربية والإسلامية". ينظر: امحمد مالكي: المرجع السابق، ص 233.

[5]- امحمد مالكي: المرجع نفسه، ص ص 232- 233.

وقد عرفت تونس أيضًا نشاطا واسعا للصحف، حيث كانت تجربة الرائد التونسي[1] عالقة بالأذهان، غير أنه بعد انتصاب الحمايّة استحال أن تصدر باللغة العربية، ولسد هذا الفراغ قرر المثقفون إصدار جريدة أسبوعية تسمى "الحاضرة" في أوت 1888م باللغة العربية، وتولى إدارتها "**علي بوشوشة**، و**البشير صفر**[2] "[3]، وقد كان للجريدة دور في محاربة الإدماج والمحافظة على مقومات الشعب التونسيّ، بالإضافة إلى جريدة الزهرة عام 1889م لـ"**عبد الرحمن السندالي**"، وسبيل الرشاد في عام 1901م لـ "**عبد العزيز الثعالبي**"...،[4] وقد لعبت هذه الصحف وغيرها من الجرائد دورا هاما في نشر الوعي الوطني والمعارف العصرية على نطاق واسع من فئات المجتمع[5]، وقد تمكن العمل الجمعوي من بعث الوعي الوطني السياسي، ومع بداية القرن العشرين برزت نخبتان مثقفتان، فالأولى تشبعّت بالثقافة الدينيّة والعربية والثانية متشبعّة بالثقافة العصريّة الحديثة[6]، وشكلت بعدها النخبة النخبة المثقفة تجمع "**تونس الفتاة**" الذي كان منطلقا لبداية ظهور الأحزاب الوطنية.

1 – 1 – حركة الشباب التونسي:

لقد أدى نشاط قدماء الصادقية المتزايد لظهور "**لجنة المبادرة** " سنة 1906م، ثم تأسست على منوالها حركة "**تونس الفتاة**" في فيفري 1907م، وعرفت بعدة أسماء "**الحزب التقدمي**" "**الشباب التونسي**" تزعمها "**البشير صفر**" و"**علي باش حامبه**"، وتركزت مطالبها في إصلاح الأوضاع والدفاع عن مصالح الأهالي[7]، على

[1]– تعود بدايات العمل الصحفي في تونس إلى ما قبل الحماية، إذّ أصدرت جريدة (Tunis et de carthage) في سنة 1838م، وفي عام 1859م أصدر جريدة (Le courrier de Tunis)، والتي أُوقف نشاطها عام 1881م، وفي جويلية 1860م أصدرت جريدة "الرائد التونسي (Ar – Rà'id at – tùnisi)، وهي أول جريدة عربية تونسية تصدر أسبوعيًا، وكانت تهتم بنشر الأخبار الثقافية، وقرارات الحكومة، وبعد الاستقلال أصبحت الجريدة الرسمية للدولة التونسية. ينظر –

Christine Souriau-Hoebrechts: **La Presse Maghrebine – Libye – Tunisie – Maroc – Algerie**, Centre de Recherches Sur L'Arique Mediterraneenne, paris, 1975, p 35.

[2]ة– محمد البشير صفر: (1863 – 1917)م درس بالمدرسة الصادقية بتونس ثم بالمعاهد الفرنسية العليا أسس جريدة الحاضرة 1888م، و المدرسة الخلدونية 1896م وكان أول رئيس لها، ساهم في إنشاء عدة مشاريع خيرية . ينظر– محمد صالح الجابري: المرجع السابق، ص 69.

[3]– مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 24.

[4]– محمد الهاشمي عباس: **بورقيبة ـ نويرة ذكريات ومذكرات**، تقديم: الشاذلي القليبي، طَ1، الج1 و2، ميدياكوم للنشر، تونس، ص، ص 66، 68.

[5] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 30.

[6] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 89.

[7] – محمد السعيد عقيب: **الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934 – 1956**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر والحديث، إشراف شاوش حباسي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009/ 2010م، ص 19.

صفحات جريدتها الأسبوعية (**التونسي**) "**La Tunisian**[1]"، وفي عام 1909م التحق بالحركة "**عبد العزيز الثعالبي**[2]"، والذي تعهّد بإصدار نفس الجريدة باللسان العربي، وتجلى نشاط الحزب في الدعاية الواسعة لمناصرة الطرابلسيين في حربهم ضد الزحف الإيطالي عام 1911م[3]، ومع مرور الوقت تعمقت طالبت الحركة بالدستور وإلغاء نظام الخماسة...الخ[4]، وكما لعبت دورا قويًا ما بين سنتي (1907– 1912)م من خلال دفع طريق النضّال الوطني إلى الأمام، وبدأت في محاولة تنظيم الجماهير في إطار الحزب، و بذلك خرجت من الإطار الذي أراد الفرنسيون أن تكون عليه بمساعدتهم على نشر الحضّور الأوربي ليحل محل الحضّور العربي، غير أن هؤلاء المثقفين أصبحوا وطنيّين مرتبطين بشعبهم، فكانت هذه أول ضربة توجه للاستعمار من طرف التونسيّين المثقفين ثقافة فرنسيّة[5].

وعلى إثر حادثة "**الزلاج**"[6] عام 1911م وما نتج عنها من قتلى وجرحى في صفوف التونسيّين أصدرت أصدرت إدارة الحماية قرار بمنع التجول والاجتماعات، ومصادرة الصحف التونسيّة باستثناء جريدة **الزهرة**[7]، وبعد وبعد حادثة "**الترامواي**"[8] في فيفري 1912م أُتهّم زعماء الحركة الوطنية بالتآمر على الإدارة الفرنسيّة، فأمرت

---

[1] – صدر عددها الأول يوم 07 فيفري 1908م باللغة الفرنسية فيه برنامج الحزب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي أكتوبر 1909م صدرت نشرت الجريدة باللغة العربية وكان يساعد في تحريرها علاوة على رئيسها "باش حامبه" كل من "الثعالبي" و"المكي بن عزوز" ليتوقف نشاط الجريدة سنة 1912م. للمزيد ينظر– البشير بن الحاج عثمان الشريف: المرجع السابق، ص، ص 118، 121.

[2] – عبد العزيز الثعالبي: ولد سنة 1874م بتونس درس بالجامعة الخلدونية ثم التحق بجامع الزيتونة، شارك في الصحافة التونسية فتولى نشر جريدة التونسي باللغة العربية، لمع اسمه إلى جانب علي باش حامبه فقررت السلطات الفرنسية نفيه فلجأ الثعالبي إلى ليبيا،إلتحق بالمجاهدين ضد الجيش الإيطالي، وزار مصر وتعرف على بعض العلماء كرشيد رضا عاد الثعالبي إلى تونس بعد الحرب العالمية الأولى ومارس نشاطه السياسي فنشر كتابه "تونس الشهيدة"باللغة الفرنسية ثم أسس الحزب الدستوري الحر سنة 1920م، تعرض للنفي مرة أخرى سنة 1923م فتجول في المشرق والهند، شارك في مؤتمر القدس سنة 1931م، عاد إلى تونس سنة 1937م واعتزل السياسة بسبب مضايقة الحزب الدستوري الجديد، توفي سنة 1944م. ينظر– أبو عمران الشيخ: **معجم مشاهير المغاربة**، جامعة الجزائر، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1985م، ص – ص 126 –127.

[3] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 89.

[4] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص ص 32 – 33.

[5] – الطاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية– رؤية شعبية قومية جديدة– 1830– 1956**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ص ص ص 39 – 40.

[6] – الزلاج: مقبرة إسلامية سمية بهذا الاسم نسبة إلى الشيخ محمد بن عمر الزلاج أحد متصوفة تونس وهو مدفون بها وأرادت القوات الفرنسية في نوفمبر 1911م بتسجيل المقبرة أي فرنسة الأرض فاعتبر الأهالي هذا العمل مساسا بحرمة المقبرة فالتفوا حول المقبرة لاعتراض التسجيل فتحول الوضع إلى مشادات بين المتظاهرين وقوات الأمن. للمزيد ينظر– الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص، 45، وأحمد عبيد: المرجع السابق، ص 180.

[7] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 49.

[8] – حادثة الترامواي: كان يسوقه سائق إيطالي انجر عنه موت طفل تونسي عمره ثلاث سنوات فقاطع الشعب عربات الترامواي التي يسوقها الإيطاليون الإيطاليون واغتنم العمال التونسيون الفرصة بالمطالبة بتحسين أوضاعهم فتكفلت لجنة من الشباب التونسي بتقديم بعض المطالب للسلطة الفرنسية، دامت مقاطعة الترام لثلاثة أشهر فأصبحت الشركة مهددة بالإفلاس. للمزيد ينظر– الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 50.

باعتقال زعماء حركة الشباب التونسي فنفي كل من: "**علي باش حامبه**" و"**محمد بن حمودا**" في مارس 1912م[1]، وبنفي زعماء الحركة الوطنية تلقت حركة "**الشباب التونسي**" ضربة قاسية أدخلتها في حالة جمود طوال مدة الحرب العالمية الأولى، وهكذا تم القضاء على الحركة السياسيّة التي عبرّت عن مدى تماسك الشعب التونسيّ وتلاحمه لفترة من الزمن، وزادت من شعور الأهالي بالحقد على الاستعمار وتمسكهم بالعروبة والإسلام.

1 – 2– الحركة الوطنية التونسية 1919 – 1939م:

استفادت النخبة السياسيّة التونسيّة من تجربة حركة "**تونس الفتاة**" ومن نتائج الحرب العالمية الأولى خاصة بعد انتشار الأفكار التحررية كمبادئ (**ويلسون**)، وهو ما شجع بعض الزعماء التونسيّين على المطالبة ببعض الحقوق الدستوريّة، وعمل أعضاء الحركة الوطنية على توسيع نشاطهم السياسي فعقدت عدة اجتماعات سرية بالعاصمة في ربيع 1919م ضمت العديد من المثقفين منهم: "**عبد العزيز الثعالبي**"، و"**أحمد الصافي**[2]"و"**حسن قلاتي**[3]"، وكان هدفهم تجديد العهد على العمل الوطني[4]، وبعد اتصالات متكررة تقرر يوم يوم 14 مارس 1920م في اجتماع بمنزل "**علي كاهية**" بنهج الباشا تأسيس "الحزب الحر الدستوري التونسي"، وكان من قادته الأساسيين "**عبد العزيز الثعالبي**"، و"**أحمد الصافي**"،[5]..الخ، وطالب الحزب باستعادة الحقوق السياسيّة لتونس بتطبيق دستور 1861م، واستعادة تونس لسيادتها، بتشكيل حكومة وطنية، وتطبيق الديمقراطية

[1] – شارل أندي جوليان: المرجع السابق ، ص 90.

[2] – أحمد الصافي: (1882–1935)م تلقى تعليمه في المدرسة الصادقية، وحصل على إجازة في الحقوق بباريس، وعمل محاميا منذ سنة 1908م، هو أول أمين عام للحزب الدستوري، وترأس الوفد الدستوري الأول إلى باريس في 13 جوان 1920م والثالث في سنة 1924م. ينظر– خيرالدين شترة: المرجع السابق ، ص 28.

[3] – حسن قلاتي علي: هو حسن قلاتي حسن علي من أصول جزائرية ولد بالعاصمة سنة 1880م هاجرت عائلته إلى تونس بعد احتلالها، ثم عاد إلى إلى الجزائر لدراسة الحقوق بجامعاتها وتحصل على شهادة الباكالوريا من معهد الحقوق بتولوز سنة 1902م، ولما عاد إلى تونس اشترك مع علي باش حامبه في تأسيس حركة تونس الفتاة وجريدة التونسي، كانت له مواقف جريئة من أحداث الزلاج ومقاطعة الترامواي كلفته النفي والسجن، وبعد عودته إلى تونس ساهم في تأسيس الحزب الدستوري، لكنه اختلف مع أعضائه بعد مغادرة الثعالبي بتونس أنشئ الحزب الإصلاحي وجريدة البرهان، توفي سنة 1966م. ينظر– خير الدين شترة: المرجع السابق، ص ص 334 – 335.

[4] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 59.

[5] – البشير بن الحاج الشريف: المرجع السابق، ص 197.

والحريات العامة... إلخ، وفي جوان 1920م تقدم الحزب بمطالبه للحكومة الفرنسية بباريس المتضمّنة إنشاء مجلس تشريعي وحكومة وطنية وتحقيق المساواة كحرية الصحافة والتجمعات... الخ[1].

وأمام تصاعد مطالب الحزب والتفاف الجماهير الشعبيّة حول مطالبه خاصة بعد انضمام ابن "**الباي**" "**محمد المنصف**" للحزب، وتعهده بإخلاصه للحركة الوطنية لجأت فرنسا للمراوغة والتسويف فغيرت المقيم العام بمقيم جديد "**لوسيان سان**[2]" عام 1921م، ولم تعرف تونس أخطر منه في الدهاء والمكر، حيث قام بفرض بعض الإصلاحات على مجلس الشورى الذي أصبح يدعى بالمجلس الكبير، وأوجد وزارة العدل، وأطلق الحريات...الخ[3]، وقد أحدثت هذه الإصلاحات انشقاقات داخل الحزب فظهرت فيه أربع اتجاهات:

"**الاتجاه الثوري**" يدعو للاستقلال الكامل مثله كل من: "**محمد باش حامبه**"، و"**الاتجاه الإصلاحي**" ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيّين، وتحقيق الحكم الذاتي مثله: "**حسن قلاتي**"، و"**الاتجاه المعتدل**" الذي سعى للنهوض بالتونسيّين في إطار سلطة الحماية مثله "**فرحات بن عياد**" و"**علي كاهية**[4]"، و"**الاتجاه الواقعي**" استغل ظروف الحرب للمطالبة بالاستقلال ثم عدل مناضلوه عن هذه السياسة، وسلكوا منهج الإصلاح بقيادة "**الثعالبي**" و"**الرياحي**"[5].

ومن أهم الأحداث السياسية التي عرفتها تونس، وأثبتت مدى دعم الجماهير الشعبية للكفاح السياسي، أحداث أفريل 1922م، والتي كانت بعد أن أعلن الباي "**محمد الناصر**" للمقيم العام في 03 أفريل تخليه عن

---

[1]- Ahmed Kassab: **Histoire de la Tunisie L'époque contemporaine**, Carthage, Tunis, 1976, p 380,381.

[2] – لوسيان سان: ولد سنة 1867م مجاز في الحقوق، دخل سلك الإدارة و عين مقيما عاما بتونس (1921-1929)م، رفع حالة الحصار بتونس و قام بعدة إصلاحات سنة 1922م، شجع الانقسامات التي ظهرت داخل الحزب الدستوري الحر، اجبر عبد العزيز الثعالبي على الهجرة إلى المشرق سنة 1923م، اصدر أوامر صارمة سنة 1926م تنص على منع الحريات بكل أنواعها، نقل لوسيان سان سنة 1929م إلى المغرب وأحيل على التقاعد سنة 1933م .ينظر- الطيب لباز : **الحزب الدستوري الجديد ودوره في القضايا التحررية المغاربية الجزائرية نموذجا** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ المعاصر إشراف الدكتور بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2007 / 2008م، ص 14.

[3] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص ص 55 – 56.

[4] – علي كاهية: (1877-1956)م درس في الزيتونة، من مؤسسي الحزب الدستوري، وفي منزله بتاريخ 14 مارس 1920م صيغت المطالب التي سوف تكون ركيزة الحزب، كان من المشرفين على تحرير جريدة الفجر سنة 1920م، ساهم في تحرير العديد من الجرائد التونسية، كان صديقا للشيخ عبد العزيز الثعالبي وظل وفيا للدستور القديم حتى وفاته 1956م. ينظر- محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 24.

[5]- يوسف مناصرية: **الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 – 1934**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف إشراف أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1985- 1986م، ص 59.

العرش، وفي يوم 04 أفريل شاع خبر تنازل الباي عن العرش، وبعد اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري وتحليلها للوضع تقرر مساندة الباي، لأن هذا القرار فيه مؤامرة من المقيم العام لقطع الصلة بين الملك والشعب، بل حتى محاربة الشعب باسم الملك، ولإحباط المؤامرة أعلنت اللجنة إضراب يوم 05 أفريل، وتنظيم مظاهرة احتجاجيّة ومسيرة شعبيّة تتوجه إلى القصر الملكي بالمرسى لتعبر عن مناصرة الشعب للملك[1].

وأمام اشتداد الضغوطات الفرنسيّة على الحزب الدستوري اضطر "**الثعالبي**" للجوء إلى الخارج عام 1923م، وبذلك فُتِّر نشاط الحزب ودخلت الحركة الوطنية في حالة جمود[2]، وازدادت خلالها وطأة الاستعمار بفرض قانون التجنّس في 20 ديسمبر 1923م، والذي لقي معارضة شديدة من الدستوريين، وكما عمل على مضايقة النشاط النقابي للعمال التونسيين بزعامة "**محمد علي الحامي**"، وبذلك دخلت الحركة الوطنية التونسيّة مرحلة الجمود السياسي[3].

– منعطف الثلاثينيات وانقسام الحزب الدستوري التونسي:

مع بداية الثلاثينات عرفت الحركة الوطنية التونسيّة تطورا ملحوظا، وهذا بتأثير التحولات الدّولية "الأزمة الاقتصاديّة العالمية عام 1929م، وظهور الفاشية بإيطاليا،...الخ"، وكما عرفت بلاد المغرب العربي تطورات خطيرة "الاحتفال بمئوية احتلال الجزائر، وإعلان الظهير البربري في المغرب الأقصى، وقد شهدت تونس جملة من التحولات السياسيّة كان لها تأثير بالغ على استعادة الوعي الوطني من جديد، واستئناف الشعب التونسيّ لكفاحه السياسي، وأهمها انعقاد "المؤتمر الأفخارستي"[4]، فما هي الظروف الداعية لانعقاده؟ وكيف كان موقف المجتمع التونسيّ من المؤتمر؟

وقد كان انعقاد المؤتمر "الأفخارستي[5]" بقرطاج في ماي 1930م بمثابة دعم جديد للنشاط التبشيري وحملات التنصير، وكما أكد صدور الظهير البربري في 16 ماي 1930م بالمغرب الأقصى أن فرنسا ترمي إلى

[1] . على المحجوبي: المرجع السابق، ص 305.
[2] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 58.
[3] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص ص 69 – 70.
[4] – حفيظ طباني: المرجع السابق، ص ص 11، 20.
[5] – الأفخارستية: هي الكأس الذي يشرب منه المسيح، والأفخارستي هو تظاهرة استعمارية ترمي إلى فرنسة المغاربة عن طريق المؤتمر وتمسيحهم عن طريق استغلال الدين ورجاله، والقوة الروحية التي تمثلها المسيحية لتمكين المستعمرين من الوصول إلى أهدافهم في هدم الشخصية العربية في تونس.ينظر– خيرية عبد الصاحب وادي: **الفكر القومي العربي في المغرب العربي**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص ص 78– 79.

تقويضّ أركان الدين الإسلامي، وتركيز نفوذها الأقوى في إفريقيا الشمالية، وتثبيت دعائم الاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي[1]، وهو ما أثار تعصب التونسيّين على المؤتمر، ومقاومتهم للسياسة الأهلية الفرنسية التي غرضها تهديم الكيان التونسيّ، ولكن الأمر الذي تعذّر على الاستعمار تقديره، هو أنّ المغرب العربي بكل أقطاره كان على موعد مع تاريخ العمل السياسيّ المهيّكل والمنظّم، وذلك لأن المستعمر استهدف وركز كل نظرياته من أجل المساس بالهويّة، وهو ما سيشكل الأرضيّة السياسيّة والفكرية والإيديولوجية لانبعاث الحركات الوطنية، وتأطير أطروحاتها في مِضمَّار النضّال والمقاومة من أجل الاستقلال[2]، وفعلاً فإن المؤتمر الأفخارستي كان له دور في تأجيج الحركة الشعبيّة ودخولها في المعترك السياسي، وارتباطها أكثر بالحركة الوطنية.

وفي المقابل تميزت فترة العقد الثالث من القرن العشرين بعودة ثلة من الشباب التونسي بعد إنهاء دراستهم بفرنسا، ومنهم: "**الحبيب بورقيبة**" و"**محمود الماطري**" و"**الهادي نويرة**"، وانصّب اهتمامهم على غرس مفاهيم جديدة، وأساليب كفاح عصريّة برهنت عن جدواها في البلدان الأوربية المعاصرة[3]، ولهذا سيختلف هؤلاء الشباب مع زعماء الحزب المحافظين حول أدوات العمل وإيديولوجياته، إذّ طالبوا بإعادة تنظيم الحزب، فانعقد مؤتمر وطني بقصر هلال في مارس 1934م غير أن شدّة الخلاف بين جناحيّ الحزب أدت لانفصّال النخبّة المثقفة المعاصرة عن جماعة المحافظين وتكوينها للحزب الدستوري الجديد[4]، وقد تولى رئاسته "**محمود الماطري**"، وتولى "**الحبيب بورقيبة**" الأمانة العامة، و"**محمد بورقيبة**" أمين المال و"**البحري قيقه**" نائب أمين المال[5]، وقد انتهج الحزب الدستوري الجديد خطط جديدة للمقاومة، وإتباع أساليب معتدلة مرحلية تتلاءم مع الظروف والأوضاع، وكما عمل على تجنيد مختلف الفئات الشعبية بالمدن والقرى[6]، فاكتسح الحزب الدستوري الجديد الساحة السياسيّة وتولى قيادة نضال الشعب التونسي على حساب الحزب الدستوري القديم الذي انكمشت قاعدته وأصبح يترقب ساعته[7].

---

[1] - Mustapha Kraiem: **Pouvoir Colonial et Mouvement National LA TUNISIE Des ANNEES TRENTE**, éditions de la Méditerranée Alif, Tunis, 1990, p 78.

[2] - امحمد مالكي: المرجع السابق، ص. ص 188 - 189.

[3]- الشريف محمد الهادي: المرجع السابق، ص 120.

[4] - André Pautard: **Bourguiba**, éditions Média, paris, 1977, pp 90 - 91.

[5] - Ahmed Kassab :op cit , p,p 414,415.

[6]- الهادي البكوش: **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص 82.

[7]- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 110.

وعلى الرغم من اعتدال مطالب الحزب الدستوري الجديد إلا أنه تعرض للمضايقة من طرف السلطات الاستعمارية، وفي سنة 1934م اعتقل زعماؤه "**بورقيبة** " و"**الماطري**"...الخ، وبمجيء المقيم العام الجديد "**أرمان فيون**" سنة 1936م عرفت الحركة الوطنية متنفسًا جديدًا، وسعت لتحقيق مطالبها[1]، خاصة بعد إصدار قرار العفو عن المعتقلين السياسيين الذي شمل أيضا "**عبد العزيز الثعالبي**"[2]، وبعودة هذا الأخير إلى تونس في عام 1937م سعى لمحاولة توحيد صفوف الحركة الوطنية بشقيّها "القديم والجديد" لمواجهة حركة الإدارة الفرنسيّة غير أن محاولاته الوحدوية باءت بالفشل لتمسك كل جناح بمبادئه[3].

ونتيجة لاستمرار الضّغط الفرنسي على نشاط الحركة الوطنية، رد الحزب الدستوري الجديد بتنظيم مظاهرات 08 أفريل 1938م بدعوة من "**علي البلهوان**"، وشن إضرابات شاملة استجابّت لها الجماهير الشعبية[4]، وشملت وشملت عدة مناطق: "باب الجديد، العاصمة،..."الخ، وفي 09 أفريل حدثت صدمات بين المتظاهرين وقوات الأمن أمام قصر العدالة، استشهد وجرح فيها عدد كبير من الوطنين[5]، وكما توجهت إطارات من الحزب الجديد إلى المقيم العام طالبين منه إطلاق سراح زملائهم لكنه لم يستجيب لمطالبهم، وقرر القضاء نهائيا على الحزب، وألقى القبض يوم 09 أفريل على "**علي البلهوان**"، و"**الحبيب بورقيبة**" في اليوم الموالي، وتم تعطيل نشاط الحزب الدستوري الجديدثؤ[6].

1 – 3 – الحركة الوطنية التونسية والحرب العالمية الثانية:

لقد شهدت الحركة الوطنية التونسيّة مع بداية الحرب جمود العمل الوطني خاصة وأن معظم مناضلي الحزب الدستوري الجديد في السجن، ومنعت جرائده من الصدور، غير أن تسارع الأحداث خلال الحرب ونظرًا لتطوراتها الحاسمة ومتغيراتها السياسيّة والعسكرية خاصة بعد انهزام فرنسا أمام ألمانيا وانقسامها، تمكن أعضاء الحزب الدستوري الجديد من مواصلة نشاطهم وإصرارهم على تحقيق المطالب الوطنيّة، والتي ارتكزت على المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين " **بورقيبة، ابن يوسف،** ...."[7]، وفي حين بقي الحزب الدستوري القديم يمارس نشاطه

---

[1]- محمد الهاشمي عباس: المصدر السابق، ص، ص 165، 182.

[2]- الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 64.

[3]-Ahmed Kassab: op, cité, p425,426 .

[4]- علي البلهوان: **تونس الثائرة**، المطبعة العالمية، القاهرة، ص ص 49 – 50.

[5]- Ahmed Kassab: op, cité, p 428.

[6]- علي البلهوان: المصدر السابق، ص 50.

[7]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 125.

علنًا ويصدر جريدته "الإدارة" وذلك لحدود 22 ماي 1940م تاريخ انقطاعها عن الصدور لأسباب مادية، وبالرغم من هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عسكريًا إلا أنها أمعنت في قمع الحريات واعتقال الوطنيين أمثال: "**الباهي الأدغم**، و**الهادي خفشة**،..، وكما تم نقل زعماء الحزب الدستوري الجديد في 05 ماي 1940م إلى حصن سان نيكولا بمرسيليا بسرية تامة[1].

وقد تعزز نشاط الحركة الوطنية أكثر باعتلاء الباي "**محمد المنصف**[2]" العرش في 19 جوان 1942م، وكان هذا الأخير معروف بمواقفه الوطنية، ومناصرته للحزب الدستوري والذي كان عضوًا فيه، فقدم في 02 أوت 1942م عريضة للمقيم العام تضمنت 12 مطلب أهمها: تأسيس مجلس استشاري تشريعي يشارك فيه العنصر التونسي، والمساواة في الأجور والوظائف، ومراجعة الإدارة المركزية وإعادة تنظيمها في النطاق التونسيّ[3].

وقد أكد "**المنصف باي**" على مواقفه الوطنيّة وإرادته في تسيّير شؤون تونس فشكل بتاريخ 13 ديسمبر 1942م وزارته ودون ترقب موافقة الإقامة العامّة، برئاسة "**محمد شنيق**[4]" ويساعده "**صالح فرحات**[5]" و"**الحكيم الماطري**"[6]، وبما أن تونس كغيرها من الدّول الأخرى قد شهدت أحدث الحرب العالمية بنزول القوات الألمانية الإيطالية ما بين نوفمبر 1942م وماي 1943م أدى إلى تزايد نشاط الحركة الوطنيّة، فتمتع الباي والتونسيون والأحزاب الوطنية والجماهير بحرية فعلية، وزادت شعبية الألمان غير أن الباي وبفضل حنكة بعض

[1] - مجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 108.

[2] - المنصف باي: محمد بن المنصف بن الناصر آخر البايات الأسرة الحسينية، ولد في 04 مارس 1881م اعتلى العرش في 19 جوان 1942م عرف بمساندته للحزب الدستوري، وبسبب مواقفه الوطنية عزلته قوات الحلفاء في 14 ماي 1943م بتهمة التواطؤ مع قوات المحور فنفي إلى= =الجزائر ومنها إلى بو جنوب فرنسا، توفي في 01 سبتمبر 1948م. ينظر - عروسية التركي: المرجع السابق، ص 38.

[3] - Sadok Zmerli: **Espoirs et Déceptions en Tunisie 1942 – 43**, Maison Tunisienne de l'Edition, Tunis 1971, p p 8, 11.

[4] - محمد شنيق: ولد بتونس العاصمة عام 1889م، درس بالصادقية، وكلن يحضر دروس "عبد الجليل الزواش" في المحاسبة بالخلدونيّة، وفي سنة 1922م تولى إدارة بنك التعاضد العالمي، وكان عضوًا بالمجلس الكبير، وفي سنة 1928م أصبح رئيس القسم التونسي بالمجلس، وفس سنة 1932م وقع خلاف بينه وبين المقيم العام الفرنسي بسبب علاقته مع الدستوريين، وفي عام 1937م طرد "شنيق" من بنك الفلاحة فساند الحزب الدستوري في دعوته لمقاطعة البضائع الفرنسية، وعام 1943م اهتم "شنبق" ببعث بنك شعبي تونسي مع بعض المناضلين الوطنيين، وتولى الوزارة الأولى في 31 ديسمبر 1942م، وثم ولاه "الأمين باي" في 17 أوت 1950م الحكومة التفاوضية. ينظر - عبد الكريم عزيز: **نضال شعب أبي تونس 1881 – 1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2011م، ص 391.

[5] - صالح فرحات (1890 – 1977)م: درس الحقوق، وامتهن المحاماة، وكان من أهم مناضلي الحزب الدستوري، وعين على رأس اللجنة التنفيذية للحزب في الأربعينيات وكان له نشاط واسع للتعريف بالقضية التونسية، وعاش محافظًا على وفائه لمؤسس الحزب "عبد العزيز الثعالبي"، وكان "صالح فرحات" من معارضي اتفاقيات الاستقلال الذاتي. ينظر - صالح خرفي: **عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ص 177.

[6] - شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 120.

السياسيين والمناضلين من الحزبين القديم والجديد أعلن الباي حياده[1]، وطالبَ تجنّيب سكان تونس أثار الحرب، وأما مناضلي الحركة الوطنية فقد أكدوا التمسك بمبدأ الاستقلال خاصة بعد إطلاق سراح الزعماء السياسيين "**الحبيب ثامر**، و**الطيب سليم**" بتونس يوم 30 نوفمبر 1942م ليواصل الحزب نشاطه من خلال جريدة "إفريقيا الفتاة" و"الشباب" التي أسسها "**رشيد إدريس**"، والتي تمحورت مطالبها على عودة قادة الحزب إلى أرض الوطن، وكما تكونت إذاعة "الوطن" التي نادت صراحة بالتعاون مع ألمانيا لدحّر فرنسا وتحقيق الاستقلال الوطني[2]، غير أن "**بورقيبة**" حذر من الإعجاب المفرط بالمحور بالرغم من أن الحكومة الإيطالية حاولت استمالته بهدف الدعاية لصالحها، إلا أنه ركز في خطابه بإذاعة روما يوم 07 أفريل 1943م على التلميح لاعتداءات فرنسا، وكما حذّر التونسيّين من بعض المطامح الأجنبية[3]، ليتم بعدها إطلاق سراحه ورفاقه وعودتهم للوطن في 09 أفريل 1943م لمواصلة النضال الوطني[4]، وكما شهد الجنوب التونسي قيام حركة مسلحة استمرت طيلة عام 1943م بقيادة "**علي الصيد المرزوقي**"كرد فعل على السياسة الاستعمارية[5].

ولكن نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا وتمكنها من تدمير القوات الألمانية الإيطالية بتونس في ماي 1943م مكن فرنسا من استعادة هيبتها، وتسليطّها لعقوبات جماعية[6]، وسعت لقلب الحقائق واتهمت "**المنصف باي**" والحركة الوطنية بالتعاون مع المحور[7]، وتم خلعه في 14 ماي 1943م وتعويضه بـ " **الأمين باي**" بأمر من الجنرال "**جيرو**"، وكرد فعل وطني اتحدت كل الأطياف السياسية باستثناء الشيوعيّين للمطالبة بإرجاع الباي المنفي، وقد عرفت باسم "الحركة المنصفية"[8]، وفي ظل تعنت السلطات الاستعمارية وقمعها للنشاط السياسي توسعت الحركة المنصفية وكان برنامجها لا يقتصر على عودة المنصف باي فقط بل دعت للاستقلال الذاتي، وقد تم التشاور بين مختلف القيادات الوطنيّة لتحديد موقف موحد من الحمايّة، وهو ما أفضى لتكوين لجنة مشتركة في 30 أكتوبر 1944م

---

[1] – محمد الهادي: المرجع السابق، ص ص 126 – 127.

[2] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 116.

[3] – André Pautard: op, cité, p 104.

[4] – منصف الشابي: **صالح بن يوسف ـ حياة كفاح ـ** ، ط2، دار نقوش عربية، تونس، 2007م، ص 98.

[5] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 168.

[6] – قدم الجنرال ماست المقيم العام تقريرًا ذكر فيه الأرقام التالية: 9536 تونسي وقع اعتقالهم في ماي 1943م، ونفذ حكم الإعدام على 154 منهم، و3000 مازالو في السجون حى أصبحت السجون في ديسمبر لا تحتمل كل المسجونيين... للمزيد ينظر – محمد الهاشمي عباس: المصدر السابق، ص 67.

[7] – علي البلهوان: المصدر السابق، ص 56.

[8] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 120.

سميّت بلجنة الستين، والتي انبثق عنها ما يعرف بـ "الجبهة الوطنية[1]" وتكونت من ممثلين عن الحزبين الدستوريين والحركة المنصفيّة، وأساتذة جامع الزيتونة وحتى ممثلين عن الطائفة اليهودية[2]، وحررت الجبهة بيانها في 22 فيفري 1945م، ومن أهم مطالبه: الاستقلال الداخلي، وإقامة نظام ملكي دستوري، وكان هذا البيان ردًا على إصلاحات الجنرال "**ماسط**[3]" في فيفري من نفس السنة، والتي لم تكن في مستوى تطلعات التونسيّين بل كانت هزيلة في نظرهم، وأهم ما جاء فيها استحداث منصب وزير تونس للشؤون الاجتماعية، وإلغاء وزارة الأوقاف...،[4]، وكما مكن بيان 22 فيفري "**الحبيب بورقيبة**" من القيام بدعاية ناجحة وفعالة لدى رجال السياسة الأمريكية بفضل دعم وإجماع الرأي العام التونسي، وتم دعوة الجماهير إلى تنظيم مظاهرات 15 أفريل 1945م بمناسبة وفاة الرئيس الأمريكي "**روزفلت**"، ومظاهرات 08 ماي للاحتفال بانتصار الحلفاء على المحور[5].

ومما سبق ذكره نخلص أن للحرب العالمية الثانية لها تأثيرات هامة على الحراك الوطني، وهذا من خلال مشاركة التونسيين في الحرب كمجندين في الجيش الفرنسي، وقد كانت تونس أيضًا مسرحًا لعدة معارك عسكرية بين القوتين العالميتين، وهو ما أدى إلى تزايد الروح الوطنية واندفاعّها بشكل كبير للمطالبة بالاستقلال خاصة بعد تولي "**المنصف باي**" العرش ومساندته للعمل الوطني ومطالبته للمقيم العام بتحقيق بعض المطالب التي لطالما نادى بها مناضلي الحركة الوطنية، وقد أَثبّتَ نزعته النضالية واندفاعه الوطني بتشكيله للحكومة دون الرجوع للمقيم الفرنسي، وبالتالي فهذه الحقبّة ستكون لها تأثيرات هامة على مسيرة النضّال الوطني ضد نظّام الحماية.

1 – 4 – نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية فاتحة عهد جديد في العالم وفي تونس، عهد تميز بنمو الحس الوطني والقومي وبروز حركات التحرر في كل المستعمرات، خاصة بعدما انتشرت مبادئ حقوق الإنسان والحريات

[1] – الجبهة الوطنية: يعود تأسيسها إلى 30 أكتوبر 1944م حيث تشكلت لجنة وطنية من مختلف الأطياف السياسية ليتم التوقيع على الميثاق التونسي"Tunisienne La Charte"وهي الركيزة التي قامت عليها الجبهة الوطنية... للمزيد ينظر- مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 122.

[2] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 167.

[3] – شارل ماست: مقيم عام بتونس (1943-1947)م بعد مشاركته في الحرب العالمية الثانية قام بعدة مهام في ليبيا و مصر والشرق، عينه الجنرال جيرو جيرو القائد الأعلى المدني والعسكري بإفريقيا الشمالية، ثم مقيما عاما بتونس تميزت فترة حكمه بتونس بتفاقم وطأة الإدارة المباشرة، وبقي ماست بتونس إلى سنة 1947م بحيث عين مديرا لمعهد الدراسات العليا للدفاع الوطني. ينظر- الطيب لباز: المرجع السابق ،ص 43.

[4] – قدادرة شايب: **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934 . 1954 . دراية مقارنة .** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006/ 2007م، ص 183.

[5] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 204.

الديمقراطيّة، وكانت كل الشواهد تأكد تراجع القوى التقليدية، وبروز قوى عالمية جديدة مما شجع الدول العربية المستقلة على تكوين تكتل للدفاع عن مصالحها، وهو ما يعرف بالجامعة العربية في مارس 1945م، فتسارع الأحداث داخليًا وخارجيًا دفع القوى الوطنية التونسيّة لتصعيد نضالها الوطني، بكسب الدعم الدولي خاصة الجامعة العربية، وهو ما دفع فرنسا لتقديم بعض التنازلات.

وقد أصبحت تونس مختلفة عما كانت عليه قبل الحرب، إذّ ارتفع مستوى الوعي العام والبنيّة الاجتماعيّة والتطلع للتغيّير، وعجز النظّام القائم عن تلبية حاجيتها، وفي المقابل نظّام الحماية ظل متذبذبًا يقدم تنازلات عندما يشتد الضّغط، ويتراجع عنها كلما سمحت الفرصة[1]، وأمام هذه الأوضاع تغيرت وجهة نظر زعماء الحزب الدستوري الجديد، والتي تمثلت في توجيه النضّال خارج تونس والتعريف بالقضية الوطنية، في إطار جامعة الدول العربية[2]، فهاجر "**بورقيبة**" إلى مصر في 26 مارس 1945م لطرح القضية[3]، وقد قام بنشاط واسع في إطار مكتب المغرب العربي بداية من فيفري 1947م بجانب زعماء النضال المغاربي " **عبد الكريم الخطابي، علال الفاسي، رشيد إدريس، الحبيب ثامر**[4]..."، وكما شارك "**بورقيبة**" في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في 05 جانفي 1948م، والتي كانت تهدف لتحقيق الاستقلال التام لكافة الأقطار المغاربية[5].

وأما داخليًا فقد شهدت الحركة الوطنية انطلاقة جديدة بعد متغيرات الحرب فأصبح الحزب الدستوري الجديد بزعامة "**صالح بن يوسف**"، والذي عمل على تعبئة الجماهير التونسيّة وتنظيم صفوفها، بتنظّيم مؤتمر وطني يظم مناضلي الحزبين الدستوريين القديم والجديد، فانعقد المؤتمر يوم 27 رمضان 1365هـ الموافق لـ 23 أوت

[1] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 173.

[2] – لقد شكل تأسيس جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945م الحدث الأكثر تعبيرًا عن درجة نضّج الفكر العربي، ومرحلة هامة في إطار تطور الحركة القومية، وعلى الرغم من الانتقادات التي مست أسس الفكرة وأبعاد الجامعة السياسيّة والقومية فإن ميلادها مثل فرصة بالغة الأهمية، لاسيما خلال السنوات السبع الأولى، فكان له دور في التعريف بواقع الاستعمار بدول المغرب العربي، أو من خلال التعبئة الجماهيرية بغرض التحرر واستقلال الأقطار المغاربية، فقد كان لها اهتمام بمشاكل الاستعمار بالوطن العربي، والدعوة إلى مقاومة مختلف أشكاله، إذّ خصّص ميثاق الجامعة ملحقًا خاصًا بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة، وهذا من خلال تعيين لجان تمثل هذه البلدان، للتعريف بحاجاتها وآمال وطموحات شعوبها، مع العمل على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها. ينظر – امحمد المالكي: المرجع السابق، ص ص 400 – 401- 402.

[3]. الطيب لباز: المرجع السابق، ص 43.

[4] – الحبيب ثامر: (1909-1949)م درس الطب بباريس وترأس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في باريس أصبح من قيادي الحزب الحر الدستوري الجديد منذ 1938، أعتقل مرات قبل أن يغادر تونس في ماي 1943م هروبا من القمع الاستعماري حتى التحق برفاقه بالقاهرة في جوان 1946م، وكان محل إجماع المناضلين المغاربة بمصر من مؤسسي مكتب المغرب العربي بالقاهرة، استشهد رفقة علي الحمامي من الجزائر ومحمد عبود من المغرب في حادث طائرة في 12 ديسمبر 1949م بالباكستان أين كانوا يحضرون المؤتمر الاقتصادي الإسلامي باسم مكتب المغرب العربي بالقاهرة. ينظر- عميرة علية الصغير: **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 2011م، ص 208.

[5]. علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، الدار البيضاء، 2006م، ص ص 407 . 408.

1946م بتونس العاصمة، وهو أول مؤتمر شاركت فيه مختلف الشخصيات الوطنية السياسيّة والاجتماعيّة والنقابية ترأسه القاضي "**العروسي الحداد**"، وقد أجمع المؤتمرون على قرار المطالبة بالاستقلال قبل أن يقتحم البوليس الفرنسي المؤتمر، ويلقي القبض على 50 شخصية من الحاضرين[1]، وكرد فعل من الجماهير التونسية تم الدخول في إضراب عام لمدة ثلاثة أيام، وكما ألغى "**الأمين باي**" احتفالات عيد الفطر[2]، وعمت المظاهرات كل البلاد فتخوفت السلطات الفرنسية من اندلاع ثورة بالبلاد فأطلقت سراح المعتقلين السياسيين بعد شهر من سجنهم[3].

وقد شهدت الساحة التونسيّة في هذه الفترة أيضًا الإعلان عن تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل،[4] في 20 جانفي 1946م بالجمعية الخلدونية، وحضره ممثلون عن 68 نقابة من مختلف القطاعات[5]، ويعد تأسيس الإتحاد أول خطوة في اتجاه ربط النضّال الاجتماعي بالنضّال الوطني، لأنه لا يمكن اختزال قضايا العمال المطروحة إلا في تحسين الأوضاع المادية للشغالين، إذّ لا يمكن الفصل بين مصالحهم ومصالح الوطن، لأن التحرر الاجتماعي هو رهّين التحرر الوطني، مما يدعو إلى انخراط الطبقة العماليّة في النضال الوطني ضد الاستعمار، إذّ تبلورت المطالب النقابيّة بما يتوافق مع مطالب الحركة الوطنية[6].

---

[1] – محمد عبد الكافي: **رحلة عبر الكفاح الوطني (مذكرات)**، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م، ص 77.

[2] . Ahmed Kassab: op, cité, p 454.

[3] – محمد عبد الكافي: المصدر السابق، ص 78.

[4] – شرع العمال التونسيون في تنظيم صفوفهم في نقابات مستقلة للدفاع عن حقوقهم منذ سنة 1922م بقيادة "محمد علي القابسي" الذي أسس الجامعة العامة للعمل التونسي سنة 1924م ، ونتيجة تعنت السلطات الاستعمارية وعدم تلبيتها مطالب العمال أعلن عن إضراب بمدينة بنزرت، فألقي القبض على العديد من العمال وتمت محاكمتهم، وحكم على "محمد علي" بالنفي المؤبد عام 1925م، وفي عام 1937م تأسست الجامعة العامة للعمال، إلا أن اعتقال مناضليها سنة 1938م عطل عملها إلى غاية إعادة بعثها من طرف "فرحات حشاد" سنة 1944م، وتوجيهها توجيهًا نقابيا وطنيًا، بتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، وكما تم تأسيس عدة منظمات اجتماعية، وهي منظمات سياسية مختفية بصفة نقابات، وقد كان وراء تأسيسها مناضلي الحزب الدستوري الجديد بهدف تصعيد العمل الوطني، فأعلن عن تأسيس الجامعة العامة للفلاحة التونسية في أفريل 1947م ليتم تغيير اسمها في جوان 1947م، وأصبحت تعرف بـ "الإتحاد العام للنقابات الفلاحية التونسية"، وفي ماي 1950م أعلن عن تأسيس "الإتحاد العام للفلاحة التونسية" بقيادة "الحبيب المولهي"، لتصبح المنظمة من أهم ركائز الحزب الدستوري الجديد، كما تم تأسيس "الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة" بدلاً من اسم "إتحاد النقابات الصنائعية وصغار التجار بالقطر التونسي" في أفريل 1948م، فكان للنقابات العمالية مشاركة فعالة في التصدي للاستعمار. ينظر – علي البلهوان: المصدر السابق، ص ص 79– 80 – 81. وأيضًا – عروسية التركي: المرجع السابق، ص ص 41 – 42.

[5] – عبد الواحد المكني: **فرحات حشاد . المؤسس الشاهد . القائد الشهيد**، تقديم: حسين العباسي، ط1، المغاربية للنشر والطباعة، تونس، ديسمبر ديسمبر 2011م، ص 53.

[6] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص ص 177 – 178 – 179.

وقد كان للاتحاد مشاركة فعّالة في الحياة السياسيّة، فحضر زعيمه "**فرحات حشاد**" كممثل عن الفئة النقابيّة في مؤتمر الاستقلال (مؤتمر ليلة القدر 23 أوت 1946م)[1]، وكما شارك في التصدي للاستعمار في أحداث 05 أوت 1947م بصفاقس، وحوادث بوتنفيل جانفي 1950م، والنفيضة في نوفمبر 1950م والتي مات فيها 08 وطنيين، وقد كان للاتحاد دور في التعريف بالقضية التونسيّة خارجيًا من خلال مشاركته في المؤتمرات العمالية الدّولية، منها مؤتمر الاتحاد النقابي العالمي FSM بميلانو جويلية 1949م[2]، وكما انخرط في الجامعة العالمية للنقابات الحرة SISL سنة 1950م، فأكد "**حشاد**" أهميةSISL فتنظيماتها منتشرة في مختلف أماكن العالم، فهي توصل صوت العمال حتى إلى منظمة الأمم المتحدة، وكما تنسق العمل مع اليونيسكو لنشر برامج التعليم المهني والاجتماعي، وتشارك في أعمال المكتب الدّولي للشغل بجنيف الذي يسهر على تطوير التشريع الاجتماعي، وتهتم أيضًا ببلورة مخططات النهوض الاقتصادي[3]، وقد كانت للإتحاد مشاركة أيضًا في مؤتمر المركزية النقابية الأمريكية AFL بسان فرنسيسكو سبتمبر 1951م، فتمكن "**حشاد**" بالتنسيق مع "**بورقيبة**" من تعريف الرأي العام بتطلع التونسيّين لتحقيق مطلب الاستقلال[4].

وعلاوة على التطورات السياسية في تونس فقد عرف الحزب الشيوعي التونسي هو الأخر تغيرًا نسبيًا في أطروحاته الأساسيّة بشأن الاستعمار، فتوحد مع الاتحاد العام التونسي للشغل بداية من سنة 1950م في إضرابات عمال رصيف بنزرت، وقد اكتست طابعًا سياسيًا لرفض العمال إنزال أسلحة الباخرة الفرنسية لإعادة تسليح الحلف الأطلسي[5]، وبالرغم من نجاح الحزب الشيوعي في مد فروعه في الأوساط العمالية، إلا أنه فشل في التحول إلى حزب جماهيري بسبب تذّبذب مواقفه وأبرزها تأييده فكرة الاتحاد مع فرنسا، إلا أنه تخلى عن مواقفه المناهضة للوطنيين ليتبنى مبدأ الاستقلال مع محافظته على مساندته المطلقة للمعسكر الاشتراكي[6].

[1]. محمد عبد الكافي: المصدر السابق، ص 77.
[2]. نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص ص 179 – 181.
[3]. امحمد مالكي : المرجع السابق، ص ص 366 – 367.
[4]. نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 182.
[5]. امحمد مالكي : المرجع السابق، ص ص 365 – 366.
[6]. نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص، ص 182، 184.

ـ سياسة الاعتدال لدى الحزب الدستوري الجديد:

حاول الحزب الدستوري الجديد تعزيز نشاطه باعتماده على سياسة المهادنة والاعتدال، والتي انتقدها العديد من المناضلين، مما سرع عودة الزعيم "**بورقيبة**" من القاهرة في سبتمبر 1949م بعد تأكده استحالة الاعتماد على جامعة الدول العربية لانشغالها بالقضية الفلسطينية أكثر من انشغالها بقضايا المغرب العربي[1]، وبعد اتصاله بالجماهير الشعبيّة ودعوتها للالتفاف حول الحزب توجّه إلى فرنسا في 12 أفريل 1950م لتقديم عريضة مطالب سياسية تتكون من سبع نقاط طاب فيها بإعادة بعث السلطة التنفيذية، وتشكيل حكومة تونسية دون مشاركة الفرنسيّين، وإلغاء الكتابة العامّة والمراقبين المدنيين، والجندرمة الفرنسيّة، وإحداث بلديات منتخبة بها ممثلون عن المصالح الفرنسية التي توجد بها أقلية فرنسية، وبعث مجلس قومي منتخب بالاقتراع العام مهمته إعداد دستور ديمقراطي[2].

وقد أبدت السلطات الفرنسيّة تجاوبها مع مطالب الحزب، ودخلت العلاقات الفرنسيّة التونسيّة في مرحلة الانفراج النسبي خاصة بعد تعيين المقيم "**لويس باريي**" وتكليفه بإجراء إصلاحات، وتصريح "**روبار شومان**" في 10 جوان 1950م أن مهمة المقيم الجديد أن يقود البلاد نحو الاستقلال[3]، وعلى هذا الأساس أُعلن عن البروتوكول الفرنسي– التونسي في 07 أوت 1950م، والذي نصّ على تشكيل حكومة تونسيّة جديدة تتكفل بالإشراف على المفاوضات باسم الباي حول التعديلات المؤسساتية، والتي ستمنح تونس الاستقلال الذاتي على مراحل متتالية، وعلى هذا الأساس تشكلت الحكومة التونسية[4]، برئاسة "**محمد شنيق**" في 17 أوت 1950م وضمت كل من: "**محمود الماطري**" وزير الدّولة، و"**صالح بن يوسف**" وزير العدل بصفته ممثل عن الحزب الدستوري الجديد، وقد ارتكزت مهمة هذه الحكومة على التفاوض مع السلطات الاستعمارية لتحقيق مطلب الاستقلال الداخلي[5]، وبعد نقل المطالب[6] إلى باريس أعلنت فرنسا رفضها، وأكدت في مذكرة ديسمبر 1951م

---

[1] – عمر الشاذلي: **بورقيبة كما عرفته**، ط1، إنجاز وطبع سيمباكت، تونس، أوت 2013م، ص 83.

[2] . Ahmed kassab, op, cité, p p 460 . 461.

[3] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 187.

[4] – أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 204.

[5] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص ص 85 . 86.

[6] – نصّت المطالب على: 1–. تشكيل حكومة متجانسة وإرجاء النظر في وزارة مالية إلى مرحلة ثالثة في المفاوضات. 2 – إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة وتعويضه بموظف تونسي. 3 – إلغاء الإشراف الفرنسي على ميزانية الدولة. 4 – إلغاء الدرك الفرنسي. 5 – إلغاء خطة المراقبين المدنيين الفرنسيين. 6 – تشكيل مجالس بلدية منتخبة تضم تونسيّين وفرنسيين. 7 – انتخاب مجلس وطني توكل إليه مهمة إعداد دستور للبلاد.

1951م إبقاء نظّام الحماية وربط مصير تونس بفرنسا، فنكثت فرنسا من جديد وعودها وخيبّة آمال الوطنيين التونسيين[1].

ومما سبق ذكره يمكننا القول أن تونس شهدت بعد الحرب العالمية الثانية كغيرها من المستعمرات الأوروبية تغيرات هامة كان لها تأثير كبير في دفع الحراك الوطني، وتجذّره أكثر خاصة وأن كل الدلائل أكدت أن النظام الاستعماري قد أنهكت الحرب قِواه، فعملت الحركة الوطنية التونسيّة على إعادة تعبئة الجماهير الشعبيّة وتنظّيمها سياسيًا، واجتماعيًا ونقابيًا، فكان للطبقة الشغيلة دور مميز وفعال في الساحة الوطنية، وقد استندت الحركة الوطنية على المنظمات الدولية والعالمية للتعريف بالقضية الوطنية من جهة، وكسب الدعم الدولي للضغط على فرنسا لتحقيق الاستقلال التونسي.

2 ـ مقاومة الحماية الفرنسية في تونس وتطوراتها:

وكما تطرقنا سابقًا أن حكومة "**محمد شنيق**" التفاوضية انتقلت إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسيّة، وطالبت بتحقيق مطلب الاستقلال الداخلي لتونس، إلا أن الرفض الفرنسي أدى إلى تصاعد الاحتجاجات وأصبح الحزب الدستوري الجديد أما فرصة تصعيد العمل الوطني أكثر وتشديد لهجته في خطاباته ومطالبه ضد نظّام الحمايّة، والضغط أكثر ميدانيًا، فدخل الشعب التونسيّ بقيادة أحزاب الحركة الوطنية في مواجهة حاسمة مع فرنسا، فكيف كانت الظروف الوطنية عشية اندلا ع المقاومة المسلحة؟ وما هي أهم الشخصيات الوطنيّة التي تزعمت العمل المسلح؟ وما هي المرجعيات التي قامت عليها؟ وما هي تأثيراتها على تونس وفرنسا داخليًا وخارجيًا؟

وما يلاحظ أن هذا البرنامج مستمد كليًا من النقاط السبع التي طرحها "بورقيبة" على الرأي العام الفرنسي في أفريل 1950م، وهو في الحقيقة برنامج مطالب قديمة – جديدة، تحوم حول الحكم الذاتي، ويهدف إلى تنقية معاهدة "باردو" من التجاوزات التي ألحقت بها نتيجة العقود اللاحقة، وقد أعاد هذا البرنامج صياغة مطالب الحزب الدستوري في سنة 1920م، بل فيه اعتدالاً مفرطًا بإقراره ما لم تقره معاهدة "باردو" أو "المرسى"، بتأسيس مجالس بلدية مختلطة المناقضة للسيادة التونسية، كما تراجع عن مطالب الحركة الوطنية منذ مطلع القرن، إذّ لم يطالب باللغة العربية التي يجب أن تكون لغة البلاد الرسمية، مع توفر الحرية لوجود لغات أخرى. للمزيد ينظر – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 65.

[1] – شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص 238.

2 – 1– القمع الفرنسي وتأثيراته على الحراك الوطني والشعبي:

لقد شهدت البلاد التونسيّة على امتداد الفترة الفاصلة ما بين سنتي (1950– 1952)م جملة من الأحداث السياسيّة التي تعكس التصور الجديد لمطلب الاستقلال، وتعمل في اتجاه تجسيده بالواقع التونسي[1]، فلم تحد وزارة "**محمد شنيق**" عن الطريق الذي سطرته لنفسها، وكثفت الجهود لتحقيق مهمتها الرئيسيّة في قيادة البلاد التونسيّة نحو الاستقلال الداخلي، والذي سيتسع نطاقه شيئًا فشيئًا إلى غاية تحقيق الاستقلال التام، وقد سعت الأطراف التونسيّة لبلوغه إما عن طريق التفاوض مع فرنسا أي إخراج الوعود الفرنسية من حيّز الكلام والخطب إلى حيّز الواقع الملموس، وقد كان يأمل الشعب التونسيّ أن تكون فرنسا قد فهمت أن طريق التفاوض والتفاهم أسلم لها ولتونس، وأصبح مطلب الاستقلال مطلب الشعب التونسيّ بكل أطيافه وتشكيلاته السياسيّة، وصُمِمَ على تحقيقه مهما كانت الصعوبات والتضّحيات، فتوحدت كل القوى الوطنية الشرعية الممثلة في شخصية الملك ووزارته، والشعبيّة الممثلة في الحزب الدستوري التونسي الجديد، والمنظمات القومية (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام للفلاحة التونسية – الاتحاد العام للصناعة والتجارة – وجامعة المحاربين القدماء التونسيين وغيرها)[2].

إنّ ميل بعض الأطراف التونسيّة للدخول في التجربة السلميّة مع فرنسا عن طريق التفاوض والتفاهم، وتجنب الصراع الدموي قد أثار حفيظّة واستياء بعض المناضلين التونسيّين المؤمنين بوحدة الكفاح المغاربي أمثال "**يوسف الرويسي**[3]" عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد، ورئيس مكتب لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق، إذّ اعتبر خطوة المفاوضات مع فرنسا أمر خطير[4] وتصرف طائش، ومحاولة لربط تونس بوحدة خارجة عن محيط

---

[1]– امحمد مالكي: المرجع السابق، ص 425.

[2] – علي البلهوان: المصدر السابق، ص 143.

[3] – يوسف الرويسي: من مواليد 1907، أحد مؤسسي وقيادي الحزب الدستوري الجديد، خرج من تونس عام 1943م هروبًا من القمع الاستعماري، نشط في فرنسا وإسبانيا رفقة مناضلي الحزب، حكم عليه بالإعدام غيابيًا سنة 1946م، تمكن من اللجوء إلى دمشق في نفس السنة، فكون مكتب الحزب الدستوري الجديد بدمشق، كان من مؤسسي مكتب المغرب العربي بالقاهرة، احتلف مع "بورقيبة" في نهجه التفاوضي منذ 1950م، وكان قريبًا لأطروحات الأمير "الخطابي"، عارض اتفاقيات الاستقلال الذاتي في تونس، وكان من المغضوبين عليهم، عاد إلى تونس سنة 1964م حيث أنتخب عضو في مجلس النواب، توفي سنة 1980م. ينظر – عميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص 209.

[4] – للإشارة قبلت فرنسا التفاوض مع الحركة التونسية في فترة تاريخية حاسمة من تاريخ الشعوب المستعمرة، وخاصة شعوب شمال إفريقيا، في ظل امتداد "الحرب الباردة"، واهتمام الرأي العام الدولي في إفريقيا وأسيا وحتى أوروبا بقضية المغرب العربي، وأيضا الجامعة العربية التي كانت تعد عدتها لعرض قضية تونس، وبقية قضايا المغرب العربي على هيئة الأمم المتحدة، خاصة وأن ليبيا على أبواب الاستقلال واستقلالها محط أمال الحركات الوطنية في الأقطار

وحدتها الطبيعية، وهي وحدة الأمة العربية، وأكد أن وجود فرنسا في تونس كان نتيجة العدوان المسلح، ولهذا دعا كل الوطنيين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد قيادة الحركة الوطنية، أي إبعاد المسؤولين المؤيدين للمفاوضات السلمية[1]، إلا أن "**الحبيب بورقيبة**" وبتجاربه السياسيّة في المشرق العربي والولايات المتحدة الأمريكية توصل لخلاصة سياسيّة مركزية تؤكد أن الاعتماد على الذات في مواجهة الاستعمار مع العمل أقصى المستطاع على تجنب الصراع الدموي المدمر عبر الحوار والتفاهم، واعتماد المرحليّة في التقدم نحو الاستقلال، وإيمانه بهذه الإستراتيجية في النضّال الوطني كان منذ الثلاثينيات، وأعاد تأكيدها قبل عودته من القاهرة وبعدها بل حتى أعقاب الاستقلال[21].

ومع بداية سنة 1952م ستدخل تونس مرحلة الاضطرابات المستمرة لحوالي ثلاث سنوات متتاليّة، تخللتها فترات طويلة من القمع والترويع، وقد انطلقت هذه الأحداث بقدوم المقيم العام "**جان دو هوتكلوك**" إلى تونس في 13 جانفي 1952م على متن مدرعة حربية ترهيبًا للتونسيّين، وكانت الأجواء مهيأة للمواجهة، وقد ساعد تدهور الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة على تعبئة الجماهير الشعبية ضد الاستعمار[3]، وسياسته القمعية ألتي أجبرت الحركة الوطنية التونسيّة على تغيير آليات وأساليب نضّالها السلمي إلى الثوري، وهذا ما صرح به "**بورقيبة**" في خطابه ببنزرت يوم 13 جانفي 1952م قائلاً: "**ينبغي أن نُقْدم على أنشطة جهاديّة بعيدة المدى. الثورة تنظّم والدّم يسيل... وربما تضيع مصالح فرنسا...**"[4]، أي أن "**بورقيبة**" غير وجهت نظره في التعامل مع الإدارة الاستعمارية، ألتي أثبتت على مر الزمن تعنتها، وعدم جديتها في تطبيق وعودها، وبالتالي أجبرت فصائل الحركة الوطنية التونسية على اختيار اللجوء للعنف لتحقيق الاستقلال.

وقد تعمقت الهوة وحدة الصراع بين الطرفين بلجوء الحكومة التونسيّة لتقديم مذكرة تطالب فيها هيئة الأمم بتدخلها لحل القضية بعد فشل الأسلوب السلمي والتفاوضي بين الطرفين، فازدادت سياسة القمع الفرنسي اتجاه

المغاربية، وأثبت الحركة الوطنية في ليبيا استعدادها للقيام بواجب مساعدة إخوانهم للتحرر من الاستعمار، وكانت الحكومة الفرنسية تخشى القومية = = وتمسك تونس بها، الاضطرابات والكفاح المسلح، عرض القضية التونسية على هيئة الأمم المتحدة. للمزيد ينظر . عروسية التركي: المرجع السابق، ص 69.

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص ص 98 – 99.

[2] – أمحمد المالكي: المرجع السابق، ص ص 423 – 424.

[3] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 190.

[4] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 90.

الشعب التونسي[1] ومناضلي الحركة الوطنية ففي 16 جانفي 1952م أصدر المقيم العام أمر بحجر مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المبرمج انعقاده بعد يوم واعتقل 150 مناضل دستوري[2]، وبعد انتشار أخبار الوقائع الداميّة التي ارتكبتها فرنسا يوم 14 جانفي، وسياسة الاعتقال في حق التونسيّين أعلنت المملكة الدخول في إضراب عام في كل من تونس وبنزرت وباجة وغيرها من المدن، فاجتمع آلاف التونسيّين يوم 17 جانفي في مدينة فريفيل القريبة من بنزرت، وسارت مظاهرة كبرى وسلمية من نادي الشعبة الدستورية باتجاه مقر السلطات التونسية لتقديم عريضة احتجاجيّة، وإذا بقوات البوليس تهاجم المتظاهرين[3]، فنشبت معارك دامية ببنزرت وماطر وفيريفيل راح ضحيتها 54 جريحًا، واعتقل الزعيم "**بورقيبة**" رفقة "**المنجي سليم**" وأُبعِدا إلى طبرقة يوم 18 جانفي 1952م، وكما وقع إيقاف عشرين إطار من الدستوريّين وعددًا من الشيوعيين[4]، وفي نفس اليوم عقد الحزب مؤتمره الرابع سرًا في تونس برئاسة "**الهادي شاكر**" وفي هذه الظروف الحرجّة أعلن المؤتمرون قرار الإعلان عن الثورة المقدسة ضد الاستعمار، ونادوا بوجوب إلغاء نظّام الحمايّة والاعتراف بالاستقلال التام، كأساس وحيد لحل المشكل بين فرنسا وتونس[5].

وقد استمرت فرنسا في سياستها القمعيّة، وفرض المقيم العام "**دو هوتكلوك**" الحكم العرفي في البلاد، ومُنحت سلطات استثنائيّة للجنرال "**قرباي**"[6]، المعروف بعنفه وتصلبه الاستعماري منذ قمع ثورات مدغشقر 1947م والهند الصينية، ولم تتورع السلطات الاستعماريّة في قمعها واستعمال العنف، وتواصلت عمليات الاعتقال وزجّ بعشرات الآلاف من التونسيّين في السجون والمعتقلات، وأصدرت الأحكام الجائرة في حق الوطنيّين ما بين جانفي 1952م وماي 1953م إذّ حوكم 2600 تونسي وصدرت ضدهم أحكام السجن المؤبد، أو الحكم بالإعدام مع الأشغال الشاقة[7]، ولمنع الحركة الوطنية من القيام بأي رد فعل سريع اتخذ الجنرال "**قرباي**"

[1] - لم تكتفي فرنسا بتهديد الملك بخلعه بل شرعت يوم 14 جانفي 1952م في قمع التونسيين لإجبارهم على الرضوخ، وقد كان من المقرر أن تنظر المحكمة الفرنسية يوم 14 جانفي في قضية السيد "عبد العزيز المسطوري" الأمين العام لجماعة المحاربين التونسيين القدماء، فتجمعت الجماهير أمام= = مدخل المحكمة، إلا أنه تقرر تأجيل التصريح بالحكم إلى يوم 18 جانفي، وبينما كان المحتشدون يستعدون للمغادرة هاجمتهم أعوان البوليس دون سابق إنذار، مما خلف سقوط 9 جرحى، فأثارت هذه الحادثة الدامية غضب التونسيين واحتجاجهم على سياسة فرنسا القمعية. ينظر - علي البلهوان: المصدر السابق، ص ص 179 - 180.

[2] - شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 247.

[3] - علي البلهوان: المصدر السابق، ص 181.

[4] - نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 191,

[5] - عروسية التركي: المرجع السابق، ص. ص 132 . 133.

[6] - الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 100.

[7] - مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 155.

إجراءات صارمة إذ منع التجول ليلاً في كافة أنحاء البلاد، وفرض الرقابة على الصحف التونسيّة، إلا أن التونسيّين واصلوا صمودهم أمام عمليات القمع واستمرت الإضرابات في كل أنحاء البلاد مما دفع القوات الفرنسيّة لتعزيز قواتها المسلحة بتونس[1]، وكما أطلق الجيش الفرنسي قوات الليف الأجنبي ما بين 20 و 31 جانفي 1952م لقمع الأهالي في عمليات وحشية أثارت تنديد الصحف العالميّة، فكتبت صحيفة الواشنطن بوست أن فرنسا تواصل استعمار قد تجاوزه الزمن، أما صحيفة المنشستر غرديان الانجليزية كتبت: "**إنّ تجربة واعدة وفريدة في العالم العربي في ميدان التّعاون قد منيت بضربة قاصمة وإنّه ليس من اليسير إلتآم مركباتها المكّونة لها**"[2].

وقد أكد الشعب التونسيّ بمختلف فصائله وأحزابه الوطنيّة استنكاره لجرائم فرنسا الغير منتهية في حق الشعب التونسيّ، الذي أثبت تماسكه وصموده ضد العنف الفرنسي، وقد لعب الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة "**فرحات حشاد**" في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس دورًا رائدًا، فكان يعمل بكل وسعه لتعبئة العمال التونسيّين ضمن المسار الوطني، على الصعيدين السياسي والفدائي، وتصدرت قواعده النضال الوطني في كل أنحاء البلاد، لتعبر عن سخط الجماهير التونسيّة ورفضها الامتثال للسياسة الفرنسيّة[3]، ولم يكن السخط والرفض في أوساط العمال والجماهير الشعبيّة، وإنما حتى في أوساط الحكومة التونسيّة إذّ عبر الباي هو الأخر عن رفضه الامتثال لأوامر المقيم العام الذي طلب منه تغيير وزارته بإقالة "**محمد شنيق**" وعدد من الوزراء، إلا أن أسلوب فرنسا القمعي زاد من تفاقم الأزمة خاصة بعد عملية اعتقال وزراء الباي المثلين في: "**محمد شنيق**" و "**محمد بن سالم**" و "**علي محمد الصالح مزالي**" ونقلهم إلى قبلي، فعبر الباي عن استيائه بإرساله برقية في نفس اليوم إلى رئيس الجمهورية الفرنسيّة يستنكر فيها سلوك المقيم العام وتهديداته التي تتنافى مع تقاليد فرنسا[4]، ولم تشمل عمليات الاعتقال فقط وزراء الباي داخل تونس بل حاولت السلطات الفرنسيّة اعتقال كل من "**صالح بن يوسف**" و "**محمد بدره**" بباريس، وبالرغم من الحراسة المشددة عليهما من طرف البوليس الفرنسي إلا أنها تمكنا من الهروب[5]، وهو ما زاد من روح الحماس لدى الجماهير الشعبيّة، ورفع معنوياتهم لمواصلة الصمود وعدم

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 100.

[2] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص – ص 91 – 92.

[3] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 125.

[4] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 260 – 261.

[5] – عمار السوفي: **عواصف الاستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، جذوره وتداعياته من ثامر إلى الشرايطي**، مطبعة الرشيد، تونس، جانفي 2006م، ص ص 55 – 56.

الاستسلام[1]، مما جعل المقيم العام "**دو هوتكلوك**" يشعر بخيبة أمل كبيرة، إذّ كان يظن أن في مقدرته القضاء على النضّال الوطني، مما زاده غضب وأراد أن يشفي غليله باعتقال كل من يشم فيه رائحة الوطنيّة، وعمد لشل حركة الصحافة والتي لطالما كانت منبر لنشر الروح الوطنية والوعي القومي، فاعتقل مدير جريدة الصباح "**الحبيب شيخ**" ورئيس تحريرها "**الحبيب الشطى**"[2].

وقد استمر تفاقم الوضع الداخلي بإرغام الباي على تعيين "**صلاح الدين البكوش**" رئيسًا جديدًا للوزراء بعد عزل حكومة "**محمد شنيق**" في نهاية مارس 1952م[3]، وبدل أن تُخْمَد الأزمة بطرد حكومة "**شنيق**" عجلت بتطورها، ورفضت معظم الشخصيات التي استقبلها "**البكوش**" المشاركة في تشكيل وزارته[4]، وهذا لاعتقادها أن برنامج الإصلاحات المعلن عنه في 01 أفريل 1952م لا قيمة له، وقد تضمن المشروع الاعتراف بسيادة الباي ريثّما يتم تشكيل الحكومة التونسيّة المنسجمة، ويعين مساعدون لرؤساء الإدارات الفرنسيين، وتقتضي حرية العمل التي ضمنت لرؤساء الإدارات حذف مراقبة الموظفين المركزية، وحذف المصادقة على القرارات، وإنشاء محكمة إدارية لمراقبة شرعية التدابير الإدارية، وتتحقق المشاركة في الوظائف العموميّة بإعطاء الأفضلية للتونسيّين، باستثناء بعض الوظائف المخصصّة للفرنسيّين، ويبقى الملك يباشر سلطته التشريعية في صورة الأوامر العليا، ويساعده في ذلك مجلس تشريعي تونسي يتركب من 30 عضوًا يعينهم الباي في البداية ثم ينتخبون، وأما فيما يتعلق بالمسائل المالية والميزانية فهي من اختصاص مجلس مالي يتركب من التونسيّين والفرنسيّين بالتساوي[5].

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 100.

[2] – علي البلهوان: المصدر السابق، ص 300.

[3]. Ahmed kassab : op, cité, p 476.

[4] – لقد رفض الوطنيون التونسيون المشاركة في وزارة "البكوش"، فحاول أن يحتمي بـ "الهادي نويرة" فهو العضو الوحيد من الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد الذي بقي خارج السجن، لكنه اختار السجن بدل الوزارة، وألقي عليه القبض يوم 31 مارس 1952م، فلم تجد السلطات الفرنسية من التونسيين من يقبل خيانة وطنه، فلجأت إلى تعيين الموالين لها وصناعها الذين ملأت بهم الإدارات التونسيّة، إلا أن "الباي" كان يؤخر يومًا بعد يوم تنصيب الوزارة الجديدة انتظارًا لقرار مجلس الأمن في القضية التونسية، وقد سعى "البكوش" لتكوين وزارته وتشكيل لجنة مختلطة في آن واحد، فجمع يوم 07 أفريل عددًا من الشخصيات التونسيّة وعرض عليهم عضوية اللجنة، لكن التونسيين رفضوا بالإجماع المشاركة فيها، ولم يكمل "البكوش" تشكيل وزارته إلا بعد 15 أفريل 1952م أي بعد بحث مجلس الأمن لمشكلة تونس. ينظر – علي البلهوان: المصدر السابق، ص ص 314 – 315.

[5] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 263 – 264 – 267.

وقد أثار قرار تكوين الوزارة الجديدة موجّة غضب وسخط كبير في الأوساط الشعبيّة، إذّ تعددت المظاهرات ضد الوزراء الخونة[1]، وتمت مهاجمة بيوتهم ومقر وزارتهم، فأصبح المقيم العام في وضح حرج ولم يجد مخرجًا، وخاصة بعد إعلان الإتحاد العام التونسي للشغل والمنظمات القومية الدخول في إضراب شامل يوم 01 أفريل، وهذا رغم تهديدات السلطات الفرنسيّة والجنرال "**قرباي**"، وقد اختار المقيم العام نفس اليوم لنشر مشروع الإصلاحات، وهو دليل على تعنّت السلطات الفرنسيّة، وتأكيدها على استمرار التدخل في شؤون تونس وسيطرتها على مقاليد الحكم، إلا أن الشعب التونسي هو الأخر رفض هذه الإصلاحات لما فيها من اعتداءات جديدة على السيادة التونسيّة، بمنح الجالية الفرنسية حقوقًا في مؤسسات الدولة التونسية[2]، وبالتالي فإن هذه المشاريع الإصلاحية بدل من أن تخفف الضغط وحدة التوتر أثارت أكثر موجّة غضب في الأوساط الشعبية فتوالت أعمال التخريب ومهاجمة المستوطنات الاستعمارية، وبدأ المعمرون في تكوين منظمات سرية مسلحة للدفاع عن ممتلكاتهم ومهاجمة التونسيين[3]، وفي ظل تأزم الوضع بين الطرفين أكد الشعب التونسي صموده وتمسكه بقضيته الوطنية، وكسر حاجز الخوف من القمع الاستعماري، والذي حاول هو الأخر كسر وحدة الشعب التونسّي سواءً باستعمال القوة والعنف، أو إغرائه بمشاريع إصلاحيّة.

وعلى إثر تأزم الأوضاع الداخليّة في تونس وتفاقم التوتر ناقش نواب المجلس الوطني الفرنسي القضية التونسيّة، وبعد تعدد الآراء ووجهات النظّر تم الإقرار بوجوب الإقدام على إصلاحات تضّمن مشاركة أكبر للتونسيين في الوزارة بمنحهم مناصب وزارية أكبرى مما كانت عليه من قبل، وهي نفس المشروع الإصلاحي الذي ذكرناه سابقًا والمعلن عنه في بداية أفريل 1952م[4]، وبعد رفض الباي أصر المقيم العام على فرض هذه الإصلاحات بالقوة، فأرسلت الحكومة الفرنسيّة مبعوثًا لتهدئة الوضع بين الطرفين[5]، فعرض الباي المشروع في 02 أوت 1952م على

---

[1] - تكونت الوزارة من: "صلاح الدين البكوش" كوزير أكبر، و"الطيب بلخيرية" كوزير دولة، و"محمد بن عمر" وزير للصحة العمومية، و"صادق بن أحمد الجزيري" وزير العدل، و"عبد العزيز بن محمد الصالح المنشاري" وزير الفلاحة، ووقع عليها الباي يوم 09 أفريل، ولم تقدم إلا يوم 12 أفريل 1952م. ينظر محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 317.

[2] - علي البلهوان: المصدر السابق، ص 314.

[3] - نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 193.

[4] - لا يختلف مشروع الإصلاحات المقترح من طرف وزير الخارجية الفرنسي أمام المجلس الوطني الفرنسي في جلسة 20 جوان 1952م عن برنامج الذي عرضه "البكوش" إلا في بعض الجزئيات، فالمساعدون التونسيون الملحقون بالمديرين الفرنسيين انقلبوا إلى مديرين مساعدين، وهو أمر موجود منذ سنة 1946م فهناك موظفون يحملون اللقب في إدارة العلوم والمعارف، والاقتصاد وإدارة الصحة، وكما أن وضع تركيبة المحكمة الإدارية من 4 حكام تونسيين، و4 فرنسيين برئاسة قاضي فرنسي، وتخصيص الوظيفة العمومية للتونسيين مبدئيًا لكن مع إبقاء الوظائف المخصصّة للفرنسيين، ولم يغير شيء فيما يتعلق بالمجلسين المالي والتشريعي. ينظر . شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 277 - 278.

[5] - محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص ص 318 - 319.

لجنة وطنية[1] تتكون من 40 شخصية وطنية برئاسة "**فرحات حشاد**"، إلا أن اللجنة أجمعت على رفض هذه الإصلاحات[2]، لأنه كما ذكرنا مماثل لمشروع أفريل المرفوض من قبل عموم الشعب التونسيّ، الذي يجسد أسلوب السيادة المزدوجة بإشراك الفرنسيّين إجباريًا في جميع المؤسسات السياسيّة، متناقض في برامجه فهو يعلن الاستقلال الداخلي من جهة ويرفضه من جهة أخرى، من خلال سيطرة الفرنسيين على مناصب السكرتارية العامة، والمالية والأشغال العامة، والأمن، ... ، وبالتالي فإن اللجنة اعتبرت الإصلاحات مشروع وهمي، وأن تنفيذه في الظروف الحالية لن يأتي بحل للأزمة، وفي الأخير طالبت اللجنة الضمير العالمي لإيجاد حل للنّزاع الفرنسي التونسيّ[3]، ليكون هذا الرفض بمثابة إعلان الحرب التي بدأت شرارتها منذ بداية سنة 1952م، فتوالت عمليات السجن والاعتقال في الصفوف الوطنية.

2 – 2 – تدويل القضية التونسية في الأمم المتحدة:

وبعد تَأَكُد الخط المعتدل من فصائل الحركة الوطنية أنه يجب تصعيد النضال الوطني أكثر خاصة على الصعيد الدبلوماسي بتدويل القضية التونسية في المحافل الدولية، سافر كل من "**صالح بن يوسف**" و "**محمد بدره**" إلى نيويورك لتقديم شكوى إلى مجلس الأمن يوم 14 جانفي 1952م، تطالب فيها الحكومة التونسية بتدخل منظمة الأمم المتحدة[4] المجتمعة بقصر شايو، وكما التحق وفد من الحزب الدستوري القديم يتألف من

---

[1] – تكونت اللجنة من أعضاء عن الحزب الدستوري الجديد، والحزب الدستوري القديم، الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد العام التونسي للفلاحة، الإتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، الغرفة الاقتصادية الزراعية والتجارية، اتحاد المحامين، اتحاد الأطباء، اتحاد الصيادلة، اتحاد المهندسين، وجميع المنظمات الرياضية والثقافية، ونذكر أهم الشخصيات المشاركة في اللجنة حسب ترتيب انتماءاته الحزبية والنقابية, وهي على التوالي: "الصادق المقدم" عن الدستور الجديد، و"صالح فرحات" عن الدستور القديم، و"فرحات حشاد" و"عبد الله فرحات" عن الإتحاد، و"محمد بلحاج عبد الرحمان الجزيري" ممثل للإتحاد العام للفلاحة، "عبد السلام عاشور" عن إتحاد الصناعة والتجارة، "الطاهر بن عمار" و "عبد الحميد البرقاوي" عن الغرفة الزراعية، و"محمود الزرزري" و "الحبيب ماجول" ممثلين عن الغرفة التجارية، وكل من "الطاهر الأخضر" و"شارل حداد" و" عبد الرحمان عبد النبي" و"عز الدين الشريف"، و"الشاذلي الخلادي" و"فتحي زهير" عن إتحاد المحامون، و"صالح عويج"، "صالح عزيز"، و"الصادق بوصفارة" عن الأطباء، و"الصادق بن بحمد" و"الهادي الرايس" و"عبد السلام خالد" عن إتحاد الصيادلة، و"عبد العزيز جعيط" عن المذهب الحنفي، و"محمد عباس" عن المذهب المالكي، و= = "محمد العزيز الجلولي" وزير سابق، و"محمد بن رمضان البار"، "بسيس الشاذلي"، و"رحيم مصطفى"، و"بلعشي علي بلحاج" كنواب سابقون في المجلس الكبير، و"الشاذلي القسطلي" نائب رئيس، و"محمود خياري" عن جامعة الموظفين، و"المنصف المنستيري" عن جريدة الإرادة، و"الحبيب الشطي" عن جريدة الصباح، و"عبد العزيز الشابي" و" الطيب الميلادي"، و"الطيب العنابي" كوكلاء، و"محمد الصالح النيفر" عن جمعية الشبان المسلمين. ينظر – عبد الواحد المكني: المرجع السابق، ص 103.

[2] . Ahmed kassab: Op Cite, P 479.

[3] – الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 105 – 106.

[4] – لم تسجل القضية التونسيّة في جدول أعمال الأمم المجتمعة بباريس ما بين نهاية عام 1951م وبداية سنة 1952م، ولم يقبل مجلس الأمن المناقشة فيها عندما اجتمع بنيويورك في أفريل 1952م، ولكن الحكومة الفرنسية كانت تخشى الجلسة العامة للأمم المتحدة التي ستنعقد بأمريكا في

رئيس الحزب "**محي الدين القليبي**" و "**صالح حماش**" و"**أحمد بن ميلاد**" لتدعيم القضية التونسيّة، ولم يكتفي الوفد التونسيّ بتقديم الشكوى فقط بل كانت لكل من "**صالح بن يوسف**" و "**محمد بدره**" لقاءات مع القوى السياسية وبعض الشخصيات الحزبية المؤثرة في الساحة الفرنسيّة، وتم عقد ندوة صحفية قدم فيها "**ابن يوسف**" ملفات مفصّلة عن القضية التونسيّة[1]، وكما أُوفِد في أفريل 1952م "**الباهي الأدغم**" إلى نيويورك والذي ساهم في التعريف بشؤون شمال إفريقيا، وتناول قضايا تصفيّة الاستعمار في إفريقيا وأسيا، وفي المقابل أيضًا حصل "**ابن يوسف**" في أكتوبر 1952م على موافقة وزير خارجية العراق "**فاضل الجمالي**" للانضّمام إلى الوفد العراقي في الأمم المتحدة، لتعزيز العمل الدبلوماسي للقضية التونسيّة[2].

وعلى هذا الأساس وفي إطار مشروع تدويل القضيّة التونسيّة تأسست مكاتب جديدة للحزب الدستوري الجديد كان أولها في نيويورك أفريل 1952م، وتلاه مكتب جاكرتا ونيودلهي في نوفمبر 1952م، وتولى تسيرها على التوالي كل من: "**الباهي الأدغم**" و"**رشيد إدريس**" و"**الطيب سليم**" وكما افتتح "**علي البلهوان**" مكتب بغداد، بالإضافة إلى مكتب دمشق، ومكتب بروكسل المسير من طرف "**أحمد بن صالح**"، ومكتب ستوكهولم الذي أعتمد فيه "**علي بن سالم**"، وقد وَضعتْ هذه المكاتب أُسس عمل دبلوماسية لتعزيز العلاقات والروابط مع رؤساء الدول خاصة العربية والأسيوية لكسب دعمها الدبلوماسي، وضمان تصويتها الإيجابي لصالح القضية التونسية في الأمم المتحدة[3].

وقد سعى أيضًا الوفد التونسي بتكيف النشاط الإعلامي والصحفي للكشف عن حقيقة نظّام الحمايّة بتونس، فأصدر "**صالح بن يوسف**" و "**محمد بدره**" تصريحًا وضّحا فيه الأوضاع الداخليّة للبلاد، وأن الشعب التونسي يأمل تدخل الهيئات الدوليّة لإيجاد حل للقضية التونسيّة، بعد فشل كل المحاولات لتسوية الوضع بين فرنسا والحكومة التونسية[4]، وعلى الرغم من اعتراض فرنسا وطعنها في اختصاص الأمم المتحدة، أُدرجت القضيتان التونسية والمغربية في جدول أعمالها ليوم 15 أكتوبر 1952م، وهذا تلبية لطلب الدول العربية والأسيويّة، ودعم

ديسمبر 1952م، فسعت إلى أن تسابق الزمن بحل المشكلة التونسيّة بما يتوافق مع مصالحها، فتضع الرأي العام أمام الواقع وأن المسألة حُلت دون تدخل هيئة الأمم، وأن المفاوضات بين تونس وفرنسا قد أثمرت ثمارها وتم الاتفاق، وصدرت الإصلاحات كما ترضاها فرنسا، ولم يبقى لتدخل الأمم المتحدة أي مُبرر، وهذا بهدف عزل القضية التونسيّة وتجنب التدخل الدولي في القضيّة لأنه أكيد سيكون ضد المصالح الفرنسيّة. ينظر – علي البلهوان: المصدر السابق، ص 359.

[1] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص ص 121 – 122.

[2] – الباجي قائد السبسي: **الحبيب بورقيبة المهم والأهم**، ترجمة: محمد معالي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011م، ص 32.

[3] – الباجي قائد السبسي: المصدر السابق، ص 35.

[4] – **مجلة المنار**، العدد 01، السنة الثانية، 08 أوت 1952م، الجزائر، ص 01.

معظم دول أمريكا اللاتينيّة، ليتم اختتام مداولات القضية التونسيّة يوم 17 ديسمبر 1952م، والمصادقة بـ 44 صوتًا على المشروع البرازيلي الذي دعا الطرفين لتجنب أي عمل أو إجراء من شأنه أن يزيد من حدة التوتر، والأمل في أن تعود المفاوضات بين الطرفين من أجل تحقيق استقلال تونس[1].

ومن المهم الإشارة أن الحكومة الفرنسيّة سعت عن طريق ممثلها في تونس أن تسقط الدعوى لدى هيئة الأمم المتحدة بجميع الوسائل الممكنة، فقد اعتبرت تدويل القضيّة التونسيّة ومناقشتها لدى الأمم المتحدة مساسًا بكرامتها[2]، وما زاد من حدة الأزمة بين الطرفين استياء "**موريس شومان**" من الحكومة التونسية، وأما المقيم العام "**دو هوتكلوك**" فقد تعهد بالمسألة وجعلها قضية شخصية، فسلم يوم 15 جانفي 1952م رسالة لوزير الخارجية الفرنسي، ويدعوه فيها بلهجة حادة لعزل وزراءه، إلا أن الملك لم يبالي بالتهديد، ولم يقدم جواب للحكومة الفرنسية[3]، وكما انتقدت الحكومة الفرنسيّة العريضة المقدمة لهيئة الأمم بأنها ينبغي أن تحمل توقيع رئيس الدّولة، ثم تسلم إلى وزير خارجيته أي المقيم العام الذي له وحده الصفة التي تخوله التقدم بها إلى الأمم المتحدة، وحاولت التلاعب أيضًا بالألفاظ علمًا منها أن الوزارة التونسيّة غير مجلس الوزراء، فهي تتكون من وزراء تونسيّين فقط، وأنها هيئة سياسية ويحق لها أن تقوم بالأعمال التونسيّة، وتتكلم باسم تونس داخليًا وخارجيًا[4]، ولم تتوقف المعارضة الفرنسية داخل تونس بل استنكرت مشاركة الوفد التونسي ضمن الوفد العراقي، وبعثت مذكرة مستعجلة إلى الحكومة العراقية تطالب فيها بتنحيّة الوفد التونسي ضمن الوفد العراقي[5]، فكيف كان موقف فرنسا من قرارات الأمم المتحدة؟ وهل ستنفذ فرنسا قراراتها؟ وكيف سيكون موقف هيئة الأمم إنّ لم تتقيد فرنسا بما تم المصادقة عليه من قرارات؟

ويبدو أن فرنسا قد ارتاحت نسبيًا لقرارات الأمم المتحدة إذّ مُنحتْ لها فرصة فرض إصلاحات جديدة على الباي طبقًا لاتفاقية المرسى، أي أن الباي يسهل لفرنسا إتمام حمايتها بإدخال الإصلاحات التي تكون لها فائدة، أي أنها تريد تأكيد تمسكها بالاتفاقيات المكملة لمعاهدة باردو، ففي 20 ديسمبر 1952م أي بعد ثلاثة أيام من صدور قرارات الجمعية العامّة لهيئة الأمم أَجبَر المقيم العام "**دو هوتكلوك**" الباي "**محمد الأمين**" التوقيع على القرارات المتعلقة بالإصلاحات البلدية والقيادات، وهذا لتجنب غضب فرنسا وتكرار أحداث الدار البيضاء في

[1] – الباجي قائد السبسي: المصدر نفسه، ص 32.

[2] – علي البلهوان: المصدر السابق، ص 177.

[3] – شارل اندري جوليا: المرجع السابق، ص 247.

[4] – علي البلهوان: المصدر السابق، ص ص 177 – 178.

[5] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 94.

تونس، إلا أن الجماهير الشعبيّة وكل المنظمات السياسية والاقتصادية والثقافية قاطعة الانتخابات ولم يستطع المقيم العام إجبارها على المشاركة[1].

وبالرغم من كل المحاولات الفرنسيّة لمنع تدويل القضية التونسيّة وعزلها خارجيًا ودبلوماسيًا لمنع تسرب فضائحها الاستعماريّة، إلا أنه بفضل إصرار وحماسة المناضلين الوطنيين خاصة زعماء الحرب الدستوري الجديد، وبفضل الدعم العربي والأسيوي لقضايا التحرير ومحاربة الاستعمار في شمال إفريقيا[2]، وبفضل جهود "**الباهي الأدغم**" في نيويورك الذي قام بإحبّاط الدعاية الفرنسيّة التي كانت تروج لإشاعة استئناف المفاوضات بين فرنسا وتونس، لمنع إدراج القضية في جدول أعمال الأمم المتحدة في دورة 1953م[3]، إلا أنه قد تم عرض ومناقشة القضيتان التونسيّة والمغربيّة يوم 26 أكتوبر 1953م في اجتماع الدورة الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد المناقشة صادقت لجنة الشؤون السياسيّة والأمن بأغلبية 29 صوتًا ضد 22 وتحفظ 5 أعضاء، على قرار 13 بلد عربي وأسيوي، والذي نصّ على: " **إن الجمعية... توصي بأن تتخذ جميع التدبير اللازمة لضمان تمتُّع الشعب التونسي بحقه في السيادة والاستقلال الكامل والتام**، ..."[4]، وعلى هذا الأساس فإن هذا القرار أكسب النضال التونسيّ الشرعية الدوليّة والدبلوماسيّة في المطالبة بحق الاستقلال التام، وهو ما وضع فرنسا في ورطة وأزمة، فاشتعال فتيل المقاومة والثورة بدأ ينتشر في مختلف ربوع الوطن من جهة، ومن جهة أخرى الضغط الدّولي في المحافل الدوليّة وأصبحت السياسة الفرنسيّة في تونس خاصة، وفي الشمال الإفريقي عامة عرضةً للانتقاد والهجوم.

2 – 3 – المقاومة المسلحة:

وعند اشتداد الضغط على الحزب الدستوري الجديد باعتقال زعمائه، وفي ظل هذا الفراغ السياسي تولى الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة "**فرحات حشاد**" قيادة الحركة الوطنية ما بين 18 جانفي إلى 05 ديسمبر 1952م، لأن السلطات الفرنسيّة لم تجرؤ على اعتقاله نظرًا للإشعاع الدّولي الذي يتمتع به[5]، وقد كان يحظّى بتقدير جلّ القوى الوطنيّة في تونس، لذلك انخرط الاتحاد العام للشغل في المعركة الحاسمة سواءً في الجانب

[1] – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 156.
[2] – الباجي قائد السبسي: المصدر السابق، ص ص 32 – 33.
[3] – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 157.
[4] – الباجي قائد السبسي: المصدر السابق، ص ص 32 – 33.
[5] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 193.

السياسي، أو من ناحية تنظيم الإضرابات السياسيّة ودعم العمل المسلح والمساهمة فيه[1]، فلجأ الوطنيين التونسيّين إلى أسلوب حرب العصابات وقطعوا أسلاك الهاتف في الدخلة والكاف والقيروان، وصفاقس وقابس وقفصة، وكما حطموا السكك الحديدية والجسور والطرق، خاصة المواصلات الرابطة بين تونس والجزائر، لمنع وصول النجّدات منها، ونصبّوا الكمائن لدوريات الحرس والجيش، ليكون رد السلطات عنيف بتدمير وإبادة المواطنين في مناطق عديدة من البلاد خاصة الدخلة، فتصاعدت العمليات الفدائيّة في كل أنحاء البلاد وتكونت وحدات مسلحة في الجبال كنواة للمقاومة المسلحة[2].

وأمام تطور الأمور في الاتجاه السلبي قرر الفرنسيون خاصة المغالين الناشطين في حزبي "التجمع الفرنسي" و"الحضور الفرنسي" تأسيس منظمة اليد الحمراء[3] التي تكونت في بداية 1952م، وضّمت عناصر من الشباب الفرنسيين وقدماء المحاربين، وأفراد من البوليس معتمدة الإرهاب للرد على المقاومة التونسيّة، وترهيب الوطنيّين بنسّف بيوتهم وممتلكاتهم وبعث الرعب، واغتيال المناضلين الوطنيّين وبتواطؤ من السلطات الفرنسية والقضائية[4]، وكرد فعل من التونسيّين تم تشكيل مكتب سياسي سري برئاسة "**فرحات حشاد**" و "**أحمد المستيري**" و "**الطيب المهيري**" وآخرين، لقيادة العمل الوطني وتنظيم الفرق الثورية داخل المدن التونسيّة تنشط في مقاومة ومواجهة القوى الاستعمارية، وكانت كلما اعتقلت السلطات الفرنسيّة مجموعة من قيادات العمل الوطني إلا وخلفتها مجموعة أخرى لا تقل عنها صمودًا[5].

---

[1] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 158.

[2] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 101.

[3] – إنّ تشكيل الفرنسيّين لمنظمة اليد الحمراء كان على مسمع وعلم السلطات الاستعمارية، وقد نفذت العديد من عمليات الإجرام ضد التونسيّين خاصة ضد أعضاء "مجلس الأربعين"، فبعد عجز السلطات الفرنسيّة لإيجاد طريقة قانونية للتخلص منهم، بدأت منظمة اليد الحمراء في إرهابهم والقضاء عليهم، ومن أهم جرائهما اغتيال "فرحات حشاد"، وتفجير بيوت كل من المحامي "فتحي زهير" والصحفي "المنصف المنستيري"، ونسف بيت وصيدلية "الصادق بن يحمد"...، ولم يتوقف إجرامها على الأشخاص بل نشرت الدمار والخراب في كل القطر التونسيّ لزرع الخوف والرعب في النفوس، ومن جرائمها أيضًا: تخريب مغارة بوزويتية بسوسة في 17 ماي 1952م، وتفجير معمل زيوت "ابن الشيخ" ببنزرت في 22 ماي، ورمي قنابل يدوية في مقهى الأهرام يوم 22 جوان، وبعدها بيوم واحد تم تفجير مكتب الاتحاد العام التونسي للشغل في بنزرت، ورمي قنبلة بمقهى تونسي بمدينة تونس يوم 24 جويلية، وتفجير قنبلة يوم 13 أكتوبر في مكتب الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ببنزرت، والى غيرها من عمليات الإجرام والإرهاب التي كان هدفها زعزعت نفوس الوطنيّين، وتخويفهم على أنفسهم وممتلكاتهم ومصالحهم وبعث الاضطراب في صفوفهم. ينظر – علي البلهوان: المصدر السابق، ص ص 317 – 319 – 320 – 321.

[4] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 156.

[5] – الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 107.

وأما شعبيًا فلم ينتظر التونسيون الأحرار الدعم والتوجيه من مناضلي الحركة الوطنية وأحزابها، فقد تكونت "عصابات" المقاومين المعروفة بحركة "الفلاقة" منذ جانفي 1952م، ونشطت هذه الحركة خارج أوامر الأحزاب ودون تمويلها، إلا أن الحزب الدستوري الجديد عمل لاحقًا على تأطيرها وتوجيهها دون اعترافه رسميًا بها، وكان قادتها ممن يمتلكون الخبرة العسكرية بعد تجنيدهم في الجيش الفرنسي، أو ممن تطوعوا في حرب فلسطين، وقناعاتهم تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال، ولم تكن حركة المقاومة تنشط في جيش منظّم برتبه وزيه وقيادته، وإنما كانت تقاوم ضمن مجموعات صغيرة مستقلة، يعتمد أفرادها على تموين الأهالي في الغذاء[1]، وحصلوا على السلاح المهرب من طرابلس، والتزموا بالعمل السري، ويأتمرون من رجال لم يعرفوا جامعات فرنسا أمثال: "**أحمد التليلي**" و"**البشير زرق العيون**"، و"**علي الزليطني**[2]"، و"**المحجوب بن علي**"[3].

وفي ظل هذا الحراك الوطني وقوة صموده في وجه القمع الاستعماري، استهدفت منظمة اليد الحمراء النقابي "**فرحات حشاد**"، والذي أصبح يشكل خطرًا كبيرًا على السلطات الفرنسية، فتم اغتياله يوم 05 ديسمبر 1952م[4]، وقد مثل هذا الحدث الرهيب مرحلة هامة وحساسة في تاريخ تونس المعاصر، إذّ سميت السنة التي اغتيل فيها "**حشاد**" بالسنة الرهيبّة (1952 - 1953)م، بسب اشتداد الغطرسة الاستعمارية على عهد"**دو هوتكلوك**" والجنرال "**قرباي**"، مما أدى إلى تنامي روح العنف السياسي العلنّي والسري، وتصاعد حركة الإضرابات في المدن والمصانع والمناجم وحتى القرى الفلاحية[5]، وقد كان حدث اغتيال "**حشاد**" دافعًا لأنصاره ورفاقه الوطنيين الوطنيين الصعود إلى الجبال والمبادرة بحمل السلاح[6].

وقد ساهمت عدة عوامل في قيام الكفاح المسلح منها العوامل الداخلية والتي تتمثل في تأزم الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية في تونس خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، قبل اندلا ع الثورة المسلحة، ورغبة

[1] – مجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص ص 161 – 162.

[2] – علي الزليطني: مواليد 1913م بجزيرة جربة، التحق مبكرًا بالحزب الدستوري، لنشاطه المتواصل ارتقى إلى قيادة الحزب الدستوري الجديد، إذّ أنتخب عضوًا في مجلسه الملي منذ عام 1937م، سجن ونفسي مع قيادة الحزب في سنة 1938م، أصبح في الخمسينيات على رأس جامعة تونس والأحواز، بعثه الحزب لطرابلس سنة 1952م لتنظيم مكتب الحزب وتأطير اللاجئين التونسيّين، عاد إلى تونس سنة 1955م، وانظم إلى حركة "صالح بن يوسف"، حكم عليه بعشرين سنة أشغالاً شاقة بتهمة "اليوسفية"، عفى عنه "بورقيبة" سنة 1960م، توفي سنة 1976م.. ينظر – عميرة علية الصغير: **في التحرر الاجتماعي والوطني ـ فصول من تاريخ تونس المعاصر**، المغاربية للطباعة والنشر، ط1، تونس، 2010م، ص 210.

[3] – الصافي سعيد: **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، ط4، منشورات عربية، تونس، نوفمبر 2011م، ص 174.

[4] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 193.

[5] – عبد الواحد المكني: المرجع السابق، ص 109.

[6] – الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 107 – 108.

قادة الحركة الوطنية التونسيّة في تحقيق الاستقلال، وعجز الطرق السلمية التي نادى بها "**الحبيب بورقيبة**" لتحقيق الاستقلال، وعوامل خارجية تتمثل في سقوط الأنظّمة الديكتاتورية النازية في ألمانيا، وسقوط النظام الفاشي في إيطاليا، وهزيمة اليابان العسكرية، وضعف القوى الاستعمارية بفعل الحرب العالمية، وظهور هيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية وتدويل قضايا المستعمرات، وظهور كذلك علاقات دولية جديدة بفعل الحرب الباردة بين المعسكرين واستقلال بعض الدول العربية والأسيوية[1].

وإنّ تسارع الأحداث في تونس وقوة صمود تيار المقاومة دفع الساسة الفرنسيّين إلى إعلان استعدادهم لفتح مفاوضات مع التونسيّين، إلا أن "**دو هوتكلوك**" رفض واستمر في الضغط على "الباي" لقبول القوانين الخاصة بمجالس العمالات والبلديات، واستغل التونسيّين فرصة إحياء ذكرى استشهاد مجموعة من المناضلين للتعبير عن استنكارهم للنظام الاستعماري وتمسكهم بالقضية الوطنية، فانتشرت حركة الإضرابات والاعتصام، فحاولت السلطات الفرنسيّة استعمال القوة لإخضاع التونسيين، لتتواصل عمليات الاعتقال وإصدار الأحكام العسكرية[2]، وبالرغم من هذه الظروف إلا أن المقيم العام قرر عام 1953م الشروع في تنظيم الانتخابات البلدية بترشيح بعض الشخصيات الفرنسية، وبعض الخونة التونسيّين، فقررت الحركة الوطنية إفشال الانتخابات باغتيال كل من قبل الترشح من بينهم "**الشاذلي القسطلي**" صاحب جريدة النهضة، ومن مؤسسي حزب الإصلاح، وكما تم اغتيال ولي العهد "**عز الدين باي**" الذي ظهر منه بوادر التآمر على الحركة الوطنية[3].

وقد سعى المقيم العام لإجراء الانتخابات بكل الوسائل، وتم تحديد تاريخ الانتخابات ما بين 13 و23 أفريل بالنسبة لمجالس القيادات والمقاطعات، وما بين 03 و10 ماي بالنسبة لانتخابات المجالس البلدية، ولم تتجاوز نسبة المشاركة 51.03 % وكانت أضعف في المدن، وبسبب مقاطعة التونسيّين للانتخابات لم تجد الإدارة الفرنسية العدد الكافي من التونسيّين لشغور المقاعد، ففي القيروان لم يترشح سوى أربعة أشخاص من أجل 12 مقعد، وفي سوسة ثلاثة من أصل تسعة مقاعد[4]، أي أن سياسة المقيم العام لم تجدي نفعًا أمام تصلب المواقف الوطنية التونسيّة برفض ومقاطعة كل المشاريع الفرنسية مهما كانت نوعها.

[1] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص ص 323 – 324.
[2] – محمد السعيد عقيب : المرجع السابق، ص 323.
[3] – الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص 107 – 108.
[4] – محمد السعيد عقيب : المرجع نفسه، ص 325.

وتبعًا لهذه التطورات فقد رد التونسيون بتصعيد حركة المقاومة أكثر، وتحويلها للأرياف خاصة بعد اشتداد الضّغط على المدن، وشملت المناطق الريفية المحرومة من التنمية بالجنوب والوسط وقرب الحدود ثم بالشمال الغربي، وامتدت إلى السواحل، وقد كان الريف هو الحاضن لهذه الحركة، لاعتبارات عدة منها أن جل "الفلاقة" من أصول قبلية من الوسط والجنوب[1]، وقد انخرط في المقاومة المسلحة حوالي 2700 مجاهد[2] معظّمهم من أبناء البوادي وقلة من أبناء المدن،، وبالرغم من قلة الإمكانيات إلا أن البلاد شهدت أعنف معارك الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي الذي شعر لأول مرة منذ احتلاله لتونس أنه يواجه مقاومة شبه منظّمة، وهو ما كبد فرنسا خسائر كبيرة وجعلها في موقف حرج، وضغط كبير خاصة من المعمرين الذين تعرضت مصالحهم للخطر والضياع، بهجوم المقاومين على مزارعهم وحرق ممتلكاتهم[3].

ولقد مرت المقاومة المسلحة بمرحلتين الأولى كانت فيها زمام المبادرة للمجاهدين التونسيّين بالهجوم على المؤسسات، وتخريب وسائل النقل، ووضع الكمائن لدوريات الجيش والأمن، ومعاقبة الخونة، وتدمير ممتلكات المعمرين، أما المرحلة الثانية فقد تراجعت فيها المقاومة إلى الموقف الدفاعي منذ ربيع 1953م وطيلة سنة 1954م[4]، وهذا راجع لمضاعفة فرنسا لعدد قواتها العسكرية، والتي بلغت 74 ألف جندي، وهو رقم قياسي بالنظر لمساحة البلاد، ورغم هذا فإن فرنسا بمعداتها وإمكانياتها العصريّة لم تتمكن من إخماد المقاومة، بل كانت تتعرض لضربات موجعة وضغوطات كبيرة، فعزيمة التونسيّين لم تتوقف عن الإقدام على الاستشهاد، وهو ما سيدفعها للتفكير في تغيير أسلوبها والدعوة للتفاوض[5].

وقد بلغت عدد الاشتباكات بين الفلاقة وقوات المستعمر 28 اشتباكًا سنة 1952م، و11 اشتباك عام 1953م، و95 اشتباكًا ما بين مارس وأكتوبر 1954م[6]، ومن أهم المعارك معركة جبل العيدودي بالحامة ولاية

[1] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 195.

[2] – ومن أشهر قادة المقاومة نذكر: "لزهر الشرايطي" بقفصة، و"الطاهر لسود" بجهة بني زيد ثم الهمّامة وأولاد عيار وماجر، و"الساسي لسود" بقفصة ثم الكاف، و"الطيب الزلاق" بالشمال الغربي، و"حسن عبد العزيز" بجهة الساحل، و"عبد اللطيف زهير" بجنوب الساحل، و"محجوب بن علي" ببنزرت وخمير، و"لعجمي بن مبروك" بجلاص، و"عمار سلوغة" بجهة الهمامة، و"بلقاسم البازمي" بالكاف، و "هلال الفرشيشي" في الشمال الشرقي، و "مصباح الجربوع" و "أحمد لزرق" بمنطقة تطاوين ومدنين. ينظر – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 162.

[3] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 59.

[4] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 162.

[5] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 139.

[6] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 196.

قابس في 18 أوت 1953م بقيادة "**الطاهر لسود**[1]" والتي كانت لها نتائج وتداعيات على المستوى الوطني، إذ عجّلت انتشار الثورة في مناطق الشمال الجبلية، التي تتناسب وحرب العصابات، وأصبح مجالها أوسع وامتدت لمناطق تواجد المعمرين، وفي المقابل ردت فرنسا بأساليب قمعية ووحشية على سكان المنطقة، وتزايد نشاط منظمة "اليد الحمراء" وتنفيذها لعمليات الإجرام والاغتيال[2]، وكانت عملية اغتيال "**الهادي شاكر**" في 13 سبتمبر 1953م من أشد الجرائم وقعًا وتأثيرًا على التونسيّين[3].

وقد كانت من أهم المعارك التي استشهد فيها ما يقارب 288 شهيدًا منذ ربيع 1954م إلى غاية تسليم الثوار للسلاح في ديسمبر من نفس السنة، معارك جبال عرباطة في 27 مارس و09 جوان و05 جويلية 1954م، ومعركة جبل إشكل في 22 ماي 1954م، ومعركة مكثر 14 جوان، ومعركة جبل قضّوم في 04 أوت 1954م، ومعركة جبل هدّاج 01 سبتمبر، وجبل بوهدمة 13 سبتمبر 1954م، ومعركة جبل المالوسي 24 سبتمبر، ومعركة جبل كريشان 03 أكتوبر 1954م، ومعركة جبلي قضّوم وعكروتة في 08 أكتوبر[4]، ومعركة ومعركة جبل ميطر ببني خداش في 14 أوت 1954م، وجبل برقو نوفمبر 1954م[5]، ومعركة السلوم في قفصة بقيادة "الأزهر الشرايطي" في خريف 1954م، ومعركة سيدي عيش الأولى 18 سبتمبر، والثانية في 20 ـ 21 نوفمبر 1954م، ومعركة الرديف أكتوبر 1954م[6].

وقد فرضت المقاومة رغم ما تكبدته من خسائر واقعًا جديدًا في تونس، وأجبرت فرنسا على فتح جبهة بتونس وتخصيص قوات إضافية لحماية المنشآت العامة والمستوطنين، وفي نفس الوقت تزايدت التدخلات العسكرية

[1] – الطاهر لسود: ولد في 1911م بالحامة تعلم، في الكتاب، التحق سنة 1930م بالجندية، وتحصل على رتبة رقيب بعد ثلاث سنوات ثم عاد إلى الحامة سنة 1933م، انخرط في الحزب الدستوري الجديد، كان من الأوائل الذين انضموا للمقاومة سنة 1952م، ورفض تسليم السلاح سنة 1954م إذ اعتبرها خيانة للثورة الجزائرية، أسس مع ابن يوسف جيش تحرير المغرب العربي في فيفري 1956م، أشرف على عدة معارك حربية في إطار التنسيق الشامل لتحرير الجزائر وتونس، وبعد حصول تونس على استقلالها التام في مارس 1956م لم يسلم سلاحه للسلطة التونسية إلا في جويلية 1956م، توفي سنة 1996م. ينظر– عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص80 وما بعدها.

[2] – الهادي الوناس الزريبي: **الطاهر لسود ـ القيادة العامة لجيش تحرير شمال إفريقيا**، ط1، التسفير الفني، تونس، 2008م، ص ص 45 – 46.

[3] – علي البلهوان: المصدر السابق، ص 492.

[4] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 163.

[5] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 59.

[6] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المرجع السابق، ص 148.

الفرنسية في الخارج بعد اندلاع شرارة المقاومة المسلحة بالمغرب الأقصى في أوت 1953م[1]، فأدركت الحكومة الفرنسية عدم قدرتها القضاء على المقاومة المسلحة في تونس.

وكخلاصة لما تم تناوله يمكننا القول أن المقاومة المسلحة كانت ضرورة حتميّة فرضتها الظروف العامة للبلاد، وخاصة بعد التأكد من تعنت السلطات الفرنسية، وعدم جديتها في تلبية مطالب الجماهير الشعبية، التي اقتنعت أن مطلب الاستقلال والحرية لن يتحقق بالنضال السياسي وحده، بل يجب الضغط أكثر على فرنسا عسكريًا.

3 – تونس بين الاستقلال الذاتي والاستقلال التام:

نعالج في هذا الجزء مراحل المفاوضات التونسيّة الفرنسيّة، والأحداث التي تخللتها، والأسباب والدوافع التي دفعت فرنسا للجوء لسياسة الحوار السلمي، بعد سنوات من القمع والزجّر، وكما سنتناول شروط الطرفين لقبول التفاوض، وأسباب منح فرنسا الاستقلال الداخلي لتونس بدلاً من الاستقلال التام مباشرة، ولماذا قبل الوطنيون التونسيون بهذا الاستقلال؟ وما هي أسباب عدم تمسكهم بمبدأ الاستقلال التام منذ بداية المفاوضات؟

3 – 1 – تونس بين الرضوخ لسياسة المراوغة الفرنسية أو استمرار المقاومة:

وأمام تصاعد حركة المقاومة والعنف الاستعماري وتزايد الضغط العالمي خاصة بعد تدويل القضية التونسيّة في المحافل الدّولية، وتكثيف الوطنيّين التونسيّين نشاطهم الدبلوماسي، لفضح جرائم فرنسا الاستعمارية، ونظرًا للأحداث الدّولية المتمثلة في يداية الثورة في المغرب الأقصى، وثورة الفيتنام في الهند الصينية، فقررت الحكومة الفرنسية تغيير المقيم العام "**دو هوتكلوك**" في 02 سبتمبر 1953م بالمقيم "**بيار فوازار**"، خاصة وأن له معرفة جيدة بإدارة الاحتلال لشمال إفريقيا، فمنذ سنة 1922م وهو ضمن ديوان المقيم العام "**لوسيان سان**" في تونس[2]، وقد حاول بعد استلامه مقاليد السلطة العمل على تخفيف حدة التوتر، باستمالة الباي وحاشيته، وتشكيل وزارة جديدة، وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين[3]، أمثال: "**الهادي نويرة**" نوفمبر 1953م، و"**الصادق المقدم**" في ديسمبر، و"**المنجي سليم**" والوطنيّين المعتقلين سرًا في محتشد تطاوين في جانفي

[1] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 196.
[2] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 95.
[3] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 109.

1954م[1]، وأعلن عن تشكيل حكومة جديدة[2] برئاسة "**صالح مزالي**" في 02 مارس 1954م، وبعد يومين من تعيين أعضائها أوكل إليها مهام[3] تقديم مشروع إصلاحات الحكومة الفرنسية الجديد[4].

وقد تمكن المقيم العام "**فوازار**" بسياسته من إعادة الهدوء في البلاد، مما أثار اطمئنان وإعجاب الكثير من الليبراليّين، واستمالة البعض من شخصيات الدستور الجديد بعد إطلاق سراحها، ومنهم "**الهادي نويرة**" الذي أصبح يدعو إلى ترك العنف، وطلب من "الفلاقة" عقد هدنة ووضع السلاح، فاستجاب له العديد من الثوار، إلا أن المحكوم عليهم بالإعدام رفضوا وفروا إلى ليبيا، إلا أن كل من "**بورقيبة**" و"**ابن يوسف**" نددوا بأسلوب "**فوازار**" مما دفع "**الهادي نويرة**" للتراجع عن تعاونه مع السلطات الفرنسية[5].

وبالنسبة لموقف القوى الوطنية والأحزاب السياسية من إصلاحات مارس 1954م فقد رفضتها، لأنها لم تغير شيء في جوهر سياسة فرنسا، والتي بقيت تكرس مبدأ ازدواجيّة السيادة واستمرار علوية القرار للمقيم العام[6]، وقد حذر "**بورقيبة**" من منفاه من هذه الإصلاحات التي ترمي للتفرقة بين الوطنيين وجعل الباي في معزل عن الدستور الجديد، وأوصى بمقاطعتها لأنها: "**تقضي بكل بساطة، من زاوية إصلاح ظاهرة ديمقراطيّ، إلى مسخ الدّولة**

---

[1] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 95.

[2] – تكونت الحكومة من: "محمد صالح مزالي" وزير أول، و"محمد بن صالح " وزير الصحة، و"محمد سعد الله" وزير الأوقاف والمؤسسات الإسلامية وهي وزارة محدثة، و"يونس جحوش" وزير التجارة، و"عبد القادر بلخوجة" وزير الفلاحة، و"الشاذلي بن رمضان" وزير الشغل، "نور الدين الزواش" وزير التعمير والإسكان، "الطاهر لخضر" وزير العدل، ومن الملاحظ أن عدد التونسيين قد ارتفع في الحكومة بحيث أصبح يمثل ¾ من العدد الإجمالي في الإدارة، بينما كانوا يمثلون ¼ في بداية الحماية. ينظر – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 160.

[3] – ومن المهم الإشارة لمهام حكومة "صالح مزالي" ودورها الذي حدده هذا الأخير بقوله أن: "دور رجال حكومته ليس إداريًا فقط وإنما واجبهم الانكباب بكل غاية على المشاكل ذات البعد العام"، وبالنسبة للإصلاحات التي قدمها المقيم العام وأمضاها الباي في :04 مارس تضمنت: ـ في الجانب التنفيذي للسلطة: تعيين ثمانية وزراء تونسيّين وأربعة فرنسيّين، وأصبح الوزير الأول رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحكومة، ورئيس الإدارة وولي المجموعات المحلية، وكما أصبح الكاتب العام للحكومة تحت نفوذ الوزير الأول، إلا أن المديرين الفرنسيّين الذي تقلص عددهم إلى أربعة يسيطرون على= = المناصب الحساسة والهامة في الدولة (المالية، الأشغال العامة، التربية، النقل والمواصلات). وأما في الجانب التشريعي: تم بعث مجلس تشريعي تونسي يكون استشاريًا في البداية ثم يتحول تدريجيًا إلى درجة القرار، ويتركب من خمسة وأربعين عضو منتخبين بصفة غير مباشرة، وفي المقابل بقيت لجنة ممثلة للفرنسيين بتونس تتكون من اثنين وأربعين عضوًا منتخبًا انتخابًا عامًا لمدة تسع سنوات. وكما أشارت الإصلاحات إلى حذف تأشيرة المقيم العام على قرارات الحكومة، إلا أنه حافظ على مراقبة الإدارة التونسيّة عبر ما يسمى بالأوامر الخاصة، كما تم بعث مجلس اقتصادي إحدى عشر فرنسيًا وثمانية تونسيين، وأما بالنسبة للميزانية فهي من اختصاص مجلس مالي يجمع كل هياكل المجلس التشريعي، اللجنة الفرنسية، والمجلس الاقتصادي. ينظر – عروسية التركي: المرجع السابق، ص ص 161- 162.

[4] . Ahmed Kassab : Op cite, p 483 .

[5] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص ص 178 – 179.

[6] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 165.

التونسيّة"[1]، وبالتالي فكانت هذه الإصلاحات مثل انتخابات أفريل وماي 1953م، وأصبح الباي الموقع على هذه الإصلاحات محل اتهام بالخضوع لإدارة الإقامة العامة، وأصبحت وزارة "**صالح مزالي**" منبوذة ومحل شك بالتواطؤ مع فرنسا، وهو ما صرح به "**صالح بن يوسف**" بالإذاعة المصرية بقوله: "**بأن وزارة مزالي موالية لفرنسا، وأن تشكيلها يدلّ على نجاح الامبريالية الفرنسية، وأن الإصلاحات لا تهدف إلا لتعزيز الهيكل الاستعماري المفروض من قبل فرنسا على تونس، ولا تأتي بحلول للنزاع القائم بين تونس وفرنسا**"، وكما اتهم "**بورقيبة**" الوزير "**مزالي**" بالخيانة وأنه موظف فرنسي[2].

وقد اجتمعت أطراف الحركة الوطنية في 15 أفريل 1954م برئاسة "**الطاهر بن عمار**"، وممثلين عن الحزب الدستوري الجديد، والحزب القديم، والاتحاد العام التونسي للشغل، والغرفة التجارية والفلاحية، والاتحاد العام للفلاحة، والاتحاد العام للصناعة والتجارة، وتم مناقشة أوضاع تونس، ونقد مجمل جوانب الإصلاحات، وتمت هذه الجلسة بصفة سرية، ولم يعلن عنها إلا بعد أسبوعين من انعقادها، وقد أطلقت جريدة "لوموند" اسم "الجبهة الوطنية" على هذا الاجتماع، والذي تقرر فيه أن حل القضية التونسيّة يتم فقط إذّ اعترفت فرنسا بحق التونسيّين في انتخاب مجلس تشريعي، وقيام حكومة تونسية بمعنى الكلمة تكون مسؤولة أمام هذا المجلس لا غير، وقيام محكمة إدارية[3].

وأمام إجماع وإصرار فصائل الحركة الوطنية السياسية ومنظماتها النقابية على رفض إصلاحات "**فوازار**" ومقاطعة حكومة "**مزالي**"، واصل "الفلاقة" تصعيد العمليات العسكريّة، وحرب العصابات في وسط وجنوب البلاد، ففي 26 ماي 1954م قتل خمسة معمرين بالكاف، ونُفِذّت عدة عمليات في سوسة وبنزرت[4]، وكما تم إطلاق الرصاص على رواد مقهى أوروبي في فريفيل يوم 10 جويلية 1954م، واغتيال مدير الإدارة المركزية للجيش الفرنسي المقدّم "**دو لابيون**" في 24 جويلية 1954م، وهكذا أضحت حياة المعمرين غير آمنّة في الأرياف والمدن[5]، وأمام هذه الأوضاع وتفاقم مشاعر الكراهية تجاه وزراء الحكومة التونسية، قدم كل من "**محمد سعد الله**"

---

[1] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 95.

[2] – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 162.

[3] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 150.

[4] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 97.

[5] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 163.

الله" و"**محمد بن سالم**"، و"**الطاهر لخضر**" و"**نور الدين الزواش**" استقالتهم[1]، وكما تعرض رئيس الوزراء "**صالح مزالي**" للتهديد ومحاولة اغتياله مما دفعه لتقديم استقالته يوم 17 جوان 1954م، فلم يجد "**فوازار**" ولا الباي "**محمد الأمين**" من يخلف الرجل، ودخلت البلاد في العصيان والفوضى، وأصبحت تقريبًا غير قابلة للحكم والسيطرة[2]، وهكذا فشلت السلطات الفرنسيّة من جديد في تهدئة الأوضاع، وأصبحت في مأزق لا يحسد عليه، وهذا راجع لتمسك الوطنيين التونسيين بمختلف انتمائهم السياسية والاجتماعية بمبدأ تحرير البلاد والقضاء على الهيمنّة الاستعمارية.

3 – 2 – المفاوضات الفرنسية التونسية الأسباب والمراحل:

لقد أثمرت استراتيجيات النضّال السياسي والعمل النقابي والكفاح المسلح والثوري في تونس، بتعجيز الحكومة الفرنسيّة عن إيجاد حلول للقضية التونسيّة، وفشل كل أساليبها سواءً كانت عسكرية قمعية، أو إصلاحية زائفة، ولهذا السبب فضلت فرنسا الدخول في مسار التفاوض، وقبل الخضوع في مسار المفاوضات سنتطرق أولا للظروف العامة والأسباب التي أرضخت فرنسا للتفاوض.

وبموازاة الحراك الوطني والثوري في تونس، والعمل الدبلوماسي في الخارج، كانت فرنسا في ذاتها تحت ضغط شديد من موجة التحرر، والتي بدأت باندلا ع الثورة في الهند الصينية وانهزام الجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو من 26 أفريل حتى 07 ماي 1954م، فكل هذه الاضطرابات أدت إلى سقوط الحكومة الفرنسية برئاسة "**غي موليه**" يوم 13 جوان 1954م، ليتولى "**منداس فرانس**[3]" الحكم في فرنسا يوم 18 جوان 1954م[4]، والذي توعد بإيجاد حل لمشكلة الهند الصينية في أجل أقصاه 20 جويلية، وإلا سيقدم استقالته، وكما كان أمام "**منداس**" ملف القضية التونسيّة والتي تزايدت خطورتها بعد استمرار نشاط "الفلاقة" في مختلف أنحاء البلاد،

---

[1] – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 163.

[2] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص 180.

[3]– منداس فرانس: رجل سياسي فرنسي (1907– 1982)م انخرط في الحزب الاشتراكي، شارك في الحرب العالمية الثانية إلى جانب قوات فرنسا الحرة، عين في تاريخ 1954م رئيسا لمجلس الوزراء، أنهى الحرب الفيتنامية باتفاقية جنيف جويلية 1954م، دخل في المفاوضات مع حزب الدستور، قدم استقالته مع حكومته في فيفري 1955م. ينظر– الطيب لباز: المرجع السابق، ص 76.

[4]- Charles-Andrée Julien: **et la Tunisie devint indépendante ... (1952–1957)**, Les Editions Jeune Afrique, paris, 1985, p p 142 143.

بالإضافة إلى أن الشكوى التونسيّة في الأمم المتحدة مازالت مطروحة، وعلى الجمعية العامة النظر فيها في دورتها المقبلة في خريف 1954م[1]، والتي صدى واسع في أوساط الدول العربية الإسلامية والأسيوية، وهو ما شكل ضغط دولي أخر على فرنسا، خاصة وأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة أكتوبر 1953م صادقة على حق الشعب التونسي في تقرير مصيره، وبالتالي أصبحت فرنسا مجبّرة على إيجاد حل للقضية قبل انعقاد الدورة الخريفية لهيئة الأمم المتحدة، فما هي الحلول التي سيقدمها "**منداس فرانس**"؟ وكيف سيكون أسلوبه تجاه القضية التونسيّة؟

وللإلمام أكثر بالظروف والمتغيرات العالمية والإقليميّة والمحلية التي دفعت فرنسا للتفاوض مع الحكومة التونسيّة، تجدر بنا الإشارة أن فرنسا كانت تخشى إذا تحولت تونس التي اندلعت فيها شرارة المقاومة منذ بداية سنة 1952م ولم تخْمَد، إلى فيتنام جديدة، واشتعال الثورة في المغرب الأقصى منذ نفي الملك "**محمد الخامس**" أوت 1953م، فتخوفت من توحد الكفاح في المغرب العربي[2]، خاصة وأن بعض المؤشرات تدل على قرب اندلا ع ثورة عارمة في كامل الأقطار الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب الأقصى)، فعمدت الحكومة الفرنسيّة لسياسة فرق تسد، وهي عزل المقاومة التونسية والمغربية عن المقاومة الجزائرية[3]، فكان أمام "**منداس فرانس**" تحديات كبيرة، وهي تخليص فرنسا من هذه الضغوطات دون هزائم عسكرية جديدة، فتأثير هزيمة الهند الصينية لم يُمحَ بعد، وكما أن ميولات هذا الأخير للسلم والتفاوض جعلته يفكر في أن يصنع السلام في تونس كما صنعه في الهند الصينية[4]، لأن فرنسا غير قادرة على أي نوع من مناورات القوة[5].

وعلى هذا الأساس كلف "**منداس فرانس**" فريقًا بزعامة "**ألان سفاري**" بوضع تقرير عن الوضع بتونس، خاصة وأنه وعد منذ تنصيبه رئيسًا للحكومة الفرنسيّة بوضع حلول للقضايا العالقة بقوله: " **أنا لا أقبل أي تردد أو تحفظ لتحقيق الوعود للشعوب التي وثقت فينا، فقد وعدناها من تمكينها بإدارة شؤونها بنفسها،**

[1] – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 163.

[2] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 111.

[3] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 63.

[4] – بالرغم من اهتمام "منداس فرانس" بالقضيتين التونسية والهند الصينية، إلا أنه لم يتخذ نفس القرارات، ولم يكن هناك توازي النظر في القضيتين، وهذا حسب قول "محمد صالح مزالي": "كان منداس فرانس لا ينظر بنفس العين إلى قضية الهند الصينية وقضية شمال إفريقيا. فمن ناحية كان يبدو كأنه يلتمس لفرنسا الشكل الأمثل لتخرج من لعبة الهند الصينية دون أن تفقد "ماء الوجه" في حين كان يرمي لخلق روابط دائمة ومتينة تشد فرنسا إلى تونس". ينظر – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 165.

[5] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص 183.

وسننفذ وعدنا"[1]، وفي هذا الشأن اتصل "**منداس**" بمندوب الحزب الدستوري الجديد " **محمد المصمودي**" لمناقشة موضوع المفاوضات بين تونس وفرنسا، فأجابه "**المصمودي**" أنه ليس هنالك حل للمشكلة إلا بالاتصال بالزعيم "**الحبيب بورقيبة**" فتم نقله من منفاه بقروا إلى قصر لافرتي بالقرب من باريس في 16 جويلية 1954م، وتقابل الطرفين لمناقشة القضية واقتراح الحلول[2].

وأول ما قام به "**منداس فرانس**" هو تغيير المقيم العام "**فوازار**"، وتكليف الجنرال "**بواي دي لاتور**" القائد الأعلى للقوات الفرنسيّة منذ فيفري 1954م بوظيفة المقيم العام، ومع بقائه قائد للجيوش[3]، ثم قام بزيارة تونس يوم 31 جويلية 1954م، وألقى خطاب رسمي في قصر قرطاج أعلن فيه استقلال تونس الداخلي[4]، والذي تتم صياغته التفصيلية عن طريق مفاوضات ثنائية مع تأكيد صلاحيات فرنسا في الشؤون الخارجية والدفاع، ورعايتها لمصالح المعمرين[5]، وقد كان لهذا التصريح وقع كبير في تونس والعالم، فهي لأول مرة تعترف فيها فرنسا بحق الشعب الشعب التونسي في الاستقلال، رغم أنه ناقص[6].

وقد رحب "**بورقيبة**" بهذا الخطاب بتصريحه قائلاً: "**إن الاستقلال هو المثل الأعلى لدى التّونسيّين، ولكن السّير نحو هذا المثل الأعلى لن يتّخذ من الآن طابع الصّراع بين الشّعب التّونسي وفرنسا**"[7]، ومن خلال هذا التصريح يتأكد لنا أن "**بورقيبة**" قبل بمشروع الاستقلال الغير تام، واستمرار تدخل فرنسا في عدة مجالات، وكما أنه قدم في تصريح له لجريدة "لومند" ليوم 23 أوت 1954م تصور للوضع المستقبلي للفرنسيين بتونس بقوله: "**تونس هي بلاد ذات سيادة، والفرنسيّون يُعتبرون جزءا من أقليّة شرعيّة لكنها ذات امتياز وتَحظى بحماية**"، إلا أن الأمين العام للحزب الدستوري الجديد "**صالح بن يوسف**" صرح قبل زيارة "**منداس**

---

[1]. Ahmed Kassab : Op cit, p 488 .

[2] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص ص 112 – 113.

[3] – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 166.

[4]- Azouz Azzedine; **L'histoire ne pardonne pas**, **Tunisie 1932-1969**, l'harmatan, Paris, 1981. , p-p 184-185.

[5] – أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 209.

[6] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 151.

[7] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 102.

فرانس" لتونس، وبالضبط في يوم 30 جويلية قائلا: "**بأنه لا يقبل أي تنازل عن الاستقلال التام وأنه لن يعود إلى تونس إلا بعد ذلك**"[1].

وبعد تصريح "**منداس فرانس**" اجتمع أعضاء الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد في **جنيف** يوم 03 أوت 1954م برئاسة "**صالح بن يوسف**" وتمت الموافقة على مشاركة الحزب من جديد في المفاوضات، وتم تشكيل حكومة تفاوضية[2] برئاسة "**الطاهر بن عمار**" يوم 17 أوت 1954م[3]، وقد افتتح باي تونس "**محمد الأمين**" مفاوضات الحكم الذاتي يوم 04 سبتمبر بكلمة وجيزة قائلاً: "**ونحن المحافظين على معاهدة الصداقة والتعاون التي تربط بيننا** (**أي المعاهدة الموقعة في 12 ماي 1881**) **الحريصين على تنمية العلاقات بين أمتنا وانسجامها وفقًا لتقاليد أسلافنا الأمجاد نتفاءل كل الخير من هذا العمل المبارك الذي ستجدون فيه من حكومتنا الوفية الإخلاص والجد بما يوطد العلاقات بين دولتينا الحبيبتين على أركان متينة في كنف الكرامة والود المتبادل**..."، وقد اختتم الباي كلامه بأن المفاوضات بين الحكومتين ستكون لإقرار الحكم الذاتي لتونس مع حفظها للمصالح الفرنسية[4].

وفي 13 سبتمبر من نفس السنة تحولت المفاوضات الفرنسية التونسية إلى باريس[5]، ولإنجاح المفاوضات ألغى المقيم العام الجديد بأمر صدر في 04 سبتمبر 1954م قرار حل الحزب الدستوري الجديد، ونقلت السلطات الفرنسيّة "**الحبيب بورقيبة**" إلى "**أميلي**" "Amilly" جنوب باريس وسمحت له بالتجول داخل فرنسا لمتابعة سير المفاوضات، وكما اشترطت فرنسا على الحزب الدستوري الجديد أن يوجه تعليماته للثوار بوقف القتال، وتسليم أسلحتهم لسلطات الحماية[6].

ولقد تعثرت المفاوضات منذ المنطلق حول مشكل المقاومين "الفلاقة" الذين رفضوا تسليم أسلحتهم، وظلوا يواصلون الكفاح ضد الجيش الفرنسي في الأرياف[7]، وبالرغم من التعزيزات العسكرية المكثفة تضاعفت

---

[1] – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 166.

[2]– تشكلت الحكومة التفاوضية من أربعة دستوريين هم: "المنجي سليم، محمد المصمودي، الهادي نويرة، الصادق المقدم، بالإضافة إلى العزيز الجلولي، الشاذلي رحيم، الطاهر الزواش، علي بلحاج..." ينظر– محمد الهاشمي عباس: المصدر السابق، ص 406.

[3] – محمد الهاشمي عباس: المصدر نفسه، ص ص 405 – 406.

[4] – رشيد إدريس: **في طريق الجمهورية . مذكرات .**، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2001م، ص 310.

[5] - Charles-Andrée Julien: op.cité, p 172.

[6]- Ahmed Kassab: op.cité, p p 490- 491.

[7] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 102.

حركة المقاومة في شهر سبتمبر، وتعددت العمليات الثورية وكذلك عدد الضّحايا، وقد حاول الجنرال "**بواي دي لاتور**" التغلب على الوضع بعرض الأمان على الثوار لكن دون نتيجة، وفي 09 أكتوبر جرت معركة بالقرب من سيدي بوزيد أسفرت عن مقتل 21 شهيدًا، ومعركة 10 أكتوبر بجبل قولات سقط فيها 17 قتيلاً، وفي جبل دباز سقط 10 قتلى، وفي 31 أكتوبر قتل ثمانية في جبل هلاس، وفي 02 نوفمبر قتل 15 مناضلاً بالقرب من الحدود الجزائرية، وفي 16 نوفمبر قتل 20 في جبل برقو، ويوم 17 نوفمبر قتل 30 مناضلاً، ومن خلال هذه المعارك وقعت السلطات الفرنسية في مأزق كبير، فالقضاء على المقاومة يتطلب القوى العسكرية إلا أنه يتنافى مع سياستها الجديدة، فأخذت تستعمل وسائل الترغيب والتهدئة[1]، خاصة وأنها وجدت نفسها أمام بُؤر حربية مفتوحة على ثلاث جهات، من مراكش إلى الحدود الليبية، فسارعت لكسر هذه الجبهة قبل أن تتوحد، إذّ كانت على عمل بنشاط المناضلين المغاربة بزعامة "**عبد الكريم الخطابي**" لتوحيد الكفاح المسلح في شمال إفريقيا، وتحقيق استقلال الأقطار الثلاث[2].

وعلى هذا الأساس اشترطت فرنسا أن استمرار المفاوضات لن يكون إلا بتسليم الثوار التونسيين لسلاحهم، وهو ما تم منافشته بين "**منداس فرانس**" و"**بورقيبة**"، وقد اتفقًا الطرفين على أن يسلم الثوار أسلحتهم إلى لجان مشتركة من الفرنسيّين والتونسيّين، مقابل أن يضّمن لهم المقيم العام البراءة والأمان[3]، وبالرغم من أن "**بورقيبة**" كان يعلم أن حركة المقاومة تعزز جانبه، ولكنه مطالب أن يُحمل الحكومة الفرنسية على تنفيذ وعودها، وعدم إحداث الاضطرابات حتى تتخذها كمبرر للتراجع عن وعودها[4]، وفي هذا الشأن صدر بيان عن الحكومة التونسيّة التونسيّة والمقيم العام الفرنسي بتونس في 20 نوفمبر 1954م يدعو فيه الثوار لتسليم أسلحتهم[5]، للجان المشتركة المشتركة والتي تكونت من 21 تونسيّ و21 فرنسي، وقد حدد يوم 10 ديسمبر كأخر أجل لتسليم السلاح[6]،

[1] – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص 313.

[2] – محمد حمادي عبد العزيز: **جيوش تحرير المغرب العربي، وهكذا كانت القصة في البداية**، مطبعة المعرفة الجديدة، الرباط، 2004م، ص 141.

[3] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 103.

[4] – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص 314.

[5] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 80.

[6] – عروسية التركسي: **فصول من تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، جوان 2005م، ص 90.

ولم يكن الاتصال بالمقاتلين بالأمر السهل إلا أنه وفي الأجل المحدد تم تسليم 1958 قطعة سلاح[1]، وتمتع 2514 مقاتل بالأمان[2]، وهكذا تم تجاوز أول عقبة في طريق المفاوضات.

ومن الصعوبات التي واجهت المفاوضات أيضًا في بدايتها بروز أطراف معارضة للتفاوض مع فرنسا داخل تونس وخارجها، وأول من قام بالمعارضة مناضلي الحزب الدستوري القديم، والذي بدأ يمارس نشاطه من جديد، وطلبة جامع الزيتونة ومنظمة صوت الطالب الزيتوني الطلابية، وقد حاول الحزب الدستوري القديم أن يجدد نشاطه باسم جديد "الحزب العربي الإسلامي" فتصدّى له الحزب الدستوري الجديد، ووقعت معارك بين أنصار الحزبين في مدينة سوسة قتل فيه "**محمد الكلثومي**" من الحزب الجديد، والذي رد بقتل "**عبد الكريم قمحه**" من الحزب القديم، وهدد الحزب الدستوري الجديد أي معارض، أو كل من ينظّم للحزب العربي الإسلامي[3]، ولم تتوقف معارضة الحزب القديم على النشاط السياسي فقط، بل عملت قيادة العمل المسلح من مناضلي الحزب على إنشاء عدة فرق عسكرية من "الفلاقة" في ماطر، وجبل برقو ومنهم من التحق بمجموعة "**لزهر شرايطي**" بقفصة، والتي ارتبطت بطريقة مباشرة مع "**عز الدين عزوز**[4]" أحد الخارجين عن الحزب الدستوري الجديد والمتواجد بطرابلس، وفي تونس العاصمة تم تجنيد بعض المقاتلين الذين قدر عددهم 14 مقاتل، وكان التنسيق بين هذه المجموعات عن طريق مسؤول من تونس يتابع كل فوج، ويوفر لهم الاحتياجات المطلوبة[5].

وقد عرفت المفاوضات عقبات أخرى تمثلت في تماطل الجانب الفرنسي بالرغم من استجابة معظم المقاتلين لنداء تسليم السلاح، فتوقفت المفاوضات الفرنسية التونسية بعد استأنفها لبضعة أيام من شهر ديسمبر بحجة احتفالات رأس السنة[6]، وهو ما أثار مخاوف وقلق العديد من الوطنيّين التونسيّين وبدأ الشك في نوايا المفاوض

[1] – ذكر منصف الشابي أن عدد الأسلحة المسلمة قد بلغت 2505 قطعة، وعدد الثوار 2713 رجلاً حسب إحصائيات رسمية لأركان الجيش الفرنسي، وهو ما يتطابق مع الإحصائيات التي ذكرها "الطاهر لسود". ينظر – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 158. وأيضا عمار السوفي: المرجع السابق، ص 104.

[2] – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص 314.

[3] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 113.

[4] – عز الدين عزوز: (1918 ـ 1980)م كان أحد قادة "الكشاف المسلم التونسي"، اشتغل مترجم شرطة، شارك في المؤتمر العالمي للشباب بلندن عام 1945م كممثل عن الشبيبة التونسية طالب في خطابه بإنهاء الاستعمار فطرد من عمله وحوكم غيابيًا، فعاش منذ ذلك الوقت بين مصر ودمشق وطرابلس، تخرج ضابطًا من الأكاديمية العسكرية في دمشق عام 1949م، كان من المقربين للزعيم "الخطابي" لم يعترف بجهوده النضالية في تونس إلا بعد وفاته أنه لم يكن متحزبًا، توفي عام 1983م. ينظر – عميرة علية الصغير: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المرجع السابق، ص 210.

[5] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص ص 328 – 329.

[6] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 181.

الفرنسي، وبدت عملية وقف المقاومة المسلحة وكأنها سياسة جديدة لزرع البلبلة في صفوف الوطنيّين[1]، بدليل بداية ظهور الانقسامات داخل الصف الوطني.

3 – 3 – الاستقلال الذاتي:

وقد امتدت المفاوضات لمدة 08 أشهر تخللتها عدة صعوبات وخلافات بين المتفاوضين، وكانت بسبب تصلب الفرنسيّين، وإصرارهم على إشراكهم في المجالس النيابية[2]، وكذلك تأثير المستوطنّين بتونس[3] طوال المفاوضات، وأيضًا تخوف التونسيّين من تحطيم أمالهم، وطموحاتهم بعد مشوار طويل من النضّال، فقد صرح "**ابن يوسف**" يوم 31 ديسمبر من جنيف أن فرنسا لا تنّوي تنفيذ التزاماها، وأن الشعب التونسي لا يقبل استقلالاً داخليًا شكليًا لا يؤدي إلى الاستقلال التام[4]، وهو يقصد في خطابه النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، الطرفين، والمتعلقة بمسألة الأمن والقضاء، إذّ حاول الجانب الفرنسي تحديد آجال انتقاليّة طويلة لتسليم المصالح الأمنيّة والقضائيّة للتونسيّين، وكذلك فرض مبدأ مشاركة الفرنسيّين في المجالس النيابية، وصياغة السياسة المالية والاقتصاديّة للبلاد، وإبقاء المنطقة العسكرية بالجنوب تحت الإدارة الفرنسية[5]، وهو ما اعتبره الوفد التونسي مساس مساس بالسيادة التونسيّة، والمتأمل لهذه البنود التي فرضها الوفد الفرنسي يدرك أن فرنسا أرادت من خلالها إبقاء سيطرتها ومراقبتها لمجالات هامة في البلاد.

ولم تتوقف العراقيل على تصلب طرفيّ التفاوض، وإنما ظهرت معارضة داخلية في فرنسا لسياسة "**منداس فرانس**"، فانتقدته أحزاب اليمين واتهمته بأن تفاوضه مع تونس حول الاستقلال الداخلي، هو الذي دفع الجزائريين للقيام بالثورة[6]، ففي 06 فيفري 1955م سحب البرلمان ثقته من حكومة "**منداس**"، وتم تعويضها

---

[1] – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص 315.

[2] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 196.

[3] – من أهم العراقيل التي واجهت المفاوضات مشكلة حقوق المستوطنين الفرنسيين بتونس وسبل رعايتها وحفظها، والتّي تعتبر من أهم البنود التي تمسكت بها فرنسا منذ الإعلان عن بداية المفاوضات، إذّ أكد السيد "كريستيان فوشي" وزير الشؤون التونسية والمغربية، ورئيس الوفد التفاوضي الفرنسي في حكومة "منداس فرانس" في خطابه ليوم 04 سبتمبر 1954م بتونس أن الاتفاقية يجب أن تحدد حقوق ومصالح الفرنسيين في تونس، ومصالح التونسيين في فرنسا. ينظر – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص 310.

[4] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 199.

[5] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 168.

[6] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص ص 336 – 337.

بحكومة "**أدغار فور**"[1]، فكيف سيكون تعاملها مع القضية التونسية؟ وهل ستواصل الحكومة الجديدة وعود الحكومة السابقة أم لا؟

3 – 3 – 1 – حكومة أدغار فور وقضية استقلال تونس:

لقد عاد التفاؤل للأوساط التونسيّة بعد تصريح رئيس الحكومة الفرنسية "**أدغار فور**" تمسكه بمواصلة المفاوضات، وهو ما بعث الارتيّاح في نفوس الوطنيّين التونسيّين خاصة الذين راهنوا على وقف المقاومة والثقة في الوعود الفرنسيّة، ومنهم "**بورقيبة**" الذي كان متخوفًا من فشل المفاوضات، واشتعال الحرب من جديد بعد سقوط حكومة "**منداس**"، وبقدر ما أرضى تصريح الرئيس الجديد الأطراف التونسيّة، إلا أنه أثار انزعاج غلاة الاستعمار على مصالحهم بتزايد نفوذ التونسيّين، فبلغوا رفضهم للحكومة الجديدة عن طريق "**انطوان كلونا**" بأن يصبحوا أجانب في تونس، وقد استأنفت المفاوضات من جديد في 15 مارس 1955م[2]، وبالرغم من رغبة الطرفين في التفاهم وإنهاء المفاوضات في أقرب الآجال، إلا أن تمسك الطرف الفرنسي بالسيطرة على المناطق الواقعة في الجنوب، أي تقسيم تونس إلى مناطق مدنية وأخرى عسكرية، ومشاركة الفرنسيين في المجالس البلدية، وتكوين مجلس اقتصادي اجتماعي مختلط[3]، وفي المقابل تمسك الوفد التونسي برفضه لهذه الشروط مما عرقل المفاوضات من جديد.

وأمام هذا التصلب وعدم توافق الطرفين المفاوضين لجأ الرئيس الفرنسي "**أدغار فور**" لتنظيم لقاء مع زعيم الحزب الدستوري "**الحبيب بورقيبة**" في قصر الحكومة "ماتينون" يوم 21 أفريل 1955م، وقد ساعد هذا اللقاء على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وإيجاد حلول لنقاط الخلاف[4]، وتم الاتفاق على تكوين لجنة للنظر في حقوق الجاليتين الفرنسيّة والتونسيّة بالبلدين، فصرح "**بورقيبة**" للصحافة قائلاً: "**لقد أصبح المستقبل مفتوحًا أمامنا للتعاون، لكننا لم ننظر في الجزئيات**"[5]، ومن هذا التصريح يتأكد لنا أن "هذا الأخير أراد إنهاء المفاوضات بسلام وتجنّب عودة الحرب بين الطرفين، ولو بالتغاضي عن بعض الجزئيات التي يمكن تحقيقها مع الوقت، مادامت العلاقات بين الطرفين ستكون على أساس الصداقة والتعاون، وهو ما سيفتح عليه أبواب من

[1] –. عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 104.
[2] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 187.
[3] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص ص 167 – 168.
[4] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 106.
[5] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص 189.

الانتقادات على سياسيته، فهل كان قراراه صائب وهو ما تقتضيه الظروف؟ أم كان بإمكانه التشدد أكثر والمطالبة باستقلال تام وكامل؟

لقد كان "**بورقيبة**" على علم بأن العديد من الأطراف التونسيّة غير قابلة لمشروع الاستقلال الذاتي منذ البداية، وكما ذكرنا سابقًا صعوبة إقناع الثوار تسليم سلاحهم، ومعارضة مناضلي الحزب الدستوري القديم، ومنظمة صوت الطالب الزيتوني، وكما أن الأوضاع في تونس بدأت بالتّأزم باستمرار معارك الثوار الذين رفضوا تسليم أسلحتهم في ديسمبر 1954م، وبخاصة في المناطق الحدودية الجزائرية والجنوبية، وفي المدن أيضًا بدأت تتكون "لجان سرية للتحرير الوطني" وتمكنت من القيام بعمليات عسكرية، فتم اعتقال 22 تونسي يوم 01 أفريل 1955م، وكما ارتفعت أصوات عديدة تطالب بالاستقلال التام[1]، وهذا راجع طبعًا لتأثر تونس بالمتغيرات الدوليّة والمستجدات التي شهدها العالم، وخاصة الدول الأفروأسيوية، وانتشار موجات التحرر المناهضّة لكل أشكال الاستعمار، فكل هذه العوامل جعلت "**بورقيبة**" يسارع الزمن لتحقيق الاستقلال الذاتي، لأن استمرار الضغط الشعبي وانتشار فكرة المطالبة بالاستقلال التام يعني ميل الكفة لصالح الأطراف الرافضة للمفاوضات، والمطالبة بالاستقلال التام، وبالتالي يعني فشل "**بورقيبة**" كزعيم سياسي محنك.

3 – 3 – 2 – مؤتمر باندونغ وتأثيره على القضية التونسية:

وبموازاة الظروف الوطنية والدوليّة كانت الأطراف الدبلوماسيّة التونسيّة بالخارج تستعد للمشاركة في مؤتمر "باندونغ" المنعقد في أندونيسيا من 18 – 24 أفريل 1955م[2]، شاركت فيه 24 دولية أسياوية وافريقية منها: أفغانستان، كامبوديا، مصر، أثيوبيا، العراق، اليابان، سوريا، تركيا،...[3]، وهي دول خضّعت للسيطرة الاستعمارية، وتمكنت من تحقيق استقلالها، وقد حضر المؤتمر وفد ممثل لدول شمال إفريقيا، وكان يتركب من: "**صالح بن يوسف**" و"**الطاهر عميرة**" و"**الطيب سليم**" عن تونس، و"**حسين آيت أحمد**" و"**محمد يزيد**" عن الجزائر، و"**علال الفاسي**" و"**عبد المجيد بن جلول**" عن المغرب[4]، وبالرغم من مشاركة الوفد المغاربي كملاحظ فقط في المؤتمر، إلا أنه كان فرصة ثمينة للوفد لبحث المسائل المتعلقة بقضايا البلدان الثلاث، خاصة وأن كل أنظار العالم

[1] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص ص 168 – 169.

[2] -Omar khlifi : **L'assassinat de salah ben youssef**, Editions Mediacom , Tunisie , 2005, p94.

[3] – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص ص 390 – 391.

[4] -.Omar khlifi : Op cite , p 94.

تترقب أشغال المؤتمر، وقد كتبت جريدة "لوموند" ليوم 19 أفريل 1955م أن "**ابن يوسف**" فضّح فرنسا وسياستها الاستعمارية في تونس، وهذا التصريح سينعكس سلبًا على المفاوضات بين البلدين، وكما أصدر الوفد التونسي بيان طالب فيه الحاضرون بوضع سياسة عملية للقضاء على الاستعمار في إفريقيا، وتفعيل حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

ولقد كانت مشاركة "**ابن يوسف**" في المؤتمر إنجاز كبير، خاصة وأنه تلقى صعوبات كبيرة لضمان مشاركته، حسب ما ذكره "**الحبيب المولهي**" إذ أخبره "**ابن يوسف**" أثناء لقائه به في جنيف بداية شهر أفريل 1955م أنه يحتاج للأموال للمشاركة في مؤتمر لدول عدم الانحياز، والذي سيعقد لأول مرة في أندونسيا، إلا أن الحزب لا يرغب في مشاركته، فالمؤتمر سينعقد أساسًا لتكوين كتلة ضد الاستعمار، وهو ما سيثير غضب فرنسا باعتبارها دولة استعماريّة، وأن مشاركة التونسيّين تعني الإساءة لمكانتها المرموقة أمام الدول، إلا أن "**ابن يوسف**" أصر على الحضور رغم العراقيل التي واجهته، لأنه يعتبر المؤتمر فرصة للقاء بزعماء وأقطاب العالم الثالث، وخاصة من كانت لهم تجارب المشاركة في حركات التحرر ضد الاستعمار في بلدانهم أمثال: "**جمال عبد الناصر**، و**أحمد سوكارنو**، والماريشال **تيتو**، والبانديت "**نهرو**"[2].

وعليه فإنّ مشاركة الوفد التونسي في مؤتمر باندونغ[3] كانت لها تأثير ووقع كبير على العمل الدبلوماسي للحركة التونسيّة في الخارج، وهي نقطة نجاح أخرى أضافها "**ابن يوسف**" لنضّاله الوطني ضد الاستعمار، فبعد نجاحه في تدويل القضية التونسية في جدول أعمال الأمم المتحدة، بفضل دعم الدول العربية والأسياوية كما ذكرنا سابقًا، ها هو مرة أخرى ينجح في طرح القضيّة التونسية من جديد في مؤتمر باندونغ، وحصوله على دعم 29 دولة مشاركة، وهو ما سيزيد من قوة وصلابة تمسكه بموقفه الرافض لاتفاقيات الاستقلال الذاتي مطالبًا بعدم التوقيع[4]،

---

[1] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 172.

[2] – محمد الحبيب المولهي: **الوطن والصمود**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1991م، ص 216.

[3] – نافش المؤتمر عدة قضايا تهم الدول المشاركة، وكانت أهم قراراته: ـ احترام حقوق الإنسان الأساسية وأهداف الأمم المتحدة ـ احترام السيادة والحرمة الترابية لجميع الأمم ـ الاعتراف بالمساواة أمام الأجناس والأمم الكبيرة كانت أو صغيرة ـ الامتناع عن التدخل في شؤون الداخلية للغير ـ احترام حق كل أمة في الدفاع عن نفسها منفردة أو جماعية بالتعاون مع غيرها وفقًا لميثاق الأمم المتحدة ـ الامتناع عن اللجوء إلى اتفاقيات دفاع مشترك لخدمة الأغراض الخاصة لإحدى الدول الكبرى ـ الإمساك عن أعمال العدوان أو التهديد به استعمال القوة ـ تسوية جميع النزاعات الدولية بالوسائل السلمية ـ التشجيع على المصالح المشتركة والتعاون ـ احترام العدالة والالتزامات الدولية. ينظر – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص ص 398 – 399.

[4] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 204.

وفي المقابل سارع "**بورقيبة**" هو الأخر لإفشال مساعي "**ابن يوسف**" وتوصل للاتفاق مع الفرنسيين قبل اختتام أشغال مؤتمر باندونغ.

وأما بالنسبة لموقف الحكومة الفرنسية من مشاركة وفود ممثلة لمستعمراتها في شمال إفريقيا، فقد تميز بالاستياء والرفض طبعًا لقراراته التي نصت على مناهضة الاستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أن المؤتمر فضح سياستها الاستعمارية، ومثل خطر على المفاوضات الفرنسية التونسية خاصة بعد تصريح "**ابن يوسف**".

3 – 3 – 3 – توقيع اتفاقيات الاستقلال الذاتي:

بعد جولات تفاوضيّة طويلة ولمدة ثمانية أشهر، تخللتّها أحداث دوليّة، ووطنية في تونس وفرنسا، انتهت المفاوضات بسلام، ووقع "**الطاهر بن عمار**"[1] و"**بيار جولي**" بقصر "**ماتينيون**" مقر رئاسة الوزراء بباريس بصفة رسمية في 03 جوان 1955م، على اتفاقيات الحكم الذاتي لتونس، وصادق عليها مجلس النواب الفرنسي بـ 538 صوتًا مقابل معارضة 44 صوتًا، وامتناع 29 صوتًا،[2] فرجع "**بورقيبة**" إلى تونس، وبعد أيام صادق "**الباي**" على اتفاقية الحكم الذاتي، ثم شرع بعض التونسيين مع سلطة الحماية لترتيب تطبيق ما نص علية الاتفاق بين الطرفين [3]، والآن سنتطرق لمضمون الاتفاقيات.

3 – 3 – 4 – مضمون الاتفاقيات:

لقد تضّمن برتوكول جوان 1955م اتفاقيات عامة بين تونس وفرنسا، وأحكام يلتزم بها الطرفين، وسلسلة من الملاحق، فتضّمن الباب الأول 13 مادة تتعلق بالأحكام العامة، وأهم ما جاء فيه:

– **المادة الأولى**: تطبق جميع بنود الاتفاقيات، أي لا يجوز تطبيق جزء وجزء لا.

– **المادة الثانية**: يبقى العمل جاريًا بمعاهدة باردو، وكل الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والباي منذ عام 1881م، مع إلغاء الفصل الأول من معاهدة المرسى.

---

[1]– الطاهر بن عمار: ولد بتونس في نوفمبر 1889م، لعب أدوار سياسية في الفترة الممتدة من (1921–1956)م، كان ضمن وفد الدستور سنة 1921م الذي رفع مطالب التونسيين للسلطات بفرنسا، ترأس الوزارة الأولى التي قادت المفاوضات مع فرنسا، والتي حققت الاستقلال الداخلي في جوان 1955م، والتي ستمهد لإعلان الاستقلال في 20 مارس 1956م، توفي في 10 ماي 1985م. ينظر– محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 72.

[2] –. عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 106.

[3] – أحمد المستيري: **شهادة للتاريخ** ، دار الجنوب للنشر، تونس، أكتوبر 2011م، ص 77.

– **المادة الرابعة:** تعترف فرنسا باستقلال تونس الداخلي لكن دون تسيرها لوزارة الدفاع والشؤون الخارجيّة.

– **المادة السابعة:** العربية لغة رسمية للبلاد التونسية، ولا تعتبر اللغة الفرنسية لغة أجنبية ويبقى وضعها مضبوطًا رسميا بالاتفاقيات الحالية.

وتضّمن الباب الثاني أحكام تتعلق بإدخال الاتفاقيات الحالية في حيز التنفيذ، وتضمن 10 مواد، وأما الباب الثالث فتضمن مادتين تتعلق بالأحكام الختاميّة، وفي الأخير تم ذكر أربع بروتوكولات إضافية[1].

ومن خلال قراءتنا لنصّ المفاوضات يتبين لنا أن الوفد التونسيّ قد قدم تنازلات كبيرة بإمضائه على بنود اتفاقية الاستقلال الذاتي، وكان بإمكانه الضغط أكثر لتحقيق مكاسب أكبر، خاصة وأن الظروف العالمية والوطنية كانت في صالحه، ضغط الثورة في الجزائر والمغرب الأقصى، وتشتّت حسابات فرنسا، ومساندة دول وقوى إفريقية وآسيوية للقضية التونسيّة، وتزايد نشاط القوى الوطنيّة داخل تونس، ونمو الحس الوطني الشعبي وإيمانه بحق المطالبة باستقلال تام غير منقوص، إلا أن الوفد التونسيّ لم يستثمر هذه المعطيات، وسارع للتوقيع بكل أريحيّة على المفاوضات، فكانت النتيجة القبول ببنود تُنقصْ من السيادة الوطنيّة (مسألة الدفاع والشؤون الخارجيّة)، وظهور انقسامات وصراعات داخلية بين رافض للاتفاقيات واعتبارها خيانة للوطن، وبين مؤيد واعتبارها مكسب للوطن، وبالتالي يمكننا القول أن الحكومة الفرنسيّة كانت أذكى وأدهى من الساسة التونسيين[2]، فمنحتهم استقلال ناقص يحمل في طياته ملامح تفجير أزمة داخلية، أي تحويل الصراع مع فرنسا إلى صراع بين أبناء الوطن الواحد.

4 ـ بروتوكول 20 مارس واستقلال تونس التام:

وبعد أن تم الاتفاق النهائي بين الحكومتين الفرنسيّة والتونسيّة على توقيع اتفاقيات التفاوض، عاد رئيس الحزب الدستوري الجديد "**الحبيب بورقيبة**" إلى تونس في 01 جوان 1955م[3]، للاحتفال بالنصر الذي حقه الشعب التونسي بعد نضالٍ طويل، وحرصًا منه أيضًا للإشراف على توقيع الباي للاتفاقيات وتنفيذها، وقد

[1] – ينظر ملحق الوثيقة رقم 01 ص 475.

[2] – بتمعننا في قراءة الاتفاقية ومن التمهيد الذي ورد فيه أن نمو البلاد التونسيّة في نطاق الاستقلال الداخلي سيكسب المجموعة الفرنسية التونسيّة اتساعًا وفاعلية جديدين، وسيمكن البلدين من تحقيق التطور لمصيرهما، أي أنه قدمت مصلحة الجالية الفرنسية بتونس على السكان الأصليين للبلاد، وكما ربطت مصير تونس بفرنسا، وأيضًا ليس من المعقول أن يقبل الوفد التونسي بتطبيق المادة الثانية التي تنصّ على العمل بمعاهدة باردو، فهو تأكيد على استمرار النظام الاستعماري.

[3] – Ahmed Kassab : op.cité, p 492.

استقبلته الجماهير الشعبيّة التي قدرت بنحو 300 ألف، فأدرك "**بورقيبة**" أنه يتمتع بشعبية أسطوريّة تمكنه من استمرارية تنفيذ مشروعه القائم على أسلوب (خطوة ـ خطوة)[1]، إلا أنه واجه معارضة داخليّة من عدة أطراف وشخصيات وطنيّة اعتبرت الاتفاقيات استمرار للاستعمار الفرنسي، وقد تزعم المعارضة الأمين العام للحزب الدستوري الجديد "**صالح بن يوسف**" معتبرًا إياها خطوة إلى الوراء، لأنها اعترفت للاستعمار بما لم تعترف به معاهدة باردو[2]، ولن نفصل كثيرًا في الموضوع إلا أننا سنتناوله بشكل معمق في جزء خاص من الفصل الثاني للبحث.

وقد دخلت المفاوضات مرحلة التطبيق بعد مصادقة الباي عليها يوم 27 أوت 1955م، ليكون رحيل المقيم العام "**بواي دي لاتو**" من تونس في 30 أوت من نفس السنة، وعوضه "**روجي سيدو**" الذي استلم مهام مندوب سامي لفرنسا في تونس، وفي 01 سبتمبر أصدر الباي أول قرار غير خاضع لتأشيرة المقيم العام، والمتعلق بالعفو عن 80 تونسيًا محكوم عليهم بالإعدام[3]، وفي 12 سبتمبر 1955م قدم "**الطاهر بن عمار**" استقالة حكومته التفاوضية، واقترح عليه تعيين "**بورقيبة**" لكنه رفض بحجة أن الديوان السياسي إنتخب بالأغلبية "**ابن عمار**"، إلا أن رفض "**بورقيبة**" وتفضيله للبقاء كرئيس للحزب الدستور الجديد خوفًا منه أن تطول مفاوضات الاستقلال التام أو تفشل[4].

وفي 17 سبتمبر 1955م أعلن عن تشكيل حكومة الحكم الذاتي برئاسة "**الطاهر بن عمار**"، وعين "**الباهي الأدغم**" كنائب له إثر عودته لتونس[5]، وما يلاحظ على هذه الحكومة الجديدة أن النسبة الكبيرة لممثليها كانت من مناضلي الحزب الدستوري الجديد، ومنهم: "**المنجي سليم**" وزير الداخلية، و"**محمد المصمودي**" وزير الاقتصاد القومي، "**الهادي نويرة**" وزير المالية، و"**جلولي فارس**" وزير التربية القومية، و"**محمد بدره**" وزير الفلاحة، وقد عين من الحزب الدستوري القديم "**فتحي زهير**" كوزير للشؤون الاجتماعية، ومن المستقلين عين "**الشاذلي رحيم**" وزير البريد والبرق والهاتف، و"**عز الدين العباسي**" وزير الأشغال العمومية، ومن اليهود

---

[1] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص 193.

[2] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 169.

[3] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 238 - 239.

[4] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 340.

[5] – محمد الحبيب الموهي: المصدر السابق، ص 452.

التونسيين عين "**الباربسيس**" وزير التعمير والإسكان، أما بالنسبة لوزارة الخارجية فهي من مهام المندوب السامي الفرنسي، ووزير الدفاع هو الجنرال الفرنسي قائد القوات العسكرية[1].

وبالموازاة مع عمل الحكومة الجديدة واصل الحزب الدستوري الجديد تنظّيم نشاطاته وأعماله، بما يتكيف مع المستجدات العامة للبلاد، فتقرر عقد مؤتمر عام للحزب بمدينة صفاقس[2] ما بين 15 – 18 نوفمبر 1955م، وكانت أهم قراراته تنظيم الانتخابات البلدية، وانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور يضّبط نظام حكم البلاد على أساس أن الشعب وحده هو مصدر السيادة، وطالب المؤتمر أيضًا بتكوين جيش وطني لتحقيق الأمن[3].

وتجدر الإشارة أنه تم توجيه دعوة حضور المؤتمر لـ "**صالح بن يوسف**" لكنه رفض، لأنه لا يريد أن يدخل قاعة المؤتمر دون فرضه لشروطه، وهو ما كان يعلمه "**بورقيبة**" وغالبية أنصاره الذين عجلوا اختتام المؤتمر بعزل "**ابن يوسف**" نهائيًا من الحزب، واعتباره خارجًا عن القانون[4]، وقد أُعتبر المؤتمر في نظر بعض التونسيين أنه أحسن وسيلة لخدمة مصالح فرنسا، والتي بذلت جهدًا ماديًا ومعنويًا لإنجاح المؤتمر، والذي كانت الغاية منه تأكيد تأييد اتفاقيات 03 جوان 1955م وتزكيتها وتجسيد العمل بها، إذّ أنها تكفلت شخصيًا بدعوة ممثلي الأقطار العربية لحضور المؤتمر، وكما كانت الغاية منه تأييد إقصاء "**ابن يوسف**"، والجدير بالذكر أيضًا أنه تم تغيِيب ممثلي الشعب التونسي الحقيقيين، ولم تحضره من الشعب الدستورية الحزبيّة إلا قلة نادرة، لأنه كما ذكرنا أرادت فرنسا أن تظهر للعالم من خلال هذا المؤتمر نجاح التجربة التونسيّة، وأن شعب تونس راضٍ بالاتفاقيات، وحتى أنه رفض تدخل كل من يعارضها، وهذا بهدف تشجيع الجزائريين والمراكشيين على خوض تجربة "**بورقيبة**"[5].

وعلى أساس قرارات مؤتمر صفاقس الداعية لضرورة حفظ الأمن، والمحافظة على السلم داخل البلاد، وبما أن فرنسا كانت من مؤيدي المؤتمر قبلت في 08 ديسمبر 1955م إحالة مسؤولية الأمن للحكومة التونسيّة، وهذا

[1] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق ، ص 239.

[2] – لقد عقد المؤتمر في صفاقس ولم يعقد في تونس العاصمة لعدة أسباب منها: أن المدينة هي موطن الشهيدين "فرحات حشاد" و "الهادي شاكر"، أي تكريمًا لروح الشهيدين، كما أن للمدينة جذور نضّالية وشهدت أحداث أوت 1947م، وأنها تستقطب نسبة كبيرة من مناضلي الاتحاد العام للشغل، والذي يدعم بقوة الشق البورقيبي، وينشط فيها عدد كبير من الاتحاد العام للطلبة، وبعد المدينة عن جو الاضطرابات، وبإمكانها احتضّان المؤتمر معنويًا وماديًا لكونها ذات طابع صناعي وتجاري، وارتباط مناضلي المنطقة بعلاقات وثيقة مع "بورقيبة" أمثال: "محمد المصمودي" و"الحبيب عاشور" و"الهادي شاكر" و"عبد المجيد شاكر" والشيخ "محمد كريشان"، وضعف المد اليوسفيي بالمنطقة. ينظر – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 275.

[3] – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص ص 480 – 481.

[4] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص 200.

[5] – محمد الحبيب المولهي: المصدر السابق، ص 272.

بهدف دعم الشق البورقيبي للقضاء على أنصار "**ابن يوسف**"، وقطع العلاقات بينه وبين مصر والثورة الجزائرية، والتي أصبحت تشكل خطر رهيب على تواجد فرنسا بشمال إفريقيا[1].

وبناءً على ما عرضه الوزير "**الطاهر بن عمار**" أصدر الباي في 21 سبتمبر 1955م قرار يتعلق بالتنظيم الوقتي لسُلط العمومية ريثّما يتم المصادقة على دستور يعين الحقوق ويحدد الواجبات، والمبادئ العامة لحكم الدولة، وقد تضمن القرار أحكام تعلق بـ:

– **السلطة التشريعية:** والتي تنصّ أن أي قرار أو أي صبغة تشريعيّة تختم وتعلن من طرف الباي، وتنشر في الرائد الرسمي.

– **السلطة التنفيذية:** يمارسها الوزير الأكبر رئيس الحكومة، ويساعده مجلس الوزراء، ومن مهام الوزير الأكبر تنسيق عمل عموم الوزارات، وعرض الأمور العليّا والنصوص الواجب عرضها على "الباي"، وثم يتولى نشرها في الرائد الرسمي، وينّسق ويربط العلاقات مع المندوبية السامية الفرنسية بتونس.

– **السلطة القضائية:** فقد نصّ الفصل 22 أن مرجع نظر المحاكم معين بمقتضى الأحكام التشريعية المعمول بها، كما أنها ستخضع للاتفاقية المبرمة في 03 جوان 1955م بين الحكومة الفرنسيّة والحكومة التونسيّة.

– **وأحكام عامة:** وقد ورد في الفصل 23 أن بهذه الأحكام سيبطل ابتداءً من دخول الدستور حيز التنفيذ[2].

وفي يوم 29 ديسمبر تم إمضاء أهم قرار للحكومة التونسيّة، والذي ينص على إنشاء مجلس تأسيسي[3]، وحدد يوم 25 مارس 1956م تاريخ انتخاب نوابه، وافتتاح الجلسة يكون يوم 08 أفريل 1956م[4]، وقد كان التركيز على مجلس تأسيسيّ قبل الحصول على الاستقلال التام لسببين، وهما: كسب شرعيّة انتخابية، وضّمان

---

[1] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 110.

[2] – عبد الفتاح عمر، قيس سعيد: **نصوص ووثائق سياسية تونسية**، مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، 1987م، ص ص 94 – 95 – 96 – 97 – 100 – 101.

[3] – للإطلاع على النص الكامل للقرار ينظر – عبد الفتاح، عمر قيس: المرجع نفسه، ص ص 103 – 117 على التوالي.

[4] – عادل بن يوسف: تأملات حول حكومة بورقيبة الأولى وأبرز انجازاتها 1956 ـ 1957، **أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، إشراف وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، سبتمبر 2001م، ص 34.

تحوير النظّام السياسي للبلاد، أي إعادة بناء الحكم وفق تصوّر جديد، ولم يكن إرساء مؤسسات دستورية ناجعة بقدر ما كان لإعادة توزيع النفوذ، وتحقيق أرضيّة تضمن مسلك السلطة من قبل الحزب الدستوري الجديد[1].

وقد اجتمع المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد يوم 21 جانفي 1956م، وأعلن في لائحته الختاميّة: "**أن الأوضاع السياسية لا تنفك تتطور بالبلاد التونسية وبالعالم عموما تطورا يسير بتونس نحو الاستقلال الحتمي**"، وطالب كذلك: "**اختصار مراحل تحويل المسؤوليات وتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء قوة نظامية مسلحة، وإدخال تعديلات على الحكم الذاتي تجعلها متناسقة والواقع التونسي**"[2]، ولتدعيم قرارات المؤتمر أصدرت الحكومة التونسية قرار 29 جانفي 1956م الذي ينصّ على تكوين محكمة جنائية – المحكمة العليا – المكلفة بمحاكمة القائمين على الاعتداء على الشعبة الدستورية، وضد من يقومون بنصب الكمائن للقوات الفرنسية[3].

وخلال هذه المرحلة شهدت فرنسا سقوط حكومة "**أدغار فور**"، وتعيين "**غي موليه**[4]" رئيسًا للجمهورية الفرنسية، وقد أدت التطورات العامة للموقف الداخلي بتونس إلى قيام "**بورقيبة**" بالسفر إلى باريس في 02 فيفري 1956م[5]، ملقيًا تصريحه بنفس اليوم بباريس قائلا: "**لقد واجهنا عند الاستقلال الداخلي أوضاعا مضطربة للغاية كنا في حالة حرب أهلية تمكنا من السيطرة عليها وتمكنا من إقناع الشعب التونسي بعدم الاستماع إلى المهرجين الغوغائيين الذين يؤيدون الفتنة ونشر الرعب ولا أمن، ولكن تونس الحديثة العهد بالاستقلال في حاجة متأكدة لمساعدة فرنسا اقتصاديا وسياسيا ونفسانيا للتغلب نهائيا على الصعوبات القائمة وقناعتي بأن الحكومة والشعب الفرنسي سوف لا يساوم على هذا النداء الذي أوجهه إليه لأن الحرية**

[1] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 209.

[2] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 344.

[3] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 111.

[4] – غي موليه (1905–1975)م: رجل سياسي فرنسي شارك في الحرب العالمية الثانية ، أصبح نائبا سنة 1946م في البرلمان الفرنسي، بعد نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية لسنة 1956م أصبح رئيسا للحكومة، عرف بمواقفه المتصلبة تجاه القضية الجزائرية، وفي عهده حدث العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956م، ونظرا للمشاكل الاقتصادية التي عرفتها فرنسا استقال في شهر ماي 1957م. ينظر– الطيب لباز: المرجع السابق، ص 88.

[5] – Charles-Andrée Julien, op, cité, p 203.

والسلم في تونس سوف تعم بقية أقطار شمال إفريقيا وما يعني ذلك من تعاون فرنسي مغربي في إطار التضامن والصداقة بين فرنسا والشعوب الثلاثة"[1].

وقد تقابل "**بورقيبة**" مع "**غي موليه**" يوم 07 فيفري 1956م للتفاوض معه في قضية منح تونس الاستقلال التام[2] مثل المغرب الأقصى فلقي اقتراحه تجاوبا من الحكومة الفرنسية خاصة بعد تخوفها من اشتداد المعارضة اليوسفية والتفاف الشعب التونسي حولها[3]، وبعد أن هيئ "**بورقيبة**" أرضية التفاوض بباريس ذهب الوزراء التونسيون منهم: "**الباهي الأدغم**، و**الطاهر بن عمار**..."، للتفاوض مع الوفد الفرنسي الممثل في السيد "**ألان سفاري**"،[4] و"**كريستيان بينو**"، وقد افتتحت المفاوضات يوم 29 فيفري 1955م بالكاي دور ساي، وتأجلت ليومين، وكانت المفاوضات صعبة وشاقة، وهذا راجع للخلاف حول النقاط التالية:

ـ طالب الوفد التونسي اعتراف فرنسا للحكومة التونسيّة بحق ممارسة الشؤون الخارجيّة والدفاع القومي والأمن.

ـ طالب الوفد الفرنسي أن يقيم تعاونا عسكريًا وثيقًا بين جيش الغد التونسيّ وبين الجيش الفرنسي.

ـ مطالبة فرنسا بحرية صرف جيوشها في ميناء بنزرت، ومراقبة الأمن خاصة في الوقت الذي يوجد فيه تهريب السلاح.

ومن خلال هذا يتبن أن فرنسا متمسكة بمعاهدة باردو 1881م، ومعادة جوان 1955م التي تنصّان على التشارك المزدوج في الأمن والدفاع، وهو ما يراه الوفد التونسي مسًا بالسيادة التونسيّة[5]، وأمام تمسك الطرفين وتصلب الآراء حول نقاط الخلاف، قرر "**الحبيب بورقيبة**" السفر إلى باريس والتقى للمرة ثانية مع السيد "**غي موليه**" يوم 06 مارس 1956م للتباحث معه حول مفاوضات الاستقلال التام[6]، لأنه كان يخاف من طول المفاوضات، ومرور الوقت لا يخدم مشروعه البورقيبي بل يكون في خدمة خصمه "**صالح بن يوسف**" الذي أصبح ينسق العمل مع الثورة الجزائرية، وكما سينعكس تأخر المفاوضات على انتخابات المجلس التأسيسي المقررة في 25

[1] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 343.

[2] – ينظر ملحق الوثيقة رقم 02 ص 478.

[3] – Charles-Andrée Julien: op.cité, p 203.

[4] – محمد الصياح: **الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة**، تعريب: علي الشنوفي، مراجعة: عبد القادر المهيري، ج1، دار العمل، تونس، ص 298.

[5] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 374 – 375.

[6] – محمد الصياح: المصدر السابق، ص 298.

مارس 1956م، فيجعل حظوظ "**بورقيبة**" في الفوز بها ضعيفة، لذا يتوجب تحقيق الاستقلال التام قبل 25 مارس[1].

وبموازاة الضغوطات الداخليّة التي كانت تشهدها تونس، كانت فرنسا هي الأخرى أمام اشتداد خطورة الثورة الجزائرية وقوة انتشارها وتوسعها، وصعوبة السيطرة عليها خاصة ما يتعلق بعملية تهريب الأسلحة على الحدود الليبية والتونسيّة، فاضطرت الحكومة الفرنسية الخضوع لأمر الواقع، والتوقيع على بروتوكول الاستقلال يوم 20 مارس 1956م بمقر الخارجية الفرنسية بباريس من قبل "**الطاهر بن عمار**" و"**الباهي الأدغم**" عن الجانب التونسي، ومن الجانب الفرنسي "**كرستيان بينو**" وزير الخارجية الفرنسية، وهكذا ألغى برتوكول 20 مارس 1956م معاهدة الحماية "باردو 12 ماي 1881م"، وأصبحت تونس دولة مستقلة ذات سيادة وطنية، وستشهد مرحلة إعادة بناء الدولة الحديثة[2].

ومما سبق تناوله يمكننا القول أن فترة الخمسينيات كانت مرحلة فاصلة في تاريخ حركيّة النضال الوطني التونسيّ ضد الاستعمار الفرنسي، وقد كانت من أصعب المراحل، شهدت فيها تونس أحداث ووقائع ساهمت في تأليب الرأي العام الوطني على فرنسا وسياستها الاستعمارية، والتي تميزت بالتذّبذب والتعامل حسب الظروف، فهي تقدم تنازلات وتقترح برامج إصلاحيّة إذا اشتد الأمر، والضغط والقوة إذا تغيرت الظروف، وهو ما حتم على الوطنيين التونسيين ضرورة الحسم في الأمر، وأمام تطور الأوضاع والأحداث تغيرت ديناميكية النضال الوطني، وأصبحت أكثر قوة وتنظيم، وتعددت الأحزاب والمنظمات النقابية والعمالية، والجرائد والصحف، والتي كان هدفها واحد وهو فضح الاستعمار، وتأطير العمل الوطني، ونشر الوعي القومي.

ولم يكن النضّال ضد نظّام الحمايّة بالأمر الهين والسهل، فقد استشهد العديد من الوطنيين، وتم اغتيال أكبر زعماء النضال السياسي والعمل النقابي "**الهادي شاكر**" سبتمبر 1953م، و"**فرحات حشاد**" ديسمبر 1952م، وكما تواصلت فيها عمليات الاعتقال والقمع ضد الشعب التونسي، وهو ما دفعه لاستعمال القوة والعمل المسلح، والدخول في مواجهة دموية مع الاستعمار، لبلوغ أهدافه السياسية، وأمام اشتداد الثورة المسلحة في تونس، وعجز السلطات الفرنسيّة السيطرة عليها، خاصة وأنها تزامنت مع اندلاع الثورة الجزائرية والمغربية، أُجبرت فرنسا على الدخول في التفاوض الذي أفضى إلى توقيع اتفاقيات الاستقلال الذاتي جوان 1955م، فقد

[1] - عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 376.

[2]-Charles-Andrée Julien: op, cit, p 205.

حاولت فرنسا من خلالها البقاء في تونس وتحقيق مصالحها وامتيازاتها بالسيطرة على الشؤون الخارجية والأمنية، وهو ما أصبح محل صراع ونزاع عميق بين الصفوف الوطنية، وتبعًا للظروف والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي عرفتها تونس وفرنسا، استأنفت المفاوضات من جديد بين البلدين، لتعترف فرنسا في مارس 1956م باستقلال تونس التام.

الفصل الثاني

المواجهة الثورية وتحطيم الكيان الكولونياني واستعادة السيادة الوطنية في الجزائر

1 – نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1945 – 1954م

2 – الثورة الجزائرية وأبعادها السياسية والعسكرية

3 – فرنسا ومسألة القضاء على الثورة "دراسة لنماذج من الأساليب"

4 ـ تصفية الاستعمار وإعلان الاستقلال التام

يتناول هذا الفصل تجربة العمل السياسي منذ العقد الثاني من القرن العشرين، وأهم المطالب التي نادت بها أحزاب الحركة الوطنية على اختلاف تياراتها، وحاولت تجسيدها على أرض الواقع، إلا أنه ومع مرور الزمن اقتنعت بعض التيارات أن أسلوب الحوار ورفع المطالب والانتخابات لا جدوى منه أمام استمرار تغّطرس المستعّمر في تطبيق سياسيته الاستعمارية الاستبداديّة، وفي المقابل محاولته التظّاهر بتطبيق الإصلاح الشكلي، وتزايد موجات الفكر التحرري في الوطن العربي، وفي مختلف دول العالم التي أصبحت تنادي بالحرية والاستقلال، هو ما أوصل مناضلي الحركة الوطنية للمطالبة بتأسيس حكومة جزائرية مستقلة ولو ذاتيًا، إلا أن بعض مناضلي التيار الاستقلالي اقتنعوا بضرورة الكفاح المسلح كخيار واحد لتحقيق المطالب الشعبية العامة، فما هي أهم التنظيمات الحزبية للحركة الوطنية؟ وكيف ساهمت في تعبئة الجماهير الشعبية للمطالبة بتغيير أوضاعها؟ وكيف كانت التحضيرات الأولى للثورة؟ وما هي أهم الانجازات المحققة؟

1 – نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1945 – 1954م:

كان للضّعف العميق الذي حلّ بالشعب الجزائري منذ نهاية القرن التاسع ميلادي أثاره المدمرة على جميع نواحي الحياة، ففشل المقاومات والانتفاضات المسلحة، واستمرار سياسة التسلّط الاستعماري التي مسَّت الشعب والأرض والدين والهوية، دفعت مجموعة من الوطنيّين المثقفين للعمل على إصلاح الأوضاع، وتحديث المجتمع ودفعه إلى مراتب الرقي والتطور، وهذا راجع لأدراك النخب الوطنية أنّ سبب الهوة بين العالم الإسلامي المغلوب على أمره، والدول الغربية المتحضرة إنما يكمنّ في التخلف الفكري والثقافي والحضاري، وكما أدركت هذه الفئة النخبوية أن أسلوب المواجهة المباشرة مع العدو واستخدام السلاح لا جدوى منه، وهو ما أثبتته الأحداث التاريخية إذّ كان مصير كل المقاومات المسلحة الفشل، وترتبت عنها نتائج وخيمة وقاسية على الشعب، وزادت من معاناته وتعذيبه وتفقيره وسلب ممتلكاته، بدل تحريره وتحسين أوضاعه، فما هي الوسائل منابر المقاومة التي اعتمدت عليها هذه النخّب في مشاريعها الإصلاحية؟ وإلى أي مدى ساهمت في بعث الوعي الثقافي والحس الوطني؟

ويعد العمل الصحفي والجمعوي من أهم الأساليب المعتمدة في مرحلة النضّال السياسي ضد الاحتلال، وبالرغم من أنه لم يكن من السهل ممارسة العمل الصحفي بسبب منع القانون الفرنسي صدور الصحف بغير اللغة الفرنسية، وكما أنه لم تكن هناك نخبة كبيرة تشجع إنشاء الصحف وتحريرها باللغة الفرنسية، وقد كانت أول تجربة إنشاء صحيفة "المنتخب" 1883م، بمبادرة من أهالي قسنطينة، وأسندت إدارتها إلى فرنسي لكن التجربة سرعان ما منيّت بالفشل، ثم إصدار جريدة "الحق" بعنابة 1893م وسرعان ما اختفت هي الأخرى، وبعد ترسيخ الإدارة

الفرنسية صدور الجرائد باللغة العربية، وأصدرت بنفسها جريدتي "المغرب" 1903م، و"كوكب إفريقيا" 1907م، وظهرت محاولات وطنية فأصدر "**عمر راسم**" جريدة "ذو الفقار" إلا أنها اختفت، وأصدر "**عمر بن قندوز**" جريدة "الفاروق" لكنها منع صدورها عند اندلاع الحرب العالمية الأولى[1]، وكما أنشأت صحيفة "**الإسلام**"، لـ "**الصادق دندان**"، و"**جريدة الجزائر**"سنة 1908م لـ"**راسم**"، وهدفت هذه الصحف لتوعية وتثقيف الجزائريين[2]، وكما تأسست مجموعة من النوادي والجمعيات الثقافية، كالجمعية "**الراشدية**" سنة 1902م بالعاصمة و"**نادي صالح باي**"سنة 1908م **بقسنطينة**، و"**نادي التوفيقية**" سنة 1908م بالجزائر، ونوادي وجمعيات أخرى بتلمسان وعنابة، كان لها دور كبير في تشكل الوعي الوطني، واعتماد أسلوب النضّال السياسي لتمكين الجزائريين من الحصول على حقوقهم[3]، وقد سمحت هذه النوادي للشبان الجزائريين بمعالجة أفكارهم وأوضاع مجتمعهم.

وفي ظل هذه الظروف ظهرت طبقة مثقفة من الجزائريين درسوا بالمعاهد الفرنسية، وكان هدفهم خدمة المصلحة الوطنية وتحسين ظروف أمتهم، ومقاومة الاستعمار أمثال: المحامي "**أحمد بوضربة**"، و"**صادق دندان**"، و"**الحاج عمار**"...إلخ[4]، وظهر تجمعهم كحركة سياسية سموها "**الجزائر الفتاة**[5]" سنة 1912م[6]، وقد تبلورت مطالبهم بوضوح في "بيان الشعب الجزائري" الذي حرره "**سعيد خليل**"[7]، وبعد صدور قرار التجنيد الإجباري في 03 فيفري 1912م ذهب وفد إلى **باريس** في جوان 1912م لمقابلة رئيس الحكومة "**بوانكاريه**" وتقديم عريضة طالبوا فيها بإلغاء قانون الانديجينيا، وإدخال بعض الإصلاحات مقابل أداء الخدمة العسكرية[8]، وتركزت مطالبهم

---

[1]– جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994م، ص 175.

[2] – سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 134.

[3] – نور الدين حاروش: **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية – قراءة في تاريخ الجزائر الحديث–**، ط1، دار الأمة، الجزائر،2011م، ص 65.

[4] – علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، الدار البيضاء، 2003م، ص ص 10 – 11.

[5] – لقد أخذ تيار "الجزائر الفتاة" على عاتقه مهمة النضّال السياسي في العقد الثاني من القرن العشرين، وبالرغم من اهتمامه بمختلف القضايا الوطنية ودفاعه عنها إلا أنه لم يتمكن من الوصول إلى مستوى حزب بمعنى الكلمة، وكما أنه لم يمس القطاعات العريضة للمجتمع الفلاحين وفقراء المدن، وإنما اقتصر على النخبة المتعلمة والمثقفة باللغة الفرنسية، لذلك لا يمكن القول بأنه كان لهذا التيار تأثير كبير في الريف وباقي قطاعات المجتمع. ينظر – جمال قنان: المرجع السابق، ص ص 181 – 182.

[6] – سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، المرجع نفسه، ص 134.

[7] – عبد السلام فيلالي: **الجزائر الدولة والمجتمع**، ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013م، ص 142.

[8]- Charles - Robert Ageron: **Genèse de L’Algérie algérienne**, Edition Bouchene, paris, 2005, pp 118 – 119.

على إلغاء التفاوت في الضرائب، ونشر التعليم الابتدائي، وتوسيع التمثيل السياسي للمسلمين، وإنهاء نظام التبعية الأهلية[1] .

وقد انقسمت حركة "الشبان الجزائري" فمنهم من أصبح يطالب بالتجنّس مع التخلي عن أحوال الشخصية الإسلامية، والشق الأخر يطالب بالمواطنة وحق التمثيل النيابي مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، فكان الفريق الأول يعبر تلقائيًا عن مطلب المتطورين في المساواة، وكان الفريق الثاني أكثر تأثرًا بإرادة الجماهير الأهلية في الاحتفاظ بالعقيدة الدينيّة وشخصيتهم الإسلامية، وقد زاد هذا الخلاف بعد إصلاحات فيفري 1919م التي نصت على حق المسلمين في التمثيل الانتخابي بالمجالس الجزائرية العامة[2]، وظهر بوضوح في انتخابات المجلس البلدي في العاصمة المنظّمة في شهر نوفمبر 1919م إذّ ظهرت قائمتان تنتميان إلى تيار النخبة، فالقائمة الأولى يتزعمها الأستاذ "**صوالح**" و"**ابن التهامي**" و"**بوضربة**" و"**تامزالي**"، والتي تطالب بالجزائر الفرنسيّة ولا تضع شروط للاحتفاظ بأحوال الشخصيّة الجزائرية، وشكل هؤلاء تجمعًا أطلقوا عليه اسم "رابطة العمل الفرنسية الإسلامية" منذ جويلية 1919م، أما القائمة الثانية تزعمها "**الأمير خالد**"،[3] كمدافع عن الهوية والانتماء العربي الإسلامي، وأكد أن مسعاه للخروج من الاستعمار لا يعني التخلي عن الأحوال الشخصية[4].

1-1 – الحركة الوطنية الجزائرية ومطالبها بعد الحرب العالمية الأولى:

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الأولى وما أفرزته من نتائج كفك العزلة عن الجزائر بوصول صدى ثورة 1917م البلشفية، ومبادئ الرئيس الأمريكي "**ويلسن**"، وكما أتاحت الحرب لآلاف الجنود والعمال معرفة طرق الحياة الجديدة، وشهدوا مظاهر الحرية في فرنسا، وأضحى بزعمائهم المطالبة بالمكافأة على التضّحيات الهائلة المتمثلة في 56 ألف قتيل، و82 ألف جريح، من الجزائريين في الحرب، والاستفادة من قرار فيفري 1919م بالجزائر ، والذي نصّ على بعض الحقوق السياسية للجزائريين[5]، فعرفت الساحة السياسية بروز "الاتجاه المحافظ" ممثلاً في رجال الطرق الصوفية وبعض الإقطاعيين، وبالرغم من أنه لم يكن لهم تنظيم واضح المعالم غير أنهم طالبوا

---

[1] – شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 115.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 117 – 118.

[3] – جمال قنان: المرجع السابق، ص 182.

[4] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص 144.

[5] – صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر . الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط–، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م، ص ص 291.

ببعض الإصلاحات كالمساواة في التمثيل النيابي، وإلغاء الضرائب، وعارضوا التجنيد والتجنّس، وطالبوا بإلغاء قانون الأهالي واحترام التقاليد الإسلامية والثقافة العربية[1].

وقد تصدر "**الأمير خالد**[2]" الساحة السياسيّة بعد الحرب العالمية الأولى، متزعمًا "الاتجاه الإصلاحي"، وتبلورت مطالبه في منح الجنسية الفرنسيّة للجزائريين مقابل الحفاظ على الأحوال الشخصية الإسلامية[3]، وأسس حزب إصلاحي ذو توجه ديني قائم على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين[4]، وقد ساعد برنامجه السياسي المتكامل على إيقاظ الوعي الجزائري، وهو ما أهله للدخول في المنافسة الانتخابيّة والفوز بها، وبسبب المضايقات التي لقاها من الإدارة الفرنسية التي تخوفت من التفاف الجماهير الشعبية حوله، أو من زملائه الذين انقلبوا عليه، فأُجبِّر على مغادرة الجزائر عام 1923م، ليواصل نضاله خارجًا في التعريف بالقضية الجزائريّة والدفاع عنها في المحافل الدولية[5]، وهو ما أتاح الفرصة لدعاة الإدماج التام الذي يتزعمه رجال النخبة المعتدلون في مطالبهم السياسيّة والاجتماعيّة أمثال: "**ابن التهامي**" و"**ابن جلول**"، و"**فرحات عباس**"... الخ، فنّادوا بالإدماج التام في المجتمع الفرنسي عن طريق التجنّس الجماعي، والمساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين[6].

وقد كان نجم شمال إفريقيا من أهم التنظيمات السياسية، والذي بفرنسا من طرف مجموعة من العمال المغاربة في 20 مارس 1926م للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية[7]، وقد نصّ برنامجه على مجموعة من المطالب المطالب أهمها: إلغاء قانون الأهالي حرية الصحافة، وتأسيس الجمعيات، وفصل الدين عن الدولة، وحرية مطلقة

[1] – أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثارها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 36.

[2] – الأمير خالد: هو سياسي جزائري حفيد الأمير عبد القادر ولد في 20 فيفري 1875م بدمشق تعلم بها، ثم انتقل إلى الجزائر رفقة والده فدرس بثانوياتها، ومنها التحق بباريس لمزاولة دروسه بثانوية لويس الكبير، وبعد تخرجه انضّم إلى الكلية العسكرية بباريس عام 1893م لكنه تخلى عن الدراسة بهذه الكلية، وفي عان 1895م شارك في أداء الخدمة العسكرية وانخرط في الجيش الفرنسي وارتقى إلى رتبة ضابط سنة 1896م، برز كنجم سياسي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بإرساله رسالة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن يشرح فيها أوضاع الجزائريين، شكل خطر سياسي على فرنسا فقامت بنفيه عام 1923م وبقي في دمشق إلى غاية وفاته سنة 1936م... للمزيد ينظر – أنسية بركات: الشخصية السياسية للأمير خالد الهاشمي، **يوم دراسي حول الأمير بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاته**، الأحد 23 نوفمبر 1986م ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص ص 37 – 38.

[3]- Charles-Robert Ageron: op, cit. p-p 122 - 123.

[4] – سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص، ص 360، 362.

[5] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص 143.

[6] – عبد الله مقلاتي: **الموجز في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص 135.

[7] – عبد الحميد زوزو: **دور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 – 1939 – نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص ص 55، 57.

للعمال في التنقل إلى فرنسا والخارج،...الخ[1]، وفي عام 1927م أصبح النجم حزب جزائري بعد انسحاب أعضائه التونسيين والمغربيين، وتولى "**مصالي الحاج**[2]" رئاسته في نفس السنة[3]، وقد عمل الحزب على نشر أفكاره أفكاره الثورية من خلال استخدام المناشير وإلقاء المحاضرات...الخ، وقد حل من طرف السلطات الفرنسيّة عام 1929م بحجة دعوة الأهالي إلى الثورة ضد فرنسا[4]، وعاد النجم للظهور في ماي 1933م باسم جديد هو "**نجم شمال إفريقيا المجيد**"، ونصت مطالبه على الاستقلال[5]، وحل الحزب من جديد وتعرض مناضلوه للاعتقال ما بين سنتي (1934- 1935)م[6]، وفي 11مارس 1937م أعيد تأسيس الحزب من جديد تحت اسم "**حزب الشعب الجزائري** "P .P.A" بفرنسا[7]، وانتقل نشاطه إلى الجزائر مع بداية عام 1939م لتقوم الإدارة الفرنسية بحل الحزب في 26 سبتمبر 1939م، واضطهاد مناضليه وسجن "**مصالي**" بسبب اندلا ع الحرب العالمية الثانية ليدخل نشاط الحزب في عهد السرية التامة[8].

وهكذا يمكننا القول أن للنجم نوعين من المطالب، فالأولى إستراتيجية تستهدف الحصول على الاستقلال، وبعث دولة جزائرية وتحقيق جلاء القوات الفرنسية، ومطالب مرحليّة تتمثل في الإصلاح الزراعي والاجتماعي والثقافي، ويمثل النجم استمرارًا للعمل الذي بدأه "**الأمير خالد**"، وقد سعى النجم منذ البداية في

---

[1] - محمد قنانش، محفوظ قداش: **نجم شمال إفريقيا 1926م – 1937م – وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م، ص ص 50 - 51 - 52.

[2] - مصالي الحاج: هو مناضل جزائري ولد في 16 ماي 1898م في عائلة فقيرة ثم بعد إنهاء تعليمه التحق بالخدمة العسكرية في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، ثم هاجر إلى فرنسا عام 1923م مارس عدة حرف، خطى خطواته السياسية الأولى في إطار نجم شمال إفريقيا والذي ساهم في تأسيسه سنة 1926م، ثمحزب الشعب 1937م، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بعد انشقاق الحركة ضم المصاليين تيار مستقل وذلك عقب مؤتمر جويلية= =1954م، التي خاضت معارك ضد جبهة التحرير الوطني، في 18 ماي 1961م رفض المشاركة في اتفاقيات إيفيان، توفي في فيفري 1974م. ينظر- بنيامين سطورا: **رائد الوطنية الجزائرية 1898–1974**، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ص 15 وما بعدها.

[3] - محمد قناش: **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 41.

[4] - جلال يحي: **المغرب العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م،ص ص 198 - 199.

[5] - أبو القاسم سعد الله: **خلاصة تاريخ الجزائر – المقاومة والتحرير 1830 – 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص ص 117 - 118.

[6] - عبد الحميد زوزو: الدور السياسي، المرجع السابق، ص ص 68- 69.

[7]- Mahfoud. Kaddache : **La vie politique a' Alger de 1919 à 1939**, Edition, ENAG/ Alger, 2009, p 304.

[8]- Charles-Robert Ageron, op, cité, 409.

تعبئة القوى السياسية اللازمة لمكافحة الاستعمار في جميع الأقطار المغاربية وليس الجزائر وحدها، إلا أن الظروف الموضوعية التي كانت تحيط بالقطرين المجاورين تسببت في عدم نجاح التجربة[1].

وبالتوازي ظهرت كتلة المنتخبون المسلمون، وهي تجمع تزعمه "**محمد الصالح بن جلول**" و"**فرحات عباس**"، حيث أعلنا في 11 سبتمبر 1927م عن تأسيس "فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين" بالعاصمة[2]، برئاسة "**ابن التهامي**"، وطالب المنتخبون بالمساواة والإصلاح كتمثيل الأهالي في البرلمان، والمساواة في الخدمة العسكرية والوظائف والأجور، وإلغاء نظام الأهالي[3]، وفي سنة 1938م انقسمت كتلة المنتخبين، فأسس "**ابن جلول**" "**التجمع الإسلامي الفرنسي الجزائري**"[4]، وأنشأ "**فرحات عباس**" حزبا منفصلا عن تيار "**ابن جلول**" أطلق عليه اسم "**الاتحاد الشعبي الجزائري**"[5].

وقد كان لتأسيس جمعية العلماء في 05 ماي 1931م بزعامة "**عبد الحميد بن باديس**" و"**البشير الإبراهيمي**"[6]، دور في نشر التعليم ومحاربة الإدماج، والتجنّس والدفاع عن الأحوال الشخصية الإسلامية[7]، والحفاظ على مقومات الشخصية العربية الإسلامية، والنهوض بالحركة الإصلاحية[8]، وقد ارتبطت بالحركة العربية الإسلامية، وبحركة النهضة العربية وتوجيهات مؤتمر القدس الأول ديسمبر 1931م، وكانت الجمعية تملك مجلات عقائدية متنوعة مثل الشهاب صدرت سنة 1924م، والبصائر، والتي كانت تهاجم بالدرجة الأولى عبادة الأولياء، وقد ارتكز نشاطها أكثر على الوعظ في المساجد والحلقات الخاصة، إلا أن السلطات الفرنسية أغلقت المساجد في وجهها منذ سنة 1932م، وكما تعرضت مدارسها الخاصة للمضايقة وإغلاقها بموجب مرسوم 08 مارس 1938م، وقد بلغ عددها 09 مدارس عام 1937م، 181 مدرسة عام 1954م، وكانت مدارس الجمعية

---

[1] - جمال قنان: المرجع السابق، ص 184.

[2] - سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 107

[3] - محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 – 1939**، الج1، ترجمة : أمحمد بن البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص 300.

[4] - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 235.

[5] - سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص ص 73، 83.

[6] - محمد البشير الإبراهيمي: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1929 – 1949)**،جمع وتقديم نجله أحمد طالب الإبراهيمي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997من ص 84

[7] - أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مذكرات – في الجزائر(1925م 1954م)**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 275.

[8] - عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائية الأخرى 1931 –1945**، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، الجزائر، 1996م، ص ص 357 - 358.

مدارس للوطنيّة تبعث في روح تلاميذها أن الحياة من أجل الإسلام والجزائر، وبالرغم من تجنب العلماء الخوض في المسائل السياسية، إلا أنهم عارضوا مسألة التجنيس بشدة[1].

وقد اكتملت تيارات الحركة الوطنية بتأسيس الحزب الشيوعي الجزائري في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن أبرز أعضائه "**عمار أزوقان**"، و" **بوخور بن علي**"[2]، ولكن الحزب لم يأتي بالجديد فيما يتعلق بموقفه من المسألة الوطنية، إذّ تجاهل الاعتراف بالوجود الوطني للشعب الجزائري[3]، وارتكزت مطالبه على المساواة والجنسيّة المزدوجة، وقد حاول كسب فئة الفلاحين والخماسين إذّ أصدر في سبتمبر 1937م مناشير تدعوا عمال الفلاحة للمقاومة الجماعية تحت قيادة الحزب الشيوعي الجزائري ضد عمليات الحجز حتى التحرير الكامل للشعب الجزائري، وإقامة حكم سوفييتي للفلاحين والعمال، بانتزاع الأراضي من المعمرين ومنحها للفلاحين والخماسيين، ولكنه لم يكن له تأثير حقيقي في الجماهير المسلمة، باستثناء قسم ضئيل من شغيلة الحضر وقلة مثقفة[4].

وقد بعث وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا الأمل في نفوس الجزائريين معتقدين أن التحرر السياسي وإنهاء التبعيّة الاستعمارية يمكن الحصول عليهما بالمساواة الحقوقية في الإطار الفرنسي، وعلى هذا الأساس عقد المؤتمر الإسلامي في 07 جوان 1936م بمشاركة المنتخبين والعلماء والشيوعيين، وأكد ميثاق المؤتمر[5] على إلغاء القوانين الاستثنائيّة، وربط الجزائر بفرنسا دون قيد أو شرط، وتمثيل المسلمين في البرلمان، والمواطنة الفرنسية مع

---

[1] – شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص ص 141 – 142.

[2] – أحمد بلاسي نبيل: **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م، ص 53.

[3] – جمال قنان: المرجع السابق، ص 186.

[4] – محفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 473 – 474 .

[5] – وبالرغم من أن المؤتمر ضّم مختلف التيارات السياسيّة والاجتماعية باستثناء النجم الذي مازال مقر نشاطه في باريس، إلا أنّ فيه الكثير من التناقضّات خاصة في أهدافه الإستراتيجيّة فكان هم النواب والنخبة هو تطبيق مشروع "بلوم فيوليت" الذي وضع في الحقيقة من أجلهم، وهم العلماء تحرير الدين الإسلامي والتعليم العربي من سيطرة الدّولة، وأما الشيوعيون والاشتراكيون كان همهم الأول جمع الجماهير الشعبية الجزائرية وراء الجبهة الشعبيّة، لذلك كانت صياغة مطالبه بالأمر العسير وكانت متواضعة ولم تطالب بالهدف الأسمى للشعب وهو التحرير التام من الاستعمار، وهو ما جعل النجم ينقد قرارات المؤتمر، وكما عارضتّه جماعة الإصلاحيين الميزابيين لأنه طالب بالإدماج والإلحاق بفرنسا، واصطدم المؤتمر أيضًا بعراقيل أخرى منها حصول وفد المؤتمر على وعود الحكومة الفرنسية بباريس فقط، وبسبب الاضطرابات والاستفزازات ثم انسحاب "ابن جلول"، أفضت إلى إفشال المؤتمر، الذي لم يتمكن من تجاوز أول عاصفة تواجهه. ينظر – سعد الله: الحركة الوطنية، ج4، المرجع السابق، ص ص 156– 157. وأيضا محفوظ قداش: المرجع نفسه، ص ص 615 – 616.

الإبقاء على الأحوال الإسلامية والشخصيّة، وحرية العبادة وإدارة أملاك الحبوس بحرية[1]، وحرية التعليم باللغة العربية وإجباريته لكل الأطفال، وترقيّة الخدمات الصحية، تحسين الرواتب وإنشاء تعاونيات فلاحية[2].

وبناءً على ما تناولها يمكننا القول أن العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين مثلا مرحلة هامة من النضّال السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، وأصبحت الساحة السياسية تعُجُ بالتيارات الحزبيّة والاجتماعيّة التي مهما اختلفت في مطالبها وبرمجها إلا أنها اجتمعت حول هدف واحد وهو كسب الجماهير الشعبية حول برامجها، وضّمان أكبر التفاف شعبي حولها، وبالتالي فقد ساهمت في بعث الوعي الوطني وإدراك الشعب الجزائري أن الوقت قد حان للمطالبة بحقوقه المدنية والسياسيّة والاجتماعيّة والدفاع عنها بأسلوب سلمي سياسي.

1 – 2 – الحركة الوطنية الجزائرية والحرب العالمية الثانية:

عند اندلا ع الحرب العالمية الثانية قامت فرنسا بتجميد نشاط الحركة الوطنية، وذلك بحل حزب الشعب واعتقال مناضليه، وكما عطل نشاط جمعية العلماء خاصة بعد وفاة "**ابن باديس**"[3]، وقد كان لنزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942م تأثير كبير على نفسيّة الجزائريين، أملاً منهم بأن الحلفاء جاءوا لتحريرهم من فرنسا[4]، وفي عام 1943م اجتمع "**فرحات عباس**" و"**العربي التبسي**" و"**الأمين دباغين**" و"**ابن جلول**"، وقاموا بتحرير عريضة من المطالب عرفت ببيان 10 فيفري 1943م (بيان الشعب الجزائري)، وأهم ما جاء فيه: إدانّة الاستعمار وتصفيّته، وتطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب[5]، ومنح الجزائر دستورها الخاص يضّمن مبادئ الحرية والمساواة بين جميع السكان، وإنهاء الملكيات الإقطاعيّة والقيام بإصلاحات زراعية، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، وحرية الصحافة...[6].

[1] – شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص ص 143 - 144.

[2] – محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 613.

[3] – أحمد مهساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين لعيد الاستقلال، ص 183.

[4] -Benjamin Stora: **histoire de l'Algérie colonial 1830– 1954**, édition Hibr, Alger, p 82 - 83.

[5] – فرحات عباس: **حرب الجزائر وثورتها – ليل الاستعمار–**، ترجمة :أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، 2011م، ص، ص 113، 115.

[6] – سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 110.

وقد قدمت نسخة من البيان إلى الحاكم العام الفرنسي "**بيروون**" في 31 مارس فتوعد بدراسته، ونسخة لممثلي الحلفاء، كما تم تحرير ملحق للبيان في 26 ماي سلم إلى الجنرال "**ديغول**[1]" يوم 10 جوان وأيضًا إلى الجنرال "**كاترو**"[2]، وقد كان هذا الملحق ينصّ على أن الجزائر ستقوم عند انتهاء الحرب كدولة مستقلة إداريًا بعد دعوة جمعية تأسيسية ينتخبها جميع سكان الجزائر، وأما حاليًا سوف تتحول إلى حكومة جزائريّة مؤلفة من وزراء يوزعون بالتساوي بين أصحاب الحقوق من الفرنسيين والمسلمين برئاسة سفير لفرنسا يكون مفوضًا ساميًا[3].

إلا أنّ أمال الجزائريين تبخرت بداية من رفض الحلفاء التدخل واعتبارهم أن المسألة الجزائرية شأن داخلي فرنسي، وكما رفض الجنرال "**كاترو**" البيان وأطلق عليه اسم العاصفة وتوعد بوقفها مهما كان الثمن[4]، وقد أدى رفض فرنسا للمرة الثانية للبيان كأساس للمحادثات الإصلاحية إلى رد فعل قويّ من الوطنيّين، إذّ رفض المندوبين الجزائريين في شهر سبتمبر 1943م الاشتراك في دورة طارئة للجان المالية، معربين بهذا تمسكهم بمطالب البيان، وقد رد الجنرال "**كاترو**" بحل الهيئات التي يشرك فيها الجزائريون[5]، وأمر باعتقال "**فرحات عباس**" و"**عبد القادر السايح**" بتهمة التحريض زمن الحرب، وتسبب هذا التصرف العدواني من "**كاترو**" في إثارة غضب الجزائريين، والقيام بمظاهرات صاخبة في قسنطينة، وسطيف ومعظم المدن الجزائرية، وأصبح الوضع يتأزم مما أجبره على التراجع عن حل قسم النواب، وإطلاق سراح "**فرحات عباس**" و"**عبد القادر سايح**"[6].

لقد أدركت السلطات الفرنسيّة أنه يتوجب عليها إعادة النظّر في تعاملها مع أحزاب الحركة الوطنية، فعين الجنرال "**كاترو**" لجّان جديدة في 14 نوفمبر 1943م تتكون من ستة عشر عضوًا لدراسة إصلاحات تخصّ المسلمين الجزائريين، وكما ألقى الجنرال "**ديغول**" خطابه في قسنطينة يوم 22 ديسمبر 1943م توعد فيه

[1] – لقد عمل "ديغول" في البداية على إنشاء "لجنة الإصلاحات الإسلامية" التي أمر بتشكيلها في 19 أفريل 1943م، وبعد أن تأسست هذه اللجنة الثانية التي أمر بها "ديغول" شرعت في عملها، وبعد 3 أشهر استقبلت زعماء الحركة الوطنية، ومنهم : "عبد القادر سايح" ممثل عن البيان، و"فرحات عباس" ممثل اتحاد النواب، و"أحمد مصالي" كممثل عن حزب الشعب، و"البشير الإبراهيمي" عن الجمعية، و"عمار أوزقان" ممثل للحزب الشيوعي، والشيخ "أحمد بيوض" ممثل للجالية الإباضية (أبناء وادي ميزاب)، وقد قدم كل واحد من هؤلاء تقرير مكتوب بموافقة أعضاء حركته ينصّ على متطلبات الشعب وطموحاته التي تتوافق أو تختلف مع فكرة حركته. للمزيد عن تقرير كل حركة ينظر – عبد الرحمن العقون: المصدر السابق، ج2، ص ص 250 – 251.

[2] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 316 – 317.

[3] – شارل روبير أجيرو: المرجع السابق، ص 148.

[4] – سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص ص 113، 115.

[5] – صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 208.

[6] – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م**، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص ص 144 ـ 145.

بالإصلاحات للجزائريين[1]، وهو ما جاء في أمرية 07 مارس 1944م التي تنصّ على منح الحقوق الفرنسية للمسلمين، وفتح مجال الوظائف المدنية والعسكرية، وتوسيع تمثيلهم في المجالس المحلية من الثلث إلى الخمسين[2]، وقد وسعت هذه الإصلاحات فجّوة الصراع بين الوطنيين الجزائريين والحكومة الفرنسيّة، وتأكدت الأحزاب الوطنية بعدم جدية فرنسا في وعودها ونيتها في تقديم إصلاحات تكون في مستوى طموحات الشعب وأحزابه السياسية.

وفي المقابل أكد مناضلي الحركة الوطنية رفضهم التام لما جاء في أمرية 07 مارس[3]، وكرد فعل تقرر إنشاء جبهة "أحباب البيان والحرية[4]" في 14 مارس 1944م، وهي تجمع جماهيري واسع ضّم جميع القوي السياسية ما ما عدا الحزب الشيوعي الذي رفض المشاركة في أي عمل وطني يهدف لتحرير البلاد، وتمثل هذه المبادرة السياسية وإن كانت متأخرة منعطفًا هامًا نحو مسيرة العمل الوطني[5]، وقد تولى "**فرحات عباس**" مهمة إنشاء الحركة وتنظيمها وصياغة مطالبها التي ترتكز بالأساس على محاربة الإمبريالية وإدانّة الاستعمار، والتعريف بالأمة الجزائرية، والرغبة في تأسيس جمهوريّة مستقلة، وإنهاء امتيازات الطبقات المسيرة للرجعية الفرنسية، مع تحقيق المساواة بين

---

[1] – سعد الله: الحركة الوطنية ج3، المرجع السابق، ص 216.

[2] – شارل روبير أجيرو: المرجع السابق، ص 149.

[3] – رفض الوطنيون أمر 07 مارس بوصفه مناهضًا للديمقراطية ويكرس الاستبداد، ويرمي إلى إبقاء الجزائر في البوتقة الفرنسية عوض أن يؤهلها إلى الاستقلال، وهو ما عبر عنه "فرحات عباس"، الذي طالب بتحطيم الديكتاتورية في الجزائر، وتطبيق الديمقراطية ليس في أوربا وحسب بل في كل العالم، مؤكدًا أن كل الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الحقوق، وكل شعب هو حر في تقرير مصيره، وأن الهدف الجديد هو الاستقلال السياسي الذي وحده قادر على تحديد الروابط الجديدة الصحيحة بين فرنسا والجزائر، وأما "البشير الإبراهيمي" هو الأخر أكد بقاء الشعب الجزائري (عربيًا مسلمًا)، وأن الأهالي لا يعنيهم شرف الارتقاء إلى المواطنة الفرنسيّة، وأنهم راقين سلفًا بصفتهم جزائريين، وأنه يرفض هذه الإصلاحات التي ما هي إلا صبغة استعمارية جديدة لمشروع "بلوم فيوليت"، وكما أكد "" بكل صراحة وشفافية معاداته ورفضه لمشروع "ديغول" مؤكدًا وفاء حزبه للمواطنة الجزائرية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. للمزيد ينظر – محفوظ قداش: الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص ص 944 – 945 – 946.

[4] – لقد كان الاسم الأول للحركة "أحباب البيان الجزائري" إلا أن حزب الشعب الجزائري اشترط مشاركته في التجمع زيادة كلمة (الحرية) فصار اسم الحركة "أحباب البيان والحرية"، وقد كان التجمع قويًا وضعيفًا منذ الوهلة الأولى لتأسيسه، لأن القوات السياسية التي أصدرت بيان فيفري 1943م كانت اتفقت على بعض المبادئ التي أظهرتها في عين الشعب والحكومة الاستعمارية أقوى تَكتُّل، وهذه هي الناحية القوية فيه، وبينما أن هذه القوات السياسية لم تكن في الواقع متفقة على سياسة واحدة، فقد ظلت كل حركة محتفظّة بسياستها الخاصة، وهي نقطة الضعف فيه، فـ "فرحات عباس" صرح خلال هذه الفترة أن شعاره هو: "حرروا ووحدوا"، ويكون العمل في ظّل الشرعية الفرنسية الديمقراطية، وينما بقي "ابن جلول" مع سياسة الاندماج القديمة، التي يرى فيها مسلكًا تكتيكيًا لكفاح الشعوب الضعيفة، في حين أن جمعية العلماء التزمت السكوت محتفظّة بطابعها الديني التعليمي، مع أنها كانت تميل لفكرة "عباس"، وأما حزب الشعب المنحل بقي محافظًا على سياسته الاستقلالية مؤكدًا على أن الحقوق تؤخذ ولا تعطى، وشارك في هذا التجمع بتحفظ، إنّ هذا الاختلاف في المبادئ والإيديولوجيات السياسية بين تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، جعلها لا تحقق وحدة وطنية متينة بمعنى الكلمة، وعدم استمرار الحركة لفترة زمنية طويلة، وفشلها في الصمود مع أول مواجهة لها مع السلطات الفرنسية. للمزيد ينظر – عبد الرحمن بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947 ـ 1954**، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، ص ص 282 – 283.

[5] – جمال قنان: المرجع السابق، ص 198.

جميع المواطنين[1]، فكان لهذا التحالف الوحدوي بين أقطاب النضّال الوطني تأثيره الفعال على الساحة الوطنية، باستمرار الضّغط على حكومة الاحتلال من جهة، وتنظيم الجماهير ودفعها لمساندة المطالب المشروعة لحركة أحباب البيان من جهة ثانية.

1– 3 – أحداث الثامن ماي وانعكاساتها على الحركة الوطنية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على ألمانيا كانت حركة "أحباب البيان والحرية" قد بلغت ذروتها في ربيع 1945م، وأخذت الأفكار التحررية تنتشر في الصفوف الشعبيّة، وكان الحماس الجماهيري يطالب بالاستقلال[2]، وقد أكد المؤتمر الأول للحركة المنعقد ما بين 02 و 04 مارس 1945م بالجزائر العاصمة، على التمسك بمطالب البيان الجزائري، والاعتراف بالجنسية الجزائرية، وإقامة جمعية تشريعيّة تأسيسية جزائرية ديمقراطية وجمهورية[3]، وإنّ قوة هذه المطالب التحررية في صفوف الحركة الوطنية دفع السلطات الفرنسية لردعها، بارتكاب مجازر الثامن ماي[4]، والتي راح ضحيتها 45 ألف شهيد[5]، وتم إلقاء القبضّ على أعضاء حزب الشعب، وعلى أعضاء أحباب البيان "**فرحات عباس**" و الدكتور "**سعداني**"، ومناضلين نقابيين، وأصدر قرار بحل الحركة يوم 15 ماي 1945م، وكما تواصلت عمليات الاعتقال والقمع فبلغ عدد الموقوفين في شهر نوفمبر 4560 منهم 3696 بقسنطينة، و505 بوهران، و359 بمقاطعة الجزائر العاصمة، وحكمت المحاكم العسكريّة على 557 بعدم سماع الدعوى، وأصدرت 1307 أحكام منها 99 بالإعدام، و84 بالأشغال الشاقة مدى الحياة، و329 بالأشغال الشاقة لمدة معينة[6].

[1] – محفوظ قداش: الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص ص 948 – 949.

[2] – أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 229.

[3] – عبد الرحمن العقون: المصدر السابق، ج2، ص ص 300 – 301.

[4] – لقد تعددت الكتابات والدراسات التي تناولت موضوع مجازر الثامن ماي، إلا أن "سعد الله" يعتبر البحث فيها غير كاف، وهذا راجع للاختلاف حول القضية، فهناك من يوجه أصابع الاتهام إلى الوطنيين وحملهم مسؤولية التخطيط لثورة شاملة اكتشفت قبل أوانها ففشلت، وهناك من وجّه إلى الفرنسيين الاتهام وحملهم مسؤولية حبك خيوط مؤامرة ضد الحركة الوطنية الناميّة التي أثبت قوتها ووحدتها من خلال بيان 1943م، وتأسيسها لحركة "أحباب البيان والحرية" سنة 1944م، فكان انتقام الفرنسيين منها، وأن أصول الحادثة تعود لسنة 1944م، فنشاط ويقظة الوطنيين واتصالاتهم مع قادة الحركة الوطنية لتكوين جبّهة موحدة لتحقيق أهداف البيان، أثار غضّب الفرنسيين وسخطهم، وتخوفهم فحاولوا إيقافه بمجموعة من الإصلاحات التي أثبتت فشلها، ولم يجرؤا على استخدام القوة العسكرية لانشغالهم بتحرير فرنسا، وعدم اطمئنانهم إلى ردود فعل الحلفاء، لذلك كتم الفرنسيون نواياهم إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية. للمزيد ينظر – سعد الله: الحركة الوطنية، ج4، المرجع السابق، ص ص 227 – 228.

[5]– صالح فركوس: **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912 – 1962**، مديرية النشر الجامعية، قالمة، 2011م، ص 39.

[6] – شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص 336.

واعتبارًا لما ذكر مسبقًا يمكننا القول أن الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية كانت أكثرًا وعيًا بالظاهرة الاستعمارية، وأدركت أن سقوط فرنسا يمثل منعطف حاسم في العلاقة بينها وبين مستعمراتها، وهو ما دفعها للمطالبة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وإدانتّها للأنظمة الاستعمارية، وهي مطالب سياسيّة عالمية أصبحت تنادي بها كل الشعوب المضّطهدة، وبالرغم من الاختلاف والتباين في بعض الأحيان بين توجهات أحزاب الحركة الوطنية في الطرق والوسائل للحصول على مطلب الاستقلال إلا أنّ التفافها حول تجمع سياسي جماهيري موحد باستثناء الحزب الشيوعي يعتبر محطة متميزة في تاريخ النضّال الوطني، فقد سمحت هذه التجربة بالتواصل والاحتكاك بين مختلف الشخصيات النضّالية، وعمقت الحوار فيما بينها للاتفاق على إيجاد مخرج للأوضاع العامة للجزائريين، وحاولت قدر الإمكان في صياغة مطالبها، وأخذ بعين الاعتبار مبادئ ومطالب كل تيار، إلا أن تفطن الإدارة الفرنسية لخطورة هذه الوحدة وأسلوبها القمعي قضّى نهائيًا عليها، ليعود نشاط الحركة الوطنية بعد 1945م في قالب جديد مغاير لما كان عليه أثناء الحرب العالمية الثانية.

1 – 4 – الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد خلفت نهاية الحرب العالمية الثانية وارتكاب فرنسا لمجازر 08 ماي انعكاسات عميقة على الحركة الوطنية، وعلاقة الوطنيين الجزائريين مع الإدارة والحكومة الفرنسية، وبينما كان معظم مناضلي الأحزاب في سجن ظهر "**ابن جلول**" وجماعة المنتخبين في الساحة السياسية من جديد، بعد فوزهم بسبعة مقاعد في الانتخابات البلدية لشهر أكتوبر 1945م، وظفر الحزب الاشتراكي بأربعة مقاعد، وكما استفاد الحزب الشيوعي من أصوات "أحباب البيان" وحزب الشعب، وقد طالب "**ابن جلول**" بمنح حق المواطنة الفرنسية لجميع المسلمين الجزائريين دون تمييز، وإلغاء الولاية العامة، إلا أنه أصيب بخيبة أمل بعد تعبير المجلس التأسيسي بعدم اكتراثه لمقترحاتهم[1]، وإنّ تمسك جماعة "**ابن جلول**" بمطلب الاندماج أصبح لا يتلاءم مع متطلبات الجزائريين الذين تأكدّوا من استحالة التعايش مع الاستعمار الفرنسي المستبّد والمتغطرس، وهو ما أثبتته الأحداث التاريخية، وأما بالنسبة لتيارات الحركة الوطنية فهي الأخرى قد شهدت نقلة نوعية في نشاطها وأساليب نضّالها السياسي، مع تغير وتطور بعض مطالب مناضليها الذين سعوا لتأسيس أحزاب جديدة بعد قرار العفو الشامل عن المساجين، فما هي أهم المطالب التي ركزت عليها الأحزاب الوطنية؟ وما مدى استجابة السلطات الفرنسية لهذه المطالب؟

---

[1] – شارل اندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 340 – 341. .

وفي إطار العفو الشامل عن المساجين تم الإفراج عن "**فرحات عباس**[1]" في 16 مارس 1946م، وقد كانت الفترة التي قضاها في السجن كافية ليعيد النظّرفي تجربة أحباب البيان ومقررات مؤتمره الأول، وأول ما سعى إليه هو تكثيف اتصالاته لتأسيس حزبه الجديد، وكان أول بيان له في الفاتح من ماي 1946م يتبرأ فيه والدكتور "**سعدان**" مما وقع في أحداث ماي 1945م[2]، وأسس مع رفاقه المنتخبين حزب "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" في أفريل 1946م، ولخصّ مبادئ حركته في إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، والتمسك بمبدأ النضال السياسي والثورة بالقانون، وشارك في انتخابات 02 جوان 1946م لتعيين المجلس التأسيسي الثاني الذي خصص فيه للجزائريين 13 مقعد[3]، وما يلاحظ أن "**فرحات عباس**" غير أفكاره الاندماجيّة وأصبح ينادي بإنشاء جمهورية جزائرية فرنسية، وهو من كان ينكر وجود أمة جزائرية في الثلاثينيات[4].

وأما بالنسبة لجمعية العلماء فواصلت نشاطها الإصلاحي وركزت على قضايا التعليم العربي والإسلامي، والحريات العامة والهوية الوطنية وأصبح "**البشير الإبراهيمي**" رئيسا للجمعية بعد وفاة "**ابن باديس**"، وكان لها موقف من دستور 1947م، وقد أكد علماء الجمعية تمسكهم بالمبادئ الإصلاحية وعدم الخوض في غمار السياسة والمشاركة في الانتخابات، ولم تبحث عن النيابة البرلمانية، على عكس بقية الأحزاب التي دخلت في الصراع من أجل المقاعد البرلمانية، وبسب الأزمة التي مر بها حزب الشعب الجزائري، ستصبح جمعية العلماء مع بداية الخمسينيات الهيئة الفاعلة والوحيد تقريبًا في المجتمع الجزائري[5].

---

[1]- فرحات عباس: هو مناضل جزائريولد بالطاهير بجيجل سنة 1899م، واصل دراسته الابتدائية بالطاهير، والثانوية في سكيكدة وقسنطينة، حاز على الباكالوريا ودرس الصيدلية بجامعة الجزائر، مارس السياسة في وقت مبكر وانتخب رئيسا لجمعية طلبة المسلمين في الجزائر ونائبا لرئيس جمعية طلبة شمال إفريقيا بفرنسا، نشر مقالاته في جريدة الأقدام، انتخب سنة 1931م مستشارا في بلدية سطيف ثم عمالة قسنطينة، تزعم التيار الإصلاحي الليبرالي وكان= =يطالب بالحصول على الجنسية الفرنسية لتحقيق المساواة، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بعد اندلاع الثورة التحق بها سنة 1956م، عين في لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1957م، أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958م، توفي عام 1985م، له العديد من المؤلفات منها: ليل الاستعمار، تشريح حرب. ينظر- عبد الله مقلاتي: **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، ط1، وزارة الثقافة، 2009، ص ص 362 - 363.

[2] - العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 105.

[3] - المرجع نفسه، ص 107.

[4] - Ferhat Abbas : **Le Jeune Algérien**, **De La colonie Vers la province**, Edition ANEP, Alger, 2006, p 27.

[5] - أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م، ص 147.

وبالنسبة للاتجاه الشيوعي فكان له موقف سلبي اتجاه حوادث الثامن ماي 1945م، فقد أصدر تصريحا يدعو فيه لمعاقبة المشاغبين وفق القوانين السارية[1]، وشارك في انتخابات 1946م تحت اسم جديد "**الاتحاد الديمقراطي**" وفاز بعدد كبير من المقاعد، ونادى زعيمه "**عمار أوزقان** " بتكوين جمهورية جزائرية مرتبطة فيدراليا مع فرنسا، ونظر لمشروع أمة جزائرية في إطار التكوين وفق توجهات الحزب الفرنسي الأم[2].

وقد كانت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من أهم المنظمات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفد أنشئت بعد عودة "" من منفاه ببرازافيل في أكتوبر 1946م إذّ اجتمع بإطارات الحزب[3]، وناقشوا قضاياه المختلفة وإعادة هيكلته، ومسألة المشاركة في الانتخابات التشريعيّة الخاصة بالبرلمان الفرنسي المقررة في الأسبوع الأول من نوفمبر 1946م فقرر الحزب المشاركة في الانتخابات، وقدم مرشحيه باسم جديد للحزب "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" (M .T.L.D) ليتمكن من المشاركة في الانتخابات بطريقة قانونية، بعد حل حزب الشعب الجزائري في سبتمبر 1939م[4]، وقد تمكنت حركة الانتصار (حزب الشعب ونجم شمال إفريقيا سابقًا) من أن تجسم الرغبة الملحة في الاستقلال التي التزمت بها أولاً الطبقة المهاجرة في فرنسا، ثم البرجوازية الصغيرة في المدن الكبيرة، ومن بعدها البروليتاريا الرثة في المدة والعامة في الأرياف، وبذلك فإن هذه المنظمة هي حركة الشباب الذي لا يتردد في استعمال القوة إذا لزّم الأمر[5].

وأثناء عقد المؤتمر الثاني للحزب في فيفري 1947م تقرر إنشاء منظمة خاصة عسكرية، مهمتها التحضير للثورة[6]، وعين "**محمد بلوزداد**[7]" أول قائد للمنظمة ثم خلفه "**حسين آيت أحمد**"[8]، وبعدها "**أحمد بن بلة**"[9]،

---

[1]- ابن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954م** ، ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط2، الشاطبية للنشر، الجزائر، 2012م، ص 158.

[2] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 342 – 343.

[3] – نور الدين حاروش: المرجع السابق، ، ص 186.

[4] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص، ص 176، 178.

[5] – محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م، ص 11.

[6] – محمد يوسفي: **في ظل المسيرة النضالية – المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، 2002م، ص 91.

[7] – محمد بلوزداد: من مواليد 1924 في مدينة الجزائر تحصل على شهادة البكالوريا 1943م انضم إلى حزب الشعب من نفس السنة، وفي ماي 1945م ترأس شبيبة حزب الشعب بحي بلكور، بعد حوادث 08 ماي أرسلته الحركة إلى قسنطينة فعمل بها باسم مستعار، عين في اللجنة المركزية ثم في المكتب السياسي سنة 1947م، أول قائد للمنظمة الخاصة،كان مثالا في التنظيم وبذل النفس والتضحية أصيب بداء السل الرئوي ورغم مرضه واصل نضاله إلى غاية وفاته 14 فيفري 1952م. ينظر– العقون: المصدر السابق: ص 20.

[8] – أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 301.

بلة"[1]، واستطاعت المنظمة الخاصة خلال ثلاث سنوات أن توفر الشروط الضرورية لقيادة المعركة الحاسمة مع الاستعمار الفرنسي، إلا أن اكتشاف أمرها من طرف الشرطة الفرنسية في مارس 1950م، فوت على مناضليها الإسراع في العمل المسلح وخاصة بعد اعتقال عدد كبير من أعضائها[2].

– أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وانعكاساتها:

تعود جذور الأزمة إلى عام 1949م أي بعد استقالة "**الأمين دباغين**[3]" و"**جمال دردور**" من الحزب، إذّ نشط "**الأمين دباغين**" في البحث عن تحالفات مع القيادة الثورية (المنظمة الخاصة) لتغليب كفة الكفاح المسلح على العمل السياسي، وأبدى "**حسين لحول**" تأييده لـ "**الأمين دباغين**"، ولكن "" عبر عن عدم ارتياحه لرؤية "**دباغين**" و"**لحول**" بعد أن أصبح لهما دور رئيسي في إدارة الحزب، وفي عام 1949م تقرر قبول استقالة "**الأمين دباغين**" من الحزب بعد تخلي أتباعه عنه، وفي نفس السنة انفجرت الأزمة البربرية[4] في الحزب إذّ خلفت انعكاسات كبرى وأثارت حساسيات بين إطارات الحزب[5].

وقد زادت بوادر الانشقاق في صفوف الحزب إثر اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950م، يعود سبب اكتشافها إلى حادثة تبسة الشهيرة في 18 مارس 1950م، فشنت حملة اعتقالات واسعة ضد مناضلي الحزب،

---

[1] – محفوظ قداش : المرجع السابق، ج2، ص 1117.

[2] – محمد بوضياف: **التحضير لأول نوفمبر**، تقديم: عيسى بوضياف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م، ص 23.

[3] – الأمين دباغين: ولد عام 1917م بحسين داي بالعاصمة، ونشأ بشرشال حيث كان يعمل والده مترجما قضائيا، درس المرحلة الابتدائية وواصل دراسته بثانوية البليدة، بعد تحصله على شهادة الباكالوريا التحق بكلية الطب، التحق بحزب الشعب في سنة 1930م، اعتقل في الحرب العالمية الثانية ثم أطلق سراحه 1943م، انتخب نائبا في البرلمان الفرنسي عن حركة الانتصار، وفي سنة 1947م كلف بالإشراف على تطبيق توصيات المؤتمر، الأمر الذي جعله يصطدم مع قيادة الحركة وينسحب من الحزب، التحق بالثورة سنة 1954م، وطلب منه التوجه للقاهرة للعمل ضمن الوفد الخارجي، عين سنة 1956 رئيسا للوفد الخارجي وعضوا في المجلس الوطني للثورة، وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، عين وزيرا للخارجية في أول حكومة جزائرية مؤقتة، فنهض بالنشاط الخارجي للثورة الجزائرية، في نهاية سنة 1959م اختلف مع رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بسبب قضية عميرة فهمش دوره واضطر إلى تقديم استقالته، وبعد الاستقلال عاد لممارسة مهنة الطب بالعاصمة ثم بمدينة العلمة وظل بعيدا عن الأضواء السياسية، إلى أن توفي في 21 جانفي 2003م. ينظر- محمد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص ص 81 - 82.

[4] – "الأزمة البربرية": Berbériste تعتبر الأزمة البربرية من أخطر الأزمات التي مر بها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وظهر البربريزم في الحزب مابين سنتي (1946- 1947)م، والبربريزم أوجدته الإمبريالية الفرنسية غداة الاحتلال، وتطور لينفجر في عام 1949م فأصبح كل من: "**ولد حمودة وعمر أو صديق وآيت أحمد**" يشكلون نواة الفريق ذي النزعة البربرية، وكانوا يلحون على الهوية البربرية وينكرون في الوقت ذاته الإسهام الحضاري العربي الإسلامي، وكانت بدايتها في فرنسا ثم انتقلت أعمال التفرقة والتجزئة إلى الجزائر. ينظر – ابن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 236 - 237.

[5] – ابن يوسف بن خدة: المصدر نفسه، ص 265، 268.

ابتداء من ليلة 18 إلى 19 مارس، ودامت الحملة ثلاثة أشهر إلى ماي 1950م[1]. فزادت هذه الحادثة من إضعاف الحزب، وخاصة بعد موقفه السلبي اتجاه المعتقلين، وكما أثار تماطل الحزب وعدم مباشرته بالثورة استياء العديد من المناضلين، وهكذا اتسعت الهوة بين قيادة الحزب والمناضلين الثورين إذّ تبين لهم أن المسؤولين عن إدارة الحزب اختاروا نضّال المنابر على العمل الثوري الذي أصبح مغيبا عن مشاريع إدارة الحزب[2].

وفي أوائل شهر مارس 1950م وخلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب طلب "**مصالي**" الرئاسة الدائمة وحق النقض والاعتراض، وفي اجتماع آخر للحزب في ديسمبر 1950م طرح اقتراحًا لدراسة العودة للعمل السري أو العمل الشرعي القانوني للحزب فتقرر العمل بهما معا، وقد عارض أعضاء اللجنة المركزية "**مصالي**" خاصة "**لحول**[3]" الذي استقال في مارس 1951م من أمانة الحزب بعد تعقد الخلاف، وفي اجتماع 12 سبتمبر 1953م طلب "" مجددا منحه السلطة المطلقة لتسيير الحزب، ودعمه "**أحمد مزغنة**" و"**مولاي مرباح**"...الخ[4]، فرفض أعضاء اللجنة المركزية هذا القرار سعيًا منهم لتعزيز مبدأ القيادة الجماعية، ونزع جميع السلّط من يدي ""ةفي اجتماع جانفي 1954م، ومن أبرز أعضاء اللجنة المركزية "**سعد دحلب، وحيسن لحول، وابن يوسف بن خدة**... الخ"[5]، وفي الأخير يمكنا القول إن الانشقاق الذي عرفته حركة الانتصار كان له تأثير سلبي على مناضلي الحزب وعمله السياسي، وفي نفس الوقت كان له تأثير إيجابي لدفع المناضلين الثوريين (قدماء المنظمة الخاصة) لتصحيح حركيّة النضّال الحزبي وتجاوز الخلافات.

وقبل ختمنا لنشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية لا بد من الإشارة لأهم حدث سياسي عرفته أحزاب الحركة الوطنية، وهو تأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" ففي جويلية 1951م نشرت جريدة "المنار" بلاغًا عن (العلماء، والاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحركة الانتصار) مفاده أن هذه

---

[1] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 51 – 52.

[2] – ابن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص، ص 265، 268.

[3] – حسين لحول: مواليد 1919م بسكيكدة، انخرط في حزب الشعب منذ عام 1930م، أصبح أمينا لحركة الانتصار في سنة 1950م، وهو من أصحاب اللجنة المركزية، اعتقل عند اندلاع الثورة وأطلق سراحه سنة 1955م، التحق بالثورة وعمل مع الوفد الخارجي بالقاهرة، كلف بعدة مهام دبلوماسية فتولى تمثيل الثورة في اندونيسيا والباكستان، وقع خلاف بينه وبين الوفد الخارجي فانقطع عن نشاطه السياسي منذ 1956م إلى غاية الاستقلال، بعد الاستقلال تخلى عن أي نساط سياسي، شارك رفقة فرحات عباس والشيخ خير الدين في التوقيع على البيان الذي يدين سياسة بومدين 1975م، توفي رحمه الله 1995م. ينظر– عبد الله مقلاتي:قاموس أعلام وشهداء، المرجع السابق، ص ص 443– 444.

[4] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 57.

[5] - Mohammed Harbi : op, cité, p68.

التشكيلات السياسيّة قد أَنشأت لجنة تحضيريّة لتكوين جبّهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها[1]، بهدف إلغاء الانتخابات التشريعيّة التي جرت في 17 جوان 1951م، والتي تولت فيها الإدارة الفرنسية تعيين أشخاص لا يمثلون الشعب الجزائري[2]، وقد أعلن رسميًا عن تأسيس الجبهة في 05 أوت 1951م في أول اجتماع بالعاصمة ضم كل الأحزاب الوطنية المذكورة سابقًا، وبنفس المطالب والأهداف التي حددتها اللجنة التحضيرية للجبهة، وكان أمل ممثلو الجبهة[3] يتمنون نجاحها واستمرار نشاطها، إلا أن تمسك كل طرف بمبادئ حزبه التي يراها أنها الأحسن والأقرب للرغبات الشعبية، هو ما تسبب في بداية الاختلاف بين أعضائها[4].

وقد دخلت الجبهة مرحلة الجمود ابتداءً من فيفري 1952م، إلى مرحلة ظهور الانشقاق في 19 و 20 ماي عندما دعت إلى عقد جلسة لكن تغيب ممثلي الإتحاد الديمقراطي حال دون عقدها، وعندما أصدر الحزب

[1] – لقد كانت هناك عدة محاولات للوحدة بين تيارات الحركة الوطنية قبل عام 1951م لكنها فشلت، وكانت أول دعوة للوحدة من قبل الحزب الشيوعي في 21 جويلية 1946م بعد انهزامه في الانتخابات، واقترح تأسيس "جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية" تضّم كل الأحزاب الوطنية، لكنه لم يلقى أي استجابة، ثم ظهرت فكرة الوحدة من جديد في فيفري 1947م بمبادرة كل من: "عبد الرحمان بوشامة" من الحزب الشيوعي، الدكتور "خالدي" و"مالك بن نبي"، وقد أكد أن معالجة مشكلة الاستعمار تكون بالتفاف كل القوى الوطنية، وثم صرح "عباس" في أفريل 1947م في حوار صحفي= =بضرورة توحد الوطنيين والديمقراطيين تحت برنامج واحد، وكما دعا "الإبراهيمي" أيضًا بضرورة الوحدة، وفي 13 ديسمبر 1947م اشترط "مصالي" الوحدة تحت شعار "جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة" وهو ما رفضه الشيوعيون والاتحاد، وفي أفريل 1948م نشرت حركة الانتصار برنامجها السياسي القائم على هدف الإتحاد، وفي اجتماع 02 و03 أكتوبر طرح الحزب الشيوعي مسألة الوحدة، وواصل المطالبة بها في كل اجتماعاته التي كانت ما بين 1949م و 1950م، وبالرغم من كثرة هذه النداءات إلا أنها لم تحقق نتيجة ملموسة، وبموازاة هذا ظهرت عدة لجان تعتبر النواة الأولى لميلاد الجبهة الجزائرية، وهي: "لجنة المساواة ودعم ضحايا القمع" في 23 أفريل 1948م، برئاسة "عبد القادر وقواق"، ضّمت عدة شخصيات من الطبقة البرجوازية، و"اللجنة الجزائرية لمكافحة القمع" في 06 جوان 1948م، ضّمت كل من: "أحمد بومنجل، أحمد عكاشة، أندري مندوز، إيف قومار" وهي امتداد حزبي لكل من الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي، ثم ظهرت "لجنة الدفاع عن حرية التعبير" سبتمبر 1950م، وضّمت مدراء أهم الجرائد، وهم: "شارل إسكبري" جريدة (الجزائر الجمهورية)، "أحمد توفيق المدني" والشيخ "بعزيز" عن (البصائر)، "شوقي مصطفاي" و"أحمد بودة" عن (الجزائر الحرة)، و"أحمد بومنجل" و"أحمد فرنسيس" (الجمهورية الجزائرية)، و"أحمد عكاشة" و"هنري علاق" عن جريدة (الحرية)، فقد كانت هذه المبادرات الأساس الأول لقيام الجبهة الوطنية. للمزيد ينظر –كمال سليح: "**المحاولات الوحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية 1936 ـ 1956م**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: عبد الحميد زوزو، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2005 / 2006م، ص ص 84. 85 – 86 – 87.

[2] – العربي الزبيري: تاريخ الجزائري المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص ص 208 – 209.

[3] – ضّمت الجبهة ستة ممثلين عن كل حزب فمثل العلماء كل من: "العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، أحمد بوشمال، جمال سفينجة، حدود الطاهر"، وعن حركة الانتصار كل من: "أحمد مزغنة، عمر محبوب، عبد الرحمان كيوان، صالح معيزة، سويح الهواري، السيد المستيري"، ومثل حزب الاتحاد: "أحمد بومنجل، قدور ساطور، حاج سعيد الشريف، أحمد فرنسيس، مزيان محمد،عبد الحميد بن سالم"، وعن الحزب الشيوعي: "بول كاباليرو، أحمد محمودي، كوش يونس، أحمد بن خلاف، كامي لايبير، عبد الحميد بوضياف"، وعن الشخصيات المستقلة كل من:"الجنرال توبير، الأستاذ دوميرق، أحمد توفيق المدني، الأستاذ مندوز، العربي روله، محمد الأبلق"، وتكون مكتب الجبهة من: "التبسي، خير الدين، مزغنة، كيوان، بومنجل، ساطور، المدني، مندوز (غيابنا)، كاباليرو، كونش". للمزيد ينظر – عبد الرحمن العقون: المصدر السابق، ج3، ص ص 169 – 170.

[4] – عبد الرحمن العقون: المصدر نفسه، ص 171.

الشيوعي وحركة الانتصار بيان مشترك لتنظيم تظاهرات يوم 23 ماي 1952م رد الكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي أنه غير ملزم بالنّداء كونه صدر عن حزبين وليس عن المكتب السياسي، فكانت هذه التصريحات بداية لنهاية الجبهة، وبعد فشل تنظيم اجتماع شعبي للجبهة بعد مرور عام تأسيسها، وانسحاب حركة الانتصار منها في نوفمبر 1952م كان مصير الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها الفشل[1]، ليكون لها نفس مصير تجربة المؤتمر الإسلامي، وحركة أحباب البيان والحرية، وهذا راجع كما ذكرنا سابقًا لتمسك كل حزب بمطالبه، وقناعاته الإيديولوجيّة، ورغم أنها تمكنت من الاتفاق والالتفاف حول نفس المطالب في فترات معينة، إلا أنها لم تستطع صياغة برنامج موحد وتدافع عنه بكل قوتها أمام السلطة الاستعمارية وأساليبها المختلفة، ويبقى الإشكال هو: ما هي أسباب فشل كل المحاولات الوحدوية بين تيارات الحركة الوطنية؟ هل السبب يمكن في زعماء وشخصيات كل تيار وعدم تقديم تنازلات لصالح الوطن؟ أم أن الظروف والتطورات العامّة كان لها دور في ذلك؟ وهل كان للاستعمار الفرنسي دخل في إفشال هذه المحاولات؟

وكخلاصة محورية لما تم تناوله فإنّ الساحة الوطنية عرفت ما بعد الحرب العالمية الثانية استمرار القوى الرجعية الاندماجية "**ابن جلول**" ورفاقه في التمسك بمطالبها رغم أن أحداث الثامن ماي أثبتت أن هذا الأمر قد تجاوزته الأحداث الوطنية والعالميّة، واستمرار تمسك فرنسا بدكتاتوريتها وقمعها للفكر التحرري أو أي نشاط يمارس بهذا الخصوص، وعلى غرار "**فرحات عباس**" الذي غير مطالبه لكنه بقي متمسكًا بنهج الثور بالقانون، أما مناضلي "حزب الشعب" تأكدوا من حتمية اللجوء للكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر زعماء الحركة الوطنية ومناضليها إلا أنها كونت نخبة من المناضلين كان لهم دور فعال في التحرر الوطني.

2 – الثورة الجزائرية وأبعادها السياسية والعسكرية:

وبناءً على ما تناولناه يمكننا القول أن اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م كان بمثابة الانفجار الذي تعود تراكماته لسنوات عديدة، وفي هذا الجزء من البحث سنركز على إستراتيجيات العمل المسلح وسيرورته، والأطر التنظيميّة التي اعتمدها مؤطري الثورة سياسيا ودبلوماسيًا وعسكريًا، وهذا بإجابتنا على بعض التساؤلات أهمها: -كيف تم تحضير الهيكل السياسي والعسكري لإعلان الثورة؟ وما مدى استجابة الشخصيات النضّالية

[1] -كمال سليح: المرجع السابق، ص ص 108 - 109.

والوطنية وعامة الشعب لنداء الثورة؟ وما هي أهم الانجازات والإخفاقات سياسيًا وعسكريًا ودبلوماسيًا؟ وكيف كان موقف السلطات الفرنسيّة من استمرارية الثورة؟ وما هي أهم الأساليب المعتمدة لإخمادها؟

لقد تناولت العديد من الكتابات التاريخيّة والأدبية الثورة الجزائرية وطنية أو أجنبية، واختلفت وتنوعت المصادر والمراجع لذا يجد الباحث في تاريخ الثورة صعوبة كبيرة في تركيب المادة العلميّة وتحليلها، نظرًا لتضّارب وتقاطع بعض الشهادات والروايات أحيانًا، وكما أن العديد من الوثائق الأرشيفيّة لم تكشف بعد، ولا يستطيع الباحث الاستفادة منها، وسنحاول التركيز على أهم المحطات التاريخية الكبرى في الثورة، وبصورة موجزة دون التدقيق في الجزئيات لأن الموضوع وبصراحة يؤخذ جزء كبير من البحث، ويتطلب دراسة معّمقة لذا سنركز لا الشموليات فقط.

2 – 1 – التحضيرات الأولى لاندلاع الثورة وتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

إنّ التهيئة لإعلان الثورة النوفمبرية لم ينطلق من الفراغ، ولكن كانت هناك عدة عوامل هيئة الأرضيّة الأولى للعمل المسلح، وقد ذكرنا مسبقًا أن مناضلي حزب الشعب الجزائري اقتنعوا بضرورة العمل والإسراع للتحضير للكفاح المسلح، فتم الاتفاق في المؤتمر الوطني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية فيفري 1947م على إنشاء منظمة سرية، تمكن مناضليها من اكتساب خبرة تنظيميّة وعسكرية في الفترة الممتدة ما بين سنتي (1947-1950)م، وخاصة بعد تدريب أعضائها على فنون الحرب في كل من **شرشال**، و**عين وسارة**،...الخ، واستطاعت المنظمة خلال ثلاث سنوات توفير الشروط الضّرورية من أسلحة ومجندين لقيادة المعركة الحاسمة ضّد المستعمر، إلا أن اكتشاف أمرها من طرف الشرطة الفرنسية في مارس 1950م، فوت على مناضليها الإسراع في العمل المسلح، وخاصة بعد اعتقال عدد كبير من أعضائها[1]، في حين تمكن البعض من الإفلات من، ومنهم: "**محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد**"...[2].

ومن أسباب عرقلة انطلاق الكفاح المسلح أيضًا انقسام حزب حركة الانتصار، ودخول المصاليين والمركزيين في صراع مرير للاستحواذ على السلطة، إلى أن وصل الحزب إلى حافة الانفجار، غير أن العديد من المناضلين والإطارات لم يعترفوا بانشقاق الحزب، وسعوا للحفاظ على وحدة القاعدة الحزبية في أنحاء الجزائر وفي فرنسا، وخاصة إطارات قدماء المنظمة الخاصة، فقد سعى العديد منهم لتخفيف الأزمة وتجاوز الصراع، ففي نهاية جوان

---

[1] – محمد بوضياف: المصدر السابق، ص ص 22 - 23.

[2] – أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 329.

1954م حاول كل من: "**ابن بلة**" و"**خيضر**" التقرب من "**مصالي**" لمعرفة موقفه من الوضع العام، ثم اتصلا "**بحسين لحول** "و"**محمد يزيد**"، وقد طلبا منهما الانضمام إليهما للتحضير للعمل المسلح، إلا أن هذه المساعي فشلت بسب تصّلب مواقف كل طرف [1]، ولكن هذا الانشقاق الذي عرفته الحركة زاد من عزيمة المناضّلين الثوريين لتصحيح حركيّة النضال الحزبي وتجاوز الخلافات، فكانت أولى انجازاتهم في هذا الجانب تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A)، في 23 مارس 1954م[2]، وهي تضّم: " **بوضياف**، **وابن بولعيد ومحمد دخلي**، **ورمضان بوشبوبة**"، ولكن تغيرت تركيبة اللجنة بانسحاب العضوين المركزيين الأخيرين[3]، ولتتشكل في الأخير من: " **بوضياف**، و**ابن بولعيد**، و**ابن مهيدي**، و**رابح بيطاط** و**ديدوش مراد**"، ممثلي اللجنة بداخل الوطن، وثلاثة ممثلين بالخارج في القاهرة، وهم: "**محمد خيضر**، **وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد"**[4]، لتكون هذه اللجنة أول إستراتيجية في بداية التحضير للثورة، والتي مهمة تنسيق العمل بين المناضلين الثوريين داخليًا وخارجيًا. .

وبعد وصول "**بوضياف**" للجزائر وتأكده من استحالة انضّمام المركزيين والمصاليين للمشروع المسلح، قام بالاتصال بقدماء المنظمة الخاصة المخلصين للعمل الثوري لجمعهم وتوحيدهم من جديد[5]، وتم عقد اجتماع لجنة الـ "22"[6] بتاريخ 25 جوان 1954 بمنزل المناضل "**إلياس دريش**[7]" بمدينة **كلوصالمبي**، لاتخاذ التدابير اللازمّة

---

[1] – محمد خيشان: خيشان محمد: "**مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني 1947 ـ 1954م**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: شاوش حباسي، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2001 ـ 2002م، ص – ص 85 – 86.

[2]- Malek ABADA : **Algérie 1954– 1962 LES SENTIERS DE LA LIBERTE**, Editions DAHLAB, Alger, 2009, p 11.

[3] – محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983م، ص ص 89 - 90.

[4] – عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي، ج3، المصدر السابق، ص ص 402 - 403.

[5] – محمد بوضياف: المصدر السابق، ص 44.

[6] – أعضاء لجنة الـ "22" وهم: باجي مختار، زيغود يوسف، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، إلياس دريش، لخضر بن طوبال، محمد مشاطي، سويداني بوجمعة، عمار بن عودة، سعيد بوعلي، محمد مرزوقي، ديدوش مراد، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد بوشعيب، عثمان بلوزداد، بن عبد الملك بن رمضان، عبد القادر العمودي، عبد السلام حباشي، زوبير بوعجاج، سليمان ملاح. للمزيد ينظر– Malek ABADA : op.cité, p19.

[7]– دريش إلياس بن أحمد من مواليد 14 أفريل 1928 بحي القصبة في العاصمة، انخرط في حزب الشعب وحركات الانتصار، عقد في بيته الاجتماع التاريخي الذي قرر بدأ العمل الثوري وعد واحدا من مجموعة الـ "22" التاريخية، انخرط في صفوف الثورة وقدم خدمات لوجيستيكية مهمة لقيادة الثورة بالعاصمة، أوقف في جزان 1957 ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار، عاش بعيدا عن الحياة السياسية، وتوفي رحمه الله في 27 ديسمبر 2001. ينظر ـ عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء، المرجع السابق، ص 272.

لانطلاق العمل المسلح، وقد ترأس الاجتماع "**مصطفى بن بولعيد**"[1]، وفيه قدم "**بوضياف**" تقريرا مفصلاً عن الحالة التي يمر بها الحزب[2].

وبعد اجتماع اللجنة سافر "**محمد بوضياف**" مباشرة إلى **سويسرا**، حيث التقى مع "**ابن بلة**" بمدينة **بيرن** في بداية جويلية 1954م، وقدم له عرضا عن التحضيرات الجارية، وما ينتظرونه من الوفد الخارجي، وقد تعهد "**ابن بلة**" بالتحرك في اتجاهين: أولهما كسب تأييد رفيقيه "**خيضر وآيت أحمد**"، وثانيهما محاولة ضمان الدعم المصري، وفي لقاء ثان **ببيرن** جمع بين "**بوضياف**"، و"**ابن بولعيد**"، و"**ديدوش مراد**" أوضح "**ابن بلة**" لـ "**بوضياف** أن المصريين يشترطون دعمهم باندلاع الثورة أولا[3].

ولقد كان من أهم مقررات اجتماع لجنة الـ "22" انتخاب لجنة من خمسة أعضاء وهم: "**ابن بولعيد**"، "**ابن مهيدي**"، "**ديدوش مراد**"، "**رابح بيطاط**"، كلفت بتنفيذ قرارات الاجتماع، لينظم لهذه اللجنة عضو سادس وهو "**كريم بلقاسم**" من القبائل[4] في أوت 1954م، ومن أجل التنسيق والإعداد للثورة عقدت لجنة الستة سلسلة من الاجتماعات السرية بالجزائر العاصمة، تقرر فيها بعث نشاط المنظمة الخاصة من جديد، وفي آخر اجتماع عقدته اللجنة يوم 23 أكتوبر 1954 تم الاتفاق فيه على حل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وتسمية الهيئة التي تقود الثورة الجزائرية باسم "**جبهة التحرير الوطني**"وتكون الجبهة مدعمة بجناح عسكري يدعى "**جيش التحرير الوطني**"[5]، وتبني مبدآن أساسيان للتنظيم هما: اللامركزية في العمل نظرًا لاتساع الرقعة الجغرافية للبلاد، وصعوبة قيام جهاز واحد يشرف على الثورة، وأولوية الداخل على الخارج، أي أنه لا يمكن تقرير أي شيء دون موافقة رجال الميدان الذين يقاتلون ويواجهون العدو، ووزعت المسؤوليات، وتم تعيين قادة المناطق[6].

---

[1] – محمد بوضياف: المصدر السابق، ص 46.

[2] – العقون: الكفاح القومي، ج3، المصدر السابق، ص 456.

[3] – محمد عباس: **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954– 1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 62.

[4] – لقد تأخر انضمام مناضلي منطقة القبائل للجماعة الثورية، وهذا راجع لأن المنظمة السياسية للمنطقة، والتي تضم حوالي ألف مناضل انضمّت منذ منذ بداية الخلاف إلى النظريّات المصاليّة، وكما أن مصاعب الاتصال بأهم مسؤولي المنطقة بسبب مطاردتهم من طرف الشرطة الفرنسية عرقل عملية الاتصال بهم، وكما أن الحزب قد حلّ المنظمة الخاصة لبلاد القبائل إثر قضية الأزمة البربرية، والتي انجر عنها فصل العديد من المناضلين، فكل هذه الأسباب جعلت مناضلي المنطقة يتغيبون عن الأحداث الأولى التي مهدت للتحضير للثورة. ينظر – محمد بوضياف: المصدر السابق، ص 55.

[5] – محمد بورنان: **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830–1962)– أبرز قادة ثورة نوفمبر 1954**، ط2، ج3، الأقل، الجزائر، ص ص 12 - 13.

[6] – محمد بوضياف: المصدر السابق، ص ص 67 - 68.

وهكذا تمكنت القيادة الثورية الشبانيّة من أن تتجاوز المشدات والخلافات بين قيادة الحزب، وتتفرغ لتحقيق هدفها الأسمى وهو إعلان الثورة كقطيعة نهائية بينها وبين المستعمر، وكان اجتماع لجنة الـ 22 تاريخ مفصلي في مسار النضال الوطني لقدماء المنظمة الخاصة، وبفضل تنسيق الجهود وتوحيدها تم تأسيس الهيكل الأول لقيادة الثورة بشقيها السياسي والعسكري، وتكون أول انطلاقة للثورة العارمة.

2– 2 – اندلا ع الثورة وبناء هياكلها السياسية والعسكرية:

لقد كانت انطلاقة الثورة في الفاتح من نوفمبر حدث تاريخي هام، وفوجئت به كل الأطراف سواءً الإدارة الاستعمارية، أو الأحزاب السياسية وحتى للشعب الجزائري، ورغم الصعوبات والعواقب التي واجهت الثورة[1] في انطلاقتها الأولى، إلا أنها تمكنت في تحقيق أهدافها المسطرة، والتي تمثلت بالدرجة الأولى في إعلان شرارة الكفاح المسلح، والتخلص من عقدة الخوف من مواجهة المستعمر، وكما أثبتت أن النضّال الوطني ضد الاستعمار دخل مرحلة جديدة، ولا يمكن التراجع إلا بتحقيق الاستقلال التام، واسترجاع السيادة الوطنية، فكيف تعاملت الأوساط الداخلية مع الثورة؟ وما هي أهم الانجازات المحققة للثورة النوفمبرية في بداياتها؟

إنّ التخطيط الدقيق والممنهج للثورة هو ما ساعدها على تحقيق أهدافها الأولى لحظة انفجارها، وهذا لأدارك مجموعة الستة، أن نجاح الثورة مرتبط بمدى قوة الانطلاقة فركزوا جهدهم على العمليات التفجيرية، تاركين مصير الثورة للأحداث والأقدار، وقد انطلقت شرارتها في منتصف ليلة أول نوفمبر1954م، وتم القيام بعمليات عسكرية واسعة عبر التراب الوطني، شملت 40 عملية استهدفت مراكز الشرطة والدرك والثكنات، وقدر عدد

[1] – لقد واجهت لجنة الستة عدة مشاكل منذ سبتمبر 1945م، منها أن الثورة كانت تحتاج لأسماء وشخصيات معروفة على الساحة الشعبية والوطنية والدولية، وهم كانوا مجهولين نظرًا لاستعمالهم لأسماء مستعارة، ودعم الجماهير يحتاج إلى أسماء معروفة، وشخصيات بارزة فتم التفكير في شخصية "الأمين دباغين" الذي قد ترك الحزب منذ عام 1949م، لكنه يتمتع بسمعة طيبة لدى بقية المناضلين والمثقفين، وتم الاتصال به وذهب للقائه في "سانت أرنو" كل من: "بوضياف" و"بلقاسم" و"ابن بولعيد" لكن اختلف معهم في وجهات النظر، ومنها أنه يرى إذا كانت منطقتي القبائل والأوراس قادرين على العمل المسلح فإنه لا يثق في الباقي، وبسبب هذا الرد منه حدث اختلاف بينه وبين أعضاء اللجنة، وتؤكدوا أنه لا يمكنهم الاعتماد على رجال السياسة، وكما كانت لهم اتصالات مع "مهري" و"دماغ العتروس" و"قاسم مولود" لكنها باءت بالفشل، ومن بين العراقيل التي واجهة الثورة في انطلاقتها أيضًا هي تسريب خبر اندلا ع الكفاح المسلح، والذي كان مقرر في 15 أكتوبر لكن "علال الفاسي" أعلم "محمد يزيد" بالخبر ظننا منه أنه من المجموعة، والذي أبلغ بدوره أصدقاءه من اللجنة المركزية، الذين اتهموا لجنة الستة في لقائهم مع "بوضياف" أنهم يؤدون الناس إلى التهلكة، فتم تغيير التاريخ وتأجيله إلى الفاتح من نوفمبر بسرية تامة ودون علم أحد إلا الأعضاء الستة. ينظر – محمد بوضياف: المصدر السابق، ص ص 63 – 64 – 65، 73 – 74.

المجاهدين بـ 650 مجاهد، غير أنه في مصادر أخرى تشير إلى 800 مجاهد، وهو عدد هزيل مقارنة بالقوات الفرنسية التي تتجاوز أضعافه[1].

وبالرغم من هذا تمكنت القوات الثورية من زعزعت الأمن العسكري لقوات العدو، وكانت أكثر حدة وقوة بالمنطقة الأولى ففي بسكرة تم الهجوم على محافظة الشرطة والبلدية المختلطة، ومركز الكهرباء، وفي خنشلة نجح الثوار بقيادة "**عباس لغرور**" من احتلال مركز الشرطة وتجريد أعوان الأمن من أسلحتهم، وأما باتنة فانطلقت فيها العمليات متأخرة لهذا لم تتمكن من بلوغ هدفها وهو ثكنة الصبايحية[2]، وبالشمال القسنطيني شهدت ثكنات الدرك هجوم وطلقات نارية استهدفت مقراتها وأفرادها، لكنها كانت محدودة نوعا ما، وأما منطقة القبائل شن فيها الهجوم على مراكز الدرك، ومخازن التبغ والفرنان، وقتل أحد المتعاونين مع الفرنسيين (الحركي)، وفي الجزائر العاصمة وضعت القنابل على باب مبنى الإذاعة، وداخل مصنع الغاز وبراميل النفط وداخل محيط الميناء لإحداث الاضّطراب، وبالغرب الجزائري استهدفت الهجومات مزرعتين لمستعمرين، ومراكز الدرك لمدينة سيدي علي، ودمرت مولدات الكهرباء واقتلعت الأعمدة، وخربت خيوط الهواتف[3].

2 – 2 – 1 – بيان أول نوفمبر 1954م وميلاد جبهة التحرير الوطني:

إنّ مفجري الثورة ومنظميها لم يهتموا بالتكتيك العسكري فقط، وإنما ركزوا على تنظيم العمل السياسي أيضًا، فقد تزامنت الهجومات العسكرية للثوار مع توزيع المناشير باللغتين العربية والفرنسية، والتي تضّمنت ما يعرف ببيان "أول نوفمبر 1954م" وهو أول بيان تصدره جبهة التحرير الوطني، وكان موجّه للشعب الجزائري وإلى كل مناضلي الحركة الوطنية، على اختلاف توجهاتهم، وقد نصّ على مبادئ وأهداف الثورة الداخليّة، والتي تمثلت أساسًا في الاستقلال الوطني لإقامة دولة جزائرية ديمقراطيّة، تحترم فيها جميع الحريات الأساسيّة، والعمل على التطهير السياسي لإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، وجمع وتعبئة الجماهير للقضاء على النظام الاستعماري، وأما خارجيًا هُدِفَ منه تدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة الشمال الإفريقي، ومساندة جميع القضايا التحررية العالميّة، وكما حدد البيان وسائل الكفاح التي تعمد بالأساس على العمل الداخلي سياسيًا

[1] – وهيبة سعيدي: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954 . 1962**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 25.

[2] – محمد حربي: الثورة سنوات المخاض ، المرجع السابق، ص ص 17 – 18.

[3] – باريك إفينو وجون بلانشايس: **حرب الجزائرملف وشهادات**، ترجمة: بن داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص ص 143 - 144.

وعسكريًا، والعمل الخارجي لكسب الدعم والحلفاء، وأكدت الجبهة على طابعها السلمي أنها مستعدة للتفاوض مع المستعمر إذا اعتراف بالاستقلال علنيًا، مع التعهد بحماية جميع مصالح الفرنسيين[1].

ولن فصل في البيان كثيرًا، ولكن كل ما يمكننا قوله أن مثل درجة عالية من الوعي الذي تميز به أعضاء لجنة الستة، فقد عمدوا إلى تأمين محتوى الاستقلال بتحديد شروطه التي لا يمكن التنازل عنها، وكما تضّمن استشراف لمستقبل الجزائر ما بعد الاستقلال، وكان بمثابة المبادرة الفعليّة التي أعلنت القطيعة بين النضّال الوطني في الماضي والنضّال الحالي الذي ارتكز على الكفاح المسلح، وأصبح مفجري الثورة يمتلكون الشرعية الفعليّة، والمبادرة الأولى لتفجير الثورة، ولا يمكن لفرنسا التفاوض إلا مع قيادة جبهة التحرير، إذّ أصبح ممثلي الجبهة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

ولإعطاء الطابع الإعلامي للثورة خارجيًا تم إذاعة نص "بيان أول نوفمبر" في إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة، وأعلن عن تأسيس جبهة التحرير الوطني، التي دعت للحاق بركب الثوار، منّددة بالقاعدين المتمردين[2]، وتم إعطاء تفاصيل دقيقة عن الخسائر المادية والبشرية التي عرفتها البلاد، مما أدى لقناعة المسؤولين المتواجدين في الجزائر أو فرنسا بأن العملية تم التخطيط لها من الأراضي المصرية، ولم تفارق تلك القناعة تصوراتهم طوال الحرب[3]، إلا أن البيان أكد أن الذين أعلنوا انطلاقة الثورة موجودين في الجزائر، وهم من نظّموا العمل، ولهم قيادة سياسية وعسكرية خاصة، أي أنه ينفي تبعية الثورة لأطراف خارجية[4]، وهكذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من تحقيق هدف إعلان الثورة إعلاميًا خارج الجزائر، لأنها تدرك مدى خبث الإدارة الاستعمارية وتزويرها للأحداث وترويجها الأخبار الكاذبة، وبالتالي كان إذاعة البيان أول خطوة لفك العزلة عن الثورة الجزائرية المقدسة، وبداية لتدويلها ونشر أخبارها وتطوراتها في كل أقطار العالم.

2 – 2 – 2 – ردود الفعل الداخلية والخارجية:

لقد أثار حدث اندلاع الثورة المسحة والإعلان عن تأسيس جبهة التحرير الوطني ردود أفعال متباينّة، وهذا راجع للظروف العامة التي تمر بها البلاد وخاصة السياسيّة منها، والتي تميزت بالصراع بين المركزيين والمصاليين، وانشغال بقية الأحزاب بتحقيق مطالبها، وكما أن النخبة المثقفة كانت ترى بأن الوقت غير مناسب للثورة، خاصة

---

[1] – المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)**، الجزائر، 2008م، ص ص 11 – 12.

[2] – محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984م، ص 91.

[3] – باريك إفينو وجون بلانشايس: المرجع السابق، ص 146.

[4] ـ محفوظ قداش: **وتحررت الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م، ص 22.

وأن مجازر الثامن ماي 1945م مازلت محفوظة في ذاكرة الشعب الجزائري، ولم يكن له استعداد للقيام بأي عمل ضد فرنسا[1]، وأما الشعب الجزائري فقد تلقى الحدث بحماسة وتعاطف، ولكنه كان متخوف من عمليات القمع والانتقام التي قد أشد من حوادث 1945م[2]، وكما أنه شكك في وحدة الأحزاب السياسية، وطرحت التساؤلات حول الزعماء الذين يقودون هذه الأعمال الثورية، وأما الأحزاب السياسية فقد فوجئت هي الأخرى بالفاتح من نوفمبر فالمصاليون اختاروا خلال مؤتمرهم في "هورو" العمل المسلح، وأصدر المكتب السياسي لحزب "**مصالي**" بيانًا في 03 نوفمبر 1954م اعتبر فيه ردود فعل الجزائريين شرعيّة مقارنة بأحداث تونس والمغرب، وطالب بحل يستجيب لآمال شعوب الشمال الإفريقي، وكما طالب بتصريح له في 08 نوفمبر 1954م بوضح حد للنظام الاستعماري، وقد حاول بعض المصاليين الحصول على موافقة بعض قادة جبهة التحرير لانضمام "**مصالي**" للقيادة السياسية للمقاومة في القبائل والقاهرة لكن دون جدوى، وتم تشكيل مجموعات مسلحة من قبل المصاليين[3].

وأما بالنسبة للمركزيين والشيوعيين وحتى العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلم يكن أي مسؤول من مسري هذه الأحزاب مقتنع باستمرار الثورة ونجاحها في المستقبل، وكانوا ينتظرون انهيارها ويعتبرونه حتميًا لأنهم عايشوا أحداث الثامن ماي، وتخوفوا من وقوعها لذلك فهم يرفضون الواقع بحذر مجندين طاقاتهم للتنديد بالقمع المسلط على الأهالي، إلا أنهم تعرضوا بدورهم للاعتقال وشملتهم موجة القمع، فأوقف المركزيين في ديسمبر 1954م، ووقع حظر الحزب الشيوعي في جانفي 1955م، وأما الاتحاد الديمقراطي فقط قرر وقف التعامل مع الإدارة الفرنسية بعد مشاركته في الانتخابات الجهوية[4]، إلا أن المواقف الأولية من الثورة ستتغير بعد تسارع الأحداث واستمرار الثورة وشموليتها، ونظرًا للإقبال الشعبي الكبير الذي حظيّت به، فقد بادر "**البشير الإبراهيمي**" من القاهرة بإعلان مباركته للثورة، وانضّمام عدد كبير من قادة الجمعية وطلبتها للثورة[5]، وبالنسبة للمركزيين هم أيضًا أعلنوا انضمامهم للثورة بعد إطلاق سراحهم بداية من مارس 1955م، وقد كان انضمامهم لجبهة التحرير الوطني أول خطوة لتولي مراكز سياسية هامة في الثورة[6].

---

[1] – محمد حربي: الثورة سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 31.

[2] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 114.

[3] – محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص ص 13 – 14.

[4] – محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 34.

[5] – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 37 وما بعدها.

[6] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 120.

وأما "**فرحات عباس**" فاقتنع هو الأخر بعد انتخابات أفريل 1955م عدم قبول الأوروبيين بأية سياسة معتدلة، فكانت له خيبة أمل كبيرة هو ورفاقه بعدم نجاح نهجهم التقليدي، وعجزهم عن تحقيق أي مطلب، وبدأت ميولاته للانضمام لجبهة التحرير الوطني في نهاية ماي وبداية جوان 1955م، وبعد لقاءاته مع "**عبان رمضان**" و"**عمر أوعمران**" قرر حزبه في 30 جانفي 1956م أثناء اجتماعه بسويسرا الانضّمام للجبهة، وفي 22 أفريل 1956م أعلن انضّمامه بصورة رسمية إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة برفقة "**أحمد فرنسيس**" و"**توفيق المدني**"[1]، وأما مناضلي الحزب الشيوعي وبعد رفضهم التام لقيادة جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري وتتكلم باسمه، وظلوا على موقفهم الرافض إلى غاية جوان 1955م، ولما لاحظوا أن قطار الثورة قد فاتهم حاولوا تأسيس تنظيم مسلح في مارس 1956م أطلقوا عليه اسم "مقاتلي التحرير"، وسبب تأسيسه هو عدم استجابة جبهة التحرير لطلبهم المتكرر في عقد محادثات معهم، إلا أن هذا التنظيم العسكري لم ينجح وانضم منتسبيه إلى جيش التحرير الوطني[2].

وبالنسبة للمستعمر فقد تفاجئ هو الآخر بهذه العمليات العسكرية، إلا أنه حاول السيطرة على الوضع، بدعوة السكان في الصحف التزام الهدوء والثقة في السلطات المختصّة للقضاء على هذه الأعمال الإجراميّة، وقد صرح الوالي العام "**روجي**" بأنه سيتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية مصالح الفرنسيين، وكما روجت الأخبار أن ما وقع في الجزائر هو من تدبير أطراف خارجية[3]، وأما حكومة "**منداس فرانس**" التي تم تنصيبها في جوان 1954م، لم تولي اهتمام كبير بالقضية الجزائرية نظرًا لانشغالها بعدة قضايا أساسية، منها قضية الهند الصينية بعد انهزام فرنسا في معركة "ديان بيان فو" ماي 1954م، وثورة الفلاقة بتونس التي أجبرته على القيام بزيارة إلى تونس، وإعلان استعداد فرنسا لمنح تونس الاستقلال الذاتي، والاضطرابات التي عمت المغرب الأقصى بعد الإطاحة بحكم الملك "**محمد الخامس**"[4]، ولكن رغم هذه الظروف فقد جنّدت الحكومة الفرنسيّة كل قواتها للقضاء على هذه الثورة وخنقها، وضاعفت عدد مجنديها من 48 ألف إلى 56 ألف، وكما بدأ الجنرال "**جيل**" بتطبيق عمليات التطهير ضد "الفلاقة" وهو المصطلح الذي أطلق على مجاهدي الثورة الجزائرية، وأما المعمرين الأوروبيين بالجزائر هم

---

[1] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص ص 258 – 259.

[2] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 122 – 123.

[3] – محمد العربي الزبيري تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص ص 15 – 16.

[4] – باريك إفينو وجون بلانشايس: المرجع السابق، ص 147.

أيضًا تفاجئوا بهذه الأحداث، وطالبوا باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على هذه العصابة والمهرجين حسب وصفهم للثوار[1].

ومما سبق يمكننا القول أن ثورة نوفمبر تمكنت من تحقيق أهداف استثنائية، وبالرغم من أنها محدودة نوعًا ما، إلا أنها وبالرغم من الظروف الصعبة التي واجهتها منذ البداية استطاعت المحافظة على استمرارية الكفاح العسكري، وأثبتت أن قوة الإيمان والإصرار على العمل أمكن قدماء المنظمة الخاصة من تحقيق المشروع الثوري وتجسيده ميدانيًا، وقد أثبتت جبهة التحرير الوطني بجناحها العسكري قدرتها على الدخول في الحرب والمواجهة مع أكبر دولة عسكرية واستعمارية، وتمكنت من تنظّيم عملها وتأطير مناضلين سياسيين وعسكريين، وأثبت "بيان أول نوفمبر" درجة الوعي السياسي والحنّكة التي تميز بها محرري البيان، والذي سيعتبر الركيزة الأول لبناء دولة ما بعد الاستقلال.

2 – 3 – موجز لانجازات الثورة وتطوراتها السياسة والعسكرية داخليا وخارجيًا:

2 – 3 – 1 – صمود المقاومة المسلحة وأهم معاركها:

لقد التحق بصفوف الثورة بعد اشتعالها أعداد كبيرة من الجزائريين خاصة الذين أعلنوا القطيعة مع النظام الاستعماري، وسبق أن تبوؤوا مسؤوليات في الإدارة الفرنسية، بالإضافة إلى أولئك الفارين من الجيش الفرنسي، وانتقلوا كمتطوعين في جيش التحرير الوطني، وبعد اشتداد عود الثورة فتح باب التجنيد للراغبين، ولكن وفق شروط محددة منها الخبرة العسكرية، أو ممن ساهموا في جلب السلاح من تونس وسكان الأرياف، وهكذا ظهرت التشكيلات الأولى لجيش التحرير الوطني[2]، وبعد أقل من سنتين بلغ عدد المجاهدين حسب تقرير مؤتمر الصومام أكثر من 06 آلاف، وارتفع عدد المسبلين إلى أكثر من 15 ألف، ولكن باستثناء قوات المنطقة الأولى والخامسة، ولتنظيم صفوف الجيش تم تقسيمه إلى فئة المجاهدين، فئة المسبلين، وفئة الفدائيين[3]، إلا أن الوثائق الفرنسية قدرت تعداد الجيش النظامي في 15 ديسمبر 1956م حوالي 18500 مجاهد نظامي، ليرتفع في أوت 1957م إلى 19930 مجاهد، وفي جانفي 1958م قدر بـ 22126 مجاهد نظامي، دون حساب بقية المسبلين والفدائيين[4].

---

[1] – أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 83.

[2] – الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية 1954. 1958 دراسة في السيّاسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص 389 – 390.

[3] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 339 – 340.

[4] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص 394.

وقد مرت الثورة الجزائرية بأطوار ومراحل مختلفة، وبالرغم من استشهاد "**ديدوش مراد**" 17 جانفي 1955م بالقرب من السمندو، واعتقال كل من "**ابن بولعيد**" يوم 13 فيفري 1955م بالحدود التونسية، و"**رابح بيطاط**" في 22 مارس 1955م بالعاصمة[1]، إلا أن المقاومة المسلحة استمرت وتصاعدت أكثر فأكثر نتيجة الالتفاف الشعبي الكبير حولها، وقد اعتمد جيش التحرير على حرب العصابات والكمائن والاشتباكات مع دوريات الأمن، والهجوم على المراكز والإدارات الفرنسية ومزارع المعمرين، وهذا نظرًا لعدم قدرته على الدخول في المعارك والحرب المباشرة، فتواصلت الاشتباكات بمنطقة الأوراس منذ جانفي 1955م، فضاعفت فرنسا قواتها بالمنطقة بغرض محاصرتها، وبعد إلقاء القبض على "**ابن بولعيد**" في فيفري 1955م تولى "**البشير شيحاني**" القيادة، الذي تمكن بفضل قدراته من تحقيق بعض الانجازات العسكرية، إذّ تم أسر 11جندي فرنسي، وغنم 35 قطعة سلاح، وتمكن رفقة مجنديه من تحقيق انتصارات هامة في معركة الجرف التي بدأت يوم 23 سبتمبر 1955م، إذّ تصدى فيها مجاهدي الأوراس للحصار الفرنسي[2].

وتعتبر هجومات 20 أوت 1955م بقيادة "**زيغود يوسف**" في الشمال القسنطيني من أهم المعارك جيش التحرير محققًا فيها انتصارات هامة، سقط فيها 123 قتيلاً و223 جريحًا، إلا أن الجيش الفرنسي ردّ بحملة قمع دموية ضد جيش التحرير والشعب راح ضحيتها 1275 قتيلاً حسب ما أشارت إليه التقارير الفرنسية، والحقيقة أن هناك 12.000 بين قتيل ومفقود حسب إحصائيات جيش التحرير[3].

ومن أشهر انتصارات الثورة على الجيش الفرنسي عملية "الطائر الأزرق" في أكتوبر 1956م بمنطقة القبائل[4]، ومعركة جبال عمور في 02 أكتوبر 1956م، والتي ألحقت بجيش العدو هزيمة غنّمت منها الثورة كميات معتبرة من الأسلحة، وزادت من رفع معنويات الشعب الثورية، وهو ما ساهم في تنظيم الثورة أكثر

---

[1] – علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 . 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص 76.

[2] – محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص ص 33 – 34.

[3] – سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين . دراسة تحليلية في الحركة الوطنية والثورة المسلحة .**، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، 2003م، ص 90.

[4] – عملية العصفور الأزرق: وقعت في عهد "جاك سوستيل"، إذّ أرادت فرنسا استمالة بعض المواطنين وتسليحهم سرًا لمقاومة المجاهدين، إلا أن المستعمر وقع اختياره على مناضلين حقيقيين فاتصلوا بالقيادة الثورية، وأخبروها بالمؤامرة فتم الاتفاق على السماح لهم بالدخول في اللعبة الفرنسية، واستمرت المؤامرة ما يقارب 09 أشهر وصل فيها عدد المسلحين إلا ما يزيد عن 360 شخصًا، ليقوموا بكمين ضد الجيش الفرنسي بالمنطقة والالتحاق بالمجاهدين، لتكون أكبر صدمة للفرنسيين. ينظر – خليفة الجنيدي: **حوار حول الثورة**، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986م، ص ص 308 – 309 – 310.

وشموليتها وانتشارها في المدن[1]، بالاعتماد على أسلوب العمل الفدائي والقيام بتفجيرات في مختلف أماكن تواجد المعمرين، وقد شهدت الجزائر العاصمة ما بين نهاية 1956م وبداية عام 1957م نشاط ثوري واسع، ويعد إضراب ثمانية أيام 28 جانفي إلى 04 فيفري 1956م[2] من أهم نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ بالعاصمة، والذي نتج عنه ما يعرف بمعركة الجزائر العاصمة التي استمرت إلى غاية سبتمبر 1957م، فاستعملت فيها فرنسا كل أساليبها الوحشيّة لعزل السكان عن الثورة، وقد حاول "**ياسف سعدي**" ومجنديه الصمود ومواصلة المقاومة، وبعد اعتقاله 24 سبتمبر 1957م[3]، فخلفه "**علي لابوانت**" الذي استشهد في 08 أكتوبر 1957م، وبالرغم من تمكن القوات الفرنسية من السيطرة على العاصمة ومحاصرتها، وإجبار أعضاء لجنة التنسيق على مغادرة العاصمة ونقل مقرها إلى خارج البلاد، وأحدثت وحشية الاستعمار وجرائم الجنرال "**ماسو**" قطيعة أبدية بين المسلمين والفرنسيين[4].

وبالرغم من الصعوبات التي عرقلة النشاط الثوري منذ سنة 1958م، نتيجة ارتفاع عمليات القمع البوليسي، واشتداد الحصار على المدن والأرياف والحدود الجزائرية، إلا أن جيش التحرير تمكن من الصمود، فألحق خسائر كبيرة بالعدو في معركة "عين الزانة" بشمال سوق أهراس يوم 14 جويلية 1959م، وكما أكدت معركة جبل "بوكحيل" بقيادة العقيد "**شعباني**" يومي 17 و 18 سبتمبر 1961م بولاية السادسة، على استعداد الشعب الجزائري للتضحية في سبيل حريته ووحدته الترابية[5].

---

[1] – أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 166.

[2] –كان الإضراب بمثابة حرب سياسية كبرى خاضتها جبهة التحرير الوطني وجيشها ضد الاستعمار الفرنسي، وقد هدف الإضراب إلى تأكيد التفاف الشعب الجزائري بكل أصنافه حول الجبهة، وإشراك مختلف الفئات الاجتماعية (عمال، تجار، أصحاب المحلات) في الثورة، وأيضًا من أجل هيئة الأمم المتحدة التي طرحت فيها القضية الجزائرية للنقاش، فكان الغرض هو كسب الدعم الدولي والمطالبة بالاستقلال، وهو السبب الذي أجل الإضراب من أجله لعدة مرات، مما سمح للسلطات الفرنسية بتقوية جهازها، فبدأ الإضراب يوم 28 جانفي واستمر إلى غاية 04 فيفري 1956م، وأثبت نجاحه من يومه الأول والثاني بغلق المحلات فأصبحت الشوارع فارغة، مما أثبت للصحافة الفرنسية والعالمية مدى تأثير جبهة التحرير، وشرعيتها كممثل وحيد للشعب، فحاولت السلطات الفرنسية إفشال الإضراب وفتح المحلات بالقوة واعتماد كل أساليب العنف والتعذيب، فتحول هذا الإضراب السلمي السياسي لمعركة عسكرية. ينظر – ياسف سعدي: **ذكريات معركة الجزائر**، ترجمة: إبراهيم حنفي، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ص 26 – 27 – 28.

[3] – ياسف سعدي: المصدر السابق، ص، ص 30، 90،

[4] – سعد دحلب: **مهمة منجزة من أجل الاستقلال**، منشورات دحلب، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، ص، ص 57، 66.

[5] – أزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق، ص ص 237 – 238.

وتجدر بنا الإشارة أن العمل المسلح لجيش التحرير الوطني لم يشمل فقط الولايات الداخلية للجزائر، بل امتد إلى فرنسا، إذّ نظمت فدرالية جبهة التحرير الوطني[1] عدة عمليات عسكرية وفدائية، هدفت من خلالها للضغط أكثر على الحكومة الفرنسية وإرباك حساباتها السياسية والعسكرية، ومنذ انطلاق الهجومات في 25 أوت 1958م نفذت الجبهة 242 هجومًا استهدفت فيها 181 موقعًا، خربّت فيها 56 موقعًا، نتج عنها 82 قتيلاً، و188 جريحًا[2]، وهكذا تمكنت الثورة من الضّغط أكثر على جيش العدو وتهديده في عقر داره، فارتفع عدد المجندين والبوليس في الأماكن الحساسة، مما زاد من تكاليف النفقات العسكرية، التي خلقت تناقض بين العسكريين والسياسيين الفرنسيين، الذين أصبحوا ينّددون بضرورة إيجاد حل للمشكل الجزائري الذي سيجرهم إلى الإفلاس[3].

وعلاوة على ما سبق يمكننا القول أن جيش التحرير الوطني حقق العديد من الانتصارات التي خلدها التاريخ، وبالرغم من كل الإمكانيات التي جندتها فرنسا للقضاء على الثورة منذ بدايتها، إلا أن التخطيط الجيد للعمليات الهجومية للجيش الوطني زادت من سرعة انتشار الثورة وامتدادها لمختلف المناطق، وهو ما زاد من التفاف الجماهير الشعبية حولها، وقد حاولنا تقديم عرض مختصرًا جدا لبعض المعارك الثورية، وهذا لطبيعة البحث لأنه لا يمكننا تقديم عرض مفصل عن المعارك والمراحل العسكرية التي مرت بها الثورة.

2 – 3 – 2 – دور جيش الحدود وهيئة الأركان في الثورة:

إنّ فكرة تأسيس جيش الحدود كقوة عسكريّة مستقرة في الخارج تأخرت إلى نهاية سنة 1956م وبداية عام 1957م، ومن أهم العوامل التي دفعت لذلك هو اشتداد الخلافات حول مؤتمر الصومام، ويعد "**كريم بلقاسم**" أول من بادر بتبني الفكرة بعد ما تلقى مساعدة الرائد "**إدير**"، الذي قدم أول تصور نظّري لمخطط

---

[1] – تعود المحاولات الأولى لتأسيس تنظيم تابع لجبهة التحرير الوطني بفرنسا، إلى نهاية عام 1955م وبداية سنة 1956م، وتولى "بوضياف" مهمة تحقيق الفكرة، فالتقى بمجموعة من المناضلين الجزائريين في لوكسمبورغ وناقش معهم سبل نقل الثورة إلى فرنسا، وثم التقى بسويسرا "مراد طربوش" وكلفه ببعث خلايا تابعة لجبهة التحرير، لكن اعتقال هذا الأخير في أفريل 1955م عرقل المشروع، ولكن حاولت قيادة جماعية جديدة منذ ماي 1955م العمل على إرساء تنظيم تابع للثورة بفرنسا، إلا أن اعتقالهم في صيف وخريف 1956م عرقل نشاط الجبهة، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام أرسل "صالح الوانشي" لقيادة التنظيم بفرنسا، ثم خلفه "محمد لبجاوي" ابتداءً من ديسمبر 1956م، لكنه لم يتمكن هو الأخر من وضع الأسس الصلبة للتنظيم على إثر اعتقاله في 26 فيفري 1956م، ليخفه "الطيب بلحروف" بصفة مؤقتة، لتعين لجنة التنسيق والتنفيذ "عمر بودواو" رئيسًا للتنظيم منذ صيف 1957م، فتمكن مع نهاية 1957م من تشكيل نواة حقيقة وقوية لجبهة التحرير بفرنسا وأوروبا. ينظر – لزهر بديدة: "فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا . إشكالية التأسيس وتطور الهيكلة"، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد 11، شتاء 2011م، جامعة الوادي، ص ص 264 – 265 – 267.

[2] – سهام بوعموشة: "المجاهد محمد غفير حول الذكرى الـ 60، هجومات 25 أوت بفرنسا جبهة ثانية فتحتها الثورة"، **جريدة الشعب**، العدد 17729، يوم 25 أوت 2018م.

[3] – الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج2، المرجع السابق، ص 208.

إنشاء جيش نظامي عند الحدود الشرقية والغربية، إلا أن المخطط الذي أعده هذا الأخير ورفعه للجنة التنسيق والتنفيذ في 19 جويلية 1958م، كان يحمل أفاقًا غير واقعية فهو يتضمن فكرة تكوين جيش محترف يضم أكثر من 160 ألف جندي و5000 ضابط و16.000 ضابط صف و25.000 عريف، وهو ما لا يتوافق مع إمكانيات جيش التحرير الوطني داخليًا وخارجيًا من حيث التعداد والتسليح وتوفر الإطارات التي كانت في حدود 20 % مقارنة بأفاق المخطط[1]، وكما عارض المشروع مجاهدي الحدود لأنهم يفضلون حرب العصابات على حرب المواقع، وتمردوا للانقياد بأوامر الرائد "**إيدير**" وظهرت حركات التمرد بالحدود في صفوف المجاهدين القدماء ما بين سنتي (1958 – 1962)م، مما أدى إلى فشل مشروع "**كريم بلقاسم**" في خلق جيش نظّامي بالحدود يكون تحت سيطرته، لوكن هذا الفشل لم يمنع من تطور جيش الحدود وبروز الطابع النظّامي عليه أكثر[2].

وأثناء انعقاد المجلس الوطني للثورة في الفترة الممتدة ما بين 17 ديسمبر 1959م و18 جانفي 1960م بطرابلس لمناقشة القضايا الأساسية للثورة سياسيًا وعسكريًا، ونظرًا للاختلاف العميق في سير الثورة ومشاكل التنظيم العسكري، تقرر إزالة وزارات القوات المسلحة وتعويضها بـ "لجنة وزارية للحرب" تتكون من الباءات الثلاث، وإنشاء هيئة أركان عامة أسنّدت مسؤوليتها إلى "**هواري بومدين**" وكل من: "**علي منجلي، أحمد قايد، عز الدين زراري**"[3]، وقد كان لقيادة الأركان دور هام في تقوية الجهاز العسكري للثورة وتدعيمه بالوسائل البشرية والمادية، لاسيما الأسلحة العصرية، وإضّفاء الطابع النظّامي، ووضع خطط إستراتيجية محكمة لمواجهة خطي شال وموريس، بالاعتماد على خبرة المجندين الفارين من الجيش الفرنسي مثل: "**رزقيني**، و**هوفمان**، و**بوتلة**" الذين تمكنوا من القيام بإعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني في فيالق بتشكيل الكتائب الثقيلة، وتجهيزها بأسلحة ثقيلة، وعصرنّة أسلوبها القتالي، وتشكيل وحدات تحت قيادة موحدة وممركزة، وهكذا تم تنفيذ مخطط الرائد "**إدير**" و"**بلقاسم**" المرفوض من طرف مجاهدي الثورة في صيف 1959م، لأنه صدر عن وزارة القوات المسلحة وتطبّعه خلفيات سياسية في مناخ متأزم، وبإلغاء وزارة القوات المسلحة، وإنشاء قيادة الأركان العامة التي يشرف عليها المجاهدون أنشئ جيش نظّامي ذو تكوين عصري[4].

---

[1] – عبد النور خثير: "**تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 . 1962م**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف: شاوش حباسي، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية، 2005 . 2006م، ص ص 223 – 224.

[2] – عبد الواحد بوجابر: **الجانب العسكري للثورة الجزائرية . الولاية الأولى .**، ص ص 201، 203.

[3] – علي كافي : المصدر السابق، ص 257.

[4] – عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق ، ص، ص 225، 229، 232.

وقد تمكنت هيئة الأركان في ظرف قياسي من تكوين قوة عسكرية ناشطة، ومهيكلة باستيلائها على جميع جنود الولايات الحدودية، وأصبح جيشها الحدودي يتكون من 23 فيلقًا، وهو ما يعادل 23 ألف جندي، وخمسة كتائب ثقيلة[1]، ولها عدة هياكل أخرى مثل: قيادة الحدود (إدارة المالية، نشاطات اجتماعية)، والمحافظة السياسية، مركز التدريب، مصالح الاتصالات، الأمن العسكري....، وأهم إنجازات هيئة الأركان العامة هو إعادة الانضّباط والطاعة في صفوف الجيش، وتحسين حالة التموين والتسليح، وضاعفت الهجومات على خطي شال وموريس، والفرق الفرنسيّة المكلفة بحراسته، وتحقيق انتصارات عسكرية هامة[2]، فأثناء هجومه على مراكز الحمدي والقوارد وعين الزرقاء في 28 نوفمبر 1960م بالحدود المغربية، تمكن من تحرير مئات الجزائريين الذين كان يستعملهم المستعمر كدروع بشرية لحماية نفسه من مفاجآت جيش التحرير[3]، وعليه فقد تمكنت الثورة الجزائرية من إضّفاء الطابع التنظيمي والعصّري أكثر على جيش التحرير الوطني، بإنشاء جيش نظّامي ذو عتاد وأسلحة ثقيلة مكنّها من الضّغط أكثر على السلطات الفرنسية.

2 – 3 – 3 – إشكالية التسليح والتموين في الثورة:

وبطبيعة الحال فإنّ تزايد عدد المجندين في الجيش الجزائري، وارتفاع عدد قواته كان يتطلب في المقابل تزويد الثورة وتموينها بالأسلحة الكافية، وكانت هذه المهمة تقع على عاتق الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة المؤلف من: "**محمد خيضر**" و"**حسين آيت أحمد**"، و"**أحمد بن بلة**"، وقد كلف هذا الأخير بمهام تموين الثورة بالسلاح خاصة بعد تمكنه من الحصول على دعم الحكومة المصرية، التي وعدت بتمويل الثورة ومدها بالأسلحة الكافية، فعمل "**ابن بلة**" رفقة "**فتحي الديب**" (المكلف بملف الثورة الجزائرية) على ربط اتصالات سرية مع "**زكريا محي الدين**" و"**علي صبري**" (قيادة المخابرات المصرية) لترتيب عمليات نقل السلاح من مصر إلى الجزائر، وبدأت الترتيبات الأولى خلال سنة 1954م، وكان "**ابن بلة**" كثير التنقل بين مصر وليبيا ودول أخرى لترتيب اندلاع الثورة ونقل الأسلحة[4]، وقد ساهم "**مصطفى بن حليم**" رئيس الحكومة الليبية في تسهيل عملية تهريب

---

[1] – علي كافي: المصدر السابق، ص 258.

[2] – عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص، ص 232، 233.

[3] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 549.

[4] – أحمد منصور: **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة "شاهد على العصر"**، ط1، دار العربية للعلوم، بيروت، 2007م، ص ص 91 – 92.

الأسلحة عبر ليبيا[1]، وبعد تحصل "**ابن بلة**" على أول دفعة للسلاح، ولتسهيل عملية نقلها تم استئجار مركب **فخر البحار** لنقل السلاح من مصر إلى ليبيا، ومن ثم تهريبه عبر الصحراء إلى الجزائر[2]، ووصل المركب إلى ميناء طرابلس الغرب في أوائل ديسمبر 1954م، وبعدها تم تهريب السلاح والعتاد وتهريبه للجزائر[3].

وقد توالت دفعات الأسلحة[4] منها عملية **اليخت دينا**، التي انطلقت في 24 مارس 1955م من السواحل الإسكندرية، وسافر على متنها نخبة من الطلبة الجزائريين المجندين لتولي بعض أعمال القيادة في وهران، ومنهم: "**هواري بومدين**"، و"**حسين محمد**"[5]، وفي نوفمبر 1955م أشرف "**ابن بلة**" و"**الديب**" على إنزال يخت الحظ السعيد في منطقة **زواوة** غرب طرابلس وتم تهريبها إلى الجزائر[6]، وشحنة اليخت انتصار في سبتمبر 1955م واستلمها" **محمد بوضياف**"[7]، بدعم الجبهة الغربية بمراكش ووهران. ونظرًا لنقص الدعم اللوجيستي في المنطقة الغربية تقرر إرسال شحنة جديدة على متن يخت الحظ السعيد في أكتوبر 1955م، ولعدة ظروف تم إنزالها في ليبيا ثم أرسلت إلى منطقة زواوة في نوفمبر 1955م، وقد ساهم "**ابن بلة**" و"**مهساس**" في إنزال الشحنة على الشواطئ الليبية ونقلها إلى أماكن التخزين[8].

وبعد فترة قصيرة أمن "**ابن بلة**" شحنة جديدة أرسلها على متن سفينة تدعى "**دافاكس**" في ماي 1956م، غير أن هذه الأسلحة لم تفي بالغرض لقوة الجيش الفرنسي المدعم من حلف الشمال الأطلسي، فاضطر لشراء مركبين لضّمان نقل الشحن المتوفرة بأقصى سرعة الأول اسمه "**بلتزيك**"، والثاني "**أتوس**"، وقد تم

---

[1] – مصطفى بن حليم: **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق مصطفى أحمد بن حليم، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1992م، ص ص 351 – 352.

[2] – أحمد منصور: المصدر السابق، ص 99.

[3] – مصطفى بن حليم: المصدر نفسه، ص ص 356 – 357.

[4] – لكن تأخر وصول بعض الشحنات جعل "ابن بلة" عرضة للانتقاد أولا من طرف "مصطفى بن بولعيد" وكان ذلك في ليبيا 1954م قبل اندلاع الثورة، وثانيا من طرف "العربي بن مهيدي" الذي اضّطر أن يسافر إلى الناظور (المغرب) وطرابلس، ثم القاهرة في ديسمبر 1955م بقصد اقتناء السلاح الذي وعد به "ابن بلة" ومعرفة أسباب التأخر في إرساله.، ولكن هذا الأخير كان يلاقي صعوبات كبيرة في تأمين الأسلحة، وهو ما كان يبرره في رسائله لقادة الجبهة بالداخل. ينظر– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 349.

[5] – فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م، ص ص 80 – 82 – 83.

[6] – عبد الله مقلاتي: **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962م**، وزارة الثقافة، 2013م، ص 132.

[7] – ضمت شحنة اليخت انتصار: مئة بندقية إنجليزية، 80 ألف خراطيش، عشرة بنادق رشاش، 18 ألف خراطيش بران، خمسة وعشرون مسدسات رشاشة، 20 ألف خراطيش خطاطة، 820 قنبلة يدوية، 24.650 خراطيش لبنادق رشاش. للمزيد ينظر– عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، ص 132.

[8] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص، ص 112، 115.

إرسال أول شحنة على متن المركب "**أتوس**" لإمداد منطقة وهران والقبائل، ولكن للأسف فإن المخابرات الفرنسية تمكنت من اكتشاف المركب وقامت بالاستيلاء عليه يوم 17 أكتوبر 1956م[1]، وهو ما عرض مصر للعدوان الثلاثي في أكتوبر 1956م والذي اعتبر إنذار لكل الدول العربية التي تفكر في دعم الثورة الجزائرية[2].

وبالرغم من التضيّيق الكبير الذي فرضته فرنسا على الثورة الجزائرية، إلا أن مجاهدي الثورة استخدموا جميع الطرق وشتى الأساليب للحصول على السلاح، فتم الاستعانة بشبكات دولية مختصّة في تهريب الأسلحة من الدول الأوروبية الرأسمالية والاشتراكية، وأنشأت قيادة الثورة "إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات" كجهاز يشرف على تنظّيم عملية التسليح[3]، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام اعتمدت "لجنة التنسيق والتنفيذ" على تونس كقاعدة للإمداد بالسلاح، وتم عقد اتفاق مع الحكومة التونسية لتسهيل التمرير وبدأت عمليات تنظيم تمرير الأسلحة منذ صيف 1957م، وتم إنشاء القاعدة الشرقية المستقلة، والتي ارتكزت مهمتها على تموين ولايات الداخل بالأسلحة والذخيرة، التي قدرت عام 1957م بـ 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية من بنادق ورشاشات ومدافع الهاون بالإضافة إلى الذخيرة[4].

وبعد إنشاء الحكومة المؤقتة في أوت 1958م، وتولي وزارة التسليح والتموين مهمة إمداد الثورة بالأسلحة أصبحت الأمور أكثر تنظيمًا، وقد تولى رئاستها "**محمود الشريف**" ثم استبدل بـ "**عبد الحفيظ بوصوف**" فأضاف إلى وزارة التسليح الاتصالات العامة أي "MALG"، وشملت مديرية التسليح، ومديرية الإدارة، ومديرية التموين العام[5]، وقدرت حصيلة التسليم لوزارة التسليح والتموين إلى غاية أوت 1959م حوالي 530 مدفع هاون، و133 بنادق رشاشة ثقيلة خفيفة، و2538 بنادق رشاشة، 23480 بنادق، 2807 مسدسات رشاشة، و472 مسدس، و428 قنابل يدوية، بالإضافة إلى الذخيرة الحربية ومواد تموين ومعدات[6]، وكما تمكنت تمكنت وزارة التسليح والاتصالات برئاسة "**بوصوف**" من توفير كميات معتبرة من السلاح والذخيرة، واهتمت بأمور التجهيز وتزويد الجنود بالأجهزة السلكية واللاسلكية، وتم إنشاء 15 محطة ودار بالحدود الشرقية، و20 بالحدود الغربية، وثلاث محطات بالحدود الجنوبية، وإنشاء مصانع السلاح بالقواعد الخلفية، وركزت الوزارة أيضا

---

[1]- المصدر نفسه، ص ص 256 - 257.

[2] - أحمد توفيق لمدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 325.

[3] - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 399.

[4] - عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح، المرجع السابق، ص ص 171 - 172 - 173.

[5] - وهيبة سعيدي: المرجع السابق، ص 51.

[6] - عبد الله مقلاتي: إشكالية التسليح، المرجع نفسه، ص 189.

على العمل ألاستخباراتي لاقتناء وإيصال الأسلحة، وبدأ إنتاج الأسلحة منذ سنة 1960م بمصنع تطوان، لصنع الرشاشات والهاون، القاذفات والقنابل المختلطة[1].

2 – 3 – 4 – من مؤتمر الصومام إلى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

لقد حققت الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى إثبات الوجود، واستمرارية الكفاح المسلح رغم كل الضغوطات والعراقيل، لذا كان يحتم على القيادة الثورية عقد مؤتمر وطني لتقييم الثورة ودراسة تطوراتها، وأهم المشاكل التي تعاني منها ووضع حلول، والعمل على إرساء طابع سياسي وعسكري أكثر تنظيمًا لضّمان الاستمرارية، وتحقيق الاستقلال الوطني، خاصة وأن فرنسا سعت لتعزيز كل قواتها العسكرية، والسياسية والدبلوماسية للقضاء على ثورة نوفمبر، ولذلك دعا قادة الثورة إلى ضرورة تحضير مؤتمر وطني لدراسة أوضاع الثورة ووضع قيادة مركزية لتنظيم وتسيير الوضع[2]، وإنّ كانت هذه الأسباب هي التي دفعت لعقد المؤتمر فإن "**عبان رمضان**" سعى من خلاله إلى وضع حل لمشكلة القيادة خصوصًا بعد رفضه لمقترح جماعة القاهرة على أن تكون القيادة مزدوجة ستة أعضاء من الداخل وستة من الخارج، وهذا المقترح أدلى به "**آيت أحمد**" و"**محمد يزيد**" سابقا، وهو ما أدى إلى غياب جماعة الوفد الخارجي وعدم حضورها المؤتمر، حسب ما سعى إليه "**عبان**" منذ البداية، فتغيب الوفد يخدمه هو و"**كريم بلقاسم**" حتى تؤول لهما قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني دون منازع[3].

وقد تم عقد المؤتمر ونوقشت فيه مختلف القضايا الثورية خاصة فيما يتعلق بتنظّيم الجيش، وكانت أهم قراراته: تنظيم جيش التحرير وإعادة تقسيم التراب الوطني إلى ستة ولايات بدل من خمس مناطق، وتأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية[4] يتألف من 34 عضوا، وتأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ[1] المؤلفة من خمسة أعضاء هم:

[1] – المرجع نفسه، ص ص 198 - 199 - 200.

[2]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، المصدر السابق، ص ص 16 – 17.

[3] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 147 - 148.

[4] – تشكل المجلس الوطني للثورة من 34 عضوًا مهنم 17 دائمين، و17 إضافيين من مختلف الاتجاهات الوطنية في الساحة السياسية الجزائرية، ما عدا الحزب الشيوعي الذي استبعد من عضوية المجلس، وفي المؤتمر الثاني المنعقد في أوت 1957م، ارتفع هذا العدد إلى 54 عضوا، كانوا غالبيتهم من الداخل، يجتمع المجلس مرة كل سنة بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ، ويعقد جلساته استثنائيا بحضور نصف الأعضاء زائد واحد، ومن صلاحيات المجلس اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، كمواصلة الحرب أو قبول التفاوض، وكان أول مؤتمر للمجلس جمع قادة الثورة بالقاهرة ما بين 20 و 28 أوت 1957م، ، وكانت من أهم قراراته رفع عدد أعضاء المجلس إلى 54 عضو بعد ما كانوا 34 عضو، وزيادة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ثمانية أعضاء بدل خمسة. ينظر – الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 462 – 463.

"**عبان، بلقاسم، ابن مهيدي، ابن خدة، سعد دحلب**"[2]، وأولوية الداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة، وأولوية السياسي على العسكري[3]، وتشكيل محاكم مدنية وعسكرية[4]، وهكذا قد أقر المؤتمر ميثاقًا سياسيًا لتسيير الثورة، وتنظّيمها حتى تتمكن من مواجهة التحديات والتطورات الجديدة، وتمكن من وضع دستور ومنّهاج عام ومرجعيّة أساسية للثورة الجزائرية.

وعليه يمكننا القول أن المؤتمر مثل حدثًا تاريخيًا هامًا، ومنعطف في تاريخ الثورة، إذّ خرج بإستراتيجية جديدة وموحدة وشاملة لقيادة النضال الوطني ضد الاستعمار بشقيه السياسي والعسكري، ونظم عمل اللجان والمنظمات الوطنية وأكسبها دينامية جديدة في النضّال الوطني.

– الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1962:

لقد مثل حدث الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منعطفًا حاسما في التطور السياسي للثورة، وله دلالة على مرحلة النضّج السياسي والدبلوماسي، وكان لصدى تأسيسها تأثير عميق في نفوس الجزائريين، وبعث فيها روح الصمود أكثر والمقاومة، ومثل القطيعة الفعلية مع المشاريع الفرنسية التي كانت تهدف لإبقاء القضية الجزائرية شأن داخلي فرنسي، وتعود فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني[5] بالقاهرة، ولكن تأسيسها لم يتم إلا أثناء عقد اجتماع قادة الثورة الجزائرية بالقاهرة في مقر لجنة التنسيق

---

[1] – لجنة التنسيق والتنفيذ لها امتيازات واسعة من حيث توجيه وإدارة جميع فروع الثورة، وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، فهي الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة، لها الحق في دعوته للانعقاد، وتقدم في كل جلساته تقريرًا مفصلاً عن نشاطاتها، وكما تستمد منه التفويض كلما اقتضت الضرورة للقيام ببعض المبادرات، وتكلف بتطبيق كل القرارات السياسية والعسكرية الصادرة عن المجلس الوطني للثورة، ومع مراقبة كل نشاطات الثورة المختلفة، داخليا وخارجيا، ومن صلاحياتها أيضًا منح الرتب العسكرية والإشراف على جميع اللجان، (السياسية، الدعاية والأخبار، الاقتصادية، الاجتماعية، النقابية)، وفي المؤتمر الثاني توسعت اللجنة لتشمل 14 عضوًا، من بينهم 5 أعضاء مشرفين، وهم: "ابن بلة، آيت أحمد، بوضياف، خيضر، بيطاط"، وباقي الأعضاء هم: "محمود الشريف، ابن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، بوصوف، فرحات عباس، عبان، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري". ينظر – الغالي غربي: المرجع نفسه، ص ص 463 – 464.

[2] – بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان ، الجزائر، 2004م، ص 70.

[3] – كرس بعض السياسيين مبدأ تفضيل أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج بهدف القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم جيش التحرير صانعي أول نوفمبر، وتكريس فكرة التفاوض، ومسألة المعتدلين، فإن "عبان رمضان" هو من اقترح "فرحات عباس" المرفوض نضاليًا وثوريًا، والشيخ "عباس بن الشيخ الحسين" عضويين أساسيين في مجلس الثورة، وكما كانت هذه العناصر تدافع عن البرجوازيين والبيروقراطيين في المدن متجاهلة الريف الحصين مهد الثورة، والفلاحين والعمال والجماهير الشعبية التي أفدت الثورة بما تملك، وتحملت الوزر الأكبر من المحن والإعدام والسجون، وقد سعى هذا التيار لاستقطاب ساسة محترفين من مختلف التيارات، وبالتالي العودة بالثورة تدريجيًا للكفاح السياسي ومواصلة طريق التفاوض. بنظر – علي كافي: المصدر السابق، ص 103.

[4] – أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 139.

[5] –. تعود مبادرة الدعوة لتأسيس حكومة مؤقتة لسنة 1956م إذّ طلب "ابن بلة " من أعضاء الوفد الخارجي النظر في اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة في 02 جوان 1956م، مؤكدا أن الأمل كبير في اعتراف عدد من الحكومات العربية والغير العربية بالحكومة، وكما أن "حسين آيت أحمد "كان أيضا من الأوائل الذين دعوا إلى تشكيل الحكومة المؤقتة، لأنها مسألة هامة ومستعجلة، وكان الوفد يسعى إلى إنشاءها رغم رفض القيادة بالداخل، فاجتمع الوفد

والتنفيذ CGE الكائن بغاردن سيتي يوم 17 سبتمبر 1958، وبعد ثلاثة أيام من المناقشات أعلن رسميا عن حل لجنة التنسيق والتنفيذ، وتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]، يوم 19 سبتمبر 1958 وتولى رئيسها "**فرحات عباس**" تلاوة قرار التأليف، ثم تولى "**المدني**" قراءة إعلان اعتراف الحكومة العربية بالحكومة المؤقتة ثم اعتراف السفير العراقي "**السامرائي**"، وأيضًا اعتراف سفير ليبيا وباكستان ثم اليمن[2].

وقد تم اختيار شخصية "**فرحات عباس**[3]" أول رئيس للحكومة المؤقتة، ووزعت فيها الحقائب الوزارية على مختلف القيادات والشخصيات الوطنية، التي سعت لتنظيم الثورة وتأطيرها، بإشرافها على مختلف الشؤون السياسية والعسكرية، لمواجهة كل المخططات الفرنسيّة[4] التي تستهدف القضاء على الثورة، فكان لها أول رد على سياسة "**ديغول**" بتاريخ 28 سبتمبر 1958م، أكدت فيه أن الاستفتاء يتعلق بمصير الشعب الجزائري، فلا يمكن أن يقرّر من قبل الشعب الفرنسي، وأعلنت استعدادها للدخول في التفاوض لبحث الشروط العسكرية والسياسية لوقف القتال، والشروط والضمانات اللازمة لتقرير المصير[5].

المؤلف من: "خيضر وابن بلة، بوضياف"" صائفة 1956م بالقاهرة لبحث هذه المسألة، كما أن "آيت أحمد "كان يشاطرهم الرأي وهو في نيويورك، وبعد سجن الزعماء الخمسة، أرسل "حسين آيت أحمد" بعد 06 أشهر من أسره مقترحًا للجنة التنسيق والتنفيذ في أبريل 1957م بتشكيل حكومة مؤقتة في أقرب الآجال، تأهبا لأية مبادرة سياسية حول القضية الجزائرية، وكما أرسل "ابن بلة" رسالة أيضا إلى "الباءات الثلاث" يسأل فيها عن أسباب التأخر في الإعلان عن الحكومة، فتشكيلها يمكن من قلب الوضع رأسا على عقب ويضع فرنسا في حرج فضلا عن صداها في العالم وكسب الدعم. ينظر – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 227. وأيضًا. محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 252 – 253.

[1] – حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 203.

[2] – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص ص 580 – 581.

[3] – لقي قرار تعيين "فرحات عباس" رئيسًا للحكومة المؤقتة معارضة من الداخل، وهو ما عبر عنه قادة الولاية الثانية، والسبب هو التخوف من شخصيته المعتدلة خاصة بعد مجيء "ديغول" فتكون الثورة أو قيادة الخارج، قد وجدت الرجل المناسب للحوار مع فرنسا، وهو ما أثار استياء وتشاؤم مجاهدي الولاية الثانية. ينظر – علي كافي: المصدر السابق، ص 227.

[4] – ومن أسباب ودوافع تشكيل الحكومة المؤقتة السعي لإعادة بناء الدولة الجزائرية، ووضع حد لكل محاولات فرض الوصاية الخارجية من طرف تونس والمغرب ومصر على الثورة الجزائرية، وقطع الطريق على المناورات التي كانت ترمي إلى جر الثورة نحو الحلول "الواقعية الاعتدالية"، وقد ظهرت تلك المحاولات في أشكال مختلفة جمعت بين الضّغط على قيادة الثورة من أجل العدول عن تشكيل حكومة مؤقتة لصالح فكرة القبول بالمفاوضات مع الجمهورية الخامسة، وكما تعرض قادة الثورة للمساومة من طرف النظام الملكي المغربي الذي أثار مسألة الحدود مع الجزائر بصورة ملفتة في ربيع وصيف 1958م، وقد تزامن ذلك مع صدور تصريحات رسمية مغربية مؤيدة بشكل كبير لفكرة التعاون "الأورو إفريقي" التي تتقاطع مع سياسة "**ديغول**" التي ترمي إلى تحويل الصحراء الكبرى وجعلها منطقة حرة للتفاوض بين فرنسا ومستعمراتها، كما إرتمى "**بورقيبة**" في مشاريع استعمارية تستهدف استغلال الصحراء الجزائرية، فبعد صعود "**ديغول**" للسلطة قامت كل من تونس والمغرب بتوجيه تهديدات غير مباشرة إلى قادة الثورة عن طريق التضييق على حركة جيش التحرير الوطني في القواعد الخلفية الحدودية، وبلغ التوتر ذروته في الجبهة الغربية في أوت 1958م، أين حدثت صدمات مسلحة بين جيش التحرير والقواعد المسلحة. ينظر – عبد النور خثير: المرجع السابق، ص 187.

[5] – سليمان الشيخ: المصدر السابق، ص 114.

وبالرغم من أهمية حدث تأسيس الحكومة المؤقتة، والذي مثل حدًا فاصل في تاريخ المقاومة الجزائرية، وأنهى السيطرة الاستعمارية، وجسّد مشروع تحقيق السيادة على أرض الواقع، إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة في ممارسة نشاطها السياسي والعسكري ووجهة مختلف الانتقادات لمسؤولي الحكومة من جماعة الداخل[1]، واتهامهم بالتراخي في تمرير الأسلحة وتكديسها في المخازن بليبيا وتونس، وإهمالها لفتح الثغرات المطلوبة بخط موريس لإبعادها الضباط المختصين في هذا الأمر، وتركهم بتونس دون عمل[2]، وبسب هذه الاتهامات تقرر عقد اجتماع العقداء العشرة في أفريل 1959م بتونس والذي دام 94 يومًا في اجتماعات متقطعة، كان نتيجتها الاتفاق على التركيبة الجديدة لمجلس الثورة، ودعوة الهيئة العليا للثورة للاجتماع بطرابلس[3].

وأثناء عقد المجلس الوطني للثورة اجتماعه ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960م تقرر الإعلان عن تشكيلة الحكومة الجديدة، برئاسة "**فرحات عباس**" ونفس المناصب السابقة بالنسبة للمعتقلين الخمسة، مع إضافة "**محمدي السعيد**" وزيرًا للدولة، والجديد في تركيبة الحكومة المؤقتة هو إلغاء وزارت القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية حربية (C.I.G)، وكما منح المجلس صلاحيات الحكومة للتفاوض مع فرنسا حول مبدأ تقرير المصير مع الرجوع لمجلس الثورة، إذّ تعلق الأمر بوقف إطلاق النار، وتكثيف جهودها للحصول على الدعم من كل المصادر، والسعي لكسب الدعم المادي والدبلوماسي للثورة من مختلف الدول الإفريقية والأسيوية،وكما تقرر دخول قادة الثورة إلى الداخل[4].

وبالرغم من تسوية اجتماع طرابلس للخلاف بين قادة الداخل والحكومة المؤقتة، وعودة الاستقرار نسبيًا، إلا أن الخلافات والاتهامات بدأت تظهر من جديد، وهو ما نتج عنه حلّ الحكومة المؤقتة الثانية، وفي الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة المنعقدة من 09 أوت إلى 27 أوت 1961م بطرابلس، أعلن عن تولي "**ابن خدة**" رئاسة الحكومة، مع إحداث تغيرا في بعض المناصب، إذّ تم إبعاد كل من "**فرنسيس**" و"**مهري**"، وتعيين "**سعد**

---

[1] – العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص ص 105 – 106.

[2] – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 399.

[3] – حضر الاجتماع كل من: "كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال" ممثلين عن الحكومة، "محمدي السعيد" عن القيادة الشرقية، "هواري بومدين" عن القيادة الغربية، "عبيد الحاج لخضر" عن الولاية الأولى، "علي كافي" عن الولاية الثانية، "السعيد يازوران" عن الولاية الثالثة، "دهليس" سليمانّ المدعو= = "الصادق" عن الولاية الرابعة، "ديغن بودغنّ "المدعو لطفي عن الولاية الخامسة، أما الولاية السادسة لم تكن ممثلة. ينظر – علي كافي : المصدر السابق، ص ص 254 – 255.

[4] – علي كافي: المصدر نفسه، ص ص 255 – 256.

دحلب" وزيرًا للخارجية، و"**كريم بلقاسم**" وزيرًا للداخلية، ومن قرارات المجلس المهمة تكثيف العمل الدبلوماسي للثورة في نطاق سياسة عدم الانحياز، وحركة الوحدة العربية والمغربية والإفريقية[1].

2 – 3 – 5 – النشاط الدبلوماسي للثورة وتدويل القضية الجزائرية:

لقد كان العمل الدبلوماسي أحد المبادئ الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وفق ما نصّ عليه بيان أول نوفمبر 1954م، إذّ ركز على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وتجسيد وحدة إفريقيا في إطارها العربي والإسلامي، مع التأكيد على تعاطف جبهة التحرير الوطني مع جميع الأمم التي تساند القضية الجزائرية في إطار ميثاق الأمم المتحدة[2]، وقد سعى الوفد الخارجي بالقاهرة كسب الدعم العربي والمغاربي والأفروأسياوي للقضية الجزائرية، ليكون مؤتمر "باندونغ" 18 – 24 أفريل 1955م أول انتصار دبلوماسي للثورة الجزائرية، إذّ أجمع المؤتمرون على تأييد الشعوب المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) في تقرير مصيرها، وحصولها على الاستقلال، وكما توعدت الدول الأعضاء بمنح المساعدات للدول المكافحة من أجل الاستقلال[3]، وهكذا فقد فتح مؤتمر "باندونغ" الباب أمام الدبلوماسية الجزائرية، ليتم تداول القضية الجزائرية في مختلف المؤتمرات والاجتماعات للمنظمات الدولية.

وقد تجسد الدعم العربي والأفروأسياوي للقضية الجزائرية ميدانيًا، من خلال مطالبة 14 دولة من دول مؤتمر "باندونغ" بمذكرة للأمين العام للأمم المتحدة لإدراج القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة المقررة في سبتمبر 1955م، وبالرغم من رفضّ فرنسا واحتجاجها على هذا الأمر، باعتبار أن القضية الجزائرية شأن داخلي ورفض مناقشتها، إلا أن القضية سجلت في جدول أعمال الجمعية دون متابعتها في هذه الدورة[4].

وستعرف القضية الجزائرية تقدم مميز في المحافل الدولية، بعد إدراجها للمناقشة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المحتدة في دورتها الحادية عشرة ما بين 12 نوفمبر 1956م و08 مارس1957م، وهذا بعد طلب 17 دولة أسيوية عربية، فأصدرت هيئة الأمم قرارها المتضّمن ضرورة إيجاد حل سلمي ديمقراطي وفقًا لميثاق هيئة الأمم[5]، وقد حققت الدبلوماسية الجزائرية انجاز معتبر في الدورة الثانية عشرة للأمم المحتدة ما بين 17 سبتمبر

[1] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص ص 434 – 435 – 436.

[2] – النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، المصدر السابق، ص ص 11 – 12.

[3] – لم تشارك الجزائر في المؤتمر ضمن وفد مستقل، وإنماكانت ضمن الوفد المغاربي الذي ضم الأقطار الثلاث، وقد ترأس الوفد "صالح بن يوسف"، أما البعثة الجزائرية،كانت تتكون من: "حسين آيت أحمد، محمد يزيد، الشاذلي المكي". ينظر – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 172.

[4] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 482 – 483.

[5] – عبد القادر كرليل: "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955 – 1961"، **مجلة أفاق وأفكار**، العدد 08، جامعة الجزائر2، 2016م، ص، ص 65، 70.

و14 ديسمبر 1957م، من خلال أهلية الهيئة للنظّر في القضية الجزائرية، ودعوة الطرفين للدخول في المفاوضات لفضّ النزاع بطرق سلمية عادلة[1]، وكما تلقت القضية الجزائرية مساندة قوية في مؤتمر القاهرة ما بين 26 ديسمبر 1957م و01 جانفي 1958م، والذي ضّم 500 مندوبًا عن 44 دولة إفريقية وأسيوية، بحضور وفد جبهة التحرير برئاسة "**الأمين دباغين**"، فندّد المؤتمرون بما يجري من جرائم في الجزائر، مطالبين بحق شعبها في الحرية والاستقلال[2]، وفي الدبلوماسية المغاربية قد أعطى مؤتمر طنجة من 27 إلى 30 أفريل 1958م دفعًا قويًا للعمل السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية، إذّ أكد على إنفراد جبهة التحرير الوطني بتمثيل القضية الجزائرية، وطالب بالإسراع في تشكيل حكومة مؤقتة[3].

وستشهد الدبلوماسية الثورية قفزة نوعية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذّ أدرج رسميا في الدورة الثالثة عشرة للأمم المتحدة 16 سبتمبر – 13 ديسمبر 1958م القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة رسميًا بتاريخ 22 سبتمبر، ورغم معارضة فرنسا إلا أن القضية نوقشت لمدة أسبوع من 08 إلى 13 ديسمبر، وتمت إدانة الطرف الفرنسي بعدم احترام وتطبيق توصيات الدورتين السابقتين، وكما تقرر الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، مع التوصية في بدء المفاوضات، خصوصا وأن الوضع في الجزائر أصبح يهدد السلم العالمي[4]، وكما ارتكز نشاط الحكومة الجزائرية على كسب الرأي العام الدولي، وتوسيع دائرة الدعم من خلال إرسال البعثات إلى مختلف أنحاء العالم، ففي شهر ديسمبر 1958م قام الوفد الجزائري المؤلف من: "**ابن خدة، محمود الشريف، سعد دحلب**" بزيارة رسمية إلى الصين، وأثناء الاستقبال عزف الجيش الصيني لأول مرة النشيد الوطني الجزائري[5].

وقد شارك الوفد الجزائري في مؤتمر أكرا ما بين 08 و 12 ديسمبر 1958م للشعوب الإفريقية، فأكد المؤتمرون على حق الشعب الجزائري في الاستقلال، ودعوة فرنسا إلى الإسراع بعقد المفاوضات مع الحكومة المؤقتة التي حظيّت باعتراف (غانا، غينيا، ليبيريا، إثيوبيا)، فأدخل المؤتمر جبهة التحرير دخولاً بارزًا إلى المسرح السياسي الإفريقي، وبدءًا من فيفري 1959م قام أعضاء الحكومة المؤقتة بزيارة العديد من الدول للتعريف بالقضية الجزائرية

[1] – المرجع نفسه، ص، 71.

[2] – بشير سعدوني: "القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي بالقاهرة 1957/12/26 ـ 1958/01/01م"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 3، العدد 5، جامعة الجزائر2، ص 107.

[3] – عبد الوهاب بن خليف: **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، دار طليطة، الجزائر، 2010م، ص 15.

[4] – عبد القادر كرليل: المرجع السابق، ص، ص 75، 78، 79.

[5] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 85.

وكسب الدعم، إذّ زار الرئيس "**فرحات عباس**" ما بين 12 - 17 فيفري الهند والباكسان، وكما كانت له زيارة في أواخر أفريل إلى الشرق الأوسط العراق والكويت ولبنان من 27 إلى 29 ماي، وثم انتقل إلى السودان والأردن، وزار يوغسلافيا من 06 إلى 12 جوان لتعزيز موقف الحكومة المؤقتة دوليًا، وحصولها على المساعدات المالية خاصة من الصين ويوغسلافيا[1].

وكما حققت الحكومة المؤقتة انتصار دبلوماسي على الساحة الإفريقية بمشاركتها بوفد رسمي يمثل الجزائر المكافحة في مؤتمر منروفيا (ليبيريا) المنعقد ما بين 04 و08 أوت 1959م، إذّ رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة[2]، ليبلغ النشاط الدبلوماسي ذروته في الدورة الرابعة عشرة للأمم المتحدة إذّ تم مناقشة القضية الجزائرية ابتداءً من يوم 30 نوفمبر 1959م، وأثناء المناقشة قدمت 22 دولة إفريقية أسياوية بتاريخ 03 ديسمبر مشروع يتضّمن اعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ويدعو طرفي النزاع للتفاوض، ولكن المشروع لم ينل أغلبية الثلثين[3]، وبالرغم من عدم حصول القضية الجزائرية على تصويت الأغلبية إلا أن إدراجها في جدول أعمال الأمم المتحدة، وكسب دعم العديد من الدول هو في حد ذاتها انتصار، فبعدما كانت الجزائر شأن داخلي فرنسي، أصبحت قضياها تناقش أمام الرأي العالمي، والذي اعترف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول أن العمل الدبلوماسي قد أعطى دعم كبير للثورة الجزائرية، وشجع مجاهدي الداخل على الاستمرار في الجهاد والمقاومة، وتكمل أهميته في كسب الدعم الدولي للقضية الجزائرية، من خلال تقديم العديد من الدول مساعداتها المادية خاصة الأسلحة والأموال، أو دعمها الدبلوماسي في المؤتمرات والندوات الدولية، وخاصة العربية والإفريقية والأسياوية، وهو ما شكل ضغط خارجي على فرنسا، وأضحّى العالم بأسره ينّدد بجرائمها الغير إنسانية في الجزائر.

3 – فرنسا ومسألة القضاء على الثورة "دراسة لنماذج من الأساليب":

سنركز في هذا الجزء من البحث على مختلف الأساليب التي وضفتها فرنسا لمجابهة الثورة والقضاء عليها، ويرتكز هذا الموضوع على محورين أساسيين، وهما مخططات الحكومة الفرنسية ما بين سنتي (1954 – 1958)م لوقف الثورة ومنع انتشارها واستمرارها، وأهم الأساليب المطبقة في عهدها، والمحور الثاني هو الحكومة الديغولية

[1] – سليمان الشيخ: المصدر السابق، ص 113.

[2] – عطاء الله فشار: "**دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: عقيلة ضيف الله، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2001م، ص 37.

[3] – عبد القادر كرليل: المرجع السابق، ص 83.

ومنهجها لإنهاء القضية الجزائرية، والتي حاولت قدر الإمكان إنهاء حرب الجزائر بأقل الخسائر، والحفاظ على المصالح الفرنسية بالجزائر، ومحاولة الوصول لاتفاق سياسي وعسكري مع قادة الثورة، فما هي أهم المخططات التي اعتمدهاّ "**ديغول**" في التعامل مع الثورة؟

لقد وظّفت الجمهورية الفرنسية الرابعة مختلف الأساليب لاحتواء الثورة الجزائرية، والقضاء عليها منذ بدايتها، فكان العمل العسكري أول أسلوب طبقته حكومة "**منداس فرانس**" للقضاء على الثورة المتمركزة بقوة في منطقة الأوراس والشمال القسنطيني، فاتبعت القيادة العسكرية الفرنسية أسلوب الحرب الكلاسيكية، القائم على تزويد القوات، وانتهاج أسلوب التمشيط والتربيع، والقيام بعمليات عسكرية ضخمة برية وجوية وبحرية، ومن أشهرها عملية "إشمول" بجبال الأوراس في 26 نوفمبر 1954م بقيادة الجنرال "**شاريار**"، إلا أن نتيجتها كانت هزيلة جدًا، وعملية "ألواس" الأولى والثانية، و"توترال" بمنطقة القبائل في ديسمبر 1954م، وعملية "فيرونيك" في 19 جانفي 1955م بجبل أحمر خدو بالأوراس، شارك فيها حوالي 5000 جندي، مدعمين بالطائرات والآليات المدرعة، وعملية "فوالت" في 23 جانفي والتي دامت 3 أيام بجبال تيزا وقوشي جنوب الأوراس[1].

3 – 1 – الإستراتيجية العسكرية والسياسية لحكومة "إدغار فور" للقضاء على الثورة:

إنّ من أهم القضايا السياسيّة والعسكرية التي واجهت حكومة "**إدغار فور**" بعد تعيينها في 24 فيفري 1955م، مسألة القضاء على الثورة الجزائرية، وإعادة الهدوء والاستقرار، والحفاظ على الجزائر الفرنسية، وقد راهنت في بدايتها على "**جاك سوستيل**" الذي عين حاكمًا عامًا على الجزائر منذ 25 جانفي 1955م، فكان أول ما قام به عند التحاقه بالجزائر في 15 فيفري، هو زيارته إلى منطقة الأوراس والقبائل، وبعد إطلاعه على الأوضاع المزرية للجزائريين، ارتكز مشروعه على القيام بمجموعة من الإصلاحات، التي لم تزد عن دستور 1947م، وطالب بإدماج الجزائريين، وإجراء انتخابات حرة، وكما حاول استمالة القادة السياسيين والشخصيات الوطنية أمثال: "**الشيخ خير الدين**، و**الحاج شرشالي**، و**أحمد فرنسيس**، و**علي زعموم** من الولاية الثانية"، لتشكيل "جبهة معتدلة" بدلاً من "جبهة متطرفة" للتفاوض معها حول مشروع الاستقلال الذاتي[2]، إلا أن مشروع "**جاك سوستيل**"[3] رغم تفاهته وجد معارضة شرسة من قبل المستوطنين، وفي نفس الوقت لم يستطع تلبية مطالب

---

[1] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 348 – 349 – 350 – 351.

[2] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 409 – 410 – 411.

[3] – مشروع جاك سوستيل: هو عبارة هم مشروع إصلاحي موجه إلى مختلف ميادين الحياة، وأهم ما تضمنه هو: ـ تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى لتسهيل عملية المراقبة وضبط حركة المواطنين. ـ تعصير الفلاحة لإلهاء الجزائريين بالأرض وعدم التحاقهم بالثورة. – توسيع الصناعة الخفيفة لخلق مناصب الشغل. – تحويل البلديات المختلطة قصد خلق الانسجام الإداري، والاستجابة لمطالب النخبة. – استقلال الدين عن

الوطنيين المعتدلين، الذين أدركوا الخطر الذي يحدق بجبهة التحرير الوطني، فأصدر "**عبان رمضان**" بيانًا سريًا يهدد فيه من تسّول له نفسه الاستجابة لمناورات "**سوستيل**"، وبذلك لم يبقى أمام هذا الأخير سوى الحرب ومواجهة الثورة بالقمع العسكري[1].

ونظرًا لانسداد الوضع في الجزائر بسبب اتساع الثورة وانتشارها، وفشل مختلف العمليات العسكرية في القضاء على الثورة، طلب الحاكم العام "**جاك سوستيل**" رفع تعداد الجيش الفرنسي الذي وصل مع نهاية جوان 1955م إلى 100.000 جندي، وإضافة فرقتين من المشاة وتعبئة المستوطنين في إطار تشكيل قوات المقاطعات المحلية، ليرتفع إلى 114.000 رجل في شهر جويلية 1956م[2]، ومن أخطر الإجراءات التي اتخذتها حكومة "**إدغار فور**" للقضاء على الثورة – قانون الطوارئ – المصادق عليه من المجلس الوطني الفرنسي في 01 أفريل 1955م، وأصبح ساري المفعول ابتداءً من 03 أفريل[3]، والذي أدخل الجزائر في مرحلة جديدة، بتخويله للسلطات العسكرية والمدنية الصّلاحيات المطلقة لقمع الثورة، باعتماد أسلوب النفي والإقامة الجبرية في المحتشدات والمعتقلات، التفتيش والمراقبة ومداهمة المنازل، وتشديد الخناق على الصحافة وكل الأنشطة الثقافية، وإحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني، وهكذا تم تحويل السلطة من المصالح المدنية والقضائية إلى السلطة العسكرية[4]، وبصدور مرسوم 15 جوان 1955م الذي يحيل كل القضايا على المحاكم العسكرية في مختلف الدوائر: قسنطينة، باتنة، عنابة، بجاية،....، مكن من تعزيز سيطرة العسكريين ونفوذهم بالجزائر[5].

وعلاوة على ما ذكر فإن حكومة "**إدغار فور**" حاولت قدر الإمكان إحكام السيطرة على الوضع العام بالجزائر، باعتماد أسلوب التهدئة والمراوغة لاستمالة الجزائريين، والتظّاهر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات لتحسين أوضاعهم، ومنع التحاقهم بالثورة، إلا أن هجومات لشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م كانت الضربة القاضيّة لمشاريع "**جاك سوستيل**" الاندماجية، فأصبح همه الوحيد هو إعادة الأمن إلى نصّابه بتعزيز القوات العسكرية، فحاول في 26 سبتمبر إنشاء مناطق محروسة عسكريًا لتجميع سكان الريف، وأطلق عليها اسم

الإدارة الفرنسية أي الاستجابة لمطالب جمعية العلماء المسلمين. – تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، وهو مطلب لكل التشكيلات الوطنية في الجزائر. – محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية. – فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين. – تمكين المسلمين الفرنسيين من الالتحاق بالوظيف العمومي. – مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدات الاجتماعية لخلق جو من الرضا والارتياح لدى أغلب الجزائريين. للمزيد ينظر – العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 111.

[1] – محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص 37.

[2] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص 338.

[3] – المرجع نفسه، ص 268.

[4] – العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 105.

[5] – الغالي غربي : المرجع السابق، ص 270.

"أقسام العمل المختصص" (S.A.S)، وخصص لها 1.400 ضابط في المخابرات قصد جمع المعلومات وعزل السكان عن الثورة، وكانت هذه المراكز الأمنية التي يبلغ عددها 400 مركز من 1500 إلى 20.000 شخص، توفر فيها كل ضروريات الحياة غذاء وتعليم والعمل للسكان المعزولين عن الثوار، لكن هذا المشروع باء بالفشل أيضًا[1]، وهو ما زاد من ارتفاع وتيرة العمليات العسكريّة لجيش التحرير الوطني في مختلف مناطق الوطن.

3 – 2 – حكومة "غي موليه" ومسألة القضاء على الثورة:

لقد أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية في جانفي 1956م تشكيلة حكومية جديدة، برئاسة "**غي موليه**" زعيم الحزب الاشتراكي، والذي حاول توجيه كل اهتماماته للقضية الجزائرية، فكانت أولى إجراءاته عزل "**جاك سوستيل**" وتعيين الجنرال "**كاترو**" للتخلص من حرب الجزائر وتسوية الوضع، ولكنه اصطدم بمعارضة قوية من طرف المستوطنين في أول زيارة رسمية له للجزائر في 06 فيفري 1956م، مما اضطره إلى تغيير الحاكم العام "**كاترو**"، وتعيين مكانه "**روبار لاكوست**"[2]، والذي عرف بسياسته القمعية والدموية ضد الجزائريين، فتفاقمت عمليات القمع والتطهير، والتي هي استمرار للعمليات السابقة، فكانت عملية الأمل والبندقية بمنطقة القبائل، بقيادة الجنرال "**بيوفر**" إذّ حاول القيام بعمليات تطّهير واسعة للمنطقة في 28 أفريل 1956م وبلغت ذروتها في ماي، وأشرك في العملية حوالي 30.000 جندي والطائرات والمروحيات وقاذفات القنابل[3].

وكما مُنح الجنرال "**لاكوست**" صلاحيات استثنائيّة هامة لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستعادة الأمن، ومراقبة التراب الجزائري للقضاء على الثورة بموجب مرسوم 56/ 274 الصادر بتاريخ 17 مارس 1956م، ولتطبيق القرار على أرض الواقع صدر قرار يوم 07 ماي 1956م ينصّ على مَنّح العسكريّين سلطة حفظ الأمن التي تعد من اختصاصات السلطات المدنيّة، وبهذا وفرت الحكومة الفرنسية للجيش التغطية القانونيّة لممارسة قانون التعذيب لانتزاع الاعترافات من المتهمين، وقد استخدمت السلطات الفرنسيّة في هذا الشأن 584 مركزًا للتعذيب، وكما نصت المادة الثالثة من قانون 07 ماي على تفتيش المنازل ليلاً ونهارًا دون سابق إنذار، وانتهاك الأعراض وتخريب الممتلكات ومصادرتها، وإنشاء المناطق المحرمة وتهجير السكان وحشرهم في محتشدات تفتقر لحقوق الإنسان، وقد طبقت هذه السلطات الاستثنائية بشكل رهيب في معركة مدينة الجزائر، لما مُنح الجنرال "**ماسي**" ابتداءً من 07 جانفي 1957م سلطة حفظ الأمن بالجزائر وتفكيك خلايا جبهة التحرير،

[1] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 414.

[2] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 416.

[3] – الغالي غربي : المرجع السابق، ص 351.

فوضعت الحكومة تحت تصرفه فرقة المظليين التي كانت بقيادته، وكتيبة الزواف التاسعة، والكتيبة السنغالية الثالثة عشر، والكتائب الجمهورية للأمن والحرس المتنقل، وجنود الهندسة المخبرين الجزائريين المتعاونين مع السلطات الأمنيّة الفرنسية المختصة، بالإضافة إلى مختلف الأجهزة الأمنية[1].

وقد ازداد القمع ضراوة مع تعيين الجنرال "**صالان**" يوم 15 نوفمبر 1956م قائدًا للناحية العسكرية العاشرة التي تمثلها الجزائر، والمعروف بتجربته الحربية في الهند الصينية وتخصّصه في الاستعلامات، فاعتمد على ابتكار مناهج مواجهة مضادة للحرب الثورية، تعتمد على الأساليب الوحشية، من تعذيب وقتل جماعي، بحجة أن الحرب الثورية التي تشنها جبهة التحرير تعتمد على إشاعة الرعب ولهذا من الضروري الرد عليها بسلاح معادل[2]، مما يُجبِّر السكان على عدم الانضّمام للجبهة أو تقديم الدعم الضروري لها، وكما أنشئ مكتب مكلف بالنشاط السيكولوجي لدى هيئة الأركان، فتم تأسيس المكتب الخامس رسميًا في جانفي 1957م، وهكذا أتيحت كل الوسائل الحربية الشرعية والغير شرعية للعسكريين الفرنسيين لتفكيك الثورة[3].

3 – 3 – حكومة "شارل ديغول" والثورة الجزائرية:

لقد مثلت عودة الجنرال "**ديغول**" للحكم في فرنسا أكبر خطر على الثورة الجزائرية، لأنه معروف بخبرته العسكرية ودهائه السياسي وحنكته، وقدرته على التحكم في زمام الأمور والسيطرة على الوضع، وهو ما سيحتم على جبهة التحرير الوطني تكثيف مجهوداها الحربية والاستعداد الأكثر لمجابهة سياسة "**ديغول**"[4]، وإنّ أول ما قام به إصدار أوامره في شهر أكتوبر بعودة الضباط والموظفين القائمين على شؤون الجزائر. واستبدال الجنرال "**صالان**"

[1] – رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 . 1962) سنوات الحسم والخلاص**، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م، ص ص 110 – 111.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 112 – 113.

[3] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 114.

[4] – كان الجنرال "ديغول" على اقتناع بأهمية القضية الجزائرية، ويقول في هذا الشأن: "والآن ما مصير الجزائر؟ لم نكن هنا أمام وضع يقتضي حله وديًا، إنما كنا أمام مأساة كاملة، مأساة فرنسية ومحلية في آن واحد. لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا. فقد سبق أن غزوناها بعد أحداث طويلة قائمة في عهد البرابرة، وبفضل جهد عسكري ضخم بذل فيه كلا الخصمين كثيرًا من الشجاعة وتحمل كثيرًا من الخسائر ثم تولينا بعد ذلك القضاء على عدة ثورات. ولذلك فقد غمرنا الفرح لأننا أصبحنا سادة أرض كلفتنا تضحيات كثيرة. ومع ذلك، فقد تعزز كثيرًا موقفنا في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء. واستطعنا مؤخرًا أن نجند فيها عددًا من ((المحاربين))، وألفنا حكومة تحريرنا، وجمعنا فيها بالاشتراك مع حلفائنا قسمًا كبيرًا من وسائل انتصارنا. وكان يقيم فيها مليون من الفرنسيين تمكنوا بفضل كفاءاتهم ومساعدة رؤوس الأموال المرسلة من الوطن الأم، وبموازاة الإدارة الحاكمة، من رفع مستوى الجزائر اقتصاديًا، فضلاً عن المنشآت الهامة التي أقمناها فيها بفضل مالنا ووسائلنا التقنية وجهد السكان المحليين. وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي تساعدنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية. إذًا فثمة أسباب كثيرة تحمل الشعب الفرنسي على أن يَعُدّض امتلاك الجزائر أمرًا مفيدًا ومستحقًا. ولا ريب أنه كان يتحمل على مضض وبصبر فارغ القتال البالغ النفقات الذي نشب فيه." ينظر – شارل ديغول: **مذكرات الأمل – التجديد 1958 – 1962**، ترجمة: سموحي فوق العاده، الطبعة 01، منشورات عويدات، بيروت، 1971م، ص 49.

بالجنرال "**شال موريس**" الذي أصبح قائدًا عامًا للقوات الفرنسية بالجزائر، وفصلت عنه المهام المدنية، وتم إسنّادها لمفوض مدني هو السيد "**بول دولوفريه**"[1]، وقد حاول بسياسته الجديدة السيطرة على الوضع، فهل تمكن من ذلك فعلاً أم لا؟

لقد عمل "**ديغول**" في الميدان العسكري على رفع تعداد الجيش الفرنسي من 500 ألف جندي إلى 700 ألف، والقيام بعمليات التمشيط الدقيقة والمكثفة[2]، وكان إنجاز مخطط "شال" من أهم الخطط العسكرية لخنق الثورة والقضاء عليها، من خلال غلق المناطق الحدودية الشرقية، ومنع وصول الإمدادات، ومنع اتصال الثوار بالعالم الخارجي، والمخطط ما هو إلا امتداد لمخطط "موريس"[3]، وقد بدأ الجنرال "**شال**" تطبيق مخططه العسكري في منطقة وهران، بعمليات عسكرية ضّخمة رمز إليها باسم عملية كورون، امتدت ما بين شهري فيفري ومارس 1959م بقيادة "**غراسيو**"، وكذلك هجمات المظليين بقيادة العقيد "**ديكاس**"، وقوات قطاع بوسعادة التي تمكنت من قتل العقيد "**عميروش**" و"**سي الحواس**"، وفي منتصف شهر أفريل أطلق الجنرال "**شال**" عملية الحزام التي استمرت حتى منتصف شهر جوان 1959م، وشملت السفح الغربي لجبال الونشريس، والقسم الأعظم من

---

[1] – شارل ديغول: المصدر نفسه، ص 70.

[2] – محمد ياحي: الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، **الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 23.

[3] – بدأت السلطات الفرنسية منذ سنتي (1955 – 1956)م في إقامة وتسبيح الأسلاك الشائكة وزرع الألغام، ولكن كان رد فعل الثوار سريع وتم نزع هذه الأسلاك في ليلة أو ليلتين، ونظرًا لأهمية وفعالية الأسلاك قررت القوات الفرنسية بقيادة "موريس" و"شال" تسبيح الحدود، ووظّفت أحدث الأجهزة والآلات الإلكترونية والرادارات والأضواء الكاشفة، مع حراسة مشددّة، وبالنسبة لخط "موريس" فهو ينسب للقائد العسكري "أندري موريس" الذي أصدر قرار 20 جوان 1957م يقضي بإنشاء خط دفاعي طويل يمتد من الحدود الجزائرية التونسية، ومماثل للخط الدفاعي الذي سبق إنشاؤه من قبل على الحدود الجزائرية المغربية، والهدف منه هو القضاء على الثورة عسكريا، وتحقيق أرباح اقتصادية لأنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة، والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة، لذلك أعطى "موريس" أمرًا للإسراع في المشروع، ووجوب إنهاء الأشغال في أجل أقصاه ثلاثين سبتمبر 1957م. وقد تطلب إنجاز خط "موريس" إمكانات مادية وبشرية كبيرة، تمثلت أساسًا في 24 ألف طن من الأسلاك الشائكة والقضبان، و1500 طن من الأعمدة الخشبية بأنواعها المختلفة، و1300 طن من السياج والحديد، و1400 طن من الإسمنت، و200 طن من العتاد الكهربائي، و200 طن من الإسمنت، و200 طن من الألغام، وألف طن من الخرسانة، و14.000 طم من الحصى، وأكثر من 60 ألف طن من العتاد والمواد التي كانت تنقل إلى ورشات الإنجازعن طريق السكة الحديدية والطرق البرية، وتطلب العملية توفر 30 مواطئ (Buldozers)، و30 ضاغط (compresseurs) و135 شاحنة، و12 خلاطة إسمنت، و04 مسويات، (niveleuses)، و03 سيارات رشاشة، و20 آلة ثاقبة (performateurs).ينظر – محمد قنطاري: سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية دورها وتأثيرها في الثورة، الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص ص 61 – 62. وأيضا، جمال قندل: **خطا موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957 – 1962**، دار الضياء، الجزائر، 2006م، ص ص 43 – 44.

منطقة الجزائر (الولاية الرابعة التي كانت بقيادة "**صالح زعموم**")، وقد أثرت هذه العملية على الثوار بالمنطقة بعد عجز الحكومة الجزائرية المؤقتة عن تقديم الدعم، مما دفع "**صالح زعموم**" لقبول سلم الشجعان[1].

وكما ارتكزت إستراتيجية الجنرال "**شال**" أيضًا على تعزيز وحدات الحركى، ووحدات الدفاع الذاتي لتدعيم القوات الفرنسية، وقد ارتفع عدد الحركى من 13.200 في جوان 1956م، إلى 58.751 في جويلية 1959م، إلى جانب توسيع المناطق المحرمة داخل الوطن، وإتباع سياسة الأرض المحروقة، والقضاء على المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، وإقامة إدارة أخرى بديلة عميلة للإدارة الاستعمارية، والإكثار من المحتشدات وتعزيز الحراسة والمراقبة، وتسليط التعذيب على كل أسير[2].

وعلى الرغم من اعتماد "**شارل ديغول**" على القوة العسكرية للقضاء على الثورة إلا أنه حاول إغراء الجزائريين ببعض الإصلاحات، إذّ أعلن في خطابه بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م عن محاور مشروعه الاقتصادي والاجتماعي المعروف "بمشروع قسنطينة"، والذي حاول من خلاله تغيير أوضاع الجزائريين في ظرف خمس سنوات تغييرًا جذريا[3]، وكما حاول المراوغة سياسيًا بدعوة الثوار للتفاوض معه باسم "سلم الشجعان" المعلن عنه في ندوته الصحفية يوم 23 أكتوبر 1958م، والذي اقترح فيه إيقاف القتال محليًا بين المتحاربين، وبموجب الاتفاق تتم المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والمنظّمة الخارجية التي كانت تدير شؤون الثورة، على حد تعبيره[4].

وعليه فقد كانت المرحلة الممتدة بين سنتي (1959 - 1962)م تعتبر من أصعب المراحل التي عاشتها الثورة الجزائرية، إذّ قدمت خلالها الكثير من الأرواح بعدما تمكن الجيش الفرنسي من تشديد الخناق ولو نسبيًا على الثورة، وأصبحت مشكلة التسليح الشغل الشاغل لقيادة الثورة في الداخل والخارج، وبالرغم من ذلك فإن الثورة واجهت كل المخططات الديغولية، بتوثيق ارتباطها أكثر بالقاعدة الشعبيّة، وتنشيط حركة التوعية لعزل الشعب الجزائري عن الإدارة الاستعمارية، ومعاقبة الخارجين عن القانون، وأما عسكريًا عملت على تكوين تقنيين مختصين،

---

[1] - رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 242 - 243.

[2] - جمال قندل: المرجع السابق، ص 85.

[3] - بتحسين الاستثمار الصناعي والزراعي، وتوزيع الغار في جميع المناطق، وتوفير 400 ألف منصب عمل، إنشاء المصانع، والطرقات، الموانئ، وتحسين الرعاية الصحية، وتوزيع مساكن لمليوني نسمة، وفتح مجال التعليم أمام أبناء الجزائر. ينظر - شارل ديغول: المصدر السابق، ص 70.

[4] - تجدر الإشارة أن "ديغول" قبل إعلانه "لسم الشجعان" اتصل في 12 جوان 1958م بـ "عبد الرحمان فارس" رئيس الجمعية الوطنية الجزائرية المنحلة، بغرض أن يتصل هذا الأخير بشكل سري برئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" بغرض التفاوض. ينظر - شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 70 - 71.

والاعتماد على حرب العصابات والقيام بالهجومات الخاطفة[1]، وسياسيًا ردت جبهة التحرير الوطني برفضها لكل مراوغات "**ديغول**"، ولكنها أبدت رغبتها في التفاوض لكن دون شروط مسبقة[2].

وهكذا يبدو لنا واضحًا أن "**شارل ديغول**" سعى لمضاعفة المجهود الحربي من جهة، واعتماد المراوغة لحل مشكلة الثورة الجزائرية، التي عجزت عن حلها والقضاء عليها الحكومات الفرنسية السابقة، وهذا لأن "**ديغول**" كان يدرك مدى أهمية مستعمرة الجزائر بالنسبة لفرنسا، خاصة وأنها وظفت كل طاقاتها المالية والعسكرية للسيطرة عليها، غير قوة الثورة والتفاف الجماهير الشعبية أفشل كل مخططاته، لتكون المفاوضات المسار الجديد بين "**ديغول**" والثورة الجزائرية.

4 ــ تصفية الاستعمار وإعلان الاستقلال التام:

سنتناول في هذا الجزء الأخير من الفصل الثاني للبحث مراحل المفاوضات الفرنسية الجزائرية، وكما هو معلوم أن التفاوض هو الأسلوب الأخير الذي تلجأ إليه كل الأطراف المتحاربة، بعد أن يستحيل إنهاء الصراع وقضاء أحد الأطراف على الأخر، فحاولت فرنسا أن تستعمل أسلوب الحوار السلمي بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، فما هي المراحل التي مرت بها المفاوضات الفرنسية الجزائرية؟ وكيف تمت تسوية الخلاف بين الطرفين؟

4 ـ 1 ـ البوادر الأولى للمفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني:

لقد كان التوجه الفرنسي منذ اندلاع الثورة يرفض الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، وأكد استحالة التفاوض، وهو ما صرح به "**غي مولية**" سنة 1956م أنه لن يتفاوض مع أحد، وعلى إثر ذلك قامت الحكومة الفرنسية بإعادة تجنيد 120 ألف جندي وتوسيع الخدمة العسكرية إلى 27 شهرًا حيث ارتفع عدد القوات الفرنسية بالجزائر من 200.000 إلى 400.000 جندي ما بين شهري جانفي وجويلية 1956م، لتطّويق ومنع أي تحرك لجيش التحرير الوطني للضغط عليه ودفعه للاستسلام[3]، إلا أن استمرارية الكفاح المسلح وشمولية الثورة وتحقيقها لعدة انتصارات على العدو دفع السلطات الفرنسية للاتصال بجبهة التحرير الوطني لكن دون الاعتراف رسميًا بالجبهة كطرف محارب، وكانت هذه الاتصالات سرية، فكان أول اتصال في 12 أفريل 1956

[1] – أحمد مريوش: الأسلاك الشائكة في الجزائر هل هي إستراتيجية جديدة لخنق الثورة أم هي اعتراف رسمي بنجاحها، الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص ص 150 – 151.

[2] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 70 – 71.

[3] – باريك إفينو وجون بلانشايس: المرجع السابق، ص 223.

بالقاهرة إذّ اجتمع "**جوزيف بيغار**" النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي، بالسيد "**محمد خيضر**"[1]، وكان الاتصال الثاني في 21 جويلية 1956 ببلغراد بين "**بيير كوما**" الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي، ووفد جبهة التحرير المكون من "**محمد يزيد**" و"**أحمد فرنسيس**"، وقد تواصلت الاتصالات بين الطرفين بمدينة روما الإيطالية وتكون الوفد الفرنسي من: "بيير هيربو" و"كازيل"، والوفد الجزائري من" "**محمد خيضر**" و"**محمد يزيد**" و"**عبد الرحمن كيوان**" ودار النقاش بين الطرفين ما بين 02 و 03 سبتمبر 1956م[2]، وقد اقترح الوفد الفرنسي استقلال الجزائر داخليًا، وتعيين حكومة ومجلس نيابي لتسيير شؤونها، إلا أن الوفد الجزائري رفض العرض مطالبًا أن تجرى مفاوضات بين الطرفين بشأن كل القوانين التي تتعلق بالجزائر، مقترحًا أن تقوم فرنسا بتقديم الضّمانات السياسيّة الضرورية للجزائريين لوقف القتال[3].

وبناءً على التطورات الحاصلة على المستوى الثوري داخليًا وخارجيًا، وعلى المستوى الفرنسي توقفت المفاوضات الأولى بين جبهة التحرير وحكومة "**غي موليه**"، ومن أهم أسباب عدم استمرارها حادثة اختطاف قادة الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956م، وقد شجع هذا الأمر الثنائي "**مولي**" و"**لاكوست**" في المضي قدمًا لتحطيم جبهة التحرير بتوجيه نداء لوقف القتال والاستسلام، وهذا وفق ثلاثية "**مولي**" الشهيرة: "وقف القتال – انتخابات – مفاوضات"، إلا أن هذا الأمر لم يؤثر مطلقًا على مسار الثورة، وزاد من التفاف الجماهير الشعبية حولها، التي أصبحت تطالب قادة الثورة بالصمود والمقاومة للوصول للحرية[4]، وبعد سقوط حكومة "**غي موليه**" في 21 ماي 1957م وتعيين الرئيس الفرنسي للحكومة جديدة برئاسة "**بورجي مانيور**" توقفت المفاوضات الأولى بين الطرفين الجزائري والفرنسي[5].

---

[1] – ركز "بيغار" على عدم الاعتراف بوجود ممثل رسمي للجزائريين يمكن التفاوض معه، وإجراء انتخابات يشارك فيه جميع سكان الجزائر مسلمين وغير مسلمين، مع وضع قانون خاص لترتيب هذه الانتخابات ويكون الاقتراع في صندوق واحد، وهذه الانتخابات هي التي تحدد الشخص الرسمي للجزائريين الذي يمكن لفرنسا التفاهم معه لوضع دستور جديد للجزائر، وكما اشرط "بيغار" إعلان الهدنة العسكرية قبل الانتخابات، إلا أن "خيضر" أكد له أن الحاكم الفعلي المسيطر على الوضع العسكري من الجانب الجزائري هو جيش التحرير لذا فإن أي اتفاق سياسي لا يؤيده لا جدوى منه، وأن ضرورة إتمام المفاوضات مع جيش التحرير لتكون ناجحة ومحققة أهدافها للطرفين، وأكد على عدم صلاحية فكرة الانتخابات، وأن الأهم هو ضرورة الاتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد وذلك مع جيش التحرير، وبعد ذلك يمكن الاتفاق على وقف القتال ثم الشروع في الانتخابات باتفاق الطرفين على ضّمانات وشروط معينة، على أن يقوم ممثلو الشعب المنتخبين بتطبيق المبادئ المتفق عليها سابقًا، كما أكد على عدم أحقية المعمرين كأقلية للتأثير على الموقف الفرنسي، ينظر ـ فتحي الديب: المصدر السابق، ص 195.

[2] – بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 15.

[3] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 514.

[4] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 213.

[5] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص 234.

4 – 2 – الجنرال دي غول وقضية التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بين الرضوخ والمناورة:

لقد صرح الجنرال "**ديغول**" في 16 سبتمبر 1959م بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وتخيرهم بين "الانفصال" وهي تسمية أخرى للاستقلال، وإما "الفرنسة" أي سياسة الدّمج، والتي يرى أنه فات أوانها، وإما "المشاركة" مع فرنسا، وهو يفضل الاقتراح الأخير، وهكذا فإن السياسة الفرنسية تجاه المشكلة الجزائرية بدأت تأخذ منعطفًا حاسمًا، فهي تقبل مبدأ حرية اختيار الجزائريين لمصيرهم ولا تستبعد مطلب الاستقلال[1]، ووجه "**ديغول**" دعوة لمندوبي جبهة التحرير للتنقل إلى فرنسا لمناقشة أمر وقف إطلاق النار، إلا أن نقاط الخلاف بين الطرفين ظلت سبب لطول المفاوضات، فقد اشترط الفرنسيين: بقاء الأفضليّة للأقلية الأوروبية، والقواعد البترولية الصحراوية تبقى فرنسية، والتحاور في طاولة مستديرة مع جميع التيارات السياسية الجزائرية، ووقف إطلاق النار قبل موعد تقرير المصير، وهي نقاط رفضتها الحكومة المؤقتة والقيادة العسكرية[2].

وبالرغم من اعتراف "**ديغول**" بحق تقرير المصير، والانطلاق الرسمي للمفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين، إلا أنها لم تكن جادة، وحاول الفرنسيون التلاعب قدر الإمكان والتماطل لربح الوقت للقضاء على الثورة بمحاولة الوصول لاتفاق مع قادة الثورة في الولايات الداخلية، وخلق قوة ثالثة لعدم شرعيّة الجبهة كممثل وحيد للشعب الجزائري[3]، وقد كان أول لقاء رسمي بين الطرفين في مدينة مولان يومي 25 و29 جوان 1960م، ودارت المحادثات بين كل من: " **بومنجل**، و**محمد الصديق بن يحي**" أما الطرف الفرنسي فمثله كل من: الوالي "**روجي موريس**"، والجنرال "**قاستيان**" اللذان حاولا الضّغط على الوفد الجزائري وتركيز المحادثات على وضع السلاح، وبطبيعة الحال فإن الوفد الجزائري تمسك بشروطه السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، وهو ما أفشل المفاوضات[4].

وبعد كل هذه المناورات من "**ديغول**" رضّخ في النهاية للواقع وأعلن عن استعداده مرة أخرى للتفاوض بعد زيارته للجزائر في ديسمبر 1960م، وما صاحبها من مظاهرات في مختلف ولايات الوطن، أكد فيها الشعب الجزائري تمسكه بمبدأ الاستقلال، فألقى خطابه يوم 20 ديسمبر معلنًا فيه: "**إن الشعب الفرنسي مدعوُ للقول**

---

[1] – سليمان الشيخ: المصدر السابق، ص ص 113 – 114.

[2] – محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص ص 271 – 272.

[3] – علي كافي: المصدر السابق، ص 246.

[4] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 118.

إذا كان يُقِر، كما اقترح عليه، أن يختار السكان الجزائريون مصيرهم بانفسهم...."[1]، وعلى هذا التصريح ستبدأ مرحلة جديدة من تاريخ المفاوضات الفرنسية الجزائرية، وهي مرحلة المفاوضات الرسمية والجدية.

وقد كان أول اتصال سري بين الطرفين في 20 فيفري 1961م بمدينة ولوسارن السويسرية جمع كل من: "**علي بومنجل**" و"**الطيب بولحروف**" و"**جورج بومبيدو**" و"**برونو دولوس**" ممثلي الجنرال "**ديغول**"، وتم الاتفاق على مباشرة التفاوض بجدية[2]، ثم كان لقاء ثاني بين الطرفين في مدينة نوفشتاتل يوم 05 مارس 1961م، وكان الاختلاف واضح حول مسألة فصل الصحراء واستقلالها إداريًا عن الشمال[3]، وتوجت هذه الاتصالات السرية بعقد مفاوضات رسمية وعلنية بين طرفي الحرب للوصول إلى حل نهائي للقضية الجزائرية.

4 – 3 – اتفاقيات ايفيان وتحقيق السيادة الوطنية:

إنّ اختلاف وجهات النظّر بين طرفي الحرب كان سببًا في عرقلة المفاوضات وطول مدتها، ولهذا أدت بعض الأطراف السويسرية دورًا هامًا في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ويعد السيد "**أوليفي لونغ**" من أهم الشخصيات التي سعت لإنجاح التفاوض السلمي بين الجزائريين والفرنسيّين، فبعد فشل لقاء نوفشتاتل توجه شخصيًا للقاء السيد "**لويس جوكس**" فأكد له رغبة الجزائريين في الوصول إلى محادثات رسمية، وأن شرطهم الأساسي هو ملف الصحراء الذي لا مجال للمناورة فيه، والهدنة العسكرية، وبعد عرض هذا الأخير لهذه النقاط على الجنرال "**ديغول**" أصدر نصّه بخصوص هذا الشأن في 08 مارس 1961م والذي نصّ على: "**المهم هو أن تنطلق محادثات 'رسمية'. لا يمكن للطرفين أن يستجليا الحاضر والمستقبل دون مقابلة وجهات نظرهما بين أشخاص يتحلون بروح المسؤولية.**

إن الحكومة تقترح أن تجري هذه الحادثات الرسمية، على أساس أن لا ترتبط بدايتها بأي شرط مسبق يثار من هذا الطرف أو ذاك. سيعود الوفدين عندما يجتمعان تحضير جدول أعمال لمداولاتهما. ولكن من الطبيعي: لا يتصور في حالة وصل الوفدين إلى اتفاق، أن لا يعالج هذا الأخير القضايا السياسية والعسكرية الراهنة في آن واحد. كما لا يُتصور أنه سيكون من الممكن تطبيق القرارات السياسية المتخذة إذا لم تتوقف المعارك"[4].

---

[1] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص ص 107 – 108.

[2] – المصدر نفسه، ص 112.

[3] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 123.

[4] – أوليفي لونغ: **الملف السري. اتفاقيات إيفيان**، تقديم: ماكس بوتيبيير، ترجمة: أوذاينية حليلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م، ص ص 41 – 42.

وعليه فكان أول لقاء بين الوفدين الجزائري والفرنسي في مدينة "إيفيان" بتاريخ 20 ماي 1961م[1]، وقد حضر اللقاء كل من: "**كريم بلقاسم**، و**أحمد فرنسيس**، **محمد بن يحي**، و**سعد دحلب**، **الطيب بولحروف**، **أحمد بومنجل**"، والرائدين "**علي منجلي**، و**أحمد قايد**"، وأما الوفد الفرنسي فكان برئاسة "**لويس جوكس**" ودامت المحادثات إلى غاية 13 جوان بسبب اختلاف وجهات النظر والمواقف، إذّ شدد الوفد الفرنسي على ضمانات الأقلية الفرنسية (الجنسية المزدوجة، رسمية اللغة الفرنسية، ضمان الحقوق المكتسبة والملكيات)، واشتراط قواعد عسكرية فرنسية، وحق تقرير المصير لولايات الشمال فقط أما الصحراء تبقى فرنسية، وأمام تمسك الوفد الجزائري بشروطه وعدم تنازله عن الوحدة الترابية والشعبية، قرر تعليق المفاوضات لمدة غير محددة[2].

واستأنفت المفاوضات من جديد في مدينة لوغران ما بين 20 و28 جويلية 1961م، وتوصل الطرفين لتسوية الكثير من الخلافات خاصة ما يتعلق بالضّمانات المقدمة للأوروبيين المقيمين في الجزائر، والتعاون مع فرنسا في المرحلة الانتقالية، وكما تم تهدئة الوضع بإيقاف العمليات العسكرية في فرنسا، إلا أن الوفد الجزائري أوقف المفاوضات بسبب مشكل الصحراء[3]، ,أثناء لقاء بال الأول في 28 و29 أكتوبر 1961 بين "**محمد بن يحيى**، و**رضا مالك**" وممثلي الحكومة الفرنسية "**برونو دولوس**، و**كلود شابي**"، وأهم ما كان في هذا اللقاء هو تقارب وجهات النظر بين الطرفين، وإزالة العديد من العقبات التي كانت سببًا في فشل التفاوض سابقًا[4]، وبعد هذا اللقاء تم إجراء لقاء ثاني بين ممثلي البلدين، **بال الثاني** في 09 نوفمبر 1961، حيث نوقشت فيه المرحلة الانتقالية بعد الاستقلال، وكما اشترط الوفد الجزائري جلاء الجيش الفرنسي وإخلاء القواعد العسكرية[5]، وقد عقد أيضًا "**دحلب**" و"**جوكس**" برفقة كل من: "**محمد بن يحي**" و"**دولوس**" محادثات سرية يوم 09 ديسمبر 1961م بروس على الحدود السويسرية[6]، ومن أهم نتائج هذا اللقاء موافقة السلطات الفرنسية على زيارة "**محمد** "**محمد الصديق بن يحيى**" للسجناء الخمسة في 15 ديسمبر لمناقشة مسألة المفاوضات بعد أن تم نقل "**ابن**

---

[1] – تجدر الإشارة أنه كان يفترض بداية مفاوضات إيفيان بتاريخ 07 أفريل إلا أنها أجلت بسبب تصريحات "لويس جوكس" في وهران يوم 30 مارس 1961م إذّ أعلن بأن الحكومة الفرنسية ستتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية كما ستتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، مما أثار استياء الحكومة المؤقتة فاتصل السيد "بولحروف" يوم 31 مارس بالسيد "بوشر بيرن" لإعلامه أنه تقرر تأجيل لقاء إيفيان طالما أن الحكومة الفرنسية لم تتراجع بشكل نهائي عن فكرة المفاوضات الموازية مع تيارات جزائرية أخرى. ينظر – أوليفي لونغ: المصدر نفسه، ص 54.

[2] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص، ص 129، 131.

[3] – أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 99.

[4] – بن يوسف بن خدة: **اتفاقيات إيفيان**، ترجمة: لحسن زغدار، ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص، ص 26، 29.

[5] – المصدر نفسه ، ص ص 31 – 32.

[6] – أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 120.

بلة" ورفقائه في 04 ديسمبر إلى قصر "أولونوا" بضواحي "مولان"، باعتبارهم أعضاء في الحكومة المؤقتة، ويجب إطلاعهم على فحوى بنود المفاوضات الفرنسية الجزائرية[1].

وفي 11- 19 فيفري 1962 تم لقاء آخر بين وفدي الحكومتين[2] في مدينة "روس"، وبعد مناقشة مختلف القضايا السياسية والعسكرية تم الاتفاق على مسودة مبدئية، تتعلق بالتعاون الاقتصادي، واستغلال الصحراء مقابل الحصول الجزائر على عائدات النفط بالفرنك، وأما الأقلية الأوروبيّة فيتم منحها مهلة ثلاث سنوات للتعبير عن اختيارها بعد رفض الوفد الجزائري ازدواجية الجنسية، وكما تم الاتفاق على أن عملية الجلاء للقوات الفرنسية تكون بعد الاستفتاء مباشرة في أجل أقصاه سنة واحدة[3]، وبعد انتهاء المحادثات وجه كل طرف لإعلام حكومته الرسميّة بهذه البنود والحصول على موافقتها عليها، وكان يجب على الحكومة المؤقتة عرض النتائج المتوصل إليها لكسب المصداقية، فتم عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة ما بين 22 و 27 فيفري 1962م بطرابلس، ورغم بعض الاعتراضات إلاّ أنه تمت المصادقة في الأخير على الاتفاقيات مع التوصية بالسعي في اللقاء الأخير للحصول على أكبر ما يمكن من التنازلات للجانب الفرنسي، وكما حصلت أيضًا على موافقة السجناء الخمسة، الذين أرسلوا برسالة إلى المجلس الوطني للثورة لإعلان موافقتهم على البنود، وبعثوا لـ "**ابن خدة**" بوكالة تخوّل له حق التصويت باسمهم[4].

وهكذا افتتحت المفاوضات من جديد بصفة رسمية بإيفيان في 07 مارس 1962م، والتقى وفدي الحكومة الجزائرية والفرنسية، وبعد المناقشة الحادة تم التوصل إلى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار رسميًا ابتداءً من 19 مارس 1962م، ووجه كل من "**ابن خدة**" و"**ديغول**" خطابهما للجماهير الشعبية[5] أعلنا فيه بإيقاف

---

[1] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق ، ص 712.

[2] – من أسباب تعجيل اللقاء بين الطرفين هو أن "شارل ديغول" طلب من "جوكس" الإسراع في إنهاء المشكل الجزائري والإقلال من الاتصالات المتواصلة برئيس الوفد الجزائري، والسبب في هذا التوجه الجديد هو أن المنظمة السرية للجيش قد كثفت من نشاطها في الجزائر، وأصبحت هي التي تؤثر على الأوروبيين بالجزائر، والحكومة الفرنسية أصبحت غير قادرة على التحكم في زمام الأمور هناك، وكما أن البلبلة والقلق والتخوف من المستقبل قد بدأت تزعج أبناء الشعب الفرنسي في فرنسا، وعليه أحس الجميع أنه لا جدوى من كثرة المراوغات، وأن المفاوضات هي الطريقة الوحيدة لإنهاء المشكل الجزائري، وكما أن الوفد الجزائري هو الآخر تعجل في الوصول إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية في أقرب وقت بسب المضايقات والاغتيالات التي يتعرض لها يوميًا أبناء الجزائريين من أعضاء المنظّمة السرية، لذلك كان من الأفضل الوصول إلى اتفاق قبل أن تفلت الأمور من يد المسؤولين الفرنسيين بالجزائر.
ينظر – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 534 – 535.

[3] – حضر المفاوضات عن الجانب الجزائري كل من: "كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، محمد يزيد، وسعد دحلب"، وأما الجانب الفرنسي مثله كل من: "لويس جوكس، روبير بيرن، جون دويروقلي". ينظر – سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 141 – 142 . 143.

[4] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 715 – 716.

[5] – ينظر ملحق الوثيقة رقم 03، ص 480.

الحرب والاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها[1]، وهكذا تم أخيرًا الوصل لحل نهائي للمشكل الجزائري بعد مفاوضات طويلة وشاقة، خضع فيه الطرفين للكثير من الضغوطات والمساومات، فكان كل طرف يريد تحقيق مكاسبه على حساب الطرف الأخر، وكاد المسار التفاوضي أن ينّسف لولا ضغط الظروف الداخلية والخارجية سواءً في الجزائر أو فرنسا، وكما أنه لا يمكننا أن ننكر دور سويسرا الهام إذّ قدمت كل التسهيلات الأمنية والتزامها الحياد المطلق لإنجاح المفاوضات.

– مضمون اتفاقية إيفيان "قراءة علمية نقدية":

تعبر اتفاقيات إيفيان أهم انتصار للثورة، وكانت نتيجة جهود معتبرة لما بذله مناضلي جبهة التحرير الوطني، ومجاهدي ومجندي جيش التحرير، وتحمل الشعب الجزائري لأوزار حرب سبع سنوات ضحّى فيها بكل ما يملك، في سبيل حصوله على الحرية واستعادة لسيادته الوطنية، وبطبيعة الحال فإن اتفاقيات إيفيان كانت كغيرها من الاتفاقيات العالميّة قد لقيت ردود أفعال مختلفة بين مؤيد ومعارض، ولن نفصل في هذا الأمر لأننا سنتناوله في جزء لاحق من البحث، وكل ما نحن بصدد عرضه الآن هو أهم بنود الاتفاقية، مع تقديم تقييم شامل لمحتوياتها.

لقد نصّت اتفاقيات إيفيان على الاعتراف باستقلال الجزائر ووقف القتال، وثم الدخول في مرحلة انتقالية، وتضّمنت ثلاثة محاور أساسية تضّمن كل محور مجموعة من المواد، ويمكن تلخيصها في:

ــ **المحور الأول:** تضمن اتفاق وقف القتال، وقد احتوى على 11 مادة.

ــ **المحور الثاني:** التصريح العام، والذي تضّمن ديباجة تتعلق بمختلف الاتفاقات العامة المتوصل إليها بين الحكومتين، والخاصة بتنظيم الاستفتاء واستقلال الجزائر في ظّل التعاون مع فرنسا باعتباره يحقق مصالح مشتركة للبلدين، وقد احتوى على خمسة فصول، فالفصل الأول تعلق بتنظيم السلطات العامّة خلال الفترة الانتقالية والضّمانات الخاصة بحق تقرير المصير، واحتوى على 13 مادة منها: ــ تعيين مندوب سامي أمينًا على السلطات الجمهورية في الجزائر خاصة في ميادين الدفاع والأمن النظام العام، ــ تعيين هيئة تنفيذية مؤقتة متساوية الأعضاء[2].
وأما الفصل الثاني فتعلق بالاستقلال والتعاون الاقتصادي بين البلدين، وتضّمن الجزء الأول المتعلق بالاستقلال، أن الدولة الجزائرية ستمارس سيادتها التامة، وموافقتها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع تقديم ضّمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني[3].

---

[1]- بن خدة: المصدر السابق، ص ص 37 – 38.

[2] – بن خدة: المصدر السابق، ص ص 87 – 88.

[3] – المصدر نفسه، ص ص 89 – 90 – 91.

وأما الجزء الثاني فقد تضّمن مبادئ التعاون بين البلدين، والتي ترتكز بالأساس على الاحترام المتبادل لاستقلالهم، وأن تضّمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين، وفي المقابل تقدم فرنسا مساعدة مالية سنوية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ضّمان المصالح الفرنسية في الصحراء حسب الامتيازات الممنوحة سابقًا، ومع أولوية الشركات الفرنسيّة عند عقد صفقات جديدة، بالإضافة إلى سعي البلدين لتنمية العلاقات الثقافية بإنشاء مكتب ثقافي وجامعي في كل بلد، وستقدم فرنسا مساعدتها لإعداد وتكوين الفنيين الجزائريين[1].

وأما الفصل الثالث فقد تضمن النظّم الخاصة بالشؤون الحربية، فحدد مراحل انسحاب القوات الفرنسية، والذي سيكون ابتداءً من وقف إطلاق النار، ويكون جلائهم نهائيًا من الأراضي الجزائرية بعد 24 شهرًا من تاريخ تقرير المصير، ولكن تبقى فرنسا تستغل بعض المطارات والمنشآت التي تراها لازمة، وقد حددت بقائها في قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد[2].

وأما الفصل الرابع فعنون بالنظم الخاصة بالمنازعات، والتي يتم حلها بين البلدين بطرق سلمية، وإنّ تعذر ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وتعلق الفصل الخامس بنتائج استفتاء تقرير المصير، والذي ينصّ على اعتراف فرنسا فورًا باستقلال الجزائر، ونقل كل الاختصاصات، وتتكفل الهيئة التنفيذية بتنظيم انتخابات لتشكيل المجلس القومي خلال ثلاثة أسابيع ليستلم سلطات الهيئة التنفيذية[3].

ــ **المحور الثالث:** وقد تضّمن إعلانات وضمانات لمختلف القطاعات المتفق عليها، وأول ما جاء فيه هو تقديم ضّمانات عامة خاصة بالأقلية الأوروبية، كحرية التنقل بين فرنسا والجزائر، وتمتع الفرنسيين التابعين للقانون المدني العام بجميع الحقوق المدنيّة الجزائرية الكاملة، ويعتبرون بذلك مواطنين فرنسيين يمارسون حقوقهم المدنية الجزائرية، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من يوم تقرير المصير، ويستفيدون بعدها بالجنسية الجزائرية، بعد تأكيد التسجيل في جداول الاستفتاء، وفي حالة عدم تأكيد هذا الأمر سيكونون ضّمن المستفيدين من القانون الخاص بإقامة الأوروبيين في الجزائر[4].

وكما تضّمن المحور مجموعة من الإعلانات الخاصة بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين، والذي سيكون من خلال مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتقديم المساعدات المالية والفنية، وتنظيم

[1] – المصدر نفسه، ص ص 92 – 93.

[2] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 299 – 300.

[3] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 300.

[4] – بن خدة: اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص ص 95 – 96.

المبادلات التجارية والجمركية بين البلدين[1]، وإعلان مبادئ التعاون لاستثمار الثروات الباطنية في الصحراء، ـ إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي، ـ إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني، ـ إعلان المبادئ الخاصة بالمسائل العسكرية، ـ إعلان المبادئ الخاصة بتسوية النزاعات[2].

ومن خلال تقديمنا لموجز مختصّر لأهم بنود اتفاقية إيفيان يمكننا القول أن الاتفاقيات قد حققت أهم مبادئ بيان أول نوفمبر 1954م، وهي الاستقلال التام، واستعادة السيادة الوطنية، والحفاظ على وحدة التراب الوطني، وعلى الرغم من كل المناورات الفرنسية لفصل الصحراء عن الشمال، إلا أن جبهة التحرير الوطني تمسكت بعدم التنازل عن أي شبّر من التراب الوطني، وصحيح أن فرنسا لم تتعرف باستقلال الجزائر مثلا حدث في تونس والمغرب إلا بعد تنظيم استفتاء عام لتقرير المصير إلا أنه في نهاية المطاف تم الاعتراف رسميًا من قبل السلطات الفرنسية باستقلال الجزائر التام، وسيادتها الداخلية والخارجية.

وقد تضّمنت الاتفاقيات نصوص قانونية دقيقة الموضوع والمعنى، وتلزم الطرفين باحترامها وتطبيقها، ولكنها أنها احتوت على العديد من الثغرات خاصة ما تعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين، والذي اشترط استمرار استفادة فرنسا من الثروات الباطنيّة، وعدم حرية الجزائر في عقد اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى، إذّ تبقى دائما الأولية للشركات الفرنسيّة، فهو إذًا نوع من التبعية الاقتصادية، وربط الاستثمار الاقتصادي بفرنسا، وترتب أيضًا عن اشتراط التعاون الثقافي استمرار التعليم باللغة الفرنسية، وأهم انتقاد يمكن توجيهه للاتفاقيات هو اشتراط بقاء القوات الفرنسية ببعض القواعد خاصة المرسى الكبير، إذّ حددت مدة البقاء بـ 15 سنة قابلة للتجّديد، وهي مدة زمنية طويلة، وكما أن الاتفاقيات ألزمت الجزائريين على احترام الأقلية الأوروبية ومنحهم حقوقهم المدنية، وعدم المساس بممتلكاتهم، وبالتالي فإنّ الاتفاقيات كرست من جديد الهيمنّة الفرنسيّة على مختلف جوانب الحياة اقتصاديا وثقافيًا وعسكريًا، وهذا راجع لأن فرنسا هي من أملت شروطها منذ البداية، فقد أرادت أن يكون لها يد في بناء الجزائر المستقلة، فمن الطبيعي أنها لن تستغني عن بلد استعمرته لما يزيد عن 130 سنة.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت للاتفاقيات، إلا أنها تعتبر أهم المحطات التاريخية في مسار نضّال الشعب الجزائري ضد الاستعمار، ويبقى مدلولها التاريخي، أنها على الأقل أنهت معاناة الشعب، ووفرة له الحرية كغيره من الشعوب.

4 – 4 – المرحلة الانتقالية وإعلان استقلال الجزائر:

[1] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 312 – 313.

[2] – بن خدة: المصدر السابق، ص 110 وما بعدها.

تعتبر المرحلة الانتقاليّة من أهم المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر في النصف الثاني من القرن العشرين، إذّ مثلت حد فاصل بين الفترة الاستعمارية، ومرحلة إعلان استقلال الجزائر، وكما هو معلوم تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على تسيير هذه المرحلة، وفق ما نصّت عليه اتفاقيات إيفيان، وهذا بإنشاء مؤسسات ذات صلاحيات معينة تتكلف بمهمة تسير المرحلة الانتقالية وتنظيم الاستفتاء، فكيف تم تسيير المرحلة الانتقالية؟ وما هي أهم الصعوبات التي عرفتها هذه المرحلة؟ وكيف تم تجاوزها أمنيًا؟

4 – 4 – 1 – مؤسسات المرحلة الانتقالية:

تكمل أهمية هذه المؤسسات أنها سيرت مرحلة الفراغ السياسي والعسكري الذي ترتب عن وقف القتال، وانتهاء العهد الاستعماري، ومن أهم مؤسسات هذه المرحلة:

أ ـ المحافظ السامي: وتم تعينه في 19 مارس 1962م، من طرف الحكومة الفرنسية، ليتولى تسيير شؤون السلطات الفرنسية[1] بالجزائر أثناء المرحلة الانتقاليّة، خاصة ميادين الدفاع والأمن، وقد تولى السيد "**كرستيان فوشي**" هذه المهمة، ويساعده "**برنار تريكو**" أي أن المحافظ السامي قد حل مكان الحاكم العام، وكانت العلاقة بين المحافظ السامي والهيئة التنفيذية علاقة تكامليّة، وحددت مهامه بتسهيل عملية توطين الجزائريين، ومساعدة الهيئة التنفيذية المؤقتة في تسهيل عمل الجزائريين في الإدارة، والدفاع وسلامة التراب وحفظ الأمن[2].

[1] – المحافظ السامي هو ممثل للجمهورية الفرنسية يعين بموجب مرسوم في مجلس الوزراء يعمل تحت سلطة الوزير المختصّ بشؤون الجزائر، ويشرف على السياسة الخارجية، الأمن، القضاء، العلاقات الاقتصادية، النقد، إضافة إلى شؤون التعليم والمواصلات والموانئ والمطارات، ويساعده في مجال الأمن القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر، أي أن المسائل ذات الطابع السيادي أوكلت للمندوب السامي، وأما الهيئة التنفيذية فقد حصرت صلاحياته في الشؤون المحلية للجزائر. ينظر – محمد عمران: "الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية "مارس 1962 ـ سبتمبر 1962"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجلفة، ص 167.

[2] – أحمد بداني: "**الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس ـ 05 جويلية 1962**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد المجيد بن نعيمة، جامعة وهران السانيا، الموسم الجامعي 2012 /2013م، ص 42.

ب ـ **محكمة النظام العام:** وهي هيئة قضائية تتكون من عدد متساوي من القضاة الفرنسيين والمسلمين[1].

ج ـ **الهيئة التنفيذية المؤقتة:** تأسست طبقا لاتفاقيات إيفيان، لتحل مكان السلطة الفرنسيّة، وهي مسؤولة عن تسيير شؤون البلاد في الفترة الانتقالية إلى الاستقلال، بتنسيق عملها مع المحافظة العليا التي عينها "**شارل ديغول**" لتمثيله في الجزائر، وتتكون الهيئة من أعضاء جزائريين عينتهم الحكومة المؤقتة، وأعضاء فرنسيين عينوا من طرف الحكومة الفرنسية، وهم:

الرئيس "**عبد الرحمان فارس**"، و"**روجي روث**" نائب الرئيس، و"**شوقي مصطفى**" المكلف بالشؤون العامة، و"**بلعيد عبد السلام**" المكلف بالشؤون الاقتصادية، و"**محمد الشيخ**" المكلف بالشؤون الفلاحية، و"**جان منوني**" مندوب الشؤون المالية، و"**عبد الرزاق شنتوف**" المكلف بالشؤون الإدارية، "**عبد القادر الحصار**" مندوب للأمن العمومي، و"**بومدين حميدو**" المكلف بالشؤون الاجتماعية، و"**شارل كونيج**" المكلف بالأشغال العمومية، "**الشيخ إبراهيم بيوض**" المكلف بالشؤون الثقافية، و"**محمد بن تفتفة**" المكلف بالبريد[2].

ومباشرة بعد وقف إطلاق النار التقى "**لويس جوكس**" بالسيد "**عبد الرحمان فارس**" وأبلغه بمهامه كرئيس للهيئة في 21 مارس 1962م، وثم كان له لقاء مع رئيس الحكومة المؤقتة "**ابن خدة**" يوم 25 مارس لنفس الغرض، وبعد هذا اللقاء استقبل رئيس الهيئة "**عبد الرحمان فارس**" من طرف الجنرال "**ديغول**" الذي نصحه بالإسراع في تنظيم استفتاء تقرير المصير من أجل تهدئة الأوروبيين، وبعد ذلك التحق أعضاء الهيئة بمقر إقامتهم يوم 29 مارس بروشي نوار، وفي 09 أفريل صدر قرار في الجريدة الرسمية الفرنسية يحدد وينظّم سلطات الهيئة التنفيذية المؤقتة، ليتم عقد أول اجتماع رسمي لها في 13 أفريل 1962م بمقرها الرئيسي[3].

وبالنسبة لمهام الهيئة التنفيذية وصلاحياتها فقد حددت مسبقًا في اتفاقيات إيفيان، والتي تتمثل في:

ـ التكلف بتنظيم وتسيير الشؤون العامة الخاصة بالجزائريين، وذلك بضّمان استمرارية عمل الهيئات الإدارية، وتوفيرها مناصب العمل للجزائريين، لتسهيل عودة السكان لممارسة حياتهم اليومية، والحفاظ على النظام العام والأمن بالاعتماد على الشرطة، وإعداد وتنظيم استفتاء حق تقرير المصير[4].

وعليه فإن الهيئة التنفيذية المشتركة، اضّطلعت بدور هام وحساس وهو إدارة المرحلة الانتقاليّة، وتسيير كل شؤون الجزائر في جوانبها الإدارية والأمنية والسياسيّة، وبالتالي يمكننا القول أنها بمثابة حكومة مؤقتة، فهل تمكن

---

[1] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 293 – 294.

[2] – بن خدة: اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 129.

[3] – أحمد بداني: المرجع السابق، ص ص37 – 38.

[4] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 293 – 294.

أعضائها من تسيير المرحلة بنجاح؟ وما هي أهم الضغوطات والصعوبات التي واجهة أعضاء الهيئة التنفيذية؟ وهل تمكنت فعلاً من سد مرحلة الفراغ؟ وضبط شؤون الجزائر العامة؟

4 – 2 – الهيئة التنفيذية ومواجهة التحديات الأمنية والإدارية والسياسية:

إنّ مهام الهيئة التنفيذية لم تكن بالأمر الهين فقد واجه رئيسها "**عبد الرحمان فارس**" وباقي الأعضاء صعوبات جمّة، وكادت أن تفلت زمام الأمور من بين أيديهم، إلا أنهم تمكنوا في انجاز مهامهم، والنجاح في ضّمان السير الحسن للمرحلة الانتقالية، ومن أهم إنجازات الهيئة نذكر:

ـ التحضير لمخطط استعجالي من طرف "**حميدو بومدين**" بمساعدة المصالح الفلاحية لإرسال المساعدات الأولية من الأغذية والأدوية للاجئين الجزائريين، وتولي "**شوقي مصطفاي**" مراقبة الإدارة وضّمان الاتصالات المباشرة مع مسؤولي كل ولاية، ونظّم "**عبد الرحمان فارس**" ونائبه "**روجي روث**" مع الأوروبيين الغرف الثلاث الخاصة بالنظام (الجزائر، قسنطينة، وهران)، وكما تولى كل من: "**بلعيد عبد السلام، وابن تفيفة، والحصار**" تنظيم السلطة المحلية، والطلب من الحكومة المؤقتة إرسال أعضاء فدرالية جبهة التحرير بفرنسا لدعم الشرطة، وكما سعوا لسد الفراغ الإداري الذي أحدثه الموظفين الأوروبيين[1].

ـ تعزيزها للأمن والاستقرار العام وهو من أصعب المهام، ولذلك وضع تحت تصرفها وسلطتها قوة حفظ النظام المعروفة بالقوة المحلية، والتي تتشكل من 60 ألف رجل، منها 40 ألف رجل من الدرك، والشرطة المتنقلة[2]، وقد واجهت هذه القوة الأمنيّة ضغوطات كبيرة بسبب تزايد الأعمال الإجرامية والإرهابية لمنظمة الجيش السري في العديد من الولايات، بهدف خلق صراع جزائري فرنسي جديد ليقضي على اتفاق 19 مارس 1962م، وعودة الحرب من جديد، فحاولت المنظمة السرية l'OAS في 29 مارس تحريض الأوروبيين في وهران ضد الجزائريين، باسم عملية "صيد المسلمين"، وقد أحصي عدد ضحاياها بمدينة وهران ما بين 19 مارس و01 جويلية بـ 66 قتيل من المدنيين الأوروبيين، و36 جريح، وأما عدد الجزائريين فقد بلغوا 410 قتيل، و487 جريح، وكما استهدفت المنظمة أيضًا ممتلكات الجزائريين وقامت بتدميرها، باعتماد سياسة الأرض المحروقة، كالقيام بحرق مكتبة

---

[1] – ليلى حمري: "الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة مشكل منظمة الجيش السري (OAS) بالجزائر (مارس. جوان 1962)"، **مجلة الخلدونية**، المجلد 9، العدد 2، جامعة تيارت، ص 235.

[2] – تجدر الإشارة إلى أن هذه القوة المحلية كانت نقطة خلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، حيث كانت ترى هذه الأخيرة، أن القوة المحلية ومن خلال تعدادها تشكل بديلاً لجيش التحرير الوطني، ومن دون شك فإن الجانب الفرنسي كان يدرك هذا الأمر، لذلك سعى لوضع نواة للقوات المسلحة للدولة الجزائرية المستقلة، وترك بصّمته على المؤسسة العسكرية، وهو ما حدث في أغلب بلدان إفريقيا الغربية والاستوائية، مما سيحقق له أهداف إستراتيجية على مدى البعيد، من خلال إدماج الحركي في هذه القوة أولاً، ثم تحكمه في المناصب الحساسة. ينظر – محمد عمران: المرجع السابق، ص 169.

جامعة الجزائر في 07 جوان 1962م نتج عنها ضياع 60 ألف كتاب، وكما تم تفجير قنابل بمقر بلدية وهران والمكتبة البلدية وأربعة مدارس[1]، وقد بلغت العمليات الإرهابية في مارس 611 عملية، وفي أفريل 647، لتصل في ماي إلى 1728 عملية راح ضحيتها العديد من الأبرياء أطفال ونساء وشيوخ[2].

وقد حاول رئيس الهيئة التنفيذية "**عبد الرحمان فارس**" ضبّط الأمن والنظام، والدعوة للتعقل وعدم دخول الجزائريين في مواجهة مع منظمة الجيش السري، لكن الرائد "**عز الدين**" (رابح زراري) قرر يوم 14 ماي 1962م الرد على عملياتها، وتم تنفيذ عدة عمليات في 17 منطقة بالعاصمة يقطنها الأوروبيين، نتج عنها سقوط ضحايا من الأوروبيين، مما دفع المنظمة السرية لتكثيف نشاطها الإجرامي أكثر، وتنفيذ عملية اغتيال كل 10 دقائق، وقد عارضت الحكومة المؤقتة ومسؤولي الولايات قرار الرائد "**عز الدين**"، لإدراكهم بحساسية الوضع، كما توجه "**عبد الرحمان فارس**" شخصيا إلى العاصمة معبرًا عن غضبه من هذه العمليات التي وصفها بالمغامرة[3].

وكما بادر بالاتصال سرًا مع المنظمة الإرهابية[4] لوضع حد لإجرامها، فالتقى يوم 18 ماي بالعلمة مع "**جون جاك سوزيني**"، الذي طالب بضّمانات لأعضاء المنظمة، منها العفو والمشاركة في السلطة وكذا مصالح الشرطة[5] ، وكما تم الاتصال بأعضاء الحكومة المؤقتة بتونس بهذا الشأن، وفي الأخير اجتمع كل من "**مصطفاي**" و"**جاك سوزيني**" وتم التوقيع على وقف الاقتتال في 17 جوان 1962م، وهكذا تمكنت الهيئة التنفيذية من تسوية

---

[1] – العربي بلعزوز: "نهاية الإمبراطورية الفرنسية بالجزائر مارس 1962م. جويلية 1962م"، **مجلة عصور الجديدة**، المجلد 2، العدد 6، جامعة وهران، 2012م، ص 228.

[2] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 743.

[3] – ليلى حمري: المرجع السابق، ص 235.

[4] – لقد حاولت المنظمة الإرهابية بعد هذه الاتصالات الترويج لحملة دعائيّة مفادها أنها على وشك توقيع اتفاقيات مع ممثلي جبهة التحرير لا تقل أهمية عن اتفاقيات إيفيان، فطلبت الحكومة المؤقتة من "فارس" وقف اتصالاته بالمنظمة الإرهابية، فاجتمع المحافظ "كريستيان فوشي" بمنسق جبهة التحرير الوطني "شوقي مصطفاي" أكد له بأن اتصالات "عبد الرحمان فارس" لن يكون لها أي تأثير على اتفاقيات إيفيان، فسافر الاثنين إلى تونس لطرح الموضوع على الرئيس "بن خدة" مرفوعًا بطلب المنظمة ألا يكون انتقام بعد الاستقلال، وهو ما نصت علية اتفاقيات إيفيان، وعلى هذا الأساس اجتمع "مصطفاي" بعد عودته من تونس برئيس منظمة الجيش السري لوقف الاقتتال، وبعد الإعلان عن الاتفاق لقي معارضة من داخل الحكومة وخارجها، وبدءًا بالحكومة المؤقتة في تونس، ولم يلقى الدعم "مصطفاي" ورفاقه سوى من "كريم بلقاسم" والعقيد "محند أولحاج" قائد الولاية الثالثة، وهو ما أدى إلى استقالة "مصطفاي" ورفاقه من الحكومة المؤقتة في بومرداس بتاريخ 27 جوان، ولكن تكشف رسالة الاستقالة أن الحكومة المؤقتة بتونس عند استقباله لـ "فارس" و"مصطفاي" أعطت موافقتها المبدئية مع التوصية بمطالبة المنظمة الإرهابية بإعلان وقف القتال، ومساندة اتفاقيات إيفيان علانية، وإدانة كل أعمال العنف. ينظر – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 744 – 745 – 746.

[5] – عبد الرحمان فارس: **الحقيقة المرّة – مذكرات سياسية 1945 – 1965م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 166 – 167 – 168..

الوضع، وإنهاء أكبر كابوس إجرامي عان منه الجزائريين وجنبتهم المزيد من التضحيات التي سقط فيها العديد من الأبرياء[1].

وكما تجدر الإشارة أيضًا أن الهيئة التنفيذية برئاسة "**عبد الرحمان فارس**" ساهمت في القضاء على حركتي الضابط "**سي الشريف**" وحركة "**عبد الله سالمي**" من أنصار الحركة المصالية، فبعد إعلان وقف إطلاق النار أول ما بادر به "**فارس**" هو الاتصال بواسطة أعيان من منطقة سيدي بوسيف التي ينشط فيها "**العربي بن الشريف**" وجنوده، وتم الاتفاق على استسلام هذا الأخير مقابل تقديم ضّمانات بعدم المساس به وبجنوده من طرف الهيئة المؤقتة، وكما توصل أيضًا لعقد اتفاق سلمي مع "**عبد الله سالمي**" بتوجيه نداء أخير له للاستسلام في 23 ماي 1962م، فستجاب للنداء ليتنقل "**عبد الرحمان فارس**" شخصيًا إلى بوسعادة رفقة "**ابن تفتيفة**" و"**شوقي مصطفاي**" للإشراف على استسلام عناصره المسلحة التي قدرت بحوالي 800 رجل[2]، وهو عمل إيجابي يحسب في تاريخ الهيئة التنفيذية رغم تعرض بعض أعضائها للنقد والتنديد خاصة بعد اتفاقها مع رئيس المنظمة الإرهابية، إلا أنها تمكنت من تحقيق أهم مهامها وهي استتاب الأمن والنظّام العام، لضّمان تنظيم استفتاء تقرير المصير.

ـ الاهتمام بالشؤون الاقتصادية فسعى "**عبد السلام بلعيد**" لربط اتصالاته مع "**عبد المالك تمام**" و"**نور الدين دلسي**" و"**أحمد علي خوجة**"، وبعض الإطارات التي أنهت دراستها أمثال: "**محمد لياس**" الذي أسنّدت له مهمة التصنيع، و"**سيدي أحمد الغزالي**" لإدارة مديرية الطاقة والوقود التي كانت النواة الأولية لمؤسسة سوناطراك، و"**عبد الرحمان كرمان**" الذي تولى إدارة مديرية الكهرباء والغاز، وهكذا سعت الهيئة لبعث العمل الإداري الخاص بالشؤون الاقتصادية، والمحافظة على المنشآت وضّمان سيرها[3].

ـ الاهتمام بتنظيم عودة اللاجئين وشؤونهم، وفقًا لما نصّت عليه اتفاقيات إيفيان، وتحقيقًا لهذا الهدف قامت حكومة بومرداس بتشكيل لجنة جزائرية – فرنسية مشتركة قصد تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم، وقد استفادت أيضًا من مساعدات الهلال الأحمر الجزائري، والمحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، بتكليف 12 فرقة طبية لفحص لاجئي المغرب والتأكد من سلامتهم من الأمراض، وهو نفس الأمر بالنسبة للاجئين بتونس، ليتم نقل 120.000 لاجئ جزائري في الفترة الممتدة ما بين ماي و25 جويلية 1962م[4]، في حين تكفلت الهيئة

---

[1] – علي هارون: **خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962م**، ترجمة: الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2003م، ص 49.

[2] – أحمد بداني: المرجع السابق، ص ص 44 – 45.

[3] – أحمد بداني: المرجع السابق، ص ص 47 – 48.

[4] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 548 – 549.

التنفيذية المؤقتة باتخاذ التدابير اللازمة اجتماعيًا واقتصاديًا لعودتهم فخصص لهذه العملية 2 مليار فرنك ابتداءً من 10 ماي 1962م[1].

وقد سعت الهيئة التنفيذية المؤقتة وبالتعاون مع جبهة التحرير الوطني لضّمان استمرارية المؤسسات الإدارية والاقتصادية، ومواجهة مختلف الضغوطات سواءً من الفرنسيين أو المعمرين، وحتى من بعض أعضاء الحكومة المؤقتة بتونس، إلا أنها تمكنت من تسيير المرحلة، ونجاحها في القيام بأهم مهامها السياسية، وهي تنظيم استفتاء تقرير المصير.

4 – 4 – 3 – تنظيم الاستفتاء وإعلان استقلال الجزائر التام:

لقد تم الاتفاق في بنود إيقيان على عدة أمور تتعلق بالاستفتاء، وحدد هدفه لمعرفة رغبة الناخبين في الاستقلال عن فرنسا، مع تحديد الولايات التي سيجري فيها الاستفتاء (الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام، سعيدة، الساورة، سطيف، تيارت، تيزي وزو، تلمسان)، وكما حددت المدة التي سيجرى فيها الاستفتاء بثلاثة أشهر كحد أدنى ، وستة أشهر كحد أقصى[2]، وبناءً على ذلك شكلت لجنة خاصة أسنّدت رئاستها إلى "**قدور ساطور**"، ويساعده كل من: "**الهادي مصطفى، عبد اللطيف رحال، أحمد هني، ألسكندر شولي، جون غيو**"[3]، وقد سارعت اللجنة لوضع الترتيبات اللازمة، بدءًا بتنصيب اللجان الولائية، والشروع في إحصاء الناخبين سواءً المقيمين داخل الوطن أو خارجه، لضّمان المشاركة في الأجل المحدد، وكان الهاجس الوحيد الذي يؤرق رئيس اللجنة ونوابه أن يفوق عدد المصوتين عدد المسجلين في القوائم الانتخابية، فقد كانوا يخشون أن يدفع الحماس بعض المواطنين إلى تسجيل أنفسهم في أكثر من مكان، مما قد يؤدي إلى الاشتباه في سلامة الاقتراع، ويُستغل ذلك من الجانب الفرنسي ليعلن عدم اعترافه بالنتائج، وما يرتب عليها من عدم الاعتراف بالاستقلال[4].

وبعد الانتهاء من كل الإجراءات اللازمة تم تحديد 01 جويلية 1962م تاريخ لاستفتاء تقرير المصير، وطلب من الشعب الجزائري بالتصويت بـ "نعم" أو "لا" على عبار: "هل تريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا في إطار ما تم الاتفاق عليه في 19 مار س1962"[5]، وأعلن عن عدد المسجلون:

---

[1] – أحمد بداني: المرجع نفسه، ص 50.

[2] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 292 – 293 – 294.

[3] – أحمد بداني: المرجع السابق، ص 50.

[4] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 747.

[5] – أحمد بداني: المرجع السابق، ص 59.

6549762، والمقترعون: 0617800، والأصوات الملغاة: 25565، وبلغ عدد المصوتون بـ "نعم": 5975581، والمصوتون بـ "لا": 16534 [1]، وعدد الأوراق الملغاة: 25565

وقد أعلن عن هذه النتائج رئيس لجنة الاستفتاء صبيحة يوم 03 جويلية، وبناءً عليها أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية "**شارل ديغول**" رسميًا استقلال الجزائر، لتختار جبهة التحرير الوطني يوم 05 جويلية لإعلان الاستقلال ، لتبقى لحكومة بومرداس مهمة أخيرة، وهي أن تنظم بعد ثلاثة أسابيع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ليستلم مقاليد الحكم ورموز السيادة الوطنية نيابة عن الشعب الجزائري[2].

وفي الأخير يمكننا القول أن مفاوضات الاستقلال لم تكن بالأمر الهين والسهل، استعملت فيها فرنسا كل أوراقها للضغط على جبهة التحرير الوطني، ومحاولة إنهاء الثورة وإخمادها، إلا أن قوة صمود الثورة ومساندة الجماهير الشعبية لها، أجبر "**ديغول**" على الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وبالرغم من هذا عرفت المفاوضات عدة صعوبات وعراقيل بسبب تمسك فرنسا بمصالحها الاقتصادية والسياسيّة والإستراتيجية في الجزائر، ومنحها استقلال منقوص تحت غطاء هيمنة استعمارية بثوب جديد، وفي المقابل حاولت جبهة التحرير هي الأخرى التمسك بالمصالح الوطنية الأساسية، وهي الاستقلال التام، والوحدة الترابيّة والشعبية، ولم يكن إعلان 19 مارس 1962م نهاية لمعاناة الجزائريين، بل تعرضوا لأبشع أنواع العمل الإرهابي والإجرامي الممارس من قبل منظمة الجيش السري، وكادت أن تدخل الجزائر في دوامة حرب جديدة لا نهاية لها، إلا أنّ عمل أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة، والعديد من الوطنيين الذين ساهموا في إدارة هذه المرحلة بحكمة وتعقل، وتذليل كل الصعوبات والعراقيل، وهكذا توجت المسير الطويلة بتحقيق استقلال الجزائر التام.

[1] – محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، المرجع السابق، ص 295.

[2] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 747 – 748.

الفصل الثالث

أزمات وعواصف الاستقلال في تونس

1 – جذور الصراع الإيديولوجي ورهانات الطرفين

2 – تقاطع قناعات أطراف الصراع وإعلانه ميدانيًا

3 – المواقف الوطنية التونسية من الصراع

4 – آليات حل الأزمة وإنهاء الصراع

يتنّاول موضوع الفصل الثالث من دراستنا هذه الصراع السياسي وإشكاليّة السلطة في تونس بعد تحقيق الاستقلال، وكيف كانت الحلول لتجاوز هذه الأزمة، وكما هو معروف تاريخيًا أن معظم ثورات العالم المناهضّة للديكتاتورية والاستعمار، كانت تنتهي في أخر المطاف بالصراع بين زعمائها وثوراها، وتبدأ التصفيات بين قادتها ((الثورة تأكل أبنائها))، ليسيطر الأقوى والأدهى سياسيًا على زمام الحكم، وكثيرًا ما كانت تنهي بنشوب حرب أهلية بين أبناء الوطن الواحد.

وعندما نطرح موضوع الصراع السياسي في تونس بعد تحقيق الاستقلال يتبادر لذهننا مباشرة الصراع اليوسفي البورقيبي، ولا منّاص في القول أن هذه الفترة من الصراع والخلاف تمثل حقبة تاريخية هامة وخطيرة في نفس الوقت، وبالرغم من تأثيرها السلبي على البلاد، إلا أن لا ننكر أن أطراف الصراع وعلى اختلاف إيديولوجياتهم كانوا وطنيّين، وكان هدفهم خدمة الوطن كل حسب قناعاته الفكريّة والسياسيّة.

وعليه فإنّ أن السلطة في البلاد التونسية كشفت بداية ظهور انقسام في المجتمع، ناتج لا محالة عن العصبيات الجهويّة والمحلية، فبرز هذا الانقسام في تونس بين المدن الساحلية التي دعمت "**بورقيبة**"، والجنوبية التي دعمت "**صالح بن يوسف**"، وسنحاول تفسير طبيعة الصراع وإيديولوجيّاته بتحديد أطرافه الداخلية والخارجيّة، من خلال الإجابة على بعض التساؤلات، وأهمها: - ما طبيعة هذا الصراع؟ وهل هو صراع سلطة وحب زعامة؟ أم هو صراع فكري تتحكم فيه انتماءات كل طرف وإيديولوجيات تكوينه؟ وهل للاستعمار الفرنسي والقوى الخارجية دخل في هذا الصراع؟ وكيف كانت اختيارات ورهانات كل طرف؟

1 – جذور الصراع الإيديولوجي ورهانات الطرفين:

وكما تطرقنا في الفصل الأول من بحثنا أنه بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين الحكومة التونسيّة التفاوضيّة وحكومة "**أدغار فور**" عاد "**بورقيبة**" إلى تونس في جوان 1955م لاستكمال مشروع الاستقلال الذاتي، إلا أنه اصّطدِم برفض "**صالح بن يوسف**" للاتفاقيات واعتبارها خطوة إلى الوراء، في حين اعتبرها "**بورقيبة**" خطوة إلى الأمام، فأيهما كان على صواب؟ وهل ساهم هذا الصراع في تحقيق استقلال تونس التام؟ ولماذا نجح "**بورقيبة**" ولم ينجح "**ابن يوسف**"؟ وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات والخوض في صلب موضوع الصراع اليوسفي البورقيبي سنقدم أولا تعريف بشخصية الطرفين ونضّالهما الوطني ضد الاستعمار.

1 – 1 – التعريف بأطراف الصراع:

1 – 1 – 1 – صالح بن يوسف مسيرة مناضل وطني ومغاربي:

يعتبر "**صالح بن يوسف**" من أهم الشخصيات التونسيّة والمغاربية في القرن العشرين، وهو ذا وزن سياسي كبير في تاريخ تونس النضّالي ضد الاستعمار، وإذا تركنا للمؤرخين والباحثين التاريخيّين دراسة وتقويم نشاطه وممارسته للعمل السياسي على امتداد أكثر من 20 سنة، فإنه لا اختلاف بينهم أنه يتصف بقوة العمل وعقلانية النضّال واستمراريته رغم السجن والاعتقال والنفيّ، ولا مجال لإنكار وطنيته وعروبته وقوميته، وقد كانت لنا دراسة لشخصيته وتجربته النضالية، في مرحلة الماجستير، والتي كانت بعنوان: "**التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف "دراسة تاريخية مقارنة" 1954 ـ 1961م**". وسنحاول الآن تقديم دراسة تاريخية لشخصية المناضل "**صالح بن يوسف**" ومسيرته النضالية.

ولد "**صالح بن يوسف**" في 11 أكتوبر 1907م **بمغوارة**[1]، شرق مدينة جربة[2]، إلا أن هناك اختلافًا في بعض الدراسات والأبحاث حول تحديد تاريخ ميلاده الحقيقي والراجح أنه من مواليد عام 1909م[3]، وقد ترعرع في وسط عائلي محافظ وعلى قدر كبير من الثراء، وفي وسط عائلي أصيل ومحافظ على عاداته وتقاليده الدينية، فداوم على حفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ الشريعة الإسلامية، ولما بلغ الثامنة من عمره قرر جده إرساله إلى تونس العاصمة لمزاولة التعليم العصري بمدارس العاصمة، فتحصل على الشهادة الابتدائية في نهج **التريبونال** سنة 1922م، ثم التحق بمعهد"**كارنو**" بالعاصمة، وكما اهتم بمتابعة دروسه في مدرسة العطارين، فنال منها شهادتين هما: المؤهل العربي، والدبلوم العالي العربي، وكما واصل تعليمه في ثانوية "**كارنو**" أين تحصل على شهادة البكالوريا عام 1929م، ثم التحق بجامعة "**السربون**" **بباريس** لمواصلة تعليمه، ونال منها الإجازة في الحقوق، وشهادة معهد العلوم السياسية في جوان 1933م[4].

---

[1]– سالم الأبيض: "وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي "اليوسفية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، منشورات مؤسسة التميمي،تونس، ص 308.

[2]– منصف الشابي: المرجع السابق، ص 17.

[3]– سالم الأبيض: المرجع نفسه، ص 308.

[4]– نجاة عبو: "**التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف "دراسة تاريخية مقارنة" 1945 ـ 1961م**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغربي الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الله مقلاتي، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2013 ـ 2014م، ص ص 53 - 54.

1 – 1 – 2 – دور صالح بن يوسف في الحركة الوطنية التونسية:

بعد مغادرة "**ابن يوسف**" لتونس لمواصلة مشاوره الدراسي بفرنسا، انتخب رئيسا لشعبة طلابية دستورية **بباريس** عام 1931م[1]، وظل يتواصل مع المناضلين الوطنيين في تونس أمثال: "**الطاهر صفر**[2]"، وكان دائم التردد على مقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وأدى دورًا هامًا بالجمعية إذّ تولى مسؤولية أمين عام مساعد، وكان كثير الاحتكاك بالطلبة الجزائريين والمغربيين، وشارك في بعض مؤتمراها[3].

وبعد استكمال "**صالح بن يوسف**" لمشواره الدراسي وتحصله على شهادة الحقوق، عاد إلى تونس في صيف 1934م، وفتح مكتب محاماة في **باب السويقة** ليكون مقرا لنشاطه السياسي، وقد تزامنت عودته مع انقسام الحزب الدستوري إلى شقين وظهور الحزب الدستوري الجديد بقيادة "**محمود الماطري**"[4] و"**الحبيب بورقيبة**" فقرر الانضمام للحزب الدستوري الجديد، وبعد اعتقال زعماء الحزب في 03 سبتمبر 1934م سعى "**ابن يوسف**" في ظل هذا الفراغ السياسي إلى تنظيم الحزب[5]، فتعرض للاعتقال في 03 جانفي 1935م رفقة "**الحبيب بوقطفة**"[6] و"**الهادي شاكر**"[7]، ونفي إلى برج البوف، ليطق سراحه يوم 23 ماي 1936م، ومنذ ذلك ذلك الحين بدأ الثنائي "**الحبيب بورقيبة**" و"**صالح بن يوسف**" يسيطران على فضاء الحركة الوطنية[8].

---

[1] – سالم الأبيض: المرجع السابق، ص 308.

[2] – الطاهر صفر: سياسي ومناضل وطني ولد سنة 1830م درس بالصادقية ومعهد كارنو، وفي كلية الحقوق بباريس، عمل في المحاماة منذ سنة 1928م، وهو من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد، عمل في الصحافة، وترأس تحرير جريدة العمل سنة 1934م، وساهم في إدارة وتحرير العديد من الصحف الوطنية باللغة الفرنسية، توفي سنة 1942م. ينظر– خير الدين شترة: المرجع السابق ، ص 35 .

[3] – مومن العمري:"**شعار الوحدة المغاربية ومضامينه في المغرب العربي أثناء الكفاح الوطني**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،إشراف عبد الكريم بوصفصاف،جامعة منتوري قسنطينة،السنة الجامعية 2009–2010م، ص، 33 وما بعدها ، ص ص 141، 145.

[4] – محمود الماطري: مناضل وطني عاش ما بين سنتي (1897–1972)م درس في الصادقية ثم في فرنسا حيث تحصل على الدكتوراه في الطب، وساهم في تحرير جريدة "الصوت التونسي"وجريدة العمل"، أنتخب رئيسا للحزب الدستوري الجديد منذ تأسيسه حتى سنة 1938م تحمل عدة مسؤوليات وزارية. ينظر – الطيب لباز: المرجع السابق، ص 21.

[5] – نجاة عبو: المرجع السابق، ص ص 55 – 56.

[6] – الحبيب بوقطفة: مناضل وسياسي ولد في بنزرت سنة 1906م والتحق بالمدرسة القرآنية، وبعد تحصله على الشهادة الابتدائية التحق بجامع الزيتونة انضم انضم للحزب الدستوري الجديد، وحضر مؤتمر قصر هلال باعتباره نائبا لشعبة بنزرت أعتقل عام 1935م ونفي لبرج البوف، أطلق سراحه في أفريل 1936م ثم= =ألقي عليه القبض مجددا في جانفي 1938م توفي أثناء الحرب العالمية الثانية بعد قصف الباخرة التي تقله. ينظر– محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 142.

[7] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 54.

[8] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص 109.

وعلى إثر انعقاد المؤتمر الثاني للحزب يومي 14و15 ديسمبر 1937م أصبح "**ابن يوسف**" عضوا في الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد، وقد أصبح يضاهي "**بورقيبة**" في الثقافة والجرأة والمناورة، وأصبح يشكلان ما يسمى "**بالنواة الصلبة**" في الحزب، خاصة بعد أن بدا الضعف على كل من "**البحري قيقة، والطاهر صفر**"، وفي أوائل 1938م أعتقل رفقة: "**سليمان بن سليمان، ويوسف الرويسي، والهادي نويرة**[1]"، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية تقرر نقل مناضلي الحزب إلى فرنسا يوم 27 جانفي 1941م، وبعد انهزام فرنسا أمام **ألمانيا** أطلق سراح "**ابن يوسف**" ورفاقه وعاد إلى تونس يوم 26 فيفري 1943م[2]، وعمل على تنظيم تنظيم مظاهرة شعبية لمساندة "**الباي**" في 16 ديسمبر 1943م، وكما شارك في تحرير بيان الجبهة الوطنية في 22 فيفري 1945م، وكان أحد أعضاء لجنة "**التنسيق المزدوجة**"[3].

وبعد سفر "**الحبيب بورقيبة**" تولى إلى القاهرة تولى "**صالح بن يوسف**" قيادة الحزب الدستوري الجديد، فعمل على إعادة هيكلة الحزب وتنظيمه وتنشيطه، وتوج عمله الحزبي بتنظيم المؤتمر الثاني للحزب، والمعروف بمؤتمر ليلة القدر في أوت 1946م، وكان من المناديين بمطلب الاستقلال[4]، وقد ساهم "**ابن يوسف**" أيضًا في تنظيم النقابات العمالية ليمكن الحزب من الاتصال بالشعب عن طريق هذه النقابات[5].

وقد عين وزير للعدل في حكومة "**محمد شنيق**"، في أوت 1950م، وقد أدى "**ابن يوسف**" في هذه المرحلة دورا حاسما في دفع الحكومة والحزب إلى خط المجابهة، وأبى أن يتحمل بنفسه تدويل القضية التونسية، فسافر رفقة "**محمد بدره**" إلى نيويورك وقدما بتاريخ 14 جانفي 1952م عريضة إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، وأصبح المحرك الأساسي للكفاح الوطني بالخارج منذ فراره من السلطات الفرنسية، والتحاقه بالقاهرة[6].

---

[1] – الهادي نويرة: مناضل وسياسي ورجل دولة (1911–1993)م ولد في أفريل 1911م بالمنستير تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، انتقل لباريس حيث تحصل على البكالوريا سنة 1932م، وعاد منها نهائيا سنة 1937م، بعد أن تحصل على ليسانس في الحقوق، كان من مؤسسي الدستور الجديد، تعرض للاعتقال في العديد من المرات ونفي للجنوب سنة 1951م، أطلق سراحه سنة 1954م، تولى الوزارة ثم البنك المركزي التونسي سنة 1958م حتى غادر الحياة السياسية نهائيا سنة 1980م، توفي في 25 جانفي 1993م.ينظر– محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 216.

[2] – نجاة عبو: المرجع السابق، ص ص 59 – 60.

[3] – المرجع نفسه، ص 62.

[4] – عبد الجليل بوقرة: "كيف كتب السياسيون التاريخ؟ قراءة نقدية في بعض ما كتب عن بورقيبة وابن يوسف"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 93 – 94، ص 18.

[5] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص ص 74 – 75.

[6] – نجاة عبو: المرجع السابق، ص ص 107 – 109.

وكما ساهم "**صالح بن يوسف**" أيضًا في توحيد العمل المغاربي لتوحيد جبهات الكفاح المسلح ببلاد المغرب الكبير، فكانت معاصرته لزعيم الريف "**الخطابي**" صاحب المشاريع المغاربية الاستقلالية، ولعملية توجيه الشبان للمشاركة في حرب فلسطين الأولى، معايشته التيار الناصري، تأثير بالغ وإيجابي على تصوراته فأصبح مؤمننًا أكثر بالمقاومة العسكرية وبالعروبة والإسلام فأصبح زعيما عربيا قوميًا، وتخلى عن أفكاره السابقة بشأن التعاون مع فرنسا، وكما يعتقد أن تأثره بالديناميكية الكبيرة لمكتب المغرب العربي، جعلته يقتنع أن مصلحة تونس في وقوفها إلى جانب الثورة المغاربية واندراجها في إطار وحدة المغرب العربي[1]، وبانضمامه لأعضاء مكتب المغرب العربي، أصبح رئيسًا للمكتب التونسي بصفته الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، وشارك في بعث ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي بتاريخ 04 أفريل 1954م بالقاهرة لتوحيد النشاط السياسي والوطني للحركات المغاربية وأعطى دفعا وحركية جديدة لإبراز مظاهر التعاون والتضامن، والتنسيق بين هذه الحركات الوطنية، مثل الوفد المغاربي في مؤتمر "**باندونغ**" أفريل 1955م[2].

وقد مثل "**ابن يوسف**" الشق المعارض لاتفاقيات الاستقلال الذاتي، طرد من الحزب الدستوري الجديد في أكتوبر 1955م، اضطر للهروب بعد صدور قرار القبض عليه، استقر في طرابلس ثم القاهرة قاد "جيش التحرير الوطني التونسي"، والذي خاض ما عرف بالمعركة الثانية اعتمادًا على قائده الفعلي "**الطاهر لسود**"، كان له دور في دعم الثورة الجزائرية، وحكم عليه غيابيًا بالإعدام عام 1957م، وسنة 1958م لينفذ فيه بالاغتيال في أوت 1961م بفرانكفورت الألمانية، وقد أعيد له الاعتبار بعد 1987م وجلب جثمانه من القاهرة ليوارى في مقبرة الشهداء بالجلاّز[3].

1 – 1 – 3 – الحبيب بورقيبة المناضل والزعيم الأكبر:

لقد تناولت العديد من الدراسات شخصية "**الحبيب بورقيبة**" النضّالية، باعتبارها أحد مؤسسي الحزب الدستوري الجديد، فقد كان تاريخه حافل بالنضّال المستمر ضد الاستعمار، تنوع بين الكتابة في الصحف، الخطب، والمشاركة في المظاهرات،... وتعرض للاعتقال والنفيّ مرارًا وتكرارًا، وزعامته الحزبية للدستور الجديد أهلته لحمل ألقاب عديدة (الزعيم، المجاهد الأكبر،...)، فاتفق واختلف مع الكثيرين حول ديناميكيّة الكفاح والنضال

[1]– محسن الخميري: "**الحركة اليوسفية مجالها وحدودها (1955–1961)**"، شهادة الدراسات المعمقة، كلية الأدب جامعة منوبة، 2004/2003م، ص 129.

[2] – نجاة عبو: المرجع السابق، ص 136.

[3] – عميرة علية الصغير: في التحرر الاجتماعي، المرجع السابق، ص ص 179 - 180.

ضد الاستعمار، وقد اهتم العديد من المؤرخين بدراسة فترة حكمه باعتباره مؤسس الدولة التونسية بعد الاستقلال، ومنظرها وفيلسوفها.

ولد "**الحبيب بورقيبة**" في 03 أوت 1903م بالمنستير، عاش في ظروف صعبة وعان من الفقر، درس بالمدرسة الصادقية، وفي عام 1913م تحصل على الشهادة الابتدائية، ثم التحق بمعهد كارنو، وتحصل على شهادة البكالويا سنة 1924م واصل دراسته بجامعة السربون ودخل المدرسة الحرة للعلوم السياسية فنال ليسانس في الحقوق عام 1927م، فجمع بين علم النفس، الصحافة، والسياسة، عاد إلى تونس ليشتغل في المحماة[1].

1 – 1 – 4– نضاله الوطني:

بدأت ميولات "**بورقيبة**" السياسيّة وهو في مرحلة الثانوية، ففي سنة 1922م انضّم إلى الحزب الدستوري، ونشر عدة مقالات بداية من سنة 1930م في جريدة اللواء التونسي والصوت التونسي، وشارك في تأسيس جريدة العمل التونسي[2]، وعلى إثر اجتماع قصر هلال فانعقد مؤتمر وطني للحزب في ماي 1933م غير أن شدّة الخلاف بين جناحي الحزب أدت لانفصال النخبة المثقفة المعاصرة عن جماعة المحافظين وتكوينها للحزب الدستوري الجديد في مؤتمر "قصر هلال" مارس 1934م وتولى رئاسته "**محمود الماطري**"، وتولى "**الحبيب بورقيبة**" الأمانة العامة[3]، وفي 03 سبتمبر 1934م تعرض للاعتقال رفقة العديد من مناضلي الحزب الدستوري الجديد، ليطلق سراحه في ماي 1936م[4]، ثم كلف بإبلاغ مطالب الحزب للسلطات الفرنسية فكان له لقاء مع كاتب الدولة للشؤون الخارجية المكلف بشؤون المسلمين السيد "**بيار فينو**" في 06 جويلية 1936م، فأبد استعداده لقبول المطالب التي تبناها "**بورقيبة**" ورفاقه، ليعود إلى تونس في سبتمبر من نفس السنة، وكانت له زيارة ثانية إلى فرنسا في فيفري 1937م بعد تأخر رد الحكومة الفرنسية على مطالب الحزب[5].

[1] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص ص 32، 39، 71.
[2] – المرجع نفسه، ص 80 – 81.
[3]-Ahmed Kassab: op cité , p p 414, 415.
[4] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 92.
[5] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص ص 183 – 184.

تولى قيادة الحرب الدستوري الجديد بدءًا من أكتوبر 1937م بعد استقالة "**الماطري**"[1]، أعتقل من جديد إثر مظاهرات أفريل 1938م، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية نقل رفقة مناضلي الحزب في 05 ماي 1940م إلى حصن سان نيكولا بمرسيليا[2]، ليطلق سراحه في 09 أفريل 1943م، ثم عاد لمواصلة نضّاله الوطني[3].

وبعد فرض الإقامة الجبرية عليه هاجر "**بورقيبة**" إلى مصر في مارس 1945م لطرح القضية التونسية في جامعة الدول العربية، وكسب الدعم العربي، فكان له لقاء مع السفير الفرنسي السيد "**ليكويي**"[4]، وكما كان له لقاء مع الأمين العام لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية يوم 29 جويلية 1946م، بهدف الحصول على تأشيرة الدخول، فوصل للولايات المتحدة في 02 ديسمبر 1946م، بهدف التعريف بالقضية التونسية في هيئة الأمم، وهكذا أصبح "**بورقيبة**" المتحدث باسم البلاد التونسية بفضل التفويض الذي منحه له "الباي" وأعضاء الحزب، ليساهم في التعريف بقضية وطنه عربيًا وعالميًا[5]، وبعد عودته للقاهرة كان له نشاط واسع في مكتب المغرب العربي بجانب زعماء النضّال المغاربي، وكما شارك في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في جانفي 1948م[6].

وعاد الزعيم "**بورقيبة**" من القاهرة إلى أرض الوطن في سبتمبر 1949م، وبعد اتصاله بالجماهير الشعبية ودعوتها للالتفاف حول الحزب توجّه إلى فرنسا في 12 أفريل 1950 لتقديم عريضة مطالبه السياسية والتي تتكون من سبع نقاط[7]، وقد وجدت مطالبه صدى في أوساط الحزب الاشتراكي الفرنسي، والحركة الجمهورية الشعبية والشخصيات المناهضّة للاستعمار مثل المؤرخ الاشتراكي "**شارل أندري جوليان**" والصحفي "**جون روس**"[8]، وثم عاد "**بورقيبة**" إلى تونس في 03 أوت 1950م وقد صرح قائلاً: "**لقد طنت موقنًا بأن مسألة التفاوض لن تأتي بالثمرة المرجوة لكني اغتنمتها فرصة لربح الوقت فالقضية أصبحت تتطلب ترك المانعين، وتكوين ومناضلين وإعداد عدة من الرشاشات والذخيرة واقتحام الأخطار والاستعداد للاستشهاد...**"[9]، وقد سعى "**بورقيبة**" بزياراته لعدة دول لكسب الدعم الدولي للقضية التونسية، وربط علاقات مع مختلف الشخصيات في

---

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 65.

[2] – ثلة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 108.

[3] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 98.

[4] – عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 301.

[5] – المرجع نفسه، ص ص 303 – 304.

[6] – علال الفاسي: المصدر السابق، ص ص 407 – 408.

[7] – Ahmed kassab, op cité, p p 460 - 461.

[8] – عز الدين معزة: المرجع نفسه، ص 312.

[9] – المرجع نفسه، ص 314.

دول المشرق العربي وأسيا، فزار الهند، والباكستان، وأندونيسيا، وكان له لقاء مع الزعيم "**نهرو**" بمدينة نيودلهي، وفي كراتشي التقى مع "**ليقات علي خان**"، وأيضًا "**أحمد سوكارنو**" والذي سمح له بإلقاء خطاب في مجلس النواب، وبعدها سافر إلى لندن والتقى بالسفير الفرنسي مؤكدًا له واجب فرنسا في الوفاء بوعودها اتجاه التونسيين، لينتقل بعدها لروما حيث كان في انتظاره الزعيم النقابي "**فرحات حشاد**" و "**أحمد التليلي**"، وفي 15 ديسمبر 1951م انتقل مجددًا إلى باريس لمتابعة مجريات المفاوضات التونسية الفرنسية[1].

وأمام اشتداد المواجهة بين الحركة الوطنية والسلطات الفرنسية أعتقل "**بورقيبة**" من جديد في جانفي 1952م[2]، ونفي هو و"**المنجي سليم**" إلى طبرقة ثم نقل إلى رمادة بأقصى الجنوب، وبعدها نقل إلى جزيرة جالطة الواقعة بين مالطة وتونس يوم 21 ماي 1952م[3]، وثم نقل إلى جزيرة Groix بفرنسا في 21 ماي 1954م، وهذا بعد تأكد بعض الشخصيات الفرنسية بأن "**بورقيبة**" هو الرجل الأمثل لحل القضية التونسية وإنهاء حالة التوتر،[4]، وبعد تصريح "**منداس فرانس**" بقرطاج بمنح فرنسا الحكم الذاتي لتونس، تم إعلام "**بورقيبة**" سرًا بالمبادرة الفرنسية وهو بقصر لافريتي بفرنسا فكان رده: "**الاستقلال يظل الطموح الأكبر للشعب التونسي وتشكل مقترحات منداس فرانس مرحلة حاسمة**"، وموقف "**بورقيبة**" هذا يدخل في سياسة قبول الحلول المرحلية للتوصل للهدف المنشود[5].

وقد ونقلت السلطات الفرنسية في سبتمبر 1954م "**الحبيب بورقيبة**" إلى "**أميلي**" "Amilly" جنوب باريس وسمحت له بالتجول داخل فرنسا لمتابعة سير المفاوضات[6]، فكان له لقاء مع الرئيس الفرنسي "**إدغار فور**" في 21 أفريل 1955م لتقريب وجهات النظّر بين الطرفين[7]، وعاد إلى تونس في غزة جوان 1955م للاحتفال باستقلال تونس الذاتي وسط استقبال جماهيري كبير، دخل في صراع مع نظيره "**صالح بن يوسف**" الرافض لاتفاقيات الاستقلال الذاتي، عين وزيرًا للأمين باي بعد الاستقلال ونجح في الانقلاب عليه في 25

---

[1] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص ص 162 – 163.

[2] – الطاهر بلخوجة: **الحبيب بورقيبة . سيرة زعيم شهادة على العصر.** ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999م، ص، 05.

[3] – الصافي سعيد: المرجع نفسه، ص، ص 165، 169.

[4] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص ص 96 – 97.

[5] – الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 05.

[6]- Ahmed Kassab: op, cit, p p 490 - 491.

[7] – عمر الشاذلي: المصدر نفسه، ص 106.

جويلية 1957م، ثم أعلن الجمهورية وتم انتخابه منذ 1974م رئيسًا الجمهورية مدى الحياة، وفي 07 نوفمبر 1987م تمكن زين العابدين من الانقلاب عليه، وافته المنية في 06 أفريل 2000م[1].

1 – 2 – جذور الصراع الإيديولوجي ورهانات الطرفين:

إنّ مسألة الصراع بين "**ابن يوسف**" و"**بورقيبة**" لم تكن وليدة عام 1955م، وإنما تعود جذورها إلى نهاية الأربعينيات أي فترة تواجد "**بورقيبة**" بالقاهرة، وقد انطلقت هذه الخلافات من معطيات ذاتيّة لتتطور مع مرور الوقت وتصبح ذات أبعاد موضوعيّة وإيديولوجيّة، فكان الصراع حول الزعامة والسلطة بين رفاق كانوا بالأمس يحملون السلاح لمواجهة الاستعمار، فأصبحوا يحملون السلاح لتصفيّة بعضهم البعض، والمثير للجدل هو اعتماد أحد أطراف الصراع على الاستعمار الفرنسي لترجيح الكفة لصالحه، وبالرغم من كثرة الكتابات التاريخيّة التي تناولت الموضوع إلا أنه يبقى في ميزان التاريخ، وكل باحث في هذا الموضوع يحاول إسقاط الشهادات والروايات الشفوية للفاعلين والشاهدين على الصراع اليوسفي البورقيبي لتكون في خدمة الحاضر، وفق منهج يتماشى مع قراءته الموضوعيّة العلمية أو الشخصية للموضوع، ولقد قلنا أن الخلاف تعود جذوره إلى سنوات، وهو طبيعي إذّ أن كل الخلافات والصراعات التي عرفها المجتمع البشري تكون لها جذور عميقة وطويلة، ومع مرور الوقت تظهر وتطفوا على السطح، فتكون أحد الأسباب المباشرة لاندلا ع الصراع بشكل رسمي وعلنّي.

لقد كان توجه "**بورقيبة**" إلى القاهرة عام 1945م دافعًا لصالح "**ابن يوسف** "في التفكير بتكوين نواة جديدة لخلايا حزبية دستورية تكون موالية له[2]، وعزل العناصر الدستورية التي مثلت الاتجاه الأكثر موالاة لـ "**بورقيبة**"، وكما عمل "**يوسف الرويسي**" بمكتب تونس في سوريا، و"**الحبيب ثامر**" بمكتب تونس بالقاهرة، في تحجيم دور "**الحبيب بورقيبة**" في المشرق، إذّ اتهماه بأنه زعيم موالي للغرب، ويبذر أموال الحزب والشعب في

[1] – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص، ص 191، 210، 216، 393.

[2] – أصبح نشاط "ابن يوسف" السياسي يضّاهي زعامة "بورقيبة" ومكانته الحزبية، إذّ أصبح الحزب تحت قيادة الثلاثي العنيد المهيب، "صالح بن يوسف" المتقن للغة القانون وفن المساواة، وقد ورث عن والده الجربي كبير تجار تونس حسن التصرف في الأموال ومعرفة الرجال، وهو الذي عرف الوزارة مبكرًا فعاشر الأمراء والبايات بلا عقد أو مراوغة، ثم "المنجي سليم" الذي ينحدر من العائلات البرجوازية للمماليك الذين قدموا إلى تونس مع انتشار الإمبراطورية العثمانية، وهو رجل مثقف حاذق ذكي ومرنّ، وشديد الحساب مع نفسه وأصدقائه، وأما الثالث فهو "الحبيب ثامر" الموجود بالقاهرة، والذي وضع حدًا لألاعيب "بورقيبة" وأخرجه من موقع القرار بفضل حنّكته وجرأته، وحبه للعمل وكسبه لثقة الحزب في الداخل والخارج، فتعاون الثلاثي على إعادة بناء الحزب وتحويله إلى القوة الأولى في البلاد. ينظر – الصافي سعيد: المرجع السابق، ص 146.

ملذاته الخاصة[1]، وأما داخليًا فقد نجح "**ابن يوسف**" في تطبيق أفكاره وتوجهاته على أرض الواقع دون منافس أو رقيب، واستطاع تسيّير أمور الحزب، وبعث شعب دستورية جديدة في مختلف أنحاء الوطن، وهو ما أثار قلق "**بورقيبة**" المتواصل، إذّ كان يعتقد أنه الوحيد الذي يمتلك الشرعيّة الزعامتيّة[2] المتتاتيّة من معاناته كزعيم، لذلك سارع أتباعه في الاتصال به في القاهرة لإخباره أن زعامته في خطر، وهو ما جعله يسارع في الرجوع لإعادة الأمور لنصّابها[3].

وبالتالي فقد بدأت موجة الخلاف في القاهرة بين "**الحبيب بورقيبة**" وبقية المناضلين التونسيين، وحتى مع الأخوة المغاربة لتصل تأثيراتها لداخل الحزب الدستوري الجديد بتونس ودمشق، وهذا راجع لحب الزعامة والتسلط في شخصية "**بورقيبة**" من جهة، وشعور زملائه بأنهم ليس أقل منه وطنيًا أو نضاليًا وسياسيًا، فبدؤوا التفكير في وضع حد لألاعيبه[4]، وهذا عن طريق تأليب الرأي العام العربي عليه في المشرق العربي خاصة القاهرة مركز مكتب المغرب العربي، إذّ كثرت تهجمات كل من "**علال الفاسي**" و"**عبد الكريم الخطابي**" عليه، متهمين إياه بالاتصال بالسفارة الفرنسيّة بالقاهرة، وكما نشأت بينه وبين "**الحبيب ثامر**" و"**محي الدين القليبي**" ممثل الحزب الدستوري القديم، و"**يوسف الرويسي**" رئيس لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق خلافات وصلت إلى حد القطيعة، وكان لنتيجة هذا الخلاف فصل "**بورقيبة**" من الأمانة العامة للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة ، وتعيين "**علال الفاسي**" بدلاً منه، وكما اتُّهم بالانحراف والتواطؤ مع الفرنسيين ضد حركة التحرر المغاربية[5]، أي يمكنا القول أن منهج "**بورقيبة**" في العمل والنضّال ضد الاستعمار يختلف عن منهج زملائه في الحزب، وحتى زملائه من مناضلي الأقطار المغاربية، وهذا راجع لتقاطع قناعاته وإيديولوجياته معهم، فهو لا يؤمن أساسًا بالإطار المغاربي والعربي لحل القضية التونسيّة، فعضويته بمكتب المغرب العربي، وأمانته للجنة المغرب العربي لم تجعله يتخلى عن فكرة التواصل

---

[1] – حسن بن التومي شطبوري: **"التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والداخلية في تونس (1956 . 1973)"**، دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، إشراف: عبد الكريم هادي العكام الحميناوي، جامعة بغداد، 2003، ص 73.

[2] – يقول حسين التركي: "أن الحبيب بورقيبة كان دكتاتوريًا في تسيير شؤون الحزب لما تميز به من انفراد بالرأي ونرجسية مطلقة واعتداد بالنفس ونظرة دونية لرفاق دربه في النضال، وهو ما دفع الرجال للتفكير في الحد من جموحه ". وكما يذكر في هذا الإطار حسين التريكي أنه تم الاتفاق بين "ابن يوسف" و"الحبيب ثامر" على ضرورة الضغط على "بورقيبة" حتى يذعن لمبدأ القيادة الجماعية للحزب، وهو ما كان يرفضه "بورقيبة" لأنه لا يرضى إلا بالمرتبة الأولى. ينظر – محسن الخميري: المرجع السابق، ص ص 13– 14.

[3] – محسن الخميري: المرجع نفسه، ص 13.

[4] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 27.

[5] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 74.

مع الغرب، والسعي لربط علاقات التعاون مع مختلف الشخصيات الغربية سواءً كانت فرنسية أو لا من أجل إيجاد حل لقضية بلاده، وهي أول نقاط الخلاف والاختلاف بين الزعمين "**ابن يوسف**" و"**بورقيبة**".

ولقد بدا الصراع حاد بين عناصر الحزب، وكانت بداية الخلاف بين "**ابن يوسف**" و"**بورقيبة**" بسبب إبعاد "**ابن يوسف**" للشيخين "**الفاضل بن عاشور**" و"**الشاذلي بالقاضي**" من الحركة الوطنية، وقد كانت لهما اتصالات مع "**الحبيب بورقيبة**"، وكما جدد اتصالاته مع "**حسن قلاتي**" و"**الشاذلي القسطلي**" بقايا حزب الإصلاح العميل، فأضحى هؤلاء يتكلمون باسم "**بورقيبة**" مما سبب الخلاف بينهم وبين "**ابن يوسف**" و"**المنجي سليم**"[1]، حيث أقصى هذا الأخير كل من "**شاذلي قلالة**، و**محمود شرسور**" من المجلس المركزي للحزب لاتهامهما له بالتقصير في إرسال الأموال إلى "**بورقيبة**"[2]، أي أن الانقسام والشقاق داخل الحزب بدأ يظهر بوضوح فهناك جناح يدعم "**ابن يوسف**" و"**المنجي سليم**"، ويتهم "**بورقيبة**" وتصرفاته، وجناح آخر يناصر هذا الأخير ويتهم الجناح الأول بالعمل على إقصائه.

وبالرغم من تلاقي آراء كل من "**بورقيبة**" و"**ابن يوسف**" أثناء لقائهما بالقاهرة والاتفاق بينهما على توزيع المراكز الحساسة في الحزب بحيث تكون الرئاسة لـ "**بورقيبة**" والأمانة لـ "**ابن يوسف**"[3]، إلا أن مؤتمر دار سليم المنعقد في 17 أكتوبر 1948م بالعاصمة أثار الخلاف مجددًا بين مناضلي الحزب، ووجهت الاتهامات لـ "**ابن يوسف**" و"**المنجي سليم**" بسعيهما لإقصاء "**بورقيبة**"، وقطع المد المادي عليه، وتبجيل "**الحبيب ثامر**" عليه، وكما اتهم "**أحمد الخبثاني**" الزعيم "**ابن يوسف**" بحقده على الزيتونيّين وإقصائهم من الانتماء للمنظمات الوطنية[4]، وبالرغم من إسناد رئاسة الحزب لـ "**بورقيبة**" إلا أنه وصفه بمؤتمر الخيانة والغدر، ومما زاد في غضبه أيضًا انعقاد المجلس المليّ في 02 أوت 1949م ومناقشته لزعامة "**بورقيبة**" الحزبية، ولولا مجهودات "**نويرة**" و"**سليمان بن سليمان**" لرجحت الكفة ضده[5]، فأسرع "**بورقيبة**" بالعودة إلى تونس في سبتمبر 1949م، وقام بزيارة "**محمد** "**محمد الأمين باي**" في قصره، وبهذه الزيارة طبع سياسته الجديدة بطابع شرعّي، وبدأ في تحقيق تطلعاته للمطالبة

[1] – الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 74.
[2] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 44.
[3] – المرجع نفسه، ص 45.
[4] – علي المعاوي: **ذكريات وخواطر**، سلسلة مذكرات، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2007م، ص، ص 273، 275، 276.
[5] – عروسية التركي: المرجع السابق، ص 45.

بالاستقلال الذاتي مع رعاية المصالح الفرنسيّة المادية منها والثقافية، وقد تعجل في اتخاذ الطريقة الأسرع للوصول إلى مبتغاه لأن وصوله هذا سيمكنه من إسكات الأصوات المناديّة بعدم جدية سياسته، فبدأ بالاتصال المباشر بالشعب في مختلف المدن لتوضيح مبادئ سياسته، وكما عمل في نفس الوقت على تشتيت شعبية "**صالح بن يوسف**" مع تحجيم دور الاتحاد العام التونسي وزعيمه "**فرحات حشاد**"[1]، لأنه يدرك جيدًا مدى شعبية وتأثير كل من "**ابن يوسف**" و"**حشاد**"، أي أن "**بورقيبة**" أراد التخلص من أي شخصية وطنية لامعة وذات وزن سياسي أو نقابي واجتماعي حتى يتربع على الساحة الوطنية، ويكون دون منافس إذا تحقق الاستقلال.

ولقد كانت من مصلحة فرنسا إحداث شقاق داخل الحزب، وهو ما كان وراء السماح بعودة "**بورقيبة**" دون تضيّيق، إلا أن ذلك لم يكن بل ساد جو من التآزر والتكامل فرشح "**بورقيبة**" رفيقه "**ابن يوسف**" لحكومة شنيق التفاوضية في 1950م للتحاور مع فرنسا وإيجاد سبل حصول تونس على الاستقلال الذاتي[2].

والسؤال المطروح لماذا "**بورقيبة**" انتهج أسلوب الحوار والمرونّة مع السلطات الفرنسية؟ وقد كان من قبل يتهم الحزب أثناء تواجده بالقاهرة ويعيب عليه إتباع أسلوب المهادنّة والليونة مع نظّام الحماية؟ هل لأن "**بورقيبة**" كان فعلاً على اتفاق مع فرنسا ومتواطأ معها لتغذية الخصومات والانقسامات في صفوف الوطنيين؟

وعلى حسب ما اتهمه به "**محي الدين القليبي**" في مقال نشره بجريدة الإدارة في سبتمبر 1949م، أن "**بورقيبة**" عاد إلى تونس بعد جولاته في المشرق العربي وأسيا وأمريكا، وأحس أن الوقت قد حان لتسريع مسألة التفاوض مع فرنسا، إذّ يذكر بنفسه أنه قبيل عودته لتونس اتصلت به السفارة الفرنسية ترجوه أن يؤجل موعد عودته لأن هناك مفاوضات جارية في تونس، ولعل وجوده يحدث اضطرابات ويعرقلها، فوعد "**بورقيبة**" بالسعي لإنجاحها[3]، ولعل هذا هو السبب الحقيقي الذي حدا به للعودة، وليس ما كان يروج له بأن "**صالح بن يوسف**" و"**المنجي سليم**" قد خانا الحركة الوطنية، ويبرز ذلك من خلال ما أقره مؤتمر دار سليم في أكتوبر 1948م من تمتين الوحدة القوميّة حول ميثاق الاستقلال، وتعزيز خطة الكفاح العليا للمغرب العربي ضمن وحدة الشعوب العربية[4]، أي أن "**بورقيبة**" كان يريد إفشال ارتباط الحركة الوطنية التونسيّة بالحركات العربية فهو لم يخفي عدائه لها،

---

[1] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص ص 74– 75.

[2] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص، ص 111، 115.

[3] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 47.

[4] – المرجع نفسه، ص 48.

وكذلك الشيوعية والمعسكر الشيوعي، إذّ صرح لوكالة **رويتر** في 20 جويلية 1951م أن: "**الوطنيين في شمال إفريقيا والشرق الأوسط الذين يرون في الشيوعيين حليفًا لتخليصهم من الامبرياليين الفرنسيين يتعامون عن مصالحهم الحقيقية**"[1].

ولكن انهيار تجربة حكومة "**شنيق**" التفاوضية[2] أواخر 1951م أثارت ردود أفعال مختلفة داخل الحزب[3]، وقد كان لهروب "**صالح بن يوسف**" و"**محمد بدره**" إلى القاهرة في جانفي 1952م بداية الانشقاق الفعلي بين الأمانة العامة والديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد، ففي الوقت الذي سعى فيه "**ابن يوسف**" إلى التشهير بسياسة فرنسا الاستعمارية ومحاولتها لإبعاد تونس والمغرب الأقصى عن الخط العربي، والإنفراد بالجزائر باعتبارها جزء مكمل لفرنسا، في حين "**بورقيبة**" كان له توجه آخر، ومازال مصرًا على أن حل القضية التونسية في يد فرنسا والغرب وواشنطن، وليس القاهرة[4]، وهو ما ذكرناه سابقًا.

ولقد وجد "**صالح بن يوسف**" الدعم المادي والمعنوي في القاهرة في ظل المتغيرات التي عرفتها البلاد، خاصة بعد نجاح ثورة الضباط الأحرار في جويلية 1952م، وتزعم "**جمال عبد الناصر**" للتيار القومي العربي[5]، وفي الوقت الذي كان فيه "**بورقيبة**" مسجونًا عمل "**ابن يوسف**" على دعم الكفاح المغاربي، وقد كانت له نشاطات واسعة في هذا المجال، وتمكن من ربط علاقات مع زعماء القيادة المصرية وذلك في إطار التنسيق العربي

---

[1] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 14.

[2] – تجدر بنا الإشارة أن مشاركة الحزب الدستوري الجديد في حكومة "محمد شنيق" بتعيين "صالح بن يوسف" وزيرًا للعدل أثار استياء عام في كافة الأقطار المغربية، وهذا حسب ما أصدره "الخطابي" في بيان له في 12 جويلية 1951م، وكما اعتبره نكسة إلى الوراء لا تتماشى مع ميثاق ليلة القدر الذي أمضته الأحزاب التونسية في أوت 1946م، ولا مع الوعي القومي العام، ولا مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، وأكد أن الأوضاع المفروضة لا يمكن التخلص منها إلا عن طريق الاعتراف بالاستقلال التام أولاً، وقبل كل شيء، وليس عن طريق الاشتراك في الحكم، أو المفاوضات التي تغير الأوضاع بشكل جزئي (الحكم الذاتي)، ومن خلال ذلك نفهم أن "الخطابي"كانت آرائه لا تتوافق مع الوطنيين التونسيين الذين يقبلون بمنهج التفاوض. وهو نفس الموقف عبر عنه "يوسف الرويسي" إذّ اعتبر أن مشاركة زعماء الحزب في وزارة مختلطة من التونسيين والفرنسيين غير مناسبة، خاصة بالنظر لما حققته الحركة الوطنية من نجاح في الآونة الأخيرة لأن الفرصة قد حانت للتخلص من النظام الاستعماري، وهذا لأن صرح الاستعمار في أسيا ينهار، وبدأت الأرض تتزلزل معاقله في إفريقيا، وقد أصبحت القضية التونسية والمراكشية محل اهتمام دول العالم، وحصلت على عطف الشعوب المناضلة، فاستنكر سياسة التفاوض التي تشكل تحول خطير في الاتجاه القومي في تونس. ينظر – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص ص، 92، 94، 95، 96.

[3] – ثلة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 153.

[4] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص، 76.

[5]. Mustapha Kariem : NASSER ET LE DIFFERRND BOURGUIBA – BEN YOUSSEF. **أعمال المؤتمر العالمي الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية قراءات علمية للبورقيبية**، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، أفريل 2000م، ص، 78.

لمؤازرة الشعب التونسي، وسعى لتنسيق العمل مع زملائه في مكتب المغرب العربي، فكانت معاصرته لـ "**الخطابي**" زعيم الريف وصاحب المشاريع المغاربية الاستقلالية، وكما عاصر عملية توجيه الشبان للمشاركة في حرب فلسطين الأولى، فكان لاحتكاكه بـ"**الخطابي**" تأثير بالغ وإيجابي على تصوراته فأصبح مؤمننا أكثر بالمقاومة العسكرية وبالعروبة والإسلام وأصبح زعيما عربيا قوميا، وتخلى عن أفكاره السابقة بشأن التعاون مع فرنسا، وكما يُعتقد أن الفترة التي قضاها "**ابن يوسف**" في مصر كان لها تأثير كبير على توجهاته الفكرية، فتأثر بمراسلاته مع رموز الحركة الوطنية المتواجدين بمصر قبل أن يزورها، وإثر وصوله إليها تأثر بالديناميكيّة الكبيرة لمكتب المغرب العربي، وكما أنه عايش التيار الناصري، واقتنع أن مصلحة تونس في وقوفها إلى جانب الثورة المغاربية واندراجها في إطار وحدة المغرب العربي[1]، وقد انضّم "**صالح بن يوسف**" لأعضاء مكتب المغرب العربي، وأصبح رئيسا للمكتب التونسي بصفته الأمين العام للحزب الدستوري الجديد إلى جانب "**محمد خيضر**"، و"**علال الفاسي**"، فعمل على تنسيق التضامن المغاربي بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى، وشارك إلى جانب "**محمد بدره**" و"**علي البلهوان**" في بعث ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي بتاريخ 04 أفريل 1954م بالقاهرة لتوحيد النشاط السياسي والوطني للحركات المغاربية، وأعطى دفعًا وحركيّة جديدة لإبراز مظاهر التعاون والتضامن، والتنسيق بين هذه الحركات الوطنية[2]، فأصبح "**ابن يوسف**" يراهن كثيرا على المجال المغاربي، ويعمل على تنسيق الجهود المغاربية معتبرًا أن مستقبل المغرب العربي مستقبل واحد[3].

وفي المقابل تمسك "**بورقيبة**" بمنهجه الذي سار عليه منذ وقت طويل، ولم يتنازل عن رهاناته بأن مفاتيح القضية التونسيّة في يد الميتروبول دون غيره، وأما "**ابن يوسف**" ظهرت بوادر الراديكالية على مواقفه وبشكل علنّي وميداني، وتزعزت ثقته في فرنسا فراهن على التحالف مع القوى العربية والأسيوية، وبالتالي اختلاف رؤى الزعيمين لحل القضية التونسيّة مثل منعرج حاسم في تحول الصراع اليوسفي البورقيبي من الإطار الذاتي إلى الموضوعي العلنّي، وهو ما سنلمسه من خلال تصريحات طرفي الصراح.

وقد طرحت "**عروسية التركي**" في كتابها الحركة اليوسفية عدة أسئلة منها: كيف يعتبر تحول "**ابن يوسف**" منتصف الخمسينات؟ فهل ملّ من أن يقضّي حياته السياسية في الظل (ظل بورقيبة)؟ ولماذا رفض اتفاقيات الحكم

[1]- نجاة عبو: المرجع السابق، ص ص 135 - 136.
[2] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص، ص 23، 25.
[3] - محسن الخميري: المرجع السابق، ص 130.

الذاتي؟ وكان بالأمس القريب وزيرًا بحكومة "**شنيق**" التفاوضيّة؟ وهل تضمنت اتفاقيات جوان 1955م ما يخالف الحكم الذاتي المنشود؟ أم أن الظروف التاريخيّة الجديدة عالميًا ووطنيًا جعلت الحكم الذاتي خطوة إلى الوراء؟[1].

وفي اعتقادنا وحسب ما اطلعنا عليه في الدراسات الخاصة بهذا الموضوع أن التكوين الشخصي لـ "**ابن يوسف**"، وتجربته النضّالية في الحركة الوطنية جعلته يتأكد من أن السياسة الفرنسية لم تتغير، وأثبتت تماطلها في إيجاد الحلول، ومخالفتها لوعودها، ولم تطبق ما نادى به الوطنيّين التونسيّين منذ البدايات الأولى لنضالهم، وانتهاجها دائما لأسلوب القمع والمطاردة، وهو من تعرض للاعتقال عدة مرات وضاق مرارة السجن، فكان هروبه للقاهرة وقيامه بعدة جولات في مختلف الدول العربية والأسيوية جعلته يدرك أن الوقت حان لتحقيق الاستقلال وطرد الاستعمار، والقضاء عليه مثل ما حدث في الدول الأسيوية، فالشعب التونسيّ ليس أقل شأن أو أقل درجة ووطنية من الشعوب الأسيوية التي نالت استقلالها، فهو الأخر يملك خبرة نضّالية ووطنيين وسياسيين يمكنهم توجيه الشعب وقيادته للقيام بثورة تمكنه من الاستقلال، خاصة وأنه أثبت مدى وعيه وقابليته للتضحية في سبيل الوطن والاستقلال، وبالتالي فلا يعقل أن يبقى مناضل سياسي بحجم "**ابن يوسف**" يطالب بنفس المبادئ والمطالب، فالتاريخ أثبت لنا أن مطالب الشعوب دائمًا تتغير حسب تغير الظروف الداخلية والخارجية، أي أن "**ابن يوسف**" أراد استغلال المتغيرات الدولية الحاصلة لصالح تونس، والظفر بالاستقلال التام مرة واحدة.

1 – 2 – 1 – قراءة لتصريحات كل من "ابن يوسف" و"بورقيبة" ما بين سنتي (1954 ـ 1956)م:

من خلال قراءتنا لتصريحات كلا الزعيمين ما بين سنتي (1954 – 1956)م، أي منذ تصريح "**منداس فرانس**" في 31 جويلية 1954م بقرطاج باستعداد فرنسا لمنح تونس استقلالها الداخلي، وفتح المفاوضات إلى غاية تحقيق الاستقلال التام، سنتمكن من تحديد مدى توافق أو اختلاف رؤى وموقف أطراف الصراع لاستنتاج إيديولوجيات وقناعات كل طرف.

إنّ الدارس لخطابات "**ابن يوسف**" ما بين (1954 – 1956)م يلاحظ اختلاف كبير في تصريحاته تصل أحيانًا لدرجة التناقض، فهو اختار منهج سياسي تكتيكي جديد، يقوم على أساس مهاجمة الاستعمار، وفضح سياسته لكن مع الإبقاء على خيط رابط معه لكي يفسح المجال أمام كل مبادرة حسنّة النيّة من الميتربول، وحتى لا يتناقض مع إيديولوجيات الحزب الدستوري الجديد، إذّ صرح يوم 12 ماي 1953م للصحافة المصرية تصريحات

[1] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 91.

نارية متهمًا فيها السلطات الفرنسيّة بأنها تعمل على أن تجعل الشعب التونسي شعبًا مستعبدًا، وأقسم أنه سيخوض إلى جانب رفاقه حرب لا هوادة فيها حتى تتحرر بلاده تحريرًا كاملاً، ويتهم فرنسا بالكذب والمماطلة، وغياب النية الصادقة والسليمة في إعطاء الشعب التونسيّ مقومات سيادته، وكما اتخذ أيضًا موقفًا راديكاليًا من مشروع إصلاحات الحكومة الفرنسيّة في فيفري 1954م، وأعلن باسم الشعب التونسي: "**إننا لن ننخدع بالإصلاحات الزائفة لأن هدفنا هو إيجاد حل جذري للقضية التونسية على أسس السيادة والاستقلال الكامل**"[1].

وقد اشترط أن الدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسيّة يكون بإلغاء نظّام الحمايّة، وهو ما صرح به أثناء المؤتمر الصحفي الذي عُقد في البرلمان السويدي في ستوكهولم يوم 18 جويلية 1953م، أثناء مشاركته في الأممية الاشتراكية، قائلاً: "**أن الحوار الفرنسي التّونسي يجب أن يكون على قاعدة إلغاء معاهدة الحماية وإقرار فرنسا لتونس بأنّها دولة مستقلة وذات سيادة آنذاك فقط يمكن فتح محاورات حرّة بين دولينا، إنّ غاية تلك المفاوضات في صياغة اتفاقية جديدة فرنسية – تونسية تحدّد المصالح العليا للطرفين وتفتح عهدًا جديدًا من الصداقة والتعاون المثمر بين فرنسا وتونس**"[2]، وهو نفس الموقف عبر عنه في رسالته من القاهرة لمدير الحزب "**المنجي سليم**" بتاريخ 14 فيفري 1954م أكد فيها ضرورة الالتزام بقرارات الحزب المنعقد في 18 جانفي 1952م، والذّي نادى بوجوب إلغاء الحمايّة والاعتراف بالاستقلال التام كأساس وحيد لحل المشكل التونسي[3].

وقد ساند "**ابن يوسف**" سياسة الساسة الفرنسيين وقبل بمبادرة "**منداس فرانس**" بقوله: "**فإذا كانت فرنسا سليمة النية، صادقة العزم على إيجاد حل سلمي للنزاع بيننا وبينها، فلن نتردد في الموافقة على هذه الضمانات المعقولة التي تجعل الشعب التونسي في آمان من نقض العهود وسياسة الغدر التي قد تكون لها أوخم العواقب على أمانيه**"[4]، وعلى أساس هذا الخطاب وبمقارنته مع خطاب "**بورقيبة**" إذّ صرح من باريس قائلاً: "**هذه المقترحات تعتبر مرحلة حاسمة في السبيل الموصل إلى إرجاع السيادة التونسية كاملة غير منقوصة، وبقي الاستقلال المثل الأعلى للشعب التونسي، إلا أن السير نحو هذا الاستقلال لن يتخذ في**

[1] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص ص 16 – 17.

[2] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 15.

[3] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص ص 144 – 145.

[4] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 17.

المستقبل قالب كفاح بين الشعب التونسي وفرنسا، بل أنه سيتم بواسطة اتفاقيات وتعديلات بين الحركة التونسية والحكومة الفرنسية تنجز في جو الثقة المتبادلة والصداقة، وسيتجلى هذا السير في تعاضد متين بين الشعبين الشاعرين باتحادهما تعاضدًا بريئًا من كل الاستحواذ والسيطرة"[1].

ومن خلال ما ذكرناه نستنتج أن "**ابن يوسف**" شديد اللهجة في خطاباته وكلماته، وألفاظه تمتاز بالقوة عكس "**بورقيبة**" وألفاظه اللينة، فهو دائمًا يصف فرنسا بأبشع الصفات كالخيانة والغدر، وكأنه دائما يحذر الشعب التونسي والحركة الوطنية من عدم الاطمئنان الكلي لفرنسا، والبقاء على الاستعداد للحرب، وأسلوب المواجهة والقوة إذا خانت عهدها، وخيبة آمال التونسيّين، وفي المقابل نجد "**بورقيبة**" في خطابه هذا يعتبر أن مرحلة العنف والقوة بين فرنسا وتونس قد انتهت، وبدأت مرحلة التعاون والتفاهم لتقديم التعديلات المناسبة للمسارعة بحل القضية التونسيّة، وإلغاء قانون السيطرة وإقامة اتحاد متين بين الشعبين، ومن الخطابيين نلمس مدى الاختلاف في التوجه الفكري السياسي والإيديولوجي بين الزعيمين خاصة في نقطة العلاقات الفرنسية – التونسية إذ أن "**بورقيبة**" حدد مسار سيرها، إلا أن "**ابن يوسف**" اشترط اعتراف فرنسا بالاستقلال وإلغاء الحمايّة بعدها يتم تحديد العلاقات.

إلا أن اجتماع 03 أوت 1954م بجنيف، والذي جمع الأمين العام للحزب "**صالح بن يوسف**" مع كل من: "**علي البلهوان**، و**المنجي سليم**، و**محمد بدره**، و**الباهي الأدغم**"، قد صرح فيه: "**أن الاتفاق الذي حصل في هذا الاجتماع يتماشى مع توجيهات المجاهد الأكبر ... وإنّ نسبة مشاركة الحزب الدستوري الجديد في الوزارة المقبلة ستكون نسبة هامّة ... ويجب أن تنتهي المفاوضات إلى نتيجة في أسرع الآجال، وأن الاستقلال الداخلي سيكون الخطوة الحاسمة نحو استقلال تونس التام**"[2]، والسؤال المطروح: لماذا غير "**ابن يوسف**" لهجة خطابه؟ ولماذا اعتبر الاستقلال الداخلي خطوة نحو الاستقلال التام؟

كل ما يمكننا استنتاجه من خلال تحليلنا لهذا التصريح أن "**ابن يوسف**" لا يخرج عن الإطار المرجعي للحزب، وأثناء اجتماعاته مع مناضلي الحزب دائمًا تكون تصريحاته تتوافق مع المبادئ العامة للحزب وقرار مناضليه، أي أنه لم يكن يريد حدوث انشقاق حزبي في هذه المرحلة الحساسة والحرجة في تاريخ تونس ونضالها

[1] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 169 – 170.
[2] – المرجع نفسه، ص 170.

ضد الاستعمار، وكان يريد الحفاظ على وحدة القرار الحزبي، ولم تكن له مبادئ التسلط والانفراد بالقرار، وأيضًا لم يكن يريد تعجيل وإعلان الخلاف السياسي والمنهجي بينه وبين المنهج البورقيبي.

إنّ قبول "**ابن يوسف**" لمبادرة المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والتونسي لم تمنعه من التعبير عن طرحه الجديد، إذّ يعتبر أن دخول تونس في مفاوضات على قاعدة الاستقلال الداخلي هو تخلي عن التزامها مع الإخوة في المغرب العربي التي تربطها معهم معاهدات الكفاح التحرري المشترك، والتي أمضى عليها "**بورقيبة**" بنفسه حين كان أمينًا عامًا للجنة تحرير المغرب العربي، لذلك نجد الأمين العام للحزب يبعث بتقرير إلى الحزب بتاريخ 14 ديسمبر 1954م يتضمن قوله: "**لم يضحِّ الوطنيون، ولم يستشهدوا للمطالبة بالاستقلال الداخلي، إنها مرحلة اجتزناها، واجتازها الشعب، فكيف بنا بعد أن بعثنا بإخواننا إلى الموت من أجل الاستقلال، نصبح نكيل المرابين على اعتدالنا وتراجعنا دون أيّ مبرّر؟**"[1] وكما كان يؤكد في كل تصريحاته على ضرورة الالتزام بتحقيق الحكم الفعلي والاستقلال التام لتونس، وهذا ما أكده في تصريحه أثناء المؤتمر الصحفي بجنيف في 31 ديسمبر 1954م زمن المفاوضات بين تونس وفرنسا بقوله: "**إن الشعب التونسي لن يرضى أبدا بحكم صوري يحول دون تحقيق الاستقلال التام للوطن التونسي...**"،[2] وكما صرح "**ابن يوسف**" أيضا في 03 جانفي 1955م من جنيف بيانا نقلته صحيفة الأهرام القاهرية أعلن فيه مطالب التونسيين، وأثار خمس نقاط تمثل الحد الأدنى الذي يقبل به الشعب التونسي لتهيئة استقلاله، وهذه النقاط التي أثارها[3]، لم تأخذ بعين الاعتبار عند إمضاء اتفاقيات الاستقلال الداخلي، واتهم صاحبها بالتصّلب، لذلك لم تسمح له فرنسا بالدخول والمشاركة في المفاوضات وأُجبر على متابعة الوضع من جنيف فكان على اتصال "**بالمنجى سليم**" لتدارس ومناقشة بعض نقاط الخلاف التي تتوقف المفاوضات بسببها[4]، وكما أكدت مراسلة "**صالح بن يوسف**" لـ "**الباهي الأدغم**" في 02 أفريل 1955م أنه إذا أراد "**بورقيبة**" أن يميل الكفة إلى جانبه فعلى الجميع العودة إلى تونس لتنظيم مؤتمر وطني للفصل في القضية[5].

[1] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 85.
[2] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 16.
[3] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 161.
[4] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 77.
[5] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 20.

إنّ تصلب "**ابن يوسف** لمواقفه المعادية لبقاء السيطرة الاستعمارية، على عكس "**بورقيبة**" الذي أبدى مرونة في تعامله مع السلطات الاستعمارية، فكانت بداية للخلاف العلنّي بين الرجلين، وبداية المراهنة المطلقة من طرف "**بورقيبة**" على السلطات الفرنسية، فهو يسعى إلى وضعها للخيار بين طرفين داخل الحركة الوطنية أحدهما متطرف والثاني معتدل[1]، وكما حاول بعض مناضلي الحزب الدستوري الجديد التدخل لإقناع "**ابن يوسف**" للتراجع عن تصريحاته التي من شأنها إيقاف المفاوضات منهم: "**المنجي سليم**"، غير أن "**الرشيد إدريس**" أكد في رسالته لـ "**الطيب سليم**"، أن "**صالح بن يوسف**" لن يوافق على الاتفاقيات إذا كانت تتضّمن مساسًا بالسيادة التونسيّة أو إقفالا لباب المستقبل في وجه التونسيين[2].

وقبل أن يسافر إلى مؤتمر باندونغ اجتمع "**ابن يوسف**" بكل من: "**المنجي سليم**"، و"**جلولي فارس**" وأنذرهما بأنه لن يصادق على الاتفاقيات الفرنسية – التونسية إذّ هي أُبرمت من الجانب التونسي على النحو الذي يريده الفرنسيون، ولكن "**الحبيب بورقيبة**" الذي رأى أن الفرصة سانحة له، وهو الذي كان يعد نفسه الزعيم الأول سارع للتوقيع على الاتفاقيات المهينة في حق الشعب التونسي، وقد عبر "**ابن يوسف**" **عن رفضه لها بقوله: "إن الحبيب بورقيبة كان مستعدًا حتى لإمضاء معاهدة حماية أخرى إذا كان ذلك يسهل عليه بلوغ هذا الهدف**..."[3]، وأثناء ترأس "**ابن يوسف**" للوفد المغاربي بإندونيسيا في مؤتمر "**باندونغ**" 18 - 24 أفريل 1955م، وعندما بَلغهُ نبأ توقيع الاتفاقيات الفرنسية التونسيّة أعلن من **باندونغ** عن رفضّه للمفاوضات مصرحًا: "**أن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا، وأن الحزب المتكلم باسم شعب تونس العربي قبل الحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال ولذلك فهو يرفض أي اتفاق يقر الوضع**"[4]، وبهذا التصريح نلمس الاختلاف الكلي بين الزعيمين وبداية الانشقاق والصراع الظاهري بينهما.

1– 2 – 2 – منظور ابن يوسف للاستقلال:

من خلال ما قدمناه مسبقًا نرجح أن "**صالح بن يوسف**" لم يكن ضد فكرة التفاوض مع فرنسا، ولكنه كان يشترط مجموعة من الشروط والنقاط التي يجب عدم التنازل عنها، وأن ما حققه الشعب التونسي من نضّال

---

[1] – منصف الشابي، المرجع السابق، ص 164.
[2] – رشيد إدريس: في طريق الجمهورية، المصدر السابق، ص 377.
[3] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص 78.
[4] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 114.

وتضحيات تأهله للحصول على الاستقلال التام والكامل، وليس الاستقلال المنّقوص والمشروط، أي كان يريد تفاوض التونسيّين من مركز القوة، وأن تكون لهم الدرجة الأولى في فرض الشروط أو رفضها، وليس فرنسا هي من تشترط وتفرض عليهم، وعلى هذا الأساس اشترط "**ابن يوسف**" خمس نقاط أساسية وهي:

1 ـ تحديد موعد لانتهاء العمل بكل اتفاق ينطوّي على الحد من السيادة.

2 ـ إقامة حكومة تونسيّة متجانسة، مع المسؤولية الكاملة عن الأمن للتونسيّين بحيث لا تشترك في ذلك سلطة فرنسية عسكرية أو مدنية.

3 ـ إعادة جميع السلطات القضائية التي تتولاها الآن المحاكم الفرنسيّة إلى القضاء التونسي دون أية تفرقة سواء من الناحية الجنسية أو المدنية.

4 ـ تتولى الحكومة التونسيّة جميع شؤون المؤسسات التربوية ومعاهد التعليم مع السماح بوجود بعثة ثقافية فرنسية ولكن على ذات الأساس الذي على مقتضاه يصرح للبعثات الأجنبية الأخرى.

5 ـ أن يكون للحكومة التونسية كامل الحرية فانتهاج السياسة التي تراها في ميدان الاقتصاد والمسائل الجمركية على أن يراعى التوافق مع سياسة منطقة الفرنك الفرنسي[1].

وبتحليلنا لهذه النقاط فقد أكد "**ابن يوسف**" أن الاستقلال لا يكون إلا بإلغاء كل الاتفاقيات التي تحد من سيادة تونس، واشترط أولا إلغاء معاهدة الحماية، وضرورة إشراف الحكومة التونسيّة على المسائل المتعلقة بالأمن، لأن تدخل أي دولة في الشؤون الأمنية لأي دولة أخرى هو يتناقضّ مع مبدأ استقلالها الكلي، واشترط باختصار الاستقلال التام في كل المجالات القضائية والتعليمية والتربوية، والاقتصادية، والجمركية، إذ أنه من غير المعقول أن يتم الاعتراف بالاستقلال، ومازلت فرنسا بسلطاتها المدنية أو العسكرية تتدخل في جانب معين من جوانب السياسة العامة للحكومة التونسية، فكيف كان منظور "**بورقيبة**" للاستقلال؟

1– 2 – 3 – منظور الحبيب بورقيبة للاستقلال:

لقد لخص "**الحبيب بورقية**" استقلال تونس في سبع نقاط أساسية طالب بها الحكومة الفرنسيّة منذ أفريل 1950م، وقد ذكرناها سابقًا، إلا أننا سنقوم بإعادة ذكرها لنتمكن من المقارنة بين منظور الزعيمين للاستقلال، فقد طالب ببعث السلطة التنفيذية. وإنشاء حكومة تونسية دون مشاركة الفرنسيين. وإلغاء الكتابة العامة. وإلغاء

[1] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص ص 250 - 253.

المراقبين المدنيين. وإلغاء الجندرمة الفرنسية. وإحداث بلديات منتخبة بها ممثلون عن المصالح الفرنسية التي توجد بها أقلية فرنسية. وبعث مجلس قومي منتخب بالاقتراع العام مهمته إعداد دستور ديمقراطي[1].

وعليه، من هذه النقاط التي كان يطالب بها "**بورقيبة**" نخلص أنه لم ينادي بإلغاء نظّام الحمايّة على عكس "**ابن يوسف**" الذي اشترطه أولا وقبل كل شيء، وكما أن "**بورقيبة**" لم يمسّ بالمصالح الفرنسيّة، وحتى الرعايا الفرنسيين، إذّ منح لهم حق تعيين ممثلين للدفاع عن مصالحهم، وهذا طبعًا سيكون على حساب مصالح التونسيين، وهذه إحدى نقاط الاختلاف بين الزعيمين، وعليه ستكون اتفاقيات جوان 1955م نقطة تقاطع في أراء طرفي الصراع، فالزعيم "**بورقيبة**" يعتبرها خطوة إلى الأمام، وفي المقابل يعتبرها الزعيم "**ابن يوسف**" خطوة إلى الوراء، فمن كان أصح؟ وإلى أي مدى ساهمت الاتفاقيات في تعميق فجوة الصراع؟

حسب "**بورقيبة**" الاتفاقيات خطوة إلى الأمام، وسمحت بإحياء الدولة التونسيّة من جديد بإلغاء الفصل الأول من معاهدة المرسى، وكما أبطلت حق المقيم لعام الذي أصبح مندوبًا ساميا في الإشراف على الإدارة وإصدار القوانين، وهي خطوة إلى الأمام خاصة بما تسمح به من حرية للدولة التونسيّة والقوى الوطنية من وضع جديد يمكنها من العمل بحرية للتقدم في اتجاه إتمام مقومات السيادة دون خسائر أو عنف، أي أن وضع تونس مع اتفاقيات الاستقلال الذاتي أفضل بكثير من وضعها قبل ذلك[2].

وفي الطرف المقابل يعتبر "**ابن يوسف**" الاتفاقيات خطوة إلى الوراء، وهو ما عبّر عنه بصريح العبارة في تصريح له في أفريل 1955م بقوله: "**إن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقّعها بورقيبة وجماعته مع فرنسا...إن الاتفاقيات تنصّ على أن فرنسا لها الحق وحدها في التصرّف في مصيرنا الخارجي والدفاعي، وأن الدولة التونسية تلتزم بأن تُسخر لفرنسا البلاد وأهلها وثروتها إذا ما احتاجت فرنسا لذلك، بموجب اتفاقاتها الدولية كالدخول في حرب طاحنة لا ناقة لنا فيها ولا جمل. ... أوجّه نداءً أخيرًا إلى حكومتنا وإلى أعضاء وفد التفاوض التونسي ليتحمّلوا مسؤولياتهم. إن سلامة الوطن يجب أن تقدّم على كل اعتبار سواء كان مبعثه التدبير في الخطة أو الانتهازية السياسية. إن الاتفاقيات، كما نشرتها الإقامة العامة الفرنسية بتونس في 8 و 9 ماي، يجب ألاّ يُوقع عليها ولو بالأحرف الأولى، فإن أي وطني تونسي مهما علا لا ينبغي له أن يتجاوز الإدارة الوطنية. ... وعليه**

[1]- Ahmed kassab, op, cité, p, 461.

[2] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص ص 21 – 22.

فإن توقيع تلك الاتفاقيات وفرضها على الشعب معناه إعلان الحرب عليه. وإنّي واثق أن المفاوضين التونسيين سيعيدون النظر في موقفهم بناء على ذلك الاعتبار"[1].

وفعلا تحيل قراءة هذا التصريح أنّ "**ابن يوسف**" يحمل "**بورقيبة**" وجماعته مسؤولية إمضاء الاتفاقيات، أي أنه لم يتم أخذ رأي بقية مناضلي الحزب الدستوري الجديد، أو حتى القوى السياسية من بقية الأحزاب التونسيّة، ولم تؤخذ بعين الاعتبار تحذيراته لـ "**المنجي سليم**" قبل سفره إلى باندونغ كما ذكرناه مسبقًا، واعتبر التوقيع عليها هو تجاوز للإرادة الوطنيّة، وإعلان للحرب على الشعب التونسي، وكما استعمل عبارة "أي وطني تونسي مهما علا" أي لا يحق لأي شخص التوقيع ، وهي إشارة واضحة لـ "**بورقيبة**" الذي يعتبر نفسه الزعيم الأول للبلاد.

وقد وجه انتقاداته للاتفاقيات في أنها لا تلغي معاهدة باردو 1881م بل تكرسها، ولا تقرّ لتونس بالسيادة الخارجيةّ ولا بحق الدفاع، وهما من أساس سيادة الدول (الدبلوماسية والجيش). وإن تخلي تونس عن السيادة الخارجيّة والدّفاع يعني إقحامها في الاتحاد الفرنسي "L Union Française"، وهذا يعني حق فرنسا في إقحام الشعب التونسي في حرب ضد الجزائريين. ومحافظة الفرنسيين على حق التقاضي أمام محاكمهم الخاصة، وهو يتناقض مع مبدأ السيادة الحرة، ومحافظة فرنسا على حق الإشراف على أمن البلاد لمدة تصل لـ 22 سنة هو إخلال بالسيادة[2].

وقد اعتبر "**ابن يوسف**" المفاوضات عرقلة جديدة في سبيل الحرية والاستقلال، لأنها اعترفت للاستعمار بما لم تعترف به معاهدة باردو، فهي تقر الوضع الراهن، لذلك نادى برفضها لأن قبولها يشكل خذلانًا للكتلة الأفروأسيوية، التي تبنّت فقضية شمال إفريقيا، ومن ناحية أخرى تفريطًا في عطف الشعوب ومساندة الرأي العام الدولي للقضية التونسية، وهو ما كانت تعول عليه تونس في مواصلة الكفاح، بينما يرى "**بورقيبة**" في رفضها خذلانًا للتيار المعتدل داخل فرنسا المساند للحل الوسطي[3]، وقد رفض "**ابن يوسف**" أيضًا الاتفاقيات معتبرًا نفسه

[1] – الحبيب الموهي: المصدر السابق، ص 218.
[2] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 22.
[3] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 220.

صاحب رسالة مقدسة وعليه أن يُنّوِر الشعب التونسي، ويلفت نظره إلى الفخ الذي نصبه له خصومه الفرنسيون من وراء اتفاقيات الاستقلال الداخلي[1].

ومن منطلق الآراء التي لمسناها من اختلاف وجهات نظر الزعيمين حول اتفاقيات الاستقلال الذاتي، وتراكم القناعات الإيديولوجيّة في إشكالية العلاقة بين المستعمر وتونس، قد كانت كافية لشق الصف الوطني، والشعب التونسي إلى شقين متصارعين، وأعلن عن بداية الصراع ميدانيًا داخل الوطن، بعد أن كان عبارة عن تصريحات وخطابات متناقضة ومختلفة تنشرها الصحف أو مراسلات بين المناضلين، وسيحاول كل طرف التأثير أكثر وكسب أكبر عدد من الجماهير الشعبية، والقوى السياسية، وحتى القوى الإقليمية والدولية.

2 – تقاطع قناعات أطراف الصراع وإعلانه ميدانيًا:

إنّ الدارس لتاريخ مختلف الحركات الاستقلاليّة ونضّالها ضد الاستعمار مهما كان نوعها، يخلص أنها ناضلت لتحقيق مطالبها، وآمال شعوبها للحصول على الحرية، وتحسين ظروفها، يلمّس أن هنّاك دائمًا نوع من التقاطع في الآراء، واختلاف المشارب والتوجهات الذي يؤدي في نهاية المطاف، وخاصة بعد القضاء على العدو المشترك، إلى بروز صراعات ونزاعات، تعود جذورها الأولية لفترة الكفاح، وهذا طبيعي لأن الصراع تتحكم فيه العلاقات الإنسانية والبشرية، وكما أن بروز عدة شخصيات نضّالية ووطنية في فترة زمنية واحدة، أو متقاربة سيؤدي حتما لظهور الاختلاف في المواقف، سواءً كانت من نفس الحزب أو تنمي لأحزاب وتوجهات سياسية مختلفة.

وقد كان منطقيًا أن تشهّد تونس هذا الصراع والانشقاق الداخلي في هذه الفترة الزمنية، وهذا لعدة اعتبارات، أولها أن الساحة التونسية كانت مليئة بالتوجهات السياسية والنقابية، وإن كانت قد اتفقت أثناء فترة الكفاح على محاربة الاستعمار وتصفيته، وتحقيق الاستقلال فطبعًا إنها ستختلف حول عملية البناء الوطني بعد الاستقلال، فكل اتجاه سياسي أو اجتماعي أو ثقافي يريد تطبيق مبادئه ومناهجه في هذه المرحلة المهمة من التاريخ الوطني.

لقد عاشت تونس خلال الفترة الممتدة ما بين 03 جوان 1955م و30 مارس 1956م مرحلة حرجة وعسيرة طفت خلالها تناقضات عديدة، كانت أبرز مظاهرها الواضحة لدى عامة الشعب دعوة "**الحبيب بورقيبة**" للاستقلال في كنّف التعاون مع فرنسا، وأن مستقبل تونس في النّمط الغربي للتنمية، بينما دعا "**صالح**

[1] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 225.

بن يوسف" إلى الاستقلال التام لتونس، في ظل تعاونها مع الأقطار العربية[1]، وقد مثل تاريخ 1955م القطيعة النهائية بين الخطاب الجديد والتجربة السياسية السابقة للزعيم "**ابن يوسف**"، وهذا راجع لعوامل جغراسياسية ذكرناها سابقًا ساهمت في تغيير مواقفه، والقطع النهائي مع مواقفه السابقة[2]، وأصبح يتزعم أكبر تيار سياسي معارض، وهو ما يعرف بالحركة اليوسفية، وسنحاول الإجابة على بعض التساؤلات أهمها: ما هي الحركة اليوسفية؟ وهل ظهورها يرتبط بشخصية "**ابن يوسف**"؟ وهل هي حركة تحررية مسلحة؟ وإلى أي مدى ساهمت في تغيير مجرى الأحداث التاريخية في تونس؟ وكيف تعامل السلطات الرسمية والجماهير الشعبية مع الحركة؟

2 – 1 – عودة ابن يوسف لتونس وفشل محاولات الصلح:

لقد حاول "**بورقيبة**" وبمساعدة من السلطات الفرنسية احتواء الحركة الثورية للحد من قوة التيار المعارض للاتفاقيات، فأرسل وفد من الحزب الدستوري برئاسة "**جلولي فارس**" لمطالبة "**ابن يوسف**" العودة لتونس للحوار مع الحزب[3]، وعاد "**ابن يوسف**" إلى تونس يوم 13 سبتمبر 1955م[4]، فأعد له "**بورقيبة**" استقبالاً يليق بمقامه إذّ صرح هذا الأخير بقوله: "**أرجو أن لا يفوت الفرصة على أعدائنا بتفهمه للخطوة التي قطعناها**"، وكما ذكر بأن الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا هي "**خطوة إلى الأمام**"، وبعد تناول "**ابن يوسف**" للكلمة شكر الحزب والشعب على الاستقبال العظيم، ثم صرح أن الاتفاقيات "**خطوة إلى الوراء**"، وكانت هذه اللحظة بداية الصراع المعلن بين الزعيميّن[5]، وكما حاول "**بورقيبة**" إقناعه بالعدول عن معارضته للاتفاقيات، وأن يستمر التعاون بينهما[6] ويشكل "**ابن يوسف**" الوزارة لكنه كان مصرًا على رفضه للاتفاقيات، وأخذ هذا منحى تصاعديًا لا رجعت فيه[1].

---

[1] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص 83.

[2] – سالم لبيض: المرجع السابق، ص 310.

[3] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 116.

[4] – لقد قرر "ابن يوسف" العودة بعد 3 أشهر من توقيع الاتفاقيات، وهي مدة طويلة فلماذا لم يعُد مباشرة بعد إنهائه لأشغال مؤتمر باندونغ؟ ومن منطلق ما ذكره "منصف الشابي" أنّ تأخير عودة الزعيم "ابن يوسف" إلى تونس تحكمت فيها عدة عوامل، أولها أنه كان يخشى اغتياله من طرف السلط الفرنسية، التي تلاحقه منذ سنة 1952م بعد تمكنه من الفرار منها في باريس رفقة "محمد بدرة"، وكما شاع خبر مرضه بالصفرة، إلا أنه وحسب "الشابي" يرجح أنه كان في مرحلة تقييم شامل للعمل الوطني ولتاريخ الحزب الدستوري الجديد، وحسب اعتقادنا الشخصي لما قدمنا مسبقًا نرجح أيضًا أن "ابن يوسف" كان على دراية أنه أمام منّافس قوي مدعوم بقوى داخلية وخارجية، وعليه أنّ يتريث أكثر حتى يتسنى له صياغة الإستراتيجية الكفيلة لتجسيد مشروعه السياسي على أرض الواقع، وكأنه كان يريد ضّمان قوى تساند أطروحاته، فمن غير المعقول أنّ يسارع للدخول إلى تونس بشكل عشوائي وغير ممنهج. للمزيد ينظر – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 179.

[5] – منصف الشابي: المرجع نفسه، ص 181، 184.

[6] – ذكر "علي المعاوي" في كتابه (ذكريات وخواطر) عن اللقاء الذي جمع بين الزعيمين في 15 سبتمبر 1955م، وحسب شهادته فأنه ساهم في ترتيب اللقاء، والذي دام لثلاث ساعات، وقد أخبره "ابن يوسف" عما دار بينهما، وأن "بورقيبة" حاول إقناعه بالعدول عن معارضته، وأنهما تعبا = =

وقد عقد "**صالح بن يوسف**" اجتماع كبير بجامع الزيتونة يوم 07 أكتوبر حضره الآلاف من التونسيين، وقال فيه: "**إن الاستقلال الذي يضع أمن البلاد وقضائها في أيد أجنبية إنما هو استقلال زائف وخدعة استعمارية، ودعا الشعب التونسي إلى رفض هذه الاتفاقيات والإسراع لمؤازرة شعب الجزائر ومراكش في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي**"[2]، وكما أكد على ضرورة وحدة الشمال الإفريقي العربي المسلم حرية لا تتجزأ، ولا يمكن القبول بالاستقلال ما دمت الشعوب الأخرى تحت السيطرة الاستعمارية، أي المطالبة بالاستقلال التام والكامل لكل أقطاره[3].

لقد أثار خطاب "**ابن يوسف**" احتجاج المقيم العام الفرنسي "**سيدو**" وغضبه، فسارع "**بورقيبة**" ممثل الاتجاه الفرنسي لعقد اجتماع بمدينة القلعة الكبرى ألقى فيه خطابا قال فيه: " **لقد تغلبنا على الجبروت الاستعماري بعمل داخلي وهو صمود الشعب ووحدته وبمناصرة الأحرار الفرنسيين والرأي العام الفرنسي وصحفه التقدمية...**"، وختم خطابه بالتهديد والوعيد لمن يحاول جعل الحزب ذا اتجاهين[4]، ومن هذا التصريح نلاحظ دائمًا تمسك "**بورقيبة**" بالامتنان للفرنسيين الذين ساهموا في تحقيق استقلال تونس على حد تعبيره، وهذا راجع لاقتناعه الكبير بمدى أهمية ارتباط تونس بالغرب الأوروبي.

من النضّال، وأن ما تم تحقيقه من نتائج هم أولى بها، على حسب رأيه، وأن تبقى الأمور بين أيديهما، إلا أن "ابن يوسف" وضّح له ما تشمل عليه الاتفاقيات من مآخذ وتكبيل جديد وخطير لإرادة تونس على مدى عشرات السنين في التحرر والإعتاق، فقال الحبيب : " أنت تعرف يا صالح ... أسلوبي في طريقة: أضرب .. وإلخ، وسنجد الرأي العام الفرنسي معنا عندما نعيدها"، إلا أن جواب "ابن يوسف" كان الرفض، وأكد له بأن الأمور تعقدت، وليس لها من حل سوى الرجوع إلى تحكيم الشعب، فقال له "بورقيبة": " ومن هو هذا الشعب؟ هل هو الذي كنا نسمع طبله ومزماره ونحن وراء الأقفال في السجن؟"، وفي آخر اللقاء طلب منه التراجع على نعت الاتفاقيات بأنها خطوة للوراء، فكان رد "ابن يوسف" بأنه سيعمل على فضحه أمام الشعب وتمزيق اتفاقياته مع فرنسا.

وبتحليلنا الشخصي للحديث والحوار الذي دار بين الطرفين يمكننا تقديم استنتاجين أولهما: أن "بورقيبة" أراد استغلال الفرصة والقبول بما تم الاتفاق عليه مع فرنسا في هذه المرحلة، وإذا أراد التونسيون المطالبة بمطالب أخرى سيجدون الدعم من الرأي العام الفرنسي، أي أنه دائما يعتمد على الظل الفرنسي، والثاني: أن هناك اختلاف واضح بين الشخصيتين في تعاملهما مع الأمور الحساسة خاصة المتعلقة بمصير الشعب التونسي، إذ أن "ابن يوسف" لا يخرج دائما عن إرادة الشعب وإشراكه في اتخاذ القرار، وأراد بعد أن تعمق الخلاف بينهما الاحتكام إلى شعب، لأنه هو المسؤول الأول عن تقرير مصيره من الاتفاقيات، على عكس "بورقيبة" الذي يتصف بديكتاتوريته وتضخم صفة الآنا، وأراد أن يتم حسم الأمر وأخذ القرار بصفة انفرادية لا جماعية. ينظر – على المعاوي: المصدر السابق، ص ص، 590 – 591 – 592.

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 116.

[2] – Charles-Andrée Julien: op, cit, p 198.

[3] – **جريدة الصباح** 08 أكتوبر 1955م.

[4] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 117.

وقد تزاحمت الأحداث بصفة ملحوظة بالساحة السياسية التونسية، وكشف الخلاف بين الجانبين مدى اتساع فجوة الصراع، إذّ سارع "**بورقيبة**" لتجريد بعض الدستوريين من عضوية الحزب[1]، وهو ما سيثير غضب "**صالح بن يوسف**"، وهو الأخر تم تجريده من الأمانة العامة للحزب الدستوري الجديد، ومن عضوية الحزب بتاريخ 13 أكتوبر 1955م[2]، فرد عليه "**ابن يوسف**" ببطلان هذا القرار، معتبرًا إياه لم يكن صادرًا عن ذي أهلية أو صلاحية حسب قوانين الحزب، وكما أكد استمراره على مباشرة مسؤولياته الحزبية وعمله السياسي[3]، وقد أثار هذا القرار تأليب الرأي العام التونسي، وعمت المظاهرات في الشوارع التي تعبر عن استنكار الجماهير، وتضامنها مع "**صالح بن يوسف**" منادية بسقوط الاتفاقيات، والمطالبة بالاستقلال التام، وبعودة الكفاح المسلح، ووحدة المغرب العربي ودعم الثورة الجزائرية[4].

وقد كان من المتوقع أن يثير قرار فصل "**ابن يوسف**" سخط وغضب الجماهير التونسيّة، وهذا راجع لمكانته وشعبيته لدى مختلف الأوساط التونسية، لذلك تخوف "**بورقيبة**" من إعلان القرار مباشرة بعد اتخاذه، وتم التريث عدة أيام، لاتخاذ الإجراءات الأمنيّة اللازمة، وتهيئة الظروف بالتعاون مع الأمن الفرنسي، لمحاصرة الاضطرابات المحتملة، فشهدت المظاهرات حملات توقيف ضد الوطنيّين، وهكذا عم الصراع كل أنحاء البلاد[5]، وفي المقابل أعلن "**ابن يوسف**" عن فتح نادي بنهج الجزيرة في العاصمة بتاريخ 30 أكتوبر 1955م أطلق عليه اسم "الأمانة العامّة"، وهو عبارة عن حزب مضّاد، وأصبح أنصاره يجتمعون فيه بدلاً من منزله، وهكذا انقسم التونسيون إلى شقين متنازعين حول الاستقلال الداخلي[6].

[1] – أثناء عقد الحزب لجلسته بتاريخ 04 أكتوبر 1955م، قرر فيها الديوان السياسي إيقاف "علي المعاوي" عن كل عمل دستوري، وكما توالت قرارات عزل وإيقاف كل من: "عزوز الرباعي" و "أحمد بن صابر" اللذان كانا من ألمع مناضلي مدينة بنزرت. ينظر – علي المعاوي: المصدر السابق، ص ص، 598 – 599.

[2] – يذكر "على المعاوي" أن قرار فصل "ابن يوسف" من الأمانة العامة تقرر في اجتماع 09 أكتوبر، إلا أنه لم يعلن عنه في الصحف التونسية إلا يوم 12 أو 13 أكتوبر، كما ذكر في هذا الاجتماع أنه تقرر عقد مؤتمر تنظيمي للحزب في 15 نوفمبر المقبل. ينظر – علي المعاوي: المصدر نفسه، ص، 609.

[3] – محمد الحبيب الموالهي: المصدر السابق، ص 219.

[4] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 122.

[5] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 197.

[6] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 198.

2 – 2 – مؤتمر صفاقس بين فشل الصلح والإعلان الرسمي لبداية الصراع والعنف المسلح:

ولن نفصل كثيرًا في مجريات المؤتمر لأننا سبق وتناوله في الفصل الأول من البحث، وكل ما يمكننا قوله هو أنه تم إحاطة المؤتمر بحراسّة مشددة من العمال، وبمساعدة من القوات الفرنسية، والذي دام ما بين 15 و18 نوفمبر 1955م، وفي ظل غياب "**ابن يوسف**"[1] عن المؤتمر تقرر فيه فصله من الأمانة العامة وتعيين "**الباهي الأدغم**" بدلاً منه[2]، وقد اثأر هذا القرار غضب الشعب التونسي أكثر، ولم يتقبل قرار الفصل بل عمل على تحجيم دور "**الحبيب بورقيبة**" حيث أعلن عن إضراب عام في جميع أنحاء البلاد رفقة أعمال العنف، ودعوة لمواصلة الكفاح المسلح، مما أدى إلى تأجيج الوضع أكثر بدلاً من تهدئته[3]، وهكذا فشل الديوان السياسي في حسم الخلاف، وتعقدت الأمور أكثر مما أدخله في حرب مسلحة مع أنصار اليوسفية.

والسؤال المطروح: هل تجريد "**صالح بن يوسف**" من الأمانة العامة كان مشروعًا؟ ويتوافق مع المبادئ العامة للحزب أم لا؟ وهل فصله من الحزب كان سببه "**بورقيبة**"؟ وهل للسلطات الفرنسية دخل في قرار العزل؟

وتعود ملابسات فصل الزعيم "**ابن يوسف**" إلى أفريل 1955م أي منذ إعلانه للمعارضة، وقبل توقيع الاتفاقيات، لأن "**بورقيبة**" كان عازمًا على الفصل إذا استمر الأمين العام في معارضته، خاصة وأنه بدأ يشعر أن زعامته أصبحت مهددة، وصار التزامه مع فرنسا مطلوبًا للمراجعة، مما سرع باتخاذ قرار الطرد[4]، وكما ذكرنا مسبقًا مسبقًا أن خطاب "**ابن يوسف**" بجامع الزيتونة يوم 07 أكتوبر، قد أثار غضب المقيم العام "**سيدو**"، وهذا أمر طبيعي لأنه دعا الشعب التونسي للتمسك بوحدة الكفاح المغاربي، ومناصرة الثورة الجزائرية، وهو ما أثار قلق فرنسا وتخوفها من وحدة المقاومة في الشمال الإفريقي، خاصة وأنها عملت على عزل الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وبالتالي فالتزامات "**بورقبية**" مع فرنسا جعلته يسارع لاتخاذ قرار الفصل في 08 أكتوبر، ولم يعلن عنه إلا في 13 أكتوبر 1955م، ولفهم ملابسات الفصل أكثر، تجدر بنا الإشارة أنه بعد فشل "**بورقيبة**" في التفاهم مع "**ابن يوسف**" ذهب مباشرة لمقابلة المقيم الفرنسي الذي طلب إبعاد "**ابن يوسف**" عن البلاد فأجاب "**بورقيبة**" أن هذا

---

[1] – من الأسباب التي جعلت "ابن يوسف" يرفض حضور المؤتمر، ربما كان يخشى أن يتم الاعتداء عليه، أو أن يلقى معارضة شديدة في مؤتمر لم يساهم في التحضير له، لا هو ولا أنصاره، وكما أنه طلب تأجيل المؤتمر لمدة أسبوع ليتمكن من جمع أنصاره لكن جدوى. ينظر – رشيد إدريس: المصدر السابق، ص 476. ومحمد الحبيب المولهي: المصدر السابق، ص 274.

[2] – رشيد إدريس: في طريق الجمهورية، المصدر السابق، ص 477.

[3] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص 94.

[4] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 48.

الإجراء قد يتسبب في اندلاع حرب أهليّة، وتم الاتفاق على فصله من الأمانة العامة، وتجريده من جميع مسؤولياته، وما انتهى "**بورقيبة**" من اجتماعه بالمقيم العام دعا لعقد اجتماع للمكتب السياسي وأصدر قرار الفصل بتاريخ 13 أكتوبر[1]، وعليه نستنتج أن السلطات الفرنسية كان لها دور في إبعاد "**ابن يوسف**" من الحزب، وتجريده من مهامه الحزبيّة، لتكون أول خطوة لعزله وإبعاده عن الساحة التونسيّة، لأنه ليس من مصلحتها بروز شخصية ذات وزن سياسي ووطني وحتى إقليمي ودولي كشخصية "**ابن يوسف**"، الذي أصبح مدافعًا عن العروبة والوحدة الإسلامية والمغاربية، ومحرضًا لمحاربة التيار الغربي الفرنكوفوني.

ولنستوعب أكثر مدى شرعية قرار الفصل علينا أولا قراءة وتحليل النص الخاص به، والذي ورد فيه ما يلي:

"بناء على أن الأستاذ صالح يتبع اتجاها مخالفا لاتجاه الحزب الذي صادقت عليه الهيئات المسؤولة للحزب من ديوان سياسي والمجلس المركزي وجامعات وشعب في مؤتمراتها الجماعية.

وبناء على انه جاهر بصورة واضحة لا شبهة فيها بمقاومته تلك السياسة من الداخل بواسطة المنشورات التي كان يقوم بإرسالها من الخارج لإحداث الاضطرابات والشغب على الحزب. وبناء على أنه أصر على موقفه رغم المحاولات التي قام بها الديوان السياسي والمنظمات القومية وكافة قادة المجاهدين وقسم كبير من مسؤولي الحزب لإقناعه بضرورة المحافظة على وحدة الأمة في نطاق اتجاه الحزب.

وبناء على استغلاله صفة الكاتب العام لمقاومة الحزب، وبعد دراسة جميع الظروف المحيطة بموقفه وعملا بالفصل الثالث والأربعين من القانون الداخلي للحزب فقد قرر الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي فصل الأستاذ صالح بن يوسف من الكتابة العامة للحزب ومن عضوية الحزب"[2].

الرئيس - الحبيب بورقيبة

لقد حاول الديوان السياسي إضّفاء الصفة الشرعيّة والقانونية على قرار عزل "**ابن يوسف**"، وتوجيه له اتهامات إرسال المناشير من الخارج لإحداث الاضطرابات والشغب، وأنه لم يمتثل لأوامر الحزب بضرورة المحافظة على وحدة الأمة. إلا أن رد "**ابن يوسف**" وأنصاره يؤكد عدم قانونيّة وشرعيّة القرار، إذّ لا مصوّغ في القانون الأساسي

[1] - الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 121.

[2] - المصدر نفسه، ص 121.

للحزب لفصل أمينه العام ولا محيد عن قرار من مؤتمر الحزب لطرد أحد أعضائه، وفي أسوء الحالات للمجلس الملي تعليق العضوية حتى انعقاد المؤتمر القادم للحزب، وثم أن بيان الديوان السياسي يحتوي على مغالطات عندما يدعي أن "**ابن يوسف**" ضد ما وافقت عليه هيئات الشعب والجامعات والمجلس الملّي لأن هذه الهيئات لم تجتمع في أغلبها لا قبل 03 جوان ولا بعدها على الأقل، إذًا فقرار طرد "**ابن يوسف**" غير شرعي وغير قانوني وهو ما صرح به شخصيًا[1].

2 – 3 – الحركة اليوسفية بين المعارضة والاستعداد للحرب:

لقد تناولت العديد من الدراسات في الآونة الأخيرة ملف "اليوسفية"، والذي ظل لفترة طويلة تجاوزت الأربع عقود، من الممنوع تداول الحديث عنه، وقد تضّاربت الآراء والبحوث والقراءات التاريخية لهذا الموضوع، وهذا راجع لاختلاف الرؤى والتوجهات الفكرية والسياسيّة للشخصيات الفاعلة في الموضوع بحد ذاته، ومن المعاصرين له والفاعلين فيه، أو الدارسين والمؤرخين للفترة المعاصرة، والآن سنحاول تقديم تعريف للحركة اليوسفية، وهذا باعتمادنا على أهم المراجع والدراسات التي تخصّصت في الموضوع.

اليوسفية كما عرفها "**سالم لبيض**"، هي: حركة تحررية نشأت أثناء الفترة الاستعمارية مشكلةً رد فعل مسلح ضد الاستعمار، و"اليوسفيون" هم أنصار الزعيم "**صالح بن يوسف**" الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، وباعث الحركة اليوسفية، التي جرفت وراءها تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنيّة، وأخرى ثورية آمنت بالكفاح المسلح إلى جانب قطاعات شعبية عريضة، وقد تعاطفت معها الغالبية العظمى من الشعب التونسي، لأنها اختارت الالتزام برؤيتها في العمل الوطني[2].

اليوسفية حسب تعريف "**عميرة علية الصغير**"، هي: لقاء لتلك القوى الاجتماعية والسياسية والحساسيات الثقافية التي عارضّت اتفاقيات الاستقلال الداخلي لأنها تعتقد أنها لا تلبي أمالها وتصوراتها لاستقلال تونس، ولأنها تتوجّس من النظام السياسي والاجتماعي الذي سينبثق على تلك الاتفاقيات لكن مع موفّى سنة 1958م سوف تتحول اليوسفية إلى تيار سياسي وثقافي معارض عنوانه السرية والهجرة[3].

---

[1] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 50.

[2] – سالم لبيض: المرجع السابق، ص 310.

[3] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 27.

وأما "**عروسية التركي**" تعرفها على أنها: حركة غير واضحة المعالم تبدو وكأنها ظهرت فجأة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، في الدقائق الأخيرة من الصراع ضدّ نظّام الحماية الفرنسية، ومع ذلك انتشرت بسرعة في كافة أنحاء البلاد، واعتنقتّها شرائح مختلفة من المجتمع التونسي، وانضّمت إليها عدة تيارات سياسية وفكرية متباينة.فهناك من اعتبرها فتنة، وهناك من اعتبرها ثورة ثانية وحركة معارضة.

اليوسفية فتنة: وهذا حسب ما نعتها به "**بورقيبة**" وأتباعه، بأنها فتنة وشقاق ودعاية أثيمة، وهذا لصرف الناس عنها وانتقاص قيمتها، لدى من اعتقد أنها تدافع عن العروبة والإسلام، ومؤامرة أضعفت الحزب الدستوري الجديد، وعرقلت خطوات الحركة الوطنية في فترة حاسمة تتطلب المحافظة على الوحدة القومية لمجابهة الاستعمار الذي مازال جاثما على التراب الوطني [1].

اليوسفية ثورة ثانية: وقد تم تداول هذا الاسم كثيرًا في الأوساط الشعبية خاصة من قبل "الفلاقة" فبالنسبة لهم الحركة اليوسفية هي ثورة ثانية وامتداد لثورة (1952 - 1954)م، وهذا لعدة اعتبارات أهمها: عودة الكفاح المسلح ضد الحضور الفرنسي (1956 - 1957)م، ومشاركة عدة عناصر ممن شاركوا في الثورة الأولى، وعناصر جديدة أخرى، تولي رجل الميدان "**الطاهر لسود**" قيادة جيش التحرير في 1956م، واستعمال نفس أسلوب حرب العصابات والجبال المعتمد في الثورة الأولى.

اليوسفية حركة معارضة: لأنها تحمل رؤية معارضة ومخالفة لاتفاقيات جوان 1955م، فهي لم توافق على موافق عليه الحزب الدستوري الجديد في مفاوضات الحكم الذاتي، وتدعو لمواصلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال التام، فكان موقف "**ابن يوسف**" معارض ومخالف لموقف الزعيم "**بورقيبة**" الذي كان يرى أن فرنسا لم تهزم عسكريًا وبإمكانها التراجع عن الاتفاقيات واستخدام القوة مما يجعله وحزبه في موقف حرج للغاية، وقد كانت معارضة "**ابن يوسف**" في ظرف دقيق وحرج أي لحظة "المخاض"، بمعنى خروج تونس من الاستعمار إلى مرحلة الدولة المستقلة، فكان الصراع حول مستقبلها فهل ستتبع الخط الغربي، أو الخط العربي الإسلامي؟[2].

ومن خلال ما تم تناوله من تعريفات لمصطلح الحركة اليوسفية، يمكننا استنتاج تعريف عام للحركة بأنها ظاهرة سياسية اجتماعية تاريخية تعود جذورها من الناحية الموضوعية إلى سنة 1952م تاريخ ظهور المجموعات المسلحة الرافضة للاحتلال، والمؤمنّة بضرورة اعتماد نفس الأسلوب الذي تتبعه الإدارة العسكرية الفرنسية أي القوة

---

[1] - عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 79 - 80 - 81.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 82 - 83.

المسلحة، وامتزجت بالصراع الإيديولوجي والشخصي بين زعمي الحزب حول مستقبل تونس وارتباطاها الإيديولوجي والحضاري بعد الاستقلال، واشتد أكثر لمحاولة فرض الوجود وكسب الدعم الشعبي، وحتى الاستقواء بالخارج، والوصل للدخول في صدامات مسلحة، فكثرت عملية الاغتيال والاختطاف وتصفيّة الحسابات.

2 – 4 – التعبئة اليوسفية وموقف البورقيبيين:

لقد أدرك الزعيم "**ابن يوسف**" أن الاتصال المباشر بالمواطنين، والاجتماع بهم هو الوسيلة الكفيلة لإقناع الشعب ليستأنف نضّاله ضد الاستعمار، ويفسد المشروع الفرنسي البورقيبي الرامي لدخول تونس في الاتحاد الفرنسي، فكان يغتنم فرصة لقائه بالجماهير الشعبية ويعبر عن موقفه الرافض للاتفاقيات، وقد بدأت تعبئته لمعارضة سياسة الشق البوقيبي منذ عودته لتونس، فكان له أول لقاء مع الجماهير المحتشدة أمام بيته بعد عودته لتونس في 13 سبتمبر 1955م[1]، وقد كان منزله قبلة لاستقبال الوفود في مقدمتها هياكل الحزب، والتنظيمات النقابية والكشفية، وكبار رجال الدين والمجلس الشرعي، وممثلين بعض القبائل والأعراش، فاستغل هذه الزيارات في التعبئة لاستئناف الكفاح، وكما شرح في اجتماعه بمنزله يوم 29 سبتمبر مع قادة المنظمات النقابية الأخطار المحدقة بحاضر تونس ومستقبلها[2].

وقد كان خطاب "**ابن يوسف**" في جامع الزيتونة يوم 07 أكتوبر أول لقاء منظم مع الجماهير الشعبية التي تجاوبت مع خطابه ومنهجه السياسي[3]، وقد زاد قرار فصله من الحزب الدستوري من شعبيته وتقليص شعبية "**بورقيبة**" خاصة في العاصمة التي أصبحت مركزًا لليوسفية، وكل نشاطاته إذّ عقد عدة مؤتمرات صحفية من أجل بسط وجهة نظره وتسويق خطابه السياسي ورفع كل الالتباسات، التي تروجّ لها الصحافة البورقيبية أو ممارسات الديوان السياسي الدعائية، وبإنشائه لمركز الأمانة العامة في 30 أكتوبر بنهج الجزيرة بتونس العاصمة، التي أصبحت القلب النابضّ للحركة اليوسفية، وكانت تستقطب 20 % من الدستوريين الذين أعربوا عن ميولاتهم لليوسفيّة، وستكون جولاته التعبويّة خارج العاصمة بداية من أواخر شهر أكتوبر[4]، وكانت له أول زيارة إلى مدينة

[1] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 122.

[2] – على المعاوي: المصدر السابق، ص ص 594 – 595.

[3] - Omar khlifi : Op cite, p, 123.

[4] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص ص، 21 – 22.

القيروان في 28 أكتوبر 1955م، وهذا لما تتمتع به المدينة من مكانة روحية في نفوس التونسيّين، وما ينطبق مع طبيعة خطابه المبني على قيم العروبة والإسلام[1].

وقد قام بزيارات إلى الكاف ومكثر موضحًا موقفه للمواطنين الذين عبروا عن مساندته المطلقة واستعدادهم العودة للكفاح من أجل تونس مستقلة عربية مسلمة[2]، وكما زار منطقة الوطن القبلي والتقى بأهالي المعمورة يوم 23 أكتوبر، والذين عبروا أيضًا عن مساندتهم لنهج "**ابن يوسف**"، وكما كانت له زيارات لمناطق مجاز الباب يوم 03 نوفمبر، والعالية فيريفيل وغار الملح ورأس الجبل كلها في يوم 06 نوفمبر، وزيارته لماثلين يوم 07 نوفمبر حيث استقبله 5000 شخص[3]، وثم توالت زياراته إلى الجنوب التونسي بدءً بالقصرين وقفصة وقمودة، وكانت له زيارة لبني خداش والتقى بأهاليها يوم 09 نوفمبر 1955م دعا فيها مناضلي الحوايا إلى تنظيم صفوفهم استعدادًا لاستئناف الكفاح، ثم انتقل إلى تطاوين وجربة[4].

واستمرارًا لعملية التعبئة الشعبية وكرد على مؤتمر صفاقس وعدم حضور "**ابن يوسف**" نظّم تجمعًا شعبيًا بملعب "**الشاذلي زويتن**" يوم الجمعة 18 نوفمبر 1955م وسط حضور شعبي كبير، وحضره الوفد المصري، وقد حاول الزعيم المعارض بخطابه الحماسي إقناع الحاضرين ببعد نظره وحكمه على الاتفاقيات، وقد كان هذا الاجتماع دليل على التفاف الجماهير حول الأمانة العامة[5]، وكان له لقاء بأنصاره بمدنين يوم 23 نوفمبر 1955م، فاستقبله أهالي ورغمّة استقبالاً شعبيًا كبيرًا، قدم فيه "**ابن يوسف**" خطابه، ثم خطب "**حسين التريكي**" موضحًا الخلاف اليوسفي البورقيبي، ثوم تناول "**الطاهر لسود**" الكلمة معبرًا عن رفضه للاتفاقيات قائلاً للأمين العام: "**إذ أنت نفسك رضيت بهذه الاتفاقيات المشؤومة أو حِدْت عن المبدأ الطاهر فلا يسعنا إلا مقاومتك**"[6]، وهكذا ضّمن "**ابن يوسف**" ولاء أكبر قادة الكفاح المسلح، والذي سيتولى قيادة جيش التحرير التونسي.

ويبدو لنا أن التأثير اليوسفي قد شهد تطورًا كبيرًا في البلاد التونسيّة، وهذا من خلال إعلان 374 شعبة مقاطعتها للديوان السياسي، و350 من بينها قررت الانتماء لليوسفية من خلال إعلاناتها في الصحف، وكما أن

[1] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 24.
[2] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص 203.
[3] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 25.
[4] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 124.
[5] – على المعاوي: المصدر السابق، ص ص 628 – 629.
[6] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص ص 125 – 126.

الكثير من الشعب لم تنشر موقفها واختارت الاتصال مباشرة بالأمين العام، وقد التحقت الجامعة الدستورية بالعاصمة بجميع شعبها باليوسفية، والتي تعد من أهم الجامعات بـ 60.000 منخرط من جملة 325.000 منخرط موزعين على 31 جامعة دستورية، وقد وصل عدد الشعب الدستورية اليوسفية حسب تصريح "**ابن يوسف**" في جريدة اليقضة إلى 747 شعبة[1].

وفي المقابل حاول "**بورقيبة**" هو الأخر التعبئة وكسب الولاء الجماهيري لدعم موقفه السياسي ومشروعه المستقبلي، فقد كان يدرك جيدًا أن خصمه يتمتع بشعبية قوية يمكن أن تأثر على مجرى الأحداث، وترجح كفة الانتصار لصالحه، فبدأ جولاته التعبوية قبل عودة "**ابن يوسف**" وعقد عشرة اجتماعات في مختلف مناطق البلاد، ولكن مع عودة "**صالح بن يوسف**" ونجاحه في استقطاب نسبة واسعة من القاعدة الشعبية[2]، خيّر "**بورقيبة**" أن يسلط طريق المغامرة بالتنسيق مع السلطات الفرنسية، فأقدم على فصل غريمه من الأمانة العامة في 08 أكتوبر وذلك بمباركة المقيم العام "**روجاي سيدو**"[3]، ولكي يضعف من عزم الأمين العام على مواصلة الكفاح عمل "**بورقيبة**" على إحداث منظمة قدماء المحاربين "لجان الرّعاية"، إذّ استنجد هذا الأخير بقدماء المقاومين من الفلاقة، ومن الحزب لضّبط الأمن وحماية القادة، لأن النظّام الناشئ لا يملك جهاز البوليس، ومازال بيد الفرنسيين ولا يمكن توظيفه ضد الخصوم، ومن بينهم: "**حسن بن عبد العزيز الورداني، ومحجوب بن علي الجميلي، البشير زرق العيون، الأزهر الشرايطي، الساسي لسود، مصباح الجربوع**"، وقد تم بعث هيئات تنشط تحت تصرف "لجان الرّعاية" بعد مؤتمر صفاقس[4]، وقد تعزز نشاطها منذ جانفي 1956م بتشديد الخنّاق على المعارضة المعارضة والإصرار على اجتثاث المقاومة المسلّحة التي كانت تنشط تحت راية الأمانة العامة[5].

وقد كانت لـ "**بورقيبة**" زيارات عديدة لمختلف مناطق البلاد مخاطبًا فيها الجماهير بأفاق الدولة التونسيّة المستقلة، فكان خطابه في أمّ العرايس يوم 12 جانفي 1956م أن الدولة التونسيّة ستؤسِّس على قيم الإسلام والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعيّة، وكأنه يريد طمأنة الجماهير بالمسار الصحيح لتونس المستقلة، وكما أكد أثناء

---

[1] – سالم لبيض: المرجع السابق، ص 310.

[2] – يشير المنجي ورادة أن "بورقيبة" حرم عليه عقد اجتماعات بالعاصمة بل منع حتى من مغادرة بيته، نتيجة للجماهير الشعبية التي التفت حول "ابن يوسف"، وهو ما دفعه لقبول مقترح "الحبيب عاشور" بعقد مؤتمر صفاقس خارج العاصمة بمدينة صفاقس وتحت حماية نقابية مجسدة في حزام يتكون من 2000 عامل. ينظر . سالم لبيض: المرجع السابق، ص 310.

[3] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 21.

[4] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 53.

[5] – المرجع نفسه، ص 54.

زيارته إلى الرديّف والمتلوّي أنه لا يمكن الانتصار على فرنسا، وهي إشارة منه إلى حتمية التخلي عن الكفاح المسلح، والارتباط مع فرنسا، وبالتالي فإن "**بورقيبة**" مازال مصرًا ومقتنعًا بمنهجه السياسي بأن مستقبل تونس في ظل الارتباط بالغرب الفرنكفوني[1].

2 – 5 – التصّادم والمواجهة وتأسيس جيش تحرير شمال إفريقيا:

لقد كانت دعوة "**صالح بن يوسف**" لمواصلة الكفاح المسلح، وضرورة إعادة تنظّيم الصفوف والاستعداد لاستئناف الحرب ومساندة الثورة الجزائرية، حتى يتحقق الاستقلال التام للشمال الإفريقي، وهو ما نادى به قائد المقاومة التونسية "**الطاهر لسود**" إذّ كان من أوائل المقاومين الذين رفضوا الاستجابة لنداء تسليم السلاح في نوفمبر 1954م، واعتبره خيانة للثورة الجزائرية، فقرر الالتحاق بها لمحاربة الاستعمار الفرنسي، واعتبر الكفاح واجب مقدس حتى تتحرر أقطار الشمال الإفريقي، وبالتالي فالتقاء وجهة نظر قائد الجناح العسكري "**الطاهر لسود**" مع الزعيم السياسي "**ابن يوسف**" ساهمت في تعزيز الحركة اليوسفية، وإعطائها طابع تنظّيمي أكثر ورسمت الاستقلال التام هدفًا لها[2].

وقد كان اللجوء للعنف واقع مفروض وملموس أثبتته كل الدراسات التي تناولت موضوع الصراع اليوسفي البورقيبي، وهذا راجع لتصلب أطراف الصراع فكان اعتماد العنف من البورقيبيين لإسكات الشق المعارض بتأسيس منظمة قدماء المحاربين، وقد كانت الميليشيات المرافقة لـ "**بورقيبة**" في جولاته التعبوية تدخل أحيانًا في صراع ومواجهة مع أهالي المدن، فنتج عنها القتلى والجرحى وعمليات الاعتقال مثل ما حدث في مدنيين وتطاوين، وقد مارست هذه الميليشيات عمليات النهب والاغتيال، فتم اغتيال "**علي بن إسماعيل**" سائق "**ابن يوسف**" الشخصي، وكذلك مصوره المرافق "**محمد بن عمّار**"، والمناضل "**المختار بن عطية**"... الخ[3]، وكما قامت بتفجير مركز الأمانة العامة الكائن بنهج الجزيرة بالعاصمة تونس يوم 21 جانفي 1956م، وكذلك الاعتداء على أنصار الأمانة العامة في عدة مناطق كالسرس وصفاقس والقصرين[4].

---

[1] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 131.

[2] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 314.

[3] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص ص 139 – 140 .– 141.

[4] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص ص 42 – 43.

وفي جو التعبئة المشحونّة بالاعتداءات المتبادلة، كون اليوسفيون المنتمون للأمانة العامة منظّمة شبه عسكرية تعرف بـ "الجبهة المضادة" تم الكشف عنها في 16 ديسمبر 1955م، يشرف عليها "**عبد الرحمان بن محمود الشملي**" الذي كان في اتصال مباشر مع "**صالح بن يوسف**" لتزويد المنظمة بالمال والسلاح، وقد كانت الغاية منها حسب "**الشملي**" حماية الأمين العام، والقيام بأعمال عنف للتصدي لاستفزازات الديوان السياسي وجرائمه[1]، وكانت الإدارة الفرنسية تراقب تطور أحداث الصراع، وتتدخل محليًا كلما ألت الغلبة لصالح الأمانة العامة، وضرب حصار القمع تدريجيًا حول "**ابن يوسف**" ورجاله إما بالاغتيال أو إلقاء القبض عليهم، وقد نشرت الصحف يوم 18 ديسمبر نبأ إلقاء القبض علة مجموعة "**حسونة الجلاصي**"، والتي تتركب من 18 رجل، وكانت تهاجم المعمرين والجيش الفرنسي في منطقة مجاز الباب، وقد انتشرت المجموعات المسلحة منذ بداية 1956م على كامل التراب الوطني[2].

وقد أطلق اسم "الفلاقة الجدد" في الصحف الفرنسية على المجموعات المسلحة المنضمّة إلى الأمانة العامة، والتي تتركب أساسًا من "الفلاقة القدامى"، وأبناء القبائل التي لم تشارك في الثورة الأولى بالإضافة إلى الطلبة الزيتونيين، وبعض الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل، وقد استغرق تنظّيم هذه القوة العسكرية مدة شهر ديسمبر وبصفة سرية، ولم تبدأ نشاطها إلا في أواخر شهر جانفي 1956م بهدف إرغام الديوان السياسي والحكومة التونسيّة للكف عن مطاردة اليوسفيين من ناحية، ومن ناحية أخرى للضغط عليهم وعدم الاكتفاء بالاستقلال الداخلي، والمطالبة بتحقيق الاستقلال التام، وقد بدأت الحركة أعمالها منذ جانفي 1956م باشتباكات مع القوات الفرنسية بمناطق الجنوب وعلى الحدود التونسية الجزائرية، وهكذا بدأ يلوح في الأفق مشروع امتزاج المقاومتين التونسية والجزائرية إلى أن يعلن رسميًا عن تأسيس جيش التحرير الموحد[3].

ـ صالح بن يوسف وميلاد جيش تحرير شمال إفريقيا:

وقد كان لـ "**صالح بن يوسف**" دور هام في تأسيس جيش التحرير الوطني التونسي الذي تحول إلى جيش التحرير المغاربي[4]، إذّ عقد اجتماع في جانفي 1956م في بيت "**صالح بن يوسف**" لتنسيق العمل المغاربي وضم

---

[1] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 315 – 316.

[2] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص ص 215 – 216.

[3] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع نفسه، ص ص 316 – 317.

[4] – تعود محاولات "ابن يوسف" لتوحيد جبهة القتال المغاربية تعود منذ استقراره في القاهرة سنة 1952م، فبعد اتصاله بمكتب المغرب العربي شرع في دعم المقاومة المسلحة في تونس، وفي سنة 1953م اتفق مع "ابن بلة" على الشروع في تكوين كتائب عسكرية مؤلفة من تونسيين وجزائريين ومغاربة،=

الاجتماع كل من: "**علي الزليطني، والطاهر لسود، والطيب الزلاق**" ومن الجزائر الشهيدان "**السعيد عبد الحي**"، و"**عباس الغرور**" ومن المغرب الأقصى "**محمد صبري**"، فأبلغ **ابن يوسف** الحاضرين برغبة "**جمال عبد الناصر**" في اللقاء بهم للتشاور معهم عن كيفية تموينهم بالسلاح لتحرير شمال إفريقيا من الاستعمار الفرنسي.

وقد كان **لصالح بن يوسف** دور في تأسيس جيش التحرير التونسي الذي خاض ما عرف بالثورة الثانية من أجل استكمال الاستقلال الوطني من ديسمبر 1955م إلى مارس 1956م[1]، والذي أصدر بيان تأسيسه "**الطاهر لسود**"[2] في فيفري 1956م، والذي جاء فيه: "**إنّنا نعلن على رؤوس الملأ للشعب التونسي والشعب الفرنسي والعالم بأسره، أنّنا أحدثنا على بركة الله جيشا حريريا وطنيا تونسيا وإنّ نهمة هذا الجيش هو تحرير وطننا العزيز من قاذورات الاستعمار وأذنابه... وقد قررنا ضم جيشنا المبارك إلى جيوش إخواننا الجزائريين والمغاربة**" [3].

وتجدر الإشارة أن "الفلاقة الجدد" هم من شكلوا نواة جيش التحرير التونسي على شكل فرق[4] كانت تقوم بمقاومة قوات الإدارة الاستعمارية بتونس، وفي نفس الوقت جزءًا من الكفاح المغاربي المسلح[1]، وقد كان لجيش

= فتم شراء مزرعة بطرابلس الساحل باسم "عياد ربانة"، لتدريب الثوار التونسيين والجزائريين على حرب العصابات وصنع المتفجرات، وتنسيق العمل بين "أحمد بن بلة" و"صالح بن يوسف"، فسافر "ابن بلة" صحبة "عبد الله العبعاب" إلى ليبيا لتنسيق العمل مع متعاونين ليبيين متطوعين عبر الأراضي الليبية إلى المزرعة ومنه إلى معسكر آخر بمصر.ينظر ـ نجاة عبو: المرجع السابق، ص، 137. وعبد الله العبعاب: المصدر السابق،ص، 221.

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 131.

[2] – في الاجتماع الذي عقد بمصر بين "جمال عبد الناصر" وقادة جيوش التحرير المغاربي للأقطار الثلاث، إذّ مثل "الطاهر لسود" تونس، و"ابن بلة" الجزائر، و"المهدي بن عبود" المغرب، وأشرف "عبد الناصر" على إنشاء قيادة مغاربية للتنسيق بين الجيوش الثلاث، وسلمت قيادتها "للطاهر لسود" والأمانة العامة للجزائر والعضوية للمغرب، وكما وعد "عبد الناصر" بمساعدة هذه القيادة ماديًا ومعنويًا وتسليم الأسلحة لها، والتي مرت عملية إيصالها بثلاث مراحل، أولاً قامت القيادة المصرية بإرسال الأسلحة للحدود المصرية الليبية في غزة جانفي 1956م بإشراف "فتحي الديب"، لتيولى "الطاهر لسود" بعدها نقلها من الحدود الليبية المصرية إلى الحدود التونسية، ونقلها لمخازن الأسلحة في مدينة زوارة، وثم توزع على نواب كل جيش لنقلها إلى بلدانهم، وقد أدى "الطاهر لسود" دور هام في عملية نقل الأسلحة، وهذا راجع لخبرته وتجربته النضالية الميدانية، وكذلك موقع تونس بالنسبة للأقطار المغاربية، ووقوع الحامة على الطرق الداخلية الرابطة بين المشرق والمغرب المحاذية لسلسلة الأطلس. ينظر– الهادي وناس الزريبي: المرجع السابق، ص ص 85 – 86 – 87.

[3] – عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 159.

[4] – من أهم الفرق نذكر: – فرقة أولاد عون بقيادة "عبد القادر زروق" و"الأخضر الفرماسي" . – فرقة منطقة سوق الأربعاء وغار الدماء بقيادة "الطيب زلاق". – فرقة منطقة زرمدين بالساحل بقيادة "عبد اللطيف زهير". – فرقة منطقة قفصة بقيادة كل من "الحسين الحاجي" و"عبد الله البوعمراني" و"الهادي الأسود" و"علي درغال". – فرقة تطاوين والحوايا ومطماطة بقيادة "الطاهر لسود" و"محمد قرفة" و"سعد بعر" و"أحمد الازرق". – فرقة نفزاوة بقبلي والمرازيق بقيادة الشهيد "علي بالشعر المرزوقي" و"محمد الغلوفي". – فرقة أم العرائس ونفطة وتوزر بقيادة "الطاهر الاخضر الغريب"=

التحرير التونسي معارك عديدة لمواجهة العدو الفرنسي خاصة مع الحدود الجزائرية[2]، وقد كان الجنوب التونسي معقل لمعارك اليوسفيين وجيش التحرير بالتنسيق مع حلفائهم من الثوار الجزائريين ضد الجيش الفرنسي، ومن أهم معارك المقاومة اليوسفية ما بين سنتي (1956 – 1957)م[3]، وتعود أسباب تمركز معارك اليوسفيين بالجنوب لتمسك السكان بهويتهم العربية والإسلامية، وشخصيتهم المميزة وعدائهم للتجنّس والحضارة الغربية، وبالتالي فمن الطبيعي أن يجدوا ضّالتهم في الدعاية اليوسفية الرافضة لانخراط تونس في الاتحاد الفرنسي، وكما كان الجنوب أحد النقاط الشائكة في المفاوضات الفرنسية التونسية، وتمسك فرنسا ببقاء مواقع من الجنوب تحت مراقبتها، وهذا ما أدى إلى اندفاع سكان المنطقة إلى الحركة اليوسفية المطالبة بتحرير كامل للبلاد، وأيضًا لأن "**ابن يوسف**" من أبناء الجنوب، وقد أثار قرار فصله من الأمانة العامة للحزب الدستوري استياء سكان المنطقة وإعلان مساندتهم لحركته[4].

لقد كشفت أزمة الصراع اليوسفي البورقيبي عن أبعاد الخلاف الإيديولوجي والسياسي بين الزعيمين، والذي أدى إلى المواجهة بالسلاح وسقوط عدد من القتلى في صفوف الشقين، ودخول البلاد في حرب أهلية مما أدى إلى انقسام المجتمع وظهور الجهويّة والعصبيات القبلية، وهو ما لمسناه من مساندة سكان الجنوب للحركة اليوسفية، على عكس المناطق الساحلية التي ساندت البورقيبية.

وكل ما يمكننا قوله أن لكل طرف المرجعيات والقناعات التي استند عليه للتعبير عن مواقفه، والثابت والغير متغير أن كل واحد منها ظل متمسك بأطروحاته، فالزعيم "**بورقيبة**" كان دائمًا ينادي بوجوب التعاون مع فرنسا

= فرقة جبال أم علي بقيادة "بلقاسم بن فرح العقوبي". – فرقة العاصمة التونسية بقيادة " رضا بن عمار". ينظر – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص131.

[1] – سالم لبيض: المرجع السابق، ص 311.

[2] – من أهم المعارك التي قادها جيش التونسي ضد العدو الفرنسي معركة حامية الوطيس بجبال أم النقب بقفصة يوم 16 جانفي 1956م بقيادة "**محمد بالنيفر**"، والتي فاجأت القوات الفرنسية بتنظيها وعتادها العسكري، مما دفعها للإعلان يوم 18 جانفي عن بروز ثوار جدد، وحادثة انفجار مطعم الرديف في فيفري 1956م، والذي أسفر عنه مقل 3 جنود فرنسيين، ومدني إيطالي وجرح قرابة 70 جندي، ومعركة جبل بلوطة في منطقة سليانة يوم 15 فيفري بين عناصر جيش التحرير والقوا الفرنسية المدعمة بأنصار "الحبيب بورقيبة"، وحادثة إلقاء قنبلتين بمطعم النخيل بقفصة يوم 08 مارس 1956م، والتي جرح فيها 08 أشخاص من بينهم رئيس قسم الجندرمة الفرنسية و3 جنود فرنسيين. ينظر – عمار السوفي: المرجع السابق، ص ص 184 - 185.

[3] – من أهم معارك الحركة اليوسفية بالجنوب التونسي نذكر: معركة خنقة الثالجة 03 مارس 1956م، ومعارك جبال قفصة 15 – 30 سبتمبر 1956م بقيادة "الشيخ صالح" (جزائري)، ومعركة جبل مقر 20 مارس 1956م، ومعارك مطماطة ومدنين 26 – 31 مارس 1956م، ومعركة شعبة مسلم 05 أفريل، معركة عين الزرات 28 أفريل، ومعركة جبال شط الجريد 18 ماي 1956م، معركة جبل سمامة 23 ماي، معركة دخان البطوم 11 جوان 1956م، ومعركة جبل السايحة 14 جوان 1957م. عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص ص 115 - 116.

[4] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 342 - 343.

والانضّمام للغرب الأوروبي، ونقده دائما للوحدة القومية والمعسكر الشرقي، على عكس "**صالح بن يوسف**" الذي تبنّى القومية العربية والإسلامية وظل متمسكًا حتى بعد فراره من تونس، وإلى غاية إغتياله.

3 – المواقف الوطنية التونسية من الصراع:

لقد سارع "**ابن يوسف**" لتأليب الشعب التونسي لرفض الاتفاقيات لما فيها من خطورة على تونس وسيدتها، ولأنها عملت على تكريس اتفاقية باردو 1881م، وقد شهدت تونس تطورات وصراعات سياسية وعسكرية حاسمة ما بين سنتي (1955 – 1956)م، كشفت عن خطوط التصدّع في المجتمع وانقسامه، وقد تباينت المواقف والرؤى من الصراع، فمنها من التزم الحياد في البداية، ثم أعلن انضمامه إلى أحد الشقين، ومنها من أعلنت مباشرة دعمها للبورقيبية، ومنها من كانت له نفس مواقف "**ابن يوسف**" ورفضت اتفاقيات جوان 1955م، وعملت على تدعيم ومساندة الأمانة العامة، وقد استمر الانشقاق والتصّدع إلى غاية توقيع اتفاقيات الاستقلال التام، والتي ستكون حجّة للبورقيبيين لإنهاء المعارضة والبدء في عمليات المداهمة والمحاكمة ضد اليوسفيين الذين دفعوا الثمن باهظ جراء معارضتهم، والتساؤل الذي سنحاول الإجابة عنه: لماذا لم يتمكن الحركة اليوسفية من تحقيق النصر رغم شعبيتها؟ وكيف تمكن "**بورقيبة**" من فرض سيطرته على الأوضاع؟

3 – 1 – البلاد الحسني وموقفه من الصراع:

لقد مثل البلاد الحسني مجالاً خصبًا للتنافس بين "**ابن يوسف**" و"**بورقيبة**" ، وقد عكس تعامل "الباي" مع الزعيمين البعد الذاتي والموضوعي لهذه العلاقة، فعلى إثر رجوع "**بورقيبة**" من المنفى يوم 01 جوان 1955م قام بزيارة "الباي"، وكانت مراسيم الاستقبال خير دليل على نفور العلاقة، وأما "**صالح بن يوسف**" فقد استقبل استقبالاً بهيجًا عند عودته في 13 سبتمبر 1955م، وأثناء زيارته لقصر "الباي" حرص هذا الأخير على إبراز ثقته في شخصيته وإعجابه بسياسته ومنهجه، ورؤيته الثاقبة لأمهات القضايا التي تعاني منها الإيالة التونسية، وقد رافقه شخصيًا إلى باب القصر وهذا تأكيدًا على المكانة الرفيعة التي يحظى بها "**ابن يوسف**" لدى "الباي"، وكما كان يدرك الأمين العام أهمية رجال القصر، وعمل على إظهار نفسه كحليف لمؤسسة القصر للرأي العام التونسي والعالمي، وأن "الباي" كطرف شرعي وزعيم يمكنه حسم الخلاف لصالحه، لأنه يدرك أنه قادر على تعطيل المشاريع

البورقيبية بالرغم من محدودية صلاحياته، فعمل "**ابن يوسف**" على المحافظة على علاقته مع "الباي"، وكان يعلمه بكل التطورات بإرساله البرقيات لسموه بعد انتهاء خطابه الجماهيري، تأكيدًا منه على ولائه للقصر[1].

وبالرغم من أنّ كل المصادر تذهب إلى القول بحياد **"الباي"** الظاهر اتجاه الخلاف بين الزعيمين إلا أن العديد من المؤشرات ترجّح ميل "الباي" وخاصة ابنه "**الأمير الشاذلي**" لـ "**صالح بن يوسف**"، وكما أن الباي رفض أن يبعث من ينوبه في مؤتمر الحزب الدستوري في صفاقس[2]، ورفض تحويل أي قوة من قوات الأمن تحت سلطة الحكومة التونسية، بالرغم من الطلب الرسمي الذي وجهته له الحكومة،لأنه أراد منع وزارة الداخلية برئاسة "**المنجي سليم**" من أن تملك القوة الضّرورية لاعتقال أنصار الأمانة العامة والقضاء على اليوسفية، وكما رفض إمضاء أمر الدعوة لانعقاد المجلس التأسيسي يوم 08 أفريل 1956م فهو يلتقي مع دعوة الحركة اليوسفية لمقاطعة هذه الحملة الانتخابية، وكما انتشرت الشائعات على إثر فرار "**ابن يوسف**" في جانفي 1956م أن "الباي" امتنع عن إمضاء أوامر تتعلق باعتقال أنصار الأمانة العامة، وإحداث محاكم خاصة لمقاضاتهم[3].

وفي الواقع يفسر هذا التقارب بين القصر والحركة اليوسفية أن "الباي" وأفراد العائلة المالكة كانوا يتخوفون من ميولات "**بورقيبة**" الجمهورية، وهو ما اعتمده "**ابن يوسف**" في دعايته ضده، وبالفعل هذا ما حدث إذّ إثر إعلان النظام الجمهوري في 25 جويلية 1957م، عمل "**بورقيبة**" على إخراج العائلة من القصر، واتهام "**الأمين باي**" بدعمه لليوسفية[4]، وكما حوكم ابنه "**الشاذلي باي**" بتهمة أنه يوسفيًا، وهكذا وبالرغم من التقارب الكبير بين القصر و"**ابن يوسف**" إلا أنهما لم يتمكنا من أهدافهم، فلا "**ابن يوسف**" نجح في حماية "الباي" وعرشه ومصالح عائلته، ولا "الباي" نجح في ترجيح كفة اليوسفية وحمايتها من البورقيبية[5].

3 – 2 – الأحزاب وموقفها من الصراع:

لقد عاش أعضاء الحزب الدستوري الجديد فترة حرجة جدًا ما بين سنتي (1955 – 1956)م، وأثرت ظروف الخلاف والصراع بين زعيمي الحزب على مواقف مناضليه، إذّ تباينت حسب قناعات كل مناضل وطموحاته وحساباته الشخصية والسياسية، وبالرغم من محاولة بعض الأطراف تطويق الخلاف وحل القضية داخل

---

[1] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص ص 74 – 75.
[2] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 32.
[3] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص ص 74 – 75 – 76.
[4] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 32.
[5] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 76.

الحزب، إلا أنهم فشلوا وتسارعت الأحداث نحو الصراع المباشر والمسلح بين الشقين، مما دفع رجال الحزب إلى الانضمام إلى الشق البورقيبي أو الشق اليوسفي، وكانت مسألة الحياد أمر غير ممكن تطبيقًا لشعار " أنت لست معي إذًا أنت ضدي"، وأصبح هناك طريقان لا ثالث لهما بالنسبة لمناضلي الحزب، ومن خلال ما توفر لنا من مادة علمية يمكننا تقسيم مواقف مناضلي الحزب خاصة شخصياته وكوادره المعروفة بالساحة الوطنية، ولها إرث نضّالي ضد الاستعمار، إلى 3 مواقف متباينة، وهي:

– **الموقف الأول**: وهم أنصار الأمانة العامة والذين عارضوا الاتفاقيات منذ البداية[1]، وأبدوا مناصرتهم لموقف "**ابن يوسف**"، ونجد على رأسهم المناضل "**يوسف الرويسي**" مدير مكتب المغرب العربي بدمش، إذّ أكد في بيانه الصحفي رفضه للاتفاقيات، وطالب الشعب العربي في تونس الانّضمام إلى الثورة الجزائرية، واعتبر قبول المفاوضات صك استعماري جديد غلف بثوب الحكم الذاتي الخادع، وموقفه هذا راجع لقناعاته المغاربية والقومية العربية، وإيمانه بانتماءات الشعب التونسي الإقليمية والحضارية التي لا يمكن تجزئتها عن المغرب الكبير والوطن العربي[2]، وقد ظل وفيًا لمبادئه ومواقفه طوال فترة الصراع اليوسفي البورقيبي إلا أنه لم يتورط في أي أعمال عنف وهو ما كان شافعًا له عند "**بورقيبة**" بعد ذلك وعينه مستشارًا له[3].

وكما عارض المناضل "**حسين التريكي**" الاتفاقيات، وكان من المناضلين الذين احتضنتهم مصر في مرحلة الكفاح، ولطالما انتقد "**بورقيبة**" في كل توجهاته واصفًا إياه بالمغامر الانتهازي صديق الغرب، ومرتكب الأخطاء ما كلف الحزب والحركة الوطنية غاليًا، وكما أن قيادته للحزب اتسمت بغياب الأساليب الديمقراطية، وكما يذهب إلى حد إثارة الشكوك في طبيعة العلاقات التي ربطته مع السفارة الفرنسية بالقاهرة[4]، وكما أنه يرى أن الاستقلال لا

[1] – تجدر بنا الإشارة إلى أنه برزت فئة معارضة من الدستوريين قبل ظهور الحركة اليوسفية، فالزعيم "صالح بن يوسف" لم يعارض المفاوضات مع فرنسا من حيث المبدأ إلا أنه رفض القاعدة التي حدّدت مستوى التفاوض، وكما أنه لم يتحفظ علنيّة على عملية تسليم السلاح، وقد سبقته رموز دستورية أخرى عارضت دعوة حل شبكات المقاومة المسلحة وتسليم سلاحها لفرنسا، وقد برزت وجهات النظر المخالفة لعملية تسليم سلاح الثوار في المجلس الملي المنعقد يوم 14 سبتمبر 1954م برئاسة "الطيب المهيري" عوضًا عن "المنجي سليم" المتواجد في فرنسا ضمن حكومة "الطاهر بن عمار" التفاوضية، ومن بين المعارضين لعملية التسليم نذكر: " عبد القادر زرّوق" ممثل سليانة، و"الشيخ المولدي الخمّاسي" ممثل جامعة الطاف، و"الشيخ المولدي الخمّاسي" و"محمد زخامة" ممثل جامعة المكنين، وتعود أسباب المعرضة حسب المناضل "عبد القادر زرّوق" التخوف من نقض فرنسا لوعودها، إلا أن "الطيب المهيري" تعهد باسم الديوان السياسي بتوفير السلاح اللازم للثوار إن نقضت فرنسا عهدها. للمزيد ينظر – عمار السوفي: المرجع السابق، ص ص 107 – 108.

[2] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 126.

[3] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 89.

[4] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص ص 86 – 87.

يمكن أن يأتي على مائدة التفاوض، بل يُفتَكُ بالسلاح[1]، فكل هذه الأسباب جعلته من المعارضين للاستقلال الذاتي، وكان من أبرز المقربين لـ "**صالح بن يوسف**"، وقد دفع الثمن غاليًا حيث حكم عليه بالإعدام غيابيًا وعاش في المنفى حتى سنة 1962م تاريخ عفو "**بورقيبة**" عنه والسماح له بالعودة إلى أرض الوطن، ولكن أهم شخصية وطنية تعصبت في مناهضة الاتفاقيات والديوان السياسي على حد السواء "**إبراهيم طوبال**" الذي كان يمثل الخيط الرابط بين "**صالح بن يوسف**" والحكومة المصرية، فقد كان على علاقة شخصية بمدير مكتب "**جمال عبد الناصر**"، وعارض الاتفاقيات وهو خارج تونس وحاول أن يظهر كوريث لـ "**ابن يوسف**" بعد تصفيته بألمانيا، وبأن يكون رجل المعارضة الأول للحكومة البورقيبية، وقد كشف ملابسات اغتيال "**صالح بن يوسف**"، ورفع عدة قضايا في هذا الشأن سواءً في ألمانيا أو مصر، وشن حملات واسعة ضد الحكومة التونسية[2].

ويعتبر "**علي المعاوي**" من أهم المساندين للزعيم "**ابن يوسف**" ولأطروحاته، فقد كان من المقربين له، ويعتبره الأمين العام الشرعي للحزب، وبقي على مبدئه ولم يتخلى عنه رغم كل الضغوطات[3]، وأما "**الطاهر عميرة**" و"**علي الزليطني**"[4] و "**عبد العزيز شوشان**" المقيمون بتونس فقد انظموا أيضًا لجبهة المعارضة وساندوا الأمين العام[5]، وكما تم تأسيس جامعة تونس يوم 01 جانفي 1956م وانتخب لعضويتها إلى جانب "**حسين التريكي**" و"**الطاهر عميرة**" كل من: "**علي الزليطني**" رئيسًا للجامعة، و"**العروسي المحيرصي**" أمين المال، و"**عبد الرحمن بن خليفة**"، و"**الحبيب بولعراس**"، و"**المختار بن خليفة**"، و"**عبد العزيز عمران**"، و"**محمد الصالح البراطلي**"، و"**رضا بن عمار**"، و"**محمد الصالح غرس**"[6].

[1] – عمار السوفي : المرجع السابق، ص 110.

[2] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 89.

[3] – علي المعاوي: المصدر السابق، ص ص 634 – 635.

[4] – كان "علي الزليطني" من المقربين للزعيم "ابن يوسف" ورافقه أثناء عودته إلى تونس يوم 13 سبتمبر 1955م، وقد طلب منه "الحبيب بورقيبة" أن يجمع له الإخوان الذين كانوا معه في ليبيا ليبين لهم أن الاتفاقيات ليست خطوة إلى الوراء لكن دون جدوى، وكما دخل "علي الزليطني" في مواجهة مع زعيم الحزب بعد رفضه لقرار رفت المناضل "عزوز الرباعي" من الحزب قائلاً: "إنّ رئيس الحزب لا يحق له أن يرفت أيّ دستوريّ من تلقاء نفسه وأنّ المؤتمر وحده هو الذي يملك الصلاحية للرفت بعد أن يستمع إلى المتّهم الذي يحقّ له أن يدافع عن نفسه وأن يتّخذ محاميا إن لزم الأمر" فكانت النتيجة عودة "عزوز الرباعي" للحزب ورفت "علي الزليطني"، وهذا أمر طبيعي ومتوقع لأن هذا الأخير وجه انتقاد مباشر لتصرفات "بورقيبة" واعتبرها مخالفة لقوانين الحزب وليست من صلاحياته، وهو ما سيعرضه للاعتقال يوم 29 جانفي 1956م وحكم عليه بعشرين سنة سجن مع الأشغال الشاقة. ينظر
– محمد حفظي الزليطني: **الزعيم علي الزليطني. سيرة ونضال**، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، ص ص 143- 144، 148، 168.

[5] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 110.

[6] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 89.

– **الموقف الثاني**: أنصار الديوان السياسي، فكانت لهم مواقف مؤيدة لسياسة "**الحبيب بورقيبة**" واعتبروا الاتفاقيات خطوة إلى الأمام، ومنهم: " **الهادي نويرة، جلولي فارس، محمد المصمودي، الصادق المقدم، علي البلهوان، الطيب المهيري**..."، وغيرهم لأنه من الثابت أن أغلب أعضاء الديوان السياسي وقفوا مع بورقيبة[1]، بالإضافة إلى "**محمد بدره**" صديق "**ابن يوسف**" وكان لاجئًا معه بالقاهرة منذ ماي 1952م، فاستدعاه "**بورقيبة**" إلى باريس في ماي 1955م، وعرض عليه منصب في الوزارة الجديدة، ليصرح مباشرة بعد عودته إلى تونس قائلاً: "**لقد اخترنا أن نسير مع بورقيبة**"[2]، وكيف لا يقبل "**بدره**" بهذا المنصب وهو من تعود على الوزارة في فترة حكومة "**شنيق**"، فلا يمكن أن يضيع المنصب بعد الاستقلال، وحتى لو كلفه التخلي عن صديقه ومرافقه أيام النفي والإبعاد.

وكما تجدر بنا الإشارة إلا أن العديد من الدستوريين انظّموا للشق البورقيبي بعدما أبدوا في بداية مناصرتهم للزعيم "**ابن يوسف**" وأصبحت المسألة لديهم تحقيق مصالحهم شخصيّة على حساب المصالح الوطنية، وهو ما عبر عنه "**الطيب المهيري**" في اجتماعه مع كوادر جامعة تونس والأحواز محاولاً ثنائهم عن مناصرة اليوسفية حيث قال: "**المسألة عبارة عن خبزة سوف نقتسمها جميعا، ومن سيوالي بن يوسف سوف يخسر كل شيء**"[3]، ومن بين الشخصيات التي تراجعت عن موقفها الأول "**الرشيد إدريس**" الذي كان يقول في القاهرة وحسب شهادة "**حسين التريكي**" أعطوني مسدسًا لأذهب لأقتل "**بورقيبة**"، إلا أنه تراجع عن موقفه بعدما منحه هذا الأخير 500 ألف فرنك وكلف بإدارة جريدة "العمل"[4]، وقد أعلن بنفسه يوم 16 سبتمبر 1955م باجتماع مساكن تأييده للزعيم "**بورقيبة**"، ليتنعم بثمرة الاستقلال، وتكليفه في 07 أكتوبر 1955م بقسم الصحافة والنشر والدعاية للحزب الجديد خلفًا عن "**الحبيب بولعراس**"، وتولى إصدار جريدة "العمل" في عددها الأول من السلسلة الجديدة يوم 25 أكتوبر 1955م، وكما كان من أهم الحاضرين بمؤتمر صفاقس[5].

ويبقى السؤال مطروح فهل الرغبة في نيل ثمرة الاستقلال بعد طول فترة النضال ضد الاستعمار كانت وراء تغيير موقف "**الرشيد إدريس**"؟ أن أنه كان يرى أنه من مصلحة البلاد إتباع سياسة "**بورقيبة**"؟ وهل كان يرى في

---

[1] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 27.
[2] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 299.
[3] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 91.
[4] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 46.
[5] – الرشيد إدريس: في طريق الجمهورية، المصدر السابق، ص ص 452 – 453.

الاتفاقيات فعلاً أنها خطوة إلى الأمام؟ أم أنه كان يدرك بتجربته النضاليّة والسياسية أن الكفة سترجح لصالح "**بورقيبة**" ومن الأفضل له الانضّمام إليه حتى لا يفني بقية حياته في النفي أو السجن؟ واعتمادًا على ما ذكره في استجوابٍ له بجريدة "البتي ماتان" بعد يومين من عودته إلى تونس عن مشاريعه المستقبلية فكان جوابه: "**أما مشاريعي فإني سأحاول وجود مكاني في المجتمع الجديد مع المحافظة على الانسجام مع ذات نفسي. وأملي أن أكون مفيدًا لموطني تونس**"[1]، ومن خلال هذا يمكننا الاستنتاج أن "**الرشيد إدريس**" أراد أن تكون له مكانة في تونس المستقلة، وأن يكون له دور في مرحلة بناء مجتمع ما بعد الاستقلال، أي أنه كان يريد الاستمرار في النضّال والمساهمة أكثر في مرحلة بناء الدولة الوطنية بدلً من أن يدخل في متاهات الصراع التي ستكون لها عواقب وخيمة على كل من عارض "**بورقيبة**" وسياسيته.

وكما يعتبر "**الباهي الأدغم**" من الدستوريين الذين انقلبوا على "**صالح بن يوسف**"، بعدما بعث برسالته للأمين العام في 07جانفي 1955م يعبر فيها عن معارضته لتجريد الثوار من أسلحتهم، وأنه لا ينوي إتباع "**بورقيبة**" في خيانته بسبب قبوله الاتفاقيات، إلا أنه سيغير موقفه بسرعة وينظم للشق البورقيبي، وليس هذا فحسب بل سيأخذ مكانة "**ابن يوسف**" الحزبية، ويصبح أمينًا عامًا للحزب بدلاً منه بعد مؤتمر صفاقس[2].

ونفس الأمر كان مع "**المنجي سليم**" فغير مبادئه هو الأخر، وقد كان طوال فترة المفاوضات يتبادل الرسائل مع "**ابن يوسف**"، وكان المتفاوض المتشدد مع الجانب الفرنسي[3]، إلا أنه انظّم للشق البورقيبي، وتمتع هو الأخر بثمرة الاستقلال بتوليه وزارة الداخلية التي ستوجه كل أجهزتها لقمع اليوسفيين، وكما غير المناضل "**عزوز الرباعي**" رأيه بعد رفه من الحزب بسبب مناصرته للأمانة العامة، ولكنه أعلن تراجعه وانظم للديوان السياسي لتكون له وزارة الدولة للشباب والرياضة[4]، وبالتالي فإن تغير المواقف والمبادئ الخاصة بهذه الفئة من الدستوريين كان بدافع الظفر بغنيمة الاستقلال، والاستفادة من مناصب هامة لضمان المستقبل الأفضل في دولة ما بعد الاستقلال بدل الدخول للسجن أو النفيّ، أي أنهم اقتنعوا أن مرحلة النضّال قد انتهت بتوقيع اتفاقيات الاستقلال الذاتي، والتي ستفتح الطريق أمام الاستقلال التام، والدخول في مرحلة تعيين كل واحد في منصبه لبناء تونس.

---

[1] – الرشيد إدريس: في طريق الجمهورية، المصدر السابق ص ص 447 – 448.

[2] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 91.

[3] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 190.

[4] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 91.

– **الموقف الثالث**: وهم من عارضوا الاتفاقيات لكنهم لم يعلنوا انضّمامهم للأمانة العامة، بل أن مواقفهم اتسمت بنقد سياسة الديوان السياسي، ومعارضة الاتفاقيات لأنها لم تحقق طموحات الشعب التونسي، ومنهم شخصية "**أحمد صوّة**" إذّ أكد أنه كان من أبرز المعارضين للاتفاقيات لأنها لم تقنعه، ولكنه كان مصرًا على نفيّ تبنِّي المشروع اليوسفي بالكامل، وهو راجع لقناعاته المبدئية ومرتكزاته الفكرية التي لا تتلاءم مع الخيار الدّموي، فالأكيد أنه رفض مضّامين المشروع البورقيبي التحديثي، والذي عدّ تغريبًا واحتقارًا لموروث تونس العربي الإسلامي، ورغبة "**بورقيبة**" في صهر مستقبل تونس ضمن البوتقة الغربية باسم ضرورة مواكبة العصر، لذا تعاطف "**أحمد صوّة**" مع مضامين المشروع اليوسفي الذي طرح كبديل للخيار التغريبي البورقيبي، ولكنه يرفض نعته بأنه يوسفي، وأكد أنه صارح "**ابن يوسف**" برفضه لدعواته المتكررة إلى حمل السلاح ضدّ النظام البورقيبي[1].

والثابت من معارضة "***أحمد صوّة***" للنظام البورقيبي أنه كان بصدد الشروع في تكوين حزب معارض لتوجهات الحزب الحاكم يعلن عنه بمجرّد الإعلان عن الدستور التونسي المرتقب، وقد عقدت عدة اجتماعات في هذا الشأن ما بين أوسط وأواخر سنة 1956م أو بداية 1957م، حضرها على سبيل المثال: "**أحمد صوّة، الطاهر عميرة، إبراهيم عبد الله، محمد الصادق العبيدي، جابر قاسم، عزّ الدين عزّوز**، و**علي المعاوي**، و**البحري قيقة**"، وتواصلت الاجتماعات إلى حدّ اكتشاف عناصر هذا التجمع السياسي المعارض وإلقاء القبض على أهم أفراده، وقد كانت الغاية من تكوين هذا الحزب هو خلق توازن سياسي في البلاد التونسيّة بين الحزب الحاكم الذي يتوجّه أكثر فأكثر نحو التفرّد بالحكم، وبين أصوات أخرى لا تقبل أن تنّصهر في بوتقته الحزبية، وقد أطلق على هذا الحزب المرتقب اسم "الحزب القومي الاشتراكي" أي أن منطلقاته وإيديولوجياته تقوم على أساس القومية العربية والاشتراكية، إلا أن "**أحمد صوّة**" ومجموعته حاولوا قدر الإمكان الحفاظ على مشروعهم السياسي وعدم إثارة شكوك الدولة تجاهه حتى يتجسد واقعيًا، وكما حاولت عدم منح "**ابن يوسف**" الفرصة لاستغلال مشروعها ونسبه إليه، إلا أن الحكومة البورقيبية اعتقلت "**أحمد صوّة**" بهمة الانتساب لليوسفية[2].

ولا يبتعد موقف "**الصادق الشايب**" عن موقف "**أحمد صوّة**" فهو بالرغم من رفضه للاتفاقيات إلا أنه أُلبِّس جبة اليوسفية وليس بورقيبيًا، ولأنه كان رئيس ديوان "**صالح بن يوسف**"، وصديق "**صوّة**"، وأما "**العبيدي**"

---

[1] – خالد بن فرج عبيد: مكاشفات أحمد صوّة ("الشرقيون" .... اليوسفية) 1953 . 1958، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 104، مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، سبتمبر 2001، ص 463.

[2] – المرجع نفسه، ص ص، 430 – 431.

هو الأخر رفضّ الاتفاقيات واتهم بالانتماء لليوسفية، لأنه من دقاش التي وقفت في صف "**ابن يوسف**"، ولأنه زيتوني، وقد عرف على الزيتونيين مناصرتهم لليوسفية، ولأنه درس في العراق رمز العروبة، وبالرغم من تمسك هذه الفئة باستقلاليتها في الرأي، وأن معارضتها للاتفاقيات تكمل في عدم قناعتها بها، وأنها انتقدت منهج "**بورقيبة**" التحديثي الغربي، ولم تكن ترى في اليوسفية المجال الوحيد لاستقطاب معارضي الاتفاقيات[1]، وإنما حاولت التعبير عن أرائها في دولة ما بعد الاستعمار، ولكن للأسف فإن عقلية التونسي، وعدم قبول تعدد الآراء والنقد جعلت هؤلاء يدفعن ثمن التعبير عن الرأي سجنًا وتعذيبًا.

ومن خلال تناولنا لموقف كوادر الحزب الدستوري الجديد من اتفاقيات الاستقلال الداخلي، والتي كانت سببًا مباشرًا في تعمق هوة الصراع بين زعيمي الحزب، والذي أدى إلى انقسام الحزب إلى شقيق متنازعين، وبالرغم من محاولات بعض الأطراف حل الأزمة حزبيًا إلا أنها فشلت، وفي نفس الوقت وجدت نفسها مجبرة على الانحياز لأحد الشقين، وما يمكننا قوله أن الانتماءات القبلية كان له دور في استقطاب الشعب الدستورية، وكما أن التكوين الثقافي والتعليمي السياسي هو الأخر له دور في توجيه قرارات ومواقف مناضلي الحزب أي التكوين الشخص هو من يحدد انتماءاته لليوسفية أو البورقيبية، وقد أكد هذا الصراع فشل الدستوريين الجدد في المحافظة على وحدة الحزب وقوته، وبداية ظهور النزعة البرغماتية لمناضليه.

3 – 2 – 1 – موقف الحزب الدستوري القديم:

لقد عارض الحزب الدستوري القديم المفاوضات منذ البداية، وكما حاول عرقلة مسار التفاوض مع فرنسا فانضم العديد من مناضلي الحزب للمقاومة المسلحة مثل "**الحبيب شلبي**، و**محمد السهيلي**، و**فرحات صالح**..." [2]، ولم يخفي الحزب القديم معارضته للاتفاقيات حتى قبل إمضائها في مؤتمره المنعقد في أفريل 1955م، ولم يُقِر أبدًا بمصالح فرنسية مشروعة، لا حق الانتخاب للفرنسيين، فالالتزام طوعًا واختيارًا بتمثيل المصالح الفرنسية في كل الجهات التي توجد بها أقليات فرنسية يتناقض والسيادة التونسيّة التي يطالب بها زعيم الحزب الجديد "**بورقيبة**"، ثم أن السيادة الداخلية التي وقع التركيز عليها هي مضّمونة بمعاهدة باردو، ولهذا فالمطالبة بها معناه

[1] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 90.
[2] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 328.

تكريس مبدأ الحمايّة، فهذه النقاط كانت محل الاختلاف بين الحزب القديم و"**الحبيب بورقيبة**" الذي يؤمن بالسيادة المزدوجة[1].

وعندما بلغ نبأ توقيع الاتفاقيات الفرنسية التونسيّة عارض الحزب الاتفاقيات وانضم العديد من مناضليه إلى "**صالح بن يوسف**" بحكم التوافق في التوجهات والتقارب[2]، وعبر "**صالح فرحات**" أن حزبه على أتم الاتفاق مع "**ابن يوسف**" بخصوص الاتفاقيات التي لم يقع إعدادها لفائدة الفرنسيين، وصرح في 22 أوت 1955م قائلاً: "**أنّه مهما كان التفسير الذي نعطيه للائكية فإنّها تتعارض في كلّ الحالات مع المبادئ الاسلامية...**"[3]، وكما دعا الحزب القديم لعقد مؤتمره في 15 نوفمبر 1955م المتزامن مع مؤتمر صفاقس، وقد طالبت اللائحة السياسية للمؤتمر: "**إن الحزب يضع يده في أيدي جميع العاملين في سبيل تخليص الوطن من القيود التي قيده بها الاستعمار، وتحقيق استرجاع استقلاله التام، وسيادته الكاملة في جميع الميادين**"، وهكذا جمع مبدأ الاستقلال التام بين الحزب القديم والحركة اليوسفية، ولا سيما أن "**ابن يوسف**" لا يعارض العمل الجبهوي في نطاق توحيد الصفوف لمواجهة الاستعمار الفرنسي[4].

وبالرغم من مساندة الحزب القديم لأطروحات "**ابن يوسف**" وتوافقه معه في مطلب السيادة الكاملة الغير منقوصة أو المشروطة، إلا أنه لم يكن له تأثير كبير في هذه الفترة الحرجة من الصراع، وهذا راجع لنقص وتراجع تأثير الحزب في الحياة السياسية بالساحة الوطنية، إلا أن مناضليه حاولوا استغلال فترة الصراع لتحقيق مكاسب تمكنهم من المشاركة في المرحلة الجديدة من تاريخ تونس المستقلة.

3 – 2 – 2 – موقف الحزب الشيوعي:

رفض الحزب الشيوعي هو الأخر الاتفاقيات واعتبرها خطوة إلى الوراء نظرًا للظرفيّة التاريخيّة التي تمر بها البلاد، خاصة وأن الوضع العالمي الجديد لا يسمح بأن يتواصل الاستعمار، بعد انتشار موجة التحرر العالمية، وتراجع القوى الاستعمارية في مختلف البلدان الإفريقية والأسيوية، وقد جاء في تقرير المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي المنعقد في ماي 1955م مايلي:"**فعلى قاعدة الاحترام الكامل لسيادتنا الوطنية يمكن ومن الواجب ضمان**

[1] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 264.

[2] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص، 331.

[3] – عبد الحميد الهلالي: **جندوبة 1881–1956 علاقة الحركة الوطنية بالأرياف**، تقديم: علي المحجوبي، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2009، ص 388.

[4] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 264.

الحقوق المشروعة وحقوق رعاياها بالبلاد التونسية، هذه الحقوق التي لا تشابه بينها وبين امتيازات الاحتكار الاستعمارية"، وبالتالي فإن الحزب الشيوعي التقى مع "**ابن يوسف**" في موقفه من الاتفاقيات وطالب بالسيادة الكاملة، ولكنه التقى مع "**بورقيبة**" في مسألة حماية حقوق الفرنسيين المشروعة، إلا أنه انتقد أسلوب العنف المسلح المطبّق من اليوسفيين، ويفسر السيد "**محمد نافع**" الكاتب العام السابق للحزب الشيوعي موقفه من الأمانة العامة قائلاً: "**وموقفنا لم يكن انتهازيا وإنما مبدئيا عندما حللّنا موقف صالح بن يوسف وجدنا فيه موقفا جامدا لا ينطق من نظرة متحركة للواقع... رأينا هذه النظرة لا يمكن أن يكتفي بها الإنسان وقد أرسلنا رسالة إلى مؤتمر صفاقس أيّدنا فيها الاتفاقيات واقترحنا على الإخوان الدستوريين مواصلة الكفاح للوصول إلى الاستقلال... فيما يخص الفتنة كل التونسيين لم يتحملوها...**"[1].

ومن هنا نخّلص إلا أن معارضة الشيوعيين للاتفاقيات جوان، لا تعني انتمائهم للشق اليوسفي، إذّ اعتبروا اليوسفية فتنة ستكون لها نتائج وخيمة على الوطن، فكان نقطة الالتقاء بينهم وبين الأمانة العامة في مطلب الاستقلال التام، ولم تكن لهم مقاربات إيديولوجية أو سياسية مع مبادئ وأطروحات "**ابن يوسف**"، فأعلنوا انضّمامهم للشف البورقيبي.

3 – 3 – موقف المنظمات النقابية والاجتماعية:

لقد كان للتنظيم النقابي دور هام في مسيرة النضّال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وتمكن العمال بمختلف تخصصاتهم ومسوياتهم الفكرية والاجتماعية من فرض وجودهم على الساحة الوطنية، من خلال شن الإضرابات وتنظيم المظاهرات والحركات الاحتجاجية للمطالبة بتحسين وتغيير أوضاع البلاد نحو مستقبل أفضل، وقد أثبتوا تضّحياتهم في ميدان الكفاح من اعتقال واغتيال، ولهذا اهتمت أحزاب الحركة الوطنية وخاصة الحزب الدستوري الجديد ببعث التنظيمات العمالية لاستغلال كل الطاقات في معركة التحرر من الاستعمار، وكما كان لها دور نضالي سيكون لها تأثير في مسألة الصراع اليوسفي البورقيبي، إذّ سعى كلا الزعيمين لاستقطاب ولاء هذه التنظيمات؟ فكيف كان موقفها من الاتفاقيات؟ وعلى أي أساس بُنِّيت مواقفها؟ هل كانت على حساب تغليب المصلحة الوطنية؟ أم على حساب برغماتي شخصي؟

[1] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 265 – 266.

ـ **الاتحاد العام التونسي للشغل**: لقد كان الخط العام للاتحاد الذي رسمه "**فرحات حشاد**" وعمقه "**أحمد بن صالح**" والقاضي بالانفتاح أكثر فأكثر على النقابات الحرة ورفضّ التعامل مع الشيوعية، جعلت قادة الاتحاد ينظرون للمستقبل بعيون "ليبرالية" رافضين طرق العمل القديمة، مؤكدين على ضرورة الانفتاح على العالم الحر، وهي رؤى ومواقف لطالما أكد عليها "**الحبيب بورقيبة**"، وبالرغم من الاختلاف بينه وبين الاتحاد في المسألة الاجتماعية، إلا أنهما يلتقيان في الرؤى السياسية[1].

وقد أعرب الأمين العام للاتحاد "**أحمد بن صالح**" عن تأييده منذ البداية لما جاء في الاتفاقيات الفرنسية التونسية بقوله: "**حتى ولو أنها لا تمنحنا سوى إمكانية تكوين برلمان، لكانت كافية**"، فتحالف هذا الأخير مع "**بورقيبة**"، وقد كانت عدة عناصر دستورية شديدة الإخلاص له إلى جانب نفوذها داخل المركزية النقابية، مثل: "**الحبيب عاشور**[2]، **أحمد التليلي**..."[3]، وقد كان مؤتمر صفاقس نقطة الالتقاء والتحالف بين الاتحاد والبورقيبية، وساهم هذا المؤتمر في خروجها من المأزق الذي أوقعتها فيه اليوسفية بكسبه ولاء حليف قوي وذا وزن سياسي ونقابي مثل الاتحاد، ومقابل هذا الدعم والولاء سمح المؤتمر للاتحاد بوضع اللوائح الاقتصادية والاجتماعية بكل حرية، وتكفل بهذه المهمة "**مصطفى الفيلالي**"، وبالرغم من أنّ هذه اللوائح كانت ذات توجه اشتراكي إلا أنها حازت على إجماع الحاضرين، ولتأكيد التقارب بين البورقيبيين والاتحاد تم انتخاب "**أحمد التليلي**" و"**عبد الله فرحات**" كعضوين في الهيئة الجديدة للديوان السياسي المنبثقة عن المؤتمر، وعين "**مصطفى الفيلالي**" عضوًا في المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد[4].

ومن خلال ما ذكرناه مسبقًا يمكننا الاستنتاج أن "**صالح بن يوسف**" فشل في استقطاب مساندة ودعم زعماء الاتحاد، وهذا راجع لأسباب سياسية وإيديولوجية أو شخصية[5]، ولكن من المؤكد أنه تمكن من استقطاب

---

[1] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 95.

[2] – سعى "الحبيب عاشور" في البداية للصلح بين الطرفين باعتباره من الزعماء البارزين في الاتحاد العام للشغل، ومسؤولاً لأكبر منظمة نقابية في البلاد، فاتصل في البداية بـ "صالح بن يوسف" في العاصمة، ثم "بورقيبة" بالمنستير لمحاولة التوفيق بينهما، ولكنه فشل في مسعاه نظرًا لتمسك "ابن يوسف" بمواقفه، وقد كان "الحبيب عاشور" هو الأخر يبحث عن موقع سياسي في ظل حكومة الاستقلال لهذا فإنه اعتبر فشله في الصلح بين الزعيمين لابد أنّ يبدله بنصر لمنظمته، لهذا طلب من "بورقيبة" عقد مؤتمر للحزب في صفاقس، على أن يتكفل هو شخصيًا بالجانب الأمني لسير أعمال المؤتمر، وبالفعل فقد تم تغطية المؤتمر بحزام أمني يتكون من ألفي عامل تساعده القوات الفرنسية. للمزيد ينظر – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص 89.

[3] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 257.

[4] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 98.

[5] – لقد وجد رئيس الاتحاد "الحبيب عاشور" الفرصة لتصفية حسابات قديمة له مع الأمين العام "صالح بن يوسف" الذي لم يقم معه بكامل الواجب حين وقع إيقافه عام 1947م إثر الاضطرابات العمالية بمدينة صفاقس، وقد كلف الحزب "ابن يوسف" الاهتمام بقضية "الحبيب عاشور" كمحامي=

جزء من الطبقة العمالية العامة، ومن الملاحظ أن كل من الاتحاد العام التونسي للشغل و "**الحبيب بورقيبة**" حاولا استغلال بعضهما البعض لتحقيق مصالح شخصية وسياسية، فكلاهما يبحث عن وزن ثقيل في هذه المرحلة الجديدة التي تمر بها البلاد، ولكن ما يثير التساؤل: هل كل أعضاء وعمال الاتحاد كانت لهم نفس مواقف زعمائه؟ وهل حقق الاتحاد أمال وطموح عماله وموظفيه بعد الاستقلال؟

ـ **الاتحاد العام للفلاحة التونسية**: يعتبر من أقوى المنظّمات القومية عددًا، ترأسه "**الحبيب المولهي**"، و"**إبراهيم عبد الله**" أمينا له، وبعد فترة قصيرة من تأسيسه تمكن من استقطاب عدد كبير من الفلاحين فبلغ عدد أعضاؤه في ديسمبر 1952م أكثر من 250 ألف عضو، وقد تيقن الاتحاد العام للفلاحة التونسية أنه لن يبلغ هدفه مادام الاستعمار مسيطرًا على البلاد، لذا قرر في مؤتمراته أن هدفه الرئيسي هو استقلال تونس[1]، وقد كان هناك اختلاف وتوتر في العلاقات بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للفلاحة التونسية، نتيجة الاختلاف في تتناول المسائل الاجتماعيّة، وهو يعود لزمن "**حشاد**" وتطور بعد تولي "**أحمد بن صالح**" الأمانة العامة، وكان يدعوا إلى إقامة نظام رأسمالي بتونس يعطي الأولوية للقطاع الحكومي مع إنشاء التعاضديات، وهو ما أثار استنكار الزراعيين والمالكين العقاريين بقيادة الاتحاد العام للفلاحة[2]، وقد كان هذا الخلاف بين المنظمتين العمالية والفلاحية في صالح الأمين العام إذّ سهِل الأمر على "**ابن يوسف**" في كسب دعم كبار الملاك العقاريين والبرجوازيين الزراعيين الذين كانوا يخشون دفع ثمن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتقبة، إذّ أظهرت بعض عناصر قيادة الاتحاد العام للفلاحة ميولات يوسفية، خاصة بعد تحالف الاتحاد العام التونسي للشغل مع "**بورقيبة**"[3].

وقد أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحة "**الحبيب المولهي**" انحيازه لـ "**صالح بن يوسف**" ورفضه لاتفاقيات جوان 1955م وسياسية "**بورقيبة**"، وهو ما عرض بعض مساعديه ورفاقه في الاتحاد للاعتقال من طرف السلطات البورقيبية، ومنهم: "**محمود ياسين، عمر الغنوشي، بشير بولبيار**"[4]، وكما عمل "**بورقيبة**" على حل

= والدفاع عنه، إلا انه حسب تعبير هذا الأخير أن "ابن يوسف" لم يتابع القضية على أكمل وجه، ولم يتصل به في السجن بضفة دائمة، ورغم محاولته للصلح بين الزعيمين وفشله في ذلك إلا أنه أعلن مساندته للشق البورقيبي. للمزيد ينظر – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 106.

[1] – علي البلوان: المصدر السابق، ص ص 97 – 98.

[2] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 261.

[3]– عبد الحميد الهلالي: المرجع السابق، ص 89.

[4] – الحبيب المولهي: المصدر السابق، ص 275.

الاتحاد وإقصاء قادته من الحياة النقابية، وساعد على تكوين اتحاد جديد يضّم كبار ملاك الأراضي الزراعية تحت اسم "الاتحاد القومي للمزارعين"[1]، وهذا بهدف بمحاصرة المد اليوسفي في المدن والأرياف التونسية.

ـ **الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة:** لقد كان موقف مؤيدًا للشق البورقيبي، واعتبر الاتفاقيات خطوة إلى الأمام وأداة فعالة لتحقيق الاستقلال التام، وساند فكرة المفاوضات منذ البداية، وقد نادى في مؤتمره الثالث المنعقد في أفريل 1955م بالعاصمة تونس بضرورة الإسراع لإنجاح المفاوضات، وقد كان قادته "**الفرجاني بن الحاج عمار**" و"**عبد السلام عاشور**" من أبرز الحاضرين في حفل توقيع الاتفاقيات من طرف الباي، ولم تكن لهما أي تحفظات أو معارضة[2]، إلا أن هذا الموقف لا ينطبق على كل التجار والصناع لأن نسبة كبيرة من التجار وأصحاب الحرف خاصة بالعاصمة تضامنوا مع "**ابن يوسف**" بعد صدور قرار طرده من الحزب الدستوري الجديد، فقد أضرب 500 محل في تونس على 1300 تعبيرًا عن رفضهم لقرار الطرد، وقد ساند أيضًا تجار جربة في مختلف أنحاء البلاد "**ابن يوسف**" وفئات من الموظفين ذوي التكوين العربي وأصحاب المهن الحرة من الأئمة والعدول وغيرهم مالوا لصفه لأن الاتفاقيات حسب اعتقادهم تكرس دائمًا هيمنة اللغة والثقافة الفرنسية[3].

ومن خلال تتبعنا لمواقف المنظمات النقابية والعمالية من الصراع اليوسفي البورقيبي نلاحظ أنها وبالرغم من تأكيدها على استقلاليتها والتزامها الحياد، ومحاولة أعضائها البارزين التدخل لحل الصراع، إلا أنها في نهاية المطاف دخلت هي الأخرى في ميدان الصراع، وعقدت تحالفات مع أحد الشقين، وكان ميلها راجع لأسباب إيديولوجية أو حسب مصالحها المادية وانتمائها الطبقي، ومما لا شك فيه أن كل هذه المنظمات أرادت ضمان مكانة هامة داخل المجتمع التونسي الجديد، خاصة وأنه ستحدث تغيرات في مختلف قطاعات الدولة المستقلة .

ـ موقف المنظمات الطلابية:

لقد كان للتنظيمات الطلابية دور فعال في فترة النضّال الوطني، خاصة وأن أحزاب الحركة الوطنية كانت تدرك أهمية استقطاب الطلبة الشباب لتوظيف طاقاتهم في خدمة القضية الوطنية سواءً داخليًا أو خارجيًا، وقد كان رئيس الحزب الجديد "**بورقيبة**" يلقى خطاباته ومحاضرته على الطلاب التونسيين في فرنسا، لتنويرهم سياسيًا

---

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 207.

[2] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص 109.

[3] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 30 – 31.

وفكريًا، وجعلهم على اطلاع دائم بتطورات الكفاح الوطني ضد الاستعمار[1]، وهو نفس الأمر بالنسبة لـ "**ابن يوسف**" فكان أيضًا على تواصل مع الطلبة التونسيين داخل الوطن أو خارجه، وخاصة الطلبة الذين درسوا في المشرق العربي[2]، أي أن قياد الحزب الدستوري الجديد كانت تدرك أن إستراتيجية نجاح مشروعها الاستقلالي في استغلال وتوظيف كل الطاقات الوطنيّة، ولهذا سيكون للتنظيمات الطلابية هي الأخرى دور في مسألة الصراع بين اليوسفيين والبورقيبين؟ فكيف سيكون موقفها؟ وهل للتكوين العلمي والثقافي تأثير؟

– الحركة الزيتونية: لقد أدرك الطلبة الزيتونيين ضرورة تأسيس تنظيم طلابي للدافع عن مصالحهم، فتم تأسيس حركة "صوت الطالب الزيتوني" 1950م، ودخلت في صراع مع حكومة "**العكاك**" و"**البكوش**" و"**شنيق**" و"**ابن عمار**"، ويعود السبب لعدم تلبية هذه الحكومات لمطالبها المتعلقة بتطبيق إصلاحات جذرية على التعليم الزيتوني، وهو ما تسبب في توتر العلاقات أيضًا بين الدستوريين الجدد والزيتونيين، إذّ لم يكن من الجيد أن يقوم الطلبة بشن الإضرابات والحزب الجديد يتهيأ للتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول مشروع الاستقلال الذاتي، لأن هذا التحرك يمكن أن يؤثر سلبًا على سير المفاوضات[3].

ومنذ بداية عام 1953م ازدادت حدة التوتر بين الجماعة الزيتونية والحكومة الفرنسية، إذّ تبين أن الزيتونيين لم يكنوا مقتنعين بالمفاوضات بحد ذاتها، إذّ صدر مقال "**بصدى الزيتونة**" يقول: "**إن الزيتونيين يعتبرون كل إصلاح لا يرمي لإلغاء الإدارة المباشرة وتعريب الإدارة التونسية والاعتراف بالاستقلال بأنه يسمى فساد ولا إصلاح**"[4]، وكما عارضت عملية تجريد الثوار من أسلحتهم، وعندما أبرمت اتفاقيات جوان 1955م اعتبرت السكون عنها والانزواء عن مقاومتها خيانة، ولم تعتبرها خطوة إلى الوراء فقط بل اعتبرتها انحدارًا وطنيًا فضيعًا وأن الرضا بها يجر عنه لعنة التاريخ ويساوي تدهور الإيمان[5].

وإنّ تخوف الحركة الزيتونية على هوية البلاد وثقافتها العربية الإسلامية دفعها لمناصرة الأمين العام "**ابن يوسف**"، الذي اختار جامع الزيتونة كقاعدة لإعلان خطابه المعارض للاتفاقيات يوم 07 أكتوبر 1955م، لأنه

---

[1] – نشريات وزارة الإعلام، **تصريحات وأحاديث صحفية 1952 . 1955 للمجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة**، تونس، 1983، ص ص 136 – 137.

[2] – سينمار الذاكرة، المرجع السابق، ص، ص 136، 139.

[3] – علية العلاني: "**حركة الاتجاه الإسلامي بتونس 1970 . 1987**"، شهادة التعمق في البحث، إشراف: محمد الهادي الشريف، كلية الآداب والفنون والعلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، فيفري 1993، ص 33.

[4] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص ص، 95 – 96.

[5] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 266.

كان على قناعة بأن جلّ الوسط الزيتوني في صفه، رافضيين للتغريب واللائكية البورقيبية[1]، وكما أنهم يدركون أنّ لا مكانة لهم في صلب إدارة ستواصل اعتماد اللغة الفرنسية حسب ما تنصّ عليه بنود الاتفاقيات، وبالتالي فهم مهددون بالتهميش على يد النخبة التي تكوّنت في الغرب[2].

وهكذا نصل إلى أن الحركة الزيتونية وجدت نفسها في جبهة الصراع اليوسفي البورقيبي، مؤيدة للشق اليوسفي وتحالفت معه، وقد كان "**ابن يوسف**" بالأمس يطاردها عندما كان وزيرًا للعدل في حكومة "**شنيق**"[3]، إلا أنّ التقاء وتقارب مبادئها الثقافية والحضارية مع اليوسفية جعلها تنسّى خلاف الأمس، وتوحد موقفها معها للدفاع عن مستقبل البلاد الذي سيكون في خطر البورقيبية المتأثرة بالغرب الأوروبي والرافضة للقومية العربية، أي حكم اليوسفيين للبلاد سيكون أرحم وأهون من حكم البورقبيين الذي سيعني وأد للحركة الزيتونية.

– **الاتحاد العام للطلبة التونسيين:** لقد لـ "**بورقيبة**" اهتمام كبير بفئة الطلاب بهدف استغلال الطاقة الشبابية المثقفة في عملية بناء مستقبل تونس، وهذا ما ورد في خطابه أمام طلبة باريس في 29 ديسمبر 1954م، قائلاً: "**يا شباب تونس بيدكم مستقبل بلادكم فاحسبوا لذلك حسابه واعدوا العدة ولا تأخذكم الأيام على غزة ففي العمل يكتشف الإنسان نفسه ويجد اتجاهه المناسب لمزاجه ولصالح بلاده...**"[4].

وقد كان طلبة الاتحاد على اهتمام كبير بالاطلاع على المستجدات الوطنية، ومناقشتها لتحديد موقفهم ومطالبهم، فأكد الاتحاد في مؤتمره الثاني المنعقد سرًا بتاريخ 14 جويلية 1954م في مقر الاتحاد العام للفلاحة التونسية بنهج النار على أهمية الدفاع عن مطلب الاستقلال والعدالة الاجتماعية، ونصّت لائحته على: "**إنّ الثقافة والتعليم بتونس لا يمكن أن يزدهرا إلاّ في ظلّ النظام الجمهوري**"[5]، ومن خلال هذا يمكننا القول أنّ

---

[1] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 29.

[2] – عبد الحميد الهلالي: المرجع السابق، ص ص 387 – 388.

[3] – لقد أقحم "ابن يوسف" الطلبة الزيتونيين في الدائرة السياسية وخطب فيهم ليحرضهم على شن إضراب لا نهائي غايته الحقيقية الإطاحة بحكومة مصطفي العكاك سنة 1950م، وهي غاية سياسية بحتة، في حين أن صوت الطالب الزيتوني غايتها ثقافية ونقابية بحته، وفي ذلك تعارض صريح في الغايات والأهداف، ولكن "صالح بن يوسف" دعا الطلبة في شهر أوت للتخلي عن الإضراب وإيقافه، بعد توليه منصب وزير العدل في حكومة "شنيق"، ولكنهم لم يتخلوا عن مطالبهم التي لم تأخذ بعين الاعتبار من طرف الحكومة، لذلك استعمل معهم كل الوسائل بما فيها القوة لتثنيهم عن إضراباتهم. للمزيد ينظر – سينمار الذاكرة، المرجع السابق، ص ص، 141 – 142.

[4] – **جريدة الصباح**، تونس، 09 جانفي 1955م.

[5] – عروسية التركي: الحركة اليوسيفة، المرجع السابق، ص 269.

الاتحاد كان قد جعل القضية الوطنية من اهتماماته، وهذا لوعي الطلبة أن تغيّير أوضاعهم نحو الأفضل، وتطوير التعليم مرتبط فقط بالاستقلال، ولا يمكن أنّ يتحقق في ظل نظام الحماية.

وبالنسبة لموقف الاتحاد من الاتفاقيات الفرنسية التونسية، كان من المؤيدين الأوائل للاتفاقيات، وهو ما أعلن عنه في مؤتمره الثالث والمنعقد في نهاية جويلية 1955م بالحي الزيتوني بالعاصمة، وقد اعتبر الاتفاقيات خطوة إلى الأمام، وجاء في لائحته السياسية ما يلي: "**رغم أنّها تحدّ من الاستقلال الداخلي إلا أنها أحدثت انقلابا في نظام الحماية، إذ هي تعترف بالسيادة التونسية وحدة لا تتجزّأ... لذا تعتبر مرحلة سياسية تؤدي إلى استقلال بلادنا وهو هدفنا الأصلي**"[1]، أي أن طلبة الاتحاد أظهروا توافق فكري ومنهجي مع سياسة "**الحبيب بورقيبة**" والقائمة على سياسة المراحل.

ولقد أفرزت مسألة الصراع اليوسفي البورقيبي انعكاسها السلبي والمباشر على الطلبة بفرنسا قبل أن تظهر على الدستوريين بتونس، فيقول "**حامد الزعل**" أحد عناصر الاتحاد في هذا الشأن: "**وصار واضحًا انقسام الطلبة بين أغلبية "بورقيبية" وأقلية "يوسفية". وكان ذلك قبل أن يمتد الخلاف إلى أرض الوطن**"[2]، وهكذا حدث انقسام وشقاق بين وحدة الاتحاد العام للطلبة التونسيين.

وقد حاول طلبة الاتحاد كغيرهم من المنظمات السياسية والنقابية الصلح بين الطرفين، وحل الأزمة حتى لا تتفاقم وتمس بالوحدة الوطنية، وعمّد للضغط على الطرفين من خلال شنّ الإضراب عن الطعام في أكتوبر 1955م، ولكن دون جدوى، وفشل في التوفيق بين الطرفين، ومع اشتداد الصراع وتصاعد الأحداث اختار الانضمام للشق البورقيبي[3]، إلا أن العديد من الطلبة سواءً في باريس أو تونس اختاروا الانضمام لليوسفية، خاصة منهم من كان متمسك بالتاريخ الحضاري والثقافي لتونس[4].

وما لمسناه فعلاً من قراءتنا لمواقف النخبة الطلابية من قضايا البلاد السياسية، والتي جعلتها من أولويات نشاطها الطلابي، وهذا راجع لوعيهم بأنّ استقلال البلاد هو المرجع الرئيسي لتحقيق مطالبها الثقافية والاجتماعية، ومن خلال مقاربتنا لمواقف التنظيمات الطلابية تأكد لنا مدى تأثير التكوين الثقافي والمرجعيات

---

[1] – **جريدة الصباح**، العدد 1103، تونس، 28 جويلية 1955.
[2] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 269.
[3] – المرجع نفسه، ص، 270.
[4] – عميرة علية الصغير، اليوسفيون، المرجع السابق، ص 31.

الفكريّة في تحديد موقفها من القضايا الوطنية، وقد لاحظنا وجود نخبتين، الأولى نخبة "الحركة الزيتونية" التي هيكلة مطالبها الرئيسية في الدفاع عن الهوية، والتمسك بمقومات انتمائها العربي والإسلامي، وكثفت جهودها الإصلاحية لصيانة مقوماتها أثناء فترة الحمايّة، فوجدت في الحركة اليوسفية الإطار الأمثل لتحقيق مرجعياتها الأساسية، وخاصة أنّ "**ابن يوسف**" اعتمد جامع الزيتونة مركز لإعلان خطابه المعارض للاتفاقيات، وأثار فيها المشاعر بتركيزه على شعار الإسلام والثقافة العربية والقومية، والثانية نخبة "طلبة الاتحاد" الذين كانوا على قناعة بضرورة استثمار التطورات، وتفعيل مشاركتهم في ديناميات النضّال الوطني، وقد كان لتكوينهم الفكري والتعليمي خاصة طلبة المعاهد الغربية دور في تحديد مواقفهم ونظرتهم المستقبليّة لتونس بعد الحماية، فسايرت المشروعية المجتمعية الغربية الأورروبية، ووجدت في "**بورقيبة**" الأقرب لتوجهاتها وطموحاتها.

3 – 3 – موقف زعماء المقاومة:

لقد عرفت حركة المقاومة المسلحة انقسام بين رافض للاتفاقيات وبين مستجيب لدعوة الحزب بتوقيف العمل العسكري ضد فرنسا، غير أن هناك العديد من الوطنيين التونسيين الذين أبدو استعدادهم لمواصلة الكفاح الوحدوي، ولم يتخلوا عن مبادئهم ومناصرتهم لليوسفية، وتحملوا قسوة العذاب داخل سجون الوطن، وكانوا يحاربون الاستعمار بالأمس فأصبحوا يحاكمون من طرف رفقائهم في النضّال، وتمت تصفيتهم وإعدامهم[1]، وفي المقابل استجاب بعض القادة لدعوة تسليم السلاح أمثال: "**الأزهر شريطي، الساسي لسود، مصباح الجربوع،...**"، فحين رفضها "**الطاهر لسود**" ومجموعة "**رضا بن عمار**" حيث يقول "**حمادي غرس**": "**أن رفضهم لاتفاقية الاستقلال الداخلي سابق لرفض اليوسفية**"[2]، وكما أعلن "**محمد بن ضو البوبكري** و"**محمد قرفة**"، و"**علي بن أحمد المهداوي**"، و"**غرس الله العلوي**..."من منطقة بني خداش تأييدهم لآراء "**ابن يوسف**"، ورغم زيارة "**بورقيبة**" إلى منطقة مدنين إلا أن أنصار الأمانة العامة في بني خداش وتطاوين، مدنين... تشبثوا بمواقفهم ومناصرتهم لليوسفية[3].

ولكن إصرار الثوار على مواصلة القتال ضد العدو الفرنسي، ومناصرتهم لقضايا التحرير المغاربي، دفع السلطات الفرنسية والبورقيبية تطبق كل الاجراءات القمعيةّ ضدهم، وقد تعرض العديد منهم للمحاكمة، ومنهم

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 153.
[2] – عمار السوفي: المرجع السابق، ص 101.
[3] – عمار السوفي: **بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية (من الحركة التمردية إلى المقاومة اليوسفية)**، 2001، ص ص 193، 195.

من أصدر في حقهم حكم الإعدام، ومن بينهم الشهيد "**الطيب الزلاق**" الذي أعدم شنقًا، و"**الهادي قدورة**"، و"**الحبيب بالحاج**"، "**عبد الله الشتوري**"، و"**علي بن أحمد الهمامي**"، و"**محمد قرفه**"، و"**محمد الخضيري**"، و"**مبروك زغدود**"، و"**حسين الحاجي**" و"**عبد الله البوعمراني**"، وكما تم الحكم على كل من "الحبيب اللمسي" والمناضل السياسي "***حسن النوري***" غيابيًا، والملاحظ أن معظم هؤلاء الشهداء والمحكوم عليهم كانوا من الفلاحين الوطنيّين الذين انظموا للكفاح بدافع الوطنية، وقد واصل أغلبهم نضالهم ضد الاستعمار حتى بعد استقلال تونس التام بانضمامهم للجيش التحرير الجزائري أمثال: "**الطاهر الغريبي**، و**عبد الله البوعمراني**، **محمد الغلوفي النفزاوي**، و**عبد السلام تامر**" وغيرهم، فكانت لهم بصمتهم في التاريخ النضالي المغاربي المشترك[1].

وقد أدى "**الطاهر لسود**" دورًا هاما في رفض اتفاقية الحكم الذاتي حيث أصدر بيانا في جريدة الصباح بعنوان (**فليسمع المتخاذلون**) أعلن فيه تأييده للزعيم "**ابن يوسف**"[2]، وصاحبه في أغلب جولاته التعبوية في أنحاء البلاد، وحضر معه أغلب الاجتماعات التي عقدها[3]، ليتولى "**الطاهر لسود**" قيادة جيش تحرير مغاربي لتحرير شمال إفريقيا المدعم من "**جمال عبد الناصر**" في فيفري 1956م، وكما كان له دور بارز في دعم الثورة الجزائرية[4].

إلا أنّ توقيع اتفاقيات الاستقلال التام دفعت "**الطاهر لسود**" لتغيير موقفه ورفضه مواصلة القتال، فهو يرفض مواصلة القتال من أجل مصلحة أفراد أو لفائدة جماعة على حساب أخرى، وهكذا رفض استمراره في مناصرة "**ابن يوسف**" على حساب "**بورقيبة**"، وحدث انشقاق بين الجناح السياسي والجناح العسكري في الحركة اليوسفية، إلا أن "**ابن يوسف**" اعتبر بروتوكول مارس 1956م كارثة جديدة على الشعب التونسي، ودعاه من جديدة لمواصلة الكفاح، في حين فاجئه "**الطاهر لسود**" بنداء تسليمه السلاح للثّوار الجزائريين، وإعلانه نهاية الكفاح المسلح في تونس، وسلم نفسه شخصيًا للسلطات التونسيّة بمدنين[5]، وهنا يظهر لنا الخلاف في الرؤى والمواقف بين السياسي والعسكري، فقراءات "**ابن يوسف**" وتصوراته عن مستقبل تونس بعد توقيع بروتوكول

[1] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص ص 153 – 154.
[2] – الهادي وناس الزريبي: المرجع السابق، ص ص 60 – 61.
[3] – عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 92 – 93.
[4] – الهادي وناس الزريبي: المرجع السابق، ص ص 82- 83.
[5] – عروسية التركي:فصول في تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 92 – 93.

الاستقلال التام كانت أعمق وأشمل من قراءات "**الطاهر لسود**"، الذي يرى أن نهاية الاستعمار تكمل بإعلان الاستقلال التام وفقط.

وكنتيجة عامة لما تناولناه يمكننا القول أن رجال المقاومة المسلحة كانوا الأسبق زمنيًا لرفض التفاوض الفرنسي التونسي، برفض معظم مسلحي المناطق الجبلية والريفيّة تسليم سلاحهم للسلطات الفرنسية، وهذا راجع لخوفهم على وضعيتهم بعد الاستسلام، ونقضّ فرنسا لوعودها ومحاكمتهم وسجنهم، إلا أنّ حرص الحزب الدستوري الجديد على نجاح المفاوضات أحدث انقسام في صفوف المقاتلين، بين مستجيب لتسليم سلاحه وبين رافض ومعارض، وقد كان صدى إعلان "**ابن يوسف**" لموقفه الرسمي والمعارض للاتفاقيات الدافع القوي لاستمرار الكفاح المسلح في تونس وعودته من جديد، وكأن الثوار كانوا ينتظرون من يتولّى قيادهم سياسيًا لمواصلة الكفاح.

وكخلاصة مركزية لما تناولناه في هذا القسم من الموضوع، والمتعلق بمقاربة مواقف القوى الوطنية السياسية والمدنية والاجتماعية، والفئات الطبقية للمجتمع التونسي، وصلنا للاعتقاد أنّ الانتماءات القبليّة، والإيديولوجيات السياسية والمرجعيات الفكرية أدت لبروز صراع قوي مسّ كل طبقات المجتمع، وقد اقتنعنا أنّ إشكالية الصراع التي وقعت فيها الحركة الوطنية لم تكن وليدة ظرفيّة توقيع الاتفاقيات، وإنما تعود جذورها إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين، إلا أنّ الانشغال بمحاربة الاستعمار، ومجابهة سياسته أنست القوى الوطنية مسألة الاختلاف والتباين في توجهاتها ومواقفها، وأجلتها إلى غاية الإعلان عن الاستقلال الداخلي، فكان برتوكول جوان 1955م القطرة التي أفاضّت الكأس، وأدخل المجتمع التونسي في دوامة الصراع، الذي تحكمت في الأطماع السياسية، والذاتية والزعماتية أكثر من مصلحة الدفاع عن الوطن ووحدته.

4 – آليات حل الأزمة وإنهاء الصراع:

لقد مثلت الحركة اليوسفية مرحلة حاسمة من مراحل الصراع السياسي الاجتماعي، وتباين في المواقف والتطلعات المستقبليّة للمجتمع التونسي، وهي أول حركة معارضة منظّمة لمرحلة ما بعد الحمايّة، وقد كانت نتيجة طبيعية لاختلاف القناعات الذاتية والموضوعيّة بين زعماء النضّال الوطني، والتي أدخلت البلاد في دوامة الحرب الأهليّة، وكادت أنّ تعصف بوحدتها ، وسنحاول الآن دراسة الأساليب والاستراتجيات المعتمدة لحل الأزمة دون المساسّ بالوحدة الوطنيّة، فهل كان من الممكن حل أزمة الصراع اليوسفي البورقيبي داخل الحزب؟ وما هي نتائج

الصراع؟ وكيف تم تطويق الحركة اليوسفية؟ ولماذا لم ينجح "**ابن يوسف**" رغم ضخامة عدد أنصاره وتنوعهم سياسيًا وفكريًا واجتماعيًا؟

وفعلًا فقد كان التحول من نظّام الحماية إلى نظّام تونسي مستقل أمر صعب جدًا، شهدت فيه البلاد أخطار داخلية وخارجية كثيرة، إذّ انتهى الوضع إلى الفساد بسرعة، وأصبحت البلاد بأكملها تحت استحواذ المجموعات اليوسفية المسلحة أو التشكيلات الموالية للسيد "**بورقيبة**"[1].

وقد بدًا واضحًا من خلال الاتفاقيات أنّ "**بورقيبة**" كسب الجولة الأولى في السبّاق نحو كرسي الحكم، إذّ ظهر بمظهر الاعتدال ورجل الواقعية، وفي المقابل اتّجه "**ابن يوسف**" إلى توثيق صلاته بـ "**عبد الناصر**" وقادة الثورة الجزائرية والمغربية، وبنّى على ذلك استراتيجياته التي تنادي بتحرير شعوب شمال إفريقيا وربط تونس بمحيطها العربي، ومن هذا المنطلق لم يعد ممكنًا أن يلتقي الزعيمان في قيادة موحدة، فكلاهما يحمل مشروعًا مجتمعيًا يختلف كليًا عن الآخر، وهذا ما جعل كل الوساطات تبوء بالفشل[2].

4 – 1 – اليوسفية بين الأساليب القانونية والقمعية:

ليس استطرادًا أن نجدد التأكيد على المساعي الوطنية لحل الخلاف وتطويقه من قبل القوى الفاعلة في المجتمع، وإيجاد سبُلٍ لإعادة تحقيق الانسجّام والتنّاغم بين "**بورقيبة**" و"**ابن يوسف**" من جديد، خاصة أمام الوضع التاريخي الجديد الذي تمر به تونس، وقد اعتمدت الحركة البورقيبية في البداية أسلوب المهادنة والسعي للصلح، وإقناع "**ابن يوسف**" بالتراجع عن تصريحاته، ودعوته للعودة إلى أرض الوطن والتحاور حزبيًا[3]، وقد مثل قرار عودته إلى تونس بداية لاشتداد الصراع، الذي ستتخلّله عمليّات واسعة من التصفيّات الدمويّة[4].

وقد حاول "**بورقيبة**" إغراء "**ابن يوسف**" بتوليه منصب رئيس الحكومة بدلاً من "**الطاهر بن عمار**" وهو "هدية مسمومة" إلا أنه رفض[5] التراجع عن موقفه، وبعد فشل التجربة الأولى للصلح لجأ "**بورقيبة**" إلى استغلال

1 – سالم لبيض: المرجع السابق، ص 317.

2 – علية العلاني: "حقائق جديدة عن الأزمة اليوسفية البورقيبية ومفاوضات الاستقلال (1955 . 1956) من خلال بعض الشهادات الحية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 93 – 94، مؤسسة عبد الجليل التميمي، تونس، ص ص 137 – 138.

3 – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 116.

4 – شهادة السيد نور الدين بن جميع، سينمار الذاكرة – الخلاف البورقيبي اليوسفي وملف الاغتيال (2)، المرجع السابق، ص 149.

5 – رفض "ابن يوسف" لتولي رئاسة الحكومة لينفي الاتهام أن الصراع كان من أجل السلطة والحكم، وحسب رأينا ودراستنا لشخصية "ابن يوسف" النضّالية، ومسارها في مكافحة الاستعمار على الساحة التونسية والمغاربية بصفة عامة، يمكننا القول أنه ليس من المنطقي أنّ يقبل بالمنصب، فهذا يثبت

الشرعيّة الحزبية والقانونية بتجّريد منّافسه من الأمانة العامة للحزب، في أكتوبر 1955م، وبهذا القرار يكون قد بدأ في عزل منافسه حزبيًا، وسحب بساط الشرعية من تحت قدميّه[1]، وقد مثل مؤتمر صفاقس نوفمبر 1955م المنّعطف الحاسم في النزاع بين الطرفين، وكان ورقة رابحة أخرى استغلها "**بورقيبة**" لإبعاد "**ابن يوسف**" نهائيًا من الحزب بعد تصويت الحاضرين على قرار تجريده من الأمانة العامة، وتعيين "**الباهي الأدغم**" بدلاً منه[2].

وهكذا تمكن "**بورقيبة**" من هزيمة "**ابن يوسف**" سياسيًا، وقد ساعده هو بنفسه على ذلك، فمناداته بمقاطعة المؤتمر وغيابه عن "مبارزة مصيرية" ستجري بينه وبين "**بورقيبة**" في قاعة المؤتمر، جعلت خصمّهُ ينتصِّر عليه طبقًا لقانون "الفوز بالغياب"، وتصبِّح الساحة السياسية خالية أمام "**بورقيبة**" وأنصاره[3]، فانتهى "**ابن يوسف**" لهضم حقيقة وجوب تصعيد العمل أكثر وبدأ تنظيماته للإعلان عن قرار تأسيسه لحزب جديد في 26 ديسمبر 1955م[4]، وقد تزامن قراره هذا مع مقابلته للوفد الليبي المتكون من: الشيخ "**محمد أبو الأسعاد**" مفتي ليبيا، والأستاذ "**عبد الحميد الديباني**"، ناظر العدل، و"**عبد الحليم حليم**" السكرتير الثاني في السفارة، فحاول الوفد التوفيق بين الزعيمين، وكما اقترح عيهم إصدار بيان مشترك لاستنكار أعمال الإرهاب والاغتيال، ودعوتهم لاحترام حرية الرأي والموقف، ولكن هذه المساعي باءت بالفشل كغيرها[5].

وقد اقترنت نهاية عام 1955م وبداية سنة 1956م بتصاعد موجّة العنف والاشتباكات بين الطرفين، واستمر مسلسل التصفيات والمحاكمات، وفي هذا الشأن سخرت الحكومة التونسية الموالية للزعيم "**بورقيبة**" كل أساليبها القانونيّة والقمعيّة لمطاردة اليوسفيين، والذين بلغ عددهم الإجمالي 2372 معتقل حسب بلاغ المندوبية السامية الفرنسية بتونس بتاريخ 16 فيفري 1956م[6]، ولكن ما كان أخطر على المعارضة هو توظيف القضاء

عليه حبه للسلطة وتعّطشه للحكم، خاصة وأنه صرح في محافل دولية (مؤتمر باندونغ) برفضه لمنطلق الاتفاقيات، وما تحتويه من تنازلات خطيرة على السيادة التونسية ومستقبلها، كما أنّ قبوله للمنصب يعني فقدان شعبيته تونسيًا ومغاربيًا خاصة وأن العديد من الأوساط التونسية قد تجاوبت مع خطاباته وبارك‌تها، وحتى خطابه الداعي لوحدة الكفاح المغاربي ودعم الثورتين الجزائرية والمغاربية أكسبه ثقة الزعماء المغاربة ودعمهم السياسي له، وبالتالي فإنّ دهاء "ابن يوسف" وحنكته السياسية، وتجربته النضالية لن تجعله يتخلى على هذا كله من أجل كرسي رئاسة وزارية، وقد أصبح بطل المرحلة كيف لا وهو من استطاع من الدستوريين الوقوف في وجه "بورقيبة" والقول له لا.

[1] – عبد الجليل بوقرة: "كيف كتب السياسيون؟ قراءة نقدية في بعض ما كتب عن بورقيبة وبن يوسف"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 93 . 94، المرجع السابق، ص ص 24 – 25..

[2] – الرسيد إدريس: في طريق الجمهورية، المصدر السابق، ص 477.

[3] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 285.

[4] – علية العلاني : حقائق جديدة عن الأزمة اليوسفية، المرجع السابق، ص 143.

[5] – عمار السوفي: عواصف الاستقلال، المرجع السابق، ص 156.

[6] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 364 – 365.

السياسي والاستثنائي لاجتثاثها، وفي هذا الشأن قرر في 28 جانفي 1956م إحداث "المحكمة الجنائية الخاصة"، وقرر في 19 أفريل 1956م إحداث "المحكمة الجنائية العليا" المعروفة بالمحكمة الشعبية، مهمتها النظّر في القضايا ذات الصبغّة السياسيّة، وأحكامها تُنّفذ مباشرة ولا يمكن الطّعن فيها، وهي محكمة وضعت على المقاس لتصفيّة المعارضة اليوسفية، وهي استثنائيّة من حيث سرعة البث في الأحكام والتّعامل مع إجراءات التقاضي، وسياسية للقضايا التي تنظر فيها ولتركيبة هيئاتها، إذّ أعضائها معروفين بولائه للشق البورقيبي، واستمرت هذه المحكمة في إصدار أحكامها ضد اليوسفيين إذّ حكمّت من ماي إلى سبتمبر 1956م على 212 منهم، وأصدرت إلى غاية أكتوبر 1959م الحكم على 53 يوسفيا بالإعدام (نفذت أغلبهم)، والكثير من الأحكام بالأشغال الشاقة وصل عدد منها مدى الحياة، وطبعًا حكمت على زعيم المعارضة "**ابن يوسف**" غيابيًا بالإعدام مرتين أولها في جانفي 1957م وثانيها في ديسمبر 1958م، وقد استمرت هذه المحكمة في عملها إلى غاية شهر أكتوبر 1959م[1].

وقد حظيّ "**بورقيبة**" بدعم القوات الفرنسية البوليسية التي تعاونّت معه للقضاء على الحركة اليوسفية، وخاصة بعد تنّسيقها عمليات الكفاح المسلح مع الثوار الجزائريين، وقد تحالفت قوات الديوان السياسي (لجان الرعاية) مع القوات الفرنسية (الجيش والجندرمة)، والحكومة التونسيّة (الشرطة والأمن) لمتابعة اليوسفيين، ودخلت البلاد في دوامّة العنف الممنّهج منذ نهاية عام 1955م، وتضّاعفت المصادمات والاعتداءات على الأشخاص والمنازل ومقرات الشقين المتنازعين، إلا أن المتضّرر الأكبر كانوا من أنصار الأمانة العامة، ومنذ جانفي 1956م استأنف الجيش الفرنسي عملياته ضد المقاومة المسلحة، ومطاردة عصابة "الفلاقة"[2]، وكما نظّم الديوان السياسي عصابات للاختطاف والإرهاب والاغتيال ضد المعارضة، فكانت تقوم بعمليات خطف المواطنين والرمي بهم في المعتقلات وتعذيبهم، اشتهر من بينها (سباط الظلام) بقيادة المشرف عليه "**حسن العيادي**"، وبني خلاد بقيادة "**عمر شاشية**"، وسباط مقر دار الحزب بالقصبة بإشراف "**حسن بوزيان**"وعصابته، ومنطقة سوق الأربعاء بقيادة "**محجوب بن علي**"، وغيرها من العصابات[3]، وكما سعى "**بورقيبة**" داخليا لدعوة الشعب التونسي للتمسك بالانضباط، والمحافظة على الأمن، وهو ما تضمنه خطابه بتاريخ 24 ماي 1956م[4].

[1] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص ص 78 – 79.
[2] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 363 – 364.
[3] – الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 152.
[4] – ينظر ملحق الوثيقة رقم 04، ص 482.

4 – 2 – هروب ابن يوسف ونهاية الحركة اليوسفية:

صحيح أن الصراع اليوسفي البورقيبي قد شكّل ثابتًا ملازمًا لعلاقات تونس مع فرنسا والعالم الإسلامي والعربي، إذّ أن "**بورقيبة**" راهن على فرنسا وأوروبا في حقل بناء مستقبل تونس، ويناظره "**ابن يوسف**" المحدد لضرورات ربطّها بالعالم الإسلامي وكتلة باندونغ، وأمام تصاعد المجابهة وتقّاقُم الخطر على المشروع البورقيبي، وبعد توظيفه لكل الأساليب التي حالت دونّ تراجع "**ابن يوسف**" عن موقفه، وخاصة بعد قلق المندوب الفرنسي بتونس من عجز وزارة الداخلية عن تهدئة الأوضاع، واستمرار الاشتباكات بين عناصر "الفلاقة الجدد" بقيادة "**الطاهر لسود**"، وعصابات المدن بقيادة "**رضا بن عمار**"، وبعد فشل أخر لقاء بين "**ابن يوسف**" و"**بورقيبة**"[1] قرر "**روجي سيدو**" وضع حد للحرب الأهلية بإلقاء القبض على محركها الأساسي "**صالح بن يوسف**" المتطرف في نظر الفرنسيين، وفي 27 جانفي 1956م أُصدر قرار مشترك بين "**المنجي سليم**" وزير الداخلية و"**جان فرنسيس**" مدير مصالح الأمن يقضي بملاحقة "**ابن يوسف**"[2]، والذي تمكن من الفرار[3] قبل إلقاء القبض عليه في 28 جانفي 1956م، متوجهًا إلى ليبيا لتكون قاعدة سياسية وعسكرية لمواصلة معارضته وتحريضّه لأنصاره[4].

وقد أصبحت ليبيا قاعدة للمقاومة اليوسفية تُرابط فيها قِيادتُها (**صالح بن يوسف، عبد العزيز شوشان، وحسين التريكي**)، ومركز مُرور لأبرز رجالها العسكريين والميدانيّين كالقائد "**الطاهر لسود**" و"**عبد العزيز الأمين**" و"**محمد قرفة**" و"**أحمد لزرق**" وغيرهم، وهي أيضًا مركز عبوري للأسلحة ليتم تحويلها إلى الحدود التونسية الطرابلسية، ومنها تُسرّب لإمداد المقاومتيّن التونسيّة والجزائرية[5]، وهكذا أصبح نشاط "**ابن يوسف**" المعارض أكثر خطورة على الشق البورقيبي، خاصة وأنه تمكن من الحصول على دعم ليبيا ومصر، وتنسيقه للعمل العسكري

---

[1] – ينظر الملحق رقم 05 ص 483.

[2] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص 368.

[3] – وحسب شهادة السيد "الحبيب المولهي" بخصوص كيفية هروب "ابن يوسف" من تونس، أنه اختفى بمنزل تاجر جربي في بنعروس مدة ثلاثة أيام، وساعده في الهروب ٰلى ليبيا أحد قدماء المحاربين اسمه "عبد الله"، ويتمتع بجواز مرور laisser passer فلا يعترض سبيله أحد، وهو سائق السيارة التي هربت "ابن يوسف" إلى ليبيا، وكما اشترك في تهريبه شخص أخر هو "عبد الله ثابت"، وهذا ما يؤكد مدى علم سلطات الحماية وإشرافها على عملية الهروب، وكما أكد "حبيب المولهي" أن "الطاهر بن عمار" اتصل به لكي يعرف مخبأ "ابن يوسف" وأخبره أنه يريد مساعدته على تهريبه فأجابه بالنفي، وهذا يدل على مدى حرص فرنسا على مغادرة "ابن يوسف" دون أن تسليمه إلى "بورقيبة". للمزيد ينظر – علية العلاني: المرجع السابق، ص 143.

[4] – Salah – Eddine Tlatli: **Ecrits Pour L'indépendance 1946 – 1956**, éditions de la méditerranée, Tunis, 1991, p 383.

[5] – عميرة علية الصغير: في التحرر الاجتماعي، المرجع السابق، ص 224.

الميداني مع الثورة الجزائرية[1]، والتي تزداد خطورتها يومًا بعد يومًا على المصالح الفرنسيّة بشمال إفريقيا، فما هي الآليات التي سيعتمدها "**بورقيبة**" للسيطرة على الوضع الداخلي والإقليمي؟

ومما لا شك فيه أن "**بورقيبة**" سيعتمد خطاب جديد، وإستراتيجية تتلاءم ومستجدّات الصراع، والأوضاع الداخلية والخارجية التي تمر بها تونس، وسنلمس تغيير في مفاهيمه السياسية ومطالبه، وسيعتمد على شعارات خصمه لترجيح الكفة لصالحه من جديد، وأول شعار سياسي يطالب به "**بورقيبة**" والحكومة الموالية له دعوة فرنسا للنظّر من جديد في اتفاقيات الحكم الذاتي وتعديلها، وفي هذا الشأن سافر شخصيًا في 02 فيفري 1956م إلى باريس، وأثناء لقاءه مع "**غي موليه**" وبعد محادثات صعبة وافق هذا الأخير على مبدأ التفاوض من جديد على أساس قاعدة مفادها: الاستقلال في التكافل[2].

4 – 3 – بروتوكول الاستقلال التام "تصدع يوسفي ونجاح بورقيبي":

ولن نفصل في هذا الأمر لأنه سبق دراسته في الفصل الأول من البحث، وهكذا أصبح مطلب الاستقلال التام شعار جديد للبورقيبية، وهذا بهدف إفراغ الحركة اليوسفية من محتواها وكسب ولاء الشعب وكل من يطالب بهذا شعار، وقد كان إعلان بروتوكول الاستقلال التام في 20 مارس 1956م انتصارًا سياسيًا وعسكريًا للحركة البورقيبية، وعزز سياستها القائمة على منطق المراحل الإستراتيجية، ومبدأ "خذ وطالب"، فكيف كان موقف "**ابن يوسف**"من البروتوكول؟

وعلى إثر إعلان الاستقلال التام بتونس أصدر "**صالح بن يوسف**" بيانًا له بتاريخ 28 أفريل 1956م بالقاهرة، عن الوضع الراهن بتونس بعنوان "الاعتراف باستقلال تونس نتيجة لحركة المعارضة"، وأهم ما جاء فيه:

" تحاول الحكومة التونسية الحالية إقناع المكافحين من الشعب التونسي أو المعارضين السّلميين من أنصار الأمانة العامة لسياستها بأن لا مبرّر اليوم لمواصلة الكفاح في الجبال لإظهار التردّد والاحتزازت إزاء حكومة الأستاذ الحبيب بورقيبة، خصوصًا بعدما تسلّمت هذه الحكومة سلطات الأمن الداخلي وأصبحت

---

[1] – من طرابلس زار "ابن يوسف" القاهرة لمقابلة الرئيس "جمال عبد الناصر" وشرح له أسباب الخلاف مع "بورقيبة"، وكما تباحث معه بشأن القضية الجزائرية، وطلبه لتقديم الدعم المصري لمحاربة الاستعمار، وبعد لقاءات عدة بين الطرفين وافق "عبد الناصر" على تقديم المساعدات اللاّزمة لاستمرار الكفاح، وقد تولى "إبراهيم طوبال" مسؤولية المراقبة والإشراف والتنفيذ. للمزيد ينظر – الحبيب المولهي: المصدر السابق، ص 339.

[2] – محمد الصياح: **الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة**، تعريب: علي الشنوفي، مراجعة: عبد القادر المهيري، ج1، دار العمل، تونس، ص 297.

تركز سيادتها الخارجية بإيفاد مندوب عنها للأقطار العربية ... تلك هي الدعاية التي تقوم بها الحكومة التونسية الحالية (صباح مساء) لجلب حركة المعارضة بجانبها بصيغ لا تخلو من التهديد والوعيد...."[1].

وتحيل قراءة بيان الأستاذ "**صالح بن يوسف**" على عدة ملاحظات شكليّة وفي المضمون معًا، فعلاوة على تأكيده على أنّ ضغط المعارضة واستمرار الكفاح المسلح هو ما دفع فرنسا للاعتراف بالاستقلال التام، فإنه يحذر أنصاره من أساليب الخداع التي تعتمدها الحكومة البورقيبية، والتي يقصد بها استغلال هذه الحكومة شعار اليوسفية بالانتماء العربي والإسلامي، وهذا من خلال علاقاتها مع مختلف الأقطار العربية لإقناع الشق المعارض بأن مطالبه تجسدت واقعيًا، وكما أكد عدم دقة ووضوح بروتوكول 20 مارس الذي قد يدخل تونس في استعمار مُقنَّع.

وأما شعبيًا وحكوميًا وحتى إقليميًا فقد أعطى حدث الإعلان عن الاستقلال التام انطلاقة جديدة لتغير مجريات الأحداث، وسيرها عكس التيار اليوسفي، فقد أحدث بروتوكول مارس انشقاق في أعماق الحركة اليوسفية، خاصة بين جناحها السياسي وجناحها العسكري، ونقصد به استسلام "**الطاهر لسود**" الذي يرى أنّ استمرار الكفاح والمعارضة لا فائدة منه بعد تحقيق الاستقلال التام، وكما تراجع العديد من أنصار الأمانة العامة داخل تونس[2]، ومن هذا المنطلق نطرح هذا التساؤل: كيف ستكون علاقة "**ابن يوسف**" مع البلدان المجاورة؟ وهل سيبقى على مبادئه وقناعاته أم لا؟

4 – 4 – الثورة الجزائرية بين اليوسفية والبورقيبية فأيهما ترجح؟

لقد أكد "**ابن يوسف**" معارضته لاتفاقيات الحكم الذاتي واعتبرها خيانة للشعب الجزائري، مؤكدًا على مسألة الترابط التاريخي والمصيري بين الشعب التونسي والجزائري في إطار الانتماء العربي الإسلامي لتونس، وقد أصبح مناديًا بمغربة النضّال التحرري على النطاق المغاربي[3]، وازداد التلاحم بين أنصار الحركة اليوسفية والثورة الجزائرية بتأسيس جيش تحرير شمال إفريقيا في فيفري 1956م، وكما ساهم "**صالح بن يوسف**" بالتنسيق مع "**أحمد بن بلة**" في تجنيد مقاتلين تونسيين لإدخال شحنات الأسلحة عبر ليبيا إلى الجزائر[4]، ودونّ أن نتناسى دوره في دعم القضية الجزائرية إعلاميا ودوليا لتحسيس الشعوب الأوربية وخاصة الشعب الإنجليزي بالقضية المغاربية، إذّ

---

[1] – الحبيب الموهي: المصدر السابق، ص ص 223 – 224.

[2] – عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 96.

[3] – حبيب حسن اللولب: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 48.

[4] – عبد الله مقلاتي وصالح لميش: **سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية– تونس والثورة الجزائرية**، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012، ص 37.

أدلى بتصريح لجريدة "**سانداي تايمز**" في أفريل 1955م برر فيه أسباب استئناف المجاهدين التونسيين للمعارك بتونس لتهوين الجهد العسكري الفرنسي وتخفيف الضغط على المجاهدين الجزائريين، كما عقد ندوة صحفية بمكتب المغرب العربي بالقاهرة حضرتها الصحافة العربية والأوروبية تحدث فيها عن الثوار التونسيين والجزائريين لتسهيل انتصار الوطنيين الجزائريين وتعجيله[1].

ولقد تواصل دعم "**ابن يوسف**" للثورة الجزائرية، وأبدى تضامنه مع الشعب الجزائري حيث أصدر بلاغا استنكر فيه اعتقال "**ابن بلة**" ورفاقه في 20 أكتوبر 1956م واعتبره عملا إجراميا، وفي هذا السياق أرسل برقيتين إحداهما إلى رئيس الحكومة التونسية "**بورقيبة**" وأخرى لرئيس الحكومة المغربية "**مبارك البكاي**" بتاريخ 25 أكتوبر يطالبهما بالتدخل لإطلاق سراح المعتقلين[2]، وفي رسالة أخرى بعث بها "**ابن يوسف** إلى "**إبراهيم طوبال**" رئيس مكتب تونس بالقاهرة بتاريخ 01 أوت 1961م تحدث فيها عن اجتماعه بالمسؤولين الجزائريين واتفاقهم حول مواصلة التعاون، والتنسيق بين الثورة الجزائرية والحركة اليوسفية وتجسيده أكثر على أرض الواقع[3].

وفي المقابل لنشاط الأمين العام المغاربي ودعمه عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا للقضية الجزائرية، التي ستصبح من اهتمامات "**بورقيبة**" وحكومته بعد الاستقلال، وهي ورقة ضغط أخرى سيوظفها لتطويق اليوسفية مغاربيًا وإقليميًا، فكيف ذلك؟

وأولاً سيعمل "**بورقيبة**" على تقويض قاعدة اليوسفية الخارجية، التي أصبحت مصدر قلق للسلّط التونسيّة والفرنسيّة معًا، وقامتا بالضّغط على الحكومة الليبية لطرد "**ابن يوسف**"[4]، وهو ما تم فعلاً فقد أصدر "**مصطفى بن حليم**" تعليمات في 13 أكتوبر 1956م بإخراج "**ابن يوسف**" من ليبيا، وقطعت عليه الحكومة الليبية كل مساعدة، ولكنه رفض الامتثال لهذه التعليمات، وازداد ضغط لحكومة التونسيّة على الحكومة الليبية إذّ التقى يوم 03 ديسمبر سفير تونس بطرابلس بالسيد "**علي الساحلي**" وزير الخارجية الليبي، والذي أعلمه بأنه سيصدر غدًا تعليمات تقضي بتسفير "**ابن يوسف**" من ليبيا[5]، وبعد قرار الطرد، وفي أواخر ديسمبر 1956م وأوائل جانفي

---

[1] – حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص ص 55 – 56.

[2] – كتاب الدولة للشؤون الخارجية(تونس): **كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة**، المطبعة الرسمية، تونس، ديسمبر 1958، ص 45.

[3] – منصف الشابي: المرجع السابق، ص ص 244 – 245.

[4] – عميرة علية الصغير: في التحرر الاجتماعي، المرجع السابق، ص 224.

[5] – كتاب أبيض، المصدر السابق، ص ص 45 – 46.

جرت مفاوضات بين تونس وليبيا لتحسين العلاقات بين البلدين، وفي 04 جانفي 1957م وقع "**ابن حليم**" مع "**بورقيبة**" معاهدة التعاون والإخاء وحسن الجوار[1]، وعلى قاعدة الضّغط السياسي الدولي أُجبر "**ابن يوسف**" مجددًا على مغادرة التراب الليبي، لينّفرد "**بورقيبة**" بالسيّطرة على تونس وحدودها، لأنه يدرك خطر استمرار تواجد منافسه بالحدود فهذا يعني سهولة التواصل بينه وبين أنصاره، وخاصة الجنوب معقل انغراس اليوسفية.

وثانيًا سيتجه للضغط على الثورة الجزائرية فهل سترضّخ قيادتها للضغّط البورقيبي وتتخلع عن "**ابن يوسف**" مثل ليبيا؟

واستنادًا لشهادة المناضل "**غرس الله المحضاوي**" و"**سعيد فرشينة**" أن حبل التواصل بين الثورة الجزائرية وجنود الحركة اليوسفية لم يكن على ما يرام، إذّ رفض قادة الثورة انضّمام أنصار "**ابن يوسف**" إليهم, واشترطوا عليهم الترخيص من السلّط التونسيّة، وهذا يبين أنّ قادة الثورة الجزائرية فضلوا التعامل مع "**بورقيبة**" بدلاً من "**ابن يوسف**" الذي أصبح في نظرهم غير قادر على الصمود، وهذا التغيير المفاجئ من الثورة الجزائرية جعل باقي الثوار من جيش التحرير التونسي يضعفون ويستسلمون[2].

وفي هذا الإطار سيُحدَّد دعم الحكومة التونسية للثورة الجزائرية، باستلام نظّام "**بورقيبة**" تدريجيا للسلطة وسيطرته على البلاد، وتجددت الاتصالات بين القادة الجزائريين والتونسيين لتنسيق الدعم، وخاصة تأمين تمرير السلاح للمقاومة في الجزائر وتوفير التسهيلات، وقد تم الاتفاق بين "**عبد الله بلهوشات**"، و"**أحمد التليلي**" القيادي الدستوري و"**الطيب المهيري**" وزير الداخلية على توقيع اتفاق يوم 26 ماي 1956م نص على تحويل السلاح القادم من ليبيا إلى الفصائل الجزائرية بالحدود[3]، وكما جرى اتفاق آخر في 22 جانفي 1957م بطرابلس بين "**الأمين دباغين**" و"**أحمد توفيق المدني**" عن جبهة التحرير، و"**الصادق المقدم**"، و"**الطيب سليم**" عن الحكومة التونسيّة، ونص الاتفاق على تعهد الحكومة التونسية بتقديم تسهيلات للثورة الجزائرية[4].

وثالثًا ستنطلق حكومة "**بورقيبة**" للضغط على مصر ليتوقف دعمها هي الأخرى لحركة المعارضة، وفي شهر أفريل 1958م قام الوزير "**صادق المقدم**" بزيارة مصر بغاية تنقيّة الأجواء بين البلدين، وعلى إثر اجتماعه

---

[1] – مصطفى بن حليم: المصدر السابق، ص 360.

[2] – عمار السوفي: عواصف الاستقلال، المرجع السابق، ص 199.

[3]– عميرة علية الصغير: اليوسفيون، المرجع السابق، ص 222.

[4]– للإطلاع على بنود الاتفاق ينظر– أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ص 420 - 421.

بالرئيس "**جمال عبد الناصر**" تم الاتفاق على غلق مكتب المغرب العربي الذي يتخذه "**ابن يوسف**" مقرًا لنشاطه المناوئ للحكومة التونسيّة، وتلقى الوزير التونسي وعدًا رسميًا على أن تقوم الحكومة المصرية باستدعائه وتطلب منه مغادرة الأراضي المصرية، سعيًا منها لتطويق الأزمة التي نشأت بسبب دخول أحد التونسيّين الأراضي الليبيّة حاملاً جواز سفر ليبي، ووقع ضّبطه في تونس يحمل رسائل من "**ابن يوسف**" إلى أتباعه تحرضهم على ضرورة التخلص من "**بورقيبة**"، فوعدت السلطات المصرية بتتبع المسؤولين عن منحه جواز السفر لتسهيل مهمته، وهكذا فتحت صفحة جديدة بين البلدين[1].

وهكذا تمكن "**بورقيبة**" كسب أكبر قوة عربية داعمة لمعارضه، وأضفى جو الصداقة والتعاون مع مصر بعد أن كانت تُشكل خطر على مشاريعه، بدعمها لليوسفية، وبالرغم من عدم التقاء وجهات النظر بين الرئيسين التونسي والمصري، لأن "**بورقيبة**" معروف بتوجهاته الغربية، و"**عبد الناصر**" بقوميته الوحدوية العربية، إلا أن ظروف البلدين حتمت عليهما تناسي اختلاف وتقاطع الأفكار الإيديولوجية.

وفي الأخير نخلص إلى أنّ الأزمة التي عرفتها تونس مباشرة بعد إعلان الاستقلال الذاتي، ما هي إلا نتيجة حتمية للخلافات، والانشقاق الذي عرفته الحركة الوطنية التونسية أثناء مرحلة النضّال الوطني، إذّ أن الصراع الفكري والتقاطع الإيديولوجي كان موجود بين الوطنيين السياسيين الأوائل، ونقصد الانقسام الذي حدث بين مؤسسي الحزب الدستوري التونسي في العشرينيات، إلا أن المضايقات الفرنسية ومحاصرتها للنشاط السياسي أجلت مسألة الصراع بين مناضلي الحركة التونسيّة، ليتجدد مرة أخرى في مؤتمر قصر هلال، وحدوث انشقاق رسمي في الحزب الدستوري، وقد تعمق الاختلافبين أطياف الحركة الوطنية في الخمسينيات، وبدأت تطفو التوجهات الفكرية على السطح، والتي ستجد من يتزعمها أخيرًا، ويحولها إلى صراع ميداني تُستعمل فيه مختلف الأساليب.

وعليه، يمكننا القول أن الصراع بين اليوسفية والبورقيبة تحكمت فيه عدة عوامل داخليّة وخارجيّة، وكان يستنّد في رهاناته على مختلف الأطراف، وكلاهما استعمل وسائل مختلفة لإثبات وجوده, ومكانته داخل تونس المستقلة، وكانت الجماهير الشعبية على اختلاف أصنافها بدعمها أو معارضتها لأحد الشقين، أمر منطقي تحكمت فيها القناعات النضّالية، والفكرية والنظرة المستقبلية لتونس ما بعد الحمايّة، وإن فشل "**ابن يوسف**" زعيم القومية والعروبة الإسلامية، ونجاح نظيره "**بورقيبة**" في السيطرة على تونس المستقلة سيّاسيًا، لا يعني القضاء نهائيًا

[1] – محسن الخميري: المرجع السابق، ص ص 139 – 140.

على حركة المعارضة، بل ستبقى أثارها تهدد النظام البورقيبي مما سيدفعه لتخلص نهائيًا من "**ابن يوسف**" واغتياله، وهو ما سنتطرق إليه لا حقًا.

الفصل الرابع

أزمة الصراع على السلطة في الجزائر المستقلة

1 – الجذور التاريخية لصراع مناضلي جبهة التحرير الوطني

2 – الصراع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية

3 – اتفاقيات ايفيان وإعلان الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان

4 – التوجهات الأولى للقوى الوطنية لحل أزمة السلطة

سنتناول في هذا الفصل من البحث أزمة الصراع على السلطة في صائفة 1962م، والتي تعتبر من أهم وأخطر المراحل في تاريخ الجزائر المعاصر، وقد وكادت الأزمة أن تؤدي إلى نشوب حرب أهلية، والدخول في نفق الصراع الدموي الذي يصعب الخروج منه وبسهولة، وليس من السهل دراسة هذه الحقبة الزمنية، لأن الباحث يجد اختلاف وتناقض كبير في وجهات النظر بين أطراف الصراع، ويلقى الكثير من الاتهامات المتبادلة بين الوطنيين الذين عايشوا اللحظة، وسنحاول قدر الإمكان التحلي بالموضوعية العلمية لدراسة الموضوع، من خلال التركيز أولاً على أسباب الصراع وجذور الأزمة، وكيف كانت نظرية وإيديولوجيات أطراف الصراع؟ وما هي النقاط الأساسية التي بدأ الخلاف يظهر حولها بين القيادة الثورية؟

1 – الجذور التاريخية لصراع مناضلي جبهة التحرير الوطني:

إنّ تناول أسباب وجذور أزمة صائفة 1962م يستدعي منا العودة للسنوات الأولى من الثورة، إذّ بدأ الخلاف يظهر بشكل واضح بين القادة التاريخين للثورة، الذين يعتبرون أنفسهم أصحاب حق مشروع (الشرعية الثورية)، وبين الأعضاء الجدد الملتحقين بالثورة في عام 1955م، وبالرغم من أن تأسيس جبهة التحرير الوطني هو حدث مميز ونقلة نوعية في تاريخ الحركة الوطنية ونضالها ضد الاستعمار، إلا أنها لم تسلم من بروز الصراع السياسي والعسكري بين مناضليها على اختلاف رتبهم ومستوياتهم الفكرية والسياسية، فهل كان تقاسم الوظائف والمسؤوليات أحد أهم أسباب الصراع؟

وفي اعتقادنا أن الصراع لم يكن صراع قيادة وسلطة وفقط بل كان أعمق بكثير، فهو صراع إيديولوجي وفكري سياسي كان موجودًا قبل ميلاد جبهة التحرير الوطني، واستفحل فيها بقوة، لأنها لم تولد من فراغ بل إنّ كل مؤسسيها عايشوا أزمة حركة الانتصار، وحاولوا تجاوز الأزمة بتفجير الثورة، إلا أنهم لم يستطيعوا المحافظة عليها من الصراع الداخلي بين أعضائها فيما بعد، بانقسام الولايات التاريخية بين مؤيدة لقيادة الأركان، وبين معارضة لها ومؤيدة للحكومة المؤقتة، ومن المنطق ستؤول الأزمة إلى انفراد فئة بالسلطة على حساب الأخرى.

لقد عرفت الثورة الجزائرية بداية من عام 1955م أحداث سياسية وعسكرية هامة حددت مصيرها، وإلى جانب تواصل المعارك ضد العدو أخذت الصراعات تتفاقم بين القادة في مختلف المستويات داخليًا عرفت منطقة الأوراس صراع على القيادة (قضية **عاجل عجول**[1]، و**عباس لغرور**[1]، و**شيحاني بشير**)، والتي تصدى لها "**ابن**

[1] – عاجل عجول: هو أحد قادة الثورة التحريرية ولد عام 1923م بالدرمون بدوار كيمل، درس في الكتاتيب وحفظ القرآن الكريم، وثم انتقل إلى قسنطينة لدراسة اللغة والدين في مدارس جمعية العلماء المسلمين، وقد ساهم في التحضير للثورة في منطقة الأوراس، وتقلد مهمة مسؤول سياسين وعين=

بولعيد" بعد هروبه من السجن في نوفمبر 1955م، وعلى الصعيد الخارجي تشهد القاهرة بؤرة توتر حادة بين "**ابن بلة، وآيت أحمد، وخيضر**" مع "**كريم بلقاسم**"، وبين "**ابن بلة**" و"**بوضياف**[2]" من جهة أخرى[3].

وهكذا ستعرف جبهة التحرير الوطني صراعات عديدة بين القادة السياسيين والعسكريين، بل سيصل الصراع إلى أخطر مراحله باغتيال وتصفيّة عدة شخصيات، ولن نستطيع حسم الصراع في مجموعة فقط من المناضلين بل كان الصراع متشعب ومتعدد الاتجاهات، فنّجد الصراع بين السياسي والعسكري، وصراع بين السياسيين أنفسهم، وصراع بين العسكريين، وبين قادة الولايات، وبالتالي فإن أزمة صائفة 1962م تعود لتراكم الاتهامات والانتقادات المتبادلة بين أعضاء جبهة التحرير الوطني ومجاهدي جيش التحرير.

1 – 1 – الإيديولوجية الفكرية والسياسية لمناضلي جبهة التحرير الوطني:

لقد ساعدت جملة من العوامل الداخليّة والخارجية على ظهور جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي وعسكري مستقل، وذو نزعة ثورية التزم الحياد إزاء أزمة حركة الانتصار ما بين سنتي (1953 - 1954)م، وهو ما جاء في بيان أول نوفمبر: " **أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع**

= نائب لـ "شيحاني بشير"، وثم تقلد مسؤولية الولاية الأولى بعد استشهاد "ابن بولعيد"، وبعد دخوله في صراع حول القيادة بالمنطقة حكمت عليه اللجنة الموفدة من قبل مؤتمر الصومام بالإعدام، ولكنه استسلم للاستعمار، وظّل صامتًا، وبعد الاستقلال سجن في سجن تازولت ثم أطلق سراحه، وتوفي سنة 1992م. ينظر – جمعة بن زروال: النضال العسكري للمجاهد الحاج لخضر في مدينة باتنة وجبال الأوراس 1954 – 1958م، **أعمال كتاب حول المجاهد العقيد محمد الطاهر عبيدي الشهير بالحاج لخضر سيرته وجهاده وخصاله**، جمع وإعداد وتحرير: مسعود فلوسي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019م، ص 54.

[1] – عباس لغرور: هو من قادة الثورة التحريرية من مواليد سنة 1926م بدوار انسيغة بخنشلة، انضّم إلى حزب الشعب عام 1946م، وشارك في مظاهرات 08 ماي 1945م، وفي ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م شارك في الهجوم على الثكنات العسكرية الفرنسية بخنشلة، تم اغتياله في 20 نوفمبر 1956م. ينظر – جمعة بن زروال: المرجع نفسه، ص 54.

[2] – محمد بوضياف: مناضل وطني وسياسي من مواليد عام 1919م بالمسيلة، دخل المدرسة الابتدائية ولم يكمل دراسته، التحق بالجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الثانية، انظم إلى حزب الشعب وأصبح عضوا بارزا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عين مسؤولا بدائرة سطيف، تولى مسؤولية المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة من 1948–1950، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة أصبح ملاحقا من طرف السلطات الفرنسية فظل مختفيا، وبعدها انتقل سنة 1953 إلى فرنسا وتولى رئاسة اتحادية فرنسا للحركة، اختلف مع "مصالي الحاج" فعاد إلى أرض الوطن وسعى مع نشطاء المنظمة الخاصة إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، شارك في اجتماع لجنة ال "22"، كلف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج، وبعد اندلاع الثورة أشرف على إنشاء اتحادية الجبهة بفرنسا، وتولى مهمة التسليح والتموين عبر قاعدة المغرب، اعتقل في أكتوبر 1956 ضّمن الوفد الخارجي الذي حل ضيفًا على الملك المغربي، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وزير دولة في الحكومة المؤقتة، عارض "ابن بلة" وزمرته في صائفة 1962، أسس جبهة القوة الاشتراكية لمعارضة النظام، أعتقل في جوان 1963 ونفي إلى الصحراء، غادر البلاد واستقر في فرنسا ثم بعد ذلك في تطوان المغربية، عاد إلى أرض الوطن في 1992 لتولي رئاسة الدولة، اغتيل في 28 جوان 1992. ينظر – عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص ص 160 - 161.

[3] – زبيحة زيدان المحامي: **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 94.

الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية ... وبهذا الصدد فإننا نوضح أننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، وإن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة..."[1].

وقد كان هدف تأسيس الجبهة واضحًا منذ البداية، والمتمثل في إعلان الكفاح المسلح، وتحقيق الاستقلال الوطني بالدرجة الأولى، وتوحيد الصفوف إذّ دعت الجبهة لانضمام مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية دون تمييز[2]، فهل هذا الأمر سيكون عامل قوة وصمود ضد العدو؟ أم أن هذا الاختلاف سيؤثر على مصير الجبهة مستقبلاً؟

وبالنسبة للإيديولوجيّة الفكرية والسياسيّة للجماعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني، فمن البديهي أنها تبلورت منذ تأسيس المنظمة الخاصة عام 1947م، ورُسِختْ فيهم مبادئ حزب الشعب الجزائري الرافضّة للاحتلال والمطالبة بالاستقلال والتحرر وتأسيس جيش وطني، وقد كان أعضاء مجموعة الـ 22 المفجرة للثورة، وبالإضافة لممثلي الخارج (**ابن بلة، وخيضر**[3]**، وأيت أحمد**) ينتمون إلى الكوادر العليا للحزب، ومنهم من كان عضوًا في المكتب السياسي (**خيضر**، و**آيت أحمد**[4])، وأربعة منهم كانوا في اللجنة المركزية (**خيضر**، **ابن بولعيد**،

---

[1] - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، المصدر السابق، ص 10.

[2] - المصدر نفسه، ص 11.

[3] - محمد خيضر: سياسي ومناضل ومن قادة الثورة، ولد في 13 مارس 1912م ببسكرة من عائلة فقيرة ثم انتقل إلى العاصمة ولم يتمكن من مواصلة دراسته الابتدائية، انخرط في حزب شمال إفريقيا قبل أن يستدعي عام 1936م لأداء الخدمة العسكرية، اعتقل عام 1939م باعتباره عضوا بارزا في حزب الشعب، وأطلق سراحه في سنة 1942م، ثم انتخب عضوا في البرلمان الفرنسي بعد انتخابات 1946م، شارك في عملية بريد وهران، وبعد أن أصبح مطالبا من السلطات الاستعمارية، سافر إلى القاهرة، ثم انضم إلى الوفد الخارجي للحركة ثم عين عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، كان لها دور في المفاوضات السرية مع فرنسا، واختطف في عملية القرصنة الجوية في سنة 1956م، أطلق سراحه في 19 مارس 1962م ، اغتيل في مدريد بإسبانيا في 04 جانفي 1967م. ينظر- عبد الله مقلاتي: قاموس، المرجع السابق، ص ص 255 - 257.

[4] - حسين آيت أحمد: مناضل وسياسي وطني ولد بتاريخ 20 أوت 1926 بمشلي (عين الحمام) بالقبائل الكبرى، وهو سليل عائلة كبيرة من المرابطين، واصل تعليمه في المدارس الفرنسية إلى غاية إنهاء المرحلة الثانوية، انظم في سنة 1942 إلى حزب الشعب الجزائري، وبحكم نشاطه الثوري البارز عين في سنة 1947 عضوا في المكتب السياسي لحركة الانتصار.ح.د، وخلف محمد بلوزداد على رأس المنظمة الخاصة، فأشرف بذلك على تأطير وهيكلة القوة الثورية المدافعة عن الخيار العسكري، وكانت على علاقات وطيدة مع الخلايا النضالية، أزاحته الأزمة البربرية سنة 1949 من منصبه رغم إسهامه الفعال في التخلص من مثيري الفتنة، ومن ذلك لم يرشح لمناصب فاعلة في السلطة الجزائرية، اثر عملية بريد وهران واكتشاف المنظمة السرية كان محل بحث السلطات الفرنسية التي حكمت عليه بالسجن غيابيا، فر إلى القاهرة وأصبح عضوا في الوفد الخارجي لحركة الانتصار وأحد المدافعين عن التوجه الثوري، وعند اندلاع الثورة عين عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وأسندت له عدة مهام سياسية وإعلامية، منها تمثيل الثورة في مؤتمر باندونغ، والدفاع عن القضية الجزائرية في نيويورك، حيث تنقل إليها عشية عرض مشروع مناقشة القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، واعتقل مع الزعماء الجزائريين الذين اقتنصت السلطات الفرنسية طائرتهم في 22 أكتوبر 1956، وظل في السجن إلى غاية وقف إطلاق النار، وقد عين وزير =

آيت أحمد، ابن بلة)، وكما مارس ثمانية منهم مسؤوليات التنظيم مثل: "**بوضياف**" الذي كان مسؤول التنظيم في فرنسا، ويساعده "**ديدوش**"، وكذلك: "**ابن مهيدي، بوصوف، ابن عبد الملك، مشاتي، بوعلي، بلقسام**"، إلا أن من كانت لهم معرفة بأمور البلاد ومشكلاتها، وبالتاريخ الداخلي للحزب كانوا قلة، واقتّصر على بعض القادة من مراكز صغيرة[1].

ومن المؤكد أن القاعدة الإيديولوجيّة التي تأسست عليها جبهة التحرير الوطني، واقتنع بها مفجري الثورة، هي العمل العسكري، وهكذا فإنهم عارضوا كل مطالب ومبادئ أحزاب الحركة الوطنية التي مازلت تؤمن بتحقيق المطالب الاجتماعيّة والاقتصادية والسياسية، وعارضوا الانتخابات وأي وحدة مع الأحزاب التي ترفضّ الشروع في العمل المباشر، فكان همهم الوحيد هو التخلصّ من الاستعمار، ثم مناقشة مستقبل الجزائر فيما بعد، بينما التيارات البرجوازية كانت تطالب بالحريات العامّة والفردية حتى تتحرك، ولكن ليس لصالح الوطن، وإنما لصالح أصحاب الامتيازات لدى الإدارة الاستعمارية، وكما لجأت الجبهة إلى اعتماد الخطاب الديني كعامل مقنع وفعال لكل الفئات الشعبية خاصة الفئات الفلاحية المتمسكة بالدين، فآمنت بالجهاد، وإقامة الشريعة الإسلامية بدلاً من القوانين الاستعمارية المجّحفة، ونستنتج من خلال ما تقدم أن إيديولوجية الجبهة هي إيديولوجية وطنية ثورية ومعادية للامبريالية، ومساندة لكل الحركات التحررية[2].

ومما لا شك فيه أن للمستوى التعليمي والفكري دور هام في بلورة أفكار وقناعات أي مناضل سياسي أو عسكري وبالنسبة لأعضاء الجبهة فإن مستواهم التعليمي كانوا جميعهم تقريبًا متحصلون على شهادة الابتدائية، وبعضهم بلغ مرحلة الثانوية، إلا أنه يمكن اعتبارهم عصّاميين، حصلوا على الأساسي في تكوينهم من خلال ممارستهم لعملهم[3]، وهكذا يتبين لنا أن منظّري الجبهة ومؤسسيها الأوائل لم تكن لهم دراسات عليا في السياسية

دولة = في الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958–1962)م، وبعد الاستقلال عارض نظام "ابن بلة"كنائب في المجلس التأسيسي، ثم قاد تمردا عسكريا في منطقة القبائل باسم حزبه الجديد "جبهة القوي الاشتراكية "، ألقي عليه القبض في سنة 1964 وحكم عليه بالإعدام ثم صدر العفو عنه لكنه بقي في سجن الحراش، فر من السجن في أفريل 1966، واستقر في الخارج يشن معارضته ضد النظام الجزائري، عاد إلى الجزائر في سنة 1990 وأعاد تنشيط حزبه القديم الذي شارك في الانتخابات التشريعية والمحلية، ورشح آيت احمد نفسه للانتخابات الرئاسية في سنة 1999، وما يزال إلى اليوم يواصل نشاطه السياسي، توفي يوم 23 ديسمبر 2015م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 52 – 54.

[1] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 104.

[2] – فاطمة بودرهم: **حزب جبهة التحرير الوطني دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954 . 1962**، إشراف: حسين بوقارة، مذكرة ماجستير مقدمة لقسم التنظيمات، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994، الفصل الثاني ، ص 13.

[3] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 104.

أو الحقوق وغيرها من العلوم، إلا أنهم ورغم بساطة تعليمهم وتكوينهم الفكري استطاعوا صياغة برنامج وطني، وميثاق شامل لمختلف الأهداف الآنيّة والمستقبليّة، والمبادئ التي تسير عليها الثورة لحظة انطلاقها، وهذا مرده طبعًا لتجربتهم النضاليّة في حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

وأما بالنسبة للتكوين العسكري لقادة الثورة، فهم يتمتعون بخبرة عسكرية حربية اكتُسِبّت من خلال تجنيدهم في الجيش الفرنسي، وإجبارهم على أداء الخدمة العسكرية التي أفادتهم في الإطلاع على الفنون الحربية، وقد كان لتأسيس المنظمة الخاصة واهتمامها بالتحضير للعمل المسلح دور هام في تكوين مجموعة من الشباب الثوري المؤمن بالعمل المسلح، والذي تجاوز مختلف العقبات والضّغوطات وأعلن الثورة في وقت قياسي[1]، وبالتالي فإن أعضاء الجبهة يجمعون بين صفتي العمل السياسي والعسكري، فكما ذكرنا قد تقلد العديد منهم مسؤوليات داخل الحزب سواءً في التنظيم، أو المشاركة في أداء بعض المهام وحضور اجتماعات الحزب، وتأسيسهم للمنظمة الخاصة ونشاطهم فيها مكنهم من حصولهم على التكوين العسكري.

ومن خلال قراءتنا لبيان أول نوفمبر نستخلص أن أعضاء الجبهة أكدوا على الانتماء الحضاري والإسلامي للجزائر، وارتباطها بالعالم العربي والشمال الإفريقي[2]، أي تحقيق وحدة مغاربية مستقبلاً، فكانوا إيديولوجيًا متمسكين بالدين والعروبة، وأن مصلحة الجزائر في محافظتها على انتمائها الحضاري والثقافي، ومجابهتها لأخطار الفكر الغربي، وهذه النقطة ستكون أحد أسباب الخلاف فيما بعد بين أعضاء الجبهة.

وإنّ الدارسين للجانب السوسيولوجي للثورة الجزائرية يُنسبُون جبهة التحرير الوطني للطبقة البرجوازية الصغيرة بحكم أن أغلبية مؤسسيها من هذه الطبقة، وهي تعبير عن مصالحهم ومطالبهم السياسية، إلا أن هذا الرأي عارضه "**جان فرانسوا ليوناردو**" بقوله: "**فهم رجال يتميزون إيديولوجيا وسياسيا عن البرجوازية الصغيرة، فنظرتهم للاقتصاد تختلف ونظرة البرجوازية الصغيرة فهو يحتقرون كل اللذين يريدون التشبه بالبرجوازية الصغيرة الفرنسية**"[3]، وهكذا فإن مفجري ثورة نوفمبر كانوا من الطبقات المسيورة الحال، وبعضهم من عائلات فقيرة، وهو حال كل العائلات الجزائرية تقريبًا، أي ارتباط الثورة في البداية وانحصارها على هذه الفئة دون غيرها من الفئات الارستقراطية والبرجوازية.

---

[1] – محمد بوضياف: المصدر السابق، ص ص 22 – 23.

[2] – النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، المصدر السابق، ص 11.

[3] – فاطمة بودرهم: المرجع السابق، الفصل الثاني، ص 09.

1 – 1 – 1 – التفاف الأحزاب والجماهير حول الجبهة هل هو عامل قوة أم بداية الاختلافات الإيديولوجية والسياسية؟

لقد حققت جبهة التحرير الوطني انتصارات أكدت من خلالها نجاح المشروع الثوري[1] الذي انتقدته في بدايته العديد من الشخصيات الوطنية، وهو ما دفع الجماهير الشعبية بمختلف أطيافها للانضّمام للعمل المسلح، مما ساهم في توسيع نطاق الجبهة على مختلف مناطق الوطن، وشمولها على مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية والفكرية.

إنّ الهدف الأساسي لجبهة التحرير الوطني هو تحقيق الاستقلال والتحرّر لذا رحبَّت بانضمام مختلف الشرائح الاجتماعية للثورة، وسعت لتنظيم كل القوى الوطنية دون الاعتراض على انتمائها السياسي أو الإيديولوجي، فالفئات الشعبية وخاصة الريفية لم تتخاذل أمام الانفجار الثوري، لأنها كانت تنتظر من يقودها ويخطط لها، ورأت في الحرب التحريرية مناسبة تاريخية لإعادة الإجماع الوطني الضّائع، بينما الفئات الأخرى المنظّمة للثورة بعد انطلاقتها بعام أو عامين كانوا يأملون في انتزاع حقوق الجزائريين بالطرق السلمية والشرعية، التي يعمل وفقها الاستعمار أي تشكيل الأحزاب عن طريق النمط الغربي، فالتحاق المركزيين والعلماء وأعضاء الاتحاد الديمقراطي كان متأخرًا مقارنة بالجماهير الشعبية[2].

وبانضّمام المركزيين ووصولهم لمراكز أساسية في جهاز الثورة، سيفتح الصراع بينهم وبين مؤسسي الأوائل، وخاصة أنهم حاولوا إيجاد حلول وسطيّة للقضية الجزائرية مع المستعمر، وهو ما كان يرفضه كل من: "**ابن بلة**[3]"

---

[1] – إنّ تماسك التنظيم العسكري والسياسي لجيش التحرير، وجبهة التحرير أخفى الاختلافات الإيديولوجية الموروثة عن الحركة الوطنية (اليمين واليسار، والاتجاه الديني الإصلاحي)، فقد تمكنت جبهة التحرير من التغلب بطريقة توفيقية، وأحيانًا كثير عنيفة على ذلك الإرث السياسي، وهو ما يفسر القرارات التي خرج بها الثوار في مؤتمر الصومام ذات الصبغة التوفيقية التي أكدت على الاستقلال، وتحطيم المؤسسة الكولونياليّة، وتشكيلة الحكومة المؤقتة في المهجر أيضًا أثبتت مدى تناسي الخلافات الإيديولوجيّة. ينظر – محمد العربي ولد خليفة: **الثورة الجزائرية معطيات وتحديات**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991م، ص 125.

[2] – فاطمة بودرهم: المرجع السابق، الفصل الثاني، ص 17.

[3] – أحمد بن بلة: سياسي ومناضل وأول رئيس للجزائر المستقلة، ولد بمغنية بالغرب الجزائري، غير أن فترة ميلاده تبقى محصورة ما بين سنتي (1916–1918)م، وهو شخصيا يرجح سنة 1916م، نشأ **ابن بلة** وترعرع في أسرة متواضعة، فالتحق بالكتّاب والمساجد لحفظ القرآن الكريم، وثم التحق بالمدرسة الابتدائية بمغنية، واصل تعليمه بتلمسان، ولكنه لم يكمل المرحلة الثانوية وعاد إلى مسقط رأسه للعمل في مزرعة العائلة، وفي عام 1937م جُند إجباريا في الجيش الفرنسي، وتحصل على رتبة رقيب، وعلى إثر اندلاع الحر بالعالمية الثانية شارك إلى جانب فرنسا في معاركها ضد ألمانيا النازية ثم عاد إلى أرض الوطن سنة 1940م بسبب وفاة والده. وبعد نزول قوات الحلفاء بشمال إفريقيا سنة 1942م استدعي من جديد فشارك في معركة "مونتي كاسينو"، وهذا ما أهله للحصول على أعلى الأوسمة بفرنسا"وسام الحرب" الذي قلده إياه الجنرال " شارل ديغول"، وفي جويلية 1945م تم تسريح "ابن بلة" نهائيا من الجيش الفرنسي، وثم انضم لحزب الشعب الجزائري إلا أن نشاطه الفعلي داخل الحركة الوطنية برز أكثر بعد عام 1945م، وأثناء =

و"**بوضياف**"، لأنها حلول لا تستهدف سوى إضعاف الطاقة الثورية الكامنة للشعب، وإدخال بعض قطاعات الرأي الجزائري في لعبة الإمبريالية الفرنسية[1]، وكما أن الاختلافات الإيديولوجيّة[2] والسياسي مع أعضاء البيان والعلماء سيؤثر أيضًا على عمل الجبهة مستقبلاً، ومن خلال ما أوردناه مسبقًا يمكنا القول أن لولا نجاح هجومات 20 أوت 1955م، لما اقتنع هؤلاء بالثورة، فتأييدهم لم يكن منذ الوهلة الأولى، أي لم تكن لهم قناعة إيديولوجية عسكرية متأصّلة وراسخة في مبادئهم وشخصيّتهم، بل كان انضّمامهم بعد فشل كل المحاولات لإيجاد حلول سلمية مع العدو، وبالتالي فإن هذا الأمر سيكون له تأثير في بروز التناقض في الآراء والمواقف بين أعضاء الجبهة بعد هذا الالتفاف الواسع حولها.

= الانتخابات البلدية لسنة 1946م طلب حزب حركة الانتصار من "ابن بلة" المشاركة في قائمته الانتخابية بمغنية، فتحصل مع زملائه على بعض المقاعد، وأصبح مستشارا بالمجلس البلدي، وكما أسند له الحزب مهام تنظيم عدة فروع تابعة له بالمنطقة، وكما أصبح عضوا في المكتب السياسي لحركة الانتصار، وفي سبتمبر 1947م عين عضوا في المجلس الوطني للحركة الانتصار، وكان من أعضاء المنظمة الخاصة فتولى إدارة مقاطعة وهران منذ عام 1947م، شارك في عملية بريد وهران أفريل 1949م، وفي عام 1949م تولى رئاسة المنظمة الخاصة، تعرض للاعتقال بعد اكتشاف المنظمة في مارس 1950م، وتمكن من الهروب من سجن البليدة رفقة صديقه "أحمد مهساس" ليلتحق بالقاهرة بداية من عام 1953م، فتولى مهمة التحضير للثورة رفقة الوفد الخارجي لحركة الانتصار، وتمكن من ربط علاقات مع القيادة المصرية لكسب الدعم المادي للثورة الجزائرية، وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان عضو للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وكلف أثناء الثورة بمهمة التسليح التموين فتمكن من إرسال عدة شحنات من الأسلحة، وكما كان له نشاط في مكتب المغرب العربي وكان له دور في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي الثانية، وجيش التحرير المغاربي في فيفري 1956م، تعرض للاعتقال رفقة زملائه في أكتوبر 1956م، وبقي مسجونا إلى غاية توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار في مارس 1962م، شارك في مؤتمر طرابلس وتحالف مع هيئة الأركان بقيادة "هواري بومدين"، وأصبح أول رئيس للجزائر منذ سنة 1962م، وفي جوان 1965م انقلب عليه "هواري بومدين" ليوضع في السجن، وبعد تولي "الشاذلي بن جديد" الرئاسة أصدر عفو رئاسي في حقه في سنة 1980م فغادر أرض الوطن وأسس حربه "الحركة من أجل الديمقراطية" سنة 1984م، وعاد إلى أرض الوطن سنة 1990م بعد الأزمة السياسية التي تعرضت إليها البلاد، وبعد تدهور الأوضاع غادر مجددًا أرض الوطن سنة 1992م، وكان يطالب بالمصالحة الوطنية، ودعم الرئيس "بوتفليقة" في مشروع المصالحة الوطنية، وساهم في إقناع "جبهة الإنقاذ" في ترك السلاح، وكما ساهم "ابن بلة" في الدفاع عن العديد من القضايا العربية القومية، وظل وفيًا لمبادئه وقناعاته إلى غاية وفاته يوم 11 أفريل 2012م. ينظر – نجاة عبو: المرجع السابق، ص 43 وما بعدها.

[1] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 120.

[2] – هناك عدة مفاهيم وتعريفات للإيديولوجية حسب الفلاسفة والمنظرين، فعرفها "أندري لالاند" في معجم الفلسفة في مادة أيديولوجية (Idéologie): "تحليل أو بحث فارغ لأفكار مجردة لا تطابق الوقائع الحقيقية".

وأما "أنجلز" فيقول: "هي مجموعة أفكار تعيش حياة مستقلة ولا تخضع إلا لقوانينها الخاصة، أي ظروف الحياة المادية التي يحياها الرجال الذين تجري في أدمغتهم هذه العملية الفكرية، تقرر في التحليل الأخير خط سير هذه العملية لكن أولئك الرجال يجهلون تلك الحقيقة ولو علموا بها لكانت انتهت تلك الإيديولوجية".

وعليه فإنّ الأيديولوجيّة إما كلام فارغ، أو نظر تجريدي قائم على معطياته الخاصة، وطابعها النسبي، فالوهم الإيديولوجي أن ننسى أن كل أيديولوجية هي تعبير عن حوادث اجتماعية، ونوازل اقتصادية لا يشعر بها المفكر، ولا يعلم أنها تحرر تفكيره، وهي اصطلاح شائع في الماركسية كما بينا. ينظر – علال الفاسي: **التيارات الإيديولوجية في العالم العربي**، إعداد ومراجعة: عبد العلي الودغيري، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح، الرباط، 2007م، ص ص 34 – 35.

وما ينبغي الإشارة إليه أيضًا أن الجبهة عرفت انضّمام المجندين الفارين من الجيش الفرنسي للثورة، سواءً بصفة فردية أو جماعية، فكان التحاقهم إما لدافع وطني خالص، أو كرد فعل على قمع الشعب الجزائري من طرف جيش الاحتلال أو لدوافع أخرى، وقد مثلت حالة الفارين الأوائل ما بين سنتي (1955- 1956)م والتحاقهم مباشرة بالثورة بالجبال، ومحاربتهم إلى جانب مجاهدي جيش التحرير عامل إيجابي ودعم عسكري وتكتيكي للثورة، ولكن عمليات الالتحاق التي كانت بعد عام 1957م، وبوجه خاص سنة 1958م أثارت الاستياء في صفوف الثورة، لأن التحاق هؤلاء الفارين لم يكن بجيش التحرير، وإنما بجبهة التحرير الوطني بتونس للدخول من الباب الواسع وتَبَوُأ المناصب الحساسة[1]، وهو ما سيؤدي إلى بروز الصراع والخلاف بين مجاهدي جيش التحرير في الأرياف والجبال وبين هذه الفئة، وبالتالي بدأت تظهر الانقسامات والتحالفات بين أفراد الجيش الوطني، وتصل إلى درجة الاغتيال والتصفية الجسدية.

وأهم نقطة يجب الإشارة إليها هو انضّمام الشيوعيين ودمجهم في جيش التحرير الوطني، منذ جويلية 1956م، بعد إخفاقهم في تأسيس منظمتهم العسكرية "مقاتلي التحرير"، إلا أن دّمج الشيوعيين خاصة في الولاية الرابعة التي كانت تضّم أكبر عدد منهم لم يكن بالأمر السهل، والتحاقهم بالثورة لم يمحوا تاريخهم، فقد طلب منهم تقديم ضّمانات، وتكليفهم بأداء مهامهم في مناطق صعبة، وعدم إعطائهم السلاح لانعدام الثقة فيهم، وهو ما أدى إلى سقوط العديد منهم في ميدان الشرف[2].

وقد بدأت تبرز مشاكل الثورة في وجه القيادة، لأنها لم تأسس على حسب تراتبية، فكانت ثورة لامركزية وهذا ما شكل عائقًا أمامها، لأنها تركت مجال المبادرة لقادة المناطق، فكان يتعين عليهم اتخاذ قرارات دون الرجوع للقيادة المركزية، وهذا كان عامل قوة في وجه العدو ليصعب عليه تفكيك الثورة والوصول لهرمهما، وكما كان يفعل مع الأحزاب الوطنية سابقًا، غير أنه سبب ظهور الصراعات حول القيادة والسلطة وهو ما شهدته العديد من الولايات، وقد كان ضعف الجبهة يكمُنّ أيضًا في عدم وجود نواة قيادة، يعني وجود رجال متحدين من خلال الأفكار المشتركة، يعرفون أهدافهم بدقة وكيفية قيادة الثورة، وتفسير هذا الضعف أن المؤسسين للجبهة كان هدفهم هو خوض حرب الاستقلال دون التعّمق فيما يتطلبه الواقع[3].

---

[1] – عبد الحميد براهيمي: **في أصل الأزمة الجزائرية – شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958 – 1999م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001م، ص ص 21 – 22.

[2] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 123.

[3] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص ص 263 – 264.

وكخلاصة مركزية يمكننا القول أن الثورة الجزائرية بجناحها السياسي والعسكري، قد ضّمت شرائح واسعة من فئات المجتمع، ومختلف الطبقات (الميسورة الحال، الفقيرة، البرجوازية والأرستقراطية)، وكما عرفت جبهة التحرير الوطني انضّمام مختلف الأحزاب السياسية، فتنوعت كوادرها بين النخبة المفرنسة المتشبعة بالثقافة الغربية، وبين العلماء والمفكريين المتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية.

وبالتالي تعددت الآراء والمبادئ والقناعات الإيديولوجية والسياسية، فمن الطبيعي أن المناضل السياسي الذي كان يدافع على مطالبه ومبادئه لمدة أكثر من عشرين سنة لا يمكن أن يتخلى عنها جذريًا، لهذا ستبرز صراعات خفيّة بين أعضاء الجبهة وتبدأ بالتطور حتى وصولها لمرحلة الانّسداد، أي أن الصراع سيكون بين الجيل الأول للثورة، والجيل الثاني الذي التحق بالثورة بعد انطلاقتها، لأن الجبهة احتوت على مختلف التناقضات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فالأزمة التي شهدتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والصراع بين المصاليين والمركزيين ستظهر من جديد لكن بصبغة جديدة، وبوجوه أخرى وحول قضايا مختلفة ومتعددة.

1 – 2 – الشرعية الثورية ومسألة الصراع بين الداخل والخارج 1955 ـ 1956م ":

ومما لاشك فيه أننا إذا ذكرنا مسألة الصراع بين قيادة الثورة في الداخل والقادة التاريخين بالقاهرة، يتبادر إلى ذهننا الصراع بين "**عبان رمضان**" و"**أحمد بن بلة**"، وهو من أهم القضايا التي واجهت الثورة في مرحلتها الأولى، وكادت أن تؤثر على مسارها السياسي والعسكري، وقد تعددت أسباب الصراع والانتقادات اللاذّعة بين طرفين، وسنحاول اختصار هذه الأسباب والدوافع.

1 – 2 – 1 – الاتهامات المتبادلة بين "عبان رمضان" و"أحمد بن بلة":

قبيل الانطلاقة الأولى للثورة حُددّت المهام والصلاحيات، سواءً عسكريًا أو سياسيًا في الداخل والخارج، وكانت مهمة قادة الداخل التخطيط والتنظيم لإنجاح الثورة، في حين يتولى الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة ضّمان التموين والتسليح، وكسب الدعم الدبلوماسي والتأييد الدولي للقضية الجزائرية، ولكن دون تحديد مركزية القيادة، والاتفاق على مبدأ القيادة الجماعية، وهذا تفاديا للانقسام والصراع فيما بينهم مثلما حدث لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية سابقًا، وعلى هذا المبدأ اندلعت ثورة نوفمبر، وقد ركز الوفد الخارجي للجبهة في بادئ الأمر على إنجاح المهام الموكلة لهم، فنجح "**ابن بلة**" في كسب الدعم المصري وهذا ما أدى إلى بروزه في الفاتح من

نوفمبر كقائد[1] للثورة، ولكن هذا الأمر رفضّه البعض سواء في الداخل أو الخارج، فقد كان "**أحمد توفيق المدني**" يقول فيه: "**كان يستبد بأمور كثير كأنه هو وحده الوفد ولم يكن يصارحننا إلا بمقدار قليل عن القضايا العسكرية**"، وأما الدكتور "**دباغين**" فكان يصفه بالطاغية، وأما "**خيضر**" فيعتبره إنسانا مستقلاً تماما في نشاطه عن باقي أعضاء الوفد، فكان مكتبه لا يدخله أحد ولا يعرفون ما بداخله، وقليلا ما يحدثهم عن نشاطه في مجال التسليح وعلاقته مع الإخوان المصريين، أو اتصالاته مع "**محمد بوضياف**"، فهو كثير التكتم[2].

ونظرا لذلك فقد بدأ بعض قادة الثورة[3] في السعي لإيقاف سيطرة "**ابن بلة**"، ومن هنا بدأ الصراع والخلاف خاصة بعد التحاق "**عبّان رمضان**"[4] بالساحة الثورية، إذّ بدأ يسطُع نجمه في سماء الثورة، وانطلاقا من سعيه الدءوب إلى مركزة القيادة، وقام بتعيين شخصيات لقيادة الوفد الخارجي، فأرسل الدكتور "**الأمين دباغين**" لرئاسة الوفد بالقاهرة في عام 1955، وبعدها يقوم بعزل واستبعاد كل من "**ابن بلة**" و"**بوضياف**"[5].

وقد وجد هذا القرار رفضًا تاما من أعضاء الوفد، حال دون قيام "**الأمين دباغين**" بالدور المنوط به، وخصوصا ممن يعتبرون أنفسهم من القيادة التاريخية للثورة، فكانوا يستأثرون بالعمل السياسي والعسكري بالقاهرة، فكان "**دباغين**" مجرد عضو، وكما أن الخلافات بدأت تظهر بين أعضاء الوفد وهذا ما أخبر به "**خيضر**" السيد

---

[1] – لقد ساهمت عدة عوامل في بروز شخصية "ابن بلة" كقائد للثورة، أكثر من زميليه في الوفد الخارجي بالقاهرة، والمتمثلة في:
ـ تكليفه بمهمة التموين والتسليح وهي مهمة تجعله حلقة رئيسية بالنظر إلى أهمية المال والسلاح في تغذية المجهود الحربي. ـ وتولي مهمة التجنيد والإشراف على تدريب المتطوعين ثم إرسالهم إلى الجزائر. ـ وأيضًا علاقته المتينة والوطيدة مع "عبد الناصر" والمخابرات المصرية، التي سخرت إمكانياتها السياسية والدبلوماسية والإعلامية "صوت العرب" في خدمة الثورة، كما كانت له شعبية كبيرة قياسًا بزميليه "خيضر" و"آيت أحمد" المكلفين بالأمور السياسة والدبلوماسية في مكتبهما عكس "ابن بلة" الذي كان كثير التنقل والنشاط، فكان له احتكاك بالمجندين والمتطوعين. ينظر ـ محمد عباس: مواجهة من أجل الحقيقة، المرجع السابق، ص ص 21 – 22.

[2] – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص ص 390 – 391.

[3] – مع مطلع عام 1955 برزت قيادة جديدة للثورة الجزائرية تمركزت في العاصمة بقيادة "عبان رمضان" ثم تدعمت هذه النواة الجديدة للثورة بعناصر موالية لـ "عبان" أمثال: "ابن يوسف بن خدة،" ومع مرور الوقت استطاع "عبان" في شهر أفريل 1956 توسيع الجبهة ودعمها بأعضاء من حزب البيان "فرحات عباس" و"أحمد فرنسيس"، وقادة جمعية العلماء المسلمين أمثال: "البشير الإبراهيمي، مزهودي، المدني، العربي التبسي"، وكما بدأ "عبان" بتكثيف الاتصال بين الولايات لخلق قيادة جديدة للثورة داخل الجزائر، فتمكن من كسب انضمام "ابن مهيدي" للقيادة الجديدة بعد عودته من القاهرة وخلافه مع الوفد الخارجي حول الأسلحة، ونفس الشيء بالنسبة لقادة الشمال القسنطيني، فهذا "زيغود يوسف" أيضا بدأ في التنسيق مع "عبان" ووافق على الانضمام للقيادة السياسية المتمركزة بالعاصمة. ينظر ـ عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 387، 389.

[4] – عبان رمضان: سياسي ومناضل ولد في جوان 1920 في قرية عزوزة بالقبائل، ترعرع في عائلة متواضعة، درس في معهد البليدة وتحصل عام 1941 على شهادة الباكالوريا، عمل سكرتيرا عاما لبلدية شلغوم العيد، جند في صفوف الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، وانضم عام 1943 إلى حزب الشعب، عين مسؤولا في المنظمة الخاصة وقبض عليه سنة 1950، أطلق سراحه عام 1955، وبعدها انضم إلى الجبهة، استطاع ضم الأحزاب القديمة للجبهة، وحضر لعقد مؤتمر الصومام، دخل في صراع مع "ابن بلة "و"بوضياف" لعدم حضورهم المؤتمر، وثم دخل في صراع مع "كريم" و"بوصوف"، حتى تم اغتياله في ديسمبر 1957. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء، المرجع السابق، ص ص 363 – 364.

[5] – محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 147.

"**أحمد توفيق المدني**[1]" بعد وصوله للقاهرة[2]، وهكذا بدأت تظهر الخلافات والصراعات بين قادة الثورة في الداخل والخارج، فبدأ كل طرف يتهم الآخر بالتقصير والتخاذل عن أداء المهام والواجبات.

وبعد كل التأييد الذي لقيه "**عبان رمضان**" أصبح يتصرف بشكل قائد فعلي للثورة، فاندفع من منطلق سلطوي محضّ منذ الوهلة الأولى نحو منازعة الوفد الخارجي بسلطته ونفوذه[3] مستهدفا "**ابن بلة**" و"**بوضياف**" بصفة خاصة[4]، ففي رسالته الأولى في 20 ديسمبر 1955 خاطب الوفد الخارجي بلهجة عنيفة جدا دون أي حق شرعي، وحكم عليهم بالتقصير لأنهم لم يقوموا بإرسال أي شيء إلى الداخل منذ عشرة أيام، وأخبرهم أيضًا أن مناضلي الجبهة والأفواج المسلحة في عمالة الجزائر ثائرون جميعا ضدكم، وطالبهم بالعودة ليموتوا معهم على الأقل طالما هم غير قادرين على إفادة القضية بالخارج[5].

وكما استمر في تطاوله على أعضاء الوفد وفي رسالة أخرى له بتاريخ 04 نوفمبر 1955 وصف فيها "**ابن بلة**" بعبادة الشخصية "وهو يقصد "**جمال عبد الناصر**"، ويجرد الوفد من حقه في تمثيل جيش وجبهة التحرير الوطني في القاهرة، فاعتبرهم مجرد وطنيين مهاجرين في الشرق، وقد طلب منهم أيضًا عدم تقمص ادوار الوزراء والسفراء والقادة الكبار، وأنقص من دور "**ابن بلة**" في الوفد بطرحه لسؤال تمثل في ما هو دور "**ابن بلة**"

---

[1] – أحمد توفيق المدني: ولد في تونس أكتوبر 1899م من عائلة جزائرية مهاجرة، دخل جامع الزيتونة عام 1913م، وعمل مبكرا في النشاط السياسي، وساند ثورة الخطابي بالريف المغربي، وساهم بدور فعال في تأسيس الحزب الدستوري الحر، وبسبب نشاطه السياسي نفته السلطات الفرنسية إلى الجزائر عام 1925م، فشارك في تأسيس جمعية العلماء وعدد من الجمعيات الدينية والخيرية، وكان يكتب في مجلة الشهاب وجريدة البصائر والإصلاح، تولى مسؤوليات عليا في جمعية العلماء، إذّ انتخب كاتبا عاما للجمعبة عام 1951م، وعين وعضواً في هيئتها الإدارية، وبعدها التحق بصفوف الثورة التحريرية بداية من سنة 1956م، وعمل مع الوفد الخارجي في القاهرة، فكان له دور بارز في العمل الدعائي والسياسي لصالح الثورة التحريرية، وتولى العديد من المسؤوليات فكان مساعدا لـ "ابن بلة" ثم لـ "دباغين" في الوفد الخارجي وعضوا في المجلس الوطني للثورة، وعين في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى وزيراً للشؤون الثقافية، وفي سنة 1960م عين ممثلا لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ولدى جامعة الدول العربية، وبعد الاستقلال عين في حكومة "ابن بلة" وزيراً للأوقاف، ثم نقلد عدة مهام دبلوماسية، منها سفيراً في العراق وباكستان، وعين رئيسا للمركز الوطني للدراسات التاريخية إلى غاية وفاته يوم 18 أكتوبر 1983م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 468 – 470.

[2] – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 168.

[3] – لقد كان عبان على علم بأن قراراته ستلقى الرفض من أعضاء الوفد عموما و"ابن بلة" خصوصا، ولكن ذلك هو السبيل الوحيد للتخلص من زعامة "ابن بلة وبوضياف وخيضر وأيت أحمد"، وإجبارهم على العمل في إطار القيادة الجديدة التي يتزعمها الثلاثي: "عبان، كريم بلقاسم، واعمر أوعمران"، ولكن مشكل "عبان" أن تأييد الثورة مرتبط بقيادة "ابن بلة" الذي تثق فيه المخابرات المصرية وتعتبره أحد القادة الرئيسيين للثورة. ينظر ـ عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 390.

[4] – محمد عباس: نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 274.

[5] – مبروك بلحسين: **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة)1954 – 1962**، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004م، ص ص 94، 96.

بالضبط؟ هل له علاقة مباشرة مع القادة العرب؟ فهو بذلك ينقص من نشاطه وشأنه بقوله أنه أصبح رفقة "**بوضياف**" مكلفين بمصلحة العتاد والاتصال بـ "**عبان**" ورفاقه فقط[1].

ولكن الوفد الخارجي وخصوصا "**ابن بلة**" لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل كانوا رافضين لكل قرارات "**عبان**" وتسلطه عليهم، فتميز رفضهم بنوع من التحفظّ، فأرسلوا له رسالة يؤكدون فيها أن "**دباغين**" يرفض هذه المسؤولية، وأن حضوره في القاهرة يقتصر على أنه مجرد عضو فقط وليس مسؤولا عن الوفد[2]، ولكن "**دباغين**" أكد لـ "**المدني**" أنه يحمل رسالة من الأخ "**عبان**" باسم قيادة الثورة تؤهله بأن يطلع برئاسة الوفد الخارجي، لأن القيادة غير مرتاحة إطلاقًا لأعمال ومساعي "**خيضر**" و"**ابن بلة**"، ولا أدري كيف أتوصل لممارسة رئاستي؟

وقد سعى "**ابن بلة**" إلى تهميش عمل "**الأمين دباغين**" في الوفد الخارجي وذلك حينما أعلم الوفد أنه لا يستطيع التعامل معه في الأمور العسكرية فتقرر عزله وتعيين "**التجيني الهدام**[3]" بدلا منه معاونا لـ "**ابن بلة**" في المكتب العسكري[4].

وكرد فعل طبيعي على تصرفات و تحركات "**عبان رمضان**" للاستيلاء على القيادة فإن "**ابن بلة**" سعى بدوره لتشكيل لجنة عليا للثورة تكون بمثابة القيادة الفعلية، وتتكون من ستة أعضاء: "**خيضر، ابن بلة، ابن مهيدي، آيت أحمد، دباغين، بوضياف**"، ونلاحظ أن هذه اللجنة ضّمت عنصرين مواليين لـ **عبان** هما: "**ابن مهيدي**" و"**الأمين دباغين**"[5]، وقد أرسل "**خيضر**" رسالة لـ "**عبان**" في 21 فيفري 1956 يبلغ فيها القيادة الداخلية أنه تقرر تكوين لجنة جديدة لقيادة الثورة تتكون من ستة أعضاء بالقاهرة وستة أعضاء من قادة الداخل، أي تكون القيادة مزدوجة بين الداخل والخارج[6].

وقد استمرت انتقادات "**عبان**" لعمل الوفد الخارجي فتطرق أيضا لموضوع علاقات الشمال الإفريقي، فأرسل ورقة انتقاد لمنافسيه بالخارج، خاصة وأنه يعرف أن "**ابن بلة**" و"**خيضر**" يديران علاقة التحالف وتنسيق

---

[1] – مبروك بلحسين: المصدر السابق ، ص 115.

[2] – المصدر نفسه، ص 120.

[3] – تيجاني هدام: ولد في جانفي 1921 بتلمسان، واصل دراسته العليا في الطب وشارك في النضال الطلابي، التحق بصفوف الثورة التحريرية بداية من عام 1955م، كان مقربا من"ابن بلة"وعمل مساعدا له في الوفد الخارجي بالقاهرة، وبعد اعتقال "ابن بلة" شارك في تأدية عدة مهام سياسية وعسكرية، بعد الاستقلال تولى عدة مسؤوليات عليا: منها وزيرا للشؤون الدينية سنة 1964م، ثم وزيرا للصحة عام 1965م، وعميدا لمسجد باريس، عاد إلى أرض الوطن واشتغل أستاذا للطب بجامعة الجزائر، عين في جانفي سنة 1992م عضوا في المجلس الأعلى للدولة. توفي يوم 20 مارس 2000م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 194.

[4] – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص 259.

[5] – المصدر نفسه، ص 273.

[6] – مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص ص 148 – 149.

العمل مع الأقطار المغاربية، فلم يتوانى عن توجيه اللوم للوفد وتحميله المسؤولية بقوله: "**نحرص على أن لا نقول لكم بأنكم تجاوزتم صلاحياتكم بما التزمتم به مع المغاربة دون استشارتنا، وإن كنتم اليوم في وضع مضطرب فلا تلوم إلا أنفسكم لقد التزمتم مع مغاربة وغير مؤهلين...**"، وبالتالي فقد أظهر "**عبان**" وطنية ضيقة، فهو يُعد مسألة الاتحاد لشمال إفريقيا في هذه الظروف أمرا ثانويًا بل وصل به الحد إلى اتهام التونسيين والمغاربة باستغلال الوفد الخارجي[1]، ويظهر لنا وكأنه يُنقص من قدرات الوفد الخارجي عموما و"**ابن بلة**" خصوصًا، الذي كان يسعى دائما إلى توحيد جبهة الكفاح المغاربي المسلح.

وإنّ التباين والاختلاف حول مبادئ التوحيد المغاربي ومنّطلقات التصور المختلفة زادت في هوة الصراع بين الداخل والخارج، فإنّ ممثلي الداخل قاموا بإرسال ممثلين إلى تونس والقاهرة فزاد هذا الأمر في توتر العلاقات وخاصة في تونس، حيث كان "**ابن بلة**" يتحكم في قاعدتي ليبيا وتونس وتخضع له قاعدة الأوراس والنمامشة، فأرسل "**عبان**" كل من: "**مزهودي**، و**ابن عودة**" لتولي المهام هناك لكن "**عبد الحي**" رفض التعامل معهما، وعارض "**آيت أحمد**" تعيين ممثلا جديدا في تونس، فتدخل "**ابن بلة**" ليعين "**أحمد مهساس**" ليتولى الإشراف على هذه القاعدة المهمة[2]، فكان هذا القرار معارضًا تماما لقرارات "**عبان**"، وعليه نستطيع القول أن هناك اختلاف كبير وعميق في وجهات نظر كل من "**عبان**" في الداخل و"**ابن بلة**" في الخارج في أمور متعددة.

ولم يكن الخلاف حول القيادة فقط فأخذ "**عبان**" يتهم "**ابن بلة**" أيضا بالتقصير في مهمة توفير السلاح[3] وإرساله إلى الداخل، وكما اتهمه بممارسة التفضّيل والمحاباة بين مناطق البلاد في إرسال شحنات الأسلحة، وهذا ما ورد في رسالته إلى الوفد بتاريخ 29 فيفري 1956، وكما أكد فيها أن مسؤولي قطاع قسنطينة والقبائل غاضبين

---

[1]- عبد الله مقلاتي: **العلاقات الجزائرية والمغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج2، دار السبيل، الجزائر، 2009م، ص ص 352 - 353.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 355 - 356.

[3] - ولكن هذا الأمر الذي اتهم به "ابن بلة" لا يتطابق مع ما ذكره "المدني " فقد أعطانا الكثير من الحقائق حول هذا الموضوع بدليل أنه في اجتماع الوفد بتاريخ 01 جوان 1956 أكد فيه "ابن بلة" للحاضرين على أنه قد تم تحضير أربع رحال من أجل النزول من الطائرات لإنزال السلاح بمنطقة القبائل، وكما أكد لهم أنه تم إرسال 36 طن من السلاح الموجود بالقاهرة إلى الجزائر، فهذا دليل على نشاطه في مجال السلاح دون تقصير ومحاباة، وكما أكد مرة أخرى للوفد في اجتماع 13 أوت 1956 أنه تمكن من توفير كميات مهمة من السلاح وسيتم إرساله من الناحية الشرقية على القاعدة التالية: لبلاد القبائل- الأوراس- قسنطينة، وهذا الأمر أيضا يؤكده "فتحي الديب" فـ "ابن بلة" وصلته رسالة من "زيغود يوسف" بتاريخ 26 جويلية 1956 يخبره باحتياجات المنطقة من السلاح كما يطمئنه بالحالة الجيدة التي تسير لصالح جيش التحرير الوطني. ينظر ـ أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص ص 225 - 226، وص ص 270، 272. وأيضًا - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 238.

كثيرا على دور الوفد[1]، فأرسل "**ابن بلة**" رسالة لقادة الداخل يشرح فيها أمر الأسلحة وعدم وصولها لبعض المناطق[2].

ومن خلال ما سبق يتأكد لنا أن اختلاف الإيديولوجيات والتصورات هو السب الرئيسي لبداية ظهور الخلاف والنزاع بين القيادة الثورية في الداخل والخارج، فكل طرف كان يسعى لتطبيق استراتيجياته السياسية والعسكرية في الميدان، فالوفد الخارجي كان يعتبر علاقته مع القيادة المصرية، والبلدان المغاربية أمر هام يساهم في تعزيز قوة الثورة ماديًا ومعنويًا، في حين كان قادة الداخل يرون في ذلك هيمنة على الثورة، وبالتالي نؤكد من جديد أن احتواء الجبهة على مختلف الأطياف والشرائح أدى إلى بروز مختلف التناقضات بين أعضائها.

1 – 2 – 2 – قرارات مؤتمر الصومام وبدية الصراع العلني على الشرعية الثورية:

لقد مثل مؤتمر الصومام بداية الصراع العلني بين قادة الثورة، فعقب الإعلان عن قراراته انقسمت القيادة الثورية بين التأييد والرفض لهذه القرارات، وبدأت التصريحات المعلنة في هذا الشأن، وكثرت الاتهامات المتبادلة بين طرفي الصراع، فوصل البعض لاعتبار قرارات المؤتمر انحراف بالثورة عن مبادئها الأساسية التي نصّ عليها بيان أول نوفمبر، وخاصة أعضاء الوفد الخارجي والعديد من قادة جيش التحرير الوطني، وهذا الرفض ما هو إلا دليل على بداية الانشقاق الفعلي داخل الجبهة، والدخول في المواجهة المباشرة بين أطراف الصراع.

وقد انتقد أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مؤتمر الصومام، ومن بينهم "**ابن بلة**" الذي اعتبر المؤتمر طعن وضربة خنجر في خاصرة الثورة الجزائرية، وبداية انحرافها عن مسارها الحقيقي، وكما اعتبره أول ردة ضد الثورة، واعتراضه كان بسبب قراراته، فالبعض منها كان منافيا لبيان نوفمبر[3]، فأولية العمل السياسي على العسكري، وهذا منافي لبيان 1954م، الذي أكد لا فرق بين المناضل السياسي والعسكري، وكما أن أولوية الداخل على الخارج، وهذا يعني تمركز القيادة بالداخل، وهدا عكس ما طلبه الوفد الخارجي فقد اقترح أن تكون القيادة مزدوجة، و "**بوضياف**" يشاطر "**ابن بلة**" في هذه النقاط فهو يرى بأن الوقت لم يحن لمركزة القيادة، وكان من نتائج هذا القرار إبعاد أربعة أعضاء من قادة الثورة البارزين لأنهم كانوا يمارسون مهامهم بالخارج وهم: "**ابن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف**"[4].

[1] – مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص 158.
[2] – المصدر نفسه، ص ص 209، 112.
[3] – أحمد منصور: المصدر السابق، ص ص 127 – 128.
[4] – محمد عباس: مواجهة من أجل الحقيقة، المرجع السابق، ص 41.

وكما اعترض "**أحمد مهساس**" أيضًا على التمثيل الناقص وهو حقيقة مجسدة في غياب ممثلي عمالة وهران– الأوراس– النمامشة– سوق أهراس– أعضاء الوفد الخارجي[1]، سوءًا الموجودين بالقاهرة أو اتحادية فرنسا[2]، وكما احتج أيضا "**زيغود يوسف**" من داخل المؤتمر على وجود بعض الوجوه في المجلس الوطني للثورة لاسيما اثنين منهم كانت المنطقة الثانية قد حكمت عليهم بالإعدام[3]، وهو نفس رأي "**ابن بلة**" إذّ اعترض على حضور بعض الأشخاص، وثم تقلدهم لوظائف عليا في إدارة الثورة، وهم بالأمس كانوا من أشد المعارضين لها ولم يبذلوا أي جهد لإحيائها، ومن بين هؤلاء: "**ابن خدة**[4] **وسعد دحلب**"، أعضاء اللجنة المركزية ولم يشاركوا في إنشاء جيش وجبهة التحرير الوطني، وكما اعترض على حضور أعضاء من حزب البيان وجمعية العلماء المسلمين[5].

---

[1]– . تعود أسباب غياب الوفد الخارجي بالقاهرة عن المؤتمر حسب "عبان رمضان" وأنصار المؤتمر إلى خوفهم على أنفسهم فهم لم يجازفوا بالدخول إلى البلاد منذ اندلاع الثورة، وهو نفس رأي "ين يوسف بن خدة" حيث يقر أن أعضاء الوفد الخارجي لم يبذلوا أي جهد بالدخول إلى الجزائر، على عكس "ابن مهيدي" فقد تمكن من العودة في مايو 1956 ولم يجد صعوبة في ذلك طالما له رغبة حقيقية في العودة ومواصلة الكفاح، وأما السيد "عمار بن عودة" فيؤكد أن "ابن بلة" و"خيضر" قدموا إلى طرابلس ومكثوا فيها مدة 20 يوما ينتظرون قدوم المكلف بإدخالهم إلى الجزائر، لكن لم يأتيهم إليهم أي أحد. ينظر – مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص 60. وبن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر نفسه، ص 69. وأيضا **مجلة أول نوفمبر**، العدد 108، شهري أكتوبر نوفمبر، 1989م.

[2]– مبروك بلحسين: المصدر نفسه، ص 57.

[3]– محمد عباس: مواجهة من أجل الحقيقة، المرجع السابق، ص 42.

[4] – بن يوسف بن خدة: سياسي ومناضل وطني ولد عام 1920 بالبرواقية ولاية المدية، درس المرحلة الإبتدائية وواصل دراسته بثانوية البليدة حيث التقى برفاق سوف يتحملون معه مسؤوليات النضال من أجل تحرير الجزائر، اشترك منذ شبابه المبكر في النضال الوطني، وانتسب إلى حزب الشعب في بداية الحرب العالمية الثانية، وأوقف في سنة 1943 وسجن لمدة ثمانية أشهر بتهمة قيامه بالتعبئة العامة ضد فرنسا، انضم إلى اللجنة المركزية لحركة الانتصار ، عين أمينا عاما للحركة منذ سنة 1951 وعاش أزمة 1954 وهو على رأس هرم اللجنة المركزية، بعد اندلاع الثورة ألقي عليه القبض وأطلق سراحه في أفريل 1955، وبعد اتصالات مع صديقه عبان انظم للثورة رسميا في ماي 1955م أصبح من أهم مساعديه في العاصمة، شارك بفاعلية في مؤتمر الصومام وعين عضوا في التنسيق والتنفيذ حيث واصل الإشراف على شؤون الثورة كمساعد لعبان رمضان وخاض معه معركة الجزائر، كلف في سنة 1957 بعدة مهام دبلوماسية ضمن الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة، وعين وزيرا للشؤون الاجتماعية في أول حكومة جزائرية مؤقتة، وظل في هذا المنصب إلى غاية جانفي 1960، وفي سنة 1961 خلف فرحات عباس على رأس الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتولى إدارة المرحلة الحساسة من أطوار الثورة التحريرية، عرف بنشاطه المكثف وبمواقفه الصامدة وخبرته ودهائه السياسي المتزن، عاش أزمة صيف 1962 وفضل ألا يتمسك بشرعيته كرئيس للحكومة فاسحًا بذلك المجال لجماعة وجدة في السيطرة على الحكم، وبعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية وتفرغ لعمله الصيدلي ولفكره وتأملاته، وفي سنة 1976 أثر أن يقطع صمته ويعلن معارضته لسياسة بومدين، وفي جويلية 1989 أسس " حزب الأمة" وقرر بعد سنتين اعتزال السياسة من جديد، وعكف في بيته يتألم لما آل إليه وضع الجزائر، وقضى سنينه الأخيرة في الكتابة التاريخية التي أثمرت كتبا هامة منها (اتفاقيات افيان– أصول أول نوفمبر 1954– أزمة 1962– الجزائر عاصمة المقاومة 1956– 1957). وتوفي رحمه الله يوم 4 فيفري 2003 بعد مسيرة حافلة من النضال والعطاء. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 245 – 246 – 247.

[5]– أحمد منصور: المصدر السابق، ص 131.

وعليه فإنّ إقرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج كان من أهم القرارات التي سعى "**عبان رمضان**" لتجسيدها في المؤتمر، بهدف عزل الوفد الخارجي، وافتكاك السلطة من القادة الثلاث، أي أن مركزية القيادة الثورية[1] تكون في الداخل، وهي من تتحكم بزمام الأمور، بحجة أن قادة الداخل لهم إطلاع واسع بمجريات الحرب وتطوراتها، وكل القرارات لا يمكن أن تصدر أو تطبق إلا في الداخل ومن طرف قادة الداخل[2]، ويمكننا اعتبار هذا القرار أول انقلاب على محاولة الوفد الخارجي في إنشاء قيادة للثورة بالخارج باقتراحه تكوين حكومة مؤقتة، فكان رد "**عبان**" الرفضّ بحجة أن قادة الداخل معارضون للفكرة، وهو ما دفع "**خيضر**" للقيام بطرح فكرة تكوين قيادة مشتركة بين الداخل والخارج[3]، وهكذا تم حصر السلطة الثورية في قيادة الداخل وتعيين لجنة التنسيق والتنفيذ بأعضائها الستة لتسيير شؤون الثورة وتأطيرها، والتي سيضطر أعضائها بعد معركة الجزائر للفرار إلى الخارج، وممارسة نشاطهم وإشرافهم على الثورة من الخارج[4]، وهنا يمكننا نقد حجة "**سعد دحلب**[5]" بأن الداخل هو من يقرر، فهل هذا الأمر سينطبق على لجنة التنسيق والتنفيذ بعد خروجها من العاصمة؟

---

[1] – لقد كانت مسألة مركزية القيادة مطروحة أثناء التحضير للثورة فعندما اقترح إضافة الثلاثي "ابن بلة، وخيضر، وآيت أحمد" للجنة الستة، لقيت معارضة من "زيغود يوسف" الذي كان يرى انه ليس من المنطق انقسام القيادة بين الداخل والخارج، فإما أن تكون كلها بالداخل أو تلتحق بالخارج، وأما "ابن طوبال"فرأى أنه من المنطق أن تكون كلها بالداخل حتى يكون هناك فكر واحد ورأي واحد، في حين كان يرى "ابن عودة" أن من لم يشارك في إطلاق رصاصة الفاتح من نوفمبر لا يجوز له أن يكون في قيادة الثورة، وأما حصل في مؤتمر الصومام هو تحصيل حاصل، إنّ هذا الاختلاف في مسألة القيادة بين الداخل والخارج دفع لجنة الستة المفجرة للثورة لاتخاذ قرار تفويض القادة الثلاث للتحدث باسم قيادة الثورة بالداخل. ينظر ـ محمد عباس: ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 91.

[2] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 31.

[3] – مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص ص 148 – 149.

[4] – خليفة الجندي: المرجع السابق، ص 376.

[5] – سعد دحلب: هو من رموز الحركة الوطنية والثورة التحريرية، ولد عام 1919م بقصر الشلالة، درس بمسقط رأسه ثم بمدينتي المدية والبليدة، انخرط في حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية, وعندما فرضت الإقامة الجبرية على "مصالي الحاج" اجتهد دحلب في خدمته وتقرب منه، وقد اختاره "مصالي"كاتباً له، وشارك في انتفاضة الشلالة في أفريل 1945م، وتعرض للاعتقال، أطلق سراحه سنة 1946م فواصل نشاطه النضّالي في إطار حزب حركة الانتصار، وأصبح في عام 1953م عضواً في اللجنة المركزية مكلفا بمهام الإعلام والنشر، والتحق بصفوف الثورة التحريرية عام 1955م وعمل مساعداً لـ "عبان رمضان" في مدينة الجزائر، وكما تكفل بإعداد طبعة صحيفة المجاهد لسان جبهة التحرير الوطني, وقد اظهر مقدرة وحنكة في القيام بمهام الإعلام والتعبئة، وشارك في مؤتمر الصومام فانتخب عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ، فواصل نشاطه الإعلامي والتوجيهي في إطار اللجنة رفقة "بن يوسف بن خدة" و "عبان رمضان"، وعلى إثر معركة الجزائر انتقل إلى الخارج فتولى مهام عدة، أقصي من لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1957م، وأسندت له عدة مهام دبلوماسية، فعين مديرا لمكتب وزير الإعلام "محمد يزيد" في سبتمبر 1958م، وأميناً عاماً لوزارة الشؤون الخارجية سنة 1960م، وثم عين في ثالث حكومة جزائرية مؤقتة وزيراً للشؤون الخارجية، ولعب دوراً بارزاً إلى جانب "كريم بلقاسم" في لقاءات التفاوض التي مهدت لمفاوضات ايفيان، وبعد الاستقلال عين سفيراً في المغرب، وفضل الابتعاد عن الحياة السياسية والتفرغ لأعماله الخاصة. توفي في ديسمبر 2000م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 264 – 265.

وقد تكرس الخلاف أكثر في مسألة أولوية السياسي على العسكري، إذّ أحدث هذا القرار شرخ كبير لا يلتئم في صفوف الثورة، وحسب رأي "**علي كافي**" هو ما زاد من تكريس التسابق نحو السلطة، وتبلورت الأطماع وعادت الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة، وهو ما أدى إلى ظهور مركز قوى، والدخول في صدمات وصراعات كادت أن تؤدي بالجبهة الثورية إلى الهاوية[1].

ومن أهم القضايا التي تم الاعتراض عليها أيضًا هو التوجه الجديد للدولة الجزائرية المستقبليّة، ومحاولة تحريف مفهوم الدولة الاجتماعية كما جاء في بيان أول نوفمبر ، ففي الوقت الذي تفسر كلمة الاجتماعية الطابع الحقيقي للبرنامج الاقتصادي، والذي جاء مستخلصًا من برنامج النجم ثم حزب الشعب الجزائري، والذي ثار بقوة ضد الممارسة الاقتصادية والامبريالية في أبشع صورها ضد الفلاحين بانتزاع أراضيهم واستغلالهم، فقد حاول أصحاب الفكر البرجوازي استبعاد البرنامج الاقتصادي للثورة، والإبقاء عليها كعمل مسلح لزمن الاستقلال مجردًا من أي فكري سياسي إيديولوجي[2].

وقد تعمق الخلاف والصراع حول قرارات المؤتمر بين الوفد الخارجي وقادة الثورة بالداخل، ووصلت إلى حد أن "**ابن بلة**" قام بإرسال رسوله إلى منطقة النمامشة حسب شهادة "**الوردي قتال**" ليحرض مجاهدي المنطقة على رفض قرارات مؤتمر الصومام، ثم أرسل المبعوث "**عبد الكريم السوفي**" الذي شرح لهم قرارات المؤتمر سلبيًا، وحذرهم من السياسيين الذين يريدون الاستئثار بالثورة دون العسكريين، ولهذا خرجت منطقة النمامشة إلى تونس لمقابلة "**أحمد مهساس**" الذي جاء بتعليمات من "**ابن بلة**" و"**خيضر**" تدعو إلى رفض قرارات الصومام، والتحضير لمؤتمر حقيقي رسمي بحضور قادة الداخل والخارج معًا[3]، وكاد الصراع أن يتطور أكثر لولا حادثة اختطاف طائرة الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1956م، التي أنهت الصراع بين الداخل والخارج، وأنقذت الثورة الجزائرية من الانقسام والتشتت[4]، وهكذا تم تخيف حدة الصراع نوعًا ما بين قادة الثورة، والذي سيتجدد مع الوقت بين أطراف أخرى، كل واحد منها يسعى لفرض إيديولوجياته.

ولقد أثارت إشكالية تمركز القيادة في الداخل، وأولوية السياسي على العسكري، شرخ كبير في جبهة التحرير الوطني، وأصبح التنازع حول التحكم في الجبهة مستمرًا لسنوات، وبالرغم من إلغاء هذا القرار والتراجع عنه رسميًا في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة أوت 1957م، والذي مثل أول هزيمة لـ "**عبان رمضان**" إذّ

---

[1] – علي كافي: المصدر السابق، ص 104.

[2] – زبيحة زيدان المحامي: المرجع السابق ، ص ص 96 – 97.

[3] – إبراهيم لونيسي: **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، خلال الثورة 1954 ـ 1962**، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص 58.

[4] – مبروك بلحسين: المصدر السابق ، ص 56.

أعاد المؤتمر الاعتبار لأعضاء الوفد الخارجي المعزولين في مؤتمر الصومام بتعينهم أعضاء شرفيين رفقة "**بيطاط**" في لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة، وكما أكدت اللائحة على ضرورة العودة إلى بيان الفاتح من نوفمبر بخصوص بناء دولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية[1]، وهكذا فإنّ كل مجهودات "**عبان**" لإقصاء الوفد الخارجي والاحتفاظ بالسلطة بدأت في الانهيار تدريجيًا مع مرور الوقت.

2 – الصراع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية:

إنّ مسألة الصراع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية أثناء الثورة بدأت تتضّح بعد إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري، إذّ خلق القرار حساسية كبيرة بين الجبهة وجيش التحرير الوطني، وأثر على العلاقة بين الثوار والسياسيين، فبدأت تظهر الخلافات والانتقادات، ومما لا شك فيه أن أول صراع سيكون على أرض الواقع هو صراع "**عبان رمضان**" مع الثلاثي العسكري "**بلقاسم**[2]، وابن **طوبال**، و**بوصوف**[3]"، وقد تعددت مظاهر الصراع بين السياسيين والعسكريين، فما هي أسباب الصراع؟ وإلى من رجحت الكفة في نهاية المطّاف؟

---

[1] – محمد عباس: خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص 172.

[2] – كريم بلقاسم: مناضل وطني ومجاهد عسكري، من مواليد 1922 بمنطقة القبائل، انضم إلى حزب الشعب الجزائري، جند في الجيش الفرنسي، وفي عام 1945 أظهر تعلقه بالعقيدة الاتحادية التي رفع لوائها "أصدقاء البيان الجزائري"، عين قائدا في حركة الانتصار في قبيلة، انضم على المنظمة الخاصة 1947، كانت تلاحقه السلطات الفرنسية فظل مختبئا في جبال القبائل، كان من أنصار مصالي الحاج، انضم إلى اللجنة الثورية في أوت 1954، عين قائدا بمنطقة القبائل عند اندلاع الثورة، شارك في مؤتمر الصومام 1956، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، عضو في المجلس الوطني للثورة، نائب رئيس الحكومة المؤقتة 1958 ووزير القوات المسلحة، كان من معارضي بن بلة وهيئة الأركان، فنظم مقاومة القبائل جويلية 1962، انسحب من الحياة السياسية، في 1968 أسس الحركة من أجل الديمقراطية والتجديد، توفي في أكتوبر 1970. أنظر – رضا مالك: **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962**، ترجمة: فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003م، ص ص 375 – 376.

[3] – لخضر بن طوبال: عسكري وسياسي، هو من مواليد مدينة ميلة عام 1923م، نشأ في أسرة ريفية فقيرة، وانخرط في حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة. وبعد اكتشافها في سنة 1950م انتقل إلى الأوراس، فشارك في التحضير لاندلاع الثورة، واشرف على قيادة منطقة واسعة ومهمة تشمل جيجل وميلة، وأصبح مساعدا لـ "زيغود يوسف" وخطط معه لإنجاح هجومات 20 أوت 1955م، وشارك في مؤتمر الصومام وعين عضوا في المجلس الوطني للثورة، وتولى مسؤولية قيادة الولاية الثانية بعد استشهاد "زيغود يوسف"، انتقل إلى الخارج مع لجنة التنسيق والتنفيذ وعين عضوا فيها، تحالف مع "كريم بلقاسم" و"بوصوف" على إبعاد السياسيين والمركزيين من المراكز القيادية، وأصبح يحظى بمكانة هامة في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وأشرف على مديرية الشؤون الداخلية والفدراليات، وتولى وزارة الداخلية في الحكومة المؤقتة. وعين وزير دولة في حكومة "ابن خدة" وظل يتولى وزارة الداخلية، وشارك في إدارة المفاوضات، وبعد الاستقلال همش على اثر الإطاحة بالحكومة المؤقتة واستيلاء تحالف تلمسان على السلطة بالقوة، وقد اعتقل في قسنطينة ثم أطلق سراحه، وعين في عام 1965م مديرا للشركة الوطنية للتعدين، وتولى بعدها رئاسة الاتحاد العربي للحديد والصلب. توفي يوم 21 أوت 2010م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 357 – 358.

2 – 1 – الصراع بين "عبان" والباءات الثلاث "طموح السلطة القاتل":

إنّ ما يعرف بالمواجهة بين "**عبان رمضان**" والعسكريين بدأت غداة خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة بعد معركة الجزائر، وتحويل نشاطها إلى خارج البلاد، والحقيقة أن الصراع بدأ بين الطرفين على خلفية قرار مؤتمر الصومام الذي أكد أولوية السياسي على العسكري، أي سحب البساط والسلطة من العسكريين، فكان "**عبان**" ينظّر إلى قادة الجيش على أنهم أميون غير قادرين على تسيير الثورة، وأن مهمة العسكري تقتصر على تنفيذ ما يقرره السياسي، وتمادى أيضًا في إعطاء مكانة للمحافظ السياسي وللجمعيات الشعبية، وزاد في حدة النقد الموجه للعسكريين فتغيرت نظرتهم اتجاهه، فحتى "كريم بلقاسم"[1] أصبح يساند أفكار "**ابن بلة**"[2]، وهكذا بدأ توتر العلاقة بين الطرفين لتصل إلى درجة التصفيّة والاغتيال.

وتؤكد الشهادات التاريخية أن "**كريم**" أثناء مغادرته الجزائر في ربيع 1957م، استطاع كسب قائد الولاية الثانية "**ابن طوبال**" وقائد الولاية الخامسة "**بوصوف**" ونائبه "**هواري بومدين**"، فكان اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة أوت 1957م أول وأخطر انقلاب على "**عبان**" فقد ألغى أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج[3]، وتم تغيير لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام فأدخل خمسة عقداء فيها، وهم: "**بلقاسم، بوصوف، ابن طوبال، عمر أوعمران، محمود الشريف**"، وأضيف إليها من السياسيين: "**فرحات عباس**" و"**مهري**" إلى جانب "**عبان**"، وهكذا انحصر دور هذا الأخير في اللجنة، وانقلبت الكفة لصالح العسكريين، وأصبح صنع القرار في يد العقداء الخمسة، وأما السياسيين فانحصر دورهم في تزكية قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات[4]، ولكن "**عبان**" لم يتقبل الهزيمة وسارع للاتصال ببعض المسؤولين العسكريين لتحريضهم على خصومه، وكان العقيد "**دهليس**" بمثابة نصيره العسكري، وكما استطاع كسب أحد ضباط الولاية الأولى "**الحاج علي محمدي**"، وظل يواصل مساعيه في هذا الجانب[5].

وقد سعى الثلاثي العسكري "**كريم بلقاسم**" و"**عبد الحفيظ بوصوف**" و"**لخضر بن طوبال**" لفرض الهيمنة على اتخاذ القرار داخل الجبهة، وهذا راجع لاعتماد كل واحد منهم على ولايته الأصلية التي أشرف عليها،

---

[1] – بالنسبة للعلاقة بين "عبان" و"كريم بلقاسم" لم تكن على توافق تام فقد كان "عبان" بثقافته يستصغر "كريم"، ويرى أنه أقل بكثير من المسؤولية المسنّدة إليه، وأما هذا الأخير فقد كان معجبًا بثقافة "عبان" وتكوينه السياسي، ليوظف هذا الأمر في محاولة السيطرة على كافة أجهزة الثورة، فظل "كريم" المدرك لطموح "عبان" السلطوي يتحين الفرصة للقضاء عليه. ينظر – العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 103.

[2] – زبيحة زيدان المحامي: المرجع السابق، ص 113.

[3] – محمد عباس: خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص 144.

[4] – رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين وسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000م، ص 19.

[5] – محمد عباس: خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص 145.

وبُنِيّت إستراتيجيتهم على تنشيط علاقات ولاء محلية وجهوية مع القادة الذين استقطبوهم وعينوهم، فكان لكل واحد منهم فريقه الأمني الخاص به والموالين والمطعين[1]، وقد بدأ التصّادم بين الثلاثي و"**عبان**" بسبب تسلط هذا الأخير وفرض إرادته على غيره، إذّ كان يعتبر نفسه الزعيم المطلق للثورة[2]، ليتقرر التخلص نهائيًا من سيطرته ونفوذه بالحكم عليه بالإعدام، وتمت تصفيته بضواحي مدينة تطوان بالمغرب في 27 ديسمبر 1957م[3].

وعلية لا يسعنا القول إلا أن "**عبان رمضان**" وبالرغم من كل الانتقادات التي الموجهة له، فلا يمكننا أن ننكر دوره الريادي في تسيير الثورة ما بين سنتي (1955 - 1957)م، إلا أن طموحه السياسي لقيادة الثورة أدخله في صراع لا ينتهي مع القادة العسكريين الذين اعتبروه خطر على الثورة، وهكذا كان صراع "**عبان**" مع الباءات الثلاث مظهر من مظاهر الصراع حول السلطة، والاختلاف الواضح في الإيديولوجيات الفكرية.

2 – 2 – محاولة "العموري" الانقلابية "نموذج للصراع الإيديولوجي والجهوي":

لقد عكست قضية مؤامرة "**العموري**[4]" وجه جديد من أوجه الصراع والاختلاف بين أعضاء الجبهة وجيش التحرير، ووجهت فيها الانتقادات من جديد باتهام بعض الأطراف بالانحراف عن مبادئ بيان أول نوفمبر، وحب

[1] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق ، ص 340

[2] – المرجع نفسه، ص 345.

[3] – خالفه معمري: **عبان رمضان**، تعريب: زينب زخروف، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2008، ص 475.

[4] – محمد لعموري: عسكري مواليد 03 جانفي 1929م بأولاد سي علي بعين ياقوت، بسطيف حسب البعض، نشأ في أسرة فلاحية متوسطة الحال، التحق بالكتاب، وثم المدرسة الابتدائية لفترة قصيرة، وفي سنة 1938م التحق بمدينة عين ياقوت لدراسة مبادئ الشريعة واللغة العربية على يد أحد الشيوخ، وكان شغوفًا لمواصلة تعليمه فانتقل إلى المغرب إثر الحرب العالمية الثانية، وبعد عودته إلى الجزائر امتهن الفلاحة والتجارة لإعالة أسرته بعد وفاة والده، وبعد افتتاح معهد "ابن باديس" التحق بالمعهد عام 1947م ليواصل تعليمه لمدة 3 سنوات، وبعد حصوله على شهادة الأهلية عاد إلى مسقط رأسه، ونتيجة لخطبه الحماسية المناوئة تعرض لمضايقات السلطات الفرنسيّة مما دفعه للهجرة إلى فرنسا بحثًا عن العمل، ولكنه تعرض للاعتقال وحوكم في الجزائر سنة 1950م، وسجن لمدة ستة أشهر بتهمة ممارسة السياسة، وفي فترة اعتقاله تعرف على"أحمد بوقرة"، و"عبان رمضان"، وقد أعجب بوطنية هذا الأخير ونباهته، واستنكر عملية اغتياله عام 1957م بشدة، وبعد خروجه من السجن هاجر مجددًا إلى فرنسا، وواصل نشاطه السياسي في مدينة "سافوا"، وعاد إلى أرض الوطن سنة 1952مم ليمارس التجارة والعمل السياسي في مسقط رأسه، وقد شارك في التحضير للثورة على الرغم من أن بعض المصادر تؤكد أنه لم يجنّد إلى في بداية عام 1955م، ولكن مصادر أخرى تقر أن "ابن بولعيد" كلفه في بداية سنة 1954م برئاسة خلية عين ياقوت خلفًا لـ "شيحاني بشير"، وكما حضر في ربيع 1954م اجتماع بقرية الزنّج بباتنة أطره "ابن بولعيد" و"بوضياف" حول تطورات التحضير للثورة، وفي أكتوبر 1954م استقبل عين ياقوت مسؤولها "شيحاني" الذي أبلغ "العموري" بقرب اندلاع الثورة، وكلفّه بإعداد مراكز آمنة للتموين، ووعده بزيارة ثانية ولكنها لم تتم فكان اندلاع الثورة مفاجئة بالنسبة لـ "العموري" ورفاقه، وفي 20 نوفمبر 1954م طلب "ابن بولعيد" منه دخول مدينة باتنة، وإنشاء خلية سرية بالمدينة، تولت مهام التموين وجمع الاشتراكات، وبعد اكتشافها انتقل "العموري" والأخوين "قوجيل" إلى الجبل بناحية بوعريف التي كان يقودها "الطاهر نويشي" و"الحاج لخضر"، وبفضل حنكته السياسية تمكن "العموري" من تكوين خلية سياسية للتجنّيد والاتصالات وجمع الأموال بعين ياقوت، وثم نقلت نشاطها إلى مدينة باتنة، وفي بداية عام 1955م اختير لقيادة الفوج 37 الذي كان يضّم مجاهدًا، وفي جوان 1956م كان جو الأوراس ملبدًا بانقسام حاد في القيادة، بين "عمر بن بولعيد" لاستخلاف أخيه في السلطة، و"عاجل عجول" و"عباس الغرور" اللذان أبديا معارضة شديدة له، وأثناء زيارة "عمر" إلى بلاد القبائل في ربيع 1956م اصطحب معه "العموري" فقابل "كريم بلقاسم" و"عميروش"، وفي اجتماع أفريل 1957م حسمت مسألة قيادة المنطقة الأولى بإسنادها لممثل النمامشة "محمود الشريف" ونوابّه بلهوشات، =

السلطة والزعامة واستحّواذ المناصب واقتصارها على ثوار بعض الولايات دون مشاركة باقي الولايات، وهي محاولة جديدة لانقلاب عسكري ضد قادة الثورة السياسيين والعسكريين، والآن سنحاول التطرق باختصار لملابسات القضية، وأهم أسبابها ونتائجها على الثورة.

تعود جذور قضية "**العموري**" إلى الاختلاف الذي ظهر بين "**كريم بلقاسم**" و"**العموري**"، فكان هذا الأخير حسب شهادة "**علي كافي**[1]" أثناء لقائه به في ديسمبر 1957م بتونس، اتهم القيادة الثورية (**كريم بلقاسم، وعمر أوعمران**) بالجهويّة، ووصفهم بالطامعين نحو السلطة[2]، وأثناء اجتماع "لجنة العمليات العسكرية" في 2 جوان 1958م بتونس أثار العقيد "**العموري**" القضايا السياسية المتعلقة بعمل مؤسسات الثورة، فقررت اللجنة إرسال برقية استفسار للجنة التنسيق والتنفيذ لتقديم توضيحات حول مشروع إنشاء الحكومة المؤقتة، وهل سيتم استشارة المجلس الوطني للثورة أو لا؟[3].

وبعد أشهر من عمل لجنة العمليات العسكرية برز الخلاف بين قائدها "**محمدي السعيد**" ونوابه، إذّ اعتبر "**ابن عودة**" نفسه الأجدر بقيادة اللجنة، متهمًا "**محمدي السعيد**" بتفضيله لضباط الجيش الفرنسي، واستئثار جماعة القبائل بالسلطة، فسانده رفيقاه "**العموري**" و"**بوقلاز**" اللذان يعتقدان أنهما أُبعِدا عن قصد من قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وفي المقابل كانت جماعة "**محمدي السعيد**" تتهم خصومها بالعمل على خنق

= والعموري، ونواورة"، وقد ساعم "العموري" في تنظيم المنطقة، وشارك في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في أوت 1957م، وهو الممثل الوحيد للأوراس، وكان موقفه مساندًا لـ "كريم بلقاسم"، ومنذ بداية نوفمبر 1957م اختير "العموري" لقيادة الولاية الأولى، وكان يستدعلى لحضور بعض اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس، ومنها اجتماع ديسمبر 1957م، والذي أظهر مشلكة الصراع بين "عبان" و"كريم"، وفي 1958م بدأت تظهر الخلافات بين "العموري" ورفاقه من جهة، والقيادة والتي انتهت بالحكم عليه بالإعدام في مارس 1959م. ينظر - عبد الله مقلاتي: محمد لعموري ومؤامرة العقداء: محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، **مجلة أفاق وأفكار**، المجلد 4، العدد 5، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2015، ص ص 72 - 78.

[1] - علي كافي: قائد عسكري في جيش التحرير الوطني، ومن مواليد سنة 1928م بالحروش ولاية سكيكدة، نشأ في عائلة ريفية محافظة، درس بمسقط رأسه ثم انتقل إلى الكتانية بقسنطينة، وواصل دراسته في الزيتونة، واشتغل معلما في مدرسة حزب الشعب الحرة، انخرط مبكرا في حزب الشعب وترأس خلية الطلبة على مستوى عمالة قسنطينة، وقف محايدا من نزاعات الحزب إلى أن اتصل به "ديدوش" فالتحق بصفوف الثورة في بداية عام 1955م، عمل مع "زيغود يوسف" الذي كلفه بتحضّير هجومات 20 أوت 1955م، وشارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية، عين قائد منطقة ثم خلف "ابن طوبال" على رأس الولاية الثانية في ربيع 1957، وعرفت الولاية في عهده تطورات حاسمة، شارك في اجتماع العقداء العشرة نهاية عام 1959، وعين في سبتمبر 1961م ممثلا لجبهة التحرير في القاهرة وفي الجامعة العربية، وبعد الاستقلال عين سفيرا في عدة بلدان إلى غاية سنة 1980م، وانتخب رئيسا للمنظمة الوطنية للمجاهدين، وبعد اغتيال "بوضياف" عين رئيسا للمجلس الأعلى للدولة في الفترة ما بين جانفي 1992 وجانفي 2004 . توفي يوم 16 أفريل 2013م. ينظر - عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 435 - 436.

[2] - علي كافي: المصدر السابق، ص 217.

[3] - عبد الله مقلاتي: محمد العموري، المرجع السابق، ص 78.

الولاية الثالثة والرابعة، وأن "**العموري**" كان يستغل أموال الثورة للقيام بدعاية حاقدة ضد كل ما هو قبائلي في التنظيم الثوري، مما أدى إلى نشوب التفرقة وعدم التنسيق في العمل، فقرر "**كريم بلقاسم**" التخلص من هؤلاء النواب وإدانتهم، فأعد تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ بوجوب تقديم أعضاء "لجنة العمليات العسكرية" للمحاكمة، وفي 13 سبتمبر 1958م أقرت لجنة التنسيق معاقبة "**محمدي السعيد**" بتعليق نشاطه لمدة شهر بسبب القصور في أداء مهامه مع الإقامة في القاهرة، وعلق نشاط "**عمار بن عودة**" لمدة ثلاثة أشهر بسب صرف منافي لمهامه مع الإقامة في لبنان، وأما "**عمار بوقلاز**" تم تنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب بسبب إثارة الشقاق والجهوية مع الإقامة في العراق، و"**العموري**" علق نشاطه لمدة غير معروفة وتنزيل ربته إلى نقيب مع الإقامة في جدة، إلا أن هذه العقوبات الصادرة من "**كريم بلقاسم**" سيكون لها تأثير كبير على مسار الثورة[1].

وعندما تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة دون اللجوء لاستدعاء أعضاء المجلس الوطني للثورة للاجتماع باعتباره الهيئة العليا للثورة الجزائرية، والذي التي يحق له اتخاذ مثل هاته القرارات، وهكذا لجأ كل من: "**بلقاسم، وبوصوف، وابن طوبال**" للقيام بثاني انقلاب عسكري، أعلنوا فيه عن تأسيس الحكومة المؤقتة برئاسة "**فرحات عباس**" على أن يظلوا هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والربط، وقد كان هذا الانقلاب هروبًا للأمام لأن الباءات الثلاث كانوا متأكدين أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة أصبحوا مقتنعين بعدم قدرتهم على تسيير شؤون الثورة الجزائرية، وتسربت معلومات مفادها أن قادة الداخل عازمون على إبعادهم واستبدالهم بمن هم أكثر منهم كفاءة، وبدأت الأنظار تتجه نحو العقيدين "**محمد العموري**" و"**مصطفى لكحل**" اللذان كان يحذران من الانحراف والابتعاد عن الخط الإيديولوجي لبيان نوفمبر، فوجدت هذه الدعوة الكثير من الأنصار في الداخل، وعند عودة "**العموري**" إلى الكاف مقر قيادة الأركان ليترأس اجتماعًا سريًا في 16 نوفمبر 1958م يشارك فيه العديد من إطارات الثورة العسكريين والسياسيين من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة[2]، وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة وتطهيره من العناصر التي دبرت الانقلاب أو شاركت فيه من قريب أو بعيد، وكان ممكن أن تنجح المبادرة

---

[1] – عبد الله مقلاتي: مؤامرة العموري، المرجع السابق، ص ص 78 – 79 – 80.

[2] – كان يهدف الانقلاب لإلقاء القبض على "بلقاسم، وابن طوبال، وبوصوف، ومحمود الشريف"، وإدخالهم للجزائر ومحاكمتهم عسكريا، لاتهامهم بالانحراف عن مبادئ نوفمبر، إبعادهم القادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة منذ قيامهما وتعويضهم بعناصر مشبوهة خدمت المستعمر، وسوء استغلالهم لأموال الثورة، والتأخر في إرسال السلاح المخزن بليبيا وتونس لاتخاذها وسيلة ضغط على جيش التحرير بالداخل للاستجابة لمطالبهم، ورفضهم لانعقاد المؤتمر الوطني السنوي المقرر في 10 أوت 1958م، وانتهاجهم سياسة ديكتاتورية مستبدة ضد كل مسؤول يعارضهم، والخضوع لسياسة "بورقيبة" واتجاههم للتفاوض مع فرنسا لقبول أنصاف الحلول، واستئثارهم بالسلطة واتخاذ قرارات خطيرة تمس مستقبل الجزائر دون الرجوع لأعضاء المجلس الوطني للثورة،و تعيين شخصيات مكروهة من الشعب وجيش التحرير في مناصب حساسة مثل: "فرحات عباس، محمدي السعيد، الكومندان إيدير، محمود الشريف". ينظر – فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 405 – 406.

لولا تفطن الباءات الثلاث ولجوءهم للسلطات التونسية[1] وإلى الضباط القادمين من الجيش الاستعماري عبر ألمانيا وإيطاليا، واعتقال الجماعة المخطط للانقلاب[2].

وبهذه الطريقة فشلت محاولة "**العموري**" ورفاقه للانقلاب على الباءات الثلاث والحكومة المؤقتة، وبعد اعتقالهم قدموا للمحاكة عسكريا، برئاسة العقيد "**هواري بومدين**"، والرائدين "**علي منجلي**" "**الصادق دهيليس**" كمستشارين، وصدرت أحكام بالإعدام في حق كل من: "**العموري، وأحمد نواورة، ومحمد عواشرية، ومصطفى لكحل**"، ونفذ الحكم فيهم في مارس 1959م، وباقي الضباط حكم عليهم بالسجن المؤبد ثم استفادوا من حكم العفو سنة 1960م، والتحقوا بجيش التحرير من جديد لممارسة مهامهم في الجبهة الجنوبية، وفي مقدمتهم: "**عبد الله بلهوشات**[3]**، محمد الشريف مساعدية**[4]**، وأحمد دراية**"[1].

---

[1] – أُعلِم "بورقيبة" أن مؤامرة "العموري" تهدف إلى مد النزاع الجزائري إلى تونس والمغرب الأقصى، وأن "العموري" حظي بدعم كل من "صالح بن يوسف" و"الأمير عبد الكريم الخطابي"، فقامت الحكومة التونسية بالتعاون مع جماعة "كريم بلقاسم"، وتم توقيف المتآمرين على الأراضي التونسية، ولكن "كريم" و"محمود الشريف" لم يكونا يتوقعان أن مساعدة حكومة "بورقيبة" ستتسبب في إزعاجهما باحتلال مقرات رسمية لجيش التحرير الوطني في الكاف، وأوقف ضابطان لا علاقة لهما بالقضية هما الرائدان "ميرا" و"منجلي"، وجرى من جديد وقف قوافل السلاح وحجز التموين. ينظر ـ محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 188 – 189.

[2] – العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص ص 105 – 106.

[3] – عبد الله بلهوشات: ولد عام 1923 بصدراتة التابعة لسوق أهراس، تلقى تعليمه الابتدائي في المدارس الفرنسية، ونظرا لظروف عائلته المزرية فضل الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي، حيث قضى فترة طويلة في الخدمة وحارب في الهند الصينية، لم يرق سوى لرتبة صف ضابط، فكان لظروف التميز التي عاشها وهو مجند أثرها في نمو وعيه الوطني وتصميمه على خدمة قضية بلاده، وبمجرد ما طلب التقاعد وتم تسليحه في عام 1955 التحق بصفوف الثورة في المنطقة الحدودية بسوق أهراس، وقد أفادته خبرته العسكرية الطويلة وحنكته السياسية في تحقيق نجاحات كبرى للثورة بالمنطقة، رقي إلى رتبة رائد بالقاعدة الشرقية سنة 1957 وأصبح عضوا قياديا في قيادة القاعدة الشرقية، وقد شارك مع قادة القاعدة الشرقية والولاية الأولى في اجتماع الكاف الذي أشرف عليه العقيد العموري، واتهم بالتواطؤ والمشاركة في محاولة الانقلاب على الحكومة الجزائرية المؤقتة، سجن إلى غاية 1960 حيث تقرر إطلاق سراح القادة المعتقلين وأرسل إلى شمال مالي لفتح جبهة جنوبية لجيش التحرير الوطني، وقد تولى قيادة هذه الجبهة بعد عودة بوتفليقة إلى مقر القيادة بتونس، وبعد الاستقلال واصل خدمته في صفوف الجيش الوطني الشعبي، وتولى قيادة المنطقة العسكرية الأولى في الفترة ما بين 1968–1979، إضافة إلى عضويته في مجلس الثورة، واثر وفاة الرئيس هواري بومدين وقف إلى جانب الشاذلي بن جديد، وقد تولى في عهده قيادة أركان الجيش الشعبي الوطني، أحيل على التقاعد سنة 1989 وتوفي رحمه الله في 16 سبتمبر 2003. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 85 – 86 – 87.

[4] – محمد الشريف مساعدية: من مواليد 1924م بسوق أهراس، درس بمسقط رأسه والتحق بالزيتونة، وفي تونس انخرط في النضّال السياسي وفي الثورة التحريرية، أسندت له قيادة وحدة عسكرية بمنطقة الحدود، وأصبح أحد قادة القاعدة الشرقية البارزين، فإتهم في قضية "العموري" المشهورة، حيث أعتقل وسجن ما بين سنتي (1958 – 1960)م بتهمة التآمر على الحكومة المؤقتة، وقررت هيئة الأركان إطلاق سراحه وعينته ضّمن قيادة الجبهة الجنوبية في مالي والنيجر، وقام بدور سياسي بارز في توسيع نشاط هذه الجبهة إلى توات وتامنراست، وبعد الاستقلال واصل خدمته في الحزب فعين مفوضًا للحزب ببشار ثم بعنابة وعضوا في المجلس التأسيسي، وتولى في المرحلة مابين (1976 – 1979)م مسؤولية لجنة التوجيه في الحزب وأصبح المسؤول الأول عن=

وبناء على أوردناه فإن قضية "**العموري**" ورفاقه كادت أن تؤثر سلبًا على مصير الثورة وتؤدي إلى انشقاق صفوف جيش التحرير، والدخول في صراع دموي بين الولايات، وبالرغم من كونها صراع على السلطة والقيادة، إلا أن للقضية أبعاد إيديولوجية تمثل التباين بين فكرين وتوجهين مختلفين، فجماعة "**العموري**" كانت مرتبطة بالتوجه العربي والإسلامي والمغاربي، وتريد القضاء على خصومها من الضباط الفرنسيين بعد هيمنّهم على المناصب الحساسة في الثورة، والانحراف بها عن مبادئ أول نوفمبر، وكما أثبت هذه الحادثة مدى إحكام الباءات الثلاث سيطرتهم على جيش التحرير، واستعدادهم لتصفية أي شخص معارض يريد المساس بمناصبهم الحساسة.

2 – 3 – العقداء العشرة والسيطرة على مقاليد السلطة "صراع بين الجيل الثوري الجديد والقديم":

لقد تزايد الضّغط والتمرد أكثر على الحكومة المؤقتة، واتهامها بالتقصير من طرف قادة الداخل[2] بسبب العجز عن توفير السلاح وإيجاد الحلول العسكرية لمجابهة المخططات الفرنسية، وكما أثرت عليها الانقسامات والخلافات الشخصية بين أعضائها، وخاصة مع تعاظم سيطرة الباءات الثلاث المحاطين بالحلفاء والموالين، وقد أظهر اجتماع العقداء مدى الانقسام الذي مسّ القيادة الثورية، ووصول الصراع إلى قمة الهرم، وفقدان السيطرة على مجريات الأحداث، وبروز فئة عسكرية جديدة بدأت تتضّح نزعتها السلطويّة، ورغبتها في فرض وجودها ونظامها وإيديولوجياتها على مؤسسات الثورة السياسية والعسكرية.

= الحزب في عهد "الشاذلي بن جديد" عين في سنة 1979م وزيرا للمجاهدين، أعبد سياسيًا بعد أكتوبر 1988م، وعاد للنشاط من جديد سنة 1998م، وعين نائبا في مجلس الأمة وانتخب رئيسا للمجلس، توفي اثر سكتة قلبية في جوان 2002. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 478.

[1] – الطاهر الزبيري: **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1926 . 1962)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2009، ص ص 203 – 204.

[2] – تجدر بنا الإشارة إلى أن الحكومة المؤقتة ووزارة الدفاع قد تعرضتا للنقد من جديد من طرف قادة الداخل، إذّ تم عقد اجتماع لقادة الولايات ما بين 06 و12 ديسمبر 1958م بالولاية الثالثة، من تنظيم العقيد "عميروش" ومشاركة الرائد "الحاج لخضر عبيد" قائد الولاية الأولى بالنيابة، و"سي محمد بوقرة" قائد الولاية الرابعة، و"سي الحواس" قائد الولاية السادسة، في حين تغيب قائد الولاية الثانية "علي كافي"، والعقيد "لطفي" قائد الولاية السادسة لشكوكهما حول رغبة "عميروش" في تزعم الثورة من الداخل، وأثار هذا الاجتماع إشكال تقصير الحكومة المؤقتة في إيصال الأسلحة، وكما تقرر إرسال كتائب من الولاية الثالثة والرابعة لتأديب المناوشين في الولاية الأولى، وبعد الانتهاء من الاجتماع أُرسل "عمر أو صديق" لرفع انشغالات عقداء الداخل للحكومة المؤقتة، وعلى إثر ذلك تم استدعاء مسؤولي الولايات لعقد اجتماع في تونس، وأثناء توجههم لحضور المؤتمر وقعت معركة كبيرة بين جيش التحرير وفرقة العقيد الفرنسي "ديكاس" بجبل ثامر ببوسعادة استشهد فيها العقيد "عميروش" و"سي الحواس" يوم 29 مارس 1959م، واستشهد العقيد "محمد بوقرة" يوم 05 ماي 1959م، وقد تعددت الشكوك في قضية استشهاد "عميروش" و"سي الحواس" واتهام أطراف في الحكومة المؤقتة بأنهم كانوا وراء كشف موقعهما للجيش الفرنسي، ويذهب الكابتن "محمد أعراب بسعود" إلى المبالغة في اتهام "بوصوف" و"بومدين" بأنهما وراء تصفية "عميروش" لأن هذا الأخير كان يطالب برأس "بوصوف" ورفض تعيين "بومدين" كقائد للأركان العامة. ينظر ـ الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 211. وأيضا –. رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق ، ص37.

ومع تأزم الأوضاع اقترح "**فرحات عباس**"[1] استدعاء عقداء الداخل للتحكيم من أجل حل الأزمة، فاقترح "**كريم بلقاسم**" أن يشارك في الاجتماع فقط من له رتبة رائد أو عقيد، ولكن "**بوصوف**" و"**ابن طوبال**" رفضا الأمر، وهذا دليل على أن لكل واحد من الثلاثي إستراتيجيته الخاصة، وقد كان المسعى يتّجه لكي يحسم القادة العسكريون في مسألة الصراع الدائر في القمة، والاحتكام للقاعدة الثورية لمعالجة المشاكل، وهو ما أكد عجز قيادة الحكومة المؤقتة عن حل المشاكل المستعصية[2]، ويمكن أن نفهم من هذا أنها وربما كانت مناورة من "**كريم**" لإثبات فشل رئيس الحكومة في التحكم بزمام الأمور، ومعالجة مختلف القضايا الثورية، أو هي محاولة من "**فرحات عباس**" لتجنب النّقد والاتهام من الداخل بعدم استشارتهم والأخذ برأيهم، وبالتالي عدم تكرار مسألة أن القرار بيد القيادة السياسية والخارجية للثورة، والداخل يطبق الأوامر فقط.

وقد شارك في الاجتماع عشرة عقداء وهم: "**كريم بلقاسم، بوصوف، ابن طوبال**" ممثلين عن الحكومة، و"**محمدي السعيد**" عن القيادة الشرقية، و"**هواري بومدين**" عن القيادة الغربية، و"**عبيد الحاج لخضر**" عن الولاية الأولى، و"**علي كافي**" عن الولاية الثانية، و"**السعيد يازوران**" عن الولاية الثالثة، و"**دهليس سليمانّ** المدعو "**الصادق**" عن الولاية الرابعة، و"**ديغن بودغنّ** المدعو "**لطفي**[3]" عن الولاية الخامسة، وأما الولاية السادسة لم تكن

---

[1] – لقد لقي "فرحات عباس" معارضة شديدة من "علاوة عميرة" الذي التحق بالقاهرة في نهاية سنة 1958م، وكان من أنصار "الأمين دباغين"، وقد كان شديد النقد والتهجم للحكومة المؤقتة ووزرائها، وكان دائم التهجم على "فرحات عباس" و"أحمد فرنسيس"، فتم استدعائه في أواخر جانفي 1959م إلى مكتب "عباس" لمحاسبته على أقواله، وبعد مشاجرة عنيفة بين الطرفين انتهت بسقوط "عميرة" قتيلاً من شرفة المكتب، وهناك من اعتبر الأمر حادث، وأن "عميرة" انتحر، في حين "الأمين دباغين" اتهم "فرحات عباس" بقتله، وطلب من الحكومة المصرية إعادة فتح البحث في القضية، وقدم استقالته من وزارة الخارجية، وبدأت الفوضى بين أعضاء الحكومة، وقد حاول "كريم" استغلال الحادثة للانتقام من منافسه والمطالبة برئاسة الحكومة المؤقتة، إلا أنه فشل فتوصل للاتفاق مع "بوصوف" و"ابن طوبال" بخفض نشاط الحكومة بذريعة أن انقساماتها من عمل السياسيين "عباس" و"دباغين"، وهو بمثابة إنذار للحكومة كي تتخلى عن السلطة لصالحهم. ينظر ـ أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، المصدر السابق، ص ص 590 – 591 – 592 – 593. وأيضا ـ محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 203.

[2] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص 386.

[3] – العقيد لطفي (بودغين ديغن): قائد عسكري، من مواليد 07 ماي 1937م بتلمسان، حيث تلقى دراسته الابتدائية بها ثم بمدينة الجزائر ووجدة المغربية، عاد إلى تلمسان لمواصلة دراسته الثانوية وتزامن ذلك مع اندلاع الثورة التحريرية، انخرط في النشاط الطلابي الثوري، جنّد في جيش التحرير الوطني عام 1955م، وساهم بفعالية في توطيد نشاط جبهة التحرير الوطني بتلمسان، وقد أشرف على توطيد النشاط الفدائي للثورة في إرساء قواعدها العسكرية، وخاض العديد من المعارك حقق فيها انتصارات كبرى وواصل قيادة المنطقة التي اتخذت من "اطلوا" مركزا للعمليات العسكرية، ترقى في عام 1957م إلى رتبة رائد وعضو بقيادة الولاية الخامسة، وبفعل حنكته السياسية وقدراته العسكرية عين في ماي 1958م قائدا للولاية الخامسة، فتمكن من تفعيل نشاط الولاية السياسي والعسكري، وشارك في أواخر عام 1959م في اجتماع العقداء العشرة، وأعمال المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، وفي طريق عودته عبر المغرب وبالقرب من بشار تعرض لكمين القوات الفرنسية، وخاض معركة غير متكافئة رفيقه سي فواج، سقط خلالها شهيدا يوم 27 مارس 1960م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 136 – 137.

ممثلة، ودام الاجتماع 94 يومًا حسب "**علي كافي**"[1]، ولكن "**حربي**" بأنه دام110 يومًا تخللته الكثير من الانقطاعات والأزمات التي تؤكد على شراسة الصراع وقوته، وأول انتقاد واعتراض كان من العقيد "**لطفي**" إذْ رفض حضور الباءات الثلاث باعتبارهم أعضاء في الحكومة المؤقتة، ويلعبون في الوقت ذاته دور القضاة وأطراف النزاع، وكما نشبت خلافات حادة بين الثلاثي "**كريم، وابن طوبال، وبوصوف**"، فوقع "**كريم**" في الفخ الذي نصبه بنفسه، وكان عليه إما أن يتخلى عن طموحه بأن يصبح القائد الأول للثورة، أو أن يلجأ لامتحان القوة الذي لم يَعُد لديه وسائله[2].

وهكذا أثبت الاجتماع الانقسام الذي تخلل الجبهة، ونتج عنه تحالفين متنافسين: الأول يضّم القيادة الشرقية والولايات الأولى والثالثة والرابعة بقيادة "**كريم بلقاسم**"، والثاني" يضّم القاعدة الغربية والولاية الثانية والخامسة، بقيادة الثنائي "**بوصوف، وابن طوبال**"[3]، أي أن الصراع على فرض الوجود بدأ يتجلى أكثر فأكثر بين الثلاثي المتحالف بالأمس، فأصبح كل واحد منهم يسعى للحفاظ على مكانه والحصول على المرتبة الأولى.

وقد كانت النقاط الأساسية التي نشّب حولها الخلاف بين العقداء العشرة هي مسألة قيادة الثورة وتشكيلة الأعضاء الجدد في المجلس الوطني للثورة، فكان لكل واحد منهم قائمة خاصة به، وكانت رغبة "كريم" تميل إلى أن يشارك سبعة أشخاص من منطقة القبائل، وثمانية أشخاص من باقي الوطن، وهو ما اعتبر نوعًا من الجهوية وألصقت به تهمة البربرية[4]، وأمام الرفض الذي وجده "**كريم**" من العقداء خاصة "**بومدين، ولطفي، كافي، وابن طوبال**" أصبح المجلس الوطني للثورة يضّم بقوة ضباط الحدود "**علي منجلي، وأحمد قايد، وعلي سواعي، وعمار رجاي، والطاهر الزبيري**"، وهكذا كانت غالبية القياديين الجدد من جيش التحرير الوطني[5].

إنّ ما نسجله من خلال تناولنا لاجتماع العقداء العشرة، هو الدخول القوي للفئة الجديدة من جنود جيش التحرير الوطني، والمتمثلة في "**هوراي بومدين**" والعقيد "**لطفي**"، ومنافستهم للباءات الثلاث، الذين بدأت سلطتهم تتراجع، وكما أكد الاجتماع على أن مسألة اتخاذ القرار والحسم في المسائل الثورية أصبحت بيد القيادة العسكرية، وبالرغم من كونه اجتماع هام وحاسم في تاريخ الثورة إلا أنه أكد لنا من جديد الصراع الإيديولوجي والشخصي بين القيادة الثورية.

---

[1] – علي كافي : المصدر السابق، ص 254.

[2] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 206.

[3] – علي كافي : المصدر السابق، ص 256.

[4] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص ص 390 – 391.

[5] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 207.

2 ـ 4 ـ الصراع بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة لهيئة الأركان "صراع الشرعية الثورية بين العسكري والسياسي":

إنّ مسألة الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، هي وجه جديد للصراع بين السياسيين والعسكريين، للسيطرة على مقاليد السلطة خاصة وأن الاستقلال بدأت تظهر ملامحه الأولية، ولكن هذا الصراع تزعمه العسكريين الجدد بزعامة "**هواري بومدين**" ومساعديه "**علي منجلي**" و"**أحمد قايد**"، الذين دخلوا في النزاع على مستوى جهتين، أولاً العمل على إبعاد سيطرة العسكريين القدماء "الباءات الثلاث"، وثانيا إحكام السيطرة على جيش التحرير بالحدود واستقطاب قادة الولايات بالداخل، وثانيًا إبعاد السياسيين من الساحة للاستيلاء على السلطة والثورة، فما هي أسباب الصراع؟ وما مدى تأثيره على مستقبل الثورة؟

لقد كان من المفروض أن تكون هيئة الأركان[1] تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، ولكن حسب شهادة "**ابن خدة**" فإن هذه اللجنة لم تمارس هذه السلطة ربما لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى، وكان من الطبيعي أن تستغل هيئة الأركان هذه الوضعية لتدعم نفسها[2]، بوضع قوة عسكرية نشيطة طيعة مهيكلة على الحدود، واستطاعت الاستيلاء على جنود الولايات المتخمة للحدود، وكما وضعت كل إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة التي لا تهتم بالحرب إلا قليلاً، وأصبح همها الوصول إلى السلطة في سنة 1962م[3].

وقد كانت تحركات هيئة الأركان تدل على وجود خطة مدروسة، لم ترضّي اللجنة الوزارية لشؤون الحرب، أحس أعضائها أن "**بومدين**" ورفقائه شرعوا في سحب البساط من تحت أقدامهم، فسارعت اللجنة للاتصال بقادة الداخل والاتحادية لتحذيرهم من التعامل مع قيادة الأركان، وثم أصدرت بيانًا باسم الحكومة المؤقتة تأمر فيه هيئة الأركان بالدخول إلى الجزائر قبل نهاية 31 مارس 1961م، إلا أن هذه الأخيرة رفضت الامتثال لأوامر الحكومة، فحسب "**بومدين**" أن اللجنة لم تكن تهدف إلا لتحقيق رغبة أعضائها في الاحتفاظ بالسلطة، وبأي

[1] – لم يكن هناك تنّاسق في تشكيلة القيادة العامة لهيئة الأركان، فكان "علي منجلي" ثوريًا مقتنعًا، وقائدًا عسكريا وسياسيًا شجاعًا وصارمًا متطلبًا، ويفكر في إحداث توازن في جيش التحرير الوطني للحدود ضد الحكومة المؤقتة، وبالضبط ضد القيادة الثلاثية "كريم، بوصوف، ابن طوبال"، من أجل الحفاظ على الثورة من الانحرافات التي تتربص بها، وكان يسعى لتدعيم الجيش بالوسائل المادية والبشرية لا سيما الأسلحة العصرية والقيام بعمليات عسكرية واسعة ضد الجيش الفرنسي لتنفيس عن جيش التحرير بالداخل، فقد كانت لـ "علي منجلي" خطة متناسقة شاملة سياسيًا وعسكريًا، بغيّة إنقاذ لثورة، ولم يكن يبدو عليه أنه يفكر في لعبة شخصية، ولم تكن له استراتيجيا لأخذ السلطة، على عكس "بومدين" الذي كان هادئًا باردًا سلطويًا بعيد النظر ويسانده "أحمد قايد"، ومنذ اجتماع العقداء العشرة أصبح واعيًا بالدور الذي بوسعه أن يقوم به مستقبلاً، ومنذ تعينه على رأس قيادة الأركان أصبح يمسك بزمام مصيره الشخصي، مبتعدًا بذلك تدريجيًا عن رئيسه "بوصوف"، وكما هدف إلى تنظيم جيش الحدود وجعله قوة ضاربة ضد الجيش الفرنسي، وقوة بإمكانه الاعتماد عليها مستقبلاً بعد الاستقلال. ينظر ـ عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 46 -47.

[2] – إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 95.

[3] – علي كافي: المصدر السابق، ص 258.

ثمن، وواصلت هيئة الأركان عملها على الحدود[1]، وهكذا أصبح الصراع واضحًا بين اللجنة الوزارية وقيادة الأركان العامة، وسعى كل طرف للحفاظ على قوته وتدعيمها أكثر للوصول إلى السلطة وإزاحة الطرف المنّافس بأي ثمن.

وقد تفاقمت الأزمة أكثر وزاد الصراع بين قيادة الأركان[2] والحكومة المؤقتة بعد حادثة الطيار الفرنسي، ففي جوان 1961م أسقط جيش التحرير الوطني طائرة فرنسية فوق مركز التدريب بواد ملاق حيث كانت تقوم بمهمة استطلاعيّة، وتم أسر طيارها، فطلبت الحكومة المؤقتة من قيادة الأركان تسليم الأسير للسلطات التونسية، إلا أن قيادة الأركان رفضّت الاستجابة، وحاولت كسب الوقت مدعية أن الطيار قد مات، فهددت الحكومة التونسية وتدعمها الحكومة المؤقتة بالتدخل العسكري ضد جيش التحرير الوطني إنّ لم يسلموها الطيار حيًا أو ميتًا[3]، وبعد أيام من التردد انصاع "**بومدين**" وسلم الطيار، فكانت هذه الحادثة القطيعة النهائية بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، ليقدم هذه الأخير قادة الأركان استقالتهم في 15 جويلية 1961م[4]، وانتقل جميعهم إلى ألمانيا ليتركوا الجيش دون قيادة، فرفض "**فرحات عباس**" الاستقالة لأن الوضع العسكري لا يسمح بذلك، وعندما عين "**ابن خدة**" رئيسا للحكومة المؤقتة[5] في أوت 1961م حاول تشكيل لجنة مؤقتة على رأس الأركان إلا أن ضباط الحدود رفضوا هذه اللجنة لأن "**بومدين**" قد خطط لذلك مسبقًا وضّمن ولاء الجميع له، فوقع الضباط على وثيقة تطالب بعودة "**بومدين**" على رأس القيادة، مما أعطاه ذريعة للاستقلال عن الحكومة المؤقتة، لأنه استلم القيادة من

[1] – العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص ص 146 – 147.

[2] – إنّ المحرض الأساسي على المواقف الثورية لقيادة الأركان ضد اللجنة الوزارية المشتركة والحكومة المؤقتة، لم يكن سوى "علي منجلي" ويسانده "أحمد قايد"، على عكس "بومدين" الذي كان دقيقًا في حساباته، وكان يتحرك إلى الأمام بحذر كبير، ومع مساندته الضمنية لهجومات زميليه ضد اللجنة الوزارية والحكومة المؤقتة، فقد كان يعمل على تركيز هجوماته ضد "كريم"، وفي نفس الوقت الحفاظ على العلاقات الطيبة مع رئيسه السابق "بوصوف"، الذي لم يبتعد عنه إلا في سنة 1962م عندما تمت القطيعة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة وتربع جيش الحدود على السلطة. ينظر ـ عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 55.

[3] – عبد الحميد براهيمي: المصدر نفسه، ص 53.

[4] – علي كافي: المصدر السابق، ص 260.

[5] – صادق المجلس الوطني للثورة على استبدال "فرحات عباس" بالسيد "ابن خدة" الذي كان من القادة المساعدين الرئيسيين للشهيد "العربي بن مهيدي" أثناء توليه إعادة تنظيم المنطقة الرابعة، والإعداد لمؤتمر الصومام، ومن الأعضاء الأوائل للجنة التنسيق والتنفيذ، وظل وفيًا للخط الإيديولوجي ولم يفتأ ينادي بضرورة عودة القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن، عملاً بأولوية الداخل على الخارج، إلا أن "فرحات عباس" لم ينظر إلى عملية استبداله على هذه الأساس، وإنما رأى في الأمر انحرافًا خطيرًا على جبهة التحرير الذي بعد هذا التعديل الجديد، قد أصبحت حكرًا على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إذّ يقول: "يظهر جليًا بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعها، بل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وحدها، فالمؤامرات التي حيكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ومع اقتراب الاستقلال تجمع المركزيون واعتلوا الصدارة متهمين إيانا بالانتهازيين والمتطفلين في حين أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد انظم قبلهم إلى جبهة التحرير الوطني". ومن خلال هذا التصريح يتبين لنا أن "فرحات عباس" لم يتقبل قرار إزاحته من الرئاسة، واعتبر الأمر جائرًا وظلمًا لاستبعاد أحباب البيان، وهو ما سيدفعه للوقوف ضد الحكومة المؤقتة مستقبلاً في صراعها مع جماعة "ابن بلة". ينظر ـ العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص ص 162 – 163.

العسكريين وليس من سياسي الحكومة المؤقتة، فأصبح مسؤولاً أمام الضباط وليس أمام الحكومة ، فتحول بذلك جيش الحدود إلى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها[1].

وكما حاولت قيادة الأركان ترجيح كفة الصراع لصالحها بالتحالف مع القادة المسجونين في فرنسا، فأُرسل "**عبد العزيز بوتفليقة**" ليطلعهم على الأزمة التي وقعت بين الحكومة وقيادة الأركان، فانقسم السجناء بدورهم إلى كتلتين متصارعتين، فأيد "**ابن بلة**" قيادة الأركان، وكسب لصفه "**خيضر**" و"**بيطاط**"، وأما "**بوضياف**" و"**آيت أحمد**" كان يؤيدان "**كريم بلقاسم**" ويفضلان التعامل معه لمنع "**ابن بلة**" من الوصول إلى السلطة، ولكن كان كل واحد منهم يرى نفسه أولى بالزعامة[2]، وهكذا فإن الصراع قد مسّ كل أعضاء جبهة التحرير الوطني، وانقسامهم بين مؤيد أو معارض لأحد أطراف الصراع أو محايد.

وفي المقابل ستحاول الحكومة المؤقتة فرض سيطرتها والتخفيف من سلطة قيادة الأركان وقوتها، من خلال محاولة إقناع الهيئة بالخضوع لسلطتها، وتقسيم قيادة الجيش إلى قيادتين: الأولى في المغرب، والثانية في تونس، وذهب "**ابن خدة**" شخصيًا إلى غار ديماو لاقتراح المشروع على الضباط إلا أنه رُفِض، لتتجه الحكومة المؤقتة نحو تصّميمها في التخلص من الرافضين لها، فتطلب في 27 سبتمبر 1961م من ولايات الداخل وقف تعاملها مع هيئة الأركان، وتشرع أيضًا في حملة دعاية وسط اللاجئين لتتهم الأركان بالإخفاق العسكري، ورفضها للحلول السلمية، وكما لجأت إلى تعيين الرائد "**موسى بن حامد**" قائدًا لهيئة الأركان، وبعد تردده اتجه إلى المغرب لتطبيق القرار لكنه اصطدم برجال "**بومدين**" ففشل في مهمته، وهذا يعني أيضًا فشل الحكومة المؤقتة في مواجهتها للهيئة، وعدم قدرتها على إخضاعها لسلطتها، فكان واضحًا تمرد قيادة الأركان وعدم اعترافها بسلطة الحكومة السياسية[3].

3 – اتفاقيات ايفيان وإعلان الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان:

لقد وصل الصراع حدته بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، أثناء المفاوضات الفرنسية الجزائرية الأخيرة بإيفيان، إذّ قامت الحكومة المؤقتة باستبعاد أعضاء هيئة الأركان المقدم "**سليمان**" والمقدم "**علي منجلي**"، وتعيين أحد الضباط الأقل عداءًا للحكومة، وهو المقدم "**ابن عودة**"، وعند عودة المقدم "**سليمان**[4]" قام بجمع كل الأطر

[1] – رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص ص 46 – 47.

[2] – الطاهر الزبيري: المصدر السابق ، ص 276.

[3] – السلام فيلالي: المرجع السابق، ص ص 437 – 438.

[4] – هوفمان سليمان: عسكري ومناضل وطني، ومن مواليد سنة 1922م، وقد كان ضابطاً في الجيش الفرنسي عندها فر إلى جيش التحرير الوطني في الحدود التونسية عام 1957م، وكلف أولا بتدريب وتأطير وحدات الجيش، ثم تولى عدة مسؤوليات عسكرية، منها عضو المكتب السياسي لهيئة الأركان العامة ما بين سنتي (1960 – 1962)م، ومسؤول المكتب التقني لهيئة الأركان (1960 – 1962)م، وبعد الاستقلال واصل خدمته في الجيش =

العسكرية بالحدود الشرقية في مركز التدريب Mellegue، واتهم الحكومة المؤقتة بالخيانة، وأدان اتفاقيات إيفيان، معتبرًا إياها مصالحة مخجلة على حساب الثورة، ودعا جيش التحرير لعدم قبول هذا الذل والإذلال، لأن الشعب سيطالبهم بالحساب، ولن يطالب سياسي الفنادق الضّخمة على حد تعبيره، وكرد فعل قوي على رفض الاتفاقيات قامت هيئة الأركان بشنّ هجوم على الحدود الشرقية في فيفري 1962م قبل وقف القتال للتأكيد أن السلام والاستقلال انتزعا بالسلاح وليس بالعمل السياسي[1].

وقد وجهت قيادة الأركان انتقادها للحكومة المؤقتة على توقيعها لاتفاقيات إيفيان، لأنها في نظرها كانت ترمي لتأسيس نظام استعماري جديد، ومن أهم الانتقادات الموجهة للاتفاقيات:

ـ إنشاء جيش يطلق عليه اسم "قوة محلية" مكونة من 40.000 يؤطرهم ضباط صف جزائريين ما زالوا في خدمة الجيش الفرنسي في سنة 1962م، وضباط فرنسيين يعملون في إطار التعاون الفني.

ـ احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة المرسى لمدة 15 عام، وكذلك قاعدة عين أكر لمواصلة التجارب النووية.

ـ الإبقاء على الجهاز الإداري القائم والمكون من 80 ألف موظف منهم 65600 فرنسي و14400 جزائري، استفادوا من الترقية الاجتماعية في عهد "لاكوست".

ـ الحفاظ على الليبرالية الاقتصادية واحترام المصالح والامتيازات الفرنسية كما كانت قائمة منذ الاستقلال، وعلى السلطة الجزائرية الجديدة مواصلة تنفيذ مخطط قسنطينة ضمن منظور استعماري.

ـ الحفاظ على هيمنة اللغة الفرنسية وتشجيع نموها على حساب اللغة العربية.

ـ احترام الخصوصيات العرقية واللغوية والدينية للأوروبيين الذين سيكون لهم حتى عام 1965م الخيار بين الجنسيتين[2].

ومن خلال ما سبق تناوله يمكننا القول أن الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان من أخطر الصراعات التي مسّت جبهة التحرير الوطني، وهو امتداد لسلسة الصراعات التي كانت قائمة بين السياسي والعسكري منذ سنة 1956م، وهو في الواقع صراع إيديولوجي عجزت فيه الحكومة المؤقتة ورغم صلاحياتها الواسعة في السيطرة

= الوطني الشعبي، ساهم في هندسة انقلاب 19 جوان 1965م، وحظي بمكانة مرموقة من قبل نظام "بومدين" وعين عضو ديوان وزارة الدفاع ومسؤول سلاح المدرعات، ثم شغل منصب والي الجزائر العاصمة، وكما تولى مسؤوليات حزبية، منها مسؤول العلاقات الخارجية في جبهة التحرير الوطني، وعضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني عام 1979م. توفي بنيس في فرنسا يوم 02 جانفي 1993م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 530 – 531.

[1] – سليمان الشيخ: المصدر السابق ، ص 477.

[2] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 56 – 57.

علي قيادة الأركان وإخضّاعها، فكان الصراع في البداية بين جيل عسكري جديد يعتبر نفسه أكثر جدارة واستحقاق للزعامة من جيل القدماء العسكريين، الذين رفضوا دخول أي منافس جديد للزعامة، خاصة "الباءات الثلاث" وبدرجة أكبر "**كريم بلقاسم**" الذي يرى أنه من قادة الثورة التاريخين، وهو الأحق بالزعامة من أي شخص أخر سواءً كان سياسي أو عسكري، فأراد خلق تحالف عسكري مع جيش الحدود وقادة الداخل للتحكم في الثورة، إلا أن بروز جماعة "**بومدين**" أخلط كل حساباته وتوقعاته، مما دفعه للضّغط على الحكومة المؤقتة للحد من سيطرة هيئة الأركان، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، وعلى العكس فقد زاد التوتر بين الحكومة والأركان، وأصبح الصراع بينهما علنيًا مما أدخل الثورة في متاهات كادت أن تعصف بالوحدة الثورية.

وكخلاصة مرجعية يمكننا القول أن أزمة الصراع على السلطة في الجزائر لم تكن وليدة صائفة 1962م، وإنما تعود جذورها إلى ما قبل اندلاع الثورة، ولكن الانشغال بالعمل المسلح وتوسيع الثورة، ومواجهة العدو أجل الصراع نوعًا ما إلى وقت لاحق، ولكن بعد تمركز العمل الثوري، وتمكن قيادة جبهة التحرير من تنظيم مؤسسات الثورة بعد مؤتمر الصومام الذي نتج عنه بروز صراع إيديولوجي وفكري تعددت أوجهه، فكان أولا بين جماعة الداخل والخارج، ثم ظهر بين السياسي والعسكري، وتفاقمت حدته مع مرور الوقت، وقد أكد لنا عن غياب مركز اتخاذ القرار مما فتح المجال لظهور مختلف التحالفات السياسية والعسكرية، وظهرت المنافسات الشخصية بين قيادات الثورة كل واحد يستند لمشروعيته الثورية، وأحقيته بالسلطة والزعامة إما لإرثه النضّالي وأسبقيته في العمل المسلح، أو لجدارته واستحقاقه بالقيادة نظرًا لما قدمه من جهود لتعزيز العمل الثوري، فسعى كل شخص متحمس للزعامة لفرضّ وجوده وسيطرته ولو على حساب الأخر، ولو بالاعتماد على أساليب غير مشروعة وصلت لحد الاغتيال والتصّفيات الجسدية، والبحث عن تحالفات لتحقيق طموح الزعامة. وما ميز الصراع في بداياته الأولى أنه كان صراع خفيّ غير معلن بشكل واضح، إلا أنه بدأ يطفو على السطح تدريجيًا ووصل إلى حد المواجهة العلنية والمباشرة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان.

4 – التوجهات الأولى للقوى الوطنية لحل أزمة السلطة:

لقد كشفت أزمة صائفة 1962م عن خطوط التصّدع داخل جبهة التحرير الوطني، ومدى الاختلاف الإيديولوجي والفكري بين أعضائها، وأكدت لنا عن قوة الصراع والانشقاق الذي بدأت ملامحه منذ سنوات، وتحكمت فيه عدة أسباب واختلفت فيه وجهات النظر والمواقف، فكانت الانقلابات والاغتيالات الجسدية تعبّر عن مدى قوة الصراع على السلطة بين القيادة الثورية، ليحسم لنا انقلاب هيئة الأركان على الحكومة المؤقتة الصراع.

وقد عرفت الجزائر المستقلة حقبة تاريخية جديدة مليئة بالمشاحنات والحركات المضّادة للسلطة، والتي كادت أن تؤدي إلى حرب أهلية دامية، ولكن لحسن الحظ تم السيطرة على الوضع بالقوة وإخضّاع القوى الوطنية لسلطة جيش الحدود بقيادة "**هواري بومدين**[1]" ورفاقه، وهكذا برزت فئة قياديّة جديدة فرضت سلطتها على الجزائر بعد تمكنها من إزاحة القيادة الثورية السابقة، وما سنحاول الإجابة عنه هو: كيف تمكنت قيادة الأركان من إفتكاك السلطة؟ وما هي الأساليب المعتمدة في ذلك؟ وما مدى تأثير أزمة السلطة على جبهة التحرير وجيشها الوطني؟ وكيف كانت مواقف الشخصيات الوطنية من الصراع؟

إنّ رغبة هيئة الأركان في الانفراد بالسلطة وَجَب عليها البحث عن تحالف سياسي مع القادة التاريخيين للثورة، لكسب غطاء "الشرعية الثورية"، ولما تأكدت من أن الثورة في مرحلتها الأخيرة، وأن الجزائر ستحصل على استقلالها عما قريب، سارعت للاتصال بالوزراء المعتقلين وكسب دعمهم السياسي لصفها ضد الحكومة المؤقتة[2]، وتشير الوثائق التاريخية أن "**هواري بومدين**" كان يريد في البداية التحالف مع "**بوضياف**" إلا أن مراسله "**عبد العزيز بوتفليقة**[3]" نصحه بالمراهنة على "**ابن بلة**" لأن الأول صارم وعنيد[1]، وفي هذا السياق عُقِد التحالف بين

---

[1] – هواري بومدين: عسكري من أبرز القادة الثوريين، من 1932م بقرية بني عدي قرب قالمة، ترعرع في بيئة ريفية، وتلقى تعليمه في الكتاب وفي معهد الكتانية بقسنطينة، سافر إلى القاهرة برا ليواصل تعليمه بجامع الأزهر، وهناك ارتبط بالمناضلين الوطنيين في مكتب المغرب العربي، وتلقى تكوينا عسكريا قبل اندلاع الثورة بإشراف من "ابن بلة" فجنّد لتلقي تدريب في مدرسة المهندسين بالقاهرة سنة 1954م،وبعد أن انهي تدريبه وتقرر سفره على متن اليخت دينا الذي نقل شحنة أسلحة إلى سواحل المغرب، واستقبل في افريل 1955م من قبل "ابن مهيدي" وكلف أولا بالتنسيق مع حركة المقاومة المغربية وعمل محافظا سياسيا ثم أصبح مساعدا لـ "بوصوف" الذي اكتشف فيه مواهب القيادة وحسن التدبير، عينه خلفا له على رأس الولاية الخامسة في عام 1957م، وبعد سنة فرضه كل من: "بوصوف وابن طوبال" قائدا لجيش الحدود الغربية، ومع نهاية عام 1959م برز انه العسكري الأكثر نفوذا على جيش التحرير الوطني خاصة مع معارضته لسياسة كريم، كسب إلى جانبه العقداء العشرة وفرض نفسه على رأس هيئة أركان مستقلة عن نفوذ الباءات الثلاثة، وبدأ في سنة 1960م في إرساء تنظيم محكم لجيش الحدود، وفي الاستعداد لبناء مؤسسات الدولة المستقبلية، عارض الحكومة المؤقتة وفرض عليها ضغوطا من خلال تقديم استقالته وزملائه من هيئة الأركان في جولية 1961، وقد أرسى تحالفات وثيقة خاصة مع قادة الداخل والزعماء المعتقلين وعلى رأسهم "ابن بلة" فخطط للوصول إلى السلطة، وأدار تحالف تلمسان الذي أوصل "ابن بلة" للسلطة، وإضافة إلى هيمنته على قيادة الجيش فرض زملائه وأنصاره لتولى المناصب الوزارية، خطط بعد ثلاث سنوات لانقلاب 19 جوان 1965 وأصبح رئيسا للبلاد إلى غاية وفاته يوم 27 ديسمبر 1978م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 130 – 131.

[2] – عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 29.

[3] – عبد العزيز بوتفليقة: ولد في مارس 1937م بمدينة وجدة المغربية من أبوين جزائريين هاجرا إلى المغرب، نشأ بوجدة في أسرة فقيرة، واصل تعليمه في معهد مولاي إدريس الثانوي. التحق بصفوف الثورة سنة 1956م في المغرب، وعمل ضابطا في الولاية الخامسة مكلفا بالنشاط السياسي، واختاره قائد الولاية هواري بومدين ليكون أمين سر الولاية ومساعده في تسيير شؤون الولاية، وانتقل معه للعمل في القيادة العامة للجيش بالحدود الغربية، كلفه قائد هيئة أركان الجيش منذ سنة 1960م بفتح جبهة جنوبية في أقصى الصحراء، فوفق في قيادة هذه الجبهة وإنجاح مهامها، وفي ظل صراع هيئة الأركان =

"**ابن بلة**" وقيادة الأركان، وقد سمح هذا التحالف لـ "**بومدين**" بالحصول على غطاء سياسي له وزنه للتغلب على الحكومة المؤقتة وتهيئة الشروط للاستيلاء على السلطة بعد الاستقلال، لأنها كانت تدرك أن قوتها العسكرية ستكون أقوى بهذا التحالف السياسي، مما شجعها على الإعلان عن استعدادها لمعارضة تطبيق اتفاقيات إيفيان التي تتناقض مع مبادئ الثورة[2]، وقد أعلن "**ابن بلة**" شخصيًا عن اعتراضه على بعض بنود الاتفاقيات[3] المبرمة، فكان هذا الالتقاء في وجهات النظر بينه وبين قيادة الأركان أحد العوامل التي شجعته على التحالف مع "**بومدين**"، بالإضافة إلى رغبته في الوصول إلى السلطة بالاستناد على قوة جيش الحدود الذي بإمكانه حسم الصراع لصالحه ضد منافسيه التاريخيين أمثال: "**بوضياف**، و**آيت أحمد**، و**كريم بلقاسم**"، وخاصة وأن جيش الحدود هو القوة المنظّمة الوحيدة التي بقيت من مختلف تنظيمات الثورة التي أنهكتها الحرب خاصة الولايات الست في الداخل[4].

ومهما تعددت أسباب التحالف بين "**ابن بلة**" و"**بومدين**" إلا أنه يمكننا القول أنها مثلت لنا نوع من الالتفاف الإيديولوجي والفكري لرسم مستقبل الجزائر المستقلة، وربطها بالاتجاه العربي الإسلامي، ومحاربة كل محاولة لنشر الفكر الغربي الأوروبي.

4 – 1 – مؤتمر طرابس:

لقد عارضت العديد من الأطراف عقد مؤتمر استثنائي للمجلس الوطني للثورة، لأنه كان من المقرر أن يتم عقده بعد الاستقلال وداخل الوطن، وبمساهمة قاعدة واسعة لمناقشة برنامج بناء الجزائر المستقلة[5]، إلا أن "**ابن**

= مع الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ جويلية 1961م تولى مسؤوليات حساسة منها خلافة الثلاثي المستقيل من هيئة الأركان، كان محل ثقة "هواري بومدين"، وقد أدى له المهمات الحساسة، ومنها الاتصال بالزعماء الخمسة المعتقلين في فرنسا بقصد عقد التحالفات المستقبلية، وقد تحاور مع "بوضياف" و"ابن بلة" ومال إلى كفة هذا الأخير، وبعد الاستقلال "بوتفليقة" عضوا في المجلس التأسيسي ووزيرا للشباب والرياضة، وتولى عام 1963م وزارة الخارجية التي قضى على رأسها ستة عشر عاما، أزيح من قبل فريق "الشاذلي بن جديد" عام 1979م فهاجر خارج الوطن، أنتخب رئيسًا للجمهورية منذ أفريل 1999م، وبقي رئيسًا إلى غاية أفريل 2019م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس ، المرجع السابق، ص ص 119 – 120.

[1] – علي كافي: المصدر السابق، ص 283.

[2] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 58.

[3] – أبدى "ابن بلة" اعتراضه على قضية المرسى الكبير إذّ نصت الاتفاقيات على بقاء الجيش الفرنسي لمدة 15 سنة. ينظر – أحمد منصور: المصدر السابق، ص 163.

[4] – رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 54.

[5] – علي هارون: المصدر السابق، ص 12.

بلة" و"**خيضر**" و"**بيطاط**" وقيادة الأركان (**بومدين، منجلي، قايد**[1])، طالبوا بعقد دورة طارئة لمجلس الثورة للنظر في مسألتين مهمتين هما: برنامج ما بعد الاستقلال والهيئة التي تشرف على تطبيقه، وقد استندت جماعة "**ابن بلة**" إلى لائحة القانون الداخلي للمجلس الذي ينصّ على أن المجلس يعقد دوراته بطلب من الحكومة أو من ثلثي أعضائه، ولما تعتذر عليهم الشرط الثاني لجأت الجماعة للضغط على الحكومة حتى وافقت على الطلب[2]، فما هي أسباب إصرار "**ابن بلة**" وقيادة الأركان على عقد المؤتمر؟

وتعود أسباب عقد هذه الدورة المستعجلة حسب شهادة "**علي هارون**" إلى أن "**ابن بلة**" ورفاقه كانوا يسعون لتنّحية الحكومة المؤقتة وتعويضها بالمكتب السياسي، الذي لو تم انتخابه بصفة نظامية خلال هذه الدورة سيتمتع بالسلطة العليا دون قيد أو شرط، وبذلك فإن الولايات التي بدأت تراودها نزعات طامحة للاستقلال الجهوي، لا يمكنها معارضة هذه الهيئة العليا، بدليل حيازتها على مقاعد فيها بصفة مباشرة أو عبر التمثيل[3]، وهكذا فإن قيادة الأركان سعت من خلال هذا المؤتمر لكسب الشرعية لتولي مهام الإشراف على الأوضاع واستلام زمام السلطة بعد الإعلان عن الاستقلال.

---

[1] – أحمد قايد (سي سليمان): من مواليد 17 مارس 1921م بقرية عين صلصول قرب تيارت، من أسرة محافظة تنتسب لزاوية سيدي بلقاسم السنوسية، درس في الكتاب ودخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بتيارت، جنّد إبان الحرب العالمية الثانية في صفوف الجيش الفرنسي، وبعد حوادث 8 ماي 1945م تجنّد في خدمة قضية شعبه العادلة، فأسس شعبة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1948م، وبفعل نشاطه وحيويته انتخب في المجلس البلدي، وأصبح نائبا لرئيس بلدية تيارت، وعند اندلاع الثورة التحريرية التزم موقف حزبه رغم إيمانه بأن ما دعت إليه جبهة التحرير هو عين الصواب، نشط سرا في الاتصال برجال الثورة وتقديم المساعدة لهم، وفي ربيع سنة 1956م التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في منطقة غيليزان، فعمل مع "سي لطفي" بإقليم المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة تمت ترقيته عام 1957م من محافظ سياسي إلى قائد للمنطقة الثامنة برتبة نقيب، وأصبح في سنة 1958م عضوا في قيادة أركان الولاية الخامسة، وثم نقل نشاطه إلى جيش الحدود مساعداً لـ "بومدين"، وعين في سنة 1960م ضمن قيادة هيئة الأركان رفقة كل من: "ومدين، ومنجلي، وعز الدين"، وقد ساهم في إبراز مكانة هذه الهيئة ودورها السياسي، ومثلها في عدة مهمات منها المشاركة في مفاوضات ايفيان، وقف إلى جانب رئيسه "بومدين" بعد تحالفه مع "ابن بلة" شارك في مؤتمر طرابلس وتجند لنجاح تحالف تلمسان، بعد الاستقلال عين نائباً في الجمعية التأسيسية ووزيرا للسياحة، وبعد انقلاب 19 جوان 1965م عين عضواً في مجلس الثورة وناطقا رسمياً له إلى جانب توليه وزارة المالية، كلفه "بومدين" بتولي مسؤولية الحزب في ديسمبر 1967م، فدخل في خلاف مع "بومدين" بصراحته المعهودة، انتقد سياسة الثورة الزراعية فهمش من الحياة السياسية تدريجياً، أعلن من باريس معارضته للنظام، وتوفي يوم 05 مارس 1978م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 429 – 430 – 431.

[2] – محمد عباس:خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص 175.

[3] – علي هارون: المصدر السابق، ص 13.

ــ تضارب آراء المؤتمرين

شرع في التحضير لاجتماع المجلس الوطني للثورة الذي تقرر عقده في مدينة طرابلس ما بين 27 ماي و07 جوان 1962م، بحضور وزراء الحكومة المؤقتة، وقادة هيئة الأركان، وأعضاء فيدرالية فرنسا، وتونس والمغرب، وأعضاء مجالس الولايات[1]، وقد انطلقت أشغال المؤتمر لمناقشة البرنامج السياسي[2] الذي يحدد أسس بناء الجزائر الجديدة، ولم يثر نقاشًا ذا أهمية داخل المجلس، ما عدا تدخل "**علي كافي**" الذي اقترح إعادة النظّر في بعض المصطلحات، فهو يرى بأن صيغة الثورة الديمقراطية تعني إشراك تنظيمات أخرى في قيادة الحزب، وكما تدخل كل من "**مهري**" و"علي **منجلي**" لمناقشة قضية الحزب الواحد، إذّ اقترح هذا الأخير إعادة النظر في تكوين جبهة التحرير، لأن هناك قوة ثالثة من الإداريين في مرحلة النشأة، وهي ستشكل حسب نظره برجوازية إدارية يكون خطرها أكبر من البرجوازية الفلاحية، ولذلك طالب بوجود حزب واحد يقوم بتجميع مختلف القوى الفاعلة، وأما "**مهري**" اعتبر بأن الحزب الواحد يتطلب مراجعة الماضي، فمنذ اندلاع الثورة كانت الجبهة الوسيلة الوحيدة لتوحيد الشعب، إلا أنها لم تعالج مشاكل القيادة والهياكل التي بقيت عالقة، لذا يجب إعادة النظر في الأساليب والآليات المعمول بها سابقًا[3].

وقد كان أهم موضوع احتدّ حوله النقاش هو مشكلة القيادة، والتي كانت سببًا في تفاقم أزمة 1962م، وتقدم "**ابن بلة**" بقائمة ترشيحه لشخصه بالإضافة إلى كل من: "**خيضر**، و**بوضياف**، **بيطاط**، و**آيت أحمد**، و**الحاج بن علا**، و**محمدي السعيد**"، وحسب تعبير "**سعد دحلب**" فإن هذه القائمة أثارت الصراع لأن

---

[1] – حضر الاجتماع كل من: "محمد بن علي، عمر بوداوود، علي كافي، سعيد محمدي، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، سعد دحلب، عبد الله بن طوبال، كريم بلقسام، بن يوسف بن خدة، أحمد بن بلة، أمحمد يزيد، محمد خيضر، رابح بيطاط، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري، مصطفى نوي، الحاج لخضر عبيدي، سعيد ايوازوران المدعو بريروش، نور الدين بن سالم، فرحات عباس، عمار عكاش، عبد الكريم سويسي، سعيد بوعزيز، عمار أوعمران، بن جدو بوحجر، محمد روينة، سي الحسين، الحاج بن علا، هواري بومدين، أحمد بن شريف، علي منجلي، عمار بن عودة، علي هارون، مختار بويعزم، أحمد قايد، أحمد بومنجل، مصطفى الأشرف، أحمد بوجنان، محمد قاضي، إبراهيم مولاي، الطاهر زبيري، أحمد فرنسيس، الطيب الثعالبي، الشيخ خير الدين، رابح بلوصيف، صالح بوبنيدر، العربي برجام، عبد المجيد كحل الراس، الطاهر بودربالة، محمد حماي، سليمان دحيلس. ينظر ــ علي هارون: المصدر السابق، ص ص 15 - 16 - 17.

[2] – شكلت لجنة مختلطة اجتمعت بتونس مدينة الحمامات، بإشراف "أحمد بن بلة" وكل من:"محمد يزيد"، و"رضا مالك" و"مصطفى الأشرف" اللذان حددت لهما مهمة تحديد طبيعة الثورة، و"محمد حربي" و"محمد الصديق بن يحي" توليا مهمة رسم المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، و"عبد المالك تمام" أسندت إليه مهمة بناء الحزب، وحددت لها مهلة 10 أيام لانجاز أعمالها. ينظر ـ محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 270 - 271.

[3] – حكيمة شتواح: "الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد 2، العدد 5، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، ص 152.

"**ابن بلة**" و"**خيضر**" رفضا ترشيح أي شخص من أعضاء الحكومة القديمة، وهو يقصد ـ الباءات الثلاث ـ، واعتبر تعيين "**محمدي السعيد**" خدعة من "**ابن بلة**" لسكان القبائل والتأكيد على أن هناك توازن جهوي في اختيار القيادة الجديدة[1]، وأما مناصري الحكومة المؤقتة فقد اقترحوا كلا من: "**كريم**، و**بوصوف**، **ابن طوبال**"، وهو ما أدى إلى احتدام النقاش والصراع بين الجانبين[2].

وقد تحصلت قائمة "**أحمد بن بلة**، و**محمد خيضر**، و**محمد بوضياف**، و**رابح بيطاط**، و**حسين آيت أحمد**، و**الحاج بن علا**[3]، **محمدي السعيد**" على الأغلبية، بينما تحصل فريق الحكومة المؤقتة على عدد محدود من الأصوات، خاصة "**بوصوف**" الذي تحصل على صوت واحد، و"**كريم بلقاسم**" الذي تحصل على صوت أو اثنين، و"**ابن طوبال**" على أربعة أو خمسة أصوات، وكان التصويت العلني في الجلسة سيؤكد هذه النتيجة مما أدى إلى انسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة، وأولهم رئيس الحكومة "**بن يوسف بن خدة**" الذي غادر طرابلس نحو تونس، وكما رفض كل من: "**آيت أحمد**، و**بوضياف**" العمل مع "**أحمد بن بلة**" لأنه يملك الأغلبية في المكتب السياسي المقترح، وهكذا انتهى الاجتماع دون أن يصادق على أي قرار رسمي بخصوص مسألة القيادة[4].

---

[1] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 172.

[2] – حنيفي هلايلي: "أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 126، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس، جوان 2007، ص 168.

[3] – الحاج بن علا: ولد بتيارت وبها درس المرحلة الابتدائية، التحق بشبيبة حزب الشعب عام 1941م، وتلقى تكوينا عسكريا خلال أدائه للخدمة العسكرية، حارب في الجبهة الألمانية، تأثر لحوادث 8 ماي 1945م، وبعدها استأنف نضّاله في المنظمة السرية لحزب الشعب، وعمل نائبا لرئيس المنظمة الخاصة بالقطاع الوهراني، وشارك في إعداد عملية بريد وهران ليعتقل بعدها، وأفرج عنه بعد مدة قصيرة، وثم اعتقل ثانية بعد اكتشاف المنظمة السرية وسجن بربروس ومستغانم، وبعد الإفراج عنه عام 1953م استأنف نشاطه السياسي بقسمة وهران، وعشيت اندلاع الثورة شارك "ابن مهيدي" في تكوين الأفواج الأولى للمجاهدين، وتولى قيادة الناحية الثانية الواقعة قرب الحدود المغربية، بذل جهودا كبيرة في تعميم الثورة بمنطقة وهران منذ الفاتح أكتوبر 1955م، وفي ربيع 1956م دخل مدينة وهران لتنشيط العمل المسلح بها لكن القوات الفرنسية اكتشفت أمره واعتقلته في 16 نوفمبر 1956م فحكم عليه بالإعدام وخفف الحكم إلى المؤبد، وتنقل بين العديد من السجون الفرنسية إلى غاية إطلاق سراحه بعد وقف إطلاق النار، فأيد "ابن بلة" منذ البداية، خلف "فرحات عباس" في رئاسة المجلس التأسيسي صائفة 1963م، اعتقل بعد انقلاب 19 جوان 1965م، وظل تحت الإقامة الجبرية في بسكرة إلى أن أفرج عنه سنة 1978م. توفي 0" ماي 2009م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 374 - 375 - 376.

[4] – رياض بودلاعة: "القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 ـ 1962م"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد 1، العدد 2، جامعة سكيكدة، ص 422.

وقد أثارت مشكلة تدخل "**الطاهر الزبيري**[1]" قائد الولاية الأولى بعد مطالبته بإلحاح أن يُعترف له بحق انتخابه بالوكالة لثلاثة أعضاء من مجلس الولاية، لكن "**ابن طوبال**" رفض طلبه بحجة تأخره إداريًا، مما دفع "ابن بلة" للتدخل مدافعًا عن "الزبيري" ليرد عليه "**ابن خدة**" بشكل مستفز قائلاً: "لم أفهمك ... كل مرة تغير مواقفك"، وكان يقصد أن "**ابن بلة**" من عارض التصويت بالوكالات في تونس، لكن هذا الأخير كان يرى أنه ما دام بقيت الولايات صوتت بالوكالة فلماذا تمنع الولاية الأولى؟ وبعدها بدأ الكلام الجارح بين الطرفين، مما أدى إلى استياء أعضاء الحكومة وغادروا الاجتماع، دون المصادقة على المكتب السياسي[2].

وقد أثارت قضية انسحاب الحكومة المؤقتة انتقادًا كبيرًا من طرف المعارضين لها، وعلى رأسهم "**ابن بلة**" وقيادة الأركان، إذّ حملوا رئيسها "**ابن خدة**" مسؤولية فشل المؤتمر في تعيين القيادة، واعتبروا انسحابه مناورة، وهو ما أكده "**ابن بلة**" بقوله: "**وحينما تم انتخابنا واختيارنا من قبل المجلس اصطنع بن خدة والآخرون خلافا وهربوا، حتى يكون ذلك ذريعة لإلغاء المؤتمر، ودار بيننا كلام فوجدْنا أن الأغلبية موجودة، ورأينا الوضع داخل الجزائر يزداد سوءًا وهناك عملية تصفية لأنصار الثورة في الداخل لاسيما من ذوي الكفاءات من الأطباء والمهندسين، وكان استمرار الوضع على ما هو عليه يعني المزيد من الخسائر في صفوفنا وصفوف أنصارنا ... لذلك رأينا إذا لم نخرج متفقين من اجتماعنا ويتم تشكيل المكتب السياسي فإن الخلافات تستفحل قبل الاستفتاء لذلك قررنا أن نجتمع في تلمسان**"[3].

وفي المقابل برر "**ابن خدة**" قرار انسحابه من طرابلس قائلاً: "**إن عدم التقدم في المناقشة للمجلس (و.ث.ج) وعجزه عن تعيين مكتب سياسي وانعدام سلطة مركزية في الظروف الخاصة والحرجة التي كانت تمر بها البلاد، والخوف من أن يغتنم بعض المجازفين وبعض الطموحين هذه الظروف للتنازع على السلطة أو الاستيلاء عليها على حساب ما حققته الثورة.قد أقنعوني في أنه وبعد كل شيء، الأجدر أن نحتفظ**

[1] – العربي الزبيري: من مواليد 1930م في وادي خبيرات قرب عنابة، انضم إلى صفوف الحركة الوطنية، وهو من أوائل ثوار الثورة في منطقة قالمة، وعين عضوا في مجلس الثورة في جانفي 1960م، واستلم القيادة العسكرية لشرق البلاد سنة 1960م إلى غاية الاستقلال، وكان من مناصري جماعة "ابن بلة" إذّ زحفت قواته على مدينة قسنطينة في جويلية 1962م، وعين رئيسًا لأركان الجيش في أكتوبر 1963م، وثم أصبح عضوًا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في 23 أفريل 1964م، ودعم انقلاب "بومدين" على نظام "ابن بلة" في 19 جوان 1965م، وثم حاول الانقلاب على "بومدين" في ديسمبر 1967م منتقدًا سياسته الديكتاتورية، ومحاولته إبعاد قدماء المجاهدين عن قيادة الجيش، ولكن محاولته فشلت فهرب إلى تونس وثم المغرب، وبعدها أوروبا ولم يعد إلى الجزائر إلا عام 1979م بعد وصول "الشاذلي بن جديد" إلى السلطة. ينظر – جورج الراسي: **الدين والدولة في الجزائر**، دار القصبة، الجزائر، 2008م، ص 295.

[2] – الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص ص 278 – 279.

[3] – أحمد منصور: المصدر السابق، ص 188.

بالحكومة (م.ج.ج) على الأقل حتى الاستقلال. لأنه ورغم نقاط ضعفها الداخلية كانت (الحكومة م. ج. ج) تتمتع باعتماد كبير سواء كان ذلك لدى الشعب أو لدى الرأي العام الدولي."[1].

وأما "**بوضياف**" فقد برر انسحابه من المؤتمر بقوله: "... **لم أكن موافقًا على ما جاء في لقاء طرابلس، وكانت قناعتي أن هذا الاجتماع سيفرق بيننا. ذلك أني كنت على علم بما يقوم به بن بلة من ناحية اتصالاته وتحضيراته للاستيلاء على السلطة...**"[2].

وعليه فهل كان فعلاً انسحاب "**ابن خدة**" فعلاً فيه مصلحة للبلاد كما ذكر أم أنها محاولة منه وبدعم من أنصاره لإفشال عملية التصويت كما قال "**ابن بلة**"؟

إنّ ما يدعم رأي "**ابن بلة**" بأنها محاولة من "**ابن خدة**" لإفشال التصويت، اعتراف هذا الأخير بنفسه أنه طلب السلاح من الوزير الليبي "**محمد عثمان**" لمواجهة قيادة الأركان العامة، وكما قبل عرض الملك الأردني "**حس بن طلال**" بدعمه بالسلاح، ولكنه تراجع عن الأمر خوفا بأن يفسر الصراع بين الحكومة وقيادة الأركان بأنه صراع بين المعسكرين الشرقي والغربي فتتحول الجزائر إلى ساحة للحرب الباردة بين المعسكرين، وهي التزمت الحياد الإيجابي[3].

وبعد التحاق "**ابن خدة**" بتونس اقترح توسيع أعضاء الحكومة المؤقتة إضافة كل من: "**هواري بومدين،** فرحات عباس، الحاج بن علا"، مع تكوين مكتب سياسي برئيسين هما: "**ابن خدة، وفرحات عباس**"، وثلاثة نواب هم: "**ابن بلة، كريم، بوضياف**"، إلا أن الأغلبية رفضت اقتراحه،[4]

وهكذا فشل أعضاء المجلس الوطني للثورة في الالتفاف حول رأي موحد وتعيين قيادة عليا تتولى استلام السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة، وقد أثبت لنا مؤتمر طرابلس مدى قوة التنافس والصراع بين أعضاء الجبهة، فقد سعى كل طرف لترجيح كفته على حساب الأخر، والعمل على التقليل من مكانة الخصّم بتوجيه النقد اللاذع

---

[1] - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 173.

[2] - حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 156.

[3] - رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 62.

[4] - ben youcef ben khada: **L'Algérie à l'indépendance**, **la crise de 1962**, édition Dahlab, Alger, 1997, p 21.

والاتجاهات المختلفة أمام أعضاء المجلس، فكثرت المشاحنات والكلام الجارح مما صعب إتمام الاجتماع والتوصل إلى اتفاق جماعي حول القيادة.

ـ قراءة نقدية تقييمية لقرارات المؤتمر:

وكما ذكرنا مسبقًا أن أهم قرار نص عليه اجتماع طرابلس هو المصادقة على أول ميثاق لبناء الجزائر المستقلة، والذي أشرفت على صياغة بنوده اللجنة المجتمعة بالجمامات والتي كانت تحت إشراف "**ابن بلة**"، وقد تضّمن الميثاق ما يلي:

ـ صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية: تحدث فيها عن أوضاع الجزائر منذ احتلالها وركز على السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة وسيطرة الإقطاع، وثم تطرق لحركة التحرير الوطني، ونضّالها ضد الاستعمار، وخُتم هذا المحور بذكر الأهداف الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية، وهي تحقيق الديمقراطية والامتداد الشعبي، وتكوين قيادة واعية، وبناء ثقافة جديدة.

ـ لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية: تكلم في البداية عن اقتصاد الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وانعكاساته على الأوضاع الاجتماعية للجزائر ثم تطرق لمبادئ السياسة الاقتصادية المتمثلة في محاربة الهيمنة الأجنبية والليبيرالية الاقتصادية، والاعتماد على التخطيط وإشراك العمال، كما تكلم عن المهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية، وهي الثورة الزراعية، وتطوير المنشآت التي تشمل الطرق ووسائل النقل، وتأميم القرض والتجارة الخارجية والثروات المعدنية والطاقة، والاهتمام بالصناعة، كل هذه الإستراتيجية الاقتصادية من أجل تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير المتمثلة في رفع مستوى المعيشة، ومحو الأمية تطوير الثقافة الوطنية، تنظيم وإسكان الشعب الجزائري، والعمل على ترقية الصحة، ومجانية العلاج، وترقية دور المرأة في المجتمع نظرًا للدور البارز الذي ساهمت به خلال مرحلة الثورة الجزائرية[1].

وأما بالنسبة للسياسة الخارجية فستكون مبنية على محاربة الاستعمار والإمبريالية، ودعم حركات النضال من أجل الوحدة على المستوى المغاربي العربي والإفريقي، وأخيرًا النضّال من أجل التعاون الدولي لتحقيق السلام

[1] – النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، المصدر السابق، ص 51 وما بعدها.

والمساواة والاحترام المتبادل، وهذه السياسة الخارجية التي اتبعتها دولة الاستقلال ما هي إلا أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية والمساهمة في بناء عالم جديد[1].

ـ ملحق خاص بالحزب: الحزب هو الذي سيشرف على تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وثم تطرق لعلاقة جبهة التحرير الوطني بالجماهير الشعبية، والمنظمات الطلابية والنسائية والنقابية، وعلاقته بالدولة، ثم طرق لتطوير جيش التحرير الوطني، وفي الأخير أكد على ضرورة تعبئة الجماهير الشعبية، لبناء دولة عصرية[2].

ومن خلال تتبعنا لبرنامج طرابلس فإنه احتوى على وثيقتين مهمتين هما: الدستور المؤقت للدولة الجزائرية، والنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني، ومن الجدير الذكر أن الدستور المؤقت قد حدد لممارسة السلطة التنفيذية "من مهام وصلاحيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، ومن المعروف أن برنامج طرابلس قد صاغه في ذلك الوقت كل من: "**محمد حربي**"، وهو ماركسي، و"**مصطفى الأشرف**[3]"، وهو أستاذ من جامعة السربون، و"**محمد يزيد**"، ويعكس هذا البرنامج ثلاث مفاهيم كانت سائدة في عرض وتحليلها للطبيعة الاجتماعية للثورة الجزائرية، وهي مفاهيم مختلطة ومختلفة، تعبر عن الحساسيات الإيديولوجيّة المتباينّة في قيادة الثورة، وأرائهم حول قراءة الواقع الجزائري، وآفاقه المستقبلية، ويمكن إدراج هذه التفسيرات المتباينّة على النحو التالي:

أولاً: تحليل كل من: " **مصطفى الأشرف**، و"**رضا مالك**" و"**محمد يزيد**" الذي يؤكد بأن طبيعة المجتمع الجزائري أنه مستعمر نصف إقطاعي، ولذا فإن مرحلة الانتقال للاستقلال والعصر الحديث تتطلب بناء دولة حديثة، والقيام بإصلاح زراعي، والتصنيع، وتحرير المرأة، وهو ما ذكرناه سابقا[4].

---

[1] – النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، المصدر السابق، ص ص 98 – 102.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 103 – 109.

[3] – مصطفى الأشرف: ولد عام 1917م بالمسيلة، درس بالجزائر ثم بفرنسا حيث حصل على شهادة اللسانس في الفلسفة، انظم الى عدة تنظيمات سياسية وكتب في صحفها، وتولى رئاسة تحرير جريدة "نجم الجزائر" التي كانت تصدر ببارس، التحق بصفوف جبهة التحريرالوطني مبكرا، وعمل في مجال التنسيق السياسي والاتصال الخارجي ،كان يرافق "ابن بلة" في تنقلاته، وقد اعتقل مع الزعماء الاربعة اثر اختطاف طائرتهم في اكتوبر 1956م، وبقي في السجن الى غاية وقف اطلاق النار، شارك في تحضير مشروع برنامج طرابلس، وعمل بعد الاستقلال مديرا لجريدة المجاهد، ثم عين سفيرا بالارجنتين وبعدها مستشارا برئاسة الجمهورية، واسند له هواري بومدين وزارة التربية في السبعينيات، عرف بتوجهه التغريبي الماركسي الذي كان محل انتقاد التوجه العروبي الاسلامي، له عدة كتب تاريخية وفكرية وأدبية. توفي يوم 13 جانفي 2013م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 444.

[4] – توفيق المديني: **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ـ دراسة ـ**، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997م، ص 926.

ثانيا: تحليل "**ابن بلة**" المتأثر إلى حد كبير بأفكار "**فرانز فانون**" التي طرحها في كتابه "معذبو الأرض"، والذي يرى أن الثورة الجزائرية لا يمكن أن تستقيم إلا إذا انساقت في سياق الثورة الاشتراكية حيث تكون القيادة فيها للفلاحين، ويعطي تحليل "**ابن بلة**" دورًا استراتيجيا للإسلام، باعتباره "يشكل متراسًا للفقراء ضد الأغنياء ويعطي طابعًا مميزًا للأصالة الجزائرية" ونادى "**ابن بلة**" بأممية بلدان العالم الثالث ضد البلدان المصنّعة حيث تبرجزت الطبقة العاملة في الغرب[1]، وبالتالي فقد تم إدراج مصطلح الاشتراكية أيضًا بطلب من: "**علي هارون**[2]"، وذلك من خلال التركيز على طبقة العمال والفلاحين، ونبذّ الطبقة البرجوازية، والنظام الإقطاعي، وأكد على مواجهة الإمبريالية في سياسة الجزائر الخارجية، وتقوية العلاقة مع الدول الاشتراكية، واعتماد سياسة التأميم في المجال الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع نظرة"**ابن بلة**"، بالإضافة إلى فصل نهضة الأمة عن الإسلام، ولكن مع الإقرار بالانتماء إلى الحضارة الإسلامية[3]، وهو ما أكده إذّ طالب بإعادة النظّر في مسألة علمانيّة الدّولة، وعلمانية جبهة التحرير الوطني، وقد عارضه "**مصطفى الأشرف**" في هذا التوجه بحجتين هما: أن الإسلام يحمل في ذاته ثقل القيم الخاصة بحضارة ريفية قديمة، ويمكن أن يلعب دمجه في الأيديولوجيّة السياسية دور الكابح لتحديث البلد، وثانيًا: سوف تستنّد القوى المحافظة إلى الدين لتأييد عادات رجعيّة بما يخص العائلة ووضع المرأة والعلاقات في المجتمع[4].

وأما بالنسبة لموقف أعضاء المؤتمر من برنامج الميثاق، فلم يكن لهم اهتمام كبير رغم أنه يمثل مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهذا راجع لانشغال معظم الأعضاء بمسألة انتخاب القيادة

---

[1] – توفيق المديني: المرجع السابق، ص ص 926 – 927.

[2] – علي هارون: ولد عام 1927م ببئر مراد رايس، تلقى تعليمه في المدارس الفرنسية وواصل دراسته الجامعية بباريس، وهناك بدأ نضاله السياسي بالفرع الجامعي للطلبة التابع لحركة الانتصار، وعند اندلاع الثورة التحريرية التحق بصفوفها مبكرا، وعمل مساعدا لـ "بوضياف" في المغرب، حيث عين فيٍ منصب سكرتير والي مدينة مكناس حتى يتمكن من تأدية عمله، وقد تمكن من الإشراف على جريدة المقاومة وتنسيق العمل مع السلطات المغربية، وبعد حادثة اختطاف الزعماء الخمسة سافر إلى فرنسا بجواز سفر مغربي، وبقي هناك لتنشيط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وقد عرف بنشاطه وحزمه الذي أهله لتولي مناصب عليا في قيادة الفيدرالية بين سنتي (1958 – 1962)م، وشارك في مؤتمر طرابلس ممثلا لفيدرالية الجبهة بفرنسا، وبعدها عين نائباً في الجمعية الوطنية التأسيسية (1962 –1965)م، وابتعد عن النشاط السياسي وتفرغ لعمل المحاماة، وعاد للحياة السياسية عام 1991م، حيث أسندت له حقيبة وزير حقوق الإنسان في الحكومة، وكان له دور في إقناع صديقه القديم "محمد بوضياف" في العودة للوطن، وتولى رئاسة المجلس الأعلى للدولة، وكما عين عضواً في هذا المجلس، وبعد اغتيال "بوضياف" ابتعد عن السياسة ثانية. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 525 – 526.

[3] – علي هارون: المصدر السابق، ص 22.

[4] – توفيق المديني: المرجع السابق ، ص 927.

الجديدة للمكتب السياسي، وكما أن المستوى الثقافي لبعض أعضاء المجلس لا يمكنهم من فهم بعض محتويات الميثاق، وقد تم في الأخير التصويت بالإجماع على برنامج المشروع مع أنه لا يتوافق مع توجهات وأفكار الكثير من الأعضاء، ولكن تم اقتراح بعض التعديلات البسيطة[1].

وبعد تقديمنا لمحتويات مشروع طرابلس نخلص إلا أن المشروع أكد على شعبية الثورة الجزائرية وديمقراطيتها، وكما هدف للقضاء على الهيمنة الاستعمارية، والتخلص من رواسب سياستها في جميع المجالات، وبناء مجتمع جزائري مستقل في ميادينه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وبالتالي فإن معركة بناء الدولة الجزائرية المستقلة بعد 132 سنة من الاحتلال والهيمنة ستكون أقوى من معركة النضّال والتحرر من الاستعمار، وإنّ نجاح الحكومة يكمل في تعبئة الجماهير وثقتها في الدّولة، كما يجب على الشعب احترام القوانين وتطبيقها، هو ما نلمسه من خلال التأكيد على مبدأ الديمقراطية، أي أن الشعب هو من يقوم ببناء الدولة، وهي بدورها تحقق أهدافه وطموحاته.

4 – 2 – موقف ولايات الداخل من مؤتمر طرابلس وانعقاد اجتماع زمورة:

إنّ ما حدث في مؤتمر طرابلس أكدّ قوة الصراع وانسّداد أبواب الصلح والتفاهم بين قيادة الأركان العامة المتحالفة مع "**ابن بلة**" والحكومة المؤقتة وأنصارها، ولهذا سعى الطرفين إلى تقوية نفوذهما بالسعي لكسب دعم الولايات في الداخل، وخاصة أن الصراع قد انتقل مسبقًا إلى داخل الجزائر، وبدأت تظهر ملامح انقسام الولايات بين مؤيد ومعارض لقيادة الأركان والعكس، فهل سيحسم قادة الولايات الداخلية الصراع أم لا؟ وهل سيكون لموقفهم تأثير على الصراع أم لا؟

لقد قرر قادة الداخل تنسيق العمل فيما بينهم بعقد اجتماع عام يضّم قادة الولايات للخروج بقرار موحد، وتفادي الانقسام والدخول في صراع لا فائدة منه، ولذلك تم عقد اجتماع "زمورة" في الولاية الثالثة ما بين 24 و 25 جوان 1962م، حضره مندوبون من والولايات الثانية والثالثة الرابعة، ومنطقة الجزائر المستقلة ذاتيًا وفدرالية فرنسا، وبالنسبة للولاية الخامسة التي كانت بقيادة العقيد "**عثمان**" مع أنها كانت تؤيد الاجتماع إلا أنها بررت عدم حضور مندوبيها بأن لديها رزنامة عمل مكثفة جدًا، وأما الولايتان الأولى والسادسة لم تردا على الدعوات لحضور الاجتماع[2].

[1] – علي هارون: المصدر السابق، ص 25.

[2] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص ص 286 – 287.

وقد خرج مندوبي الاجتماع بقناعة مفادها أن: "**الانقسامات داخل الحكومة قد مست بهيبتها. وأن الصراع بين هذه الحكومة وهيئة الأركان العامة قد قوضت ركائز السلطة، وأدت إلى الفراغ، فغدت الولايات تتصرف بمفردها، كل واحدة على حدا. وحدق الخطر بوحدة البلاد، لا بل بوحدة أركان الأمة**".
ولهذا اتخذ الحاضرون قرارين حاسمين هما:

ـ إنشاء "لجنة تنسيق ما بين الولايات" تتلخص مهمتها في المحافظة على وحدة البلاد.

ـ توجيه نداء لكل أعضاء الحكومة (السلطة الشرعية للبلاد) ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية من أجل الإبقاء على وحدة التراب الوطني، وحماية مصالح الأمة.

وكما أسنّد المجلس لنفسه مهمة الحسم في أمور مستقبل البلاد القريب سياسيًا وعسكريًا باتخاذ قرارات مصيرية على مدى السنوات المقبلة[1].

وعلى هذا الأساس قام بحصر المهمات المرتقبة، ومنها تحضير قائمة المرشحين في الجمعية التأسيسية، وشروط المشاركة وترتيب مجريات المؤتمر الوطني، ومن جهة أخرى يقوم مجلس ما بين الولايات بتنظّيم التحاق وحدات جيش التحرير الوطني المتمركز بالحدود بولاياتها الأصلية، وبمنطقة الجزائر المستقلة، وكما طالب أعضاء الحكومة بالتنديد بأعضاء هيئة الأركان[2].

وبعد انتهاء الاجتماع توجه كل من الرائدين "**عز الدين**" عن منطقة الجزائر، و"**حميمي**" عن الولاية الثالثة، والدكتور "**سعيد حرموش**" عن الولاية الرابعة لإعلام الحكومة المؤقتة بمقررات الاجتماع فأبدى كل من: "**بوضياف**" و"**آيت أحمد**" موافقتهم على المبادرة، وتم استقبالهم في 27 جوان 1962م من طرف "**ابن خدة**"، ولكن "**خيضر**" أبدى رفضه لنتائج الاجتماع، وأكد معارضته لهذه الصلاحيات التي منحتها الولايات لنفسها مقدمًا، وأعلن تقديم استقالته من الحكومة بحجة ما حصل في طرابلس، ومن أن الثلثين مع المكتب السياسي، وكما غادر "**ابن بلة**" إلى القاهرة بحجة انعدام الأمن[3]، وهكذا بدا أن الاستقالة والانسحاب كان بهدف إثبات عجز الحكومة، وأنها تسير نحو التشتت، وعدم تمثيلها للسلطة الشرعيه.

---

[1] – علي هارون: المصدر السابق، ص 71.
[2] – المصدر نفسه، ص 71.
[3] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص ص 501 – 502.

وما يمكننا قوله هو أن أعضاء اجتماع زمورة قد سعوا إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية أولا، والتنديد بالانقسام الذي تشهده جبهة الحكومة الجزائرية مطالبين أعضائها بضّرورة الحفاظ على وحدتها، إلا أن قرارات الاجتماع لم تحظّى بتأييد وإجماع كل أعضاء الحكومة، ومثلت استقالة "**خيضر**" والتحاق "**ابن بلة**" بالقاهرة أول اتهام لمندوبي الاجتماع بمساندتهم وتأييدهم لكفة الحكومة على حساب كفة "**ابن بلة**" وقيادة الأركان، وكما أن غياب الولايات الأولى والخامسة والسادسة مثل نقطة ضعف لقرارات الاجتماع لأن قادتها لم يعلنوا تأييدهم أو رفضّهم، وبالرغم من تأكيد الأعضاء المجتمعين في زمورة على تمسكهم بالوحدة ونبذهم للصراع القائم، إلا أنهم أقحموا في الأمر، وأصبح الولايات مركز لصراع الميداني المسلح.

4 – 3 – إقالة الحكومة المؤقتة لهيئة الأركان:

إنّ من أهم النتائج التي أسفرت عن اجتماع "زمورة" بعد تقديم مقترحات مندوبي لجنة ما بين الولايات إلى الحكومة المؤقتة، قررت هذه الأخير وبإجماع كل من: "**ابن خدة، بوضياف، بوصوف، ابن طوبال، بلقسام، محمدي السعيد**[1]" إقالة هيئة الأركان بتاريخ 30 جوان 1962م، وأصدرت الإجراءات التالية:

ـ التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان.

ـ تجريد العقيد "**هواري بومدين**" والرائدين "**منجلي**" و"**أحمد قايد**" من رتبهم.

ـ رفض كل أمر صادر من هؤلاء الضباط[1].

[1] – محمدي السعيد: من مواليد سنة 1912م بقرية بني يراشن بالأربعاء ولاية تيزي وزو، من أسرة فلاحية فقيرة، نشأ بمسقط رأسه ودخل المدرسة الفرنسية، انتقل إلى فرنسا لمواصلة الدراسة، وعاد إلى مسقط رأسه ليتكفل بعائلته، وأدى الخدمة العسكرية عام 1933م، واكتسب مهارة قتالية عالية وخبر مدى كره الفرنسيين لأبناء وطنه، فأصبح يحلم باليوم الذي يرفع فيه السلاح في وجه العدو الفرنسي، وبعد إطلاق سراحه انظم إلى صفوف الحركة الوطنية الثورية، وأثناء الحرب العالمية الثانية جنّد في صفوف الجيش الفرنسي، وفي جبهات القتال انظم مع بعض رفاقه الجزائريين إلى الجيش الألماني طمعًا في كسب مساعدته في تحرير وطنه، وتم التخطيط لإنزال الجنود الجزائريين بجرجرة، ولكن مشروع الثورة أجهض، وأوقف "محمدي السعيد" سنة 1944م، وهو عائد من تونس وأودع السجن لسنوات، وقد شارك في التهيئة والتحضير للثورة التحريرية، وكان نائبا لـ "كريم بلقاسم" على منطقة القبائل، تولى عدة مسؤوليات وخلف "كريم" في قيادة الولاية الثالثة برتبة عقيد، كلف في بداية سنة 1958م بقيادة لجنة العمليات العسكرية لجيش الحدود الشرقية، وعزل شكليا بعد محاكمة قادة اللجنة، استدعى ثانية لتولي قيادة أركان جيش الحدود الشرقية في أكتوبر 1958م، ونظرا لولائه لـ "كريم بلقاسم" عزل وهمش من قيادة الجيش في نهاية 1959م وكلف بمسؤوليات دبلوماسية فعين في حكومة "ابن خدة" وزير دولة، وعشية الاستقلال انظّم إلى تحالف "ابن بلة" فعين نائبا لرئيس الجمهورية ووزيراً للمجاهدين، وكما عين في عام 1965م عضوا بمجلس الثورة، وبعدها ابتعد عن الحياة السياسية، وفي سنة 1988م طالب بالتعددية الحزبية ووقف إلى جانب التيار الإسلامي، وتوفي يوم 05 سبتمبر 1994م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 463 – 464 – 465.

وقد برر رئيس الحكومة "**ابن خدة**" أن من أسباب إقالة هيئة الأركان يعود لأعمالها اللاشرعية التي كانت تقوم بها داخل الولايات، وقيامها بحملة عنيفة ضد الحكومة المؤقتة[2]، وهذه المبررات تتطابق مع ما ذكره "**علي هارون**" إذّ أكدت تقارير مسؤولي فدراليتي تونس والمغرب الأقصى التجاوزات الخطيرة التي كانت تقوم بها هيئة الأركان على الحدود الشرقية والغربية[3]، إلا أن "**حربي**[4]" اعتبر إقالة هيئة الأركان كان بضغط من "**كريم بلقسام**" و "**بوضياف**"[5].

ومهما تعددت الأسباب والدوافع التي كانت وراء إقالة هيئة الأركان، إلا أن هذا القرار قد زاد من تعمق فجوة الصراع بين الطرفين خاصة بعد إعلان هيئة الأركان عن رفضها لهذا القرار[6]، واعتبرته غير قانوني لأنه اتخذ على يد سلطة هي نفسها غير قانونيّة، وتستند هذه النظرية إلى أن هيئة الأركان عينت من قبل المجلس الوطني للثورة مثل الحكومة نفسها، ولا تعتبر نفسها ملحقة بها في شيء، أو أنه على الأقل لا يمكن عزلها إلا على يد الهيئة التي عينتها، ومن جهة أخرى فإنها ترى أنه ما دام اجتماع المجلس الوطني قد انتهى بمحضر عدم اكتمال

---

[1] – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 173.

[2] – Ben khada: op cite, p 22.

[3] – على هارون: المصدر السابق، ص 81.

[4] – محمد حربي: من مواليد عام 1933م الحروش بسكيكدة، من عائلة ثرية معروفة بالمنطقة، تمكن من مواصلة دراسته، وعندما تحصل على البكالوريا التحق بفرنسا لإتمام دراسته في تخصص الفلسفة، وهو في الطور الثانوي انظم إلى حركة الانتصار، ح،د وبدأ نضاله المبكر في صفوف الحركة الطلابية، حيث كان عضوا بارزا في جمعية طلبة شمال إفريقيا، ومنذ اندلاع الثورة التحريرية بادر إلى مساندتها والتعريف بقضيتها في الأوساط الفرنسية، اختلف مع بلعيد عبد السلام في الهوية الإسلامية لتنظيم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ورأى أنه من أولويات النضال إخفاء الطابع الديني للتنظيم، واثر الإضراب الطلابي كان من أبرز عناصر فيدرالية الجبهة بفرنسا، كلف بميدان الإعلام والدعاية وتمكن بفضل صلاته بالمثقفين الفرنسيين من كسب مناصرتهم للقضية الجزائرية، عمل مع بلحروف الذي يعترف بجهوده ودوره في إرساء التنظيم الثوري بفرنسا، واختلف مع "بوداود" في مسألة العلاقة مع الحزب الشيوعي والمثقفين الماركسيين، في سنة 1958م طلبه "كريم بلقاسم" للعمل معه في وزارة القوات المسلحة، فكانت له أرائه فيما يخص إستراتيجية التعبئة والتجنيد والتسلح، فاختلف مع الرائد "ايدير" ومع "عبد الحميد مهري"، واتهمته قيادة هيئة الأركان العامة بالتهجم على قيادة الثورة، ونظرا لتوجهاته التروتسكية أبعد إلى العمل الدبلوماسي، حيث عين سفيرا في غينيا عام 1961م، وثم استدعي للعمل في ديوان وزارة الخارجية، وشارك في التحضير لملف المفاوضات وحضر محادثات افيان بصفته مستشارا، كما شارك في تحرير برنامج طرابلس وفي إرساء التوجه الاشتراكي في الجزائر المستقلة، وعين بعد الاستقلال مستشارا للرئيس بن بلة، ومديرا لمجلة الثورة الإفريقية ومثل مع رفاقه (زهوان، بوريون...) التيار التروتسكي داخل جبهة التحرير الوطني، اعتقل إثر انقلاب 19 جوان 1965م، واختار بعدها المنفي في فرنسا حيث أكمل دراسته في التاريخ المعاصر، وتفرغ للتدريس الجامعي والكتابة، له العديد من الإسهامات في كتابة تاريخ الثورة. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 221 – 222.

[5] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 280 .

[6] – تم تكليف الرائد "موسى بن أحمد" بقيادة هيئة أركان الجيش بالنيابة وأعطى أوامره بإلقاء القبض على "بومدين" فأراد الحرس التونسي توقيفه لكنه تمكن من الإفلات من قبضة "بورقيبة" الذي كان يدعم الحكومة المؤقتة، وبعدها التجأ "بومدين" إلى "الزبيري" بالولاية الأولى بثكنة بوحمامة رفقة "سعيد عبيد"، واستطاع العقيد "بومدين" استمالة ضباط جيش الحدود إلى صفه وإعطائهم أوامره بالتجمع في مدينة طاورة بسوق أهراس، فلم يتمكن الرائد "موسى بن أحمد" من فعل أي شيء لانسياق ضباط وجنود جيش الحدود لأوامر "بومدين" رغم إقالته. ينظر – الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 280.

النّصاب فإنه لم يعد للحكومة أي أساس قانوني، من حيث أن المجلس الوطني لم يقر بقاءها مما يعني أخر الأمر أن تُتهم الحكومة أو على الأقل ذلك الجزء المتعصب فيها بأنها هيئة لمحاولة انقلاب على السلطة[1].

وقد كان الرد سريعًا من هيئة الأركان إذّ أصدرت بتاريخ 02 جويلية 1962م تصريحها لجميع الضباط والجنود ببقائهم محافظين على مناصبهم، وأن يكونوا على استعداد للدخول إلى الجزائر، وفي المقابل سارعت الحكومة المؤقتة لربح الوقت، والدخول إلى الأراضي الوطنية يوم 03 جويلية إذّ دخل رئيس الحكومة وجميع الوزراء باستثناء "**خيضر**" و"**ابن بلة**"[2]، وهو دليل قاطع على الانقسام الفعلي في صفوف القيادة الوطنية.

وبالرغم من محاولة كل من "**جمال عبد الناصر**" ولجنة الولايات للوساطة، وإيجاد حل للأزمة إلا أن الأمر لم ينجح، وفشلت محاولة الحكومة المصرية إقناع "**ابن بلة**" بالدخول إلى الجزائر مع الحكومة لكنه رفض طالما لم يتم إلغاء التدابير المتخذة ضد هيئة الأركان[3].

4 – 4 – تصاعد الأزمة وردود الفعل "دراسة للخلفيات والنتائج"

عند نهاية شهر جوان وتنظيم استفتاء تقرير المصير كان ميزان القوى لا ريب فيه لصالح قيادة الأركان العامة، وهذا لامتلاكها جيشًا مدربًا وشديد الانضّباط مكونًا من 24 ألف عند الحدود، بالإضافة إلى دعم الولايات الأولى والخامسة والسادسة، ودعم رائدين عضوين في مجلس الولاية الثانية، وأكثر من ذلك فإن تحالف "**خيضر**" و"**ابن بلة**" منح قيادة الأركان بعدًا سياسيًا واسعًا من شأنه أن يجذّب التحالفات، والدعم الضروري للتسوية السياسية للأزمة لصالحهم[4]، وأما الحكومة المؤقتة فقد حظيّت بدعم الولاية الثانية والثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة، وفدرالية فرنسا وقسم كبير من الشباب المثقف والنخب المدنية اللاجئة خارج الحدود، بالإضافة إلى الوزراء "**آيت أحمد، وبوضياف، ابن طوبال، ومحمد يزيد**[5]"، في حين لم تعلن الولاية الرابعة موقفها بوضوح[1].

بوضوح[1].

[1] – سليمان الشيخ: المصدر السابق، ص 479.
[2] – حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص ص 158 - 159.
[3] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 291.
[4] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 82.
[5] – محمد يزيد: من مواليد عام 1923م بالبليدة، ناضل في حزب الشعب منذ سنة 1942م، وفي حركة الانتصار التي تولى فيها مسؤوليات عليا، وأتم دراسته العليا بباريس، وحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، فتولى في باريس رئاسة جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا ومسؤولية التنسيق الطلابي مع حركة الانتصار، فألقي عليه القبض سنة 1948م، وسجن لمدة عامين، عين رئيسا لفدرالية حركة الانتصار بفرنسا، وفي سنة 1954م

وقد كانت كل المؤشرات تؤكد تصاعد الأزمة وأن محاولة الصلح سواءً الداخلية والخارجية أصبحت لا جدوى منها، نتيجة تصلب طرفي الصراع لمواقفهم، فكان نوع الصراع هذه المرة يختلف عن الصراعات السابقة التي شهدتها مؤسسات الثورة وقيادتها، فهو صراع على الصلاحيات وشرعية الحكم، وأدى التسابق نحو السلطة إلى جذب الأطراف والتحالف معها.

4 – 4 – 1 – الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي:

وأمام تأزم الوضع وتفاقم الأزمة سعت "لجنة ما بين الولايات" للصلح بين الطرفين، وتشكيل وفد يتكون من العقيدين "**محند ولحاج**" و "**حسين الخطيب**" والدكتور "**حرموش سعيد**"، والذي كلف بالاتصال بالسيد "**ابن بلة**" بغية فصله عن هيأة الأركان، إلا أنه رفض ودعا كافة الولايات للاجتماع في تلمسان بهدف جعلها تصادق على المكتب السياسي[2].

وفي 05 جويلية 1962م بدأت قوات هيئة الأركان تنتشر في ولاية وهران، وفي الشرق ونجحت الوحدة 19 بقيادة "**عبد الرزاق بوحارة**" في أن تعسكر في سوق أهراس دون أي إعاقة، وكما عمدت بعض الولايات أيضًا إلى تجنّيد الشباب قصد رفع عدد قواتها المسلحة، وفي الداخل ارتفع عدد جيش التحرير الوطني من 10 ألف إلى حوالي 40 ألف حسب ما ذكرته المصادر الفرنسية[3].

قررت اللجنة المركزية للحزب إرساله إلى الخارج للاتصال بمسؤولي الحركة فاختلف مع "مصالي"، وبعد دخوله أرض الوطن ألقي عليه القبض وسجن لمدة ستة أشهر = = وعشية تفجير الثورة أرسله المركزيون إلى القاهرة للتفاهم مع قادة الحزب هناك، وأقنعه الوفد الخارجي بالانضمام لصفوف جبهة التحرير الوطني، فتولى عدة مسؤوليات دبلوماسية، إذّ عين موفدا إلى مؤتمر باندونغ، وثم رئيسًا لمكتب الجبهة بنيويورك حيث نهض بمسؤولية المرافعة عن القضية الجزائرية، وكانت له تجربة رائدة في مجال الإعلام والتوجيه والتنظير للثورة الجزائرية، وذلك بصفته عضوا قياديا للجبهة ومتكلما باسمها في المحافل الدولية وفي هيئة الأمم المتحدة، وعين وزيرا للإعلام فخدم إعلام الثورة الجزائرية، ووقف أثناء أزمة 1962 إلى جانب الشرعية، وحاول التوفيق بين الحكومة المؤقتة وتحالف تلمسان، وبعد الاستقلال عين نائبا في الجمعية التأسيسية (1962 – 1965)م، وثم سفيراً في بيروت ما بين سنتي (1965 – 1975)م، وفي سنة 1990 عين مديراً لمعهد الدراسات الإستراتيجية. وتوفي يوم 31 أكتوبر2003م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 546 – 547 – 548.

[1] – علي هارون: المصدر السابق، ص 89.

[2] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 294 .

[3] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 85.

وقد نزل "**ابن بلة**" في مدينة وجدة المغربية يوم 11 جويلية، وعبر الحدود ليستقبل في مسقط رأسه استقبال الأبطال رفقة "**خيضر**" و"**بومنجل**[1]" و"**سي عثمان**" قائد الولاية الخامسة، وكما استقبله **"أحمد فرنسيس"** في تلمسان[2]، ووضع "**ابن بلة**" وحلفائه خطة عملهم في 16 جويلية 1962، وتنصّ على جعل الولايات تصادق على تركيب المكتب السياسي، وكما دعا ممثلي الولايات للتفاوض معه[3] وبعد انضمام "**فرحات عباس**" إلى جماعة تلمسان كسب "**ابن بلة**" وحلفائه حليفًا مهما، نظرا لحنكة الرجل السياسية وخبرته التي تجاوزت أربعة عقود من النضّال السياسي ضد الاستعمار[4].

وفي 18 جويلية صرح "**خيضر**" قائلاً: "**أن فريق بن خدة لم يعد يملك أية سلطة لحل الأزمة**"، وفي 22 جويلية قرأ "**بومنجل**" بيانًا لجماعة تلمسان، وبناءً على ما جاء في 7 جوان في طرابلس: "**أن المكتب السياسي يتحمل من الآن فصاعدًا مسؤولياته**"، فكان رد الحكومة المؤقتة بأن هذا البيان لا يسّتند إلى أية شرعية، ولكن كان موقفها دون جدوى، وبدأ الضعف يدب فيها خاصة بعد استقالة "**سعد دحلب**" و "**آيت أحمد**" من الحكومة، مما جعلها في حالة إفراغ لشرعيتها، وفي المقابل كانت كفت هيئة الأركان تزيد قوتها بانضّمام مختلف الشخصيات الثورية[5].

---

[1] – منجلي علي: من مواليد سنة 1922م بعزابة، أتم المرحلة الابتدائية واشتغل بائع قهوة متجول، ناضل في حزب الشعب وحركة الانتصار. وأصبح عضوا في المجلس البلدي لعزابة بين سنتي (1947 – 1954)م التزم الحياد في الصراع بين المصاليين والمركزيين، واستجاب لطلب منطقة الشمال القسنطيني بالالتحاق بالثورة بعد 20 أوت 1955م، كلفته الولاية الثانية سنة 1956م بمفاوضة قادة القاعدة الشرقية بخصوص دمج القاعدة الشرقية بالولاية الثانية، قاد معركة ميلة الكبرى عام 1957م، وأسندت له عدة مسؤوليات في قيادة الولاية الثانية والحدود الشرقية منذ سنة 1958م، فقاد الهجوم ضد "كريم" و"ايدير" نهاية عام 1959م، احتجاجا على سياستهما، وعين في بداية سنة 1960م عضوا في قيادة هيئة الأركان، وعمل مساعدا مخلصًا لـ "هواري بومدين"، وشارك في مفاوضات ايفيان الأولى ماي – جوان 1961م، ووقف إلى جانب تحالف تلمسان فعين بعد الاستقلال نائبا لرئيس الجمعية التأسيسية، وعضوا في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ما بين سنتي (1962 – 1965)م، وكما عين عضوا في مجلس قيادة الثورة عام 1965م، وبعد سنتين انسحب منه على اثر خلافات مع بومدين وتفرغ لأعماله الحرة. وتوفي يوم 14 أفريل 1998م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 503 – 504.

[2] – الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 282.

[3] – محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 294.

[4] – حميدو عبد القادر: المرجع السابق ، ص 120.

[5] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص 504.

وقد حاول "**أحمد بن بلة**" من جهته التفاوض مع قائد الولاية الثانية "**صالح بوبنيدر**[1]"، وتم الاتفاق على أساس الاعتراف المتبادل بين الطرفين، وعند عودة "**بوبنيدر**" إلى قسنطينة أعلن لرفقائه يوم 24 جويلية نهاية الأزمة، ولكن في 25 جويلية هاجم الرائد "**برجم**" قسنطينة واستولى عليها بعد معارك، وأمر بتوقيف العديد من الإطارات السياسية والعسكرية للولاية الثانية من بينهم "**صالح بوبنيدر**" و "**لخضر بن طوبال**"[2].

وأمام خطر وقوع البلاد في نار الفتنة والدخول في الصراع الدموي وحرب أهلية قبلت الحكومة المؤقتة في 23 جويلية بالمكتب السياسي كما انبثق عن اجتماع طرابلس، وطالبت فقط بمصادقة المجلس الوطني للثورة على هذا القرار، وقد أدلى "**ابن خدة**" في 28 جويلية بتصريحه قائلاً: " **لقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اجتماعها يوم 23 جويلية المكتب السياسي كما انبثق من طرابلس والذي يضم سبعة أعضاء وذلك حرصا منها، وبأي ثمن كان، على أن لا يكون هناك مواجهة دموية بين الجزائريين، غير أنها أرادت أن يصادق على ذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية**"[3].

4 – 4 – 2 – تأسيس اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة:

[1] – صالح بوبنيدر: ولد عام 1929 بوداي الزناتي قرب قالمة، ونشأ في أسرة ميسورة الحال، تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، ودرس في المدارس الحرة وتكون في مدرسة الكشافة الإسلامية ، وانخرط في صفوف حركة الانتصار، وأصبح عضوا بارزا في المنظمة السرية، وأثر اكتشاف هذه الأخيرة سجن بعنابة سنة 1950 لمدة ثمانية أشهر، وعندما اندلعت الثورة التحريرية انقسمت كلمة المناضلين بوادي الزناتي وتأخر التحاقهم بالثورة، وقد أرسل إليهم ديدوش مراد الشيخ بولعراس وأقنعهم بالانضمام للثورة، ودلل بوبنيدر ورفاقه على ذلك بتنفيذ عملية اغتيال مفتش الشرطة بوادي الزناتي والصعود إلى الجبل، وقام بوبنيدر بعدها بجهود معتبرة في التعبئة للثورة وتنظيم صفوفها بمنطقة قالمة التاريخية، وقد كلفه زيغود بالإشراف على عمليات 20 أوت 1955 بمنطقة لخروب، فنفذ عمليات ناجحة زادت في تأكيد خبرته القيادية فاختير مشرفا على منطقة قالمة، ونصب بعد مؤتمر الصومام قائدا على المنطقة، وفي ديسمبر1957 اختاره العقيد علي كافي ليكون عضوا في قيادة الولاية مكلفا بالجانب العسكري، وفي هذه المرحلة اشتهر "صوت العرب" الذي كان– بليغا ومفوها– بحنكته السياسية وخبرته العسكرية، فقاد العديد من المعارك وواجهه المخطط العسكري الفرنسي، واثر سفر علي كافي إلى تونس أصبح بوبنيدر قائدا للولاية الثانية منذ منتصف عام 1959 والى غاية تحقيق الاستقلال، وقد تمكن خلال هذه الفترة الحاسمة من إعادة تنظيم الولاية والتصدي للمخططات الفرنسية، وشارك في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في ماي 1962، ووقف إلى جانب الشرعية وكانت مشادا ته مع بن بلة حول مسألة قبول الوكالات سببا مباشرا لانفضاض الاجتماع، وكان موقفه من الأزمة صريحا في الوقوف إلى جانب الحكومة المؤقتة، وظل عنيدا على موقفه إلى غاية سبتمبر 1962م، وبعدها عين عضوا في مجلس الثورة عام 1965م، وسرعان ما اختلف مع توجه النظام وتخلى عن النشاط السياسي ليتفرغ لأعماله الحرة، استدعي في عام 1997م لمراقبة الانتخابات التشريعية، وعين عضوا في مجلس الأمة، لم يبخل في تقديم شهاداته عن مشاركته في الثورة التحريرية، توفي يوم 27 ماي 2005. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 116 – 117 – 118.

[2] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 85.

[3] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص 182.

لقد أثار الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي ردود فعل مختلفة ومتضّاربة بين التأييد والرفض، فأكد كل من: "**بوضياف، وكريم بلقاسم**" رفضهما بإعلانهما تشكيل "اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة" بتاريخ 27 جويلية 1962م بتيزي وزو، وصرح "**بوضياف**" قائلاً: "**إن الحجج القانونية المستخرجة من اجتماع طرابلس، ليست إلا ستارا يخفي من ورائه السعي إلى الاستيلاء على السلطة بمظهر شرعي**"، وعليه سيطرت الولاية الرابعة على العاصمة في 29 جويلية بقيادة العقيد "**يوسف الخطيب**[1]"[2]، والذي أكد أن العاصمة مفتوحة أمام مسؤولي الثورة، ولتخفيف التوتر بين الأطراف المتعارضّة تم إبرام اتفاق 02 أوت 1962م بين "**خيضر، وبيطاط**" من جهة، و"**بوضياف، وكريم بلقاسم، ومحند أولحاج**" من جهة ثانية، والذي نصّ على:

- تنصيب المكتب السياسي الذي اجتمع لأول مرة في مدينة الجزائر بتاريخ 04 أوت 1962م.
- انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 27 أوت 1962.
- عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة.

ولم تتردد فيدرالية فرنسا في الانضمام لهذا الاتفاق واعترفت بدورها بالمكتب السياسي يوم 06 أوت 1962م، وكما أرسل "**ابن خدة**" تهانيه لكنه استثنى هيئة الأركان العامة، في حين بقي "**آيت أحمد**" على موقفه

[1] - يوسف الخطيب: ولد بالشلف في نوفمبر 1932م، واقتصرت تجربته النضالية قبل سنة 1954م بالانضواء في صفوف الكشافة الإسلامية، التحق في خريف 1954م بكلية الطب جامعة الجزائر، ودخل النضّال الطلابي من أبوابه الواسعة ضّمن خلايا الطلبة التي عمد على تكوينها الدكتور "محمد الصغير النقاش"، والتي ساهمت في دعم الثورة واتخاذ قرار الإضراب العام عن الدروس في 19 ماي 1956م، والتحق "الخطيب" بعيادة "بوضربة" في المدية، وهناك ربط الاتصال بالمجاهدين والتحق في جوان 1956م بجبال تامزغيدة ليباشر عمله في ميدان الرعاية الصحية، وكان له فضل كبير في تنظيم وتطوير قطاع الصحة بالولاية الرابعة، وفي نهاية 1956م انتقل من المنطقة الأولى إلى المنطقة الثالثة (تنس، الونشريس) حيث واصل أداء مهمته الأساسية. وعايش الصعوبات الجمة التي كانت تواجهها الولاية الرابعة، والتي أدت بقيادتها التي تنظيم اتصالات سرية مع "ديغول" في ربيع 1960، وفي نوفمبر 1960م عين "سي حسان" عضوا في قيادة الولاية الرابعة، وعلى إثر استشهاد "بونعامة" في أوت 1961 آلت إليه أمور تسيير الولاية، فبذل جهودا هامة في تنشيط العمل المسلح، وفي مطلع سنة 1962م رفض قائد الولاية ومجلسها أي تدخل من قيادات الخارج المتصّارعة في شؤون الولاية الرابعة، وأدى التزام قيادة الولاية الحياد في الصراع على السلطة إلى تكالب الأطراف المتصارعة عليها، خاصة وأن العاصمة كانت ضّمن منطقة نفوذها، ونظرا للخلافات والأحداث الدامية التي عرفتها العاصمة في صيف 1962م فضل "الخطيب" حقن الدماء بتمكين قيادة تلمسان من السلطة، وبعد الاستقلال عين عضوا بالمكتب السياسي للحزب في أفريل 1964م، وبعد عام 1967م، وفضل الابتعاد عن السياسة ليواصل دراسته في الطب ويعود لممارسة مهنته. وفي أكتوبر 1993 عين على رأس لجنة الحوار الوطني كما ترأس ندوة الوفاق الوطني سنة 1994م، وأعلن في عام 2003م عن مبادرة هامة تمثلت في إنشاء مؤسسة الولاية الرابعة للبحوث في تاريخ الثورة التحريرية. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص 249 - 250 - 251.

[2] - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 179 .

الرافض، وهكذا أزاح المكتب السياسي الحكومة المؤقتة بعد اتفاق 02 أوت، بسبب ما تعرضت له من تفكك نتيجة الانسحابات المتتالية، وخاصة بعد استقالة "**سعد دحلب**" بحجة عدم المشاركة في عملية تشويه الثورة[1].

4 – 4 – 3 – انتخابات المجلس التأسيسي:

وبعد مباشرة المكتب السياسي لمهامه بالعاصمة في 25 جويلية 1962م، اصطدم بمعارضة قوات الولاية الرابعة، مما دفع قوات الولاية السادسة إعلان مساندتها للمكتب السياسي فغادرت بوسعادة باتجاه قصر البخاري، وبالمقابل عمدت قوات الولاية الرابعة إلى تفجير جميع الجسور الواقعة بين قصر البخاري ومجبر فحدثت مناوشات بين طرفين، وكان من أسببها الاعتراض على مرشحي المجلس التأسيسي[2]، وقد خلفت هذه المواجهة العسكرية سقوط أكثر من ألف قتيل، ويروي "**خالد نزار**" أنه في معركة جبل ديرة في نواحي بوسعادة راح ضحيتها عدد من جنود الولاية السادسة، وأيضًا النقيب "**محمد الطاهر بالعباس**" من الولاية الأولى، وكانت المواجهة أعنف في قصر البخاري، والتي وصفها "**لخضر بورقعة**[3]" بمعركة برلين الثانية، وهو ما دفع كل من: "**ابن بلة**" والعقيدين "**حسن الخطيب**" و"**حمد يوسماحة**" النزول إلى ساحة المعركة والمناداة بوقف الاقتتال[4]، وبعدها عقد اتفاق بين الطرفين نصّ على أن يظل الوضع السياسي والعسكري على ما هو عليه، على أن يجتمع المكتب السياسي لتحضير الانتخابات، وأن يتم تشكيل حكومة ومجلس وطنيين تمثل فيهما كل الأطراف بكامل الحقوق[5].

---

[1] – عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص ص 505 – 506.

[2] – عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص ص 199 – 200 – 201.

[3] – لخضر بورقعة: ولد يوم 15 مارس 1933 بالعمرية ولاية المدية، ونشأ في أسرة محافظة، التحق بالثورة سنة 1956م، وكان واحدا من أساطين الكفاح بالولاية الرابعة، وصفه محمد تقية برجل البطولات بالولاية الرابعة، تولى قيادة كتيبة الزبيرية ثم عين على رأس قيادة المنطقة، كان له دور أساسي في إفشال مشروع سلم الاليزي الذي قبل به سي صالح سنة 1960م، وفي عام 1961م عين عضوا في مجلس قيادة الولاية الرابعة وعضوا بالمجلس الوطني للثورة، وقف إلى جانب الشرعية في أزمة صيف 1962م، وندد بالسياسة المنتهجة من قبل تحالف تلمسان، وبعد الاستقلال عين عضوا في المجلس التأسيسي لكنه اختار طريق المعارضة، ساهم في تأسيس جبهة القوى الاشتراكية المعارضة لنظام الحكم، سجن بتهمة التحالف مع الزبيري في محاولة الانقلاب الفاشلة، وضاق ويلات التعذيب والسجون إلى أن أطلق سراحه عام 1975م. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 142 – 143.

[4] – وصل "ابن بلة" إلى سور الغزلان، وانتقل رفقة "العربي الزبيري" إلى الشلف لملاقاة قادة الولايات الأخرى لمناقشة كيفية إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة، وحضر الاجتماع أيضًا العقيد "سي عثمان" قائد الولاية السادسة، والعقيد "يوسف الخطيب"قائد الولاية الرابعة، والعقيد "محند أولحاج" قائد الولاية الثالثة، و"بوبنيدر" قائد الولاية الثانية، واقترحت الولاية الرابعة على أن يتولى قادة الداخل تنظيم مؤتمر جديد للمجلس الوطني للثورة، واقتراح أعضاء المكتب السياسي، وكما دعا "بوبنيدر" إلى إقصاء "بومدين" لكن رفض اقتراحه، أي رفض إلغاء الشخصيات الوطنية التي قادة الثورة. وبعد هذا الاجتماع تقدمت قوات الولايات باتجاه العاصمة دون أي اعتراض من قوات الولاية الرابعة. ينظر – الزبيري: المصدر السابق، ص 293.

[5] – حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص 162.

وتولى المكتب السياسي والمسؤوليين العسكريين إعداد قوائم المرشحين لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بمعدل قائمة واحدة عن كل ولاية، وكما أشرفوا عن تحضير الحملة الانتخابية[1]، ويوم 09 سبتمبر دخل إلى مدينة الجزائر حوالي 3600 جندي للجيش الوطني الشعبي، وعلى رأسه العقيد "**هواري بومدين**"، وقد استقبل استقبالا أخويا من طرف "**ابن بلة**"، وحدد يوم 12 سبتمبر أخر أجل لإيداع الترشيحات، والتي نشرت في 13 قائمة وتضم 196 مترشح موزعين على 16 عمالة، وفي 20 سبتمبر 1962 أجريت انتخابات المجلس التأسيسي وأسفرت على جعل القائمة تضم 195 مرشح بعد انسحاب أحد المرشحين[2]، وبعد انتخاب أعضاء مكتب المجلس وانتخاب "**فرحات عباس**" رئيسا له، وبتاريخ 26 سبتمبر صادق على المجلس على القرار المتضّمن إجراءات تعيين رئيس الحكومة، فتم انتخاب "**ابن بلة**" وهو المرشح الوحيد بالإجماع بعد أن أعلن برنامجه[3]. وهكذا انتصر المكتب السياسي وجماعة تلمسان على بقيت الأطراف المعارضة.

ومما سبق يمكننا القول أن هذه الفترة المدروسة تعتبر من أهم المراحل السياسيّة والعسكريّة في تاريخ الجزائر المعاصر، إذّ تمثل فاصلاً مركزيًا بين مرحلة نهاية الاحتلال وبداية تأسيس الدولة المستقلة، وعلى قدر أهمية المرحلة إلا أنها امتازت بالخطورة، لأن قيام الصراع الدمويّ بين أبناء الوطن في دولة فتيّة ليس بالأمر الهين، والذي قد تنّجر عنه عواقب وخيمة على مستقبل كل الجزائريين دون استثناء، ولهذا فقد حاولت مختلف الأطراف حل الأزمة، ولو على حساب مصلحتها الشخصية، وفضل العديد من الوطنيين الانسحاب من الساحة الوطنية، خاصة وأن الجماهير الشعبية كانت تندد بضرورة إنهاء الصراع سلميًا، لأنه يكفيها تضحياتها أثناء الثورة.

وقد انطلقنا في دراستنا لهذا الفصل من تتبع المنطلقات الأولى للصراع، وإلى غاية اشتداده بعد تحقيق الاستقلال، وعليه يمكننا تقديم استنتاجات عامة لهذه القسم من البحث، فبقدر ما كان مناضلي الحركات التحريرية، وثوار الكفاح المسلح مؤمنين بهدف الاستقلال، إلا أنهم اختلفوا في الوسائل والأساليب، وهو أمر طبيعي ومنطقي، لأنها تتحكم فيه مجموعة من الاعتبارات، وأهمها طبيعة التكوين الفكري والسياسي لكل مناضل وطني، وقد امتزج الصراع بين المصالح الوطنية، والمصلحة الشخصيّة والرغبة في فرض الذات، والاستفادة من ثمرة الاستقلال، وعليه فإن حجّة أطراف الصراع في البلدين، كانت تقوم على أساس الحفاظ على مستقبل البلاد،

[1] - عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 201.

[2] - علي هارون: المصدر السابق، ص ص 211 - 112.

[3] - عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص ص 202 - 203.

وكانت المعارضة هيئة قيادة الأركان، سببها أن الحكومة المؤقتة انحرفت عن المسار الثوري، وهو ما يشكل خطر على مستقبل الجزائر.

لقد اقتنعنا في نهاية الباب الأول من البحث أن جيل الثورة في البلدين، كان على استعداد تام للدخول في مواجهة مع المحتل، وتحمل مختلف الصعوبة للحصول على الاستقلال، وصحيح أن هناك اختلاف كبير بين المقاومة المسلحة في تونس، والثورة الجزائرية من حيث المدة، والتكتيكات والاستراتيجيات العامة، إلا أنهما يشتركان في هدف واحد، وهو تحقيق الاستقلال، وقد لقي العمل المسلح مقاومة شرسة من السلطة الفرنسية التي وظفت كل مختلف الإمكانيات للقضاء عليه، إلا أن قوة وإصرار الثوار، والتفاف الشعب أفسد حسابات القادة العسكريين، وهو ما أجبر الساسة الفرنسيين على التفاوض ومحاولة حل قضية المغرب العربي بأقل الخسائر الممكنة.

وقد دخل البلدين في تجربة التفاوض السلمي مع فرنسا، وبالرغم من طولها، وهذا راجع لتمسك فرنسا بمصالحها الاقتصاديّة والإستراتيجيّة بالبلدين، ومحاولتها للضّغط على الوفد التونسي والوفد الجزائري، بقبول كل الشروط الفرنسيّة، وربط مستقبل البلدين بفرنسا، إلا أن استمرار النضّال ساهم في تفعيل المفاوضات، واللجوء الطرفين للتفاهم حول النقاط العامة لبنود اتفاقيات الاستقلال، وعلى نقيضّ التجربة الجزائرية فإن تونس حصلت على استقلالها وفق مرحلتين الأولى كانت بتوقيع اتفاقيات الاستقلال الذاتي في جوان 1955م، والثانية توقيع برتوكول 20 مارس 1956م، والذي منحها الاستقلال التام، وأما الجزائريين فقد حصلوا على الاستقلال التام لكن اشترط تنظيم استفتاء ليعلن بعده في 05 جويلية 1962م استقلال الجزائر التام.

ولا ننكر أن اتفاقيات الاستقلال في البلدين احتوت على نقائصّ عديدة، وقدمت فيها بعض التنازلات في المجال الاقتصادي والثقافي، وحتى العسكري والإستراتيجي، ولهذا تعرضت هذه البنود للنقد سواءً من طرف جيل الثورة، أو من طرف الباحثين المعاصرين والمؤرخين، وقد حاولنا بكل موضوعية تقديم مختلف الانتقادات التي وجهت للاتفاقيات، ولكن لا يمكن أن ننكر أن رحلت الحصول على الاستقلال كانت طويلة جدًا، وهي حافلة بتضحيات الشهداء من أبناء المغرب العربي، ولهذا حاول زعماء العمل السياسي والعسكري إنهاء معاناة شعوبهم، والتعجيل بالحصول على الاستقلال المشروط وتقديم بعض التنازلات الممكنة، لأن طول المقاومة واستمرارها قد ينهك قوى الشعب، ويدخلها في دوامة لا يمكن الخروج منها.

الباب الثاني

الفصل الأول

بناء الدولة الوطنية وتأثيرات الموروث الفرنسي

- قراءة للمفاهيم والجوانب التاريخية-

يعتبر موضوع بناء الدولة الوطنيّة من المواضيع الهامّة والشائكة في نفس الوقت، والتي تتطلب من الباحث بذّل جهود كبيرة، ليتمكن من التحليل والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث، وذلك لأن الباحث لا يمكنه الحصول على كل الوثائق الأرشيفية التي تخدم موضوعه، وهذا راجع طبعًا لأن الدول ما زلت تتحفظ على كل الوثائق المتعلقة بفترة ما بعد الاستقلال.

ولقد أجمعت جلّ الكتابات التاريخية والسياسية الوطنية على خطورة الظاهرة الاستعمارية على المجتمع المغاربي، وكان لها مفعول قوي في تأخير عجلته الاقتصادية والثقافية، خاصة بعد ربطه ببعض البنود والاتفاقيات التي تحتم عليه مواصلة التعامل مع البلد المستَعمِر لعدة سنوات. د تقتضي منا دراسة هذا الجزء المتعلق بعملية بناء دولة ما بعد الاستقلال التطرق أولا لبعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع، وهذا ما يقتضيه الإطار المنهجي أولاً، وفهم كل الجوانب المتعلقة بعملية بناء الدولة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، مما يمكننا في الأخير التوصل للإجابة عن الإشكاليات المرتبطة بهذا الجزء البحثي.

1 – بناء الدولة الوطنية قراء للمفاهيم والجوانب التاريخية:

تستمد مرحلة بناء الدولة قوتها التاريخية والسياسيّة في كونها حق مشروع ناضلت من أجله النخب الوطنيّة زمن الاستعمار، وقد اتفقت جلّ الأحزاب الوطنية لحركات التحرر المغاربية على هذا المطلب، وسعت لتحقيقه على أرض الواقع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن أهم النقاط التي سنحاول التركيز عليها في هذا الجزء، تحديد المفاهيم العامة لمصطلح الدولة، فما المقصود بالدولة؟ وما هي أصل نشأتها؟ وما هي خصائص الدولة في المغربي العربي؟

1 – 1 – الإطار النظري والمفاهيمي للدولة:

يعود مصطلح الدولة إلى الكلمة اللاتينية (status)، التي تعني "موقف" أو "وضع"، وبحسب المؤرخين فإن هذه الكلمة مازالت تحمل هذا المعنى في عبارات مثل (حالة حصار)، أو حالة ذهنية (state). وفي العامّيّات قد تشير "الدولة" أو "الحالة" (state) إلى وضعٍ يمتاز أنه مزعجٌ وغير اعتيادي، وقد تابع "**كوينتن سكنر**" انبثاق الاستعمال السياسي الأكثر تحديدًا لمعنى الدولة خلال بواكير الحقبة الحديثة، وأظهرت كيف انتقل المصطلح

بالتدريج من "الوضع" أو "منزلة شيء ما آخر"، إلى الجهاز الجهوري للحكومة المنفصل بوضوح عن شخص الحاكم، وهكذا توافق مظهر هذا المفهوم الجديد مع انبثاق ميدان جديد للحكم[1].

ولم يتخذ مصطلح "دولة" في اللغة العربية[2] المفهوم المتعارف عليه في زمننا الحاضر بمعنى: ((الكيان السياسي والإطار التنظيمي (= المؤسسي) الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية، وموضع السيادة فيه)) بإقليمه المحدد الثابت والقائم بذاته في المجال الدولي، إلا في فترة غير بعيدة من فترات عصر النهضة العربية الحديثة، فالمصطلح العربي الأصلي للدّولة لم يتضّمن أي مفهوم للدولة من حيث هي كيان سياسي عام يشمل الأرض والسكان والحكم معًا، بالمفهوم التاريخي الكلاسيكي للدولة كما تجسدت في الدولة الصينية أو الفارسية أو الرومانية، أي الدولة بمعناها التجريدي وليس السلطوي المشخصّ[3].

وقد استخدم "**خير الدين التونسي**" في كتابه (أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك) مصطلح الدولة للإشارة إلى معنى ((الحكومة))، ومصطلح ((المملكة)) للإشارة لمعنى الدولة بمفهومها المعاصر، سواء كانت ذا نظام جمهوري أو ملكي، أي أن تعبير الدولة عربيًا في تلك الفترة يقتصر على معنى ((السلطة الحاكمة))، أو((الجهاز الحاكم))، لا البلد أو الوطن بكيانه السياسي المؤسسي الدائم والثابت[4].

---

[1] – محمود حيدر: **الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة**، ط1، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2018م، ص 16.

[2] – إن مفهوم "الدولة" في الاصطلاح العربي التقليدي المقتصر على معنى السلطة السياسية الزمنية لجماعة ما، المعرضة دومًا للتغيّير والانقلاب لتحل محلها ((دولة)) أخرى – بعكس المفهوم الكياني المؤسسي الدائم والثابت للدولة، في معناها الكلاسيكي الغربي والمعاصر – إنّ ذلك المفهوم العربي نابع من المعنى اللغوي الأصلي للجذر د– و– ل (ومن دال) الذي يدل بشكل متوتر على معنى التحول والتبدل والانقلاب والتداول من حال إلى حال دون ثبات دائم على نحو معين أو وضعية يعنيها.

ويرتبط المعنى اللغوي لـ ((الدولة)) في اللغة العربية بفكرة تداول الغلبة والسيطرة بين قوم وقوم آخرين ينازعونهم في الحرب أو المال، وهما أهم وظيفتين لسلطة الحكم في المجتمعات القديمة بخاصة، فالدولة ((في الحرب إن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدولة... و... في المال يقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه مرة لهذا، ومرة لهذا... فيكون لقوم دون قوم)). ينظر – محمد جابر الأنصاري: **التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام ـ مكونات الحالة المزمنة**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995م، ص 23.

[3] – محمد جابر الأنصاري: المرجع نفسه ص 21.

[4] – فخر الدين ميهوبي: إشكالية **بناء الدولة في المغرب العربي – دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار–**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 27.

وفي الفترة المعاصرة أصبح موضوع ((الدولة)) يدرس من عدة مناهج أهمها: القانون، الفلسفة، التاريخ، علم الاجتماع، ولكل منهج طريقة متميزة في دراسة الموضوع[1]، ولهذا نجد العديد من التعريفات التي تحدد لنا مفهوم الدولة، نذكر أهمها:

الدولة: هي نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضّمن أمنه وأمن رعاياه ضد الأخطار الخارجيّة أو الداخليّة. وهو يتمتع لهذا بقوة مسلحة وعدة أجهزة للإكراه والردع، ولا توجد دولة بلا درجة عاليّة من الانسجام الاجتماعي والتنظيم التسلسلي اللذان يسمحان للحكومة بإشعاع سُلطتها، وتنفيذ رغباتها[2].

والدّولة في عالمنا المعاصر هي التي تعطي الإنسان الاعترافين الرسمي والشرعي بولادته، وبموته ووجوده على الأرض، أي يمكن القول أنها هي جماعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليمًا معينًا وتربطهم سياسة مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تُكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، وقد عرفها الأستاذ السويسري "**بلنتشلي**" ((بأنها جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة، بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة))، وأما الفرنسي "**كريه**" فقد عرفها على أنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأخطار سلطة عليا آمرة وقاهرة، ويعرف الأستاذ "**بونار**" الدولة على أنها وحدة قانونيّة دائمة تتضّمن وجود جماعة لها حق ممارسة سلطات قانونيّة معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، تباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة، وعن طريق استخدام القوة المادية[3] التي تحتكرها[4].

الدولة هي الوحدة السياسيّة، وهي عبارة عن رقعة من الأرض موحدة ومنظّمة سياسيًا ومسكونة من قبل سكان أصليّين، لها حكومة وطنية ذات سيادة على جميع أطراف الدولة، ولديها القوة الكافيّة لحماية الدولة[5].

---

[1] – عبد الله العروي: **مفهوم الدولة**، ط9، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2011م، ص ص 08 – 09.

[2] – محمود حيدر: المرجع السابق، ص 18.

[3] – لقد أكد المفكر الإيطالي "نيقولا ميكيافلي" على عامل القوة في مفهوم الدولة، لأن القوّة في نظره ليست مجرّد شرطٍ لوجود الدولة، بل هي الشرط الخاصّ المثبّت لوجودها، أو الضروري لديمومتها واستمرارها، لذا فإن رجل الدولة الذي يُهمِل استعمال القوة يُأثم ضد الدولة. ينظر – محمود حيدر: المرجع السابق، ص ص 26 – 27.

[4] – امحمد حسين نصر: "مفهوم الدولة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد الأول، جامعة سبها، 2015م، ص 88.

[5] – حسين حمزة بندقجي: **الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية**، ط3، الناشر ح. ح. بندقجي، المملكة العربية السعودية، ص 08.

وأما "**بيار بورديو**" يرى أن هناك معنيين لـ ((الدولة))، المعنى الضيق الدولة1 (إدارة، شكل حكومي، مجموع المؤسسات، البيروقراطية،...) إنما تتكوَّن، وهي تقوم بتكوين الدولة بالمعنى الواسع، أما المعنى الثاني الدولة2 هي إقليم قومي، مجمل المواطنين اللذين توحدهم علاقات اعتراف وتعارف، ويتكلمون اللغة نفسها، وهو ما يندرج تحت فكرة الأمة، إذًا فإنّ الدولة1 تتكون بتكوينها للدولة2، وهو تعريف بصيغة مبسطة[1].

وأما "**عبد الله العروي**" ذكر في كتابه (مفهوم الدولة) أن الدولة تنظيم اجتماعي، فهي اصطناعية لا يمكن أن تتضمّن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا كلّها. تتعلق بقيمة الوجدان الفردي، إذّ يتجه نحو الغاية المقدَّرة له، إذا كانت الدولة في خدمة الفرد لكي يحقق غايته، فهي مقبولة شرعية، مع أنها تبقى اصطناعية ومؤّقتة مثل جميع الكائنات، إذّ هي تجاهلت الهدف الأسمى وعارضته، إذا هي منعت الفرد من أن يلبِّي الدعوة الموجهة إلى وجدانه أو ضايقته، فهي مرفوضة لا شرعية، سيئة وليدة الطبيعة الحيوانية في الإنسان، وقد تكون الدولة صالحة بالنظر إلى متطلِّبات الحياة الحيوانية، لكنها إذا تعامت عن الهدف الأسمى الذي يتطلب تنفيذ قانون معين، فهي شرٌ باطل، في كل الأحوال تبقى الدولة في مرتبة ثانوية[2].

وأما الباحث الفرنسي في القانون الدستوري "**جاك مارتيان**" فقد تناول مفهوم الدّولة بالتمييز بينها وبين الكيان السياسي، فيقول: "**الدولة هي ذلك الجزء من الكيان السياسي**[3] **الذي يعتني بصورةٍ خاصّةً بسيادة القانون والحياة العامّة والنظام العامّ وتصريف الشؤون العامّة**"[4].

---

[1] – بيار بورديو: **عن الدولة – دروس في الكوليج دو فرانس (1989 – 1992)**، ترجمة: نصير مروة، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016م، ص 215.

[2] – عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 15.

[3] – يعرف "جاك مارتيان" الكيان السياسي بأنه شيء تتطلّبه الطبيعة ويحققّه العقل، وهو أقرب المجتمعات الدنيوية إلى الكمال، إنه مجموعة حقيقية بشرية راسخة يتجه إلى تحقيق مصلحة الإنسان الملموسة، أو ما يسمى بالمصلحة العامة، وهو من صنع العقل ينبثق عن جهود العقل الخفية بعد أن يتخلص من تأثير الغريزة، وهو يوحي بنظام عقلي ولكنه ليس عقلاً بحتًا كما أن الإنسان ليس عقلاً بحتًا...، والشرط الضروري لوجود الكيان السياسي هو العدالة، ولكن الصداقة هي المبدأ الذي يمُده بالحياة. ينظر – محمود حيدر: المرجع السابق، ص 28.

[4] – محمود حيدر: المرجع نفسه، ص 28.

وبالرغم من تنوع المفاهيم والتعريفات لمصطلح "الدولة" عربيًا وغربيًا، وعلى مر الأزمنة إلا أنه لا يمكننا أن ننكر أن قيام الدولة ووجودها أمر ضروري في الحياة البشرية، لأنها قادرة على توفير متطلبات الحياة، وضمان الأمن والاستقرار.

1 – 1 – 2– أركان الدولة:

ومن خلال التعريفات السابقة لمصطلح "الدولة" ورغم تنوعها وكثرتها إلا أنها تجمع على أن وجود الدولة واستمراريتها مرتبطة بعناصر رئيسية[1] وجت توفرها، وتتمثل في:

– **الجماعة البشرية**: إذّ لا يمكن تصور وجود دولة دون تجمع بشري[2]، سواءً أفراد أو عائلات تربطهم علاقات مؤسساتية ومصلحية، وأن تكون بينهم اتصالات مستمرة، ولا يمكن أن تقوم الدولة ما لم تكن نسبة الحضر مرتفعة، لأن جماعة البدور والرحل لا تكون دولة.

– **الإقليم، الأرض، الحيز الجغرافي**: والذي يضّم السكان ويضمن لهم العيش، والاستمرار في الحياة ، بما يحتويه من خيرات وثروات طبيعية، وفي هذا الإقليم[1] تمارس الدولة سيادتها، وعلى كافة مساحته[2].

---

[1] – لقد اشتُرطت العناصر الضرورية في القضاء والقانون الدولي، كما دل القرار الصادر عن محكمة التحكيم الألمانية البولونية المختلطة في 01 أوت 1929م، والخاص بإحدى شركات الغاز الألمانية، والذي يقضي بأنه لابد لقيام الدولة من توافُر إقليم وسكان يتوطنُون هذا الإقليم وسلطة عمومية تباشر اختصاصها في حكم وإدارة هؤلاء السكان، والإقليم الذي يقيمون فيه. ينظر – غالب علي الداودي: **مذكرات في مبادئ العلوم السياسية**، ج1، مطبعة الأديب ، بصرة، 1964م، ص 41.

[2] – الشعب هو أساس وجود الدولة، فالجماعة الإنسانية الكثيرة العدد تشكل قوة وغلبة ضرورية لنشأة الدولة، ولكن وجودها لا يكفي لوجود الدولة، وعلى قدر الانسجام والتآلف الضروري بين الجماعة الإنسانية يكون دوام استقرار الدولة، ولا بد أن يكون بين الأفراد شعور بالانتماء لنفس المصير، وهذا ما أدى لظهور مفهوم الأمة كأساس لنشأة الدولة، وقد تطور هذا المفهوم في أوروبا، وأدى لظهور عدة نظريات تحدد مفهوم الأمة ومميزاتها، منها:

– النظرية الموضوعية: التي تعرف الأمة بناءً على عناصر موضوعية كاللغة والدين والجنس والعرق، أي أن الأمة هي مجموعة من الأفراد المنتمين لنفس العرق، وتربطهم نفس الروابط الدينية واللغوية والتاريخية، وقد عرف هذا المفهوم للأمة أوجَه مع التيار النازي الذي نادى بنظرية المحافظة على صفاء العرق الآري في ألمانيا، وأدى لظهور ظاهرة التطهير العرقي والميز العنصري.

– النظرية الشخصية: تطورت هذه النظرية في فرنسا، وهي لا ترتكز على عنصر العرق بل تكتفي بالاعتماد على عناصر أخرى مثر الثقافة المشتركة، والظروف التاريخية والاقتصادية الرابطة بين أفراد الجماعة، حيث تميز الأمة بالشعور المشترك لدا الأفراد مما يعزز روح التضامن، والرغبة في العيش المشترك تحت نظام موحد، فيقوا "جورج بوردو" ((الأمة هي حلم بمستقبل مشترك)) . ينظر – من الإنترنيت: "مفهوم الدولة" الموقع: UNIVERSITYLIFESTYLE.NET

– **التنظيم السياسي**: والذي بواسطته تمارس الدولة وظيفتها داخل وخارج حدودها السياسية، وهذا التنظيم لا يتم إلى بواسطة شخص أو أشخاص تكون وظيفتهم الرئيسية رسم سياسة الدولة الداخليّة والخارجيّة باتخاذ القرارات اللازمة، إذّ لا بد من وجود سلطة عليا في الدولة يخضع لها جميع أفراد الشعب، وتكون مسؤولة عن استغلال ثروات البلاد، وتتولى حماية الشعب من الغزو الخارجي.

– **السيادة**: أي خلو الدولة من الالتزامات إلا تلك التي أخذتها بكامل إرادتها، ولأن جوهر الدولة هو الاستقلال الذاتي، وحكم الشعب نفسه بنفسه، فإنّ السيادة التامة من قبل الحكومة[3] على جميع أطراف البلاد أمر لا بد منه، فلا يمكن أن نطلق اسم الدولة على المستعمرات أو المحميات أو الخاضعة للوصاية، لأن شؤونها الداخلية أو الخارجية تدار وترسم من خارج حدودها الجغرافية[4]، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن ظهور الدولة كان منذ أقدم العصور، وبنفس الأركان الأساسيّة والمتمثلة في الشعب والإقليم والتنظيم السياسي، وبالتالي فإن فقدان أي عنصر من هذه العناصر الأساسية يُحطم كيان الدولة.

1 – 1 – 3 – أنواع الدولة بحسب مؤسساتها:

يَكمُنُ الفرقُ في الدول في الفرق بين الحكام المطلقين أو الشخص الذي يمثل جميع أفراد المجموعة وكلاً منهم، وطالما أن السلطة المطلقة في يد شخص أو مجموعة أشخاص، وحسب الفيلسوف "**هوبز**" أن هناك ثلاثة أنواع من الدول:

---

[1] – لاحظ عدد من الباحثين أن عنصر ((الإقليم)) الذي هو القاعدة والأرضيّة التأسيسيّة للدولة ليس له موضع ملموس في التصور الفكري لدى المفكرين من المسلمين بشأن مقومات الجماعة السياسيّة ، حيث كان التفاتهم إلى مفهوم ((الأمة)) وليس ((الدولة)). ينظر – محمد جابر الأنصاري: المرجع السابق، ص 36.

[2] – محمد حسين نصر: المرجع السابق، ص ص 88 – 89.

[3] _ الحكومة: هي الوسيلة أو الآلية التي تؤدي من خلالها الدولة سلطتها، وهي بمثابة عقل الدولة. والحكومة هي: منظمة الدولة وجهازها وتستطيع بواسطتها تحقيق إرادتِها وإدارة أعمالها، ودون وجود الحكومة لا يستطيع السكان الحصول على التعامل والتماسك المطلوب، وتنتشر الغُوغائِية الفردية والفوضى التي ليس لها أي صفة من صفات العيش الاجتماعي، والحكومة هي الجزء المدبِر والمنظِّم للعلاقات بين الدولة والأفراد، وبه يُمكن تأمين العلاقات مع الدول الأخرى، وبواسطته يُمكن رسم أهداف الدولة، وتنفيذها وتنظيم المصالح العامة وتحقيقها. وتظم الحكومة جميع الأفراد الذين تستخدمهم الدولة لإدارة أعمالها، وبعبارة أخرى أنها جميع العناصر التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة. أينظر – محمود حيدر: المرجع السابق، ص 34. وأيضًا: غالب علي الداودي: المرجع السابق، ص ص 54 – 55.

[4] – حسين حمزة بندقجي: المرجع السابق، ص 09.

– **الدولة الملكية**: وتكون فيها السلطة مطلقة وممثلة في شخص واحد ((الملك))، والذي تحول له جميع السلطات، وله الحق في تقرير وتسيير شؤون الدولة.

– **الدولة الديمقراطية**[1]: أي دولة "شعبية" تكون فيها السلطة في يد الأغلبية، أو مجموعة من الأشخاص يحق لتسيير شؤون الدولة.

– **الدولة الأرستقراطية**: ويعني حكم الأقلية التي تحتكر السلطة، ويرى "هوبز[2]"أن أي نوع من هذه الدول يجب أن تتمتع بالسلطة المطلقة بِأكملها، ورغم وجود تسميات أخرى لأنظمة الحكم في المراجع السياسيّة والتاريخية مثل الاستبداد وحكم الأقلية، لكنها ليست لتسميات أنواع أخرى من الحكم بل للأنواع عينها، وتطلق عليها تسميات أخرى، فمن هم غير راضين على العيش في نظام الملكية يسمونه استبدادًا، ومن لا تعجبهم الأرستقراطيّة يسمونها حكم الأقليّة، ومن يتذمّر من الديمقراطيّة يسميها فوضى (يعني انتفاء وجود الحكم)[3].

– **الدولة العلمانية**: هي تلك الدولة التي يتولّى قيادتُها رجال زمنيُون لا يستمدّون خططهم وأساليبهم في الحكم والإدارة والتشريع من الدين، وإنما يستمدونه من خبرتهم البشريّة، وهذا النوع من الدول يرمي إلى فصل الدين عن الدولة، ومعروف تاريخيًا أن العلمانيّة ظهرت في أوروبا الغربية منذ القرون الوسطى، وفي عهد الثورة الفرنسية الأولى اتخذت شكلها الشرعي والقانوني في 09 ديسمبر 1905م من خلال ما أصبح معروفًا بقانون "انفصال الكنيسة

---

[1] – إنّ المذاهب الديمقراطيّة ليست حديثة العهد، وإنما يرجع تاريخها إلى زمن اليونان قالها بعض الفلاسفة، ثم تداولها رجال الدين فيما بعد للحد من سلطة الملوك، وكما ظهرت في التطبيق في اجتماعات الهيئات العمومية في فرنسا (1355 – 1356)م، وفي عام 1484م خطب "فيليب بو" في الهيئات العمومية قائلاً: "وعليه فمن هي السلطة في فرنسا التي لها الحق في تنظيم شؤون العامة حينما يكون الملك غير قادر على الحكم؟ إنه من الواضح أن هذه المهمة لا تقع على عاتق الأمير أو عاتق مجلس الأمراء وإنما على الشعب مانح السلطة". فعبارة ((مانح السلطة)) تعني بداهة أن الشعب مصدر السلطة، وبالرغم من أن نظريات الديمقراطية للسلطة قد ظهرت منذ القديم إلا أنها لم تأخذ شكلها الواضح إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة ما كتبه "جان جاك روسو"، واستنبطت المذاهب الديمقراطية في الواقع على أساس فكرة العقد الاجتماعي لتكون بمثابة السلاح القوي في يد الفلاسفة ورجال الدين والساسة للكفاح به ضد نظرية الحق الإلهي التي كان يستند عليها الملوك لتبرير سلطتهم المطلقة، وجعلها أداة لحماية حريات الأفراد إزاء الاستبداد السياسي. ينظر – غالب علي الداودي: المرجع السابق، ص ص 102 – 103.

[2] – توماس هوبز: ولد سنة 1588م من أب بروتستانتي، درس اللغة اللاتينية واليونانية في سن السادسة، تابع دراسته الجامعية وحصل على الإجازة في الفنون، نشر مؤلفات في علم النفس والفيزياء، وخلال الثورة الإنجليزية استقر في باريس سنة 1640م واحتك بالفلاسفة أمثال: "ديكارت"، وتأثر بالحروب الدينية في فرنسا وإنجلترا، فطور الفلسفة، وأصدر: "عناصر القوانين الطبيعية"، "الطبيعة الإنسانية"، "ركائز السياسة". توفي عام 1679م. ينظر – توماس هوبز: **اللقياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب، وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، 2011م.

[3] – توماس هوبز: المرجع نفسه، ص ص 193 – 194.

عن الدولة"، وتنقسم العلمانية إلى صنفين: الأولى معتدلة، وتعترف بالدور الروحي، والنشاط المناسِكي للأديان، والثانيّة مُتشدِّدة، كالماركسية التي ترفض أي نشاط أو طقوس دينيّة بحتّة[1].

– **الدولة الوطنية**: ارتبط مفهوم الدولة الوطنية بالمفهوم الكلاسيكي للدولة الحديثة، والدولة الوطنية هي إحدى العلامات المميّزة لولادة زمن الحداثة في الغرب[2].

– **الدولة القومية**: كان ظهور القومية من نتائج اضّمحلال النظام السياسي الإقطاعي في أوروبا، ومع أوائل القرن السابع عشر أصبحت الدولة القومية أحد الأنظمة السياسية الرئيسية، وظهرت أولا القومية الملكية، ثم بعد ذلك ظهرت القومية الديمقراطية الحديثة في القرن التاسع عشر، والتي تمثل أعلى ما تطورت إليه الدول، ومن خصائص هذا النظام أنه يُعِد العوامل العنصرية والجغرافية أُسسًا طبيعية قويّة للوحدة، وأنه بجمعه بين الحكم الذاتي والمحلي، وحق التمثيل استطاع التوفيق بين الحرية والسيادة، التي هي خير طريق للحفاظ على حقوق الأفراد والمجتمع معًا[3].

– **الدولة الاشتراكية**: الاشتراكية هي عبارة عن تلك النظريات الاجتماعيّة والسياسية التي ظهرت وطبقت مع أواخر القرن التاسع عشر، وكان "**كارل ماركس**" هو صاحب الريادة في هذه النظرية، وتدعو الاشتراكية إلى الانتقال إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة والرفاهية للجميع، من خلال تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والعمل التعاوني، والتعليم الشامل، والقضاء على الفقر وكل أشكال الاستغلال[4]، ووفقًا للتصور الماركسي فإن الثورة العنيفة ضرورة حتمية للإطاحة بالدولة البرجوازية واستبدالها بدولة بروليتارية، أي استيلاء الطبقة العاملة على سلطة الدولة[5].

– **الدولة المدنية**: هي دولة ديمقراطيّة تسمو فيها الإرادة الشعبية لتكون المحدِّد في اختيار من يحكم، ومن يقرر ومن يشرّع ومن يُحاسب، ولذلك فهي تنحني لإرادة الأغلبيّة، وتحترم حقوق الأقليّة، وتنظم التداول السلمي على

---

[1] – محمود حيدر: المرجع السابق، ص ص 124 – 125.

[2] – المرجع نفسه، ص 135.

[3] – غالب علي الداودي: المرجع السابق، ص ص 186 – 190.

[4] – محمود حيدر: المرجع السابق، ص ص 144 – 145.

[5] – منير شفيق: **الدولة والثورة ردّ على ماركس، انجلز، لنين ومقاربات مع الرؤية الإسلامية**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2001م، ص 53.

السلطّة، وتقر بمبدأ فصل السلطات، وتُقيم قطيعة مع كل مفردات التسلّط، والاستبداد والفكر الإطلاقي الواحد تحت أي مسمى سواءً كان دينيًا أو أيديولوجيًا، وتقوم الدولة المدنيّة على مقومات أساسية أولاها الشرعية الدستورية والسياسية التي تقوم على أساس العقد الاختياري المبّرم بين الحاكمين مع بعضهم، وبين الحاكمين والمحكومين، لتنظيم الحياة العامة، والمقَومِ الثاني هو سلطة الشعب، وثالثًا سيادة القانون على الجميع لخدمة المصالح العامة وليس الخاصة، ورابعًا لا سلطة من دون مسؤولية، فالسلطة التفويضيّة مقيدة، والمقوم الخامس يشترط ضمان الحقوق لجميع المتعاقدين[1].

وبالرغم من تنوع الدول تبعًا لتعدد الأنظمة الحاكمة إلا أنها تبقى مؤسسة ضروريّة لتنظيم الحياة، وكل نوع له سلبياته وايجابيته، لأنها مرتبط بالطبيعة البشرية، ولا يمكن الوصول للدولة المثاليّة التي تحقق كل ما تطلبه الجماعة البشرية، وكما أن هذه الأنواع المختلفة من الدولة ظهرت نتيجة انتشار أفكار فلسفية ونظريات علمية مختلفة، فيها ما يحتمل الصواب أو الخطأ والنقد.

1 – 1 – 4 – وظائف الدولة:

إنّ الدولة كظاهرة سوسيو – سياسية قامت من أجل إدارة شؤون المجتمع وخدمة المصلحة العامة، ولن يكون ذلك إلا من خلال ممارسة سلطتها وسيادتها على كامل أقاليمها، ومهام الدولة ووظائفها تتزايد وتتكاثف حسب العصر، ورغم اختلاف الظروف الذاتية والموضوعيّة من دولة إلى أخرى، فقد اتفق العلماء المختصين على هذه الوظائف إلى:

– وظائف سياسية (أساسية وأصلية): وتتمثل في:

– حفظ الأمن داخل حدودها بحماية الأرواح والممتلكات، وبث الطمأنينة والسلام، واحترام حقوق المواطنين والرعايّا، وتكريس المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، وللدولة حق تطبيق القوة المشروعة لضّمان ذلك، بإنشاء مؤسسات قانونية تتولى هذا الأمر.

---

[1] – أحمد بوعشرين الأنصاري: **مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2014م، ص ص 21 - 22.

– الدفاع عن نفسها والتصدي لأي عدوان خارجي يهدّد إقليمها، بتكوين جيش مسلح لحماية حدودها واستقلالها وسيادتها.

– تحقيق العدالة بين المواطنين وذلك بصون مصالحهم، والفصل فيما بينهم من منازعات، عن طريق جهاز قضائي، يفصل بينهم بناءً على التشريع.

– وظائف قانونية (فرعية ثانوية): تتمثل في:

– تشريع القوانين بواسطة البرلمان (القانون المعنى الدقيق للكلمة)، والحكومة (القرار التنظيمي المستقل)، المحاكم العليا (قرارات مبدئية).

– التنفيذ ببواسطة الجهاز الحكومي (نصوص تطبيقية، تدابير فردية). والإدارة (نصوص تطبيقية، تدابير فردية، عمليات مادية)، والبرلمان (تدابير فردية واستثنائية).

– القضاء عن طريق البرلمان (قوانين العفو)، الحكومة والإدارة (طعون مجانية)، السلطات القضائية (طعون قضائية)، لحل المنازعات بين الأفراد[1].

وتعد هذه الوظائف أعمالاً أساسية ورئيسية تقوم بها الدولة، ولا يمكن أن تمتنع عن تأديتها، وإنّ وظائف أخرى تقوم بها الدولة تهدف إلى تحقيق خير الجماعة وإسعادها، تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذه الأعمال مازالت محل اختلاف واضح بين الدول المعاصرة ولا يمكنّ حصرها أو الاتفاق عليها، إذّ تختلف باختلاف المذهب أو الإيديولوجيّة التي تتبنها كل دولة، وقد حددت وظائف الدولة وفقًا لثلاثة مذاهب مازالت سائدة في عالمنا المعاصر، وفقًا لتصورات كل مذهب، والمتمثلة في:

– المذهب الليبرالي الحر: يقوم المذهب الفردي على تجميد الفرد، واعتباره محور وأساس الجماعة، وليس العكس، وبالتالي فالدولة والسلطة ما هي إلا أداة لخدمة وتحقيق مصالحه، وضمان حرياته، أي أن هذا المذهب يقيد دور الدولة في حفظ الأمن الخارجي والداخلي والعدالة، وينكر تدخلها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] – نوارة ورز الدين: "**مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع السياسي، إشراف: أنور مقراني، جامعة محمد لمين دباغين 2، السنة الجامعية 2016/2015م، ص ص 125 – 126.

– **المذهب الاشتراكي**: ويعطي هذا المذهب الدولة الحق في التدخل بلا حدود في جميع المجالات، وذلك استنادًا إلى أن الدولة تعمل من أجل الصالح العام الذي يَسمُّو على المصالح الشخصيّة، وأنصار هذا المذهب يرفضون الرأسمالية التي تؤدي إلى تركيز الثروة بيد فئة قليلة وسيطرة الطبقة البرجوازية، وبإقامة النظام الاشتراكي تتركز الثروة بيد الدولة لتقوم بوظيفة العدالة الاجتماعيّة.

– **المذهب الاجتماعي**: ويعتبر هذا المذهب وسطًا بين المذهب الليبرالي والاشتراكي، إذّ يسمح بتدخل الدولة جزئيًا في المجالات التي تحظى بأهمية كبرى، وأن تترك بقية الميادين للنشاط الفردي، أي أن الدولة تتدخل بقدر معيّن لتحقيق مصلحة الجماعة، وغاياتها ترك الحرية للأفراد للتمتع بحقوقهم وحرياتهم. ويسود هذا المذهب أغلب دول العالم الثالث، فالدولة لها الحق في التدخل الإيجابي اقتصاديًا، وفي مجال التعليم والصحة العامّة[1].

ومما سبق تناوله يمكننا القول أن مفهوم الدولة قد حظي باهتمام العديد من الفلاسفة والمفكرين، فنجد العديد من النظريات والمذاهب التي حددت لنا مفهوم الدولة، ومراحل نشوئها وتطورها، ودورها وأهميتها في حياة الفرد، وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول موضوع الدولة بمختلف جوانبه، إلا أنه في رأينا يبقى من المواضيع الشائكة التي لا يمكن الفصل فيها، وتبقى محل نقاش وانتقاد على مرور الأزمنة.

1 – 2 – الإطار المفاهيمي لعملية بناء الدولة:

سنتناول في هذا العنصر مفهوم عملية بناء الدولة، وهو من أهم أجزاء البحث، لأننا سنركز على عملية بناء الدولة في كل من تونس والجزائر بعد الاستقلال، وبالتالي فسنركز على شرح مصطلح عملية بناء الدولة سياسيًا ونظريًا، وكما سنتطرق للأهداف والغايات المتعلقة بعملية البناء، وهو ما يمكننا من التعمق أكثر في البحث.

1 – 2 – 1 – مفهوم عملية بناء الدولة:

يشير مصطلح بناء الدولة في معناه الواسع إلى بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع فوق أرض محددة، أو بكلمة أخرى قدرة الدولة التغلل في المجتمع، وقدرتها على فرض سلطتها، على

[1] – نوارة ورز الدين: المرجع السابق، ص ص 127 - 128.

أراضيها، وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استنادًا إلى تحقيق هوية وطنية جامعة[1].

وتعرف الموسوعة السياسية الميسرة بناء الدولة (State – Building): أنها عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة، وأدائها لوظائفها بفعالية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يَكمُّن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق، وأداء الواجبات العامة، وطرح النظرة المحلية جانبًا[2].

ويعرف "**فرنسيس فوكاياما**" عملية بناء الدولة على أنها: "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي. وهو بذلك نقيض تحجيمها، وأيضا يُشير إلى أن عملية البناء هو مدى قدرة الدولة في مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، بدءًا بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورًا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاء بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، ومن الجهة المقابلة قوة الدولة من قوة قدراتها المؤسساتية والإدارية على تصميم سياسات وسنّ الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ"[3].

ويعد مفهوم عملية بناء الدولة[4] حديثًا وتقليديًا في آن واحد، فالمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة، وحتى نهاية الحرب الباردة تزامن مع موجّة استقلال الدول المستعمّرة ، فكان يُراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنميّة الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة، والتحرر من التبعيّة والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير، وهياكل سياسية تقود عملية التنميّة، إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة الذي

---

[1] – وليد سالم محمد: **مأسسة السلطة وبناء – الأمة– (دراسة حالة العراق)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014م، ص 46.

[2] – محمد لبوخ: "**عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، إشراف: بومدين طاشمة، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013 – 2014م، ص 24.

[3] – فرنسيس فوكوياما: **بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشري**، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007م، ص 11.

[4] – لقد تنازعت فكرة بناء الدولة – الأمة في أوروبا فلسفتان الأولى تأكد أن عملية بناء الدولة هي عملية اجتماعية سياسية تستغرق وقتًا طويلاً، وتؤكد على إيجاد دولة متجانسة ثقافيًا، وموحدة سياسيًا واقتصاديًا، والثانية تؤكد على أن بناء الدولة هو عملية سياسية تنطلق من إقامة نظام سياسي يعمل على تحقيق عملية بناء الدولة معتمدًا على سلطته وقوته. ينظر – وليد سالم محمد: المرجع السابق، ص ص 46 – 47.

شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركزّ على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرًا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، ومن ثُم تَوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشؤون هذه الدول، ومساعدتها على بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسيًا واجتماعيًا لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطيّة والاستقرار الداخلي، فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة صاحبت انهيار الدولة في عدة مناطق من العالم، وانطوى على انهيارها بروز أخطار تهدد الأمن الدولي[1].

وإنّ كان هذان التصوران لمفهوم عملية بناء الدولة[2] يمثلان مرحلة مختلفة، وهذا راجع للظروف والمتغيرات التي مرت بها كل دولة، وأيضًا الأهداف والغايات التي كانت مرجوة من عملية البناء، إلا أنه في بحثنا هذا سنركز على التصور الأول، والذي كان الهدف منه طبعًا إقامة مؤسسات وأجهزة حكومية، للخوض في مشاريع تنمويّة لتحقيق طموحات الشعوب المستقلة، والتي ناضلت لسنوات للحصول على الاستقلال، والعيش في دولة وطنية آمنّة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ومتطورة ثقافيًا.

1 – 2 – 2 – غائية عملية بناء الدولة:

وبناءً لما تقدم طرحه يمكننا القول أن عملية بناء الدولة يَستهدف الجوانب السياسيّة والاقتصادية، والاجتماعيّة والثقافيّة، لكن يختلف هدف عملية البناء حسب طبيعة الدولة والمتغيرات التي تصاحبها، ومن أهم الأهداف والغايات التي تسعى عملية البناء تحقيقها نذكر:

– **الشرعية السياسية**: وحسب تحليل "**ماكس فيبر**" لمفهوم الشرعية أن الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وأنه من دون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم امتلاك القدرة على

---

[1] – محمد أمين بن جيلالي: **بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 أكتوبر 2016م، ص 2.

[2] – يجب التمييز بين مفهوم تشكيل أو تكوين الدولة (state formation) والذي يُعنّى بإيجاد وإقامة مؤسسات الدولة لاسيما الجيش والبيروقراطية ونظام الحكم، وبين مفهوم بناء الدولة (State – Building)، والذي يشير إلى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع، وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها، وعلى حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استنادًا إلى تحقيق هوية وطنية جامعة، وبين مفهوم بناء الأمة (Nation – Building)، والذي يشير إلى صهر وتوحيد السكان حتى يصبحوا شعبًا واحدًا استنادًا إلى الشعور بالانتماء المشترك عِبر اجتذاب الهويات الفرعية، ودفعها صوب الانخراط في مؤسسات الدولة، وبذلك تغدو الأخيرة مشتركًا عامًا، وتُصبح مهمة الدفاع عنه واجب مقدس ينبغي أن ينهض به الجميع. وبالتالي فإنّ بناء الأمة ما هو إلا حلقة من حلقات عملية بناء الدولة، بمعنى أن تشكيل الدولة وبناء الأمة ما هما إلا عمليتان فرعيتان تحدثان في إطار العملية الأم، وهي بناء الدولة – الأمة. ينظر – وليد سالم محمد: المرجع السابق، ص ص 48 – 49.

حكم الدولة في المدى البعيد، وشرعية الدولة هي قبولها من طرف المؤسسات والمنظمات في المجتمع، ومصادر الشرعية تختلف بين المجتمعات، وبين الجماعات داخل المجتمع الواحد، ويتم تحديد شرعية الدولة أولاً من وظائفها وقدرتها على أدائها (توفير الأمن، تطوير الاقتصاد...)، أو أن تستمدها من الديمقراطية الاستبداد، وتلجأ لمصادر بديلة (الدين، الهوية، القومية، الكاريزمية).

– **الاستقرار السياسي والأمن**: ويقصد به وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويتم ذلك من خلال ضبط قواعد العملية السياسية وفق معايير المشاركة السياسية، وضمان الحقوق المدنيّة، وهو ما يتيح فرص التنمية والبناء، والقدرة على مواجهة التحديات الخارجية، وما يحقق الاستقرار أن يكون الرأي العام مطلعًا على مجريات الأمور متنورًا، ويُرجح الحلول الوسطى في حالة الصراع السياسي بين النخب، ويبتعد عن التكتلات الفئات المتطرفة[1].

– **دولة الحق والقانون**: دولة القانون هي شعار سياسي، ونظرية دستورية هدفها تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أساس العدالة، وهذا التنظيم يتم بإيجاد علاقة متوازنة بين الطرفين، أي يكون هناك توازن بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة، وتحقيق العدالة المأمولة، وبمفهوم أخر أن الدولة لا تقيد الحريات والحقوق إلا بالقدر الكافي لتأمين مقتضيات الأمن والاستقرار، وحسن استعمال الحريات والحقوق يوفر المناخ اللائم لعملية التنمية الشاملة وفق مفهوم الحكم الجيد.

– **بناء القدرات**: أي زيادة قدرة المجتمع على إنجاز الأعمال بنفسه، أي أن يكون أكثر مهارة وفاعلية في التنظيم، وتعرف أيضًا على أنها: "تنظيم الاستفادة من الموارد المجتمعية من خلال التدريب لتنمية المهارات، وتنميّة القدرات المؤسسية، وذلك لتمكينهم من تحديد المشكلات وتقيميها، وزيادة القدرة على تفهم وتحليل المشكلات"، وبالتالي فإنّ بناء القدرات يهدف لتمكن المجتمع وأيضًا تقوية كافة عملية أطراف التنمية لتمكنهم من أداء دور فعال في تخطيط الحياة اليومية، وتحسين وتطوير أداء المنظمات في علاقتها بالإطار الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي توجد فيه، وتوظيف مواردها بما يحقق الاستدامة[2].

---

[1] – محمد لبوخ: المرجع السابق، ص ص 43 – 44.
[2] – المرجع نفسه، ص ص 45 – 46.

ومما سبق طرحه نستنتج أن عملية بناء الدولة يتطلب وجود سلطة وقوة حاكمة لتأطير كل القدرات الوطنية، وتنظيمها، ليتم استغلالها في التنمية السياسية والاقتصادية، وهو ما يضمن الرقي الاجتماعي والازدهار الثقافي، وهو ما يساعد على استمرار عملية البناء، وبالتالي فإن عملية بناء الدولة تتم بتفاعل كل القوى الوطنية مع السلطة الحاكمة.

2 – أثر التكوين التاريخي والاستعماري على بناء الدولة المستقلة "تونس والجزائر":

تتركز دواعي هذا الجزء في تسليط الضوء على الجوانب التاريخية التي كان لها تأثيرها السياسي، وحتى الاجتماعي والاقتصادي في تكوين دولة ما بعد الاستقلال في كل من تونس والجزائر، وسنحاول التركيز على الطبيعة الإيديولوجية والتقاليد السياسيّة التي كانت سائدة في البلدين قبل الاستعمار، وبعدها التطرق لمشروع الدولة لدى النخبة الوطنية، التي سعت لصياغة برامجها ومطالبها المختلفة بهدف مواجهة المشروع الكولونيالي بمختلف أبعاده، والعمل على التخطيط النظري والفكري لمشروع الدولة بعد الحصول على السيادة، سواءً باستعمال العنف أو الطرق السلمية.

وبما أن نظام الدولة كان مُتجذرًا في كل من تونس والجزائر، وتعود أعماقه للعصور القديمة والوسطى والحديثة، إذّ عرفت المنطقة نماذج مختلفة من الدول، وتطورت حسب ما مقتضيات الظروف العامة، وكمحاولة التركيز على مدى تأثير الإرث التاريخي في تكون الدولة المعاصرة، فهل كان مشروع بناء الدولة مرتبط بالمخلفات التاريخية؟ وما هي المنطلقات الفكرية والإيديولوجية المعتمدة في بناء المشروع الوطني؟

2 – 1 – إشكالية الدولة لدى رواد الفكر الإصلاحي قبل الحماية:

لقد شكل موضوع الدولة في تونس مجالاً للعديد من الكتابات، التي تباينت في طبيعة الإشكاليات المطروحة والنتائج المتوصل إليها، والدارس لهذا النوع من المواضيع سيتطرق حتمًا لإصلاحات الوزير "**خير الدين**"، لأنه لا يمكن فهم التاريخ المعاصر دون الرجوع للفكر الإصلاحي الحديث الذي ظهر في تونس منتصف القرن التاسع عشر، والتي كانت تروم لإعادة بناء الدولة التونسية، وتفعيل مؤسساتها المختلفة وفق ما تقتضيه مقتضيات العصر، وقد كان لأفكاره الإصلاحية تأثير كبير في المجتمع التونسي حتى بعد نظام الحماية، ، لهذا سنحاول التركيز على مفهوم الدولة لدى "**خير الدين**"، وما هي الأطر التنظيرية التي اعتمدها لبناء دولة تونسية متطورة وحديثة؟

2 – 1 – 1 – مفهوم الدولة لدى "خير الدين التونسي":

لقد حاول الوزير "**خير الدين**" وضع برنامج إصلاحي يرمي لتطوير البلاد التونسية، للحفاظ على سيادتها، ويكون ذلك بالاستفادة من الحضارة الغربية، وقد استعمل كلمة "اقتباس" للحديث عن موقف الانفتاح والتفاعل الإيجابي، وجعل الاقتباس قانونًا مطردًا في التقدّم والتأخّر، فالنهضة الأوروبية تحققت بالاقتباس من العرب، وكذلك تتحقق النهضة الإسلامية الحديثة بالاقتباس من الغرب الذي يعني به أوربا[1].

وقد أكد "**خير الدين**" أن تحقيق العدل السياسي أساس تقدم العلوم والصناعات، والعدل السياسي منافي للاستبداد والتصرّف المطلق كما هما سائدان في العالم الإسلامي، ورأى أن ((الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)) يتجسد في العصر الحديث بإقامة المجالس النيابيّة، ومساهمة الصحافة في توجيه الرأي العام، ولا يحصل ذلك إلا بتوفير الحرية[2]، وكان "**خير الدين**" يريد الذهاب إلى أبعد ما قامت به التنظيمات العثمانية، وكان يريد إقامة دستور والمجالس المنتخبة والحكومات المسؤولة أمام تلك المجالس[3]، وقد أضاف للحرية معنى ثالثا وهو حرية التعبير، ومثّل له بحرية المطبعة، لأن الصحف والمطابع هي التي نشرت هذا النوع من الحريّة في أوروبا، وتفطنّ لأهمية ذلك في صناعة الرأي العامة وتوجيه الساسة ومراقبتهم، كي لا يحيدوا عن المصلحة العامّة[4].

وبالنسبة لمفهوم الدولة لدى "**خير الدين**"، كان يرى أنها تقوم على مؤسسات ومجالس وحكومة، وقد احتوى كتابه "أقوام المسالك" على أجهزة العديد من الدول الغربية، والتي وصلت إلى درجة متميزة من التطور والحداثة، لهذا يؤكد أن غرضه من تأليف الكتاب هو جمع ما تيسر له من مستحدثات الغرب المتعلقة بسياستي الاقتصاد والتنظيم، وذكر الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروبية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيويّة، وأنه يتم أخذّ منها ما يكون لائقًا بحال المسلمين آنذاك، وما يتوافق مع الشريعة، حتى يتم استرجاع ما آخذ من العالم الإسلامي[5].

---

[1] – خير الدين التونسي: **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تقديم: محمد الحداد، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2011م، ص 51.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 54 – 55.

[3] – المصدر نفسه، ص 60.

[4] – المصدر نفسه، ص 71.

[5] – المصدر نفسه، ص 06. من مقدمة الكتاب الأصلية.

وأكد أن قوة الدولة (الأمة) تكون في مدى قدرتها على توفير احتياجاتها دون اللجوء لاستيرادها، فيرى أن الاحتياج للغير في غالب الضروريّات دال على تأخر الأمة في المعرفة، وكما يرى أن الخلل يكمن في امتلاك الأمة للمواد الأولية، ولا يقوم سكانها بتصنيعها والعمل على استيرادها، فيقول: "**وبالجملة فليس لنا من نتائج أرضنا إلا قيمة مواردها المجردة دون التطويرات العملية التي هي منشأ توفّر الرغبات منا ومن غيرنا. ثم إذا نظرنا إلى مجموع ما يخرج من المملكة، وقايسناه بما يدخلها، فإن وجدنهما متقاربين خفَّ الضرر، وأما إذا زادت قيمة الداخل على الخارج فحينئذ يُتوقَّع الخراب لا محالة**"، وبالتالي فإن الخلل السياسي في احتياج المملكة لغيرها مانع لاستقلالها، وموهن لقوتها[1].

وعلى هذا يمكننا القول أن "**خير الدين**" قد استعمل مصطلح "الدولة" للدول التي تتبنى النظام الجمهوري، و"المملكة" للدول التي نظامها ملكي، وقد كان منظوره الفكري والسياسي للدولة أنها تقوم على أساس العدل والحرية والمساواة، وليس التشدد الديني والعقائدي، لأن الدول الأوروبية تطورت وتحضرت بفصل الدين عن الدولة، وفتحت المجال للعلم والمعارف، وكان يرى أن إعادة بناء الأمة الإسلامية واستعادة مكانتها الحضارية لا يكون إلا بالاقتباس من الحضارة الغربية في مختلف المجالات التي تعاني منها من التخلف والنقص بما لا يتنافى مع الشريعة طبعًا، وتبرز لنا قيمة أفكاره وإيديولوجياته أنها لخصت كل الجوانب التي تؤدي لتطور الدولة أو انهيارها، وحدد الأساليب والوسائل في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

وعليه فإنّ الدولة أو الأمة التي كان يرمي "**خير الدين**" تجسيدها على أرض الواقع تكون بإصلاح الإدارة، بتطبيق القانون على الجميع واحترامه، وتطوير الجيش لأنه من يضمن الأمن ويحافظ على السيادة، وتطوير والتعليم وعصرنته، لأنه أساس تقدم وتحضّر الأمم الأخرى، وحسب تحليلنا الشخصي نلخص أن الدولة التي تصورها المفكر التونسي هي دولة ديمقراطية، ذات قوة اقتصادية وعسكرية وعلمية، وموحدة ومحافظة على مقوماتها الحضارية وهويتها الدينية واللغوية.

ولقد تعمدنا الإشارة ولو بشكل مختصر لمفهوم الدولة في الفترة الحديثة بزعامة المفكر "**خير الدين**" لأن أفكاره وتحليلاته ستكون البنيّة الأساسية التي ستبدأ منها الحركة الإصلاحية في تونس بعد نظام الحماية، وكما أن

---

[1] – خير الدين: المصدر السابق، ص 15.

دعوته لتطبيق العدالة، وحرية الصحافة، وتطبيق النظام الجمهوري، بمشاركة السكان في المجالس النيابية، ومراقبتها لعمل الحكومة، ستكون المطالب التي ستنادي بها النخبة، وتطالب نظام الحماية بتطبيقها.

2 – 2 – إشكالية الدولة لدى الحركة الوطنية التونسية:

لقد شكل القرن العشرين تغيرا جوهريا في تاريخ تونس ونضالها ضد الحماية، إذّ سجل التاريخ ميلاد الحركة الوطنية التونسية في العقد الأول من القرن، ومع تسارع الأحداث وتطور النزعة التحررية تعددت مطالب المناضلين الوطنييّن، وتوجهوا للضغط على حكومة الحماية لتحقيقها، ومن مسيرة هذا النضّال الطويل سنحاول استقراء مفهوم الدولة لدى تيارات الحركة الوطنية.

2 – 2 – 1 – مفهوم الدولة لدى حركة تونس الفتاة:

لقد تلخصت مطالب حركة الشبان التونسيين التي ظهرت في فيفري 1907م، بزعامة "**البشير صفر**"، و"**علي باش حامبه**" وثم "**عبد العزيز الثعالبي**"[1]، في:

- إصلاح الجهاز القضائي بإصدار مجلات قانونية وبالتفريق بين السلطات.
- إلغاء الضريبة وإصلاح أحوال الفلاحيين بمنحهم الأراضي.
- بعث مراكز الصحة وإصلاح التعليم ...

وستزداد هذه المطالب وضوحًا مع مرور الزمن ليتعمق إثرائها في مقالات نشرت بـجريدة " التونسي" مثل: مسألة الدستور وضرورة منحه للتونسيين، ومسألة الخماسة والقضاء الشرعي والمدني....[2].

ومن منطلق هذه المطالب يمكننا استنتاج تصور مفهوم الدولة لدى النخبة التونسية، والتي حاولت من خلال "تونس الفتاة" أن تلبي حقوق التونسيين، بمطالبة نظّام الحماية بتطبيق مجموعة من الإصلاحات، وعليه فإن تصور النخبة للدولة كان يقوم على أسس ديمقراطية تكون فيه الحرية والعدالة الاجتماعية، وتحسين المستوى الثقافي

---

[1] – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 89.

[2] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 32 – 33.

والعلمي، لتكوين جيل متعلم ومثقف واعي يدافع عن حقوقه، وقد وصلت النخبة التونسية في مطالبها إلى أبعد الحدود، في مسألة الدستور وضرورة تطبيقه، وهذا راجع طبعًا للإرث التاريخي والحضاري الذي ورثته النخبة من رواد الفكر الإصلاحي في الفترة الحديثة، فدستور 1861م سيبقى المرجعية التاريخية التي ستطالب تيارات الحركة الوطنية بتحقيقه في مرحلة النضال.

وقد تمحورت الأطر النظريّة لمفهوم الدولة لدى الشبان التونسيين حسب نظرتنا الخاصة في السعي لتحقيق دولة دستورية، مبدأ العدالة والقانون فوق الجميع، وديمقراطية بفتح المجال أمام الجماهير دون تمييز، ودولة متطورة علميًا، ومحافظة على هويتها وثقافتها الأصليّة.

2 – 2 – 2 – مفهوم الدولة لدى الحزب الدستوري القديم:

ومن منطلق نشاط النخبة التونسيّة في حركة "تونس الفتاة" تأسس أول حزب سياسي بعد الحرب العالمية الأولى، في 14 مارس 1920م، وأطلق عليه "الحزب الحر الدستوري التونسي"، ومن أهم مؤسسيه: "**عبد العزيز الثعالبي**"، و"**أحمد الصافي**"، "**حسن قلاتي**"[1]، ومن أهم مطالبه: استعادة الحقوق السياسية لتونس بتطبيق دستور 1861م، واستعادة تونس لسيادتها، بتشكيل حكومة وطنية، وتطبيق الديمقراطية والحريات العامة... إلخ، وفي جوان 1920م تقدم بمطالبه للحكومة الفرنسية بباريس المتضمنّة إنشاء مجلس تشريعي وحكومة وطنية وتحقيق المساواة كحرية الصحافة والتجمعات... الخ[2].

وفي مفهوم الدولة لدى مناضلي الحزب الدستوري سنركز على نظرة زعماء الحزب، ومن بينهم: "**عبد العزيز الثعالبي**"، فقد كان من المتشددين المطالبين بدستور لتونس وحكم ديمقراطي، وأنه يجب اعتماد مختلف الأساليب للوصول إلى هذه الغاية[3]، فاعتمد مبادئ "**ولسن**" لعرض أحوال البلاد ومطالب التونسيّين على بعض الساسة الفرنسيين، واتصل بالزعماء الاشتراكيّين منهم السيد "**لونجيه**" الذي توعد أن الاشتراكيّين سيعملون على تحقيق

[1] – البشير بن الحاج الشريف: المرجع السابق، ص 197.

[2] - Ahmed Kassab: op cité ,p, 380,381.

[3] – عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 14.

العدالة في تونس، ونظرًا لعلاقته مع الزعيم الاشتراكيّين "**مارسيل كاشان**" الذي مكنه من عرض القضية التونسية على مجلس النواب[1].

وقد لخصّ "**الثعالبيّ**" أوضاع البلاد التونسية ومطالب شعبها في كتابه "تونس الشهيدة"، الذي أصدره في باريس وأرسله إلى المسؤولين في فرنسا من نواب وموظفين ووزراء[2]، ومن خلالها سنستنتج منظوره للدولة التونسية، التي كان يريد أن تكون دولة مسلمة، ودستورية يُفصل بين سلطاتها الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، فالسلطة التشريعية تنظّمها وتحددها الأسس الشرعيّة، مع إمكانية تطويرها في حدود القانون الإسلامي، وأنه يجب على الحاكم المنتخب من الشعب أن يأخذ برأيه ويرجع له في وضع القوانين، وكما حدد صلاحيات "الباي" المقتصرة على التنظيم والتنفيذ والمراسيم[3]، وهذا يعني أنه كان يريد أن تكون السلطة المطلقة في يد الشعب، وكما أن "**الثعالبي**" أكد على ضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية (العمل، الصحافة، الاجتماع، الشكوى)[4].

وعليه فإنّ "**الثعالبي**" كان يريد من مطالبه ضّمان حقوق التونسيين وتغيير أوضاعهم المزرية وتطويرها، وهذا لن يتحقق إلا إذا تم تطبيق دستور تونس، ودمقرطة الحياة السياسية بالفصل التام بين السلطات، وخضوع الجميع للقانون دون تمييز، ومن منطلق هذه النظرة يمكننا التأكيد أن زعيم الحزب الدستوري كان يريد تكوين دولة إسلامية دستورية سلطتها المطلقة في يد الشعب الذي يتمتع بكامل حرياته وحقوقه المدنية والسياسيّة والاقتصادية في دولة أساسها العدالة الاجتماعية.

ولقد أسفرت نتائج التحولات السياسيّة التي واكبتها تونس في العقد الثالث من القرن العشرين على بروز الخلاف وتعمقه بين مناضلي الحزب الدستوري، وفي عام 1933م وبانضمام مجموعة من الشباب بعد إتمامهم لدراستهم في خارج رأوا أن الحركة الوطنية تحتاج إلى تجديد أساليب العمل بما يلاءم المركزّ الدّولي الذي يجتازه

1 – عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص ص 15 – 16.
2 – المصدر نفسه، ص 17.
3 – المصدر نفسه، ص ص 29 – 30.
4 – المصدر نفسه، ص ص 208 – 209.

العالم، واشتد الخلاف بعد اندماج بعض الشباب في إدارة الحزب[1]، لينقسم الحزب رسميا في مؤتمر قصر هلال 14 مارس 1943م إلى الشقين: الحزب الدستوري الجديد (أعضاء الديوان السياسي)، الذي يمثله كل من: "**الحبيب بورقيبة**، و**محمود الماطري**، **الطاهر صفر**، و**البحري قيقية**..."[2]، وأما أعضاء الحزب الدستوري القديم (أعضاء اللجنة التنفيذيّة)، و يمثلهم: "**صالح فرحات**، و**أحمد الصافي**، وعلي بوحاجب، ..."[3].

وبالنسبة لمفهوم الدّولة لدى جامعة اللجنة التنفيذية (الحزب الدستوري القديم)، نستطيع تصور المفهوم من خلال قرارات الحزب ومطالبه، فقد أعلن رفضه الثابت لسياسة الإصلاح المزعمة من قبل السلطات الفرنسية، لأنها تأكد على الازدواجيّة والمشاركة في السلطة مع التونسيّين، وهو ما يتنافى مع الاستقلال التام، الذي ظل مطلبًا رئيسيًا للدستور القديم[4]، وكما أن الحزب ركز على الشعور الديني والانتماء الحضاري، وعلى ديمومة الدولة التونسية التي عليها أن تبحث عن تحررها معتمدة على الجامعة الإسلامية المستمرة، أي ربط تونس بالمشرق العربي الإسلامي[5].

وعلى قاعدة الشمولية في رفض الإصلاحات واعتبار نظام الحماية نظام استعماري لا يتفق مع السيادة التونسية، وعزمه على النضّال لاسترجاع السيادة وربط تونس بالعالمة الإسلامي والعربي، نستطيع القول أن قدماء الدستور التونسي كانوا يطالبون ببناء دولة مستقلة ومنفصلة نهائيًا عن فرنسا، وطبعًا يكون نظامها دستوريا وديمقراطيًا، دينها الرسمي الإسلام، ومحافظة على تقاليدها وثقافتها العربية، وكانوا يرون أن قوة تونس تكمل في وحدتها مع العالم العربي الإسلامي.

---

[1] – صالح خرفي: المرجع السابق، ص 272.

[2] – علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 568 – 569.

[3] – خير الدين التونسي: المصدر السابق ، ص ص 51 – 52.

[4] – محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 321.

[5] – يوسف مناصرية: **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934 – 1937**، دار المعارف لطباعة والنشر، سوسة، تونس، 2002م، ص ص 23 – 24.

2 – 2 – 3 – مفهوم الدولة لدى الحزب الدستوري الجديد:

لقد توجت الحركة التونسية بتأسيس الحزب الدستوري الجديد بزيادة وتيرة النضّال، خاصة بعد بروز مجموعة من الشباب المتحمس، والذي أظهر حنكته السياسية وقدرته على المواجهة بفضح السياسة الفرنسيّة في مستعمراتها بتدويل قضاياه لدى المجتمع الدولي، والمطالبة بالحرية والحقوق، وقد كان "**الحبيب بورقيبة**" من أهم الوجوه الممثلة للحزب الدستوري الجديد، وإلى جانبه الزعيم "**صالح بن يوسف**"، وسنحاول تحديد مفهوم الدولة لدى الرجلين، وكيف كان تصور ومنظور المناضلين للدولة التونسية الحديثة؟

– مفهوم الدولة لدى الزعيم "الحبيب بورقيبة":

لقد واصل الحزب الدستور الجديد بزعامة "**الحبيب بورقيبة**" رفع نفس مطالب الحزب القديم، ولكن بالتأكيد على أن هدفه كان تحرير الشعب التونسي[1] والحصول على دستور يصّون الشخصية التونسية، وسيادة الشعب، وذلك بواسطة برلمان تونسي يُنتخب بواسطة الاقتراع العام، ويملك حق وضع منهاج أعماله، وتكون له كامل السلطة التشريعية، والفصل بين السلطات، وإقرار حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان، وفي فترة الخمسينيات تعمقت مطالب الحزب تماشيًا مع التحولات السياسية والفكرية عالميًا، وبدأت المطالبة بالديمقراطية والحريات العامة، وتمكين التونسيّين من حقوقهم السياسية والدستورية، بتأسيس مجلس نيابي والدعوة إلى اعتماد نظام الملكية الدستورية المقيّد، وإرساء نظام تعددي ديمقراطي، مع التأكيد على البعد الاقتصادي والاجتماعي[2].

وعلى هذه المطالب الدستورية التي ناضل "**بورقيبة**" زملائه لتحقيقها يمكننا القول أنه كان يطالب بتكوين دولة ديمقراطية ودستورية، يتم الفصل بين سلطات الدولة وتنظيمها، وتكون السلطة التشريعية (البرلمان) هي أعلى

---

[1] – لقد كان دائمًا "بورقيبة" يؤكد في خطاباته على أنه ضحّى بشبابه وحياته من أجل تحرير تونس، وجال عبّر العالم لتعريف بقضية بلاده، وكسب الدعم العالمي للقضيّة الوطنيّة، وكان متأكد أن الحركة الوطنية التونسية تولد داخل الشعب ومع إرادته. ينظر

- Brahim Mestiri: **La Pensée Politique Et Sociale Du Président Habib Bourguiba**, Tunis, 2002, p 134.

[2] – من الأنترنت الموقع: www.academia.edu

عبد اللطيف حناشي: **نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة أنموذجا**، المقال منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، شتاء 2011م، ص 05.

سلطة، ويمتثل أمامها الحاكم والمحكومين، ويكون البرلمان بمثابة هيئة مراقبة للحكومة ومؤسساتها، وفي منظوره يجب على الدولة منح الحريات للمواطن واحترامها، وتقديم مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية (التعليم، والصحة،...).

وقد كان "**بورقيبة**" من المطالبين بالديمقراطية وبناء دولة تونسية وفق النموذج الغربي حسب مقولته الشهيرة: "مرسيليا أقرب لي من القاهرة"، أي أنه كان يرى مصير تونس ومصلحتها في الارتباط بفرنسا وأوربا، كما تغلبت على أفكاره نزعة الدولة القطرية، وكان لا يؤمن بمضامين وشعارات الوحدة المغاربية، والقومية العربية، وهو ما سنتطرق له أكثر في القسم الخاص ببناء الدّولة بعد الاستقلال.

– مفهوم الدولة لدى "صالح بن يوسف":

وبالنسبة للمناضل "**صالح بن يوسف**" ومنظوره للدولة ننطلق من مطالبه التي تلخصت في: توقيت كل الاتفاقيات التي تحد من السيادة، إذّ بدون التوقيف يصبح الحكم الذاتي حبرًا على ورق، ولن يكون مرحلة للاستقلال التام، وتونسة الحكومة التونسية أي نقل كل سلطات الأمن إليها، وإرجاع كل الاختصاصات التي هي بأيدي القضاء الفرنسي إلى القضاء الفرنسي، وتصرف الحكومة التونسية في شؤون التعليم والثقافة تصرفًا مطلقًا أي تديرها وزارة تونسية ووزير تونسي، والاعتراف للحكومة التونسية بأن تكون حرة في إتباع سياسة اقتصادية ونقدية ومتجانسة مع نظام البلاد[1].

وبناءً على ما ناقشناه ومن هذه المطالب يمكننا القول أن "**صالح بن يوسف**" دافع عن تصورتاه لتأسيس دولة تونسية ذات سيادة تامة، وتتمتع كل مؤسساتها بالاستقلالية، يسيرها التونسيون دون أي تدخل أجنبي، خاصة ما يتعلق بالأمن والقضاء والتعليم، أي أن "**ابن يوسف**" أراد تكوين دولة لها خصوصياتها وفق ما تقتضيه طبيعة المجتمع التونسي ثقافيًا ودينيًا وحضاريًا، واقتصاديا واجتماعيًا، وبمعنى أخر نقول منظوره للدّولة يختصر على السيادة التامة، والدفاع والأمن، والحرية الثقافية والاقتصادية في تسيير شؤون البلاد، وتطبيق الديمقراطية والعدالة.

وكخلاصة عامة لما تناولناه حول موضوع الدولة لدى رواد الفكر الإصلاحي، ومناضلي الحركة الوطنية يمكننا القول أن الإرث التاريخي والإيديولوجي كان له دور في تبلور عدة تصورات حول معنى الدّولة، والأركان التي

[1] – عمير علية الصغير: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المرجع السابق، ص 16.

يجب أن تقوم عليها، ووظائفها، ورغم وجود بعض الاختلافات في التصور، وطريقة العمل لتحقيق مطلب بناء الدولة إلا أنه يمكننا القول أن كل النماذج التي تطرقنا إليها أجمعت على المطالبة بالدّولة الدستورية والديمقراطية، لأن تحقيق هذين المطلبين كفيلان بضمان وتوفير حقوق المواطن المختلفة.

ولقد أرجعنا أن إصلاحات "**خير الدين التونسي**" كان لها تأثير كبير على تونس في مختلف الأزمنة، وأصبحت أفكاره الإصلاحية مرجع للنخبة التونسية، فهو كان يرى أن إعادة بناء تونس يكون إلا بتطوير وإصلاح هياكلها الإدارية، ومراقبة السلطة الحاكمة، وتكون السلطة بيد الشعب، لأن هذه الأنظمة أثبتت نجاعتها في الدول الأوروبية، وكما حدد لنا طرق إصلاح الأوضاع الاقتصادية والثقافية وحتى الاجتماعية، لأن "**خير الدين**" كان رجل دّولة من خلال ممارسته لعدة وظائف حكومية، ومفكر تعمق في دراسة أوضاع العالم الإسلامي مقدمًا له كل الحلول والسبل للخروج من أزمته.

ويعد أيضًا "**عبد العزيز الثعالبي**" من أبر الشخصيات التي خلفت أثرها التاريخي والفكري لدى جيل معتبر من الشباب التونسيين، إذّ أن تأليفه لكتابه "تونس الشهيدة" أصبح مرجع أخر للوطنيين التونسيين، وأضحت مطالبه هي المطالب الأساسية للحركة الوطنية التونسية، وهذا راجع لنبوغه الفكري وحنكته السياسية، وأكد أن مستقبل تونس الحقيقي يكون باستقلالها التام، وممارستها لنظام دستوري ديمقراطي.

2 – 3 – إشكالية الدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر:

لا منّاص في أن دولة "**الأمير**" تُعد نموذج فريد من نوعه في تاريخ الجزائر المعاصر، لأنه أول من أسس دولة تقوم على السلطة المحلية بعد سقوط سلطة الأتراك التي تجاوز حكمها أكثر من 3 قرون، بتوقيعها لمعاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م، وأعلن رسميًا عن انهيار الدولة الجزائرية الحديثة ودخولها تحت سلطة الاحتلال الفرنسي، وإلحاق كل شؤونها العامة خارجيًا وداخليًا بالحكومة الفرنسية، إلا أنه وبعد تولي "**الأمير عبد القادر**" لواء المقاومة أعلن عن تأسيسه لدولته؟ فما هي الأسس التي قامت عليها دولة الأمير؟ وما هو النموذج النظري والفكري المعتمد في تسيير الدولة؟ وهل دولته كانت تملك فعلاً الشرعية القانونية والسياسية أم لا؟

2 – 3 – 1– أسس دولة الأمير حسب منظور "ابن خلدون" دراسة مقارنة:

إنّ بناء الدولة رهين بما يسميه "**ابن خلدون**" ((العصبية))، وهي النزعة إلى الالتحام، لأنه من المستحيل بناء مركز سياسي على أرضية منقسمة اجتماعيًا، ومتغايرة ثقافيًا، على عكس النزعة إلى الانقسام التي تؤدي إلى عرقلة الدولة ووحدتها، وزوال الدول القائمة[1]، وهو أول شرط توفر في دولة "**الأمير**" إذّ اجتمعت كلمة أعيان قبائل الغرب الجزائري على إعلان الجهاد ضد الغزو الفرنسي[2].

وحسب "**ابن خلدون**" فإنّ توفر الالتحام القبلي ليس كافي لبناء الدولة ووحدتها، فيشترط أيضًا ظهور "زعامة" تقوم بمهام القيادة، ويعتبر النخبة المسيطرة والعصبية الغالبة عنصرين لازمين إلى درجة أنه في غيابهما يكون من المستحيل أن يبنى ملك أو يستقر إلا بواسطة القهر[3]، وكل الكتابات تؤكد توفر الشرط الثاني في دولة الأمير، وهو إجماع أعيان القبائل على الشيخ "**محي الدين**" لتولي قيادتهم ، وقد دارت بين الأهالي والحامية الفرنسية عدة معارك شارك فيها "**الأمير**" إلى جانب والده، أظهر فيها قدرته وأصالة رأيه فجمع محبة الأهالي، وهكذا ظهرت شخصية "الزعيم" الذي بإمكانه إدارة شؤون القبائل وتولي مهام حمايتها، لتتم مبايعة "**الأمير عبد القادر**" رسميًا من طرف مجلس أعيان مدينة معسكر في 21 نوفمبر 1832م، ثم بايعه الناس عامة في 04 فيفري 1883م، وكان ممن بايعه القبائل الشرقية والغربية، ولقبه والده بأمير المؤمنين "**ناصر الدين**" وقيل أنه بويع بالسلطنة لكنه لم يرضى بالقلب مراعاةً لسلطان فاس، واكتفى بلقب الإمارة، ثم أجمعت الجهات الغربية والجنوبية لمبايعته على الإمارة[4].

وكما أكد "**ابن خلدون**" على أهمية الدين أو الدعوات الدينية إذّ تمثل عاملاً إضافيًا في تركيز الملك السياسي واستمراره، وكان الإسلام التقليدي عامل لتوحيد القبائل في إطار شامل، وهو ((الأمة))[5]، وهو شرط ثالث توفر في دولة "**الأمير**"، إذ كان عامل الدين من الأهم العوامل التي أجمعت ووحدت سكان القبائل الغربية،

---

[1] – محمد عبد الباقي الهرماسي: **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، أكتوبر 1999م، ص 16.

[2] – برونو إتيين: **الأمير عبد القادر**، ترجمة: ميشيل خوري، دار عطية للنشر، بيروت، 1997م، ص 144.

[3] – محمد عبد الباقي الهرماسي: المرجع نفسه، ص 17.

[4] – نزار أباضة: **الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد**، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1994م، ص 10.

[5] – محمد عبد الباقي الهرماسي: المرجع نفسه، ص 17.

وكل الشعب الجزائري للتصدي للغزو الأجنبي المسيحي، وهو هدف أجمعت عليه مختلف المقاومات والثورات التي شهدتها الجزائر ما بين سنتي (1830 – 1900)م، إذّ كان دافع الجهاد ورفع راية الإسلام من أهم أسباب تلك المقاومات، وكما أن كل الكتابات أكدت أن كل زعماء الثورات كانوا شيوخ زوايا، وينتمون لبعض الطرق الصوفية، وقد تميز "**الأمير**" أيضًا بشخصيته الدينية، وهذا راجع لتكوينه في هذا الجانب، ومرده لعائلته التي أخذ منها كل ما يتعلق بالثقافة الإسلامية، إضافة إلى رحلته لأداء فريضة الحج وتعرفه على شخصيات دينية وسياسية مرموقة، وكما وسع معارفه العلمية في الدين بإطلاعه على كل ما ورد في القرآن والسنة، فكان مجاهدًا وزعيمًا ومصلحًا وعالمًا[1].

وعليه يمكننا القول أن دولة "**الأمير**" توفرت فيه كل الشروط التي ذكرها "**ابن خلدون**" المؤرخ وعالم الاجتماع، وهو راجع لإطلاع "**الأمير**" على فلسفة المؤرخ ونظرته لنشأة الدولة، وطرق استمراريتها، وهذا ما لمسناه من خلال وصية والده له بعد مبايعته، إذّ قال له: "**تذكر درس مؤرخنا الكبير: أنت لست رئيس قبيلة، وألة الحرب البدوية هي التوفيق بين العشائر وشدّ الأواصر بشعو عضويّ موحدّ يسمى: العصبية لكن التحالفات تبقى هشّة وحرّة، فلا تنسى الدرس يا بنيّ. وستكون مهمتك صعبة في ضبط رؤساء القبائل**"[2].

ومن خلال مناقشاتنا أنفًا لموضوع الدولة وأركانها يمكننا القول أن دولة "**الأمير**" توفرت فيها كل الشروط التي ذكرناه من قبل، (أركان الدولة المتمثلة في: الإقليم، الشعب، السلطة السياسية، والاعتراف[3] إذّ اعترفت بإمارته

---

[1] – محمد بوشريط: "الجانب الديني في فكر الأمير عبد القادر من خلال كتابه المقراض الحاد"، **مجلة عصور الجديدة**، المجلد1، العدد1، جامعة وهران 1، 2011م، ص 207.

[2] – برونو إيتين: المصدر السابق، ص 145.

[3] – بعد توقيع معاهدة "دي ميشال" 1834م حصل على اعتراف السلطات الفرنسية بحدود إمارته، وبسلطته ((لقب أمير المؤمنين في المعاهدة))، وإرساله لثلاث قناصل لتمثيله في المناطق الفرنسية (وهران، أرزيو، مستغانم)، كما نصت المادة 06 من المعاهدة على أن كل أوروبي يريد التنقل داخل البلاد سيحمل جواز سفر عليه ختم قنصل الأمير، وختم القائد العام للإقليم، وهذا دليل على الاعتراف بسلطته. وقد أثبتت رسالة القنصل الإنجليزي "كوت" نفوذ الأمير، ففي رسالته إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 13 سبتمبر 1836م بقوله: "إن سلطة الأمير عبد القادر معترف بها من جبل طارق وحتى طرابلس". للمزيد ينظر– شارل هنري تشرشل: المصدر السابق، ص ص 300 – 301. وأيضا ناصر الدين سعيدوني: **عصر الأمير عبد القادر**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2000م، ص 214.

مختلف القبائل، وكذلك السلطات الفرنسية)، وقد قامت دولته على أسس شرعية وديمقراطية، إذّ تمت مبايعته من قبل أعيان القبائل، مما أكسبه شرعية السلطة، فهو لم يأخذها بالقوة أو عن طريق الوراثة، وإنما بطريقة ديمقراطية وتتطابق مع مبدأ الشورى في الإسلام، وهذا بموافقة سكان المنطقة، وبالتالي فكانت دولته أول دولة جزائرية تقوم على هذا الأساس الديمقراطي والقانوني، لأن الأتراك كانوا يحكمون البلاد دون السماح للسكان المحليين بالمشاركة في اختيار الحاكم، وكانت المناصب العليا في الدولة محتكرة من قبلهم، وكذلك أيضًا شخصية "**الأمير**" تتوفر فيها جميع الشروط التي تؤهله للقيادة، فقد جمع بين العلم والمعرفة، والحنكة السياسية والفلسفة، والخبرة العسكرية الحربية، فهو رمز للقيادة والسلطة.

2 – 3 – 2– سلطات دولة الأمير وأهم وظائفها:

لقد سعى "**الأمير**" بعد توليه الإمارة العمل على توحيد المسلمين، ومنع الفرقة بينهم، وتوفير الأمن العام لكل أهالي البلاد، والقضاء على الفوضى وكل الأعمال الغير قانونيّة، والجهاد لطرد العدو المستعمر، ومحاربة الخونة، ولكنه اشترط في قبوله المسؤولية خضوع القبائل التي بايعته في كل أعمالهم لنصوص القرآنية والنبوية، والحكم بالعدل وتطبيقه على الجميع دون تمييز طبقي، ولتطبيق هذه الشروط على أرض الواقع دعا أعيان القبائل لتوقيع عقد[1] بينه وبينهم لاحترام وتطبيق شروطه، والتي أملاها على كتابه بعد اليوم الثاني من مبايعته في معسكر يوم 22 نوفمبر 1842م[2]، وبالتالي فإن خطته النضّالية ضد الاستعمار كانت تقوم على تأسيس وحدة وسلطة وطنية تشمل على كل الجوانب السياسية والاجتماعية والعسكرية، فكانت دولته تجسيدًا للواقع ولتحقيق مبدأ

---

[1] – لقد طبق "الأمير" نظرية العقد الاجتماعي في تأسيس دولته، وقد اعتبر الفيلسوف "هوبز" أن الاتفاقية المتبادلة العامة التي يجيز فيها أفراد المجموعة للحاكم المطلق للعمل باسمهم، على أنه يُمثلهم، هو من أهم الشروط الأساسية التي يجب توفرها في مسألة هندسة الدولة سياسيًا، لأن هذه الاتفاقية أو العقد هي الوجه الأساسي، بمعنى أنها تمنح للدولة السلطة والشرعية للحكم، وقد أجمعت كل الكتابات التاريخية على توفر هذا الشرط الجوهري في دولة "الأمير". ينظر – توماس هوبز: المرجع السابق، ص 175.

[1] – لقد طبق "الأمير" نظرية العقد الاجتماعي في تأسيس دولته، وقد اعتبر الفيلسوف "هوبز" أن الاتفاقية المتبادلة العامة التي يجيز فيها أفراد المجموعة للحاكم المطلق للعمل باسمهم، على أنه يُمثلهم، هو من أهم الشروط الأساسية التي يجب توفرها في مسألة هندسة الدولة سياسيًا، لأن هذه الاتفاقية أو العقد هي الوجه الأساسي، بمعنى أنها تمنح للدولة السلطة والشرعية للحكم، وقد أجمعت كل الكتابات التاريخية على توفر هذا الشرط الجوهري في دولة "الأمير". ينظر – توماس هوبز: المرجع السابق، ص 175.

[2] – شارل تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م، ص ص 59 – 60.

العدل، وفق ما تأمله العناصر الشعبية، فكان مبدأه ((حكم شعبي بإرادة الشعب))، وبعد اتخاذه مدينة معسكر عاصمة لدولته ومقرًا لحكمه بدأ في تأسيس هياكل ومؤسسات دولته وفق مناهج عصرية وحديثة، فكون:

– **مجلس الشورى:** وهو بمثابة البرلمان أو السلطة التشريعية، ويتركب المجلس من إحدى عشر عضو (علماء وأعيان)، ويترأس المجلش قاضي قضاة نيابةً عن الأمير، وللمجلس سجل خاص تسجل فيه القضايا، وأثناء حضوره يرأس الجلسة، وتصدر الأحكام باتفاق كل الأفراد على نوع الحكم. وأنشئ ديوان الإنشاء الذي أنيطت له مهام الضبط والتسجيل.

– **المناصب الوزارية:** ويعبر عنها بالنظارات، وتتمثل وزارة الداخلية، والخارجية، المالية، الأوقاف، وزارة الأعشار والزكاة، الحربية، وزارة الخزينة الخاصة، بالإضافة إلى بقية الوظائف كتابة الديوان الأميري، القضاء بنوعيه الحنفي والمالكي، الإفتاء، العدل، إدارة الموسيقى، السقاية،...[1].

– **السلطة القضائية:** كانت منّفصلة عن السلطة التنفيذيّة، وكان من يمارسها منفذًا للقانون وليس ممثلاً للأمير، وقد كان للقاضي صلاحيات واسعة إذّ يتولى قضايا الميراث، الشؤون العقارية، الأحوال الشخصية، القضايا الجنائية،...[2].

– **التنظيم الإداري:** أنشأ "**الأمير**" تنظيما إداريًا محكمًا يقوم على نظام المقاطعات (وصلت لثماني مقاطعات بعد توسع نفوذ دولته)، ويعين في كل مقاطعة خليفة عنه، وتكون تحت تصرفه مجموعة من الأغوات، وكل أغا بدوره يتصرف في عدة قياد، ولكل قائد مساعدون يعتبرون نوابهن ويكلف كل واحد منهم فرقة على بعض الدواوير، ويكون على كل دوار شيخ على أن يكون هؤلاء والموظفون على اختلاف درجاتهم صلاحيات إدارية وقت السلم، وواجبات عسكرية وقتالية وقت الحرب[3].

– **عسكريا:** أنشأ جيش نظامي، وتم تدريبه على أحدث الفنون القتالية والحربية، وزوده بالأسلحة المتقدمة، وعمل على تجنيد العساكر وتنظيمها فبلغ عدد أفراد جيشه النظامي 63 ألف مقاتل، مقسمين على ثلاث فرق (المشاة،

---

[1] – يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م، ص ص 82 – 83 – 84.

[2] – علي محمد محمد الصلابي: **سيرة الأمير عبد القادر . قائد رباني ومجاهد**، دار المعرفة، بيروت ، ص 133.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 213.

الخيالة، فرقة المدفعية)، ليتمكن بهذا الجيش من تحقيق انتصارات عديدة على جيش العدو الفرنسي[1]، وكما أنشأ مصانع الأسلحة الخفيفة، ومطاحن والبارود[2].

– اعتماد راية وطنية وشعار رسمي للدولة وعملة وطنية من الفضة والنحاس على ثلاثة ألأصناف (الفرنكان – الفرنك – نصف الفرن)[3].

2 – 3 – 3– تقييم انجازات حكومة الأمير:

لقد عمل "**الأمير**" على تقوية الجهاز المركزي على أسس تتجاوز مفهوم البنية القبلية إلى فكرة بناء دولة تقوم على مؤسسات كفيلة بإدماج السكان والمحافظة على مصالحهم، ورعاية شؤونهم، وهو النموذج المطبق في أوروبا آنذاك، فاتبع خطة لصهر العشائر ودمج القبائل، والحد من النعرات والإحساس الجهوي والعشائري، فأبطل أعمال السخرة وإجراءات مصادرة الأراضي والتغريم المطبقة على سكان المدن والأرياف في عهد البايليك، وعمم الجباية والضرائب على جماعة المخزن والكراغلة للمساهمة في المجهود الحربي[4]، وقد بنيّ مشروع "**الأمير**" على تقاليد عريقة للدولة ومؤسساتها المركزيّة في أقل من سنتين بعد الاحتلال، ولم تكن الاتفاقيّة التي وقعها مع "**ديميشال**" إلا إقرارًا بالأمر الواقع أي اعترافًا بعدم انقطاع السيادة الجزائرية، على التراب الوطني بعد سنة 1830م، وهو ما أكدته معاهدة تافنة عام 1937م التي نصّت صراحة على وجود دولة جزائرية في حدود عسكريّة شكلت كل غرب ووسط الجزائر[5].

وكما اهتم بالجانب الاقتصادي بتوفير المواد التجارية، وأنواع الحرف العامة، وأنشأ الأسواق للتجارة، ليوفر للأهالي وسائل الراحة والسعادة، وكما اهتم بالجانب الحضاري والثقافي لدولته فأنشأ الحصون والقلاع، وبني المدارس والقرى[6]، وقد كان "**الأمير**" أمينًا لتقاليد الطب الأندلسي فشكل فرقًا طبية ومستوصفات تطبيب في كل

---

[1] – علي محمد محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ص 220 – 221.

[2] – شارل هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 86.

[3] – يحي بوعزيز: الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 93.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 215.

[5] – محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 49.

[6] – يحي بوعزيز: الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 95.

مكان[1]، وكان له اهتمام كبير بنشر العلوم وتنمية المعارف، إذّ عمل على وضع مكافئات مالية أو عينية للمعلمين وفق درجات استحقاقهم، ولتسهيل مهمة المعلمين حرص على حفظ تراث الماضي من التلف خاصة الكتب والمخطوطات[2].

وبناءً على ما تناولنه نخلص إلى أن دولة "**الأمير**" قد توفرت فيها الأركان والشروط المحددة لبناء الدولة، قانونيًا وفلسفيًا وفكريًا، فقد انبثقت دولته بطريقة ديمقراطية وشرعية فكان مبدئها "سلطة الشعب"، وقد حافظ على هذا المبدأ في تسييره لشؤون الدولة، فكان يتم اتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية على أساس مبدأ (التصويت)، إذّ كان مجلس الشورى حسب تصويت الأغلبية، وهذا ما هو مطبق في عصرنا الحالي، فدولةّ الأمير" كانت دولة دستورية (القرآن والسنة، الاجتهاد)، ودولة مواطنة تقوم على مبد الحقوق والواجبات، ودولة قانون أساسها العدل والمساواة وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز، والقضاء على النزعات العرقية والاختلافات اللغوية، ولم شمل العناصر البشرية وتوحيدها لخدمة المصلحة المشتركة (سعى لتطبيق نظرية الأمة الواحدة).

وبمقارنة انجازاته مع ما تطرق إليه مسبقًا في عنصر وظائف الدولة يمكننا القول أن دولة "**الأمير**"كانت تقوم بوظائف سياسية من خلال حفظه للأمن ودفاعه عن الأرواح، بتأسيس جيش نظامي مهمته التصدي للعدو الفرنسي، الذي كان يهدد إقليمه، وكما قامت دولته بوظائف قانونية وفرعية من خلال تأسيسه لمجلس الشورى (البرلمان حاليًا)، وتكوين مؤسسات حكومية تتولى تنفيذ القرارات، وبالنسبة للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد عمل الاهتمام بالصحة، التعليم، وتنشيط الحياة الاقتصادية.

وفي الأخير يمكننا القول أن تكوين "**الأمير**" الديني والفكري والفلسفي وإطلاعه على مختلف المؤلفات التاريخية والدينيّة مكنه من وضع برنامج نظري لتأسيس الدولة الجزائرية، ثم جسده على أرض الواقع بإرساء معالم الدولة، ودعمها بسلطات ومؤسسات تنفذ برامجها وأهدافها، فخلف لنا "**الأمير**" إرثا تاريخيًا يتعلق بمفهوم الدولة وأطرها التنظيميّة سيعتمد عليه الوطنيين في تأسيس الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وهو ما سنتطرق إليه لاحقًا.

[1] – برونو إيتين: المصدر السابق، ص 145.
[2] – المصدر نفسه، ص 167.

2 – 4 – إشكالية الدولة لدى الحركة الوطنية الجزائرية:

إذا أردنا الحديث عن موضوع إشكالية الدولة الجزائرية لدى مناضلي أحزاب الحركة الوطنية، لابد من الإشارة أولاً لأول تجربة سياسية وثقافية في تاريخ الجزائر المعاصر ونضاله ضد الاستعمار، وهي تجربة "الشبان الجزائريين"، باعتبارهم الجيل المؤسس للوعي السياسي الجزائري الجديد، فهم كانوا يحلمون بمشروع دولة جزائرية، وحاولوا تجسيده على أرض الواقع، وقد كان الوعي السياسي لدى الشبان قوة دينامية، وتطلعوا للتغيير الذي يكون بمحاربة التخلف، بتجديد الرؤية إلى الإسلام، والتمكّن من آليات التحول والتبدّل، كما توفرها مؤسسات الدولة الحديثة واللغة الفرنسية، فطالبوا بحقوق المواطنة مع الحفاظ على الأحوال الشخصية[1]، لأن اكتساب الجزائريين لصفة المواطنة دون المساس بالهوية الدينية والشخصية، سيؤهلهم للمشاركة في تسيير شؤون الدولة بوصولهم لمختلف المناصب الإدارية والسياسية.

وقد كانت النخبة الجزائرية تتطلع أيضًا لتمثيل الأهالي المسلمين في المجالس المنتخبة والهيئات التنفيذية والقضائية، وتعتبرها أساسًا يجب أن يرد إليه جميع شؤون الدولة والمجتمع، فليس هناك بديل من التمثيل في المجالس المنتخبة التي تسير الشؤون العامة، وتُبرر بصورة شرعية مؤسسات الدولة[2]، وحسب تحليلنا لهذا المطلب نخلص أن النخبة الجزائرية سعت للمشاركة في السلطة التشريعية (مجالس بلدية، برلمان، مجلس الشيوخ)، بحصولها على مقاعد في المجالس المنتخبة، حتى تتمكن من تمثيل الجزائريين والدفاع عن مصالحهم المختلفة وتعزيزها، وهذا لتطبيق مبدأ الديمقراطية، وفتح المجال أمام الجزائريين لممارسة السلطة.

إنّ تركيز فئة الشبان على مطلب المواطنة والجنسية من خلال مؤسسات الدولة الفرنسية التي تفصل بين الشخصية الدينيّة والشخصية المدنيّة، هي وصولهم للشخصية المدنيّة (السياسية) التي يجب أن يتحلى بها المسلم لأنها المقتضى الذي يربط الإنسان بقيم ومبادئ الدولة الحديثة التي لا تتنكر للدين، وأكدوا على أهمية التعليم من أجل تجاوز التصورات السابقة[3].

---

[1] – نور الدين ثنيو: **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 66.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 71 – 72.

[3] – المرجع نفسه، ص 89.

ومن خلال ما ذكرناه وما اطلعنا عليه مسبقًا من دراسات حول حركة الشبان الجزائريين يمكننا القول أن ظهور النخبة يعتبر أول نشاط سياسي واعي ومنظم، ويعتبر القاعدة الأساسية والرئيسية التي سينطلق منها نشاط الأحزاب السياسية في العقد الثاني من القرن العشرين، فقد عملت النخبة على تحقيق مطلب المواطنة لأنه الشرط الأساسي الذي يمكن الجزائريين من الحصول على الحقوق السياسية، وبالتالي المشاركة في السلطة وتسيير شؤون الدولة، أي أن النخبة سعت لتكوين دولة قانونية أساسها العدل والمساواة بين مختلف العناصر البشرية دون تمييز عرقي أو ديني.

والآن سنحاول التركيز على مفهوم الدولة لدى مختلف التيارات الوطنية التي عرفتها الساحة الجزائرية، فكيف كانت نظرة كل تيار لمسألة الدولة الجزائرية؟

2 – 4 – 1 – الدولة الجزائرية في فكر "الأمير خالد":

لقد تصدّر "**الأمير خالد**" مسرح السياسة الجزائرية مدة أربع سنوات (1919 – 1923)م عمل مع إخوانه من أجل تحسّين أوضاع الجزائريين، والتخفيف من ألامهم ومعاناتهم، وقد خلفت تجربته السياسية أثرًا كبيرًا على النضال الوطني[1]، وكانت مطالب "**الأمير خالد**" تتركز على تحقيق المساواة داخل الأحوال الشخصية للجزائريين، وإدماجهم دون شرط، وإلغاء السلطات التأديبية لحكام البلديات المختلطة، والمساواة أمام القانون، والتمثيل النيابي، والمساواة في الوظائف والألقاب[2].

ومن تحليلنا لما سبق ذكره يمكننا القول أن "**الأمير خالد**" كان ينظر لمفهوم الدولة على أنها ممارسة الجزائريين لحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة الفرنسية، وكما أنه كان يسعى لتحقيق مواطنة الجزائريين لكن بالمقابل المحافظة على أحوالهم الإسلامية والعربية، وعدم المساس بها، وإن مطلبه لتطبيق القانون على الجميع كمخدون تمييز هدف من خلاله ضمان العيش للجزائريين في دولة مساواة القانون فيها فوق الجميع .

---

[1] – جمال قنان: المرجع السابق، ص 182.

[2] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 292.

2 – 4 – 2 – الدولة الجزائرية في فكر التيار الإصلاحي:

وكما هو معلوم أن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان لأغراض دينيّة محضّة، إلا أن تأثيرها كان عظيما جدًا في توجيه الأفكار السياسيّة، ودفع الحركة القومية إلى الأمام، وقد كان علماء الجمعية من أشد الرافضين للإدماج، ودافعوا عن الهوية الوطنية، وكانت أهداف الجمعية ترمي لإحياء الثقافة العربية الإسلامية، وحمايتها من أي تدنيس أو تشويه[1].

وقد كان نموذج الدّولة عند العلماء مرتبطًا بالبحث عنه في التاريخ العربي الإسلامي، لاعتبارات إيديولوجية وخلفيات تاريخية، وفكرة التنظّير للدولة عند العلماء تقوم على المبادئ الإسلامية، وقد وضعوا مقومات الأمة الجزائرية التي من حقها إقامة دولتها منفصلة عن الأمة الفرنسيّة، التي ارتبطت بها على سبيل الإكراه، عن طريق الجنسيّة السياسيّة التي فرضتها الظروف، ولم تكن رغبة مشتركة من شعبي البلدين، ولكن في المقابل عجز الاستعمار عن إزالة الأمة التي بقيت مرتبطة بالعرب والمسلمين من حيث الجنسيّة القوميّة، ويقول "**ابن باديس**": "**وبعد فنحن – الأمة الجزائرية – لنا جميع المقومات**

والمميزات لجنسيتنا القومية وقد دلت تجارب الزمان والأحوال أننا أشد الناس محافظة على هذه الجنسية دالقومية، وأننا ما زدنا على الزمان إلا قوة فيها وتشبثا بأهدابها، وأنه من المستحيل إضعافنا فيها فضلا عن إدماجنا أو محونا فيها..."[2].

ومن خلال تحليلنا لهذا القول نستنتج أن رئيس جمعية العلماء ومن خلال برنامجه الإصلاحي[3] أكد على ارتباط الجزائر بعالمها الإسلامي العربي، وأن سياسة فرنسا لمحو مقومات الشعب الجزائري لن تجدي نفعًا أمام تمسك

---

[1] – شارل أجيرو: المرجع السابق، ص 28.

[2] – الطاهر الغول: "**مفهوم الدولة الجزائرية في الحركة الوطنية (1919 – ر1954م)**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عاشوري قمعون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر الوادي، 2013 / 2014م، ص ص 49 – 50.

[3] – وبالنسبة لمشروع "ابن باديس" الإصلاحي في ظل الواقع الاستعماري للجزائر يقوم على تحقيق هدفين، هما استقلال الجزائر وتطهيرها، وإصلاح أوضاع المجتمع، وبما أن الاحتلال هو السبب الرئيسي في تردي أوضاع المجتمع، إلا أن تطهير البلاد منه لن يتم إلا حينما ينفض المجتمع عنه غبار البدعة والجهل، ويحل عنه أغلال التقليد والكسل، ولذا عمل "ابن باديس" على تحقيق الهدف الثاني لأنه السبيل الأمثل لتحقيق الهدف الأول، فضلاً على أنه إصلاح ديني داخلي يقوم به علماء لا علاقة لهم بالسياسة مما يعطي لفرنسا أن الدعوة دينية بحتة لتنقية الإسلام من البدع والخرفات، ولا دخل لها بمحاربة فرنسا مثل بعض الأحزاب والتيارات الوطنية، وبالتالي فإن منهجه في الإصلاح كان يبدأ بتطهير الأنفس وإصلاحها على مبادئ الدين =

الجزائريين بأصولهم الدينية واللغوية والثقافية، ولهذا ارتكز شعار الجمعية على ثلاثة أسس هي: الدين، واللغة، والوطن، أي هو تأكيد على استمرارية الأمة الجزائرية بمقوماتها الدينية واللغوية والجغرافية بالرغم من الاحتلال الفرنسي ومحاربته لكل الرموز التي تتعلق بالدولة الجزائرية.

لقد كان "**ابن باديس**" يبحث عن نموذّج معاصر له، وقد كان من القلاقل الذين حاولوا وضّع أسس فلسفيّة لدولة قائمة على المبادئ الإسلامية، والتي صنّفها في 13 مبدأ، وهي: "الأمة صاحبة الحق والسلطة في الولايّة والعزّل، الكفاءّة أولى من الخيريّة، "أكفؤها فيه لا خيرها"، الخيرية بالسلوك والأعمال، حق الأمة في مراقبة أولي الأمر، حق الوالي على الأمة في نصحه وإرشاده ودلالته على الحق، حق الأمة منّاقشة أولي الأمر ومحاسبتهم على أعمالهم، وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونه هم، فالكلمة الأخيرة لهم، وكما تأثر "**ابن باديس**" كغيره من دعاة الإصلاح ببعض الأفكار السياسيّة الأوروبية فساعده ذلك على قراءة معاصرة لخطبة "**أبي بكر الصديق**" فبّدت تلك القراءة وكأنها دعوة إلى دولة شبيهة بالدولة الليبرالية في أوروبا فلم يختلف "**ابن باديس**" عن أغلب الإصلاحيين في العالم الإسلامي الذين لم يرو احتلافًا بين مبدأ الديمقراطية والشورى[1].

وقد فكر "**ابن باديس**" في دولة مسلمة وكفّى دون أن يشير أو يولي اهتمامًا لبناء دولة جمهورية مستقلة فإن هؤلاء يتجاهلون إستراتيجية "**ابن باديس**" التي تحرض على عدم الاصّطدام بالإدارة الاستعمارية حتى يتسنّى له القيام بمهمته التربوية للشعب وجعله منتقدًا بزمام الأمور بيده، وأما عن تأثر "**ابن باديس**" بالأفكار السياسيّة

= الإسلامي، وعلى منهج السلف الصالح، فيقول: " لا نجاة للعالم مما هو فيه إلا بإصلاح عام على مبادئ الإسلام"، ومجالات الإصلاح في عهد العلامة" ابن باديس" متنوعة إلا أنه ركز على مجالات رئيسية، وهي: العقائد، الأخلاق، الأفكار، الأعمال "تصحيحًا ـ تهذيبًا ـ تنويرًا ـ تقويمًا"، والعقائد تكون بمحاربة البدع وتعليم الدين الصحيح، والتعليم كان ينادي بإصلاح التعليم العربي في الجزائر، فصلاحه أساس الإصلاح، والدعوة فكان يحث أهل العلم على الدعوة إلى الله، وأما المجال الرابع فكان يرتكز على العلماء ودورهم في تحقيق الإصلاح، فعلى أيديهم يتربى النشء الصالح، وأما المجال الخامس فقد ركز فيه على شباب الأمة، وهذا راجع لإدراك الشيخ ووعيه بدور الشباب فلا قيمة للإصلاح دون صلاح شباب الأمة، فكان مند بداية دعوته الإصلاحية يهتم بتدريسهم وتربيتهم، كما كان له اهتمام بتعليم المرأة وتثقيفها، فتكوينها الصحيح يساهم في إصلاح الأمم. وركز أيضا في مشروعه الإصلاحي على انتماء الجزائر للعالم العربي والإسلامي، وقد ركز في هذا المجال تعليم اللغة العربي والتاريخ والجغرافيا. وبالتالي فإن تتبع مجالات الإصلاح حسب فكر الشيخ ابن باديس وتجسيدها على أرض الواقع سيؤدي حتما لقوة الأمة ورفعها لراية الجهاد بالسلاح لتحقيق استقلال الجزائر. ينظر – محمد بهي الدين سالم: **ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير**، دار الشروق، القاهرة، 1999م، ص ص، 85، 47. وأيضًا، ***التجربة الدعوية للشيخ عد الحميد بن باديس***، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، الرياض، 1465هـ، ص ص 90 – 91 – 92 – 93 – 102 – 103 – 108 – 109.

[1] – رابح لونيسي: **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920 – 1954)**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009، ص ص 151، 153.

الجديدة فنشير إلى مدى حرصّه على مبدأ سلطة الأمة وسيادتها التي وضعه "**جاك روسو**"، وقد بالغ "**ابن باديس**" في هذا المبدأ إلى درجة عدم التميّيز بين سلطة الأمة، وسلطة القرآن والشرع، وذلك عندما قال "حق الأمة مناقشة أولي الأمر ومحاسبتّهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا يرونه هم"، وكذلك قوله: "تحكم الأمة بالقانون الذي رضيته لنفسها وعرفت فيه قائدها"[1].

وعليه يمكننا القول أن فكر "**ابن باديس**" كان يقوم على مبدأ إقامة دولة إسلامية تكون فيها السلطة قائمة على أساس الشورى، ويكون فيها الحاكم مسؤول أمام الأمة، فهي من تحاسب على أخطائه، أي أن النموذج الذي كان يريده المصلح "**ابن باديس**" هو نموذج عصري يكون فيه النظام ديمقراطي وليس ديكتاتوري استبدادي.

2 – 4 – 3 – الدولة الجزائرية في فكر التيار الإدماجي الليبرالي:

لقد كان "**فرحات عباس**" من أهم السياسيين المؤيدين لإدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، والدارس لتاريخ الرجل السياسي ونضّاله الوطني يلاحظ أنه مر بثلاث فترات متميزة، صاغ في كل مرحلة مجموعة من المطالب ودافع عنها بكل قواه، وبقراءتنا لما كتبه "**فرحات عباس**" حول الدولة الجزائرية قائلاً: "**في سنة 1830م كانت الجزائر دولة ذات سيادة. لا جدوى من إنكار هذه الحقيقة. نعم إن تحطيم هذه الدولة يظهر قوة فرنسا. لكن ليس معناه عدم وجود الدولة الجزائرية. إن هذه الدولة بحدودها الحالية، تعود لسنة 1515. ولم يكن نظامها لا أكثر ولا أقل إحكاما من دول أخرى كثيرة. كانت لهذه الدولة حياة وطنية ودولية. وكان يعترف بها عدد كبير من الدول الأوروبية وغير الأوروبية. منها فرنسا وانجلتر والولايات المتحدة وهولندا. وقد أبرمت معها اتفاقيات عديدة. أما في الميدان العسكري، فقد كان لها جيش منظم فيه تقريبا 15000 رجل، وأسطول مكون من 60 مركبا.**"[2]

وبتحليلنا لهذا القول يمكننا التأكيد أن "**فرحات عباس**" كانت له قناعات فكرية وتاريخية بوجود الدولة الجزائرية، والتي تعود جذورها التاريخية إلى ما قبل الاحتلال، وكانت في أوج ازدهارها وقوتها العسكرية مما دفع

---

[1] – رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 154,

[2] – فرحات عباس: ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 42.

العديد من الدول الأوروبية لإبرام المعاهدات والاتفاقيات مع حكامها، إلا أن سقوط الدولة الجزائرية واحتلالها أدى إلى تعرض المجتمع الجزائري للتهديم وانهياره؟

ولقد كان "**فرحات عباس**" يدعو لفصل الدين عن الدولة، بالمعنى الذي يشير إلى وجود مجالين قائمين بذاتيهما، ولا يفتئت مجال عن آخر، ويحتفظ كل منهما بمبرر وجوده في حياة المجتمع، الأمة والشعب، وبالرغم من أنه أولى أهمية الدين الإسلامي في حياة الجزائريين، إلا أنه يرى أن فصل الدين عن الدولة كأساس للنظام الجمهوري، والعلمانية التي طبقت في بعض دول العالم ليست ضد الدين كما هو شائع لدى الرأي العام، وتماشيًا مع الفكر العلماني رأى "**عباس**" أن المدينة الحديثّة وفرت جملة من الإمكانات من أجل التواصل الإنساني، وخصوصًا وجود الوحدات الإقليمية التي يعيش فيها الناس بديانتهم ولغاتهم وقومياتهم المختلفة[1].

ومن خلال المطالب التي كان ينادي بها "**فرحات عباس**" فإنه سعى لتحقيق العدالة والمساواة، وكان يرى أنه من الضروري فصل الدين عن الدولة وترك حرية المعتقد والدين، وبناء دولة ديمقراطية هدفها تطوير المجتمع وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيسه لحزبه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" في أفريل 1946م، وأنشأ جريدة "الجمهورية الجزائرية"، وتلخصت مطالبه في إنشاء جمهورية جزائرية مرتبطة فدراليا مع فرنسا[2].

وقد كان يرى الليبراليون في التنظّيم الفرنسي للدولة نموذجًا لهم فلا يكاد يختلف "فرحات عباس" في أغلب أطروحاته عن هذا النموذج، فيقول عن الدولة الجزائرية المنتظّرة ينبغي أن تكون: "**سلطة إسلامية لا دومنيونًا يكون للأوروبيين فيه حق الاحتكار المطلق بل ينبغي أن تكون هذه الدولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية قائمة على أساس اتحاد أخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسيتهم وديانتهم أو على أساس إعطاء كل ذي حق حقه من السيادة**"، ويظهر تأثر "**عباس**" بالنموذّج الفرنسي من خلال مشروع الدستور الذي اقترحه سنة 1946م طبّق الأصل تقريبًا للدستور الفرنسي عام 1947م، ووصل إلى درجة إضافة مصّطلح

---

[1] – نور الدين ثنيو: المرجع السابق، ص ص 445 – 446.

[2] – العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 107.

"اجتماعيّة" للجمهورية مثلما أضاف الدستور الفرنسي في مادته الأولى، وبقصد به تدخل الدولة لفرض الحماية الاجتماعيّة للمواطن الفرنسي[1].

ويشترك الليبراليين بكل توجهاتهم إضافة إلى الديمقراطيّين الاجتماعيّين مع "فرحات عباس" في طروحاتهم حول مسألة الدّولة، وبالرغم من أن الديمقراطييّن الاجتماعييّن أصحاب مرجعيّة ماركسية في الأصل إلا أنهم من أشّد المعادين للنموذج السوفياتي، ويعتبرونّه نظامًا قمعيًا، ويمكن لنا القول بأنهم بعد الحرب العالمية الثانية تخلو عن الماركسية، ووضعوا أنفسهم رهنّ مبادئ الثورة الفرنسية[2]، وبالتالي فإنّ "**فرحات عباس**" كان يرى أن الدّولة تقوم على أساس الأنظمة الغربية، وخاصة الفرنسية التي تسعى لتحقيق العدالة والمساواة، وتطبيق القانون دون تمييز، ويكون هذا بالحرية الدينية، وفصل الدين عن الدولة.

2 – 4 – 4 – الدولة الجزائرية في فكر التيار الاستقلالي:

يعتبر التيار الاستقلالي من أهم التيارات السياسية التي كان لها دور متميز في الساحة الجزائرية، وكان لمناضليه صراع كبير مع السلطات الفرنسية لتحقيق مطالبه الوطنية، وكما هو معلوم أن هذا التيار ظهر باسم "نجم شمال إفريقيا"، وكانت بدايته الأولى العمل على تنسيق العمل المشترك بين الحركات الوطنية المغاربية الثلاث، وكان من أهم التجارب التي تدعو للعمل الوحدوي، خاصة بعد مطالبته بالاستقلال التام والتحرر، ودفاعه عن الهوية الوطنية والمغاربية[3].

وبظهور النجم في عام 1933م باسم جديد "نجم إفريقيا المجيد"، وبرنامج أكثر وضوحًا وأقرب إلى طموحات الشعب الجزائري، وقد طالب باستقلال الجزائر، وجلاء جيش الاحتلال وتكوين جيش وطني، بإلغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية، وبرلمان جزائري، وتقلد الجزائريين الوظائف، والمساواة، وحرية التنقل إلى فرنسا، إجبارية تعليم اللغة العربية، وقد كان الهدف من هذا البرنامج هو تطبيق نظام اجتماعي تسوده العدالة الاجتماعية[4].

---

[1] – رابح لونيسي: التيارات الفكرية، المرجع السابق، ص 146.

[2] – المرجع نفسه، ص 147.

[3] – امحمد المالكي: المرجع السابق، ص ص 296 – 297.

[4] – يوسف مناصرية: الاتجاه **الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربية العالميين 1919 – 1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص ص 76 – 77 – 78 – 79.

وهكذا فإن مفهوم الدولة بدأ يتبلور في فكر النجم، من خلال المطالبة باستقلال الجزائر، وتأسيس دولة جزائرية وجيش وطني، يتمتع فيها الجزائريون بكل حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وسيستمر "النجم" بالمطالبة بهذه المطالب رغم كل المضايقات التي تعرض لها.

ومع عام 1937م وبتأسيس حزب الشعب الجزائري حدد التيار الاستقلالي مطالبه في الدفاع عن مصالح الجزائريين دون تمييز ديني أو عرقي، وركز على المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع رفضه القاطع لقضية الإدماج لأنها ليست لها أسس اقتصادية ولا سياسية ولا تاريخية في الجزائر، فالاندماج أمر ترفضه حتى معاهدة 05 جويلية 1830م التي تنصّ على احترام العادات والتقاليد الإسلامية، وهكذا فقد استفاد التيار الاستقلالي من احتكاكه بالأحزاب الأخرى، فأخذ عن الجمعية المبادئ الإسلامية والحضارية والثقافية، وعن الأمير "**خالد**" سابقًا أفكاره الاستقلالية، وتأكدوا أن الأسلوب الأنجع للتخلص من الاستعمار والانسلاخ من الأفكار الأجنبية هو التمسك بالأصالة الوطنية للتعبير عن الذات، وعن الشخصية الجزائرية الحقيقية[1].

ويظهر أن التيار الاستقلالي قد استفادة من تجاربه النضالية السابقة، وطور مطالبه التحررية وفق ما تقتضيه الظروف والتغيرات، خاصة بعد نقل نشاطه إلى داخل الجزائر فأدرك الزعيم "**مصالي**" ما يعنيه الجزائريين، فكانت إستراتيجيته في النضّال التمسك بتاريخ الأمة الجزائرية وحضارتها، أي أنه لا سبيل لإقامة دولة جزائرية مستقلة إلا إذا حافظ الأهالي عن ثقافتهم وحضارتهم وديانتهم المغايرة كليًا لثقافة المستعمر وحضارته.

وبعد الحرب العالمية الثانية وبتأسيس التيار الاستقلالي لحزب حركة الانتصار والحريات الديمقراطية في نوفمبر 1947م، تبلورت فكرة العمل المسلح، وأنها السبيل الأمثل لاسترجاع السيادة، وقد واصل الحزب رفضه للسياسة الإدماج، وكما تبنى مطلب فصل الدين عن الدولة، وتحرير الأوقاف، أي أن التيار حاول خلال هذه الفترة التركيز على إبراز معالم الهوية العربية الإسلامية للجزائر، واعتبار اللغة والدين والأرض عناصر أساسيّة للمحافظة على شخصية الدولة الجزائرية[2].

---

[1] – يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 91 – 92.

[2] – الطاهر الغول: المرجع السابق، ص 142.

وإنّ الدعوة إلى الاستقلال التي مثلت ثورة حقيقية في مسيرة النضّال الوطني ضد الاستعمار، وبالرغم أنها لم تكن ناضجة بما يكفي من حيث الأساليب والتطبيق، إلا أنها ساهمت في دفع وتيرة النضّال، وبدأت تتبلور الأفكار الإيديولوجية حول مفهوم الأمة والدولة الجزائرية، وركائزها الأساسية التي يجب التمسك بها والدفاع عنها، وأدرك التيار أن مصير الأمة وشخصيتها التاريخية مرتبط بالتمسك بالدين واللغة، والثقافة الحضارية فأولى اهتمامه الشديد بالدفاع عن هذه القضايا الهامة.

لقد خلصنا عند تناولنا لمفهوم الدولة لدى الحركة الوطنية الجزائرية بدءًا بنشاط الجيل الأول "الشبان الجزائريين" ثم نشاط مختلف التيارات السياسية والفكرية التي ظهرت في الجزائر، وصلنا إلى استنتاجات بشأن مفهوم وطبيعة الدولة التي تبلورت لدى مناضلي الحركة الوطنية بشكل عام، فقد حاولت كل النخب العمل أولا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين حياة الجزائريين في مختلف الجوانب، وإقامة مبدأ الحريات والعدالة والديمقراطية، وهي مطالب ضرورية لبناء الأمم، وكما طالبت بفصل الدين عن الدولة، لأن التمسك بالدين كان ضروري لطبيعة المجتمع الجزائري الإسلامي، والدفاع عن اللغة التي تمثل أهم المقومات الأساسية للأمة الجزائرية، وعليه فقد حاولت التيارات الوطنية الحفاظ على مقومات الأمة (الدين، اللغة، الأرض)، لأنها الركائز الأساسية لاستعادة الدولة الجزائرية المسلوبة.

وفي ختام القسم الثاني من هذا الفصل يمكننا التأكيد على أن الإرث التاريخي كان له دور هام في تحديد مفهوم الدولة لدى النخبة السياسية في كل من تونس والجزائر، فالتونسيّين كانوا أسبق في المطالبة بالدستور وفصل السلطات، واستقلالية القضاء، وهذا راجع كما قلنا لوجود مفكرين ومصلحين كان لهم تأثير عميق على المجتمع، وبقيت أفكارهم الإصلاحية موروث تاريخي للأجيال، ويمكننا القول أيضًا أن مختلف التيارات الوطنية ركزت في مفهومها للدولة على مطالبة السلطة المستعمرة على ضّمان الحقوق الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعية، وضمان فرص المشاركة في تسيّير شؤون البلاد، وضّمان التعليم والحفاظ على الهوية الوطنية، لأن بناء الدولة لا يمكن أن يتحقق إذا زالت ثوابت الأمة.

3 - الإرث الاستعماري وتأثيراته على متغيرات البناء الوطني في تونس:

لقد مثلت الدعوة إلى الاستقلال ثورة حقيقية في تاريخ الشعوب المستعمرة، إلا أنها اصطدمت أثناء مرحلة إعادة بناء دّولة ما بعد الاستقلال بجملة من المعيقات والمشاكل التي عطلت نوعًا ما المشاريع التنموية، ومن أهم المعيقات ثقل الإرث الاستعماري، الذي ترك مضاعفات عميقة بعضها مازال إلى حد الساعة، وإنّ تطبيق الاستعمار الفرنسي لسياسته القائمة على إدماج المجتمع المغربي، وإخضاعه لمتطلباته الاقتصادية أضف إلى تفكيك بنّى المجتمع في مختلف المجالات، فما هي الحصيلة العامة لمخلفات فرنسا الاستعمارية في تونس؟ وكيف تعامل معها أصحاب السلطة؟ وإلى أي مدى ساهمت في تعطيل العجلة التنموية بعد الاستقلال مباشرة؟

وسنحاول التركيز على المتغيرات المؤثرة في عملية بناء الدولة الوطنية في تونس عقب الاستقلال مباشرة، لأننا ندرك أنه من المستحيل إحكام السيطرة الكلية في تسير دولة حديثة الاستقلال، وفقدت لسيادتها لمدة 75 سنة من الاحتلال.

3 – 1 – البنى الاقتصادية:

كل ما يمكن أن نقوله في هذا المضّمار أن دّولة الاستقلال قد ورثّت اقتصادًا تابعًا، تحكمت فيه العراقيل السياسيّة، وهي أشد من العراقيل الطبيعية، مما نتج عنها نتائج وخيمة ومتراكمة، وأدى إلى اختلال الاقتصاد التونسي الذي يتصف بعدم الانسجام والتوازن[1].

لقد تعرض الاقتصاد المغربي لاختلالات بنيويّة غيرت من أولوياته، ووظائف قطاعاته بشكل يستجيب لمتطلبات الارتباط بالنظام الرأسمالي، ويتلاءم مع مقتضيات التقسيم الدولي للعمل، والذي يُعد إحدى أدواته الأساسيّة (جعل المغرب العربي مخصصًا في تصدير المواد الأولية واليد العاملة)، وأربعة قطاعات تؤكد لنا تفكك الاقتصاد المغربي، وهي: الزراعة، المعادن، الاستثمارات، التجارة الخارجية[2]. ولن نفصل في هذا الموضوع لأننا تناولناه من قبل في المدخل التمهيدي.

---

[1] – نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، **مشروع التنمية الاقتصادية 1962 – 1971**، تونس، 1962م، ص 38.

[2] – امحمد المالكي: المرجع السابق، ص ص 334 - 335.

ولم تكن معاهدة جوان 1955م، في مستوى طموحات الشعب التونسي وتضحياته، إذّ أنها أثبتت شرعية المستعمر والجالية اليهودية التي تجنّست بالجنسية الفرنسية الاستمرار في نهب خيرات البلاد، وإخضاع المصارف (البنوك) التونسية إلى رحمة القروض التي يمنحها المصرف "الجزائري التونسي[1]" الذي يخضع مباشرة للمصارف التونسية، وهو ما قلص عملية الرغبة في توسيع تونس لسوقها التجاري، واقتصارها على السوق الفرنسية، وبعض المستعمرات الخاضعة لسيطرتها، وهو ما ممكن أعداد كبير من المستثمرين الفرنسيين في الاستمرار في إدارة مشاريعهم الاقتصادية والسياسية في تونس، وباقي المغرب العربي[2].

– العقبات العامة والخاصة للتنمية الاقتصادية:

– لقد عانى الاقتصاد التونسي في السنوات الأولى من نقص الإطارات الفنية العاليّة منها والمتوسطة.

– عدم توفر رؤوس الأموال لأن المستوى العام للمداخيل ضعيف، والادخار بحسب درجات المداخيل إما معدوم أو سيء استعماله، مما أدى بالدولة إلى البحث عن رؤوس الأموال في الخارج (اللجوء إلى القروض).

– ضيق السوق المحلية بدوره يعرقل الاقتصاد، لأن تونس بلد صغير وعدد سكانه قليل (4 مليون نسمة)، وضعف المداخيل فحوالي 73 % من السكان لا يبلغ دخلهم السنوي 50 دينارًا.

– تأثر الاقتصاد التونسي بالسوق العالمية، فإذا ارتفعت الأسعار العالمية انعكس على ازدهار السوق (المناجم)، لوقت محدد، وانخفاض أسعار المواد الأولية يؤدي إلى غلق المناجم، ونقص التصدير[3].

3 – 1 – 1 – القطاع الفلاحي بين مخلفات المستعمر وعقبات التنمية:

وكما هو معلوم أن معظم الأراضي الفلاحية بتونس حولها المعمرون لزراعة الكروم منذ سنة 1890م، وقد شهد هذا المنتوج وتيرة نمو متصاعدة، بلغت 51.000 هكتار عام 1923م، وما يفوق 35.000 هكتار خلال السنوات الأخيرة للاستعمار الفرنسي بتونس، هذا علاوة على الحمضيات، والبواكير والصيد[4]، ومن جهة

---

[1] – لقد تم إنشاء هذا المصرف وفقًا لقانون 04 أوت 1851م تحت تسمية (المصرف الجزائري)، وقد تم تأميمه وفقًا للقانون الصادر يوم 17 ماي 1946م، وأصبح وفقًا لقانون 12 جانفي 1949م يسمى بـ (المصرف الجزائري والتونسي)، وقد كانت له ميزة إصدار العملات المالية الفرنسية استنادًا إلى المرسوم البابوي الصادر في 08 جانفي 1904م، والذي ألغيت على إثره العملة التونسيّة التي هي القرش، وفي عام 1949م أصبح للحكومة التونسية تمثيل في مجلس إدارة نظام إصدار العملة الفرنسية، وهو رئيس فرع المالية بصفة مراقب دون أن يكون له حق إبداء الرأي. ينظر – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص 130

[2] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع نفسه، ص ص 130 – 131.

[3] – مشروع التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص 40.

[4] – امحمد المالكي: المرجع السابق، ص 336.

أخرى أيضًا شرع المعمرين في مكننة فلاحتهم بشكل مفرط مما أثر على السكان الأصليين وعلاقتهم بالمعمرين، إذّ زادت في عمق الهوة بين القطاع الفلاحي العصري الذي يمثلهم الأوروبيين، والقطاع التقليدي الذي بقي بأيدي التونسيين[1].

وعلى هذا سيعاني قطاع الفلاحة بعد الاستقلال من صعوبات ومعيقات جمّة عرقلة مشاريع التنميّة الفلاحية، ومنها:

– ضعف المستوى الفني المتوسط لدى المزارعين التونسيين.

– ضعف الوسائل المالية، الموضوعة تحت تصرفهم (الفلاحين).

– ضئالة نسبة الإطارات التي لا تتجاوز مهندس واحد لـ 54.800 هكتار، ومرشدًا واحد لـ 19,500 هكتار.

– سوء توزيع الأراضي إذّ يشغل 4700 من الأجانب 600.000 هكتار، و5000 فلاح عصري من التونسيين 600.000 هكتار، بينما يتقاسم 450.000 ملاك صغير 3.500.000 هكتار، أي ما يعادل 7 هكتار بالنسبة لكل واحد.

– تجزئة الأراضي وكثرة الشياع فيها وغموض الحقوق، في الأحباس والأراضي الاشتراكية، مما أدى إلى عرقلة الاستغلال المنتظم، وحال دون بذل الرصود المالية على أجال طويلة[2].

3 – 1 – 2– الصناعة بين مخلفات المستعمر وعقبات التنمية:

إنّ تفاقم المنافسة الأجنبية على الصناع التونسيين بعد الحرب العالمية الأولى، ألحق أضرار كبيرة بالحرفيين، وتفاقم الضرر أكثر بعد إقرار القانون الفرنسي الإعفاء الجمركي بتاريخ 30 مارس 1928م، وبمقتضاه أصبحت الإيالة مكتسحة بالسلع الفرنسيّة، مما قلص نشاط أرباب الصناعات التقليدية[3]، وكما تعرض قطاع المعادن هو الأخرى للمضاعفات نفسها أو أخطر، ولكي يظل الاستعمار الفرنسي منطقيًا مع ضرورات أسواقه الداخلية، ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل، عمد إلى تركيز استثماراته المادية، ونشاطاته الاقتصادية ببعض القطاعات التي

---

[1] – علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 629.

[2] – مشروع التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص 40.

[3] – علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق ص ص 630 – 631.

قدر أنها أكثر إستراتيجية لحركته التصنيعية، إذّ حققت مادة الفوسفات إنتاجًا تجاوز 3,3 مليون طن سنة 1930م، محتلة فرنسا بذلك المرتبة الثانية في سلم الإنتاج العالمي، وقد خُصصت تونس كغيرها من بلدان المغرب العربي في إنتاج المواد الأولية، مما سيؤثر بعمق على الحركة التصنيعية وآفاقها المستقبلية، وكما ستتطور بدرجات متفاوتة بعض الصناعات الخفيفة المرتبطة بحاجات السوق الفرنسية، ومتطلبات الجالية الأوروبية المقيمة بالمغرب العربي[1].

والجدول التالي يوضح لنا بنية الانتهاج الصناعي في المغرب العربي بصفة عامة: [2]

المغرب – 1955		البلدان الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية)
الإنتاج المنجمي	17	05 إلى 10
الحرف الصناعية الصغير	19	05 إلى 10
الصناعة الكبرى	34	65 إلى 70
الكهرباء	06	02 إلى 04
البناء والأشغال	24	12 إلى 15
المبلغ الإجمالي للإنتاج الصناعي	100	100

وبناءً على هذا الجدول يمكننا القول أن السياسة الاستعمارية القائمة على إدماج الحياة الاقتصادية بالمغرب العربي، وتسييرها حسب ما تقتضيه المصلحة الفرنسية تسبب في تخلف القطاع الصناعي لهذه الدول بعد الاستقلال وتبعيتها لفرنسا، ورغم بعض المحاولات للنهوض بالقطاع الصناعي بعد استقلال سيبقى يعتمد على الصناعة الاستخراجية، واستيراد باقي المنتوجات من خارج البلاد.

---

[1] – امحمد المالكي: المرجع السابق، ص ص 336 – 337.

[2] – المرجع نفسه، ص 338.

إن اقتصار الصناعة التونسية على المواد الأولية الاستخراجية لسنوات عديدة، مما جعلها تبقى في طور ابتدائي، وهذا راجع لنقص الأموال والاستثمارات المنتجة، إذّ انخفض الاستثمار الخام إلى أقل من 30 مليون دينار بين سنتي (1956 – 1958)م، إذّ نجد 10 % من الإنتاج الدّاخلي الخام، مقابل 24 مليون دينار أي 20 % من الإنتاج الداخلي الخام، سنتي (1950 – 1951)م، ثم ارتفع إلى 31,6 مليون عام 1959م، وأما الاستثمار الخام فنزل إلى ثلاثة ملايين دينار عام 1957م ليرتفع تدريجيًا إلى 08 ملايين دينار 1960م[1].

3 – 1 – 3– قطاع الخدمات والنقل:

كان يشغل هذا الميدان عام 1957م نسبة 23 % من السكان العاملين، ويساهم بقدر 46 % من الإنتاج الداخلي الخام، وبمقارنته بالميدان الصناعي الذي يشغل 09 % من السكان العاملين، ويمثل 02 % من الإنتاج الداخلي الخام، أي أن قطاع الخدمات يبلغ من التضّخم حد الإفراط، ولكنه لا يدل على تقدم اقتصادي بقدر ما يُبرهن على وجود معاملات تجارية عادية، وخدمات بسيطة لا تعود بأي فائدة على الاقتصاد القومي، ثم إنّ هذا الإفراط الذي يُثقل كاهل هيئة التوزيع إنما هو ناتج في الواقع عن قلة وجود ((فروع ثالثة)) منتجة أو عدم وجودها في ميدان البنك والدراسات الفنية والبحوث النظرية والتطبيقية، وهذه العقبات تعود للتبعية المفروضة على البلاد حتى سنة 1958م[2].

وكما ذكرنا فإن ربط اقتصاد دول المغرب العربي الثلاث بالنظام الامبريالي، أثر بشكل عميق على المبادلات التجارية أثناء الفترة الاستعمارية، وحتى بعد الاستقلال، والجدول الأتي يحدد لنا نسبة الصادرات والواردات في تونس[3]:

السنوات	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956
قيمة الواردات (مليون دولار)	147	182	185	172	170	181	194
قيمة الصادرات (مليون دولار)	113	107	114	111	126	106	112

[1] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 227.
[2] – مشروع التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص 40.
[3] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص 131.

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن قطاع التجارة الخارجية كان في خدمة الاقتصاد الفرنسي، إذّ يتم تصدير المواد الأولية الخام خاصة منها، وأما الواردات فنلاحظ أنها ارتفعت في سنة 1956م إلى 194 مليون دولار، أي تحويل تونس لسوق للمنتوجات الفرنسية، وستبقى نسبة الواردات أكبر من الصادرات حتى بعد الاستقلال، أي استمرار التبعية الاقتصادية.

وبناءً على ما ذكر يمكننا القول أن الاقتصاد التونسي في السنوات الأولى للاستقلال تميز بهشاشته، وعدم الانسجام، وهو راجع لــ:

– عدم الانسجام في المناطق الجغرافية، وهو بسب اختلاف المظاهر بين المناطق الساحلية، والوسط والجنوب.

– عدم الانسجام بين ميادين الفلاحة والصناعة، إذّ استمرار النشاط التقليدي في الزراعة، وتمسك الفلاح بما ورثه، وعدم محاولته الاعتماد على التقدم الفني، وهو نفس المشكل بالنسبة لقطاع الصناعة، فرغم التقدم الصناعي، إلا أن النشاط التقليدي مازال مستمرًا.

– اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا راجع لاعتماد البلاد على التجارة الاستخراجية[1]، مما أدى إلى عجز دائم في الميدان التجاري إلى غاية عام 1957م.

– اختلال التوازن بين المورود الاقتصادي وبين عدد السكان، فالزيادة في الدخل القومي تتماشى بصعوبة مع عدد السكان، فكان أقصى ما يمكن عمله هو استقرار المستوى المعيشي الضعيف.

– اختلال التوازن بين عدد السكان وبين الوظائف، وعجز الدولة عن توفير مناصب العمل بعد تزايد السكان، وأيضًا رغبة العنصر النسوي في العمل.

وفعلاً لقد ورثت دولة تونس المستقلة اقتصاد متدهور، وأمامه العديد من التحديات والعقبات التي يجب تجاوزها، واستمرت التراكمات الموروثة من الاستعمار لسنوات، فكان له تأثير بنسبة معينة في فشل بعض المخططات الاقتصادية.

[1] – مشروع التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص ص 41 – 42.

3 – 2 – البنى الاجتماعية:

لقد تأثر المجتمع التونسي من مخلفات الاستعمار في بداية الاستقلال فكان في حالة إنهاك شديد وتدهور متقدم جدًا، إذّ كانت كل المؤشرات تشير إلى ارتفاع نسب الفقر والأميّة والبطالة، وسوء التغذيّة وهشاشة الوضع الصحي، مما دفع النظام الناشئ إلى مواجهة تحديات غير متوقعة، أولها عجز الجهود التنمويّة عن مواكبة النمو الديمغرافي السريع المعرقل للمجهود التنموي، وثانيًا المغادرة الجماعيّة للأوروبيين إذّ ارتحل ما يقارب عن 205 ألف/ نسمة ولحق بهم 35 ألف يهودي، وشملت هذه الهجرة صغار الموظفين وكوادر الحماية من رجال أعمال ومهندسين وأساتذة وأطباء ومحامين، فواجهت البلاد نقص كبير في إطار التسيّير[1].

وكما ساهمت عملية الاستغلال المستمر لموارد البلاد في خلق حالة من عدم التوازن للتوزيع السكاني نتيجة النزوح المستمر من المناطق الريفية الوسطى والجنوبية إلى المدن الساحلية في وسط شرق تونس وشمالها، حيث ترتكز أهم المنشآت الصناعية والتحويليّة، فأصبحت مركز استيطان النسبة الكبرى من المستثمرين الأوروبيين، وذلك لخصوبة تربتها وقربها من الموانئ، على عكس المناطق الجنوبية ذات المناخ الجاف التي شهدت تمركز ضَئِيل لنسبة السكان[2].

والجدول التالي يمثل لنا نسبة تمركز السكان حسب المدن ووفقًا لتعداد سنة 1956م[3]:

المدن	يهود	أوروبيون	مسلمون	المجموع
تونس وضواحيها	55.000	199.448	361.669	561.117
صفاقص	4000	12.928	52.707	65.635
سوسة	4.500	13.033	35.109	48.171
بنزرت	1000	13.758	30.915	44.681
منزل بورقيبة	0.200	11.918	22.814	34.732
القيروان	0.100	0.691	33.277	33.968

[1] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 226.
[2] – حسن بن التومي شطبوري: المرجع السابق، ص 131.
[3] _ ا المرجع نفسه، ص 132.

وعلية فإن المجتمع التونسي عانّ من الإرث الاستعمار خاصة ما يتعلق بتوزيع السكان، نظرًا لحركية الهجرة التي عرفها المجتمع أثناء فترة الحماية، إذّ كان تمركز الأجانب (الأوروبيون، واليهود) في المناطق الساحلية، والتي تتوفر فيها متطلبات الحياة، على عكس المناطق الداخلية التي تعاني من نقص ضروريات الحياة، ومعاناة سكانها التونسيين من الفقر والأمية والبطالة.

3 – 3 – البنى الثقافية:

لقد انتهج الاستعمار الفرنسي سياسة ثقافية في بلاد المغرب العربي، تقوم على تغريب المنطقة وطمس الهوية الثقافية للمجتمع، وهي من أخر الأساليب الاستعمارية، لأنها كانت ترمي لتجريد المجتمع من ماضيه الحضاري، ومحاربة عروبته وإسلامه، فكيف كان تأثير سياسة التغريب على المجتمع التونسي؟

إنّ عملية طمسّ المجتمع المغاربي كانت من أولويات السّاسة الفرنسيّين، لذا كانت غاية فرنسا تروع لتكوين طبقة عليا من الأهالي الأصليّين مطبوعة بطابع الثقافة واللغة الفرنسيتين، ومنّفصلة روحيًا ومعنويًا عن مواطنيها من الطبقات الأخرى داخل المجتمع نفسه، وهذا بهدف جعل تلك الطبقة المتفرنسة أداة الحكم والتغلغل الاستعماري الفرنسي، حتى الاستقلال السياسي الرسمي، وطبقت الإدارة الاستعماريّة فرنّسة النخبة في تونس والمغرب على نحو متقارب في الكثافة، وأدت هذه السياسة إلى انعكاسات خطيرة على المجتمع المغاربي، فنذكر منها:

– أُبعد الاستعمار الفرنسي بنجاح اللغة العربية عن المجالات العملية والثقافية، فتراجعت اللغة إلى حدٍ كبير في بلاد المغرب، رغم وجود جامعة الزيتونة واستمرار نشاطه العلمي[1].

– أصبح التعليم يعتمِد على اللغة الفرنسية، ويتبع المناهج التعليميّة الغربية المطبقة في فرنسا، في مختلف المراحل والمواد، مما خلف انعكاسات على كل الظروف التطورات الاقتصاديّة والاجتماعية، والإدارية لبلاد المغرب العربي، وأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية أثناء فترة الحماية.

– تعلم الإنسان المغربي للحضارة الفرنسية، كان يَستهدفْ محو الشخصية العربية الإسلامية، فيصبح المغربي كيان مجردْ ثقافيا وخاضع للمستعمر، مما يسهل استغلاله لخدمة المصالح الاستعمارية.

---

[1] – نازلي أحمد معوض: **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م، ص ص 56 – 57.

– حملات التجنّيس ومحاولة فصل البربر عن العرب داخل المجتمع الواحد، لتمزيقِه وتفكيكه[1].

وقد كانت مسألة التحرر من التغريب من أصعب المراحل التي مرت بها تونس كغيرها من بلدان المغرب العربي، ورغم كل الجهود المبذُولة في هذا المجال، إلا أنه لم يتم تعريب التعليم الشامل في كل مستوياته ومجالاته، وهذا راجع لي:

ـــ ارتباط التعليم طوال سنوات الاحتلال بالمناهج الغربية، مما كان يعني الانقلاب الجذري في أسس النظام التعليمي القائم، مما أثار مخاوف المسؤولين في بلدان المغرب العربي من عواقبه قبل إقامة البدائل الفعّالة، في هذا القطاع الحسّاس.

– الندرة النسبيّة في الكفاءات التعليميّة المعربة خاصة العلمية والرياضية، وتضاعفت الخطورة مع ارتفاع نسبة الإقبال على التعليم بعد الاستقلال[2].

إنّ حصيلة التركمات الثقافية التي خلفها نظّام الحماية في تونس، لم يكن من السهل التخلص من سلبياتها المؤثرة في المجتمع التونسي، فبالرغم من أن تونس شهدت حركة إصلاحية كبيرة خلال القرن التاسع عشر، وكانت تؤكد على ضرورة التمسك بالهوية والشخصيّة الوطنية، إلا أن السياسية الاستعمارية كانت تضّرب في أعماق المجتمع، وتعمل على طمس هويته، وقد نجحت هذه السياسة في تكوين نخبة مثقفة ثقافة فرنسية ستحاول إضفاء بصّمتها على الشخصية التونسيّة بعد الاستقلال، وهو ما سيدخلها في صراع مع النخبة المثقفة ثقافة إسلامية، وسيستمر الصراع والاختلاف إلى يومنا هذا.

وكخلاصة عامّة لهذا الجزء يمكننا القول أن ثقل الإرث الاستعماري على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية مثل أحدى العقبات الكبرى التي واجهت تونس بعد توقيعها لاتفاقيات الاستقلال، خاصة وأن بعض البنود من برتوكول الاستقلال قد قيد الدولة التونسية الحديثة، وربط مصيرها في بعض المجالات بالمصلحة الفرنسية، والتي تطرقنا إليها من قبل، إذّ لم يكن من السهل على النظام الجديد ملئ الفراغ الذي خلفه نظام الحماية، واصطدم بكثير من المشاكل والتحديات التي فاقت حساباته

---

[1] – أحمد نازلي معوض: المرجع السابق، ، ص 58.

[2] – المرجع نفسه، ص 98.

4- الإرث الاستعماري وتأثيراته على متغيرات البناء الوطني في الجزائر:

تؤكد الكتابات التاريخية التي تناولت موضوع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، على أنه كان أخطر حركة استعمارية تعرضت لها المنطقة منذ القديم، فعمق التغيير الذي أحدثه الفرنسيين في المجتمع الجزائري سياسيًا، واقتصاديا واجتماعيًا وثقافيًا، سيكون له أثر بالغ لم يتم تجاوزه حتى بعد سنوات من الحرية والاستقلال، وإنّ قضاء فرنسا على الجهاز السياسي ومعالم السيادة الوطنية، وتفكيكها للبيئة الاجتماعية أدخل الجزائر في دوامة من الصعوبات والمعيقات التي عرقلة عملية إعادة بناء الدولة، فما هي أهم المخلفات الاستعمارية على المجتمع الجزائري؟

4 – 1 – البنى الاقتصادية

لقد تعمّد الاستعمار الفرنسي لإضعاف اقتصاد الجزائر المستعمرة، وتحويله إلى اقتصاد يقتصر على تصدير المواد الأولية والخام لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وهذه السياسة سيبقى أثرها العميق على الاقتصاد الجزائري لسنوات طويلة، وهو ما سبب تَكوُنْ ظاهرة التخلف الصناعي، وصعوبة تحقيق تنمية صناعية مستدامة.

وقد كانت أخطر مشكلة واجهت الاقتصاد الجزائري بعد توقيع وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء، هي مشكلة الأملاك الشاغرة بعد هجرة الجماعة الأوروبية، إذ شلّت الاقتصاد فأصبحت المعامل والمزارع فارغة، مما دفع السلطة التنفيذية لدعوة المالكين الذين غادروا لكي يعودوا ويستعيدوا استثماراتهم ومؤسساتهم، لكن دون جدوى فكان أثار حجم الإرث الذي تركوه الأوروبيين أكبر اهتمام للسلطات الجزائرية[1].

4 – 1 – 1 – الزراعة والموروث الاستعماري:

لقد ورثت الجزائر قطاع فلاحي متدهور، إذّ كانت زراعة الكروم تمثل أكبر نسبة من الإنتاج الفلاحي، وما بين سنتي (1956 - 1960)م بمساحة قدرها 350 ألف هكتار، وصل الإنتاج إلى 15.200 ألف هيكتوليتر، ونسبة التصدير وصلت لـ 12.800 ألف هيكتوليتر[2]، وتوسع زراعة الكروم فسح المجال لتشغيل عدد

[1] – رضا مالك: المصدر السابق، ص 345.

[2] – عبد الطيف بن أشنهو: **تكون التخلف في الجزائر – محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 310.

كبير من الأيدي العاملة، ولكن إنتاج النبيذ بكميات جعل الجزائر في حاجة دائمة إلى السوق الفرنسية، والذي جعل فرنسا تنظر إليه كنوع من أنواع المساعدة خاصة في الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب[1]، واعتماد الأهالي على الزراعة التقليدية لسد حاجياتهم اليومية، والتي لا تخدم المصلحة العامة للاقتصاد[2].

ومن أهم المشاكل التي واجهت الدولة في القطاع الزراعي إثبات حالة الغياب أو الملكية الكبرى، إذّ تشير الإحصائيات أن الوضعية العقارية عشية الاستقلال كانت على النحو الأتي: 4.969.102 هـ أراضي مفرنسة لها سندات، و4.406.356 هـ أراضي ملك دون سندات، و2.017.582 هـ أراضي عرش دون سنّدات، 46.954.214 هـ أراضي أملاك الدولة، و4.179.050 هـ أملاك بلدية، وهي إحصائيات لا تغطي الأراضي الصحراوية، وكما تخص فقط الأراضي التي نفذت عليها التدابير المتخذة من الإدارة الفرنسية[3]، وبالتالي فإن السلطة الحاكمة عشية الاستغلال وجدت صعوبة كبيرة في تحديد ملكيات الأراضي، وخاصة بعد شغور مساحات كبيرة منها بعد رحل الأوروبيين.

4 – 1 – 2 – الصناعة والموروث الاستعماري:

وبالنسبة للصناعة هي الأخرى تميزت بالضعف والتخلف، وهذا راجع لأن دواليب الاقتصاد كانت بيد المعمرين، وأما الجزائريين فقد تخصصّوا في الصناعة التقليدية.

---

[1] – صلاح العقاد: **الجزائر المعاصرة**، محاضرات لطلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، 1964م، ص ص 132 - 133.

[2] – عبد الكريم بن أعراب: مؤشرات اقتصادية للجزائر المستعمرة، **الندوة العلمية الأولى حول آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي 2008م، ص 233.

[3] – سوسن بوصبيعات: "**النظام القانون لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر – الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة –**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، تخصص قانون عقاري، إشراف: عبد الحفيظ طاشور، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2018/2017م، ص 63.

والجدول التالي يوضح لنا عدد المنشآت الصناعية في الجزائر عند الاستقلال[1].

المنطقة	عدد المنشآت	النسبة	عدد الأجراء	النسبة	الحجم المتوسط
الجزائر	209	50.60	9230	59.37	44
وهران	123	29.78	3885	25.00	31
قسنطينة	81	19.62	2430	15.63	30
المجموع	413	100	15545	100	37

والجدول التالي يوضح لنا بنية الإنتاج الصناعي في السنوات الأخيرة من الاحتلال[2]:

قطاعات	1950	1954	1958	1960	1962
– طاقة	06	07	06	01,5	07,5
– نفط	---	02	14,5	33,5	48
– صناعة استخراجية	09	08	05	03,5	05
– صناعة السلع الرأسمالية	19	20	18,5	13	11
– صناعة السلع الاستهلاكية	26	27	24,5	18	17,5
– أشغال عمومية ومواد بناء	33	31	30	26	09,5
– صناعات مختلفة	07	05	01,5	01,5	01,5
المجموع	100	100	100	100	100

[1] – عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص 229.

[2] – عبد الطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 498.

إنّ ربط الاقتصاد الجزائري ببنود اتفاقيات ايفيان تنصّ على الفوائد التي ستجنيها فرنسا من رأس المال، إذّ كان يجب على الجزائر أن تضمن للشركات الفرنسية الموجودة على ترابها، أو التي يملك فيها الفرنسيون أغلبية رأس المال، ممارسة أعمالها بشكل عادي، ودون أي تحيز يضر بمصالحها، وهو نفس الأمر بالنسبة للحقوق المرتبطة بملكية المناجم والنقل التي وزعتها فرنسا حسب قانون النفط الصحراوي، وكما منحت الاتفاقيات الأولوية للشركات الفرنسية للتنقيب والاستغلال عندما تتساوى العروض[1].

– سيطرة رأس المال الفرنسي على بنيّة الصناعة والتجارة الجزائرية، وبعد خروج المستوطنين من الجزائر بأموالهم، مغادرة المهندسين، والفنيين والمعلمين[2].

– افتقار الجزائريين للإطارات الإدارية والاقتصادية، ونقص الخبرة لأن السلطة الاستعمارية عملت على استبعاد الجزائريين من الإدارة، إذّ كان عدد الجزائريين العاملين في الإدارة العامة عام 1959م يعادل 5,2 % من الفئة أ، وكذلك 11,8 % من الفئة ب، و19,4 % من الفئة ج، إلى 53.7 % من الفئة د، إذّ بقية نخبة الإدارة العامة مكونة من 95 % من الأوروبيين، وهو نفس الأمر بالنسبة لقطاع الصناعة والتجارة فنسبة 92.7 % من إطارات المؤسسات هم من الأوروبيين، وأما المدارس التقنيّة العليا في الجزائر فقد كانت عمليًا مغلقة أمام الجزائريين، فالمدرسة الوطنية للزراعة كانت تضّم 120 طالبًا عام 1953م كلهم أوروبيين، وأما المدارس الوطنية العليا الثلاث (التقنية، الصناعية، التجارية) كانت تضّم 355 طالب منهم 09 فقط جزائريين[3].

– فراغ خزينة الدولة إذّ بلغت ميزانية الجزائر في السنة الأولى من الاستقلال 268 مليون جنيه، بينما قدر الدخل القومي بـ 45 مليون، ومن هنا تبين مدى حاجة البلاد إلى العون الخارجي[4].

---

[1] – عبد الطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ، ص 498

[2] – صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 133.

[3] – عبد الطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص ص 482 – 483.

[4] – صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، المرجع نفسه، ص 134.

4 – 2 – البنى الاجتماعية:

وتعد مشكلة اللاجئين من أهم المشاكل التي واجهت الحكومة الانتقالية الجزائرية بعد توقيع اتفاقيات إطلاق النار، مشكلة اللاجئين، وقد عددهم 300,000 و 350,00 لاجئ عادوا من المغرب وتونس، وصعوبة إدماجهم في الحياة الوطنية[1]

وقد كان انعكاس السياسة الاقتصادية الاستعمارية انعكاسات خطيرة على المجتمع الجزائري، وخاصة المناطق الريفية، الجدول التالي يوضح لنا البنية الاجتماعية في الريف[2]:

	1930	1933	1948	1954	1960
ملاك	617,544	549,395	537,800	503,700	873,000
محاصصي وخماس	643,600	713,000	132,900	60,500	-----
مزارع	50.771	55,600	-----	-----	-----
مؤجور دائم	106,000	-----	-----	1,120,000	147,000
عمال موسميين	423.000	462,467	483,900	459,000	274,000
يد عاملة عائلية	----	----	----	1,483,000	------

وبطبيعة الحال فإن سوء الأحوال الاقتصادية أدى إلى استمرار حركة الهجرة خاصة إلى فرنسا بحثًا عن العمل، وقد ووصل معدل الهجرة إلى 1000شخص يوميا في أوائل سنة 1964م مما دفع فرنسا لإعادة النظر في اتفاقيات إيفيان التي تنص على حرية التنقل إلى فرنسا، فتم توقيع اتفاقية 10 أفريل لتنظيم الهجرة، واشترط إجراء الفحوص الطبية، وتوزيع المهاجرين حسب حاجات العمل والمناطق الصناعية[3].

[1] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 550 – 551.

[2] – عبد الطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 448

[3] – صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 135.

وقد كانت المشاكل الاجتماعية التي واجهت الجزائر غداة الاستقلال جدّ معقدة خاصة ما يتعلق بالخسائر المادية والبشرية التي خلفتها حرب سبع سنوات، بالإضافة إلى مشاكل عديدة تولدت عن الاستعمار، وأصبح معظمها ذا طابع بنيوي، فكانت مشكلة إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية صعبة جدًا، خاصة بعد سقوط مليون ونصف مليون شهيد في حرب السبع سنوات ونصف، وإجبار 3 ملايين شخص على الانتقال من مساكنهم إلى مراكز التجمع، ونزوح أكثر من مليون ونصف مليون من الأرياف ونحو المدن، و400 ألف معتقل سياسي، و400 ألف مهاجر إلى فرنسا، فوجدت الإدارة الجزائرية صعوبات كبيرة لإعادة دمج هذه الفئات في الحياة العامة، وبالأخص الحياة الاقتصادية[1].

4 – 3 – البنى الثقافية:

يمثل الاحتلال الفرنسي للجزائر حلقة من حلقات الصراع بين الاستعمار الأوروبي والوطن العربي، لكن الذي لا شك فيه أن الغزو الأوروبي للجزائر يختلف شكلاً ومضمونًا عن الغزو الذي تعرضت له باقي أجزاء الوطن العربي، هذا لأن الاستعمار الفرنسي استطاع فرض نفسه إلى حد بعيد، وتطبيقه لسياسته الاقتصادية والثقافية، وعمل على طعن الشخصية الجزائرية في الصميم، وأصبح الصراع بين الشعب الجزائري والاستعمار الأوروبي الاستيطاني يتعدى حدود الصراع السياسي العسكري، إلى صراع ضد العوامل المناهضّة للشخصية الوطنية.

وكان من الطبيعي أن ينال هذا الصراع من مقومات الشخصية الجزائرية على المدى البعيد، خصوصًا بعد أن أجهدها صراعها ضد المد الاستعماري المتواصل الذي أراد أن يجتث أصولها ويمحو ملامحها، فوضع نُظم وتشريعات لتكوين جيل جديد يُنشئه بنفسه، يكون متفرنس وينحل عن كل ما يربطه بماضيه ووطنه، أي القضاء على الشخصية الجزائرية المستقلة والمتميزة[2].

---

[1] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 93 – 94.

[2] – محمد السويدي: **دراسة المجتمع الجزائري – تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 36.

وبعد محاربة التعليم العربي ومحاولة القضاء عليه[1] شرعت فرنسا في نشر التعليم الفرنسي، الذي اعتبره قادة الاحتلال الوسيلة الأساسية لتحقيق فرنسة الأهالي، وإدماجهم في المنظّومة الاجتماعية والثقافية الفرنسية، وتشكيكهم في مقوماتهم الشخصية، وإخماد الروح الوطنية[2]، وقد كانت هاته السياسة تسعى لضرب البنيّة الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري في العمق، وهو ما سيخلف انعكاسات سلبية على الوضع الثقافي في الجزائر المستقلة.

وقد تجلى نجاح فرنسا في تكوين شريحة مقتنعة، وفاعلة وناشطة من الجزائريين تدين بالولاء، وتسعى إلى التماهي بأساتذتها، وسيتم توسيع جهاز التعليم الفرنسي بهدف الضلوع السياسي، والخضوع الفكري، والمصلحة الاقتصادية في نيل شهادة تعلم كقيمة استعماليه، الغالبية العظمى من الأطفال الجزائريين ظلت بعيدة عن المدارس الفرنسية، خاصة أبناء الفئة الكادحة في الأرياف والمدن، وقد كان عدد تلاميذ الابتدائي سنة 1960م يبلغ 717.774 متمدرس منهم 268.844 فتاة، ووصل عددهم في التعليم التكميلي عام 1961م إلى 23.244 متعلم، و8,512 فتات، وأما بالنسبة للتعليم التقني والمهني كان عدد الطلاب عام 1961م يقدر بـ 18,633 طالب، و 5.342 فتاة[3].

وإنّ الإرث الاستعماري في المجال الثقافي كان له تأثير كبير، ودخلت الجزائر غداة الاستقلال أمام تحدي خطير خاصة فيما يتعلق بالتعليم، خاصة بانسحاب رجال التعليم الفرنسيين بصورة جماعية، إذّ قدر عددهم في أكتوبر 1962م بنحو 18.000 معلم من أصل 23.000 أي نسبة 76,59 % و1.400 أستاذ من

---

[1] – لقد كان الشعب الجزائري ضحية التجهيل الجماعي المطلق، سواء في النظام الانكشاري المتخلف، أو تحت الاحتلال الفرنسي العنصري المتعجرف، الذي اعتمد على سياسة التجهيل، وأوقف التطور الطبيعي للغة والثقافة الوطنية، وعمد إلى فرض لغته وثقافته قسرًا، والتي لم تفرض كلغة فكر بما تحمله من مبادئ وقيم، وتيارات عقلانية مستنيرة وحديثة، ومن ثقافة إنسانية متفتحة امتاز بها تراث تلك اللغة منذ عصر التنوير، وإنما فرض المعمرين المحتلين لغة بيروقراطية وبمحتوى متخلف، وهذه الثقافة البيروقراطية التي كانت من نصيب بعض السكان الأهالي، هي التي ورثتها الجزائر المستقلة، وهي أحد أسباب أزمات المنظومة التربوية، فقد حال الاستعمار الفرنسي دون تقدم البلاد ودخولها العالم المعاصر. ينظر – محمد سعيدي: **من الاستقلال إلى الحرية**، منشورات المكتبة الوطنية، الجزائر، 2005م، ص 113.

[2] – بشير بلاح: **التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية 1962 – 1998 جذورها والعوامل المؤثرة فيها**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2017م، ص 38.

[3] – عبد الطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص ص 477 – 478 – 479.

أصل 2000 أستاذ أي بنسبة 70 %، وأما أساتذة التعليم العالي فلم يبقى منهم إلا عدد قليل جدًا[1]، وهكذا كانت الدولة الفتية في مشكلتين الأولى تكمنْ في تعريب التعليم وتعميمه، بعد تراكم مخلفات السياسة الفرنسية التعليمية في الجزائر، والتي عمّدت لفرنسة التعليم وتغريبه، وتجاوز هذا المشكل لا يكون إلا إذا توفرت الإمكانيات المادية والبشرية، من مدارس ومؤسسات تعليمية ومعاهد، وآلاف من المؤطرين والمعلمين والأساتذة، فكيف سيتم تجاوز هذه التحديات؟ وهو ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل التالي من البحث.

وكخلاصة لهذا الجزء من البحث يمكننا القول أن التراكمات الثقيلة، التي خلفها استعمار استيطاني ورأسمالي في الجزائر لمدة 130 سنة، كانت من أكبر التحديات التي واجهت الدولة المستقلة، فكان افتقار رؤوس الأموال والاستثمارات، وغلق مصانع الأوروبيين، وشغور المناصب الإدارية، وتحطم البنية الاجتماعية والثقافية، بانتشار الفقر والأمية، والبطالة ونقص الرعاية الصحية، كلها عوائق كبيرة عرقلة مشاريع التنمية منذ انطلاقاتها الأولى.

وفي ختام هذا الفصل توصلنا لمجموعة عامة من الاستنتاجات، ومن أهمها أن بناء الدولة تاريخيًا مر بتطورات ومراحل مختلفة، وقد حاولت مختلف الجماعات البشرية خاصة المفكرين والفلاسفة والنخبة بمختلف تخصصاته، لوضع تصور وإطار عام للدولة، وتحديد صلاحياتها وواجباتها نحو المواطن، وبالنسبة للدولة في الوطن العربي بصفة عامة، والمغرب العربي بصفة خاصة تأثرت بشكل كبير بالموجة الاستعمارية الأوروبية.

وقد كانت مسألة إعادة بناء الدولة واسترجاع السيادة، من أهم المحاور والنقاط التي ركزت عليها النخبة، أثناء مرحلة نضّالها الوطني ضد المستعمر، وقد اختلف مفهوم الدولة بين الوطنيين في كل من تونس والجزائر، وهو راجع للتكوين الفكري والسياسي لكل النخبة.

وعليه فقد ميزنا بين مفهومين للدولة عند الوطنيين المغاربة، فهناك من كان يطالب بدولة إسلامية مرتبطة بعالمها الحضاري، والتمسك بمكونات الهوية الوطنية (الإسلام، اللغة)، وهو ما نجده عند جماعة النخبة ذات التكوين العربي الإسلامي، وبالنسبة للمفهوم الثاني فقد ارتبط بجماعة النخبة المفرنسة، التي كانت تطالب بالإدماج وبناء الدولة في إطار التعاون مع فرنسا، وهذا راجع لتأثرها بما وصلت إليه أوروبا من تطور حضاري، ولكنها لم

[1] – محمد عابد الجابري: **التعليم في المغرب العربي – دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب تونس الجزائر**، دار النشر المغربية، المغرب، 1989م، ص 116.

تُنكر الموروث الحضاري للبلاد، وقد أجمعت كل العناصر النضّالية التي قادة مسيرة التحرير على المطالبة بأهم مطلب تسعى إليه كل الشعوب، وهو مطلب العدالة والمساواة في الحقوق.

ولكن الإرث الاستعماري الثقيل سيكون له تأثير كبير على عملية البناء، فقد شهدت تونس أزمة كبيرة غداة تحقيق الاستقلال، ووجدت السلطة الحاكمة نفسها أمام تحديات كبير، أنستها فرحت الاستقلال، وهو نفس الأمر بالنسبة للجزائر، ولم تكن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي التي تهدد استقرار البلدين غداة الاستقلال فقط، بل أيضًا مشكلة الصراع السياسي والإيديولوجي، فكانت مسألة ضبط الأمن والاستقرار، وإعادة الحيوية الاقتصادية وتنشيط التمنية من أهم التحديات.

الفصل الثاني:

فلسفة البناء الوطني وآفاق التنمية في تونس

1 - التوجه القطري لبناء تونس المستقلة سياسيا

2 - التشريع القضائي في الدولة البورقيبية واستكمال السيادة الأمنيّة

3 - فلسفة النظام الاقتصادي بين الليبرالية والاشتراكية أيهما أنجح؟

4 - البعد الاجتماعي للدولة البورقيبية

إنّ البحث التاريخي في بناء دولة ما بعد الاستقلال في المغرب العربي يعد أحد أهم المحاور الأساسية التي استهوت العديد من المؤرخين والباحثين لدراستها والبحث فيها بدقة وموضوعية، وتختلف أهداف هذه الأبحاث المعاصرة حسب طبيعة الإشكاليات والتساؤلات التي يريد المؤرخ البحث فيها، وتقديم توضيحات للقارئ، فحاول البعض تقييم التجربة بكل ايجابياتها وسلبياتها، والبعض كشف عن المعيقات الرئيسية التي اعترضت عملية بناء الدولة في المغرب العربي، في حين حاول آخرين تقديم دراسات للشخصيات الحاكمة وتقييم دورها الفكري والفعلي في بناء الدولة الوطنية.

ولقد أكدنا سلفًا، ونحن بصدد مقارنة مفهوم الدولة لدى النخبة الوطنية التي تزعمت النضّال التحرري في تونس، وبتحليلنا لتصور بعض الشخصيات الوطنية التي كان لها دور ريادي في الفترة الاستعمارية، لاحظنا وجود اختلافات في رسم مستقبل البلاد بعد الاستقلال، وعليه فستكون عملية إعادة بناء الدولة وفق تصورات السلطة التي تولت مقاليد الحكم، وبنجاح الشق البورقيبي في تونس الذي يعتبر أن نجاح الدولة التونسية المعاصرة مرتبط بمدى استفادتها من الغرب واستمرارية علاقات التعاون مع فرنسا.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التركيز على الخطوط العريضة المعتمدة في بناء الدولة التونسية، والمعالم الكبرى التي حققتها في مختلف الجوانب العامة (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا)، في عهد الرئيس "**الحبيب بورقيبة**"، الذي تولى الحكم لمدة ثلاثين سنة، ومن هذا المنظور سنركز على بعض التساؤلات، أهمها: - ما هو النموذج المعتمد في عملية البناء في تونس؟ وما هو النموذج الأقرب لواقع البلاد؟ أي بمعنى هل كل التصورات والمخططات قدمت نتائج فعلية وتلاءمت مع وضعية المجتمع؟ وهل تمكنت السلطة الحاكمة من مواجهة مختلف التحديات؟ وما مدى نجاحها في خدمة المواطن وترقية حياته للأفضل؟ وهل كانت هناك نظريات وتصورات فلسفية لبناء مجتمع متحضر بكل المقاييس؟ وما هي أهم المطبّات والأخطاء التي وقعت فيها السلطة الحاكمة؟

1 – التوجه القطري لبناء تونس المستقلة سياسيا:

وكما هو معلوم فإنّ تاريخ تونس المستقلة قد ارتبط بشخصية "**الحبيب بورقيبة**"، والذي يعتبر مؤسس الدولة المعاصرة، فقد حاول طوال فترة حكمه إضفاء الطابع التحديثي على البلاد، وإذا قلنا "**بورقيبة**" فهو الزعيم، والمناضّل والمجاهد الأكبر، ومن أهم الفاعلين في الحركة الوطنية التونسية منذ ثلاثينات القرن الـ 20 إلى غاية الحصول

على الاستقلال، فقد سعى من خلال خطاباته لبعث الوعي بين الجماهير، وجمع العناصر الوطنية بمختلف أصنافها لتحقيق مشروع الاستقلال، والذي كان بصورة ذاتية في جوان 1955م، لتكتمل صورته بتوقيع اتفاقيات الاستقلال التام في 20 مارس 1956م، وتعتبر فترة حكمه مرحلة خصبة للبحث والدراسة، خاصة وأنه يمتلك ثقافة واسعة عن تاريخ فرنسا وحضارتها، وحنكة سياسية ودبلوماسية متميزة اكتسبها من مسيرته النضّالية، وجولاته الدبلوماسية في مختلف الدول، وملاقاته لمختلف الشخصيات العالمية، فترك بصماته في بناء المجتمع التونسي المعاصر، ومازلت أفكاره وخطاباته مؤثرة إلى يومنا هذا في المجتمع التونسي.

1 – خصائص النظام التونسي "دراسة للممارسات السياسية والقوانين التشريعية والقضائية":

إنّ دراسة موضوع الأنظّمة السياسيّة والقوانين التشريعيّة في المغرب العربي عامة، وتونس خاصة يقتضي منا قراءة جدية للقوانين الدستورية، لأنها تعتبر المرجع الرئيس والشرعي لتحديد الأطر العامة لنظام البلاد سياسيًا، وتونس لها تجربة تاريخية في النظام التشريعي، وبالتالي فإن الإرث التاريخي سيكون له دور في رسم النظام السياسي العام للبلاد بعد الاستقلال، وعليه فإن السلطة السياسيّة في تونس ستعتمد في إرساء نُظُّم الحكم على مجموعة من المبادئ، ولتحقيق أهدافها ستعمل على إضْفاءْ الصبغة الشرعيّة والقانونية، وهذا من خلال إصدار القوانين والدساتير لتفعيل النظام السياسي.

لقد كانت المحاور الكبرى لأرضية بناء الدولة التونسيّة المعاصرة ترتكز على ((العقلنة)) و((العلمانية)) و((المركزية))، وقد كان هو المسار المنتهج منذ "**خير الدين**" إلى "**بورقيبة**"، مرورًا بـ "**الطاهر الحداد**"، ولا شك في أن هذا التصور قد اصطدم بردود فعل عديدة، سواءً على المستوى المحلي من طرف المجموعات الجهوية، أو على المستوى القومي من طرف الولاءات الإسلامية والعروبية، لكن في كل مرة كان ينتصر الحس الوطني الممركز حول الدولة التونسيّة[1].

[1] – محمد عبد الباقي الهرماسي: المرجع السابق، ص 39.

1 – 1 – طبيعة النظام السياسي " الحزب الواحد هل هو ضرورة أم ديكتاتورية؟":

لقد مثل بروتوكول 20 مارس 1956م اعترافًا قانونيًا باستقلال تونس، وهي مرحلة جديدة سيحاول فيها "**بورقيبة**" تثبيت السيادة، وكانت المرحلة الأولى من مخططه وضع دستور للبلاد، وهو أهم مطلب ناضلت من أجله الشخصيات الوطنية، وقد أوصى مؤتمر صفاقس على إنشاء مجلس قومي تأسيسي، يُنتخب فورًا عن طريق الاقتراع العام[1]، وقد تم تنظيم أول انتخابات تشريعيّة في تونس المستقلة يوم 25 مارس 1956م، إذّ وقع انتخاب 90 عضوًا في المجلس الوطني التأسيسي، وتحصل "**بورقيبة**" على 100% من أصوات المقترعين في منطقة (المنستير)، وأثناء أول اجتماع للمجلس الوطني[2] في 08 أفريل 1956م ترأس "**بورقيبة**" الجلسة واستعان به الباي لتشكيل الحكومة الجديدة[3].

وقد حرص "**بورقيبة**" في خطابه التركيز على مجموعة من المهام التي يضّطلع المجلس بتنفيذها، وأهم ما جاء فيه: "**... وأرى أن أول عمل يقوم به المجلس هو أن يسجل أن تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة كاملة ليوفر الضمانات القانونية اللازمة ولكي يتخلص من كل القيود في سن دستور لا يلائم وضعيّة البلاد.**

يجب أن نتعظ بغيرنا فلا نضيع على الأمة أوقاتا ثمينة في المجادلات اللفظية أو النظرية لا جدوى فيها بل سنختار منهاجا ناجعا للعمل يعتمد على واقعنا التونسي ليكون اجتهادنا ايجابيا سريع الإنجاز فيتم وضع دستورنا في أقرب وقت ممكن...."[4].

---

[1] – محمد الهاشمي عباس: المصدر السابق، ص 480.

[2] – لما عُرض على "الباي" أمر يقضي بدعوة المجلس إلى الانعقاد يوم 08 أفريل 1956م، رفض التوقيع على الأمر، وبقي الأمر معروض عليه منذ نوفمبر 1955م، بدعوة أن المسألة تستدعي التفكير، وكما أعرب ابنه "الشاذلي" أن إعداد الدستور لا يمكن أن يكون إلا من اختصاص ممثليّ الشّعب دون سواهم، وبين أنه ينبغي ترك بعض المسائل لنظر صاحب السمو. وحسب تحليلنا الشخصي لموقف "الباي" أن البلاد كانت في مرحلة الصراع اليوسفي البورقيبي، وقد سلفنا بالذكر أن موقف "الباي" كان في صف "ابن يوسف"، وبالتالي فإن تماطله في التوقيع، وكأنه كان يريد عرقلة مخططات الشق البورقيبي، خاصة وأن مؤتمر صفاقس قرر تجريد "ابن يوسف" من الأمانة العامة، وبالتالي فإن إمضاء "الباي" بسرعة على القرار لن يكون في صالحه. ينظر – محمد الهاشمي عباس: المصدر نفسه، ص 480.

[3] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 115.

[4] – عمر عبد الفتاح، وسعيد، قيس: المرجع السابق، ، ص ص 159 - 160..

وبتحليلنا لهذا الخطاب نخلص أن "**بورقيبة**" حدد أول برامجه، وهو إصدار دستور تونسي يتلاءم مع الوضع الراهن، وأن من مصلحة تونس الاستفادة من تجارب الغير التي أثبتت نجاحها، وهو يلمح أن الوقت ليس مناسب لتبادل الآراء والتصورات، والتي ستدخل الحكومة في تضّاربات هي في غنى عنها، خاصة وأن مشكل المعارضة اليوسفية مازال قائما، ولم يتم استئصالها كليًا.

وقد عُينت الحكومة الأولى لتونس المستقلة يوم 15 أفريل 1956م بزعامة "**بورقيبة**"، وضّمت 16 عضوًا تونسيًا مسلمًا[1]، ووزير واحد يهودي "**أندري باروش**[2]"، ليتواصل عملها إلى غاية يوم 29 جويلية 1957م[3]، جمع فيها "**بورقيبة**" مناصب حساسّة وهامة فكان وزيرًا أولاً، ووزيرًا للدفاع الوطني ووزيرًا للشؤون الخارجيّة[4]، وعليه فإن تقلده لهذه الحقائب الوزارية سيمكنه من رسم معالم سياسته بكل سرعة وأريحية مطلقة.

وقد سطر "**بورقيبة**" منذ البداية الأولى للاستقلال برنامج حكومي بشكل متكامل ومتجانس، إذّ عمد على تدعيم مجالات أركان الدولة وسيّادتها الداخليّة والخارجيّة، مع مراعاة كل المجالات سواءً اقتصاديًا أو اجتماعيًا دون إهمال الجانب الثقافي، وهذا ما لمسناه من خلال خطابه قبل توليه رئاسة الجمهوريّة يوم 19 أفريل 1956م، إذّ أكد أن حكومته تهدف إلى تدعيم أركان السيّادة واستكمال مقوماتها في الداخل والخارج، وتطبيق سياسة محكمة جريئة تخلص الاقتصاد القومي من عراقيل الجمود والبطالة، وتوفر له إمكانيات الازدهار، حتى يوفر للمواطن كرامته ويخلصه من الحرمان والبؤس[5].

---

[1]- ضّمت كل من: "الحبيب بورقيبة" تولى الرئاسة وزارتي الدفاع والشؤون الخارجية، و"الباهي الأدغم" نائب الرئيس، "المنجي سليم" وزير الدولة، و"محمد المصمودي" وزير الدولة، و"الطيب المهيري" وزير الداخلية، و"الهادي نويرة" وزير المالية، و"الفرجاني بلحاج عمار" وزير الاقتصاد، و"أحمد المستيري" وزير العدل، و"محمود الماطري" وزير الصحة، و"مصطفى الفيلالي" وزير الفلاحة، و"عز الدين العباسي" وزير الأشغال العمومية، و"الأمين الشابي" وزير القومية العربية، و"محمد شقرون" وزير الشؤون الاجتماعية، و"أندري باروش" وزير الإسكان، و"محمود خياري" البريد والبرق والهاتف، و"البشير بن يحمد" وزير الإعلان، و"عزوز الرباعي" وزير الشباب والرياضة. ينظر – عادل بن يوسف: تأملات حول حكومة بورقيبة الأولى وأبرز انجازاتها 1956 ـ 1957، أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية، المرجع السابق، ص 36.

[2] – أندري باروش: من مواليد 03 ديسمبر 1906م بتونس، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي بها، وثم تفرغ للأعمال الحرة، وكان من أعضاء الحزب الدستوري الجديد، نفي سنة 1952م إلى رمادة، رفقة العديد من الوطنيين، وفي الحقيقة فإن هذا المنصب عرض أولا على السيد "ألبار بسيس" وهو محامي يهودي لكنه اعتذر بحكم تفرغه لمكتبه، فعوض بالسيد "أندري باروش". ينظر – عادل بن يوسف: المرجع نفسه، ص 36.

[3] – عادل بن يوسف: المرجع نفسه، ص 15.

[4] – عمر الشاذلي : المصدر السابق، ص 115.

[5] – عادل بن يوسف: المرجع السابق، ص 44.

وقد سعت النخبة الحاكمة[1] إلى تونسة الإدارة وبعث نظام إداري جديد، امتاز بالمركزية[2] وهو مستوحى من النظّام الفرنسي، ورئيس الجمهورية هو رئيس الإدارة دون منازع، ويعتبر المسؤولين الآخرين الذين يعينهم مساعدين له، وواضح أن الإدارة التونسية بمثابة هيكل محكم التنظيم، ويشرف عليها رئيس واحد يرجع إليه وحده اتخاذ القرارات الهامة، وكما يتولى الوزير الأول الرئاسة الفعلية للإدارة التونسية، ويكلف بتنفيذ سياسة الحكومة بمساعدة كاتب عام يتولى التنسيق بين الشؤون الإدارية في مختلف الوزارات[3].

وقد تم إعادة تنظيم الإدارة لتكون البلاد بأسرها بأقصى سرعة في أيدي نظام "**بورقيبة**" المركزي (يشرف من أجل التوحيد والتناغم ، وعدم ترك أي شيء للصدفة) وحتى أبعد قرية، وكانت هذه الفكرة تظهر باستمرار كموضوع دائم للسياسة التونسية – الدولة موجودة في كل مكان – وبمرسوم 21 يونيو 1956 قسمت البلاد إلى أربعة عشر ولاية تم تخفيضها لاحقًا إلى ثلاثة عشر، والتي كانت تُعرف بالمحافظات، وقد نظّم مرسوم 14 مارس 1957 الحكومة المحلية في 111 بلدية يديرها مجلس بلدي يتمتع بالاستقلالية في تسيير شؤون سكان البلدية، وهو مركزي في مسائل السياسة. وهكذا بموجب مرسوم 14 مارس تم انتخاب أعضاء المجالس بالاقتراع

---

[1] – النخبة الحاكمة في تونس لا تستثنى عن نظرائها في الدول النامية، فهي مثلما عرفها "عبد الحليم الزيات": "بأنها تتألف عادة من عناصر مثقفة متغربة، "Westernized" على درجة عالية من التحضر، وذات تاريخ نضالي مشهود منذ سنوات ما قبل الاستقلال، ولذلك فإنها ما إن وليت أمور بلادها، واحتلت مواقع القوة حتى غدت تُناصر عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريعة..."، وهو ما ستسعى إليه النخبة التونسية الحاكمة جاهدة لتبرير شرعيتها بشتى الطرق، ومن ذلك خلق محيط اجتماعي لا يؤمن إلا بفكرها. ينظر – عائشة عباس: **جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس –دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والإحتواء**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020م، ص 34.

[2] – يقول في هذا الشأن أحد رواد البناء الوطني: "في تونس قسمنا سياستنا إلى مرحلتين، في الفترة الأولى ركّزنا على المركزية فجلبنا السلطة والنفوذ إلى العاصمة أي الحكومة المركزية لسبب واحد، فالشعب التونسي كان شعبًا مشتتًا ، لا جغرافيا واقتصاديا فقط، وإنما ثقافيًا نجد البدو والعرب الرحل ((البلدي)), وبين هذه الفئات تختلف النفسيات والعقليات. لم يكن هناك قاسم مشترك عدا انتمائهم للحضارة العربية المسلمة. إلى جانب هذا التفتت، هناك تفتت غداة الاستعمار مستغلاً هياكل عتيقة كالعروشية. فالتركيز الإداري كان مبنيًا على العروش.... الرئيس كان شاعرًا بأن هذا التفتت يشكل خطرًا كبيرًا على البلاد، لذلك عمد إلى تجميع السلطة والاتجاهات في مركز سياسي، وقد كان لي شرف إحداث نظام الولاة، وكنت أول مدير إدارة جهوية في البلاد. فأنا صاحب النص الأول والتركيز الترابي الأول. لقد كان هدفنا توحيد التونسيين وإيقاف تيار التفرقة. حذفنا القيادات ووضعنا الولايات... وقد أثارت هذه العملية الجريئة حساسية كل الذين اعتادوا على نظام القيادات والعروش.... أما التنظيم الثاني الذي كان يهدف أيضا إلى إنهاء حالة التشتت فهو المدرسة التونسية التي عمت كل تراب الجمهورية. كان علينا أن نختار بين تعليم متأقلم مع كل الجهات وبين تعليم موحدّ. واخترنا الطريقة الثانية....". ينظر – محمد عبد الباقي الهرماسي: المرجع السابق، ص 40.

[3] – منشورات كتابة الدولة للإعلام، **تونس المسيرة الشاملة**، شركة سراس للنشر، تونس، ص 61.

العام[1]، وأجريت الانتخابات البلدية الأولى في عهد الاستقلال بمشاركة النساء يوم 05 ماي 1957م لتحرز فيها قوائم الحزب الدستوري الجديد على 731 نيابة من 770 و39 للمستقلين، وانتخبت 11 امرأة فيها[2].

وهكذا عمد "**بورقيبة**" إلى تقليص عدد الولايات وعين المعتمدين عوضًا عن المشايخ والخلفاء، وتمت إحالة عدد كبير من الإداريين الذين عرفوا بولائهم للاستعمار[3] على المعاش، وكما تم تعويض الإداريين الفرنسيّين واليهود التونسيّين الذين رحلوا عن البلاد (ما يقارب 12.000 موظف ما بين سنتي (1956- 1960)م بموظفين تونسيين[4]، ويعتبر الوالي هو ممثل الحكومة الوحيد في منطقته تحت سلطة الوزراء كل في اختصاصه[5].

– إعلان النظام الجمهوري وأبعاده:

لقد عملت حكومة "**بورقيبة**" الأولى تحت إمرة الملك "**محمد الأمين**" باي، غير أن رئيسها كان يحمل مشروعًا متكاملاً يسعى للرقي بتونس وتجاوز الحقبة الاستعمارية، وتحقيق ذلك يتطلب الحد من نفوذ سلطة الباي[6]، والتي كانت وهمية ولكنها كانت لا تزال من الناحية النظرية، وقد كانت خمس مجموعات من المراسيم[7]

[1] – pierre rossi: **bourguiba ' s tunisia** ,translated by: ronald Matthews, Editions kahia, tunis, 1967, p 48.

[2] – مجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 185.

[3] – لقد كان نتيجة الإصلاح في الإدارة الجهوية الذي أعلن عنه وزير الداخلية يوم 12 جوان 1956م، تم الاستغناء عن 105 من مجموع 160 موظفًا محليًا وجهويا في سلك القيادات واتخاذ إجراءات في حقهم بين العزل والشطب من السلك الإداري مع التمتع بجراية والإحالة على عدم المباشرة دون أجر لمدة خمس سنوات، وأكد "الطيب المهيري" في الندوة الصحفية التي أعلن فيها عن إلغاء القيادات أن الهدف من الإصلاح هو حاجة الحكومة من أجل إنجاح ثورتها إلى عناصر قادرة على نيل احترام الأهالي وعلى تمثيل الحكومة وتنفيذ سياستها الوطنية في مختلف الميادين، وقد وضع "بورقيبة" أبعاد أخرى للإصلاح، منها تدعيم مقومات سيادة الدولة التونسية، وتمتين قاعدة الدولة لتحقيق الانسجام والنظام بين التونسيين، خاصة وأن النخبة الإدارية المعزولة لم تكن تتصف طيلة وجودها بالنزاهة والحرص على المصلحة العامة، مما أدى لفقدانها احترام الأهالي. ينظر – عدنان المنصر: من القايد إلى الوالي: الدولة الوطنية وتجديد النخبة الإدارية في الجهات، **أعمال الملتقى العالمي الأول حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية قراءات علمية للبورقيبية**، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، أفريل 2000م، ص ص 209 - 210.

[4] – الهادي التيمومي: **تونس 1956 – 1987**، ط2، دار محمد علي للنشر، تونس، 2008م، ص 26.

[5] – الباجي قائد السبسي: المرجع السابق، ص 68.

[6] – عادل بن يوسف: المرجع السابق، ص 33.

[7] – لقد بادرت السلطة الوطنية الجديدة برئاسة "بورقيبة" في وقت مبكر إلى إصدار قانون 02 مارس 1956م، الذي بموجبه تم ضّم الأحباس العامة إلى أملاك الدولة تمهيدًا لإلغاء الأحباس الخاصة والزوايا، وهو ما سيكرسه قانون 18 جويلية 1957م، ويشرح "بورقيبة" أسباب تعجيله باتخاذ القرار بقوله: "وبقيت رئيسا لمجلس الوزراء عاما ورأيت خلاله ما كان يعمد إليه الباي من استصفاء ضيعات زراعية كاملة تابعة للأوقاف والاستحواذ عليها ظلما بناء على أوامر يصدرها [...] فما كان مني إلا أن أعددت أوامر تقضي بإرجاع الحق لذويه..."، وقد علق على ردود فعل العائلة المالكة على =

كافية للقضاء على عليها، وأولها قرار 31 مايو 1956م الذي جَرد الأمراء من قوائمهم المدنيّة وتم تخفيضهم إلى مرتبة الرعايا، وثم قرار 21 جوان الذي نصّ على تغيير أذرع المملكة. وفي 3 أغسطس تم سحب سلطة إصدار اللوائح من البيك ونقلها إلى رئيس الوزراء "**الحبيب بورقيبة**"، وفي 15 مايو 1957 تم إلغاء يوم العيد الملكي. وأخيراً طلب رئيس الوزراء "**بورقيبة**" من الملك التوقيع على عدد من المراسيم التي ألغى بموجبها معظم حقوق ملكيته ونقل ممتلكاته إلى أراضي الدولة، وفي 25 يوليو 1957م دعي المجلس التأسيسي إلى جلسة غير عادية، وفي الساعة الثالثة والنصف بدأ "**بورقيبة**" خطابه الذي استمر أكثر من ساعتين[1].

وبعدها أعلن بشكل مفاجئ عن النظام الجمهوري يوم 25 جويلية 1957م بإجماع 94 نائب من المجلس التأسيسي على تبديل نظام الحكم وإلغاء الملكيّة وإعلان الجمهورية[2]، وتكليف رئيس الحكومة بمهام رئاسة الدولة، وانتقلت السلطة بالكامل لـ "**الحبيب بورقيبة**"، وكما عمل على إقناع نواب المجلس التأسيسي لاختيار نظام رئاسي عوض النظام البرلماني بحجة ضمان الاستقرار، وتفادي مساوئ النظام البرلماني الفرنسي مبديًا تحمسه لنظام رئاسي شبيه بالنظام الأمريكي[3]، وبعدها ذهب وفد رسمي إلى قصر "الباي" بقرطاج ، وقرأ "**علي البلهوان**" الأمين العام للمجلس التأسيسي، قرار الجمعية بإلغاء نظام الأسرة الملكية الذي دام لمدة قرنين ونصف قرن، وفي اليوم

= هاته القرارات بقوله: "ونحن على يقين من أننا بهذا العمل قد صحّحنا الوضع وكنا نظن أن المقصودين من وراء ذلك سيسرّهم ما اتخذ من إجراءات تبرئ ذمتهم في الدنيا قبل الآخرة ويسلمون بأن فيها تطهيرا لهم ورجوعا إلى الجادة والحق والعدالة، لكن ما راعنا إلا وقد قدم لهم هؤلاء الجمع، الذين من بينهم للاّ عائشة، وللاّ خديجة وسيدي الشاذلي إلى محكمة الدريبة يطالبون فيها باستعادة ما أنفقوه على تلك الأراضي، وهي رقاعة بالغة لأنهم إنما صرفوا على ملك مسروق، وهذا بصرف النظر عما قدمته لهم الدولة في العهد الاستعماري من أموال لإقامة البناءات والتجهيزات الكهربائية والمصحات لأصهار العائلة المالكة من أطباء وغيرهم...".

وقد كان قرار 26 أفريل 1956م الذي ينصّ على جعل الإدارة السنيّة أي الغدارة الخاصة بشؤون الباي والعائلة الحسينية خاضعة لوزارة المال، وكما تم التنقيص من ميزانيتها، وأعيد تنظيمها، وأنهيت مهام مديرها الفرنسي السيد "ماتيي"، وهذا يعني أن الحكومة أصبحت المتصرف الأول في إرث "الباي" وممتلكات الأسرة الحسينية، وكان من نتائج هاته القرارات إيقاف النزيف المالي الناجم عن نفقات القصر، إذّ انهارت مخصصات "الباي" السنوية بنسبة 80 % من حوالي مليار إلى 181.5 فرنك فرنسي. ينظر – فتحي ليسير: "في خلفيات إعلان الجمهورية براديغم المرحليّة البورقيبيّة مطبّقا على الفترة جانفي 1956 – جويلية 1957"، **مجلة روافد**، العدد 12، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2007م، ص ص 97 – 98.

[1] – pierre rossi: op cite, p 46.

[2] – عمر عبد الفتاح، وسعيد قيس: المرجع السابق، ص 180.

[3] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 214.

التالي، وسط أجواء الفرحة، ذهب الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" إلى الجامع الكبير وهي أفضل طريقة للتواصل مع شعبه[1].

وبعد إعلان النظام الجمهوري ومنح السلطة التنفيذية والتشريعية للرئيس "**بورقيبة**" باشر على إثرها في عملية تشكيل أول حكومة يوم 29 جويلية لقب أعضائها كتاب الدولة عوضًا عن وزراء، وبهذا يكون قد أفقدهم دورهم الاستقلالي في حرية إبداء الرأي ليصبح مجموعهم عبارة عن موظفين يؤدون واجب إداري وفقط، وضّمت هذه الحكومة: "**الباهي الأدغم**" كاتب دولة للرئاسة، و"**أحمد بن صالح**" كاتب دولة للصحة العمومية، وكلف نواب المجلس بإعداد الدستور الجديد، الذي يتوافق والنظام التونسي الجديد[2].

وبإعلان النظام الجمهوري[3] تربع "**بورقيبة**" على عرش الشرعية التاريخية بإجماع شعبي كبير يكاد يكون تامًا، وتحقق حلم "**بورقيبة**" والعديد من الشبان المثقفين المتأثرين بالنظم الغربية، وفي مقدمتها النظام الجمهوري الفرنسي غير أن هذا الإنجاز السياسي الهام سيتعثر لاحقًا، بسبب الصلاحيات الواسعة التي أسنّدت لرئيس الجمهورية بموجب دستور 1959م، وهو ما كان يطمح إليه، لأن في نظره "التمرد الدائم" هو الذي حال دون تشكيل دولة وطنية منذ العصر القديم، وأيضًا ظروف تونس بعد الاستقلال "المعارضة اليوسفية"، وبالتالي فإن للرئيس

[1] - pierre rossi: op cite, p 47.

[2] - وأما المستشارين فيهم: "المنجي سليم، والهادي نويرة، والطيب المهيري، وأحمد المستيري، وجلولي فارس، وأحمد التليلي، والصادق المقدم، الحبيب عاشور". ينظر - حسن بن التومي الشطبوري: المرجع السابق، ص 124.

[3] - من بين الأسباب التي جعلت "بورقيبة" يؤخر الإعلان عن النظام الجمهوري لمدة 15 شهرًا، إذّ يقول في هذا الشأن: "وقد رأينا بعد تجربة دامت خمسة عشر شهر قضيناها في الملاينة على الميول الحقيقية والنوايا الخفية أنه [...] من الاضطلاع بكامل مسؤولياتنا ، فتوكلنا على الله واندفعنا في مغامرة لا نعرف ما ستلقاه من ردود الفعل، خاصة أن معاهدة باردو القاضية بتعهد فرنسا علنا بحماية الملك والأسرة الحاكمة مازلت لم تلغى قانونيا ورسميا ودوليا..."، وعليه نلخص أن "بورقيبة" اتبع سياسة المرونة والمراوغة لتحقيقه هدفه، وهناك ثلاث أسباب للتأخر في الإعلان الجمهوري، أولها رواسب الاستعمار إذّ لم يكن يسمح للدولة بالعمل لفائدة الشعب، ولم يكن بإمكانها تشريع القوانين لأن فرنسا مازلت مسيطرة بجيشها على بعض القواد وبالتالي بإمكانها من الناحية القانونية التدخل لصالح "الباي" وفقًا لمعاهدة باردو، وثانيًا المعارضة اليوسفية التي لم يتم القضاء عليها كليًا، والتخوف من عدم اعتراف اليوسفيين بالدولة وانطلاقهم في أعمال تخريب ضد الدولة، والسبب الثالث يكمن في التخوف من ردود فعل الواجهة الخارجية وما تحمله من مفاجئات، أو معارضة لقرار إلغاء الملكية في تونس، أي أن "بورقيبة" كان يتجنب ردود الأفعال الغير محسوبة. ينظر - فتحي ليسير: المرجع السابق، ص ص 117 - 118 - 119 - 120.

صلاحيات واسعة على رأس دولة مركزية يمكنه من تحقيق البرامج، وتجسيد عملية البناء الوطني، ولكن تم تكريس معالم الحكم الفردي فكان بذلك نظامًا جمهوريًا رئاسيًا لا برلمانيًا كما هو الحال في فرنسا[1].

1 – 2 – دستور 1959م وتكريس السلطة البورقيبية:

لقد سار "**الحبيب بورقيبة**" منذ توليه رئاسة الحكومة بخطوات ثابتة لتحقيق غاياته السياسية، والتي كان قد رسمها منذ زمن بعيد، فبدأ أولا بمركزة السلطة، ثم سعى للقضاء على نفوذ الملكية، وبدأ يتغنى بالجمهورية، ولتثبيت الشرعية على انجازاته، وعدم المساس بأهدافه أعلن عن أول دستور لتونس المستقلة، وعليه ستدخل البلاد في مرحلة البناء الوطني بمنهاج عصري على الطريقة البورقيبية[2] الغربية.

والآن سنتطرق لدراسة أول دستور في النظّام الجمهوري التونسي، المعلن عنه في 01 جوان 1959م، وبمصادقة من المجلس التأسيسي، وقد تضمن الدستور عشرة أبواب، فنصّ على إقرار مبدأ السيّادة والديانة الإسلاميّة واللغة العربية، وتأكيد الانتماء المغاربي، واحترام حقوق المواطن العامة وفق ما تقتضيه المبادئ الإنسانيّة (المساواة، حرية الفكر والتعبير، التنقل...)، وأكد الدستور على أن السلطة التشريعية تمارس بواسطة مجلس نيابي (مجلس الأمة)، وأما السلطة التنفيذيّة فيتولاها رئيس الجمهورية، ويختار أعضاء حكومته، وأما السلطة القضائية فتتمتع بالاستقلالية، وقد خصِصَّ الباب السادس لمجلس الدولة، والباب السابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والثامن للجماعات المحلية، وكما أكد الباب التاسع إمكانية تحقيق تنقيح الدستور من طرف رئيس الجمهورية، أو ثلث أعضاء مجلس الأمة دون المساس بالنظام الجمهوري، والباب الأخير تضمن أحكام انتقاليّة[3]، وما يلاحظ أن هذا الدستور قد استلهم الكثير من محتواه من التجربة الدستورية الأمريكية، وقد منح دستور

---

[1] – الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 25، وأيضًا عادل بن يوسف: المرجع السابق، ص 51.

[2] – البوقيبية كما عبر عنها "إبراهيم طوبال" على أنها: "الإبقاء على الهياكل الأساسية القائمة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية مع إجراء تعديلات وتحويرات طفيفة فيها بهدف إيطالة عمرها وقطع الطريق أمام أي تحويل جذري فيها دفاعا عن بقاء الملكية الخاصة محلية أو أجنبية ودفاعا عن استمرار قدرتها على تسخير إمكانيات تونس ومقدرات الشعب التونسي". وهي إذًا تمثل النقيض لأي تغير جذري للمجتمع وتحاول عن طريق "التدرج الذي تدعوا إليه تجميد" الأوضاع القائمة وإضفاء نوع من الثبات مع بعض التعديلات الجزئية التي لا تحدث أي تحول كيفي وإن استمرت قرونا. وعلى هذا الأساس حصل وفاق بين "بورقيبة" وفرنسا، لكي تبقى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ما هي عليه بعد الاستقلال، مع إضفاء تغييرات شكلية على الموروث الاستعماري. ينظر – عائشة عباس: **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي تونس نموذجا**، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ألمانيا، ص ص 93 – 94.

[3] – عبد الفتاح عمر، قيس سعيد: المرجع السابق، ص 202 وما بعدها.

1959م صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، وهذا راجع لإصرار "**الحبيب بورقيبة**" على ضرورة وجود رئيس له صلاحيات واسعة على رأس دولة مركزية[1].

وعليه فقد مثل دستور 1959م أول خطوة لتحقيق مطالب الجماهير الشعبية، التي لا طالما ناضلت ودافعت لسنوات طويلة عن حقها في إصدار دستور يحمي الحقوق المدنية والسياسية، وبالرغم من أن تونس عريقة في النظام الدستوري، إذّ كانت لها تجارب في إصدار دستور 1861م، المذكور سالفًا، إلا أن هذا الدستور بقدر ما عبر عن آمال الشعب التونسيي وطموحاته، إلا أنه كان في نفس الوقت أول خطوة لإدخال تونس في مسار سياسي جديد يتميز بالجمع بين نظام جهوري وسلطة مطلقة في يد الرئيس "***بورقيبة***" الذي سيتمادى في فرض أرائه وإيديولوجياته الفكرية والسياسية، إذّ صرح قائلاً: "**أنه لا أحد يجرؤ بعد الآن على معارضتي، لأن مكانتي أصبحت عظيمة جدًا وأصبحت من المقدسات فلا أحد يعاكسني...**"[2].

1 – 3 – البورقيبية بين الاستبداد والديمقراطية:

وكما هو معلوم فإن الفكر البورقيبي ارتبط بالحداثة، والتي لها خصوصياتها، وقد قادها "**الحبيب بورقيبة**" وارتبطت بشخصيته الكاريزماتية التي تتدخل في كل المجالات دون استثناء، وهي ناجمة بالدرجة الأولى عن الاحتكاك والتأثر بالحداثة الأوروبية خلال العصر الإمبريالي، ومرتكزة في الوقت عينه على الإيديولوجيا الكلية القادرة على بناء الأمة[3] التونسية[4]، وقد مثل "**الحبيب بورقيبة**" رمز العلمانيّة اللاّدينية في تونس، وسار على الخطى الغربية، وحقق مشروعه في نسف مؤسسة جامع الزيتونة التي كانت العقبة الكأداء لمشروعه التحديثي، وفي تحطيم الهياكل الاجتماعية التقليدية (مؤسسة الأسرة التقليدية، الجمعيات الدينية، مؤسسة الأوقاف، جامع الزيتونة وفروعه، مؤسسة القضاء الشرعي...)، ولإضفاء الشرعية على قراراته كان يقول: "**إن تعاليم الإسلام التي تلقيتها**

---

[1] – الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 23.

[2] – حسن بن التومي الشطبوري: المرجع السابق، ص 125.

[3] – لم يكن يعتقد "بورقيبة" بانتماء تونس إلى المحيط العربي والإسلامي، ولتفعيل هذه الفكرة واقعيًا، كانت مطالبه الاستقلال عن فرنسا مع الاحتفاظ بوحدة الشعبين الفرنسي والتونسي في إطار ما يسميه "بورقيبة" – الأمة الفرنكوتونسية – (une communauté franco- tunisienne)، وبهذه الفكرة أراد أن يعزل تونس عن الأمة العربية الإسلامية، والحد من تأثير الإسلام ليسهل تقبل الحداثة. ينظر – الناصر المكني: المرجع السابق، ص 156.

[4] – توفيق المديني: المرجع السابق، ص 803.

سواء من السنة النبوية أو من أعمال الخلفاء الراشدين تبين بوضوح أن الإمام، هو القائد الأعلى وهو الوحيد المؤهل للحديث في كبرى الاختيارات التي ترتبط بمناعة الدولة وعزتها ومصير الإسلام كنظام سياسي واجتماعي. ولذلك فإنّ المسائل المتعلقة بالإسلام وبحياة المسلمين ليست من اختصاص العلماء. فالإسلام لا يعرف كنيسة منفصلة عن الدولة"[1]

ويقوم الفكر البورقيبي[2] على الوحدة الوطنية، ونفي تضارب المصالح وصراع الطّبقات في المجتمع التّونسي، وعلى ضرورة الوحدة الوطنية "الضامنّة لتحقيق الأهداف القومية"، فالوحدة حققت الاستقلال، وهي التي تحقق أيضًا التنميّة والتقدم، فهذه المسلمة الأول للنظام، وعلى أساسها ستكون وصايّة الدولة على المجتمع وتهميش الأفراد، والمسلّمة الثانية لدى "**بورقيبة**" ودام التمسك بها حتى بداية الثمانيات بإقرار نوع من التعدديّة الشكليّة، وهي أن الحزب الدستوري هو حزب الأمة كاملة، فيبرر وحدانيته واحتكاره للحياة السياسية تارة بأسبقيته وجدارته التاريخية، وتارة بأن لا ضرورة تاريخيّة للتعدّدية الحزبية بما أنه لا توجد قوى أخرى تنافسه، لأن الواقع والظروف الحالية جعلت قيام حزب أخر أمرًا غير معقول[3]، وتبريره للحزب الواحد أن التعدّدية تفتيت للأمة[4].

---

[1] – الناصر المكني: المرجع السابق، ص 154.

[2] – لقد قامت المنهجية البورقيبية على مجموعات من المقومات، هي: – احتقار الشعب والإدعاء بعدم وعيه ونضجه، وأنه لا يعرف مصلحته، وعلى هذا فإنّ الزعيم هو من يتولى اختيار ما فيه فائدة للشعب. – طمس الصراع الطبقي، وتميز مصالح الطبقات واختلاف أهدافها والدعوة إلى وحدة الأمة وتضامن التونسيين، إذّ حتى الاشتراكيّة الدستورية تتميز عن باقي الاشتراكيات الأخرى بأنها ترفض الصراع الطبقي، وأنها لا تتعلق بنظّام الملكية خاصة أو جماعية وإنما بطريقة إدارتها. – التركيز على موالاة الفرد للزعيم من خلال كل وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة التي تحث الشعب على ضرورة الالتفاف حول "بورقيبة". – التوليفية، فهو يستعير من الإسلام أفكار توهم أنها تؤكد الحكم الفردي في حين يحارب الصيام، الحجاب،...، ويستعير من النظّم البرلمانية التقليدية ما يدعم مكانته، فكان يلجأ للالتزام بمبادئ محددة، وهذا يتيح له المرونة والديناميكية في تغيير مواقفه. – الاعتماد على أنه ليس من مصلحة الأطراف المختلفة المستفيدة من البورقيبية أن يقضي عليها باعتبارها ضمان لمصالح الكل في مواجهة التطورات التي يمكن أن تعصف بهم جميعًا، والاستعانة بجزء منها في تصفية الأخرى ثم تصفية هذا الجزء بدوره واستبعاد رجال البلاط ثم تقريبهم، وبعد ذلك إبعادهم وهكذا دواليك. وبالتالي فأي تونسي لا يمكنه أن يأمن غدر "بورقيبة" مهما كانت مكانته، مثل ما حدث لـ "أحمد بن صالح"، و"الطاهر بلخوجة"، أي أن "بورقيبة" حسب المفكر "إبراهيم طوبال" يجيد التلاعب بالرجال ووسيلته في ذلك هي تسهيل إفسادهم واستغلال ضعفهم وتناحرهم ليتمكن من القضاء عليهم بسهولة. ينظر – عائشة عباس: المرجع السابق، ص 94.

[3] – وحسب تحليلنا الشخصي وبالاعتماد على ما ذكرنا سابقا أن "بورقيبة" منع أي تعددية حزبية في السنوات الأولى من الاستقلال، لتخوفه من تجدد المعارضة القوية التي واجهته بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال، لأنه يدرك مدى التأثير الذي تركته "اليوسفية" في الجماهير الشعبية، أي أنه لا يريد ظهور منافس جديد له، ويتجرأ على معارضة قراراته كما فعل "صالح بن يوسف".

[4] – عميرة علية الصغير: هل نجح بورقيبة في مشروعه التحديثي؟، أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون، المرجع السابق، ص 107.

وبالنسبة للديمقراطية فإن "**بورقيبة**" يضع مجموعة من الشروط التي تحول دون تحقيقها، وهو يستند في ذلك إلى أن الشروط التاريخية لممارسة مستلزمات الديمقراطية لم تتوفر بعد في الشعب التونسي، وأهمها النضّج السياسي، فنجاح الديمقراطية رهين بمدى نضّج الشعب، وهو شرط لم يتوفر بعد في الشعب التونسي حسب نظره[1]، وكما يرى أنه لا نفع للديمقراطيّة في بلاد لم تتغلب على الفقر والأميّة والنزعات القبليّة، لذا يجب أن يكون هناك نظام قوي المهاب قادرًا على تمرير الإصلاحات دون اعتراض، وقد ساعدت البيئة الاجتماعية في دعم الحكم الفرديّ، إذّ وجد المشروع البورقيبي تأييد من الطبقة البرجوازية، خاصة في الساحل، والتي ارتفعت إلى مواقع القرار بفضل الفرص المتاحة لها من الإدارة والقطاعات الاقتصادية، وكما التفت الفئات الوسطى حول المشروع التحديثي لدولة الاستقلال، وأن تزكي السّياسة الفردية التي عرف "**بورقيبه**" كيف يمرّرها بسلاسة ودهاء[2].

لقد كان الحكم الفردي – الحزب الواحد – لا يسمح بالمعارضة خارج المنظّومة الحزبية، ولم يكن يسمح بأي دور سياسي أو اجتماعي في الحياة السياسيّة التونسيّة، وقد ذكر "**علي البلهوان**" أن المعارضة قد غابت تمامًا عن الحياة السياسية، ويقول: "**كان بودنا أن نجد معارضة... ولكن ليس في البلاد التونسية معارضة**"، وحتى الدستوريين قد تبنوا لغة الانضّباط التي أصبحت من أكثر المفردات استعمالا في لغة الحزب، وتعني "دخول الفرد الشخصي الفرداني في المجموعة وانضّمامه إلى الكتلة حتى يذوب فيها"، ونجح الحزب نجاحًا لا مثيل له في "**تصنيع الموافقة**"، وفي هذا الشأن يقول "**مصطفى الفيلالي**[3]": "**كيف تحول المرء بعد أن كان من جيل الاحتجاج والمظاهرات وجيل رفع الصوت، أصبح من جيل الاستكانة والرضى ومعقولية سياسة الممكن التي أوصلتنا إلى الانقلاب في الضمائر وفي الوجدان وفي الشجاعة...**"، أي أن "**بورقيبة**" عمل على اختزال الشعب وتهميش كل فئاته وجميع مناضّليه، بما فيهم الدستوريين، وتوجيه الجميع بالطريقة والمنهج والأسلوب الذي أقره

[1] – عميرة علية الصغير، هل نجح بورقيبة في مشروعه؟، المرجع السابق، ص ص 107– 108.

[2] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 222.

[3] – مصطفى الفيلالي: ولد في 05 جويلية 1921م بسيدي علي بن نصر الله (القيروان)، وتحصل على الإجازة في الآداب فاشتغل أستاذ بداية من عام 1947م، وناضل في الحزب الدستوري الجديد، والإتحاد العام التونسي للشّغل فأصبح من قياديه في الخمسينيات، وعين في نوفمبر 1954م ضمن لجنة تسليم السلاح مكلفًا بجهة القيروان، وشارك في مؤتمر صفاقس نوفمبر 1955م، وكلف بتحرير التقرير الاقتصادي والاجتماعي، وفي جويلية 1957م كان ضمن حكومة الجمهورية التونسية برئاسة "بورقيبة" كوزير للفلاحة. ينظر – عميرة علية الصغير: في التحرر الاجتماعي، المرجع السابق، ص 151.

نتيجة ممارسته الوصاية الأبوية[1]، والتي كانت صفة ثابتة في خطابات "**بورقيبة**"، وهي أبوة تختلف عن مفهومها السائد في المجتمعات الغربية، تستمد عناصر بنائها من ثقافة الشعب، وذهنيّة النظام العشائري، وأثار مجتمع كان محكومًا بسلطة الدولة المخزنية، وبما أن "**بورقيبة**" أسهم في إنشاء مؤسسات الدولة الحديثة، فقد اتفق على أن تظل خاضعة لإرادته الفردية باسم الحزب، الذي اتفق الجميع على أنه – **حزب بورقيبة** –، وباسم الدولة التي اقترن وجودها أيضًا بشخصه، على أساس من الاتفاق الجماعي الصامت...، وهكذا أصبح الشعب خاضّع لإدارة وهيمنة مطلقة[2].

وعليه فإن الفكر البورقيبي سعى لإحكام السيطرة على الدولة التونسية الحديثة، مطبقًا المناهج والأساليب التي يراها في نظره مناسبة للوضع العام للدولة، وتمكن "**بورقيبة**" بفضل شخصيته الزعامتية أن يقود مناضلي الحزب لمسايرته في قراراته، واتسّم الوضع السياسي بسيطرة نظام الحزب الواحد[3] على الحياة السياسية، فلماذا كان كل هذا الإجماع على البورقيبية؟ ولماذا لم تكن هناك معارضة سياسية بمعنى الكلمة في عهد " **بورقيبة** "؟ هل أسلوب التسلط والقمع مع اليوسفيين كان له تأثير في زرع الخوف في نفوس التونسيين؟ وعدم جرأتهم على تكرار تجربة المعارضة؟ أم أن الجميع كان يرى في " **بورقيبة** " الشخصية الوحيدة التي يمكنها قيادة الدولة الناشئة؟

1 – 4 – الأحزاب السياسية في عهد بورقيبة:

وبالتوازي مع سياسة الحكم الفردي وتطبيق نظام الحزب الواحد، حاول "**بورقيبة**" بشخصيته الازدواجيّة التظّاهر بالانفتاح السياسي، وتطبيق الديمقراطيّة المشروطة، وعليه فقد ظهرت مجموعة من الأحزاب والتنظيمات

---

[1] – عبد الجليل التميمي: **الحبيب بورقيبة: مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الأسطورة**، منشورات التميمي، زغوان، تونس، أوت 2012م، ص 30.

[2] – مصطفى الكيلاني: البورقيبية والحزب الواحد: الأسباب والمبررات، المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية، المرجع السابق، ص 134.

[3] – اتسم الوضع السياسي في تونس بازدواجية عمل النخبة في الحزب والحكومة، وهو ما نتج عنه تداخل وتأثير متبادل بين الهيئتين، حيث كلاهما يمثل بيروقراطية ذات هياكل أو أبنية متوازية مع اختلاف طفيف في وظائف كل منهما، فعلى رأس السلطة التنفيذية يوجد رئيس الجمهورية، وهو في ذات الوقت رئيس الحزب أو الحكومة، إذّ يعمل على تعيين أعضاء المكتب السياسي، بالإضافة إلى تعيينه للوزراء وعزلهم...، وذلك تجسيدًا لما نص عليه مؤتمر المصير سنة 1964م، فقد تم التأكيد فيه أن يكون رئيس الجمهورية رئيسًا للحزب، والوزراء أعضاء في المكتب السياسي. ينظر – عائشة عباس: المرجع السابق، ص 36.

النقابات العمالية والطلابية، التي حاولت فرض وجوها، ومشاركتها في عملية تسير الدولة، وتوجيه النقد للسلطة البورقيبية، فما هي أم الأحزاب والتنظيمات؟ وكيف كانت العلاقة بينها وبين النظّام البورقيبي؟

وكما هو معلوم فإن أول معارضة فعلية وقوية واجهت " **بورقيبة** " وهددت نظامه منذ توليه رئاسة الحكومة، ثم توليها الرئاسة كانت المعارضة اليوسفية، فكان الصراع بين النظام الناشئ وحركة المعارضة بقيادة "**صالح بن يوسف**"، وقد كانت الإيديولوجية القومية العربية أساس الخلاف بين "**بورقيبة**" و"**صالح بن يوسف**"، الذي كان مرجعه "**جمال عبد الناصر**"، أي المحافظة على مصر وإيديولوجياتها، وبينما "**بورقيبة**" كان قومي يؤمن بتونس وبالشخصية التونسية، وله أبعاد ترتبط بالغرب، ومن خلال هذه النقطة عمد إلى إقصاء معارضه سياسيًا، بإقناعه للشعب التونسي بأن " **بورقيبة** " هو المدافع الأول عن الشخصية التونسية وعن تونس أكثر من "**ابن يوسف**" الذي أصبح في يد المصريين[1].

وبالتوازي مع الإقصاء السياسي للمعارضة اليوسفية لجأ النظام الناشئ لتوظيف مؤسسات الدولة في القضاء على المعارضة وقلع جذورها، فتم إحداث محاكم استثنائية خاصة واعتماد أسلوب القمع والردع لتصفية اليوسفية، فتميز المشهد السياسي ما بين سنتي (1955 – 1959)م بالعنف والإعدام، والاغتيالات وتعذيب واتهامات وترهيب وإرهاب[2]، لتنتهي في الأخير باغتيال زعيم أكبر معارضة سياسية واجهة "**بورقيبة**"، والتي كانت في فرانكفورت بألمانيا يوم 12 أوت 1961م بفندق روايال تم اغتيال "**صالح بن يوسف**"، الذي ظل معارضًا وفيًا لمبادئه وقناعاته، وبهذه الطريقة اللاشرعية تخلص "**بورقيبة**" من كابوس المعارضة اليوسفية[3]، ورغم هذا سيبقى أتباعها وفيين لمبادئهم وقناعاتهم[4].

وعمومًا فإن النظام البورقيبي عمل على منع أي تجارب سياسية، إلا أنه ظهرت قوى سياسية، تتمثل في:

[1] – تعقيب من البشير بن سلامة في المؤتمر الأول حول بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، المرجع السابق، ص 236.

[2] – عميرة علية الصغير: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المرجع السابق، ص 79.

[3] – وبعد تخلص النظام البورقيبي من "ابن يوسف" في ألمانيا، قامت محاولة انقلابية في نهاية سنة 1962م، ذات طبيعة برجوازية صغيرة وطنية غير ملتحمة بالجماهير، شارك فيها عدد من العسكريين والمدنيين المنتمين للمعارضة اليوسفية، وفشلها كان فرصة جديدة للنظام البورقيبي الذي أراد أن يبرهن من خلال استغلالها على "قوته وجديته"، فأعدمت أغلب العناصر المشاركة فيها، ومن بين المشاركين فيها الشيخ "المطاري بن سعيد" الذي حكم عليه بالإعدام غيابيًا بعد فراره، والذي توفي بدمشق جويلية 1997م. ينظر – توفيق المديني: **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، إتحاد كتاب العرب، دمشق، ص 21.

[4] – عروسية التركي: الحركة اليوسفية، المرجع السابق، ص ص 395 – 396.

– **الحزب الاشتراكي الدستوري:** وهو الوريث المباشر للحزب الدستوري الجديد، وفي سنة 1964م انعقد المؤتمر السابع للحزب الدستوري في مدينة بنزرت، وناقش المؤتمر أربعة نقاط رئيسية تتعلق بالسياسة العامة والخارجية، والمشكلات المذهبية المتعلقة بالخيارات الإيديولوجية للحزب، وتبنيه للاشتراكية الدستورية، والتنظيم الحزبي والنظام الداخلي والديمقراطية داخل الحزب والقضايا الاقتصادية للبلاد، وبعد أن أكد تقرير المؤتمر على مجموعة من التحولات في سياسة الحزب والسلطة، تم الاتفاق على تغيير اسم الحزب، الذي أصبح الحزب الاشتراكي الدستوري وتم توسيع قيادته مع التأكيد على اختيار الاشتراكية، وتمكين " **أحمد بن صالح** " من صلاحيات واسعة باعتباره المشرف على التجربة التعاضدية، ليدخل الحزب بعدها في صراع عميق بين دعاة التخطيط الاقتصادي بقيادة "**أحمد بن صالح**"، ودعاة الليبرالية والانفتاح الاقتصادي بقيادة "**الهادي نويرة**[1]" و"**محمد الصياح**"، لينتهي بسجن "**أحمد بن صالح**" ومحاكمته بتهمة الخيانة العظمى، وفي المؤتمر الثامن للحزب تعمق الصراع أكثر داخل الحزب، وانقسم إلى: الشق الأول بزعامة "**نويرة، والصياح**"، وشرائح من الطليقة البرجوازية، والشق الثاني بزعامة "**أحمد المستيري**" والذي يضّم بعض الراديكاليين من أنصار "**ابن صالح**" وبعض اليوسفيين، لينتهي الصراع بانسحاب "**المستيري**" وتأسيسه لحزب جديد يسمى "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين"، واستطاع "**بورقيبة**" مرة أخرى فرض هيمنته على الحزب[2].

وبعد أحداث قفصة سنة 1980م سيعرف الحزب الانقسام من جديد، فعمل "**محمد الصياح**" على إبعاد حليفه "**الهادي نويرة**" من الحزب بعد سقوط حكومته، وصعود "**محمد مزالي**[3]" لرئاسة الوزراء، فظهرت

---

[1] – الهادي نويرة: من مواليد عام 1911م بالمنستير، وهو ينتمي لعائلة ميسورة الحال، زاول تعليمه بمسقط رأسه ثم انتقل إلى مدينة سوسة، ثم رحل إلى باريس حيث حصل على شهادة البكالوريا، وفي عام 1937م حصل على شهادة الحقوق، وقد كان من أعضاء جمعية طلبة شمال إفريقيا، وكما انخرط في الحزب الدستوري الجديد، وساهم في تأسيس جبهة الدفاع عن الحريات وأصبح أمينًا لها، أعتقل قبل أحداث أفريل 1938م، وقضى خمس سنوات في السجون بين فرنسا وتونس، وفي الأربعينيات مارس المحاماة، وأدار جريدة "ميسيون"، ولما تكوّنت حكومة البكوش سنة 1952م رفض الانضّمام إليها فوقه إبعاده للجنوب التونسي، وقد شارك في الحكومة التّفاوضيّة التي كوّنها "الطاهر بن عمار" سنة 1954م، وتولى وزارة المالية في حكومة "يورقيبة" الأولى، وفي سنة 1958م تم تكليفه بإحداث البنك المركزّي التونسيّ الذي بقي محافظًا له إلى سنة 1970م تاريخ تعيينه وزيرًا أول إلى غاية سنة 1980م، فاعتزل الحياة السياسية بسبب المرض توفي يوم 25 جانفي 1993م. ينظر – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 334.

[2] – سالم لبيض: ملاحظات حول علاقة الدولة بالأحزاب، اعمال المؤتمر الأول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، المرجع السابق، ص ص 180 – 181.

[3]– محمد مزالي: ولد بالمنستير في عام 1925م، ودرس بالمدرسة الصادقيّة بتونس ثم التحق بجامعة السربون بباريس حيث تحصل على الإجازة في الفلسفة، وبعد عودته إلى تونس التحق بسلك التعليم فدرس بالصادقية والعلوية والزيتونة، وتقلد عدة مناصب إدارية منها رئاسة ديوان وزير التربية ينة 1956م، والإدارة العامة للشباب والرياضة، والإدارة العامة للإذاعة والتلفزة سنة 1964م، وعين وزير للدفاع سنة 1968م، وكما تولى حقائب وزارية=

أجنحة متصارعة داخل الحزب وبروز العنف السياسي، وفي المؤتمر الحادي عشر للحزب عام 1981م تم إقرار مسألة الانفتاح الديمقراطي على التيارات والتنظيمات السياسية، لكن مع اعترافها بشرعية "**بورقيبة**" حاضرًا ومستقبلاً، وفرض شروط أخرى، وهو ما سيثير تحفظ ورفض التيارات السياسية[1].

– **حركة الوحدة الشعبية**: أسسها "**أحمد بن صالح**[2]" الذي تمت الإطاحة بحكومته وإيداعه في السجن 1969م، وتمت محاكمته سنة 1970م بتهمة الخيانة العظمى، والحكم عليه بعشر سنوات سجن مع الأشغال الشاقة، وبعد فراره من السجن عام 1973م أعلن " **ابن صالح** " عن تأسيسه لحزب سياسي معارض يسمى "حركة الوحدة الشعبية"، فانظم إلية إطارات جامعيين وتكنوقراطيين، أعضاء سابقين في الحزب الاشتراكي الدستوري، وأعلنت الحركة عن برنامجها عام 1975م، والهادف لتحقيق نهضة حضارية، وتصفيّة الاستعمار، وضّمان الاستقلال والكرامة الوطنية، وإرساء الأسس الهيكلية الاقتصادية والثقافية، وتطبيق الديمقراطية الاشتراكية، وقد تعرضت الحركة لحملة اعتقالات واسعة وتقديم كوادرها للمحاكمة، وبعد حصولها على الترخيص القانوني في سنة 1980م بدأت تظهر بواد الخلاف بين أعضائها فانقسمت إلى "حركة الوحدة الشعبية – المكتب السياسي" بزعامة "**ابن صالح**"، والمجموعة الثانية تسمى "حركة الوحدة الشعبية – الهيئة المؤقتة" يتزعمها " **محمد بلحاج**

= أخرى منها الشباب والرياضة والتربية والصحة ثم الوزارة الأولى سنة 1980م، وقد دافع "مزالي" عن فكرة تعريب برامج التعليم، وفتح الحياة السياسية للمعارضة، وحوكم غيابيًا بعد خروجه متخفيًا في أخر أيام حكم "بورقيبة". توفي يوم 23 جوان 2010م. ينظر – نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص 338.

[1] – سالم لبيض: ملاحظات حول علاقة الدولة بالأحزاب، المرجع السابق، ص 182.

[2] – أحمد بن صالح: سياسي ومناضل نقابي من مواليد 13 جانفي 1926م بالمكنين، زاول تعليمه بالمعهد الصادقي، وأكمل دراسته بفرنسا، وأصبح رئيسًا لشعبة الحزب الدستوري الجديد بباريس، وفي سنة 1948م عاد "ابن صالح" إلى تونس ليشتغل أستاذ بالتعليم الثانوي بمعهد سوسة، وثم انخرط في الاتحاد العام التونسي للشّغل ضمن نقابة التّعليم، فمثله في عام 1951م ببروكسل لتمثيله في الأمانة العامّة للسيزل حيث قضى ثلاث سنوات تأثر فيها بأطروحات هذه الدولية في القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وفضح أثنائها السيّاسة الاستعمارية في تونس، وقد عاد إلى الوطن بطلب من الهيئة الإدارية للاتحاد التي أسندت له مهمّة إعداد مؤتمر 1954م، وهو المؤتمر الذي اختاره للأمانة العامّة لاتحاد الشغل بمباركة "الحبيب عاشور" الذي كان تحت الإقامة العامّة، وفي سنة 1956م وقع انتخابه عضو المجلس التأسيسي، وفي 08 أفريل 1956م انتخب "ابن صالح" نائبا أولاً لرئيس المجلس "الحبيب بورقيبة"، وعين رئيس للجنة إعداد الدستور، وكما عين كاتب للصحة العموميّة في أول حكومة شكلت في العهد الجمهوري جويلية 1957م، وتقلد عدة مناصب وزارية، وكان المسؤول الأول عن التجربة التّعاضدية، إلى غاية عزله ومحاكمته عام 1969م، وبعد عام 1973م فر من السجن، وأعلن عن تأسيس حزب معارض "حركة الوحدة الشعبية". ينظر – عميرة علية الصغير: في التحرر الاجتماعي، المرجع السابق، ص ص 128 – 129.

عمر"، وقد مكنت السلطة السياسية هذه الأخير من العمل، منذ 1981م فأصدرت صحيفة "الوحدة"، لتتمكن من العمل في إطار قانوني تحت اسم حزب "الوحدة الشعبية" وأسندت أمانته إلى "**محمد بلحاج عمر**"[1].

– **حركة الديمقراطيين الاشتراكيين:** أسسها "**أحمد المستيري**[2]" بعد انسحابه من الحزب الاشتراكي الدستوري، في سنة 1974م، فتكونت الحركة في البداية كتجمع لمجموعة من المثقفين مكنتها السلطة من إصدار جريدة "الرأي" بإشراف "**حسيب بن عمار**"، وفي 10 جوان 1978م أعلن "**المستيري**" عن تأسيس حزب سياسي باسم "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين"، مما أثار اعتراض "**حسيب بن عمار**" وأعلن انسحابه، واستفادت حركة الديمقراطيين من صعود "**محمد مزالي**" لهرم السلطة، وإعلان التعددية الحزبية عام 1981م، فأسست الحركة جريدة "المستقبل" الصادرة باللغتين العربية والفرنسية، وفي عام 1983م تم الاعتراف القانوني بحركة الديمقراطيين، التي تهدف للتغيير الجذري والشامل في المجتمع، والديمقراطية والاشتراكية، ودعم الشخصية الحضارية لتونس[3].

– **حركة الجبهة القومية التقدمية:** شكلتها العناصر المنبثقّة عن المعارضة اليوسفية، ويقول أحد قادة الجبهة "**عمار ضو بن نايل**"، أن نشاط الجبهة بدأ فيسنة 1970م، وأعلن عنه بشكل رسمي في جريد المساء اللبنانية، وكان للجبهة علاقات مع النظامين الليبي والجزائري، وبإعلان إجراء الانتخابات الرئاسية، أعلنت الجبهة عن ترشيح الشيخ "**المطاري بن يسعد**" المحكوم عليه بالإعدام غيابيًا، ويقيم بين الجزائر وطرابلس، وقد أعلن عن

---

[1] – سالم لبيض: ملاحظات حول علاقة الدولة بالأحزاب، المرجع السابق، ص ص 183- 184.

[2] – أحمد المستيري: ولد في تونس بتاريخ 25 جويلية 1925م، وهو من عائلة عريقة بتاريخها النضّالي فجده "حمودة المستيري" من مؤسسي الحزب الحر الدستوري التونسيّ، وقد تلقى "أحمد المستيري" تعليمه بالمدرسة الابتدائية بالمرسى ثم بنهج التريبونال بالعاصمة، وثم التحق بليسي كارنو في عام 1945م، دخل كلية الحقوق بالجزائر ثم تحول إلى باريس لمواصلة الدراسة في معهد الدراسات السّياسيّة ثم بكلية الحقوق حيث تحصل على الإجازة في سنة 1948م، وفي باريس نشط في الشعبة الدستورية التابعة للحزب الدستوري الجديد، وبعد عودته إلى تونس عمل "المستيري" في الوظيفة العمومية ثم دخل سلك المحاماة، وواصل نشاطه السياسيّ بالمساهمة في جريدة "ميسون"، وكما كانت له مشاركة في القيادة السريّة للحزب خلال اعتقال مناضليه إبان المقاومة المسلحة ما بين سنتي (1952 – 1954)م، وأثناء الخلاف اليوسفي البورقيبي انحاز "المستيري" لصف "بورقيبة"، وتم انتخابه عضو في المجلس التأسيسي، وعين وزيرًا للعدل في أول حكومة شكلها "بورقيبة" بعد الاستقلال، وساهم في إعداد مجلة الأحوال الشخصية وتونسة القضاء، وفي سنة 1960م تولى وزارة الماليّة، وبعدها التحق بالسلك الدبلوماسي فعين بموسكو والقاهرة والجزائر سنة 1966م، وسمي وزيرًا للدفاع، وقد أعرب "المستيري" عن تحفظّه لسياسة التعاضد وقدم استقالته من الحكومة سنة 1968م، وبعد فشل التجربة تمت دعوته من جديد للحكومة، وإلى اللجنة العليا للحزب فدافع عن فكرة إصلاح النّظام السياسي وإدخال قدر من الديمقراطية، وهو ما أثار تحفظّات النظام مما أدى إلى تنحيّته من الحكومة، فأسس طحرة الديمقراطيين الاشتراكيين" والي كانت لها مشاركة قوية في انتخابات 1990م، اعتزل الحياة السياسية في سنة 1990م. ينظر – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص ص 339 – 340.

[3] – سالم لبيض: المرجع السابق، ص ص 184 - 185.

برنامجه الانتخابي الذي يهدف لإسقاط نظام "**بورقيبة**" وخياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإقامة مجتمع ديمقراطي قومي في تونس، وقد وجه النظام البورقيبي للجبهة القومية تهمة تبعيتها لليبيا وسعيها لإقامة وحدة مع ليبيا، فبدأت حملة الاعتقالات ضد أعضائها، وتم تقديم 33 شخص للمحاكمة، بتهمة (تفجير السفارة الأمريكية، ومقر الحزب الحاكم، ومحاولة الاعتداء على الرئيس، والانتماء لتنظيم غير مرخص له)، وبعد تلك المحاكمات عززت الجبهة علاقاتها مع النظام الليبي، واستقطبت العديد من التونسيين، وشكلت "لجنة ثورية" مدربة عسكريًا، لتنظم وتقود ما يعرف بعملية قفصة في 27 جانفي 1980م، وكان من أبرز قادتها "**عمارة بن ضو نايل**" و"**أحمد المرغني**[1]"، و"**عز الدين الشريف**[2]" لتنتهي بالفشل، وحكم بالإعدام على قادتها[3].

– **حركة التجمع القومي العربي**: تأسست في ماي 1981م بزعامة "**البشير الصيد**"، الذي أعلن أن التجمع يقوم على مبادئ الإسلام والوطنية، والقومية العربية، وبما أن النظام البورقيبي اشترط حصول التيارات السياسية على نسبة 5 % من الأصوات للحصول على ترخيص رسمي، رفض التجمع الدخول في تلك الانتخابات البرلمانية المبرمجة في خريف 1981م، وقام النظام بتزوير الانتخابات، وقد صرح زعيم الحركة "**البشير الصيد**" قائلاً: "كان امتناعنا عن الانتخابات لاعتقادنا أن الظروف الموضوعية والأمنية، وكل العوامل الإيجابية التي ينبغي توفرها، ليست موجودة بالدرجة المطلوبة"، وقد كان التجمع يطالب بتحقيق الديمقراطية، وضمان ممارسة الحريات العامة لكل

---

[1] – أحمد المرغني: هو "أحمد بن مصباح المرغني" من مواليد 1941م، بجرجيس بالجنوب التونسي، مستواه التعليمي محدود، هاجر إلى الجزائر سنة 1962 للعمل، ثن إلى ليبيا عام 1971م، انتمى للجبهة القومية للقوى التقدمية التونسية، وألقي عليه القبض في جوان 1974م إثر ضبطه متسللاً من التراب الليبي، ومحملاً بكميات من المتفجرات قصد تفجير مقر الحزب الحاكم، والمركز الثقافي الأمريكي، ولم ينجح في تنفيذ عمليته فحكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات، وفي سنة 1976م تمتع بالعفو الرئاسي عن المساجين، ليتسلل مرة أخرى إلى ليبيا والتحق بجبهة البوليزاريو، فخضع للتدريب، وشارك مع الجبهة بالساقية الحمراء ووادي الذهب، ثم رجع إلى ليبيا لينتقل بعدها إلى لبنان لتجنيد بعض التونسيين في صفوف الجبهة القومية التقدمية، للتحضير لعملية قفصة، حكم عليه بالإعدام شنقًا سنة 1980م. ينظر – المنصف بالحولة: **شهادة للتاريخ عن أحداث قفصة المسلحة سنة 1980**، الدار المغربية للطباعة والنشر، تونس، ص 151.

[2] – عز الدين الشريف: هو "عز الدين بن محمد الصالح بن عثمان الشريف" عرف باسم "الحاج نصر"، من مواليد قفصة، درس بالمدرسة الفرنسية ثم التحق سنة 1948م بجامع الزيتونة، فتحصل على شهادة التحصيل لينتمي بعدها في شعبة الآداب واللغة العربية، شارك في حرب فلسطين سنة 1948م، وفقد إحدى عينيه إثر مواجهة العدو الصهيوني، وفي عام 1957م عمل في سلك التعليم الابتدائي، وشارك في سنة 1962م في المحاولة الإنقلابية للإطاحة بحكم "بورقيبة"، فحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات مع الأعمال الشاقة، وفي بداية سنة 1978م بدء في التحضير لعملية قفصة، عبر تسريب الأسلحة وإعداد المجندين، حكم عليه بالإعدام شنقًا سنة 1980م. ينظر – المنصف بالحولة: المرجع السابق، ص 135.

[3] – توفيق المديني: المعارضة التونسية، المرجع السابق، ص ص 22 – 23 – 24.

التيارات، وكان للتجمع انسجام مع النظام الليبي، ودعوته للوحدة العربية، وكنتيجة لمواقف الأمين العام للحركة "**البشير الصيد**" حكم عليه بالسجن، وتم ملاحقة كل أعضاء الحركة[1].

– **حركة التحرير الشعبية العربية**: كانت الحركة تنظيمًا يضّم أعضاء من أقطار عربية مختلفة، وقد بدأ بناء التنظيم في تونس، وعمل على استقطاب خيرة المناضلين الثوريين المؤمنين بالخط السياسي للحركة، وكانت النواة الأولى تتكون من: "**توفيق المديني**، **محسن العيفرين**، و**عمر الماجري**"، وبعد عودة هذا الأخير لتونس في خريف 1979م بدأ في الاتصال بالكوادر التونسية، التي انخرطت في صفوف الثورة الفلسطينية خلال السبعينيات، بهدف فتح حوار فكري سياسي من أجل توسيع دائرة الاستقطاب لتنظيم حركة التحرير الشعبية بتونس، وكان لجريدة "الإنطلاقة" الصادرة في بيروت دور في نشر الأفكار القومية والديمقراطية للتنظيم الجديد، وبالرغم من مضايقات النظام البورقيبي إلا قادة الحركة حاولوا تنظيم البنية التنظيمية للحركة للتناسب مع الظروف التي شهدتها تونس سنة 1980م، بهدف تطوير وعي الجماهير، وتحويله إلى وعي منظّم فاعل لإجراء تبديل حقيقي في بنيّة وتركيبة النظام البورقيبي، فرفضت الشروط التي تتعلق بالحصول على نسبة 5 % في الانتخابات، ورغم التضييق استمرت الحركة الشعبية في نشاطها السري، ليتعرض مناضليها للاعتقال منذ عام 1981م، وقد بلغ عددهم خمسين شخص[2].

– **حركة أفاق**: تأسس هذا التنظيم في باريس عام 1963م، وكان مؤسسيه ينتمون إلى تيارات عدة ماركسية، تروتسكية، ناصرية ثورية، وفرع الاتحاد العام لطلبة تونس، وعندما تأسس تنظيم "أفاق" لم يكن الغاية منه تأسيس حزب سياسي للاستيلاء على الحكم، وإنما الاهتمام ببعض القطاعات الجوهرية التي تهم مستقبل تونس، بإعداد الدراسات الضرورية، ومن بين أعضائه "**نور الدين ين خضر**" باحث اقتصادي، و"**محمد الشرفي**"، وأصدر التجمع مجلة سياسية نظرية تحمل اسم "أفاق تونسية"، وهدفت الحركة لتصدي لسياسات "**بورقيبة**"، وطبيعة الديكتاتورية الفردية، وسياسة ضرب الحريات العامة، ومحاولة توحيد القوى اليسارية التونسية، وخاض التجمع أول معركة ضد التنظيم عام 1967م، بقيادة مظاهرات شعبية للتنّديد بالاعتداء الصهيوني الامبريالي على الدول العربية[3]، ومحاولة إحراق سفارتي بريطانيا وأمريكا، إلا أن الحركة انتهت للانقسام بداية من سنة 1970م، فظهرت

---

[1] – توفيق المديني: المعارضة التونسية، المرجع السابق، ص ص، 36، 38 – 39.
[2] – المرجع نفسه ص ص 51 – 52 – 53.
[3] – المرجع نفسه، ص ص 164 – 165 – 166.

منظمة العامل التونسي عام 1971م، والتي اتسمت في البداية بالتشتت الفكري والإيديولوجي لأنها تضّم خليطًا من الماركسيين، التروتسكيين، البعثيين، الناصريين،...لكن المنظمة ستشهد انقسام بعد حملة الاعتقالات التي تعرض لها أعضائها وأنصارها ما بين سنتي (1974 - 1975)م[1].

– **الحزب الشيوعي التونسي**: كان من التيارات المؤيدة للنظام مع تسجيل بعض ((التحفظات)) على انتهاجه الرأسمالية، وكما أبدى تخوفه من سوء تقدير الحكومة التونسية لأخطار الاستعمار الجديد، ووقف فيما بعد إلى جانب سياسة برجوازية الدولة، وكما أعلن الأمين العام للحزب "**محمد النافع**" مساندته لقرار "**بورقيبة**" عندما أعلن عن تعميم التعاضد في 21 مارس 1969م، وثم تراجع في السبعينات عن مساندته للسياسة الاقتصادية، وحاول تبيان تناقضاتها، وأصبح ينادي بتطبيق الحريات الديمقراطية للمساهمة في حل مشاكل البلاد المطروحة[2]، وتجدر الإشارة أن دعم الحزب للنظام الحاكم في مختلف القضايا، لم يحميه من قمع "**بورقيبة**" واستبداده إذّ تعرض الحزب للحضر منذ جانفي 1963م وإلى غاية عام 1981م، استأنف نشاطه الفعلي بعد إقرار التعددية الحزبية، وأصدر جريد "الطريق الجديد"، وحدد "**محمد حرمل**" سياسة الحزب الجديدة القائمة على تبني الماركسية اللينينية[3].

– **حركة الاتجاه الإسلامي**: بدأت الحركة نشاطها مع بداية السبعينات[4]، في المساجد والجامعات والمدارس، ولم يكن التيار الإسلامي في بداياته يركز على القضايا الحساسة، ويوجه انتقاداته المباشرة للدولة، وعندما بدأ نشاطه يطفو على السطح بدأت السلطات تعيق تجمعاته مثل ما حدث في سوسة عام 1973، غير أنها كانت إعاقة محدودة بسب انشغال الدولة باليساريين، ومع سنة 1978م بدأ المواجهة الفعلية بين الدولة والتيار الإسلامي

[1] – سالم لبيض: ملاحظات حول علاقة الدولة بالأحزاب، المرجع السابق، ص ص 186 – 187.

[2] – محمد الكيلاني: **الحركة الشيوعية في تونس 1920 – 1985**، طبع المطابع الموحدة، تونس، ص ص 31 – 32.

[3] – سالم لبيض: ملاحظات حول علاقة الدولة بالأحزاب، المرجع السابق، ص ص 185 – 186.

[4] – ساهمت عدة عوامل في ظهور الحركة الإسلامية في تونس، منها فشل تجربة التعاضد بتونس عام 1969م، التي كانت تقوم على اشتراكية قهرية، وعلى إثر فشلها مباشرة سلك النظام التجربة الليبرالية، مما أحدث رجّة داخل المجتمع فأفقد الدولة مصداقيتها، وبدأ التشكيك في قدرة الدولة على تحقيق شعاراتها المرفوعة منذ تحقيق الاستقلال، والمتعلقة بالحفاظ على هوية الشعب، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، والصراع الصادم بين الدولة والنقابات، وأيضا الصراع في الجامعات التونسية بين التيار اليساري والتيار الإسلامي، المشاركة الواسعة للمرأة في نشاط المجتمع، وبعض العوامل الخارجية منها: هزيمة العرب في حرب أكتوبر 1967م ضد إسرائيل، أدت إلى تقلص الفكر القومي في البلدان العربية، ومنها تونس، وهو ما نتج عنه فراغ إيديولوجي واضح ملأته الأطروحات الإسلامية، تفجّر الثورة الإيرانية، والفكر السياسي الاجتماعي للحركة الإسلامية في السودان. ينظر – علية العلاني: المرجع السابق، ص 43. وأيضًا – راشد الغنوشي: **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مطبعة تونس الأولى، تونس، 2011م، ص 52.

الذي بدأ يعلن في خطاباته معارضته لسياسة الدولة، وتأييده لإتحاد الشغل، مما أثار انتباه النظام البورقيبي للخطر الجديد الذي أصبح يملئ المساجد[1]، والذي أعلن في البيان التأسيسي لعام 1981م رسميًا عن ولادة حركة سياسية (حركة الاتجاه الإسلامي)، مؤكدة عن التزامها الكامل بالفكرة الديمقراطية، وعبّرت عن انحيازها للطبقة العمالية والفقراء في صراعهم ضد الطغيان الرأسمالي، وبدأ التيار الإسلامي يدخل النقابات ومزاحمة اليساريين[2]، وهو ما كان في صالح نظّام "**بورقيبة**"[3]، الذي وظّف أطروحات الأصوليين لضرب اليسار الماركسي[4]، ليتفرغ بعدها للقضاء على الإسلاميين، فبدأت سلسلة من المحاكمات والاعتقالات في جوان 1981م[5]، وهكذا تمكن النظام من القضاء على الحركة الإسلامية وتشتيتها في تونس.

وبناءً على عدة اعتبارات يمكننا القول أن العلاقة بين الدولة ومختلف التيارات والتنظيمات السياسية كانت علاقة تقاطع في الإيديولوجيات والأطروحات الفكرية، وتميزت العلاقة في غالبها بالتوتر وتوجيه الاتهامات المتبادلة، طغى فيها الحزب الواحد[6] على المشهد السياسي طوال فترة حكم "**بورقيبة**"، الذي حاول قدر الإمكان أن يكون

---

[1] – راشد الغنوشي: المرجع السابق، ص 52.

[2] – المرجع نفسه، ص 54

[3] – ساهم "الحبيب بورقيبة" إلى حد كبير في نفضّ الغبار عن الجدل حول مستقبل العلاقات بين الدولة والدين في العالم الإسلامي، وهذه الانجازات لا تزال حاضرة ، ولهذا كانت عريضة سنة 1988م تطالب بتضمين الدستور للإشارة إلى الإسلام كدين للدولة، وتم حشد جزء من المثقفين والفنانين التونسيين لمقاومة هذا النهج بقوة ، وبالفعل كان عام 1981 للتنديد بمحاولة التشكيك في مناخ التسامح الديني الذي أحاط بشهر الصيام منذ عام 1960م، ولهذا نلاحظ أن العديد من الأصوات في تونس من مختلف الآفاق الفكرية والإيديولوجية قد تناولت ا النقاش حول العلاقات بين الدين والدولة، وضرورة فصل الدين عن العمل السياسي من خلال إعادة التفكير في المكانة الرمزية للإسلام بالنسبة للدولة، لأن "بورقيبة" انتهج سياسة تحديث جريئة في تونس. ينظر

- Franck Frégosi: **LA REGULATION INSTITUTIONNELLE DE L'ISLAM EN TUNISIE : ENTRE AUDACE MODERNISTE ET TUTELLE ETATIQUE**, p 25.

[4] – علية العلاني: المرجع السابق، ص 57.

[5] – راشد الغنوشي: المرجع السابق، ص 154.

[6] – حسب "أحمد المستيري" يرى أن التجربة قد أثبتت أن نظام الحزب الواحد لم يعد يلبي حاجيات الشعب ومطامحه، وهو في مرحلة تطور عميق، وقد برهنت تجربة 1971م أن النظام الحزبي عجز عن التطور، وينبغي تمكين معارضة منظمة خارج الحزب الاشتراكي الدستوري من أن تعبر عن رأيها وأن تبرز في نطاق الدستور والقوانين، وتكون مؤهلة لتجسيم الحل البديل للحكم القائم، والاستجابة لرغبة التغيير التي أصبحت ملحة أكثر فأكثر في البلاد، لذلك فإنه من الضروري الشروع مسبقًا في تنقيّة الجو السياسي وضّمان الممارسة الفعلية للحريات وإعلان العفو العام وإطلاق سراح المساجين السياسيين. ينظر – نور الدين العلوي: **دمُ الإخوَة قفصَة 1980**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2015م، ص 71.

يكون الرئيس والزعيم الأكبر، الرافض دائما لظهور أي شخصية منافسه له، وأراد دائمًا توجيه الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة حسب نظرياته وقناعاته.

ولا منّاص في أن "**بورقيبة**" أراد إعادة بناء مجتمع تونسي عصري ومتطور في مختلف الميادين على النموذج الغربي العلماني، إلا أنه فشل في إحياء الديمقراطية والحرية السياسية، وإتاحة الفرص لإبداء الرأي، وتوجيه النقد البناء، فقد كانت سيطرته على الحكم بطريقة متشددّة، ومنع مبدأ التداول على السلطة، بإجباره لأعضاء الحزب الاشتراكي الدستوري انتخابه رئيسًا لتونس مدى الحياة، ولهذا يمكننا القول أن "**بورقيبة**" حكم تونس بمنهج غربي في زي شرقي، أي أنه زاوج بين الحداثة والعصرنّة الغربية في العديد من المجالات سنذكرها لاحقًا، وتمسك بمبدأ التسلط الشرقي واحتكاره للسلطة الفردية، وهذا ما دفع العديد من مناضلي الحزب أو الأحزاب المعارضة للتعبير عن رفضها لديكتاتورية "**بورقيبة**" ومحاولة الإطاحة بنظام حكمه.

2 – التشريع القضائي في الدولة البورقيبية واستكمال السيادة الأمنية:

النظام التشريعي أحد الركائز الأساسيّة التي تقوم عليها الأنظمة السياسيّة في الدولة، وقد صاحب الإعلان عن استقلال تونس التام إصلاحات جوهريّة بدءًا بتصفية الأوقاف[1] وفق المرسوم الأول المؤرخ في 31 ماي 1956م الذي أقر بحل جمعية الأوقاف[2] وحظر إنشاء أوقاف عامة جديدة، وحول الأصول التي تديرها الجمعية إلى دائرة الأملاك الخاصة للدولة، وأما المرسوم الثاني والمؤرخ في 18 جويلية 1957م فقد ألغى نظام الأوقاف الخاص والمختلط ووزع على الورثة الأحياء نصيبهم[3].

لقد اِنْكبّت حكومة "**بورقيبة**" على دراسة مسألة إصلاح القضاء من كل جوانبه، فتم بموجب اتفاقية 07 مارس 1957م المبرمّة بين تونس وفرنسا حذف المحاكم الفرنسية بالبلاد، وتحويل اختصاصها لمحاكم عصريّة

[1] – ينظر ملحق الوثيقة رقم 06، ص 486.

[2] – تمثل ملكية الوقف أو الحبس في جميع المجتمعات الإسلامية أحد التقاليد المتجذرة في العادات بوصفها تستند إلى وصايا أناس ورعين نذروها لمقامات الأولياء (الزوايا) ولصالح الخواص، وأيضًا لمكة المكرمة، وهذه الأملاك لا يجوز التصرف فيها، وهي مخصصة للإنفاق على مشاريع اجتماعية أو دينية (الأوقاف المخصصة لمقامات الأولياء، وتعرف بالحبس المختلطة أو الحبس العامة)، أو لفائدة الخلف حسب تحديد المؤسس (الحبس الخاص)، وعند انقراض الخلف تحول مداخيل الحبس لصالح مكة المكرمة، وأصبحت جمعية الأوقاف المؤسسة العمومية التي بعثها الباي بمقتضى مرسوم 15 مارس 1874م للإشراف على استغلال الأوقاف العامة، وأوقاف مقامات الأولياء وصيانتها. ينظر – الباجي قائد السبسي: المرجع السابق، ص 61.

[3] – الباجي قائد السبسي: المصدر السابق، ص 62.

تونسيّة بداية من 01 جويلية 1957م، وبحكم تكوين "**بورقيبة**" القانوني كان يرى أن إصلاح القضاء والمحاكم لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى، بقوله: " **إن مشكلة إصلاح المحاكم الشرعية وإيجاد قانون مضبوط ومكتوب للأحوال الشخصية لا يقل أهمية عن مشكلة الجلاء أو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أو غيرها...**"[1].

ولتعميق الإصلاح القضائي أصدر "**بورقيبة**" أوامر متلاحقة بتواريخ 13 أوت و25 سبتمبر و23 أكتوبر 1956م، تنّص على إلحاق ديوان الشرع للمحاكم المدنيّة، وألغى المحاكم الحاخامية (اليهودية)، وهذا تأكيد منه على وحدة النظام القضائي، وعدم السماح لأي منظمة أجنبيّة بالتدخل فيه[2]، وبداية من 18 جويلية 1957م جعلت الدولة تسجيل وقائع الحالة المدنية إجباريًا على التونسيّين، وأصدرت كذلك مجلة الجنسية في 13 فيفري 1963م، ومجلة الإجراءات المدنية والتجارية 05 أكتوبر 1959م، ومجلة التجارة 05 أكتوبر 1959م، والطرقات 24 ديسمبر 1964م، الحقوق العينية 12 فيفري 1965م، الشغل 30 أفريل 1966م، الإجراءات الجنائية 06 أوت 1968م، الاستثمارات 26 جوان 1969م[3].

وعلى المستوى التشريعي عدلت مجلة الأحوال الشخصية[4] الصادرة في 13 أوت 1956م الأحكام الأساسية لقانون الأسرة، وعُهد للإتحاد القومي النسائي المؤسس من قبل السلطة الوطنية في جانفي 1957م بالسهر على تحويل ما جاءت به هذه المجلة إلى حيز التنفيذ[5]، فإصلاح قانون الأسرة في تونس كان جزءًا من

[1] – عادل بن يوسف: تأملات حول حكومة بورقيبة، المرجع السابق، ص 52.

[2] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص 118.

[3] – الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 41.

[4] – المجلة احتوت على ما نادى به المصلح الاجتماعي التونسي الطاهر الحداد (1899 / 1935)م، والذي كان من زعماء الحزب الدستوري القديم، ومن مؤسسي جامعة عموم العملة التونسية، وكان مناهضًا للحجاب ولتعدد الزوجات، ومن المؤمنين بأن لا تحرر لعمال دون تحرر المرأة، ويعود مشروع مجلة الأحوال الشخصية إلى سنة 1948م عنوانه "لائحة الأحكام الشرعية" ولم يتسنى له الظهور، وهي لائحة حصلت على موافقة "الطاهر بن عاشور" و"محمد العزيز جعيّط"، ومع ذلك واجهت المجلة معارضة شديدة من قبل مشايخ الزيتونة، ومسؤولي الحزب الدستوري القديم، الذين شنوا حملة عنيفة من خلال جريدة الاستقلال ضد بعض فصول المجلة باعتبارها منافية للإسلام ولا تتفق مع الكتاب والسنة والإجماع. ينظر – الهادي التيمومي: المرجع نفسه، ص 43 و أيضا. نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 213.

[5] – الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 43.

مشروع أوسع يرمي لبناء دولة وطنيّة حديثة من خلال تقويض أسس التكتلات العائلية، أي توسيع حقوق المرأة[1] الذي جاء في غياب حركة نسوية، والذي كان استتباعًا لقانون الأسرة الجديد، فكانت القيادة الإصلاحيّة مصممّة على تشجيع التحول الاجتماعي، وتهميش ما بقي من المجموعات القبلية، وفي الآن ذاته كانت استقلاليّة الدولة الوطنية عن المجموعات القبلية ذات الأساس العائلي هي ما جعل تغيير قانون الأسرة أمرًا ممكنًا[2]، ولقد هدفت مجلة الأحوال الشخصية[3] لخلق العائلة العصرية المحدودة الأفراد، كما حددت حقوق المرأة والأبناء في حالة الطلاق من النفقة والحضانّة حسب مصلحة المحضُون[4]، والتبني[5] والبنوّة والميراث، وقلصت المجلة صلاحيات شبكة القرابة الموسّعة في شؤون الأسرة، وأعطت صلاحيات واسعة للمرأة بإلغاء تعدد الزوجات، وأبطلت حق الزوج في التطليق الأحادي لزوجته، وسمحت للمرأة بالتقدم بطلب الطلاق ووسعت حقوقها في الحضانة[6].

[1] – تحرير المرأة من أبرز الانجازات التي حققها "بورقيبة" في الجانب الاجتماعي، وكان يعتز ويفتخر بهذا الإصلاح في كل المناسبات منها خطابه في جنيف أمام المنظمة العالمية للشغل جوان 1973م، إذّ قال: " لقد وضعت قانون الأحوال الشخصية للمرأة التونسية الجديدة فبعد أن كانت أمس تحتل مقامًا أدنى وتتسم بعقدة نفسية، أصبحت اليوم مواطنة كاملة الحقوق، وهذه أول زهرة أنجبها الاستقلال..."، وقد أمر أن ينقش ثلاث عبارات على باب ضريحه البرونزي بالمنستير (المجاهد الأكبر، باي تونس الجديدة، ومحرر المرأة)، وهي تجربة فريدة من نوعها في العالم العربي، إذّ جعل تونس في هذا المجال في طليعة البلدان الإسلامية. ينظر – الطاهر بلخوجة: **الحبيب بورقيبة . سيرة زعيم شهادة على العصر.** الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999م، ص 14.

[2] – منيرة م. شرّاد: **الدول وحقوق المرأة . نشأة تونس والجزائر والمغرب، في مرحلة ما بعد الاستعمار**، ترجمة: سلوى قروي العونلي، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2012م، ص 359.

[3] – إنّ مجلّة الأحوال الشخصية كانت مبتكرة بالنظر إلى تأويلات الشريعة التي تمت بلورتها تاريخيًا في المغرب الكبير، في الوقت ذاته الذي حافظت فيه على مبادئ من الشريعة، إذّ يمكن النظر للمجلة أنها منظومة أحكام إسلامية أثرت فيها المعايير العلمانية، أو منظومة أحكام علمانيّة ذات إيحاء إسلاميّ، فقد كان الباحثون يؤكدون على طابعها الإسلامي، وأحيانًا يؤكدون على طابعها العلمانيّ، وبالتالي فإن إصدار المجلة أدى إلى انقسام الكتلة الدينية إلى شقين: أولهما يمثل الإسلام المؤسسي الرسمي وله مع ذلك اعتراضات، وشق رافض لها معارض لمضمونها مبدئيا ولأبعادها الاجتماعية، ومن أبرز المعارضين "محمد المنصف المنستيري" فمنذ صدورها أبدى نقده للمجلة، وباختصار فإن التيار المعارض رفضها لأنها مناقضة لنصوص الدين الصريحة. للمزيد ينظر – منيرة م. شرّاد: المرجع نفسه، ص 392. و عبد الرزاق الحمامي: جدلية التقليديين والحداثيين حول مجلة "الأحوال الشخصية"، أعمال الملتقى العالمي الأول حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية قراءات علمية للبورقيبية، المرجع السابق، ص ص 77 _ 78.

[4] – الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 46.

[5] – سمحت حكومة بورقيبة بالتبني حمايةً للأطفال الرضع والأطفال الشُرد الذين أهملتهم أمهاتهم، وبالتالي فقد حل مشكلاً اجتماعيًا حادًا. ينظر. الهادي البكوش: المرجع السابق، ص 170.

[6] – منيرة م. شرّاد: المرجع السابق، ص، 388.

وبموجب قانون 14 مارس 1957م أصبح للمرأة حق الانتخاب، وحق الترشح للانتخابات، وكما وقعت تسوية المرأة بالرجل في جميع الميادين (التعليم، الشغل...)، لأنها نصف المجتمع في العمليّة الإنتاجيّة، وقد قوبلت مبادرة تحرير"**بورقيبة**" للمرأة بإعجاب كبير في العالم الغربي[1].

وبالتالي فقد كان إصلاح القضاء والنظام التشريعي تعبيرًا بليغًا عن المبادئ التأسيسيّة للدولة الجديدة، دون قطيعة عن النظام الذي كان سائدًا في ظل الحمايّة ودون قطيعة مع الثقافة الإسلامية للمجتمع التونسي، أي طرح النظام الجديد مبدأ توحيد مجمل مكونات العدالة في نظام متماسك تحت مسؤولية الدولة[2].

2 – 1 – الأمن الداخلي (تونسة الأمن):

أبى الرئيس "**بورقيبة**" منذ فجر الاستقلال أن يتولى شخصيًا شؤون وزارة الدفاع الوطني، وتنظيمها على أسس متينة، وخلال شهر أفريل 1956م تم استلام إدارة الشرطة ليقودها "**إسماعيل زويتن**"، وبعث "**الطيب المهيري**" الحرس الوطني بإدارة "**التيجاني القطاري**"[3]، وقد قدم الجيش التونسي أول استعراض شعبي بالعاصمة يوم 24 جوان 1956م، وفي 14 أكتوبر 1965م تم إصدار قانون إجبارية أداء الخدمة الوطنية على كل مواطن[4]، إلا أن "**بورقيبة**" حرص على إبعاد الجيش عن السياسة لأن المكان الطبيعي للعساكر في نظره الثكنات الثكنات فقط، وموقفه هذا حالة نادرة في العالم العربي [5]، ولكن هذا لم يمنع حكومته من الاهتمام بتعزيز القواعد القواعد الأمنيّة الحدوديّة والخارجية، فتسلمت تونس مسؤولية مراقبة الحدود من فرنسا في 16 أكتوبر 1956م وعلى مراحل متلاحقة امتدت إلى غاية 31 ديسمبر 1956م[6]، وكما سعت إلى بسط نفوذها على كامل التراب التراب الوطني، وذلك بالمطالبة بالجلاء التام الذي تم على مراحل:

---

[1] – الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص ص 47 – 48.
[2] – الباجي قائد السبسي: المصدر السابق، ص 64.
[3] – المصدر نفسه، ص 66.
[4] – تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص 61.
[5] – الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 28.
[6] – الباجي قائد السبسي: المصدر السابق، ص 67.

ـ انسحاب القوات الفرنسيّة يوم 21 مارس 1957م من ثكنة القصبة، ويوم 08 جويلية 1957م من توزر، ويوم 11 جويلية 1957م من القيروان، و22 جويلية 1957م من سوق الأربعاء (جندوبة)[1]، وقد توالى الانسحاب من التراب الوطني إلى غاية 15 أكتوبر 1963م، وخرجت آخر باخرة من البواخر البحرية الفرنسيّة من ميناء بنزرت[2].

2 – 2 – من ساقية سيدي يوسف إلى بنزرت "دراسة للخلفيات والنتائج":

وأمام اشتداد المعارضة اليوسفية طلب "**بورقيبة**" استلام مصالح الأمن، وإلا رجع الشعب إلى الكفاح من جديد، فتفهمت حكومة فرنسا الوضع وأحالت صبايحية الوجق إلى الإدارة التونسية، وقبلت تعيين تونسيين على إدارة الأمن، وحلول أصحاب كفاءات تونسية محل إطارات فرنسية، فتسلمت تونس في سبتمبر 1956م مراكز الجندرمة وبلغت 79 مركزًا، وقد كانت معركة تجسيم الاستقلال في الميدان العسكري والدفاع الوطني هي الأخطر، لتدوم سبع سنوات وتمر بمآسي كبيرة أهمها ساقية سيدي يوسف فيفري 1958م، ومعركة بنزرت جويلية 1961م، والتي خلفت عدد كبير من الضحايا[3].

وقد طرحت الحكومة التونسيّة على لسان رئيسها "**الحبيب بورقيبة**" في خطابه بتطاوين يوم 18 جوان 1956م ضرورة الجلاء العسكري عن البلاد، وزاد الإصرار التونسي على ذلك، خاصة وأن القوات الفرنسية تتحرك وكأنه لم يتم إمضاء برتوكول الاستقلال[4]، وكما اعتبر الرئيس "**بورقيبة**" في خطابه بتاريخ 12 أوت 1957م بالقصرين أن استرجاع السيادة منطلق حاسم للتطور والازدهار[5]، وبمناسبة الذكرى الثانية لاستقلال تونس أعلن "بورقيبةّ في خطابة بباردو يوم 20 مارس 1958م أن بنزرت جزء لا يتجزأ من أرض الوطن، وعليه ستبذل الحكومة التونسية كل جهودها الدبلوماسية والعسكرية لإكمال عملية تطهير البلاد من بقايا الاستعمار[6].

---

[1] – عادل بن يوسف: تأملات حول حكومة بورقيبة، المرجع السابق، ص 48.
[2] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 223.
[3] – الهادي بكوش: المرجع السابق، ص ص 92 – 93.
[4] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 176.
[5] – نشريات كتابة الدولة للإعلام، **خطب الحبيب بورقيبة**، ج5، تونس، ص 37.
[6] – نشريات كتابة الدولة للإعلام، **خطب الحبيب بورقيبة**، ج6، تونس، ص 154.

وقد ترتب عن اعتداءات القوات الفرنسيّة على الأهالي خاصة في المناطق الحدودية مع الجزائر، بسب دعم الأهالي التونسيين للثوار الجزائريين، فاتضّحت خطورة الوجود الفرنسي على أمن البلاد واستقلالها، خاصة وأن المغالين من قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر يخططون لإعادة غزو تونس، مثل ما تبين في خطة "المشذب والمعول" (serpe et pioche) التي كان مقررًا تنفيذها في 25 ماي 1958م، إلا أنها أُحبطّت في أخر لحظة، وقد عمدت الدولة التونسيّة لوضع حد للتواجد الفرنسيّ، بمنع القوات الفرنسية من تحرك بقرار 23 أكتوبر 1956 دون إذن مسبق، وكما وقعت مشّدات بين القوتين يوم 31 ماي 1957م بجهة عين دراهم، راح ضحيتها 10 قتلى و14 جريحًا في الصف التونسي، فمنعت الحكومة التونسية تحرك العساكر الفرنسيين بداية من 01 جوان 1957م دون ترخيص، وكما طالبت فرنسا بمفتح مفاوضات من أجل الجلاء النهائي للقوات الفرنسية، وأعطت أوامر لكل الولاة بتكوين حواجز أمنية لتعطيل تحركات الجيش الفرنسي، ودوليًا أيضًا عملت تونس على تقديم شكوى ضد فرنسا لدى هيئة الأمم المتحدة، وقد بلغت 26 شكوى فيما بين سبتمبر وديسمبر 1957م،بسبب اقتحام التراب التونسي من الجزائر، وانتهاك الحرمة الجوية واختطاف أشخاص، خاصة وأن وزير الدفاع الفرنسي أعلن منذ 28 أوت 1957م حق التتبع لعناصر الثورة الجزائرية بالتراب التونسي[1].

وقد كانت اعتداءات الجيش الفرنسي على ساقية سيدي يوسف من أخطر الجرائم المرتكبة في حق الأهالي، وبما أنو المنطقة تقع على حدود التراب الجزائري، وبحكم كونها تقع وسط مجموعة من الهضاب المكسوة بغابة الصنوبر اختارها الجيش الفرنسي لتكون أول مكان يوطئ فيها أول المجندين الفرنسيين في 24 أفريل 1881م، وأثناء الحركة التحريرية التونسية كانت معقلا حصينًا لمناضلي الحركة، وعليه لم تعرف الأمن والاستقرار طيلة الحرب التحريرية الجزائرية[2]، وفي 02 جانفي 1958م اغتنمت القيادة العسكرية الفرنسية بالجزائر، حادث اشتباك عنيف على الحدود بالقرب من ساقية سيدي يوسف، إذّ تمكن جيش الثورة من القبض على أربع جنود فرنسيين، نُقلوا فورًا إلى منطقة الكاف داخل التراب التونسي، فكلف رئيس مجلس الوزراء الفرنسي "**فيليكس غايار**" الجنرال "**ديشاليه**" بنقل رسالة إلى الرئيس "**بورقيبة**" فرفض هذا الأخير استقبال الجنرال الفرنسي، وثم صرح " **بورقيبة**" قائلاً: "**ينبغي أن تدرك فرنسا أن ذلك الوقت الذي كان يكلف فيه قائد جيش برفع احتجاج ما أو بإرسال**

---

[1] – مجموعة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 177.

[2] – المنصف بن فرج: **ملحمة النضال التونسي الجزائري، من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف**، تقديم: الهادي البكوش، ص، 19.

بارجة حربية لدعم السياسة الاستعمارية قد ولى. وإذا ما تواصلت العلميات الحربية فإنني سوف أطالب بإرسال قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للانتصاب على الحدود"، وهو ما أثار استياء الحكومة الفرنسية، واتهمت " **بورقيبة** " بمحاولة تدويل حرب الجزائر[1].

وفي 11 جانفي 1958م وقع صدّام مسلح بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين، داخل التراب الجزائري قبالة ساقية سيدي يوسف، أدى إلى سقوط 14 قتيلاً في صفوف الجنود الفرنسيين، فهددت فرنسا بممارسة حق الملاحقة ليرد التونسيون بحقهم في استخدام الدفاع الشرعي[2]، فكان النتيجة قصف القوات الفرنسية لساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958م، والتي أودت بحياة 80 شخص، وعشرات من الجرحى، وتسبب سقوط قنبلة على إحدى المدارس راح ضحيتها عشرات من التلاميذ الأبرياء[3].

وهو ما تسبب في تأزم العلاقات الفرنسية التونسيّة، التي قامت بطرد خمسة قناصل فرنسيين، وفرض الحصار على جميع ثكنات الجيش الفرنسي، وقد تسببت هذه الأحداث أيضًا في ظهور موجة من الانتقادات في البرلمان الفرنسي، والتي كان من نتائجها سقوط حكومة "**فيليكس غايار**"، وتولي الجنرال "**شارل ديغول**" الحكم في 13 ماي 1958م، وكما تم الاتفاق في 17 جوان 1958م على انسحاب القوات الفرنسية المتمركزة في البلاد التونسية، وعقد اتفاقيات تقر صيغة انتقالية للقاعدة الجوية البحرية في بنزرت[4].

ومع التطورات الدولية سعى "**بورقيبة**" لاستكمال معركة الجلاء، فكان له لقاء سياسي دبلوماسي مع "**شارل ديغول**" في 27 فيفري 1961م لكن دون جدوى، وأثناء زيارة "**بورقيبة**" للولايات الأمريكية أعبر عن استعداده لوضع القاعدة العسكرية بنزرت بصفة مؤقتة في خدمة مخطط الدول الغربية في حالة نزاع بين الشرق والغرب، وهو ما عبّر عنه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ماي 1961م، وعند عودته إلى تونس أبلغ بمذكرة 04 ماي 1961م الصادرة عن القيادة البحرية الفرنسية العليا ببنزرت، والتي تتعلق بإجراء أشغال تمديد مدرج نزول الطائرات بالقاعدة، وهي أشغال قد شرع فيها منذ شهر أفريل، وهو ما أثار استياء "**بورقيبة**"، خاصة وأن الأوضاع في المنطقة غير مستقرة ولا تطمأن بعد فشل مفاوضات ايفيان الأولى بين الحكومة المؤقتة

---

[1] – الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 43.

[2] – الباجي قايد السبسي: المصدر السابق، ص 80.

[4] – الطاهر بلخوجة: المصدر السابق، ص 45.

للجمهورية الجزائرية وفرنسا، وبحكم احتراق فرنسا للوضع ودون إنذار مسبق دعا الرئيس التونسي شعبه لتكثيف المظاهرات والاحتجاج ضد القوات الفرنسية ببنزرت، لتعم بعدها كافة أنحاء البلاد، وقدم المتطوعين من كل الجهات، وبدأت عملية حصار المدينة[1]، تخللتها مواجهات قوية بين الطرفين ما بين 19 و23 جويلية 1961م، وأسفرت عن مجزرة رهيبة في صفوف التونسيين[2]، إذّ بلغ عدد الضّحايا حوالي 5000 قتيل، حسب المؤرخ الفرنسي "**جون غانياج**" في مؤلفه "تاريخ المغرب المعاصر من 1830 إلى أيامنا"، ليكون الجلاء عن بنزرت بشكل نهائي في 15 أكتوبر 1963م[3].

وهكذا تمكن "**بورقيبة**" من استكمال السيادة التونسية بانسحاب القوات الفرنسية من تونس، والتي كانت تسبب إحراجًا سياسيًا له، وخاصة أن أكبر معارضيه "**صالح بن يوسف**" كان يؤكد أن استقلال تونس ناقص، وهو استعمار جديد مستندًا إلى سيطرة القوات الفرنسية على بعض المناطق في البلاد.

3 – فلسفة النظام الاقتصادي بين الليبرالية والاشتراكية أيهما أنجح؟

وكما ذكرنا أنفًا أن تونس قد ورثت اقتصاد تابع للرأسمالية الأجنبية، وواجهت عدة معيقات وتحديات أنهكت الوضع العام للبلاد، وقد مثلت مسألة تونسة الاقتصاد من أهم الانشغالات التي حظيت باهتمام القائمين على دواليب الدولة، ولتحقيق التنمية الاقتصادية وتطويرها اتخذت مجموعة من الإجراءات، وطبقت عدة تجارب ورسمت مخططات عديدة، فما هي أهم الأسس التي بنيت عليها سياسة تونس الاقتصادية؟ وهل حققت النتائج والأهداف المسطرة؟

لقد عكفت الحكومة التونسية إثر السنوات الخمس الأولى من الاستقلال إلى العناية بتعزيز السيادة الوطنيّة، وتعبئة الطاقات البشرية لتشيّيد الاقتصاد القومي، ولهذا عمل الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" في كل خطاباته للتأكيد

---

[1] – عمر الشاذلي: المصدر السابق، ص ص 143، 146، 148، 149.

[2] - Rim Ben Abdejelil: **L'évacuation de la base militaire de Bizerte 1956 – 1963 – Un Problème de décolonisation**, Mémoire de D E A en Histoire, sous la direction de: Mohamed Lazhare Gharbi, Faculté Des Sciences Humaines et Sociales, Université du Tunis 1, Année universitaire 2002/2003, p34.

[3] – خليفة الشاطر وأخرون: **تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الاستقلال –**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 182.

على أهمية التنمية الاقتصادية، وهذا ما تضّمنه خطابه بتاريخ 22 جانفي 1959م، والذي أكد فيه أن بناء اقتصاد قوميّ سليم يتطلب توفر الشروط الأساسية لتصنّيع البلاد، وأن نجاح المصانع وقدرتها على إنتاج البضائع مرتبط بتعاون أصحاب رأس المال والعمال والفنيين، أي أنه يجب استثمار كل الطاقات الوطنية المادية منها أو البشرية واستغلالها لتطوير القطاع الصناعي[1]، وهذا لأن النجاح الاقتصادي هو دعم لأركان الدولة حسب ما جاء في خطاب "**بورقيبة**" في باردة بتاريخ 18 جانفي 1958م، إذّ قال: "**من هنا جاءت معركتنا الاقتصادية التي ترمي إلى خلق اقتصاد يتلاءم مع الوضعية الجديدة للبلاد، ويكون نوع أخر مغاير للاقتصاد القديم الذي هو من صنع المستعمر**"[2].

وعليه أنشأت الحكومة التونسية إدارة للتخطيط ثم المجلس القومي للتخطيط[3]، وبداية من سنة 1962م سطرت الدولة مجموعة من المخططات التنموية، أولها المخطط الثلاثي (1962 - 1964)م، والمخطط الرباعي الأول (1965 - 1968)م، والمخطط الرباعي الثاني (1969 - 1972)م، والرباعي الثالث (1973 - 1976)م، وثم المخطط الخماسي (1977 - 1981)م[4]، وستناول السياسة الاقتصادية للدولة البورقيبية على ثلاثة مراحل.

3– 1 – السياسة الاقتصادية الليبرالية ما بين 1956 – 1961م:

لقد تميزت هذه المرحلة بمحاولة تونّسة الاقتصاد، باعتماد السياسة الليبرالية، وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاصّ، وتأميم الممتلكات وفك الارتباط بالاقتصاد الفرنسي تدريجيًا، وعليه قررت الحكومة التونسية في 18 سبتمبر 1958م إنشاء البنك المركزي التونسي، والذي حصل على الوضع القانوني والاستقلال المالي وفتح في 4

---

[1] – نشريات كتابة الدولة للإعلام، **خطب الحبيب بورقيبة**، ج8، تونس، ص ص 101، 110.

[2] – خطب الحبيب بورقيبة، ج6، المصدر السابق، ص ص 37 – 38.

[3] – المجلس القومي للتخطيط: يمثل الجهاز الأعلى للتخطيط ويرأسه رئيس الدولة، ويتألف من كل الأطراف المعنية بالتخطيط وزراء وممثلي السلطة التشريعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات القومية، ومهمته هي ضّبط السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، والمصادقة عليها.
ويضّم المجلس الوزاري المضيق للتخطيط، يرأسه الوزير الأول ومهمته الإشراف على إعداد المخطط، واللجنة القارية للتخطيط، يرأسها وزير التخطيط وهي تحدد طرق العمل، وتصنف مقترحات مختلف اللجان، وتعد رزنامة المراحل، وتسهر على سير أعمال اللجان القطاعية والجهوية، وأما بالنسبة للجان القطاعية، فيبلغ عددها حوالي 15 لجنة، يرأسها الوزراء، وتتألف من موظفي وزارة التخطيط، وكل لجنة تتضّمن مختلف الشخصيات أو ممثلي المؤسسات والقطاعات. وفي سنة 1974م عوض المجلس القومي للتخطيط باللجنة القومية العليا للتخطيط وأسندت رئاستها للوزير الأول. ينظر – تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص 96.

[4] – تونس المسيرة الشاملة، المصدر نفسه، ص 99.

نوفمبر من نفس السنة، ومع نهاية ديسمبر تم تحديد الصرف الرسمي للدينار عند 2.30 دولار أمريكي. و 2.115880 جرام ذهب، وهكذا أصبحت القطيعة بين الفرنك والدينار نهائية في 27 ديسمبر 1958م عندما تم تخفيض قيمة العملة الفرنسية، فالدينار التونسي تم تسعيره بسعر 11.75 فرنكًا جديدًا بدلاً من 10 فرنكات، وعليه فقد كانت الخطوة الأولى لتحرير الاقتصاد التونسي هي إصدار عملة وطنية، وهذا حسب ما جاء في خطاب الرئيس "**بورقيبة**" بتاريخ 15 أوت 1957م بمدينة القصرين، الذي أكد فيه أن سلامة الاقتصاد تستوجّب اضّطلاع الدولة التونسيّة بمسؤولية إصدار عملة قوميّة[1].

وقد حاولت الدولة اعتماد سياسة مستقلة ساعدت على تحرير البلاد من الاعتماد على فرنسا، وقد ساعدها على ذلك زيادة احتياطيات الصرف بسبب المساعدات الأمريكية، ووفرت حيازات الذهب والعملات الأجنبية التي تخلصت منها تونس اعتبارًا من سنة 1958م، حيث بلغت 26.6 مليون دينار في سنة 1958م، و30.3 مليون في عام 1959 و35 مليونًا في عام 1960م، ويقوم البنك المركزي التونسي بإصدار سندات والإشراف على الائتمان وتوزيعه ويمنح سلفاً للدولة، فأصبح عنصر أساسي في الحياة الاقتصادية والمالية، للبلاد وأحد ضّمانات استقلالها، وكما ظهرت سلسلة من المؤسسات الأخرى، هناك الشركة التونسيّة للبنوك وبنك الودائع والأعمال والبنك الوطني الزراعي، والشركة التونسيّة للتأمين وإعادة التأمين والشركة الوطنية للاستثمار[2].

وقد أولت الدولة اهتمامها بالقطاع الفلاحي، بزيادة المساحات الزراعية[3] المخصصّة للحبوب ما بين سنتي (1955 - 1959)م فوصلت في جهة الشمال إلى 1.037.000 هكتار، وجهة الوسط والجنوب 907.000 هكتار، وتقدر بالجملة بـ 1.944.000 هكتار، ويتم استغلال هذه المساحات بأسلوب تقليدي وأخر عصري متطور، وهو ما سينعكس بالسلب على الإنتاج[4]، وبالنسبة للإنتاج الحبوب حسب الجدول[5] الآتي:

[1] – خطب الحبيب بورقيبة، ج5، المصدر السابق، ص 53.

[2] – pierre rossi: op cite, p 59.

[3] – لقد شهدت سنة 1956 بدء المفاوضات بهدف إعادة شرائها التدريجي من قبل السلطات التونسية، وفي 8 مايو 1957م تم الحصول على الجزء الأول من 270 ألف فدان في وسط وغرب البلاد من المستوطنين الفرنسيين، وفي 2 مارس 1963م تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين لإضّفاء الشرعيّة على مصادرة 335 ألف فدان من قبل تونس، والنظر في تونسة الجزء الثاني من مساحة 135000 فدان سنة 1964م. ينظر – pierre rossi: op cite, p p75 - 85.

[4] – مشروع التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص 164.

[5] – المصدر نفسه، ص 165.

نوع المحصول	الإنتاج	القيمة بالدينار
القمح الصلب	363.300	42
القمح اللين	121.100	36
الشعير	181.900	20
الجملة / القيمة الخام بالدينار	666.300	22.347.150

وقد شكلت نسبة مبيعات النبيذ 59 % في سنة 1958م، وبلغت الرقم القياسي المقدر بـ 13 مليون دينار، وازدادت في الارتفاع حتى سبعة ملايين في عام 1959م، وقد وصل إنتاج زيت الزيتون الذي جلب 3.9 مليون دينار في سنة 1956م إلى 9.4 مليون دينار في سنة 1958م، وفي عام 1959م حقق 15.2 مليون دينار [1].

وبالنسبة للصناعة فقد ورثت تونس صناعات ضعيفة، وغير متطورة وتعاني من التبعية الأجنبية[2]، ولم تحقق فيها نتائج معتبرة، ولكن الدولة عملت ما بين سنتي (1956 - 1961)م على توطيد وتعزيز الصناعات الموجودة، وإعادة تنظيم وتأليف وحدات الإنتاج، مع إحداث وحدات إنتاجية خفيفة[3].

وبالإضافة للصناعة الاستخراجية، فإن صناعة المواد الغذائية مثل الطحين ومصبرات الغلال، والبقول...، كانت تنتج أقل من إمكانياتها، ويتحكم فيها الإنتاج الفلاحي، وقد شهدت صناعة الجلود والأقمشة والخشب تطور ملحوظ، وهذا بسبب تخفيض الدولة لنسبة الواردات، وأما الصناعات الخاصة بالأشغال العمومية والبناء

---

[1] - pierre rossi: op cite, p 71.

[2] - إنّ السياسة الاقتصادية بين سنتي (1956 - 1961)م نقلت البلاد من التبعية الفرنسية إلى التبعية الأمريكية، من خلال تقديمها للمساعدات الاقتصادية والفنية إلى تونس منذ عام 1957م، ويندرج في إطار توجهين داخلي وخارجي بالنسبة للبلاد، فقد أرادت الولايات المتحدة من خلال النموذج التونسي أن تعطي مثالاً حيًا عن بلد لا يمتلك موارد طبيعية هامة لكنه يتطور، وبدون ثروة ولكن باعتماده على رءوس أموال وتقنيات العالم الليبرالي الحر، أي أنه كان من المفترض أن تمثل تونس نموذج لمرحلة تخضع فيها العلاقات الدولية لتأثيرات الحرب الباردة، وأما على المستوى الداخلي فدور الولايات المتحدة يندرج في إطار محاولة تطوير البرجوازية المحلية من خلال وضع الإمكانيات اللازمة في ذمتها. ينظر - عبد المجيد بلهادي: "آراء النخبة في السياسات الاقتصادية للبلاد التونسية 1956 - 1969"، **مجلة روافد**، العدد 17، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، 2012، ص 130.

[3] - تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص 161.

كانت تشغل سنة 1956م أكثر من 28.000 عامل، وتمثل نسبة 22 % من مجموع 127.000 عامل في القطاع الصناعي العام[1].

وأما قطاع التجارة والخدمات هو الآخر شهد تطور ملحوظ، إذّ عمدت الدولة لتخفيض نسبة الواردات، خاصة المتعلقة بالتجهيزات، فمثلاً تراجعت التجهيزات الفلاحية من 100 ألة سنة 1950م إلى 31 عام 1957م[2].

والجدول التالي يوضح لنا نسبة الصادرات والواردات، ونسبة المنتوج الداخلي[3]

السنة	التصدير %	الموارد %	المنتوج الداخلي %
1956	39.6	12.3	15.9
1957	53.2	17.3	22.3
1958	57.5	17.1	21.3
1959	62.0	18.7	24.0

وعلى العموم فإنّ الاقتصاد التونسي في هذه الفترة عرف تطور ضئيل جدًا، إذّ سجلت نسبة تطور كل قطاع بين سنتي (1958 - 1959)م، فقد ارتفع المنتوج الفلاحي بنسبة 2.4 %، وصناعة المناجم بـ 0.8 %، والصناعات الآلية 0.6 %، والبناء 2.1 %، والكهرباء 1.1 %، والنقل والمخابرات 0.3 %، والتجارة والبنك 2.3 % [4]، وقد كان النظام التونسي ما بين سنتي (1956 - 1960)م يعتبر أن الفلاحة هي التي تؤدي الدور الرئيسي في الاقتصاد والتنمية، ولامتصاص البطالة وخلق فرص العمل، ولهذا تم الاهتمام بالقطاع أكثر من القطاعات الأخرى، ولكن بعد الستينات سيعرف القطاع الفلاحي تراجع مما أدى إلى تزايد نسبة النزوح الريفي إلى المدن، وخاصة الساحلية[5].

[1] - مشروع التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص 34.
[2] - الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 68.
[3] - مشروع التنمية الاقتصادية، المصدر السابق، ص 37.
[4] - المصدر نفسه، ص 34.
[5] - Tahar Letaief Azaiez: Tunisie: changements politiques et emploi (1956 - 1996), Collection Histoire et perspectives Méditerranéennes, éditions L'Harmattan,

ومن الطبيعي أن يكون تطور الاقتصاد بطيء جدًا بسبب، الظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد، لنقص الأرصدة المالية، وتعطل الكثير من الأشغال بسبب هجرة الأوروبيين، وبقاء العديد من الممتلكات العقارية والمؤسسات المهنية في حالة شغور، وتوقف المساعدات المالية الفرنسية، وكما أنه لم تكن للدولة سياسة ثابتة واضحة المعالم، وهو ما أدى لفشلها، وعدم قدرتها على تحقيق الرفاهية المنتظّرة.

3– 2 – السياسة الاقتصادية التعاضدية ما بين 1962 – 1970 م:

وبعد فشل التجربة الليبراليّة، وعجز الطبقة البرجوازية التقليدية التونسية عن حل مشاكل التخلف والتبعية، وبعد أن أكملت الفئات الوسطى الحاكمة مرحلة تشكلها السياسي والإيديولوجي عبر هيمنتها على جهاز الدولة (الدولة – الحزب)، واتجهت الدولة نحو احتكار مصادر القوة والثروة في المجتمع عبر انتهاج طريق رأسمالية الدولة، وخلق القطاع العام وتقويته، في إطار نمط الاستيعاب من قبل النظام الرأسمالي العالمي، وهو ما جعل الاقتصاد الوطني تابع لمتطلبات السوق الرأسمالية العالمية، وبالتالي فإن بناء الدولة يكون عبر إشراف الدولة على التخطيط، وإقرار مسألة "الاشتراكية الدستورية" في مؤتمر المصير المنعقد في بنزرت سنة 1964م، الذي أعلن فيه عن تغير الحزب الحاكم لتسميته، وأصبح يعرف "الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي" إلى غاية 1988م، وهذا يعني هيمنة القطاع العام على الاقتصاد[1].

وبالنسبة لأهداف سياسة "رأسمالية الدولة" أو التعاضد سندرسها[2] من خلال ما تضّمنه المخطط العشري ما بين سنتي (1962 – 1971)م ، والصادر في 31 مايو 1962 القانون رقم 26/62، والذي نصّ على استثمار إجمالي قدره 1176 مليون دينار ومعدل نمو في الناتج القومي الإجمالي بنسبة 6 % في السنة، وقد قدرت المساعدات الخارجية المطلوبة بنحو 375.8 مليون دينار، وبالتالي زيادة نسبة فوائد القروض الخارجية، مما ينّتج عنه أن التزامات تونس ستصبح أثقل وستتجاوز قدرة الادخار. ولهذا تتصور مقترحات العشر سنوات وقف

---

[1] – توفيق المديني: المجتمع المدني والدولة، المرجع السابق، ص 815.

[2] – لقد مثل الرأسمال الأمريكي المستثمر الدعم القوي في مشروع الخطة الاقتصادية في تونس، إذّ بلغت نسبة مشاركته 42 % من مجموع المساعدات الأجنبية، ثم يليها البنك الدولي بنسبة 15 % ، ثم فرنسا بنسبة 14 % ، وقد قدرت القروض الأمريكية التي وضعتها الولايات الأمريكية في تونس ما بين سنتي (1960 – 1970)م بـ 700 مليون دولار، وقد وزعت تلك المبالغ في شكل قروض ومساعدات غذائية (القمح، زيت الصوجة)، ومساعدات لتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي، مثل بناء مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ومدرسة بورقيبة. ينظر – حسن بن التومي الشطبوري: المرجع السابق، ص 183.

هذه القروض بعد سنة 1972م، ومحاولة تحقيق التنميّة بدون مساعدة من عام 1973م فصاعدًا، ولهذا سيتعين على تونس العمل على خفضّ نسبة استهلاكها، ووعد السكان بتقاسم متساوي للموارد، ورفع مستوى المعيشة في البلاد إلى مستوى المدن، ويكون الحد الأدنى من الدخل للفرد 45 دينارًا في سنة 1972م و 50 دينارًا في سنة 1974م، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء ، وسيكون هناك حضور بنسبة 100 % في المدرسة اعتبارًا من بداية العام الدراسي في أكتوبر 1968م[1]، فهل تم تحقيق هذه التصورات وتجسيدها على أرض الواقع أم أنها ستفشل هذه التجربة التعاضدية؟

ويعد "**أحمد بن صالح**" رجل هذه المرحلة الاقتصادية إذّ حقق نجاحًا أوليًا في ربط الاقتصاد بأهداف- المخططات الثلاثية – (القطاع الدولي، والقطاع التعاضدي، والقطاع العام)[2]، وكان المخطط الثلاثي الأول (1962 – 1964)م يقوم على تحضير الوطن لتنمية شاملة في جميع القطاعات، ففي المجال الفلاحي تم تفعيل نظام التعاونات الفلاحية، وتجهيزها بمختلف التقنيات الحديثة، فأدخلت هذه العملية نفسًا جديدًا للحياة الريفية، ففي الشمال تعاونيات الإنتاج خدمت في نهاية سنة 1964م مساحة 114.000 هكتار، وتم تهيئة الأراضي والفلاحة الموسمية في الوسط والجنوب بمساحة قدرت بـ 150.000 هكتار، وهذا بفضل التأطير التقني واستصلاح الأراضي ارتفع المورود الفلاحي، وعليه تم تخصيص أكثر من 10 متوسطات وثانويات للتكوين في الفلاحة[3].

---

1 – pierre rossi: op cite, p p 129 - 130.

2 – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 229.

3 – **L'économie De La Tunisie en chiffres**, SECRETARIAT D'ETAT AU PIAN ET A L'ECONOMIE NATIONALE, REPUBLIQUE TUNISIENNE, 1964, p 05.

والجدول التالي يمثل لنا إنتاج الحبوب وبعض المنتوجات الزراعية (وحدة القياس بـ 1000 طن)[1]:

نوع المنتوج	1965	1969	1970
القمح اللين	100.0	80.0	142.0
القمح الصلب	420.0	220.0	300.0
الشعير	180.0	96.0	150.0
زيتون	430.0	275.0	125.0
بطاطس	75.7	61.0	68.3
طماطم	135.0	153.0	165.0

والجدول الأتي يمثل لنا الإنتاج الحيواني واللحوم:

نوع المنتوج	1965	1969	1970
لحوم البقر	28.8	33.3	30.9
لحوم الأغنام	38.2	43,9	42.0
لحوم الدواجن	7.8	10.8	12.3

وبالتالي يمكننا القول أن هناك بعض التطور النسبي في بعض المنتوجات إلا أنه في عام 1969م، تراجعت كل المنتوجات الزراعية سواءً الحبوب أو الخضر، وهذا راجع لتذّمر الفلاحين بعد إقحامهم قصرًا في "الوحدات الإنتاجية"، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الهروب من البوادي والأرياف نحو المدن، إذّ وصل عدد النازحين عام 1969م إلى 110.000 نازحًا، وكما بدأ التذّمر أيضًا لدى بعض أعضاء الحكومة[2].

وفي القطاع الصناعي استمرت الدولة في دعم المؤسسات الخاصة، ففي سنة 1964م بدأت الدولة في تمكين الأقطاب الصناعيّة من توسيع مجالاتهم الاقتصادية والاجتماعية مع خلق مجموعات صناعية متوسطة وخفيفة في جميع نواحي الوطن، ومن أهم المشاريع لسنة 1964م دخول مركب بنزرت في الإنتاج إذّ باع

[1] – تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص ص 150 – 151 – 152.

[2] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 231.

600.000 طن من منتوجه، أي ما يعادل 400.000 دينار، وكان لاكتشاف البترول في نفس السنة دور في تحرر البلاد من الحاجة لموارد الطاقة[1]، وقد كان النمو الاقتصادي في المخططين الثلاثي والرباعي الأول متوجّه خاصة نحو التنميّة الصناعيّة التصديريّة والتحويليّة خاصة برؤوس الأموال الأجنبية، ومع مشاركة ضئيلة للدولة ورأس الماس الخاص الوطني[2].

وقد شهد المخطط الثلاثي بين سنتي (1962 - 1964)م بروز الشركة الإيطالية لتكرير النفط في بنزرت (09 ملايين دينار تونسي)، ومصنع السليلوز بالقصرين (07 ملايين دينار تونسي)، والقطاع النسيجي مجمع في شركة عامة للصناعات الصوفيّة[3]، وفي شركة عامّة للصناعات القطنيّة، وكما أحدثت وحدات جديدة في ميادين صناعة الفلزات (المعامل الآلية بالساحل "سوسة" 1,2 مليون دينار تونسي للمسبك التابع للشركة القومية للسكك الحديدية التونسية "سيدي فتح الله" 1,2 مليون دينار تونسي)، وصناعة البناء (مصنع الآجر "جمال 2" 1,4 مليون دينار تونسي)، والشركة الصناعية والتجارية للمواد المصنوعة من الاميانت والاسمنت (SICOAC) بتونس 1 مليون دينار) وصناعة البلور (الشركة التونسية للبلور (SOTUVER) "مقرين" بتونس 0,7 مليون دينار)، وصناعة الخفاف (الشركة التونسية للخفاف (S.T.L) بطبرقة 0,1 مليون دينار)، والصناعة الفلاحية والغذائية (الشركة التونسية للسكر (S.T.S) في باجة بـ 5,2 مليون دينار)، ومعمل تكييف التمور بتونس بـ 0,5 مليون دينار، ومصنع الأسمدة الآزوتية والفوسفورية والبوتاسيومية (N.P.K) بصفاقس بـ 5,6 ملايين دينار تونسي، وقد حاول المخطط الرباعي لسنتي (1965 - 1968)م مواصلة هذه الحركة بمنح الصناعة

---

[1] - L'économie De La Tunisie en chiffres, op cite, p 06.

[2] - Abdelkader Djeflat: La technologie dans L'intégration Maghrébine: Evaluation et Perspectives, **Perspectives et Etapes de la Construction du Madhreb**, Center D'Etudes et de Recherches Economiques Et Sociales, Tunis, 1989, p 355.

[3] - لقد عرفت الشركة العامة للصناعات الصوفيّة إنجاز عدة معامل أهمها: المركب الصوفي بحاجب العيون (5.7 مليون دينار تونسي)، ومعمل الأنسجة الصوفية الخفيفة بالمنستير (3.7 مليون دينار تونسي)، ومعمل تكملة الأنسجة في بئر القصعة (3.8 مليون دينار تونسي)، وبالنسبة للشركة العامة للصناعات القطنيّة نجد وحدة جديدة للنسيج بقصر هلال (3.8 مليون دينار)، ووحدة جديدة للغزل بسوسة (1.5 مليون دينار)، وغيرها من المصانع المخصص للنسيج والغزل. ينظر - شجاع مصطفى لحزامي: **الإدماج الصناعي للمغرب العربي - محاولة تحليل اقتصادي**، دار البلاغ العربية، تونس، ص 57.

الكيميائية، وصناعة الفلزات وصناعة تركيب السيارات، والصناعة الفلاحية الغذائية مكانًا أكبر، وزيادة نسبة الاستثمار المخصص لها[1].

وبالنسبة للإنتاج الصناعي في المخطط العشري، ما بين سنتي (1962 – 1971)م، فقد عرف تطور ملحوظ، إذّ تم رصد مبلغ 364 مليون دينار في الصناعة أي نسبة 29 % من مجموع الاستثمارات، وهي موزعة على مختلف الصناعات، المذكورة في الجدول الأتي:

– تطور المنتوج الصناعي ما بين سنتي (1962 – 1971)م[2]:

نوع الصناعة	المنجمية	المنتوجات البترولية	الطاقة	الصناعات المعملية
الإنتاج بالمليون دينار	43.9	109	73	184.4
النسبة المئوية %	18.2	-----	17.8	08
القيمة المضافة %	07.2	-----	15.7	46.4

وبالنسبة للتجارة تميزت في العموم بارتفاع نسبة الصادرات، وهو ما أدى إلى العجز التجاري فقدر بـ 40.740.000 دينار عام 1963م، ليرتفع إلى 53.540.469 دينار سنة 1964م، وما يقارب 65 مليون عام 1965م، وذلك لأن الصادرات منخفضّة جدًا وصلت إلى حوالي 53 مليون دينار عام 1963م، و 57 مليون سنة 1964م، وكان هناك انخفاض عن هذا الرقم الأخير عام 1965م، وفي الوقت نفسه تزايدت الواردات بسرعة، من 93.663.000 دينار في عام 1963م ارتفعت إلى 110.845.000 دينار في سنة 1964م، ونحو 115 مليون في عام 1965م، وبنسبة 43 مليون من فرنسا[3].

– قطاع السياحة:

وما يميز هذه المرحلة هو انتعاش قطاع السياحة، إذّ أولت الدولة اهتمام كبير بالقطاع منذ مارس 1956م، فقد تم إنشاء مكتب السياحة، ووضع مخططات لتحويل السياحة إلى مورد رئيسي، فأعلن "**بورقيبة**" في يناير

---

[1] – شجاع مصطفى لحزامي: المرجع السابق، ص ص 56 – 57.

[2] – تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص 162.

[3] – pierre rossi: op cite, p 179.

1966م أن: "**عام 1965 كان عام توسع في السياحة ، وأصبحت تونس من أهم المراكز السياحية في البحر المتوسط**"، وقد شهدت تونس ما بين عامي (1962 – 1965)م تطور كبير في نسبة السياح الأجانب، ففي سنة 1958م لم يتجاوز عدد السائحين 38.000 سائح، ليرتفع إلى 53.000 سنة 1960م، وإلى 104.000 عام 1963م، وكان هناك 138.000 سائح سنة 1964م، وليرتفع إلى 200.000 منهم عام 1965م، وقد ارتفعت الإيرادات الناتجة عن هذا التقدم من 448 ألف دينار سنة 1958م إلى خمسة ملايين دينار سنة 1964م، أي بزيادة قدرها ألف في المائة، وهذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار ركاب الرحلات البحرية، والذين زاد عددهم من 7.240 في عام 1963م إلى 20.337 في سنة 1964م، فتحولت تونس إلى عالم السياحة، بفضل التشجيع القويّ للدولة[1].

وقد تضاعفت الإقامة في الفنادق، وزادت من 3000 مليون سرير في الموقع السياحي شركة الفنادق والسياحة التونسية، والمعروفة بالأحرف الأولى باللغة الفرنسية باسم SHOT ، والتي تأسست في عام 1939م وكما ساهم المكتب الوطني للحرف اليدوية في تعاون وثيق مع هيئة السياحة المنشأة بموجب المرسوم الصادر في 07 سبتمبر 1962م، ومن بين الفنادق الـ 21 التي تضّمها SHTT القصور الأربعة الفاخرة التي تم بناؤها للأجانب الأغنياء والمعروفة بالكورنيش في بنزرت ، والسكن في المنستير. يوغرطة في عزلة قفصة والوليسيس في جربة، وجميعها مجهزة بوسائل راحة حديثة وتوفر للزائر كل ما يطلبه، بالإضافة إلى الفنادق من الدرجتين الأولى والثانية، ومن أهم المراكز السياحية على الساحل الشرقي الحمامات، قمرت، جربة، وتم تأسس نادي البحر الأبيض المتوسط وسكانيس، وقد افتتحت الشركة المصرفية التونسية نادي الإقامة، وقد ساعدت شركة Skytours ونادي السياحة الأوروبي ونادي البحر الأبيض المتوسط في منح تونس سمعة عالمية. يجذب إنشاء مركز بحري دولي في جزيرة زيمبرا عشاق اليخوت، وأيضًا اهتمام المجموعات الدولية بالأعمال التجارية، إذّ تم افتتاح فندق هيلتون في تونس عام 1965م، وثم انجاز فندق إفريقيا وسوبر بالاس، ومما شجع على تزايد نسبة السياح الأجانب هو أن الإقامة في تونس غير مكلفة وفي حدود موارد الدخل المتواضع[2].

---

[1] – pierre rossi: op cite, p 175.

[2] – Ibide, p p 175 – 176.

وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاح النّسبي في هذه الفترة، وإحداث نقلة نوعيّة في بعض القطاعات خاصة قطاع السياحة والخدمات (النقل الجوي والبري) بسبب الإقبال الكبير للسياح الأجانب على تونس، إلا أن التجربة التعاضدية ومع حلول عام 1969م بدأت في الانهيار[1]، وكان من نتائجها تشكل طبقة برجوازية رأسماليّة، وصغار البرجوازيّة من ملاك الأراضي، وبعدها أصبحت هذه الطبقات تمثل حركة المعارضة بقيادة "**أحمد بن صالح**" و"**أحمد المستيري**" الذي أصبح يمثل صغار البرجوازية الرأسماليّة[2]، وهكذا فشلت ثاني تجربة اقتصادية في دولة "**بورقيبة**"، فكيف سيكون الخيار الجديد؟ وهل سيمكن الدولة من تجاوز مخلفات التجارب السابقة؟

3- 3 – الليبرالية الاقتصادية ما بين 1971 – 1985م:

وكما ذكرنا أنفًا أن مرحلة السبعينات مثلت نقطة تحول في الحياة السياسية، التي بدأت بالتخلي عن الاشتراكية الدستورية، ومحاكمة أكبر منظريها "**أحمد بن صالح**"، وبداية ظهور المعارضة والحركات الاحتجاجية، وهو ما سينعكس على الحياة الاقتصادية التي ستشهد نقلة نوعية باعتماد المنهج الليبرالي، والانفتاح على اقتصاد السوق؟ فما هي أهم الانجازات المحققة؟

لقد ركز البرنامج الاقتصادي الجديد لحكومة الوزير الأول "**الهادي نويرة**" على إيجاد حلول لتراجع الدولة في القطاعات الاقتصادية، ولتمنية الفلاحة فُتِح المجال للخواصّ ليقتصر دورها على الوحدات النموذجيّة، فمن 801 ألف هكتار من أراضي الضيعات المثالية والوحدات التعاضّدية تم في نهاية السبعينات بيع 166 ألف

---

[1] – لقد كانت البلاد في أواخر عام 1969م على حافة انفجار اجتماعي، فقررت الدولة التخلي عن سياسة التعاضد، التي كانت لها انعكاسات سلبية خاصة على صغار التجار والفلاحين الذين اضطروا لترك أراضيهم، والنزوح نحو المدن بسبب ظاهرة الجفاف ما بين سنتي (1966 – 1969)م، وأيضًا الهجرة نحو أوروبا، مما أدى إلى تراجع نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي، وبالمقابل زيادة عن اللزوم لعدد العاملين في المؤسسات الاقتصادية، وزيادة نسبة البطالة حوالي 221.000 بطال سنة 1966م، وركود القدرة الشرائية للأجراء، وازدياد نسبة المديونية لترتفع من 22.1 % عام 1961م، إلى 43.5 % سنة 1970م، ومن أهم أسباب فشل التجربة التعاضدية هو عدم توفر الكفاءة للإداريين المكلفين بتسيير المرحلة، وعدم نزاهة البعض منهم واستغلالهم للميزانية في رفع أجورهم، وتخوف رجال الأعمال من تعميم النظام التضاعدي عليهم، فلم يكن لهم حماس للاستثمار، ومعارضة كبار الفلاحين للتجربة، خاصة بعد فرض الدولة لأسعار إلزامية منخفضّة على المنتوج الفلاحي. ينظر – الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص ص 98 – 99 – 100 – 101.

[2] – Sadok Marzouk: **Les Luttes Pour La Succession De Bourguiba 1959 – 1972**, éditions Script, Tunis, 2016, p 25.

هكتار للخواص، وكراء 61 ألف هكتار، وكما اعتمد نفس التوجه في القطاع الصناعي[1] والسياحة، فدور الدولة يبقى ترتيبيًا وقانونيًا لا غير، وأما القطاعات الأخرى تبقى الدولة حاضرة في أهمها، ويبقى حسب ما تقتضّيه الضرورة، وقد وقع الاختيار على الاستثمارات ذات المردودية السريعة، ففي الفلاحة مثلاً تمت الدعوة للنهوض بالقطاعات العاجلة النفع كتربية المواشي، والصيد البحري وإنتاج الخضر، ومحاولة التقليل من الواردات وزيادة الصادرات، وفي القطاع الصناعي ركز مشروع "**الهادي نويرة**" على أن تكون عشرية السبعينات "عشرية التصدير"، وكذلك بتوفير كل الشروط الضرورية لاستقطاب المستثمرين الأجانب، وبالتالي فقد ركزت السياسة الاقتصادية الجديدة على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، والاستثمار في القطاعات ذات المردود العاجل، والتركيز على التصدير[2].

وقد ركز المخطط العشري الثاني ما بين سنتي (1972 - 1981)م على الاستثمار، إذّ تم تخصيص نسبة 61 % من الميزانية للقطاعات المنتجّة غير الفلاحية، و49 % تقاسمته التجهيزات العموميّة وقطاع الفلاحة، وبالنسبة للمخطط الرباعي الرابع للتنمية ما بين سنتي (1973 - 1976)م نسبة الاستثمار في الفلاحة قدرت بـ 13.5 % من مجموع الاستثمارات، ومما يلفت النظر أنه لم يقدر أي تشغيل جديد فيما يخص الفلاحة، لأن المسؤولين عن المخطط اعتبروا أن القطاع في حد ذاته غير مستقر لا يحتمل زيادة في اليد العاملة، وبالرغم من ذلك

[1] – منذ بداية سنة 1970م، وخاصة عام 1973م توضحت إستراتيجية جديدة تقوم علي تشجيع التنمية الصناعية بإنشاء صناعة معملية خفيفة تباشر المقاولة الفرعية، وذات جدوى آنيّة، وبصورة موازية وقع التخلي عن ((تصور الدولة كمتدخل))، وإن هذه الإستراتيجية التي تندرج في الواقع بصفتها ((إستراتيجية تقويم نحو حرية المبّادرة بعد تجربة تعميم التضّاعد))، ستقضي إلى ((ترك الملتوسية في مجال الموافقة على المشاريع)) لإتاحة المجال ((للمنافسة كي تكون أكثر فعالية وأكثر استحثاثًا))، وقد اضطرت السلطات التونسية آنذاك تحت بعض أوساط الأعراف وحكومات غربية، وبعض المؤسسات المالية إلى إعداد قانون على النّمط البرازيلي يضّمن للمستثمرين الأجانب إعفاءات جبائية أكثر، وقد هدف المجهود الصناعي إلى إعادة توجيه قطاعية الاستثمار لفائدة القطاعات المنتجة...، ووجه جزء هام من الاستثمارات نحو القطاعات والمشاريع التي لها ارتباط مباشر بالنهوضّ بالإنتاج، وكما هدف هذه السياسية بإنهاء تدخل الدولة هو إعطاء مفهوم الخدمة العامة الاقتصاديّة في الإيديولوجيّة الجديدة للدولة الاقتصادية التونسيّة العصريّة محتوى جديًا، وخاصة ديناميكية جديدة، وهذا المحتوى الجديد ... يجد نفسه في تصور أوسع هو تصور الأمن الاقتصادي للأمة... والدولة تؤمنه كلما كان في خطر. أي أن الدولة مهمتها فرض الأمن وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار مع ترك الحرية الاقتصادية. ينظر – شجاع مصطفى لحزامي: المرجع السابق، ص ص 54 - 55.

[2] – عبد المجيد بلهادي: "السياسة الاقتصادية بالبلاد التونسية (1970 - 1980) دراسة في الأسس والنتائج"، **مجلة روافد**، العدد، 19، المعهد الأعلى لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 2014، ص ص 19 - 20.

فقد حرصت الحكومة على تنمية القطاع الفلاحي، باستغلال أقصى طاقات الإنتاج الموجودة، وتحسين المستوى التقني للفلاحين، وتحسين طرق الري واستغلال مياه الأمطار[1].

وعرف الإنتاج تطور ملحوظ خلال هذه الفترة، وهذا راجع لإلغاء نظام التعاضديات وتشجيع القطاع الخاص، فوصل إنتاج الحبوب إلى 1.210.000 طن سنة 1972م، بقيمة 51.6 مليون دينار، و1.236.000 طن عام 1975م بقيمة 71.7 مليون دينار،، وارتفع إنتاج الزيتون إلى 900.000 طن سنة 1972م بقيمة 42.3 مليون دينار، ليتراجع إلى 468.000 طن عام 1975م بقيمة 46.8 دينار[2].

وكما ذكرنا فإن مخطط "**الهادي نويرة**" أكد على ضرورة الاهتمام بالقطاعات السريعة الإنتاج، وعليه فقد عرف إنتاج اللحوم بمختلف أنواعها تطور ملحوظ في السبعينات، وهو ما سنلاحظه من خلال الجدول الآتي[3]:

السنوات	لحوم البقر	لحوم الأغنام	لحوم الدواجن	لحوم أخرى	حليب	منتجات أخرى
1972	30.4	42.0	16.8	10.7	138	5.2
1973	34.0	50.0	18.8	13.4	153	5.5
1974	38.8	50.0	24.7	13.5	157	5.8
1974	52	62	29	14.5	247	6.4

وحدة القياس: الكمية = 1000 طن

ومن خلال قراءتنا للجدول نخلص إلى أن الإنتاج الحيواني عرف تطور مستمر، فإنتاج اللحوم بمختلف أنواعها كان في تطور جيد من سنة إلى أخرى ولم يشهد أي تراجع، وهو نفس الأمر بالنسبة للمتوجات الحليب ومشتقاته، وهذا راجع لاهتمام الدولة بتشجيع الاستثمار في هذا النوع من المنتوجات السريعة المردود، والغير متأثرة كثيرا بالظروف الطبيعية الصعبة.

لقد ركزت الدولة في هذه المرحلة على الاهتمام بالتصنّيع، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في المجال الصناعي، وقد كان قرار 27 أفريل 1972م من أهم القوانين الأساسيّة التي حددت شروط الاستثمار الخاص الأجنبي

1 - تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص ص 130 - 131.
2 - المصدر نفسه، ص ص 150 - 151.
3 - المصدر نفسه، ص 153.

والمحلي، وخاصة في ميدان الصناعات التصديريّة، وكما منّح بعض الامتيازات للمستثمرين الأجانب، كالإعفاء من الأداءات وتحويل الأرباح إلى الخارج، وكما دعم أيضًا قانون 03 أوت 1974م الاستثمار في القطاع الصناعي، وتوفير كل الشروط الضرورية للاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي[1].

وعليه فإن نظر الدّولة اتجه في العشريّة الثانية، إلى تعزيز مجهود الاستثمار في القطاع الصناعي، فتم توظيف 33 % من جملة الاستثمارات مقابل 27 % في العشرية الأولى، وقد حدد المخطط الرباعي الرابع (1973 – 1976)م توجيه الجهود صوب الصناعات التحويلية الخفيفة بدل من الصناعات الثقيلة[2]، والجدول التالي يمثل لنا مدى تطور حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، ومقارنتها بالنسبة المئوية عالميًا.

– جدول يمثل تطور الاستثمارات الصناعية في تونس ما بين سنتي (1961 – 1986)م[3]:

السنـــــوات	الاستثمارات العالمية	مجموع الاستثمارات	النسبة المئوية لمجموع الاستثمارات
1961م	10.9 مليون دينار	69.6 مليون دينار	% 15.6
1965م	54.2 مليون دينار	144.9 مليون دينار	% 37.4
1970م	43.8 مليون دينار	155 مليون دينار	% 28.2
1975م	200.4 مليون دينار	448 مليون دينار	% 44.7
1981 م	544 مليون دينار	1290مليون دينار	%42.1
1982- 1986م	3390 مليون دينار	8595 مليون دينار	% 39.4

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن حجم الاستثمارات المخصصّة للجانب الاقتصادي عرف تطور نسبي، ولكنها كانت قليلة مقارنه بما تحتاج إليه القطاعات العامة للتنميّة الوطنيّة، وقد لاحظنا أن عام 1975م ارتفعت

[1] – عبد المجيد بلهادي: المرجع السابق، ص ص 25- 26.

[2] – تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص ص 163- 164.

[3] – Abdelhamid Brahimi: **Le Maghreb à la Croisée des Chemins – à l'ombre des transformations mondiales**, éditions with the center for Maghreb Studies, London, 1996, p 239.

فيه الاستثمارات إلى نسبة 44.7 %، ولكن مع عام 1981م ستتراجع الاستثمارات بسبة التأثر بالأزمة الاقتصادية.

ومن أهم النتائج المحققة من المخطط الرابع، نمو بسيط في الإنتاج الصناعي قدره 1.2 % عام 1973م، وهو راجع لانخفاض الإنتاج البترولي، وتقهقر الصناعات الغذائية والفلاحية، إلا أنه سنة 1974م ارتفع الإنتاج الصناعي إلى نسبة 21 % بفضل ارتفاع أسعار الفسفاط العالمية، والذي قدر إنتاجه بـ 3.850.000 طن في هذه السنة[1]، والجدول الأتي يمثل لنا تطور إنتاج الموارد الطبيعية الصناعية.

– جدول يمثل تطور المنتوجات المعدنية والبترولية[2]:

السنوات	الفوسفـــات	الحـــديـــد	النحــــاس	الزنــــك	البتـــــرول
1970	3021	774	35	21	4151
1975	3293	614	17	11	4609
1980	4502	390	14	16	5627
1985	4565	309	04	10	5404

الوحدة: بالمليـــــار طن

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن إنتاج الفوسفات يمثل أكبر حكم من الموارد الطبيعية، وهو في تطور مستمر وصل إنتاجه إلى 4565 مليار طن عام 1985م، ولكن إنتاج الحديد والنحاس والزنك تراجع نسبيًا من سنة إلى أخرى، وعلى غرار البترول الذي عرف تطور فمن 4151 مليار طن سنة 1970م، وصل إلى 5404 مليار طن علم 1985م.

وكما عرفت تونس خلال السبعينات والثمانينات تطور ملحوظ في قطاع الاتصالات بحكم توسع القطاع السياحي، وبناء السكنات للفئات المتوسطة، إذّ قدرت حجم الاستثمارات في القطاع بـ 7.000.000 دينار ما

[1] – تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص ص 169– 170.

[2]- Abdelhamid Brahimi: Op. Cite, p 240.

بين سنتي (1975 – 1976)م، وأكثر من 20.000.000 دينار ما بين (1980 – 1984)م، وقد تعدت الخطوط الهاتفية 129.000 خط في عام 1975م، ووصلت إلى 250.576 خط سنة 1984م[1].

وبالنسبة للنقل تم إنشاء مصنع التركيب السيارات سنة 1970م، وبعد عودة العمال المهاجرين في بداية الثمانينات تم السماح باستيراد السيارات دون دفع الضرائب الجمركية، فوصل عدد السيارات الخاصة إلى 141.185 سيارة سنة 1890م بعدما كان عددها 48.500 سيارة سنة 1962م، وبالنسبة للسيارات الصناعية ارتفعت من 29.000 في سنة 1962م، إلى 141.426 في سنة 1982م[2]، وبالنسبة للتجارة الخارجية قد عرفت تراجع ملحوظ ما بين سنتي (1970 – 1989)م، والجدول التالي يحدد لنا طبيعة الميزات التجاري.

– جدول يمثل تطور الميزان التجاري ما بين سنتي (1970 – 1989)م[3]:

السنوات	1970م	1975م	1988م	1989م
– الواردات	249	1238	3139	4137
– الصادرات	189	799	2158	2931
– ميزان المدفوعات	– 105	– 439	– 981	– 1206

الوحدة: مليون دولار

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن الميزان التجاري تميز في مجّمله بالعجز، وهذا راجع لارتفاع حجم الواردات، وانخفاض الصادرات، بسبب العجز الاقتصادي، والذي وصل ذروته في عام 1989م بـ 1206 مليون دولار، وعدم القدم على توفير مختلف المنتوجات ومتطلبات المجتمع التونسي.

---

[1] – Abdelaziz Barrouhi: **Demain La Démocratie? – Communication & Politique Sous Bourguiba**, Editeur AFKAR WA ICH'HAAR, tunis, 1990, p 91.

[2] – IBID, pp 92 - 93.

[3] – Abdelhamid Brahimi: Op. Cite, p 120.

- الأزمة المالية الاقتصادية 1982 – 1986م:

وحسب المخطط الخماسي الثاني ما بين سنتي (1982 – 1986)م كان يتوقع نمو المحصول الداخلي الخام والإنتاج بـ 6.3 % سنويًا، وتم رفع الجهد الاستثماري في هذه المرحلة إلى 08 % في السنة بسعر ثابت، ولكن مع تراجع الفلاحة بنسبة 2 % في السنوات المتتاليّة، وخاصة مع سنوات الجفاف، ولكن مع ضّمان صعود القطاع الصناعي بـ 9.7 % في السنة، والجدول التالي يمثل لنا النسب المنتظرة من الإنتاج المحلي الخام ما بين نهاية المخطط الخماسي الأول، ونهاية المخطط الخماسي الثاني[1].

جدول يمثل النسبة المتوقعة لتطور الإنتاج المحلي الخام ما بين سنتي (1981 – 1986)م[2]:

نوع الإنتاج	1981م	1986م
– الفلاحـة والصيـد	% 15.16	% 14
– الصناعة التحويلية	% 14.2	% 16.8
– الصناعة الغير تحويلية	% 23.2	% 21.7
– الخدمات الغير إدارية	% 34.3	% 32.2
– الخدمات الإدارية	% 12.7	% 15.3

ومن خلال الجدول يتبن لنا أن الحكومة التونسيّة قد ركزت خلال المخطط الخماسي الثاني على الصناعات الغير تحويلية، والصناعات والتحويلة، والخدمات الغير إداريّة كالنقل والسياحة، ولكن مع تراجع نسبة الاستثمار الفلاحي، وهو راجع للمشاكل التي يعاني منها القطاع، وخاصة الجفاف، والنزوح الريفي، ولهذا تم التركيز أكثر على القطاعات الأخرى، والتي تكون سريعة المردود، وكان الهدف من هذا المخطط الاتجاه مباشرة لتقويّة وتمكينّ القطاعات المنتجّة[3].

[1] - **VIe PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL (1982 – 1986)**, Tome 2, République tunisienne, 1982, p 89.

[2] - IBID, p 90.

[3] - - Abdelkader Djeflat: Op Cite, 355:

وبالرغم من الجهود المقدّمة من طرف الدّولة إلا أن الاقتصاد التونسي سيدخل في مرحلة الضعف والتراجع بسبب انخفاض عائدات النفط وبطئ في الاستثمار والتصدير، واضطرابات الجفاف ومخلفاته على القطاع الفلاحي، والديون التي أثقلت ميزان المدفوعات، وكما ارتفع العجز المالي، ودخلت البلاد في اضطرابات ماليّة واقتصادية خانقة، مما دفع الحكومة لتجّميد الأجور، ومواصلة فرض قيود إضافية على الاستيراد، وارتفاع الديون الخارجية، فعجزت الدولة عن تسديد النفقات العامة، لتدخل البلاد في سلسلة من الاضطرابات الاجتماعية، وتنظيم المظاهرات للتنّديد بالبطالة وسوء الوضع، وأزمة الخبز بسبب رفع الدعم عن المواد الأساسية التي سببت شلّل عام في البلاد، لتصل الأوضاع الاقتصادية إلى حافة الانهيار سنة 1986م[1].

وبذلك فإنّ السياسة الاقتصادية في تونس لم تكن ثابت، وإنما تراوحت بين الاشتراكية والدستورية، وبين تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، ومحاولة الدولة لفرض قيودها وهيمنتها على الوضع الاقتصادي، وهذا راجع بطبيعة الحال للإرث الاستعماري، ومخلفاته التي أربكت الدولة المستقلة منذ بدايات تأسيسها، وعدم قدرتها على تجاوز العقبات الأولى، وإيجاد حلول فعالة للقضاء عليها نهائيًا، واحتياج البلاد للموارد المالية والطاقوية كان له تأثير أيضًا على الإنتاج الصناعي، فلجأت الدولة للاعتماد على رأس المال الأجنبي الذي زاد من حدة الأزمة، وأغرقت البلاد في الديون، والأمر المهم الذي حكم على التجربة الاقتصادية في تونس بالفشل رغم بعض الانجازات المحققة في مختلف القطاعات، وهو غياب خبراء الاقتصاد، ومنظرين قادرين على رسم الخطوط العريضة للاقتصاد الوطني، فمهندس الاشتراكية الدستورية"**أحمد بن صالح**" كان من مناضلي الاتحاد العام للشغل، ولم يكن منظر أو خبير اقتصادي، وهو ما ينطبق أيضًا على "**الهادي نويرة**" الذي قاد التجربة الليبرالية، التي أدخلت البلاد في أزمة انتهت بانقلاب سياسي.

---

[1] – فؤاد الصباغ: **دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية**، مارس 2017. ص 08.

4 – البعد الاجتماعي للدولة البورقيبية:

سنركز في هذا الجزء من موضوع البحث على اهتمامات الدولة بالجانب الاجتماعي، والذي تميز بالتمزق، والضعف نتيجة تحطم البنى الاجتماعية لتونس أثناء فترة الحماية، وقد ورثت الدولة التونسية المستقلة مشاكل اجتماعيّة جمّة، ووجدت نفسها أمام إعادة بناء تركيبة المجتمع التونسي من جهة، والقضاء على الموروث الفرنسي، ومحاولة ترقية حياة المواطن، وتحقيق طموحاته وحقوقه التي ناضّل من أجلها طويلاً، ولهذا كان النظام الحاكم يحاول قدر الإمكان تطوير القطاع الصحي والعمراني، والتعليم ومواجهة مختلف التحديات التي تواجهة عملية بناء المجتمع، وكما وجه الرئيس "**بورقيبة**" جّل اهتماماته بالاهتمام بقضايا تحرير المرأة، فما هي انعكاسات سياسة الدولة على المجتمع التونسي؟

لقد عرفت تونس بعد الاستقلال تطور ديمغرافي ملحوظ، إذّ قدر عدد سكان تونس في 01 جانفي 1956م بـ 3.601.800 نسمة، وارتفع عددهم عام 1965م إلى 4.630.000 نسمة، منهم 100.000 نسمة مسمين أجانب، و39.000 أجانب أخرون، وقد كانت فئات المجتمع حسب الأعمار تتوزع حسب الجدول الأتي:

– جدول يمثل توزيع حسب الفئات العمرية وفق إحصائيات 01 جانفي 1965م[1]:

الفئـــات العمـــريـــة	العدد	النسبـــة المئوية
– من 0 إلى 05 سنوات	901.000	% 21
– من 06 سنوات إلى 14 سنة	1.042.000	% 23
– من 15 سنة إلى 64 سنة	2.363.000	% 52
– أكثر من 65 سنة	185.000	% 04

[1] – L'économie De La Tunisie en chiffres, op cite, p 09.

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن المجتمع التونسي مجتمع فتي يتمتع بسبة عالية من الفئات الشابة، والتي قدرت بـ 52 %، وهو ما يؤهل الدولة لاستثمارها في قطاع الشغل لتطوير التنمية، وتقل فيه نسبة الشيخوخة التي قدرت بـ 04 %، وهي نسبة ضّئيلة جدًا.

ويرجع سبب ارتفاع النمو الديمغرافي في هذه الفترة إلى ارتفاع معدل الخصوبة، وهو راجع لانتشار الأمية بشكل كبيرً جدًا في صفوف النساء من جهة، وملازمّة المرأة البيت، وممارستها للعمل الزراعي من جهة أخرى، وأيضًا تأثير المعتقدات التقليدية التي تؤيّد معايير الخصوبّة المرتفعة، وأيضًا كانت الأسر الممتدة تتباهّى بكثرة الولادات، ونظرًا لأهمية برنامج التنظيم العائلي سعت الحكومة لإنشاء مؤسسة مكلفة بالسهر على تنفيذ البرنامج، وتم بعثّ هيكل خاص بالنسبة لتنظيم الأسرة سنة 1964م، والذي تطور في 02 أوت 1971م إلى المعهد القومي للتنظيم العائلي ورعاية الأم والطفل، وهذا التصور الجديد الذي اعتمدته تونس كان بهدف التنظيم العائلي، والحد الأمثل من الأطفال، وفي هذا الإطار أعرب "**الحبيب بورقيبة**" عندها عن تخوفه الشديد من التزايد الديمقرافي قائلاً: "**إنه لا يمكننا أن نشعر بالخوف أمام الطوفان البشري المتصاعد باستمرار وبسرعة تفوق بكثير، سرعة تزايد المواد الغذائية، إذن ما فائدة تنمية إنتاجنا الفلاحي وثرواتنا المنجمية إذا استمر النسل بتزايد بصورة جنونية؟**"، ولهذا ستحاول الحكومة التونسية لتحقيق توازن بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية للدولة[1]، فهل ستتمكن من ذلك؟

---

[1] – الأخضر نصيري: المرجع السابق، ص ص 130 – 131.

– جدول يمثل معطيات سكانية[1]:

– عدد السكان بالآلاف لعام 1975م	5.747.000
– النسبة المئوية للنمو بين سنتي (1970 – 1975)م	% 2.15
– النسبة المئوية للسكان لعام 1975م حسب الأعمار – من الصفر إلى 14 سنة – من 15 إلى 64 سنة – من 65 سنة فأكثر	 % 44.4 % 51.6 % 04
– نسبة الولادات ما بين سنتي (1970 – 1975)م للآلف ساكن	% 39.9
– نسبة الوفيات ما بين سنتي (1970 – 1975)م للآلف ساكن	% 13.8
– معدل سنوات العمر ما بين سنتي (1970 – 1975)م	% 54.1
– النسبة المئوية لسكان الحضر في عام 1975م	% 46.2
كثافة السكان في عام 1975م (عدد السكان في الكلم مربع)	35

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن تونس عرفت تطور سكاني وصل إلى 5.747.000 نسمة، وارتفعت نسبة المواليد إلى 39.9 % ما بين سنتي (1970 – 1975)م، ولهذا حاولت الدولة في كل مخطط من مخططاتها الاقتصادية والاجتماعية للحد من النمو الديمغرافي السريع، لأنها كانت تؤمن أن المجتمع الذي يفقد أمنه الغذائي فإنه يفقد استقلاليته، ولكن التعداد السكاني كان في تزايد مستمر فوصل سنة 1984م إلى 6.975.000 نسمة، وحدد مؤشر الخصوبة بـ 4.7 طفل لكل امرأة، وأما معدل الولادات فكان في حدود 31.1 للآلف ساكن، وفي المقابل تراجع معدل الوفيات إلى 6.6 في الآلف ساكن، وكان 47 % من السكان يقطنون الوسط الريفي، وبلغت نسبة الأمية 46 %، وقدر عدد السكان الذين هم أقل من 15 سنة بـ 40 %،

[1] – شجاع مصطفى لحزامي: المرجع السابق، ص 296.

وعليه فإن الزيادة السكانيّة تواصلت بنسق مرتفع من جراء ارتفاع حجم الولادات، وانخفاض معدل الوفيات، وأيضًا عودة المهاجرين المقيمين بالخارج، وتقلصت حركة هجرة التونسيين نحو الخارج[1].

لقد حاولت الحكومة التونسية إتباع سياسة التخطيط العائلي لإحداث توازن بين الحجم الديمغرافي المتزايد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها كانت تتخوف من اختلال التوازن بين عدد السكان والنمو الاقتصادي، وخاصة أن الدولة الفتية مازلت تعاني من الإرث الاستعماري المتمثل في ارتفاع نسبة الأمية، ومحاولة تحسين الوضع الاجتماعي بالقضاء على الفقر الذي لطالما عانّ منه الشعب التونسي في ظل الحمايّة، ولهذا بذلت الدولة جهود معتبرة للقضاء عليه، وهو ما سنتناوله في الجدول التالي:

[1] – الأخضر نصيري: المرجع السابق، ص ص 142 – 143.

- جدول يمثل عتبة الفقر في تونس ما بين سنتي (1975 – 1990)م[1]:

السنوات	(1975 - 1980)م	(1980 - 1985)م	(1985 - 1990)م
-عتبة الفقر بالدينار لسنة(2000)			
- في الوسط الحضري	% 06.6	% 09.6	% 08.8
- في الوسط الريفي	% 06.9	% 09.6	% 08.8
- النسبة العامة في تونس	% 07.4	% 09.9	% 09.9
- الدينار الثابت			
- في الوسط الحضري	- % 0.4	% 0.1	% 0.4
- في الوسط الريفي	- % 0.2	% 0.1	% 0.4
- النسبة العامة في تونس	- % 0.3	% 0.4	% 0.9
- مجموع السكان (1000)			
- في الوسط الحضري	% 04.7	% 03.1	% 03.8
- في الوسط الريفي	% 0.9	% 01.5	% 0.8
- النسبة العامة في تونس	% 02.8	% 02.4	% 02.5
- معدل الفقر			
- في الوسط الحضري	- % 14.9	- % 06.7	- % 04.7
- في الوسط الريفي	- % 04.7	- % 13.1	- % 08.6
- النسبة العامة في تونس	- % 10.1	- % 09.7	- % 06.4

[1] - **Stratégie De Réduction De La Pauvreté étude du Phénomène de la pauvreté en Tunisie**, Programme des Nation Unies pour le Développement, bureau du Coordonnateur Résident en Tunisie, Tunis, 2004, p 11.

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن عتبة الفقر قد انخفضت تدريجيًا في تونس مع مرور الوقت، ولمنها لم يتم القضاء نهائيًا عليه، وهذا راجع لتزايد النسبة السكانية، وارتفاع الأسعار المواد الغذائية في الثمانينات بسبب الضائقة المالية التي عرفتها تونس.

4 – 1 – الصحة العمومية:

لقد واجهت تونس المستقلة عواقب كبيرة للنهوض بالقطاع الصحي، إذّ شهدت هجرًا جماعيًا لموظفيّ الصحة الأوروبيين، فقد غادر 650 طبيبًا البلاد، وغيرهم من جميع أفراد الطاقم الطبي، وقد حاولت الحكومة تجاوز الكارثة الصحية، وقد كان يوجد 300 طبيب تونسي في الممارسة أو تحت التدريب، وكان هناك 5000 سرير مستشفى في تونس ومائة مستوصف ، ولكن تم تخصيص 2000 سرير فقط "للسكان الأصليين"، وقد كانت نسبة الوفيات الأطفال 20 % بين لحظة الولادة، وكانت غرف الاستشارات في المدن الكبيرة مليئة بالمرضى الأغنياء في المحمية، وكان هناك طبيب واحد لكل 5000 نسمة، وأما في وسط وجنوب البلاد طبيب واحد، نجد طبيب واحد مقابل 10000 أو 100000 مريض، وقد عملت وزارة الصحة على تعميم العلاج واللامركزية في الإقامة بالمستشفيات، وإضّفاء الطابع الإنساني على المستشفيات، ووضع برنامج للوقاية من الأمراض المتوطنة ومكافحتها، وتمت دعوة خبراء دوليين إلى تونس للتشاور والاستفسار وتقديم توصياتهم، وأقر قانون 20 سبتمبر 1957م إنشاء مناطق إدارية للصحة العامة، وتم وضع كل منها تحت مراقبة طبيب كان مفتشً، وكيميائيًا صيدلانيًا، ومسؤولًا عن المنطقة، وكما حدد قانون 20 ديسمبر 1957م واجبات المستشفيات وصنفها ضمن خطة التحديث ما بين سنتي (1956 – 1961)م، وقد زادت الإقامة في المستشفيات من 6000 إلى 12.000 سرير، والمستوصفات من 300 إلى 400، وتضاعفت الميزانية المخصّصة للقطاع من 3.800.000 إلى 6.000.000 دينار لميزانية سنة 1966م[1].

وقد كان الاعتناء بالأم والطفل من أسس الوقاية الصحية القومية، فانخفضت نسبة الوفيات من 16.000 عام 1965م إلى 13.000 عام 1973م، وانخفضت وفيات الأطفال 220.000 سنة 1946م إلى 85.000 في عام 1973م[2]، وقد حاربت الصحة العمومية شلل الأطفال في سنة 1962م الذي أثر على

[1] – pierre rossi: op cite, p p 113 – 114.

[2] – تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص 248.

أكثر من 600 طفل،.وكما حاربت أوبئة أمراض العيون فانخفضت عدد الحالات بنسبة 60 إلى 70 %، وبلغ معدل الشفاء لدى الأطفال المصابين بالرمد الحبيبي 70 % [1]، وقد وظفت الحكومة جهودها أيضًا في تعميم الأعمال الوقائية لمكافحة الأوبئة، فبذلت جهود كبيرة لمحاربة مرض السل[2]، والأمراض الجلدية بتشديد مراقبة الأوبئة، والاهتمام بالتطهير وطب المحيط خاصة ولأن البلاد تتصنّع والسياحة تتسع، فتم انجاز مخبر مركزي للوقاية الصحيّة بالتعاون مع المنظمة العالمية للصحة، وإحداث مخابر جهوية (قابس، سوسة، الكاف)، وفي عام 1971م تم تنظيم تربصات إجبارية في الطب الوقائي لطلبة الطب، ومع القيام بحملات التوعية في المدارس والمؤسسات[3].

ولقد خصصّت الدولة مبالغ مالية ضّخمة لتطوير الجهاز الصحي وتعميمه على كامل أنحاء البلاد، فأصبح عدد الأعوان الطبيين يصل إلى 5.664 إطار سنة 1972م، أي إطار واحد لـ 900 ساكن، و45 عونًا طبيًا لـ 100 سرير (قوابل، ممرضات)، ومن أهم المعاهد لتكوين الأعوان الطبيين معهد ابن سينا بتونس، سوسة، صفاقس، الكاف، نابل، القيروان، قفصة، وكذلك كلية الطب والمعهد القومي للتغذية في اختصاص المدلكين، وخبراء التغذية، وقد بلغ حجم الاستثمارات في الميدان الصحي العمومي من 16.2 مليون دينار سنة 1972م إلى 24 مليون دينار سنة 1976م[4].

وكما تم إصلاح تعليم الطب في سنة 1974م لتكوين أقصى ما يمكن من الأطباء مما يتماشى مع حاجيات البلاد من حيث الكم والكيف، وخصصت ميزانية مالية تغطي ما يحتاجه المواطنون من عناية ومعالجة طبية، من خلال مجانية الإسعاف الطبي لأصحاب الدخل الضّئيل وأفراد أسرتهم، فتم توزيع حوالي 700.000 بطاقة معالجة مجانيّة في سنة 1974م على أرباب الأسر، ولفائدة المنخرطين في الضمان الاجتماعي 200.000 منخرط، وكما خصصت الدولة 09 % من ميزانيتها للصحة العمومية عام 1975م وهذا تماشيًا مع سياسة الدولة الاجتماعية منذ تحقيق الاستقلال[5].

---

[1] – pierre rossi: op cite, p114.

[2] – ينظر ملحق الوثيقة رقم 07، ص 487.

[3] – تونس المسيرة الشاملة، المصدر السابق، ص 249.

[4] – المصدر نفسه، ص ص 251 – 252.

[5] – المصدر نفسه، ص 255.

– قانون الضمان الاجتماعي:

لقد أولت الحكومة اهتمامها بتأمين وحماية الموظفين، فأصدرت قانون الضمان الاجتماعي تحت رقم 30/60 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960م، والمعدل في سنة 1964م، والذي احتوى على نظامًا كاملاً ومتماسكًا لحماية العمال وأسرهم، وتقتطع الاشتراكات بنسبة 15 % من أجر صاحب العمل، و5 % بالنسبة للعمال، الفوائد التي يحق للعامل المؤمن عليه الحصول عليها بمجرد تسجيله في السجل مقسمة بين مخصصات الأسرة، وبدلات إجازة المواليد وبدلات العطلات للعمال الشباب، ويُمنح الأول فقط لأول أربعة أطفال وحتى سن 14 عامًا، وعلى الرغم من أنه يمكن زيادة هذا العمر إلى 18 عامًا إذا كان الطفل يعمل كمتدرب وإلى 20 عامًا إذا كان منخرطًا في دراسات معينة غير مدفوعة الأجر، وتُمنح استحقاقات اجتماعية خاصة للمرأة فيما يتعلق بالولادة وتربية أطفالها، ويتألف التأمين الاجتماعي إما من المنح أو توفير العلاج، وفي حالة المرض أو الوفاة أو الحبس، يقدم الصندوق منحًا تتناسب مع أجر العامل، وأما العناية الطبية المجانية والمعالجة في المستشفى فهي متاحة للعامل وزوجته وأولاده القُصَرْ، وهكذا فإن الأمن المادي في العمل قد تم تقريبه من خلال الأمن المعنوي[1].

4– 2 – البورقيبية وقضايا تحرير المرأة:

وكما ذرنا مسبقًا أن أول مبادرة قامت بها حكومة "**بورقيبة**" الأول إصدار "مجلة الأحوال الشخصية"، التي منحت المرأة التونسية كل حقوقها المدنية والسياسية، وفسحت لها المجال للدخول بقوة في معترك الحياة، ومنافسة الرجل في مختلف المناصب المهنية وحتى السياسية، ولطالما افتخر "**بورقيبة**" بمبادرته الفريدة من نوعها في العالم العربي بتحريره للمرأة، فهل كانت قراراته صائبة فعلاً؟ وما هي تأثيراتها على البنى الاجتماعية لتونس كدولة إسلامية؟

لقد كانت إشارة "**بورقيبة**" في خطبه تؤكد على ضرورة إصلاح القضاء، لأن بواسطته تتأسس الدولة القوية السليمة القادرة على تحقيق العدل في جميع المجالات، سواءً في ميدان الأحوال الشخصية، أو ميدان الحق العام، على غرار ما هو قائم في الحوار المتمدن، ولذلك مثلت مجلة "الأحوال الشخصية" محور عملية إصلاح القضاء، وجوهر الإصلاح الاجتماعي، وقد كان يهدف "**بورقيبة**" للقضاء على التصور الرجعي للإسلام، والفهم التقليدي

[1] – pierre rossi: op cite, p122.

الجامد لتعاليمه، فحاول الربط بين جوهر الإسلام أي مقاصده، ومفهوم التقدم، أي ما يسمح بتفسير النصوص بمقتضى المفاهيم الحديثة والأوضاع الطارئة التي فرضها الواقع[1].

وإنّ موضوع تحرير المرأة تعود جذوره إلى ثلاثينات القرن العشرين، وقد كان أول من طالب به "**الطاهر الحداد**[2]" في كتابة: "**امرأتنا في الشريعة والمجتمع**"، والذي تناول فيه كل ما يتعلق بالمرأة، واستند فيه إلى آراء بعض علماء وشيوخ الزيتونة، لتكون حجة ودليل من القرآن والسنة على مواقفه ومطالبه الإصلاحية[3]، وبمقارنة الحقوق التي نصت عليها نصّت عليها مجلة "الأحوال الشخصية" فإنها تتطابق مع ما أورده " **الحداد**" في كتابه، فيما يتعلق بأمور الزواج والطلاق: كحرية اختيار الزوج، وطلب الطلاق[4]، وعليه فقد وظّف "**بورقيبة**" فكر "**الحداد**" لتحرير المرأة التونسية، وهذا إيمانًا منه بأن دور المرأة ضروري وأساسي للنهوض بالمجتمع، وهو ما أحد في خطابه بتاريخ 07 أفريل 1958م بتونس، إذّ قال: "**حتى أن المرأة التي كانت في بيتها مسلوبة الإرادة أصبحت تعرف حقوقها وتميز بينها**"[5].

وقد خلقت مجلة "الأحوال الشخصية" بادرة فريدة من نوعها في العالم الإسلامي والعربي ولم تتكرر، ألا وهي إلغاء تعدد الزوجات، حسب ما تضمنّه الفصل 18 من المجلة: "**تعدد الزوجات ممنوع كل من تزوج هو**

---

[1] – عبد الرزاق الحمامي: المرجع السابق، ص 76.

[2] – الطاهر الحداد: ولد عام 1899م بتونس في عائلة متواضعة أصيلة حامة قابس، درس الحداد بجامع الزيتونة حتى سنة 1920م، فتحصل على شهادة التطويع، وكما تابع دروس الخلدونيّة، والتحق بمدرسة الحقوق سنة 1921/1920م، ولكنهة انقطع عن الدراسة وتوجه للعمل السياسي والنّقابي، وبعد عودته لدراسة الحقوق تم طرده من قاعة الامتحان بأمر من العدليّة سنة 1930م، وقد كان "الحداد" من مناضلي الحزب الدستوري منذ سنة 1920م إذّ كلّف بالدّعاية، ولكن مساندته لـ "محمد علي" ورفاقه أثار استياء اللجنّة التنفيذيّة للحزب فهمش، وبعدها ساهم "الحداد" في بعث جامعة عموم العملة التّونسيّة، وكلّف بالدّعاية ضّمن هيئتها المنتخبة في 03 ديسمبر 1924م، وبعد إيقاف "محمد علي" في 05 فيفري 1925م اختاره النقابيون خلفًا لكنه لم يتمكن من القيام بمسؤوليته لانحلال الجامعة، ويعتبر "الحداد" مصلحًا اجتماعيًا، ونصيرًا للعمال المضطهدين والمرأة، وكان يعبر عن أفكاره في الصحف التونسية مثل: "الأمة" و"الصوّاب" والزّمان" و"لسان الشعب"، وفي سنة 1930م أصدر كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع"، فأثار ضجّة كبيرة من النخبّة المحافظة، ولحقّه الاضطهاد من جرأته. توفي "الحداد" يوم 07 ديسمبر 1935م. يظر – عميرة علية الصغير: في التحرر الاجتماعي، المرجع السابق، ص ص 133 – 134.

[3] – الطاهر الحداد: **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، تقديم: محمد الحداد، ط1، دار الكتاب المصري، الإسكندرية، 2011م، ص 93.

[4] – المرجع نفسه، ص ص 95 – 96.

[5] – خطب الحبيب بورقيبة، ج6، المصدر السابق، ص ص 180، 188.

في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبخطية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك أو بإحدى العقوبتين ولو أن الزواج الجديد لم يبرم طبق أحكام القانون"[1].

وكما منحت المجلة المرأة حق الانتخاب والمشاركة السياسية ومساواتها بالرجل، ولها حق الترشح لمجلس الأمة أو رئاسة الجمهورية، ولم يميز أيضًا المشرع التونسي بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، فقد جعل التجنيد إجباريًا لكل أبناء الوطن، بيد أن الخدمة الإجبارية للفتيات لم تطبق، ولكن التطوع مفتوح، ومنذ عام 1977م أصبحن الفتيات يترشحن لتلقي تكوين عسكري، وبناءً على قرار وزير الدفاع الوطني رقم 449 الصادر في ديسمبر 1976م أمكن للفتيات التزام بالخدمة في الجيش لمدة عشر سنوات، وينتمون لفيلق الأعوان الإناث بالجيش، ويتكون من ضباط وضباط صف، ولهن نفس الرتب التي لضباط الجيش المباشرين، وذلك طبقًا لأحكام الأمر 72/380 لمؤرخ في 06 ديسمبر 1972م، والمتعلق بالقانون الأساسي للعسكريين[2].

إنّ المجلة وبما كانت تحتويه من تصور قانوني جديد للمجتمع ولمنزلة المرأة، فقد أثارت حفيظة التيار التقليدي الذي رأى فيها تعارضًا صريحًا مع الأحكام الشرعية (تعدد الزوجات، التبني، حجاب المرأة...)، وقد ساهمت المجلة بشكل كبير في إعادة هيكلة العائلة التونسيّة، ومن ورائها المجتمع ككل،[3] فما هي تأثيراتها؟

وعلى الرغم من نجاح مشروع التعبئة السياسية لما شرعه "الحبيب بورقيبة" في مجلة "الأحوال الشخصية"، وتجسيده على مستوى المؤسسات والتقاليد الاجتماعية، إلا أن تلك الصورة بدأت تهز نتيجة الآثار السلبية التي مست بالمجتمع عامةً، وبالمرأة بصفة خاصة، فقد كثرت عدد حالات الطلاق، وهو ما يوضحه الجدول الآتي[4]:

السنة	1957	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965
ع ح ط	826	1725	2939	4401	3950	4247	4543	4144	4501
السنة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	--
ع ح ط	4616	3988	3758	3719	4262	4584	4612	4741	--

[1] – نزيهة لكحل عياط: **المرأة التونسية ومكانتها في القانون الوضعي**، دار العمل، ص 12.
[2] – المرجع نفسه، ص ص 45، 49.
[3] – عبد الرزاق الحمامي: المرجع السابق، ص ص 82- 85.
[4] – حسن بن التومي الشطبوري: المرجع السابق، ص ص 126- 127.

لقد حاول "**بورقيبة**" إضفاء الطابع العلماني في عملية إعادة الهيكل الاجتماعي، ليكون المجتمع التونسي نموذج الحداثة الغربية، وكان تحريره للمرأة التونسية، ودمجها بسرعة في الحياة السياسية وحتى المهنية، رغبة منه باستغلال طاقاتها، وتوظيفها في عملية بناء الدولة، والقضاء على النظرة الدونية للمرأة على أنها ربة منزل، وتكمل مهامها في الاهتمام بالأسرة، إلا أن تحريره الغير محدود للمرأة انعكس بالسلب على الاسرة والمجتمع.

4 – 3 – الإيديولوجية البورقيبية وتأثيراتها على الوضع الاجتماعي:

وعلى الرغم من الانجازات التي حققتها الدولة البورقيبية، في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن بعض القرارات الارتجالية والسريعة، كانت لها عواقب وخيمة على المجتمع، ومستّ الغالبية العظمى من الفئات، مما دفعها للخروج في مظاهرات تطالب فيها بتغيير أوضاعها المتدهورة، ومن أهم السلبيات التي سجلت على نظام "**بورقيبية**"، نذكر:

– التفاوت الطبقي الناجم عن تجسيد الدولة التسلطية ذات المنبت الساحلي والتي شجعت التباينات في النمو على أساس إقليمي، والعمل على إقصاء المناطق الداخلية والجنوبية، وهكذا كان المجتمع التونسي ينقسم إلى نزعتين إقليميتين، الأولى ساحلية صفاقسية تمثل الطبقة البرجوازية، وأيضًا بروز طبقة برجوازية جديدة استفادة من السياسة الاقتصادية المطبقة خاصة فترة "الاشتراكية الدستورية"[1]، وتقابلها فئات اجتماعية مهمشة طبقة "البروليتاريا الرثة"، تعاني من الفقر والبؤس والسكن في بيوت الصفيح، وقد دفع العوز المادي هذه الفئات إلى ممارسة كل الأعمال، وخضوعها لأشد أنواع الاستغلال الطبقي[2].

– أزمة البطالة وعدم قدرة الدولة على تلبية أهم حق نصّ عليه الدستور، وعليه انتشرت حركة الهجرة الخارجية إلى فرنسا وليبيا للبحث عن العمل.

---

[1] – توفيق المديني: المجتمع المدني، المرجع السابق، ص 823.

[2] – المرجع نفسه، ص 829.

– عدد المهاجرين إلى فرنسا بداية من عام 1961م[1]:

السنة	1961	1962	1964	1965	1966	1967
العدد	6.600	8.900	10.200	11.400	12.600	14.500
السنة	1968	1969	1970	1971	1972	1973
العدد	17.700	27.500	21.900	32.500	24.600	12.000

– عدد المهاجرين إلى ليبيا بدابة من عام 1965م[2]:

السنة	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
العدد	126	1286	4664	6647	1373	575	2984	5858	11519

من خلال الجدولين يتضح لنا أن حركة هجرة التونسيين كانت في تطور مستمر، وهذا راجع لعدم استجابة الدولة، لمتطلبات الفئات العاملة، مما دفعها لخيار الهجرة على البقاء في شبح البطالة، وبطبيعة الحال تركز الهجرة على البلدين لاعتبارات تاريخية مع فرنسا، وحدودية مع ليبيا.

– تأزم الوضع الاجتماعي أكثر في الثمانينات فبلغت نسبة البطالة 11.4 % سنة 1980م[3]، لترتفع إلى حوالي 12 % سنة 1982م، وإلى حوالي 16% عام 1985م، وقد ارتفع مجمل العاطلين عن العمل من 233.000 عاطل سنة 1982م، إلى 664.000 سنة 1984م، أي أن تونس سجلت مؤشر نمو قدره حوالي 180 %، وعليه يمكننا القول أن البطالة في بداية الثمانينات وصلت ما بين 25 % و30 %[4]، وقد تزايد شبح البطالة

1 – حسن بن التومي الشطبوري: المرجع السابق، ص 190.

2 – المرجع نفسه، ص 193.

3 – عائشة التايب: سياسة بورقيبة الاجتماعية: من مقاومة الإقصاء والتهميش إلى إعادة إنتاجهما، **أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار**، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، 2005م، ص 89.

4 – عبد المجيد جمل: أزمة الثمانينات الاقتصادية بالبلاد التونسية وآثارها الاجتماعية (1978 – 1986)، أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة، المرجع السابق، ص 135.

على إثر تأزم العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا والغلق الرسمي للحدود، وتوقف تيار الهجرة الرسمي والعفوي إلى ليبيا، والذي كان يمتص جزءًا كبيرًا من اليد عاملة، وكان رجوع أكثر من 30,000 عامل تونسي مطرود من ليبيا، لتزداد حدة أزمة البطالة، وتصل لنسبة 10 % في أقل من شهر عام 1985م، والتي قدرت بحوالي 300.000 عاطل عن العمل[1].

– تراجع في الخدمات الصحيّة، فنسبة المصاريف العمومية بعدما شهدت نموًا قدر بـ 08 % بين سنتي (1975 – 1980)م، فإن نسبة النمو لم تتجاوز 04.7 % بين سنتي (1980 – 1985)م، وهذا مرتبط بتراجع مداخيل الدولة[2].

– استمرار الأزمة وعدم قدرة الدولة على إيجاد الحلول، أدى لحدوث انفجار اجتماعي، مع نهاية عام 1983 وبداية سنة 1984م، وهو ما يعرف بثورة "الخبز"، والتي تعود حيثياتها إلى إقرار الحكومة التونسية زيادة الأسعار (الخبز بنسبة 110 % فأصبح ثمن الخبزة 170 مليما بعدما كان 80 مليما، وسعر الباقيت من 50 مليما إلى 90 مليما، في حين ارتفع سعر الكيلو غرام من الفرينة إلى 195رمليما بعدما كان 145 مليمًا)، وهو ما أثار غضب الشارع التونسي، فانتشرت المظاهرات الصاخبة وأعمال العنف الرافضة للزيادة، بداية من 31 ديسمبر 1983م في معظم المدن التونسية ولا سيما العاصمة، وفي 03 جانفي 1984م أعلنت حالة الطوارئ، ومنع التجوال من السادسة مساءً إلى الخامسة صباحا، ومنع التجمعات وإغلاق المعاهد والكليات، ليعلن "**بورقيبة**" خطابه في 06 جانفي 1984م عن إلغاء الزيادة، ليخرج الشعب في مظاهرات عبرها فيها عن فرحته بهذا القرار مناديًا بحياة الزعيم "**بورقيبة**"، "منقذ الأمة، والأب الحنون،..."[3].

وعليه يمكن القول أن تونس تأثرت كثيرًا بالأزمة الاقتصادية التي عرفتها ما بين سنتي (1975 – 1986)م، وهو ما أدى إلى تدهور عام في الأوضاع الاجتماعية، بسبب عجز الدولة عن استمرارها في تلبية متطلبات المجتمع، من خدمات الصحة والسكن، وخلق مناصب العمل، وهذا العجز دفعها لزيادة الأسعار، وهو

---

[1] – عائشة التايب: المرجع السابق، ص 92.

[2] – عبد المجيد جمل: المرجع السابق، ص 136.

[3] – عروسية التركي: أحداث الخبز أو "إستراتيجية الشارع" في تونس (1983/12/29 – 1984/01/06)، أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة، المرجع السابق، ص ص 98 – 99.

ما أثار غضب الشارع التونسي، وخروجه للتظاهر تعبيرًا منه عن استياءه من السلطة الحاكمة، ورفضه للوضع العام للبلاد، وهكذا أثبت النظام البورقيبي فشله بعد مرور ثلاثين سنه في عدم قدرته على توفير الطموح الجماهيري للعيش في حياة الرفاهية والرقي الاجتماعي.

4 – 4 – التعليم:

لقد اضّطلعت دولة الاستقلال بمهام تحديث المجتمع، ووضع منظومة تعليميّة عصرية تواكب التطورات الثقافية العالمية، وقد استخدمت كل القوى الحية في الأمة لتنمية التعليم وتطويره، وعليه تم إصدار مشروع إصلاحي مقترح من اللجنة النقابية للتعليم المنطوية تحت المركزية النقابية (الاتحاد العام التونسي للشغل)، قبل الاستقلال والمتضّمن توحيد النظام التعليمي، وتعميمّه ومجانيته وأمر الالتحاق بالتعليم إجباريًا، وثنائية اللغة واختيار بعض القيم الغربية المعتبرة قيم كونية[1]، وفي 25 جوان 1958م أكد "**بورقيبة**" في خطابه على ضرورة إصلاح التعليم، وتكييفه مع متطلبات العصر، ولهذا تم تغيير البرامج القديمة الخاصة بالتعليم الابتدائي، والتي فيها إرهاق للتلاميذ وتثقل عليهم من غير فائدة، ولذلك قرر اختصار السنوات، وكما تم تخفيضّ التعليم الثانوي من 07 سنوات إلى 06 سنوات[2].

وقد نصّ قانون 04 نوفمبر 1958م الذي يعتبر قاعدة لإصلاح التعليم في تونس المستقلة، وحدد أهدافه لتطويره وجعله ملائمًا لحاجيات البلاد[3]، وكما تم إصلاح المدرسة القرآنية لتوحيد التعليم وإلحاقها بمنظومة المدارس العمومية، وأخذت الدولة على عاتقها صيانة المباني وتوفير اللوازم المدرسية، وتم تحويل جامع الزيتونة لكلية العلوم الدينيّة تملك مقرات منّفصلة ضّمن جامعة تونس، وخاضعة لإشراف وزارة التربية القومية، وكما أنشئت مدرسة المعلمين العليا لتسريع تكوين أساتذة التعليم الثانوي، ومعهد للصحافة لتكوين الصحفيين، وأعلن أيضًا عن المخطط العشري للتعليم المنجز من طرف "**محمود المسعدي**" والمعلن عنه في سبتمبر 1958م[4]، والذي حدد الخطوط العريضة للتعليم في تونس المستقلة[1].

---

[1] – عمر الشاذلي: المصدر السابق ، ص 117.

[2] – نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس، **خطب الحبيب بورقيبة**، ج7، ص ص 03، 13، 15.

[3] – مجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 188.

[4] – يوم 16 سبتمبر 1958م قدم "محمود المسعدي"كاتب الدولة للتربية القومية برنامج الإصلاح الجديد، ولخصّه في أربعة محاور رئيسية، وهي: 1 – توحيد التعليم. 2 – إكساب التعليم صبغة قانونية. 3 – جعله متلائما مع الواقع وحاجيات المجتمع مسايرة لتطورات العالم الحديث. 4 – نشره = =

وقد تم تخصيص ميزانية معتبرة للتعليم منذ الاستقلال، فقد قدرت بـ 7،584.210 دينار سنة 1956م، وارتفعت إلى 11،964،760 دينار عام 1961م، وتم تخصيص مبلغ 20،573،000 دينار عام 1965م، وهو ما يمثل 26.41 % من إجمالي الميزانية العامة[2]، وعليه فإن ميزانية التعليم كانت في ارتفاع مستمر، وتطورت من 15 % عام 1957م إلى 27 % عام 1969م، فتضاعفت نسبة تمدرس الأطفال الذين هم ما بين سن السادسة والرابعة عشر لترتفع بنسبة 59 % سنة 1966م بعدما كانت 23% قبل الاستقلال، وهذا بفضل مجهود الدولة في بعث المدارس في المدن والأرياف، وتكوين المعلمين والمدرسين[3]، وقد ارتفع عدد تلاميذها في المدارس الابتدائية الحكومية من 170.000 عام 1955م، إلى 465.000 سنة 1962م، وفي المدارس الثانوية من 33.000 إلى 48.000 تلميذ، وتضاعف عدد المطاعم المدرسية التي تقدم وجبات مجانية إلى الضعف تقريبًا، إذّ ارتفع من 822 إلى 1533 مطعم في عام 1965م[4].

وبالنسبة للتعليم الجامعي كان غداة الاستقلال ضعيف فتم اتخاذ خطوات متسارعة لتوفير الإطارات والكوادر، بإنشاء مدارس عليا (المدرسة العليا للإدارة، ومدرسة عادية عالية، ومدرسة عليا للقانون)، وقد بدأ وزير التربية "**محمود المسعدي**" في دراسة مسألة الجامعة التونسية، والمخطط الخاص بها، والذي اكتمل في أفريل 1959م، وتمت الموافقة عليها في الشهر التالي، وقد حدد مرسوم 31 مارس 1960م[5]، الصادر في 01 مارس

أفقيًا وعموديًا. وقد دخل الإصلاح حيز التنفيذ في غرة أكتوبر 1958م. وتقرر فيه اختصار سنوات التعليم الابتدائي من سبع سنوات إلى ستة، وساعات التعليم من 30 ساعة إلى 15 ساعة في السنتين الأولى والثانية، وإلى 25 ساعة عوضًا عن 30 ساعة في السنوات الأربع الباقية، وإلغاء بعض المواد الزائدة، وتخفيض مدة التعليم الثانوي من سبعة أعوام إلى ستة سنوات. ينظر – علي الزيدي: إصلاح التعليم التونسي عام 1958 من التعريب إلى نقيضه، أعمال المؤتمر الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، المرجع السابق، ص 106.

[1] – الباجي قائد السبسي: المصدر السابق، ص 62.

[2] – pierre rossi: op cite, p 96.

[3] – مجموعة من الأساتذة، المرجع السابق، ص 188.

[4] – pierre rossi: op cite, p 97.

[5] – لقد حدد قانون 31 مارس الخاص بإنشاء الجامعة التونسية مجموعة من الأهداف أهمها: – تنظيم التعليم العالي ونشره، وتكوين الأطر العليا لسد حاجيات مختلف فروع أنشطة البلاد. – تنظيم البحوث العلمية، والعمل على تنميتها سواء كانت نظرية أم تطبيقية. – جمع أدوات البحث وحفظها مهما كان نوعها. – حماية الثقافة الوطنية والعمل على تنميتها والمساعدة على صوغها في أسمى صيغة في ميادين الفنون والآداب. – البحث عن عناصر تلك الثقافة وتسيير سبيلها والاحتفاظ بها سواء انتمت إلى الماضي أو إلى الحاضر. – ربط وتنظيم الصلات الجامعية والثقافية مع الأقطار الأخرى في مجال البحث العلمي. ينظر – محمد عابد الجابري: التعليم في المغرب العربي، المرجع السابق، ص ص 91 – 92.

1961م، مكانة وفروع التدريس في الجامعة، والتي تضّم خمس كليات والمدرسة العادية العليا، وكانت أربع كليات تعمل عند بدء العام الدراسي في نوفمبر 1960م[1].

وقد ارتفع عدد الطلاب من 600 في عام 1955م إلى 4640 طالب عام 1957م أي بنسبة ارتفاع 700 بالمئة في سنة الجامعية، وفي نوفمبر 1965م قدر عدد الطلاب بـ 6.000 طالب، ولم يكن التعليم مجانًا فقط على كل المستويات، بل يتم أيضًا تقديم المنح الدراسية أو القروض الخاصة، والتي قدرت بـ 292 ألف دينار في سنة 1958 و1.380 ألف دينار في سنتي (1964 - 1965)م[2].

وبداية من سنة 1970م بدأت الدولة في بعث المعاهد والمدارس العليا المختصّة، وأُلحِق كل معهد أو مدرسة بوزارة إشراف تتولى فيما بعد ضمان الشغل لخريجيها[3]، وقد تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالجامعة التونسيّة، فارتفع عدد طلبة كلية العلوم وطلبة السنة التحضيرية لدراسة الطب إذّ كان عدد الطلبة 55 طالب في السنة الجامعية 1965/1964م، ليبلغ 562 طالب سنة 1972/ 1973م، ويبلغ 826 طالب سنة 1973/ 1974م،[4]، إنّ اهتمام الحكومة التونسيّة بالتعليم واضح من خلال رصد الدولة إمكانيات ماليّة ضخمة نسبيًا لفائدة التعليم ما بين ربع الميزانية العامة للدولة وخمسها، وكيف لا وأن "**بورقيبة**" قد تشرب بإيديولوجية الجمهورية الفرنسيّة الثانية (1900 ـ 1940)م التي كانت تعتبر التعليم أداة نهوض المجتمع الأولى[5].

وبالرغم من الجهود المعتبرة التي بذلها النظام لتحسين التعليم وتطويره إلا أنه عرف انخفاض نسبي بداية من السبعينات، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

السنة الدراسية	1972/1971	1973/1972	1974/1973
عدد تلاميذ الابتدائي	934.827	883.734	865.786

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة تمدرس تلاميذ الابتدائي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و14 سنة قد انخفضت بشكل ملحوظ، فتراجعت من 70 % في النة الدراسية 1971/1970م إلى 63 % في سنة

1 - pierre rossi: op cite, p 96.
2 - Ibid, p 97.

3 - تونس المسيرة الشاملة: المصدر السابق، ص 271.
4 - المصدر نفسه، ص 282.
5 - الهادي التيمومي : المرجع السابق، ص ص 52، 54.

1977/1976م، وهو نفس الأمر بالنسبة للتعليم الثانوي الذي سجل تراجع نسبي، والجدول ما يبينه لنا الجدول التالي:

السنة الدراسية	1972/1971	1973/1972	1974/1973
عدد تلاميذ الثانوي	184.125	180.779	178.997

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن نسبة تمدرس التلاميذ الجدد في التعليم الثانوي قد انخفضت من 34.7 % سنة 1970/1969م إلى 24.5 % سنة 1971/1970م، وإلى 22.2 % سنة 1972/1971م، ولكنها ارتفعت نوعًا إلى 26 % سنة 1977/1976م، وكما تراجع عدد طلبة التعليم العالي من 10.780 طالب سنة 1971/1970م إلى 9.246 طالب سنة 1973/1972م، ويعود سبب هذا التراجع أولاً إلى الحد من عدد المقبلين الجددّ، وإلى تقليص ميزانية التعليم التي انخفضت نسبتها من الميزانية العامة من 34.5 % عام 1971م إلى 31.4 % سنة 1974/1973م، وثم إلى 26.3 % سنة 1975/1974م، وقد التراجع أيضًا بسبب حملات الطرد التي شهدتها سنة 1972/1971م طرد خلالها 323.000 تلميذ من المدارس الابتدائية، وتم طرد من المدارس الثانوية 30.000 تلميذ في نفس السنة المذكورة[1].

وهذا التراجع دفع الدولة في التفكير لتطبيق إصلاح عام للتعليم، وقد تضمن برنامج إصلاح سنة 1976م مجموعة من المخططات يتم العمل بها خلال عشر سنوات (1976 - 1986)م[2] لإصلاح التعليم، ولهذا سُجل ارتفاع معتبر في عدد التلاميذ والطلاب في كل المستويات.

---

[1] – محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 97.

[2] – لقد نصّ البرنامج الإصلاحي في التعليم الابتدائي على مجموعة من التدابير، والمتمثلة في: – تعريب الابتدائي تدريجيًا من سنة إلى سنة بعد سنة، بتدريس جميع المواد بالعربية، وأما اللغة الفرنسية فيتم تدريسها ابتداءً من السنة الرابعة بمعدل 10 ساعات أسبوعيًا. – دعم اللغة العربية وتحديث طرق تدريسها وتونسة النصوص. – تكييّف البرامج مع الحضارة العصرية. – إدخال التربية اليدوية في جميع مستويات الابتدائي. – تعميم مادة الإيقاظ العلمي على المرحلة الابتدائية بأكملها. – دعم التربية البدنية والمدنية والوطنية. – مراجعة برامج دور المعلمين والمعلمات وجعلها منسجّمة مع خطة التعريب الابتدائي. – قيام وزارة التعليم بإعداد الكتب والوسائل التعليمية المناسبة. – تقرير العمل بالانتقال الجماعي بنسبة 80 % من فصل إلى فصل لمكافحة ظاهرة التسرب المدرسي. – إضافة سنتين سابعة وثامنة لسنوات الابتدائي: السنة السابعة تضّم التلاميذ الذين لم ينجحوا في امتحانات الدخول إلى الإعدادي فيتم تهيئتهم من جديد، وتدريبهم في نفس الوقت على العمل اليدوي، وأما السنة الثامنة فتضّم ما بقي من السنة السابعة لإدماجهم في التدريب المهني، ولكن العمل بهذه التجربة بدء بصفة محدودة إلى عام 1981م ولم تتجاوز نسبة تعميمها 28 % ، وأما بالنسبة لتعليم الثانوي اتجه =

جدول يمثل تطور عدد التلاميذ والطلاب ما بين سنتي (1976 – 1986)م[1]:

السنة الدراسية	1976/ 1977م	1979 / 1980م	1986 /1987م
عدد تلاميذ الابتدائي ما بين 6 و13 سنة	957.107	1.024.537	1.319.372
النسبة المئـويـة %	63.01	67.70	89.4
عدد تلاميذ الثانوي	195.788	241.908	419.265
عدد الطلاب	17.908	25.602	40.830

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن نسبة تمدرس التلاميذ قد ارتفعت، وهذا راجع لاهتمام الدولة بقطاع التعلية، إلا أن دخول البلاد في أزمة مالية اقتصادية سيكون له تأثير كبير على التعليم، وغيره من القطاعات.

وقد كان للأزمة الاقتصادية كان لها تأثير كبير على التعليم ما بين (1980 – 1985)م، وتراجعت نسبة المصاريف العمومية الموجهة لكل تلميذ تراجعًا كبيرًا على مستوى النمو الذي قدر بـ 0.6 % ما بين سنتي (1975 – 1980)م، لتصل إلى 4.5 % ما بين سنتي (1980 – 1985)م، فتراجعت الخدمات في الميدان التعليمي من تجهيزات وانتدابات ومنح[2].

وعليه يمكننا القول أن الدولة التونسية المستقلة قد أولت اهتمام كبير بالتعليم، وحاولت قدر المستطاع تمكين كل أبناء تونس من التعليم، وتعميمه في مختلف المناطق، إلا أن نقص الإمكانيات المادية، وضعف الاقتصاد الوطني حال دون تحقيق نتائج معتبرة، مما أدى لتراجع نسبة التعليم نتيجة نقص الاستثمارات المالية المخصصّة

= الإصلاح إلى البرامج بصورة خاصة حيث وقع التأكيد على تعزيز جانب الأصالة في البرامج، وتجسيم ذلك في دعم مكانة التربية الإسلامية وإثراء برامجها، والزيادة في عدد الساعات المخصصّة لتدريسها، وتعريب مواد التاريخ والجغرافيا والفلسفة (تم ذلك تدريجيا سنة 1984/1983)م، وتعزيز مكانة الفكر الإسلامي، وإصلاح برامج اللغة العربية بجعلها تهتم أكثر بتمتين الصلة بين برامج اللغة والآداب العربية، وبين الواقع الاجتماعي والثقافي الوطني والعالمي، وتشجيع الإقبال على الشعب العلمية والتقنية والزيادة في عدد ساعات المواد العلمية خاصة الرياضيات والرفع من معاملها. ينظر – محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص ص 100 – 101.

[1] – محمد عابد الجابري: المرجع نفسه، ص ص 100، 102.

[2] – عبد المجيد جمل: المرجع السابق، ص 136.

لقطاع التعليم، ولكن رغم هذا نجح "**بورقيبة**" في بناء نخبة مثقفة ومتعلمة، ومازلت بصماته في هذا الميدان إلى يومنا، فقد تميز عن باقي رؤساء الدول العربية بالاهتمام بالجانب التعليمي والثقافي على النهج الغربي والحضارة الأوروبية.

وعلى العموم تمكّنت السلطة الحاكمة من الركائز الأولية للدولة، وتأسيس مؤسسات تمكنت هي الأخرى من تسييّر الوضع العام للمجتمع، وحققت جملة من الانجازات في مختلف الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية مع بداية الثمانينات، والجدول التالي يمثل لنا بعض المؤشرات العامة للدولة التونسية في سنة 1980م.

– جدول يمثل بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتونس سنة 1980م[1]:

المـــــؤشـــر	العدد/ النسبة المئـــوية	المـــــؤشـــر	العدد/ النسبة المئـــوية
– الإنتاج الوطني الإجمال بالدولار	8500	– الفلاحة في الإنتاج الداخلي الإجمالي	% 16
– الإنتاج الوطني الإجمالي حسب الفرد	1300	– الصناعة في الإنتاج الداخلي الإجمالي	% 32
بالدولار سنة 1980		– الخدمات في الإنتاج الداخلي الإجمالي	% 51
– نسبة معدل النمو السنوي للإنتاج الوطني	% 07.5	– نسبة الأمية	% 40
الإجمالي حسب الفرد لسنتي (1970 –		– عدد السكان بالنسبة لكل طبيب لعام	4500
1979)م		1977م	
–نسبة التضّخم ما بين سنتي (1980 –	% 10	– السكان المزودون بالماء العذب	% 77
1989)م		– وفيات الأطفال(لكل 1000 مولود قبل	80
– المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي	% 05.1	سنة كاملة)	
(1970 – 1979)م		– معدل أمل الحياة (سنة)	58
– الاكتفاء الذاتي لسنة 1980م	% 55	– رواج الجرائد بالنسبة لـ 1000 ساكن	% 44
– الديون الخارجية بالمليون دولار لسنة	3100	– المقاعد في السينما بالنسبة لـ 1000	09
1980م		ساكن	
– نسبة المبلغ من الإنتاج الداخلي الإجمالي	% 43.5	– عدد أجهزة الراديو بالنسبة لـ 1000	155
– المبلغ الصافي للاقتراضات بعد التسديد من	591	ساكن	
رأس المال (مليون دولار لعام) 1979م		– عدد أجهزة التلفزيون بالنسبة لـ 1000	48
– نصيب التجارة من البلدان المصنعة	% 85	ساكن	
– نصيب التجارة الداخلية بين بلدان المغرب	% 02	– السواح	1600
العربي من مجموع التجارة الخارجية			

[1] – محمد عبد الباقي الهرماسي: المرجع السابق، ص ص 188 – 189.

ومن خلال الجدول يمكننا القول أن تونس قد سجلت في السنوات الأخيرة من حكم "**بورقيبة**" تطور في بعض الجوانب، إذّ قُدر الإنتاج الوطني الإجمال بـ 8500 دولار في سنة 1980م، وبالمقابل قدرت نسبة التضّخم بـ 10 %، ولكنها عجزت عن تحقيق نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي إلا بنسبة 55 %، وهو ما جعلها تعاني من التبعية الغذائية، وبالنسبة لبعض المؤشرات الاجتماعيّة والثقافية، فإن نسبة الأميّة قدرت بـ 40 %، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بما بذّلته الدولة من جهود لتطوير المستوى التعليمي، وفي الجانب الصحي تمكن القطاع الصحي من تخفيض معدل وفيات الأطفال قبل السنة، ولكن معدل أمل الحياة بقي منخفض بـ 58 سنة فقط، وهو راجع لانخفاض المستوى المعيشي والصحي.

ونتيجة للاضطرابات والأزمات المالية التي مر بها تونس في الثمانينات، والتي وصلت إلى حد الانفجار ما بعد عام 1985م، وكما ذكرنا مسبقًا فإن التيارات المعارضة لسياسة "بورقيبة" بدأ يشّتد ساعدها أكثر، وأصبحت تنظم المظاهرات والإضرابات للتنديد بدكتاتورية النظام، والمطالبة بالديمقراطية والحرية، وتغيير الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ صراع الأجنحة يطفو على السطح، فكيف سيتعامل "بورقيبة" مع هذه التطورات المهدد لسلطته الأبويّة؟

لقد كانت سنة 1986م توحي بنهاية العهد البورقيبي، فبعد إقالة "**محمد مزالي**" عاد التوتر بين النظّام والحركة الإسلامية، وكان منطلق الاضطرابات التي تزعمها الإسلاميون بالمؤسسات الجامعيّة بدعوى تدهور الظروف المعيشية للطالب، وهو فاتحة عهد جديد من المصادمات بين أنصار الحركة وقوات الأمن، وقد بلغت المواجهة أوجها في بداية عام 1987م، وأصبحت المسيرات المظاهرات أمرًا مألوفًا مما أدخل البلاد من جديد في دوامة الاعتقالات والمحاكمات، وقد تطور الأمر إلى استعمال العنّف المضّاد، إذّ وقت في ليلتي 2 و3 أوت 1987م أربعة تفجيرات متزامنة في نزل سياحيّة بسوسة والمنستير، وتم نسبها لعناصر من الحركة الإسلامية، وعليه تمت إحالة 90 معتقل من الحركة في 27 أوت 1987م على المحكمة بتهمة النيّل من أمن الدولة، والتآمر على النظام، وكان

من بين الموقوفين "**راشد الغنوشي**" أمير الحركة، ومع هذه التطورات اضطرب العلاقة بين "**بورقيبة**" والوزير الأول "**رشيد صفر**[1]" فقدم استقالته[2].

وقد حاول "**بورقيبة**" إظهار القبضة القوية للدولة في وجه معارضيها، وراهن على "**زين العابدين بن علي**[3]" الذي عينه بعد ثورة الخبز وزيرًا للداخلية، وثم وزيرًا أول منذ أكتوبر 1987م، وهو أول وزير تونسي يتولى منصب الوزير الأول من الجيش، إلا أن رهان "**بورقيبة**" على "**ابن علي**" لم يحمه من المعارضة بل فتح المجال أمام هذا للاستيلاء على الحكم بعد انقلابه على نظام "**بورقيبة**" بتاريخ 07 نوفمبر 1987م[4]، ووضعه تحت الإقامة الجبرية في تونس إلى غاية وفاته في 06 أفريل 2000م، تاركًا ورائه تاريخ عظيم حافل بالنضّال والتضحيات التي قدمها لبلاد، وللشعب التونسي فحاول قدر المستطاع تغيير حياته وإدخاله في الحضارة الغربية.

---

[1] – رشيد صفر: ولد سنة 1936م بالمهدية، وهو ابن الزعيم "طاهر صفر"، درس بصفاقس ثم درس الاقتصاد بمعهد الدراسات العليا بتونس، وثم بالمدرسة الوطنية للآداب بباريس، وعمل بوزارة الماليّة وتدرّج في مختلف المهام، ثم تقلد حقائب وزارية منها وزارة الصناعة عام 1977م، ووزارة الدفاع عام 1979م، ووزارة الصحة سنة 1980م، والاقتصاد مرة أخرى سنة 1986م، وعين وزيرًا أول في جويلية 1986م، وأطلق برنامجه للإصلاح الاقتصادي الهيكلي لتجاوز الأزمة الماليّة، وفي سنة 1988م عين سفيرًا لتونس لدى المجموعة الأوروبية، وثم رئيسًا للهيئة العليا للرقابة الإداريّة والماليّة بداية من سنة 1996م. ينظر – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 340.

[2] – نور الدين الدقي: المرجع السابق، ص 255.

[3] – زين العابدين بن علي: ولد في 03 سبتمبر 1936م بحمام سوسة، أرسل في بعثة للدراسة في مدرسة "سان سير" العسكريّة بفرنسا، قبل أن ينهي دراسته الثانوية، وبعد أن تخصّص في سلاح المدفعية أجرى دورات تكوينيّة في الاستعلامات بالولايات المتحدة الأمريكية، ما مكنّه من الإشراف على الأمن العسكري، وكان ضّمن القائمة الحكوميّة التي أقترحها "معمر القذافي" على "بورقيبة" لتجسيد الوحدة بين تونس وليبيا سنة 1974م، وهو ما دفع لإبعاده ملحقا عسكريًا بسفارة تونس بالمغرب، ولكن سرعان ما تم تكليفه بالإشراف على الإدارة العّامة للأمن خلال احتداد الأزمة الاجتماعية أواخر عام 1977م، وبعد فشله في توقع الهجوم على فقصة سنة 1980م، تم تعيينه سفيرًا ببولونيا، ولكن لم يلبث أن رجع إلى الحكم بعد انتفاضة الخبز سنة 1984م، ليعين كاتب دولة ثم وزيرًا للداخلية، وفي أكتوبر 1987م عين وزيرًا أول، وهو ما مكنه من الإطاحة بحكم "بورقيبة"، وحكم تونس إلى غاية انتفاضة جانفي 2011م، فغادر تونس وطلب اللجوء للسعودية. ينظر – نور الدين الدقي: المرجع نفسه، ص ص 340 – 341.

[4] – وتعود أسباب ودوافع لانقلاب "ابن علي" شعوره بوجود مؤامرة تنّسج ضده يعدها "محمد الصياح" ويشاركه كل من: "الهادي المبروك، ومحمود بالحسين، ومنصور السنحيري"، وقد حصلت سلطات الأمن على وثائق تحدد أبعاد المؤامرة، والتي كانت تدبّر ليصبح "الصياح" رئيس الوزراء بعد اغتيال "ابن علي"، وأيضًا بسبب الخلاف الذي نشب بين "بورقيبة" و"ابن علي" بسبب رفض هذا الأخير إعادة محاكمة أعضاء التيار الإسلامي وإعدام 30 منهم، ولا سيما بعد أن رفض "زين العابدين" تنفيذ تعليمات الرئيس بهذا الشأن، وفرضت الإقامة الجبرية على "بورقيبة"، ومما عزز قيام "زين العايدين" القيام بحركته الانقلابية هو أن "سعيدة سامي" ابنة أخت الرئيس ، والتي كان يعتمد عليه الرئيس نفسه في تسيير شؤون الدولة كانت قد اتصلت بـ "زين العابدين" وأبلغته أن خالها غاضب جدًا عليه لعدم استجابته لإعادة محاكمة جامعة التيار الإسلامي، وأنه يفكر في إقصائه من منصبه وتعيين "محمد الصياح" في منصب رئيس الوزراء بدلاً منه، وهذا الأسلوب قد اعتاد عليه "بورقيبة" تجاه من يحيط به، ولا سيما من يعارض أفكاره وتطلعاته. ينظر – زينب طه ياسين: "**النظام السياسي في تونس (دراسة تأريخية) (1956 – 1987)**"، رسالة مقدمة للحصول على متطلبات درجة الماجستير آداب في التاريخ الحديث، إشراف: قبس ناطق، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2008م، ص ص 121 - 122.

وفي ختام هذا الفصل يمكننا القول أن النظّام البورقيبي حاول قدر الإمكان بناء تونس على النّهج الغربي، وهذا راجع لتأثر "**الحبيب بورقيبة**" بالفكر الغربي، وبالأخصّ الثورة الفرنسية والحضارة الأوروبيّة، ولكنه حكم البلاد بطريقة ديكتاتورية حاول من خلالها فرضّ سيطرته على البلاد، وتصدّى لكل الأحزاب المعارضّة لنظامه وسياسته، مدافعًا عن نظامه أن مصلحة تونس تكمُل في إتباع نظام الحزب الواحد، وكما أقنّع مناضلي الحزب على انتخابه رئيسًا مدى الحياة ليتمكن من جمع كل السلطات في يده، ويصبح المتحكم الأول في زمام الأمور، وكان أسلوب الإقصاء والتهميش هو الغالب على نظام "**بورقيبة**"، وطبق على كل من يعارض أفكاره ومبادئه سواء كان من مناضلي الحزب الحاكم، أو من المقربين له مثل ما حدث مع "**الهادي نويرة**"، و"**الطاهر بلخوجة**" وغيرهم، أو من المعارضين كأعضاء الحركة اليوسفية، أو بعض مناضلي الحركات النقابيّة والإسلامية.

وعليه يمكننا القول أن الدولة التونسية بعد الاستقلال تميزت سياسيًا بطغيانها الكلي على المجتمع المدني بفرض نظام الحزب الواحد، وارتبطت الدولة بشخصية وكاريزميّته التي أقنعت جلّ التونسيّين بأنه الشخص الأنسب لقيادة البلاد، وإعادة بناء ما دمره نظّام الحماية، وقد استنّد في ذلك لتاريخه النضّالي، وخصوصية المجتمع التونسي الذي هو بحاجة لشخصيات وطنية تحكم البلاد لها إرث نضّالي، وتتمتع بالشرعيّة الثويّة.

وقد اضّطلع النظّام الحاكم بانجاز مشروع تحديثي للدولة التونسيّة، لتحقيق الرقي والتطور والازدهار الذي ناضّل من أجله الشعب التونسي، وقد تمكنت النخبة الحاكمة من تحقيق تطور نسبي في الفلاحة والصناعة، وهذا باعتماد سياسة، والتي كانت تهدف لتنظيم الحياة الاقتصاديّة وتسييرها وفق إستراتيجيّة محكمة لتتمكن من تحقيق أهدافها المسطرة في كل مخطط، وقد كانت تجربة التخطيط تسيّير وفق منهج تسلسي فتم الاعتماد أولاً على المخطط الثلاثي، وثم المخطط الرباعي لتُختتّم بتجربة المخططات الخماسية، وقد حققت هذه المخططات نسبة كبيرة من مشاريعها المبرمجة، ولكنها أيضًا فشلت في الوصول لتحقيق بعض الأهداف، وهو راجع لعدة عوامل داخلية وخارجية، وقد أولت الدول اهتمام كبير بقطاع السياحة والخدمات، وهو راجع لنقص الموارد الطبيعية، وخاصة الطاقوية منها مقارنة ببعض الدول المغاربية، ونظرًا لضعف التجربة الاقتصادية والارتجالية في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية التي لم تتلاءم مع خصوصية البلاد ارتفعت نسبة الميديونيّة، وهو ما أدى إلى انتشار البطالة والعجز الاقتصادي والهجرة إلى الخارج، فأدخلت البلاد في أزمة اقتصادية حادة تفاقمت أكثر في الثمانينات، وهو

ما أثار سخطّ الجماهير الشعبية التي وجدت في التظاهر والإضراب الأسلوب الأمثل للمطالبة بالإصلاح وتغيير الأوضاع.

وكانت مسألة إقرار مجلة الأحوال الشخصيّة التي تضّمنت قوانين في غاية الأهمية مست بطبيعة المجتمع التونسي، وأدخلت عليه بعض التغيرات الجذرية، فكانت مسألة تحرير المرأة أول تجربة خاضتها تونس في العالم العربي والإسلامي، وأصبحت المرأة تتمتع بنفس حقوق الرجل، وفتح لها المجال لتقلد مختلف المناصب السياسية والإدارية وحتى العسكرية، ومنع تعدد الزوجات وهو حق شرعي للرجل، وبهذا عمل "**بورقيبة**" على وضع تشريع قضائي وفق القوانين الوضعية ومتطلبات العصر، وتسيير شؤون الحياة مؤكدًا بفلسفته ومبادئه أنها لا تتناقض مع الإسلام، وفي سياق تحديث المجتمع التونسي اضّطلع الحزب الحاكم بمهمة تطوير المجال الطبي بتوفير المراكز الصحية، والتي تزايدت بشكل مستمر، وتم تعميمها في كل ربوع الوطن، وسعت الدولة لتكوين الإطارات من أطباء وممرضين، وارتفع حجم التجهيزات الطبية في مختلف المراكز، وتمكنت وزارة الصحة من محاربة العديد من الأمراض والأوبئة والقضاء عليها تدريجيًا، وقد رعاية الأمومة والطفولة من أولويات الدولة، ووظفت كل المتطلبات اللازمة للتقليل من وفيات الأطفال، ولكن القطاع عرف تراجع بسبب نقص الاستثمارات المالية التي عجزت الدولة عن توفيرها بعد تعرضها لأزمة اقتصادية حادة نوعًا ما في منتصف الثمانينات.

وقد كان اهتمام الدولة بتحديث المجتمع وتطويره ثقافيا من أولوياته الأساسيّة، وعليه انتهجت سياسة ثقافيّة خاضعة جوهريًا لمؤثرات الفكر الليبرالي الغربي، وخاصة الفرنسي الذي تأثر به "**بورقيبة**" كثيرًا، وحاول تطبيقه في تونس المستقلة، ولهذا تم تجسيد تعليم عصري يعتمد على الديمقراطية ومنح فرص التعليم لجميع أبناء تونس، وكما خاضت الدولة التونسية تجربة إصلاح التعليم، وحاولت تطويره وتكيّيفه في نفس الوقت مع متطلبات المجتمع التونسي، ومسايرته للتطورات العالمية، ولكنها ركزت أكثر على التعليم الراديكالي والعلماني أكثر من التعليم العربي الإسلامي، وهو ما لا يتطابق مع خصوصية المجتمع التونسي ذو الأصول العربية الإسلامية، وهو ما أدخل النظّام الحاكم في صدام مع المؤسسات التعليمية الدينيّة، ولهذا حاول "**بورقيبة**" احتوائها من خلال إلغاء مؤسسات الأحباس والأوقاف وإلحاقها بممتلكات الدولة، ولكن رغم اتساع حركة التعليم وشموليتها إلا أنها لم تحقق أهدافها المنشودة، وتراجعت نسبيًا في الثمانينات نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على البلاد.

الفصل الثالث:

التوجه الاشتراكي لبناء الدولة في الجزائر وأفاق التنمية

- دراسة لأسس البناء -

1 - النظام السياسي والتشريعي في الجزائر المستقلة

2 - الشاذلي بن جديد ومرحلة الانفتاح السياسي "1979 - 1987"

3 - طبيعة النظام الاقتصادي وأفاق التنمية

4 - الأبعاد الاجتماعية والثقافية للدولة المستقلة

إنّ مشروع بناء الدولة الوطنية في الجزائر بعد استرجاع السيادة لم يكن بالأمر الهيّن، وهذا راجع بالدرجة الأولى لبقايا الاستعمار، إذّ ظلت بعض بنود اتفاقيات ايفيان عائقا في مرحلة بناء الدولة خاصة في السنوات الأولى، وبالإضافة إلى تعرض البلاد لصراعات وأزمات داخلية حول السلطة كادت أن تعصف بوحدة الأمة وتؤدي لانقسامها وتعمق الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، إلا أن قوة وحنكة بعض الشخصيات السياسية والعسكرية، والتي كان لها دور بارز في النضّال الوطني،كان لها دور ثان في الحفاظ على استقرار البلاد ووحدة الشعب.

وسنتناول في هذا الجزء من البحث دراسة لعملية بناء الدولة في فترات رئاسية مختلفة، فقد كانت المرحلة الأولى في عهد الرئيس "**أحمد بن بلة**"، والتي يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية، إذّ حاولت فيها الدولة الجزائرية الحديثة إرساء الأسس الأولى للدولة، والتي سطرت برامجها الأساسية في مؤتمر طرابلس جوان 1962م، وبعد انقلاب جوان 1965م ستشهد الجزائر تحولات كبيرة على مختلف الأصعدة، إذّ اكتملت عملية بناء مؤسسات الدولة مع نهاية السبعينات، وحققت العديد من الانجازات التي لطالما ناضّل من أجلها الجزائريين لسنوات طويلة، فمجانيّة التعليم والطب، وتوفير مناصب الشغل، وإصدار قانون الثورة الزراعية كلها مشاريع هدفت لتحديث حياة الفرد وتطوريها، وسنحاول الإجابة على تساؤلات مركزية مفادها: هل تمكنت الدولة الجزائرية من تحقيق تنميّة شاملة؟ وما طبيعة النظام المعتمد في عملية البناء؟ هل هو النظام الرأسمالي الليبرالي أو الاشتراكي؟ وهل كانت الشخصيات الحاكمة فرانكفونية متأثرة بالنهج الغربي أم لا؟

1 – النظام السياسي والتشريعي في الجزائر المستقلة:

سنحاول التركيز على طبيعة النظام السياسي في الجزائر ما بين سنتي (1962 – 1987)م، وكما هو معلوم فقد تم تداول السلطة بين ثلاث رؤساء، كل واحد يختلف عن الأخر في تفكيره وإيديولوجياته السياسية، وفي بناء مرتكزات الدولة المستقلة، والتي عرفت نظام الحزب الواحد، إذّ كان حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم، وارتكزت السلطة السياسية في يد مناضلي الجبهة، ومن أهم التطورات السياسية إصدار دستور 1963م، ودستور 1976م، ومجموعة من المواثيق حدد الأطر التنظيميّة للبلاد.

1 – 1 – انجازات حكومة أحمد بن بلة سياسيا وتشريعيا:

من الصعب في اعتقادنا التطرق إلى كل انجازات حكومة "**أحمد بن بلة**" نظرًا لشموليتها، وتعدد مجالاتها، وكما أنه لا يمكننا الحكم على هذه الانجازات وتقييمها، نظرًا لقصر المدة المقدرة بثلاث سنوات، إذّ كانت غير كافية لإعادة بناء الدولة الجزائرية، وتهيئتها في مختلف المجالات، وكما أن الظروف التي عايشتها الجزائر غداة الاستقلال كانت قاهرة وجد معقدة، فالخسائر المادية والبشرية الفادحة التي خلفتها سبع سنوات ونصف من الحرب، إضافة إلى العديد من المشاكل التي تولدت عن الاستعمار، وأصبح معظمها ذا طابع بنيوي، وأهمها سقوط مليون ونصف مليون شهيد، وإجبار حوالي 3 ملايين شخص على الانتقال من مساكنهم، وأربع مئة ألف معتقل، وأربع مئة ألف مهاجر، ودون أن نسى الخسائر المادية التي سببها الجيش الفرنسي، بحرقه لآلاف القرى والبلديات، وألاف الهكتارات من الأراضي والغابات، وتلغيم المناطق الحدودية، وبالتالي فقد كانت سنة 1962م جد مضطربة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي[1]، ودون أن ننسى أزمة صائفة 1962م والصراع حول السلطة.

وقد أكدت حكومة "**أحمد بن بلة**" الأولى على السيادة الوطنية، وهذا من خلال إقامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن طبيعة النظام السياسي في الجزائر اتخذ طابعه الجمهوري الديمقراطي على النّمط الغربي، بدلاً من النظام الملكي القائم على التسلط وتضييّق الحريات، وكما تم التأكيد على بناء جبهة التحرير الوطني، وتوحيد السلطة، واعتماد مبدأ سياسة الحزب الواحد[2]، فحُظر نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في 29 نوفمبر 1962م، ولم يعد لجبهة التحرير الوطني المنبثقة عن أزمة صيف 1962م أي منافس في الساحة السياسية الوطنية، وفي شهر أوت 1963م أعتبر حزب الثورة الاشتراكية بزعامة "**محمد بوضياف**" خارجًا عن القانون[3]، وتم إلغاء أي تشكيل حزبي غير جبهة التحرير، لأن تشكيل هذه الأحزاب يعني انقسام الشعب، (الشرعية

[1] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 93 – 94.

[2]– جودي الأخضر بو الطمين: **الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها عرض وتحليل**، دار البعث، قسنطينة، ص 80.

[3] – يفسر الباحث "عامر رخيلة" سبب الصراع بين "ابن بلة" والمعارضة أن هذا الأخير كان يعمل على إبعاد الواحد تلو الأخر من اللذين كان لهمم دورا تاريخيا في تفجير الثورة، حتى ينفرد كرمز للزعيم التاريخي في نظر جيل الاستقلال. ينظر – عبد العالي دبلة :"**الدولة في العالم الثالث طبيعتها ودورها، مثال الجزائر**"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 1996م، ص 316.

التاريخية لجبهة التحرير الوطني فهي تستمد شرعيتها بشكل جوهري من نضّالها وحرب الاستقلال[1] ، وكما تم تأسيس مؤسسات الدولة، كالحكومة والمجلس الوطني والدستور.

ـ التخلص من بعض بنود اتفاقيات ايفيان كجلاء آخر جندي فرنسي عن البلاد في 15 جوان 1964م، والعمل على تخفيض المدة الزمنية للانسحاب من قاعدة المرسى الكبير وقاعدة رقان[2].

– دستور 1963م والاستحواذ على السلطة:

كان من المفروض أن تتم مهمة إعداد الدستور من طرف اللجنة الوطنية "المخولة قانونيًا" بالتشريع وسن دستور للأمة، إلا أن "**ابن بلة**" سلك مسار الصراع مع الجمعية[3] بإقدامه مع مجموعة من مناضلي جبهة التحرير الوطني بتحضير مسودة الدستور[4]، وقدمت للنواب لمناقشتها في 24 أوت 1963م، وبعد خمسة أيام تم التصويت الشكلي على الدستور يوم 28 أوت 1963م، وبضّمان الموافقة الشكلية للجمعية الوطنية على الدستور، تم

---

[1] – Benjamin Stora: **Histoire de l'Algèrie depuis l'indèpendance (1962_ 1988)**,hibr èditions , Algèrie, 2012, p, 20 .

[2] – جودي الأخضر بو الطمين: المرجع السابق، ص 18.

[3] – لقد وضع دستور 1963م وفق أسلوب غير ديمقراطي، فعندما كان النقاش يدور داخل لجنة الدستور (La commission de La constitution) في شهر جويلية 1963م، كانت اقتراحات رئيس المجلس "فرحات عباس" و"مراد أوصديق"، وغيرهم من النواب محل أخذ ورد في نطاق اللجنة صاحبة الاختصاص، كانت هناك دوافع للمكتب السياسي (إن لم نقل الرئيس) في الاستحواذ على أحد اختصاصات الجمعية النيابية التأسيسية المخول لها بموجب استشارة شعبية صلاحية إعداد الدستور، وقد لعب المكتب السياسي دورًا رئيسيًا في إعداد الدستور، إذّ قرر أن يأخذ مسألة سن الوثيقة الدستورية على عاتقه، ومما يؤخذ على إجراء المكتب السياسي أنه اتخذ الطابع السياسي، دون أن يؤخذ في الاعتبار جنوحه عن مقتضى ما هو مقرر في الأمر رقم: 62–035 الذي أستفتي فيه الشعب فأعتمِد قانون أساسي للدولة الجزائرية، وصحيح أن مشروع الدستور قد عُرض على "ندوة الإطارات" في الجزائر وقسنطينة ووهران، وكما طرح أمام "الندوة الوطنية للإطارات الحزبية" المجتمعة في قاعة الماجستيك بتاريخ 31 جويلية 1963م (لم يشارك فيها كل النواب)، وكما انطوت على إطارات مدنية وعسكرية وأمناء المنظمات الجماهيرية والمهنية، وقد تم الموافقة الإيجابية على مشروع الدستور، والذي طُرح على مكتب المجلس الوطني التأسيسي من قبل خمسة نواب على شكل اقتراح قانون أساسي، وعليه فإنّ دستور 10 سبتمبر 1963م لم يكن في حقيقة الأمر من إعداد جمعية وطنية نيابية (وعلى الرغم من موافقة المجلس الوطني التأسيسي، واستفتي فيه الشعب)، يجوز القول أن دستور 1963م صدر وفق أسلوب غير قانوني يخالف مقتضى أحكام الصلاحية الثالثة للقانون الدستوري الصغير 1962م. ينظر – عبد الله بوقفة: **القانون الدستوري الجزائري – تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائري –**، دار الهدى، الجزائر، 2010م، ص ص 68 – 69.

[4] – بالنسبة لمسوّدة الدستور تجدر الإشارة إلى أن السيد "محمد توفيق الشاوي" كان له دور في إعداد مسودة الدستور، ويقر أنه اختلف كثيرًا فيما يتعلق بأن يتم إعلان استقلال الجزائر على أنها عربية إسلامية، وأن دستورها ديمقراطي، وتلتزم مبادئ عدم الانحياز، والاشتراكية نظامها الاجتماعي، ولكنه لقي معارضة من أعضاء المكتب السياسي، والذين أقروا على أن تكون جمهورية ديمقراطية شعبية، وحسب رأي "توفيق الشاوي" أكد أن اتجاه "فرحات عباس" وجماعته، كان له دور في حراسة الاتجاهات التي يحرص عليها الفرنسيون، وأنهم لم يكونوا يومًا اشتراكيين، وإنما اتخذوا الشعارات الاشتراكية شعارات لطمس الهوية العربية الإسلامية للدولة الجزائرية الناشئة، وكما واجه "توفيق الشاوي" معارضة ثانية فيما يتعلق بقانون الجنسية، بأن تكون الجنسية لها علاقة بالإسلام، وإذا أمكن لا تكون لها علاقة بالعروبة. ينظر – توفيق محمد الشاوي: **مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945 – 1995م**، دار الشروق، القاهرة، 1998م، ص ص 359 – 360،

استفتاء الشعب يوم 08 سبتمبر 1963م[1]، وأعلنت نتائج الاقتراع يوم 10 سبتمبر 1963م، والتي كانت على النحو الأتي: المسجلون 6.581.340، والمنتخبون 5.827.618، تم التصويت بنعم 5.805.103، والأوراق الملغاة عددها 22.515 حسب ما ورد في الجريدة الرسمية يوم 19 سبتمبر 1963م، وبالتالي فإن نسبة موافقة الشعب الجزائري على دستور 1963م تجاوزت الـ 80 بالمئة[2]، وهكذا أصبحت لـ "**أحمد بن بلة**" الشرعية القانونية لتولي رئاسة الحكومة الجزائرية.

إنّ دستور 1963م جعل الحكم يقوم على مبدأ السيادة الشعبية، وجعل من الدولة وسيلة لخدمة جميع المواطنين كما هو مؤكد في المادة العاشرة: "**إن الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هي: صيانة الاستقلال الوطني، وسلامة التراب الوطني، والوحدة الوطنية، وممارسة السلطة من طرف الشعب الذي تتركب طليعته من: فلاحين، وعمال، ومثقفين، وثوريين، وتشييد ديمقراطية اشتراكية، ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، وضمان حق العمل، ومجانية التعليم، وتصفية بقايا الاستعمار، ومقاومة كل أنواع التمييز القائم على أساس الجنس البشري....**"[3].

لقد أثار دستور 1963م ردود أفعال سلبية من قبل معارضيه، فقد استقال "**فرحات عباس**" من رئاسة المجلس احتجاجا على الطريقة والكيفية التي تم عرض الدستور بها، ونعته بعض المعارضين بالغموض، وشككوا في شرعيته القانونيّة، واعتبروه دستورا غامضًا، وهذا ما صرح به المقرر العام للمجلس "**بن عبد الله**" الذي قال: "**إن هذا الدستور ليس رئاسيا ولا برلمانيا، إنه نظام مؤسساتي للحكومة من طرف الحزب**"، وقد اعتبره بأنه نظام مؤسساتي لحكومة تحكمها النخب[4].

وبالرغم من الاستفتاء الشعبي على الدستور واكتساب "**ابن بلة**" ظاهريًا للصبغة القانونية، إلا أن بعض الباحثين المختصين في القانون الدستوري، يعتبرون أن دستور 1963م وضع بطريقة غير دستورية، وجسد الدكتاتورية الرئاسية بتفعيل المادة 59، التي أفضّت بأن يستحوذ رئيس الجمهورية على جميع السلطات، إذّ أعلن يوم 03 أكتوبر 1963م أمام المجلس الوطني على تفعيل الحالة الاستثنائيّة، والتي دفعت العديد من الثوريين اعتبار

[1] – جودي الأخضر بو الطمين: المرجع السابق، ص ص 73، 75.
[2] – إبراهيم لونيسي: **رؤساء الجزائر في الميزان**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص، 78.
[3] – إبراهيم لونيسي: **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة**، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص، 70.
[4] – دبلة عبد العالي: المرجع السابق، ص 319.

أن رئيس الجمهورية يمارس ديكتاتوريّة دستورية، وبمعنى أدق الحكم الفردي، إذّ باتت السلطة في حوزت الرئيس القائد بحيث أمسك وجسّد وحدة القيادة للحزب والدولة[1].

وقد تحجج الرئيس "**ابن بلة**" منذ يوم 03 جويلية 1964م بتمرد العقيد "**شعباني**"، وأخضع سلك الولاة إلى مراقبة مباشرة من رئيس الجمهورية، وهذا بمقتضى المرسوم رقم 192/64 المؤرخ في 02 جويلية 1964م، والمتعلق بانتقال صلاحيات وزير الداخلية في المجال الولائي إلى رئيس الجمهورية، وكان هذا القرار الخطأ الأول الجسيم، الذي اقترفه رئيس الجمهورية بالنسبة لجماعة وجدة بقيادة "**هوراي بومدي**"، وكان الخطأ الثاني في نظرهم هو إعلان "**ابن بلة**" في خطابه الإعلامي يوم 14 جويلية 1964 عن إنشاء "ميليشيا شعبية" لا تخضع إلى رقابة وزارة الدفاع الوطني، وكما صدرت عدة إجراءات تماشيًا مع التعديل الوزاري الصادر بتاريخ 02 سبتمبر 1964م، والذي أفضى لجمع السلط في قبضة الرئيس القائد، إذّ خصّ رئيس الجمهورية شخصه بحقيبة وزير الداخلية، وألغى وزارتي الإعلام والمالية وعوضهما بمديريتين ملحقتين برئاسة الجمهورية[2].

وانطلاقا من إصدار دستور 1963م أصبح "**ابن بلة**" يمثل السلطة العليا للبلاد وأمسك بزمام الأمور، فهو يتمتع بصلاحيات غير محدودة مكنته من فرض نفسه على البلاد، وهو ما اعتبر ديكتاتورية في نظر البعض، خاصة جماعة العقيد "**هواري بومدين**"، والذي سيعمل للتخطيط للانقلاب على الرئيس، فهل كانت هذه في الأسباب الفعلية للانقلاب؟ أم أن طموح السلطة والزعامة لدى "**بومدين**" هو السبب الحقيقي؟.

– ميثاق الجزائر لسنة 1964م:

لقد قامت جبهة التحرير الوطني بعقد أول مؤتمر لها بعد الاستقلال، في الفترة الممتدة ما بين 16 و21 أفريل 1964م بالجزائر العاصمة، شاركت فيه مختلف الشخصيات الوطنية، وقد احتوى الميثاق على أربعة محاور رئيسة[3]، وهي:

– أولاً – من أجل ثورة اشتراكية: ونجد اختلاف في التسمية مع برنامج طرابلس الذي عنون بـ " من أجل تحقيق مهام الثورة الديمقراطية الشعبية"، إلا أن المضمون واحد، وقد تناول تحليل للحركة الوطنية، والعمل المسلح،

---

[1] – عبد الله بوقفة: المرجع السابق، ص ص 72 – 73.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 74 – 75.

[3] – جودي الأخضر بو الطمين: المرجع السابق، ص 88.

والأسس العقائدية للثورة الشعبية، وأكد الميثاق على خصائص الدولة الجزائرية "عربية إسلامية "، والثورة الاشتراكية وإقرار التسيّير الذاتي للوحدات الاقتصادية والزراعية[1].

– ثانيا – مشاكل المرحلة الانتقالية ومهام البناء: وشمل هذا المحور 3 فصول وملحق، تناول في الفصل الأول انتقال النظام الاقتصادي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ويكون عن طريق إلغاء الاستغلال الاقتصادي، وإنهاء العلاقات الاستعمارية، والاعتماد على الاشتراكية والثورة الزراعية، وأما الفصل الثاني فقد تناول المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي، وهي نفس النقاط التي تعرض لها برنامج طرابلس، مثل توسيع الطاقة الإنتاجية، وتأميم المصادر المعدنية والطاقوية، ....، وأكد الميثاق أيضا على ضرورة إتباع سياسة التوازن الجهوي، والفصل الثالث تعلق بتحقيق مطامح الجماهير الشعبية، وهي نفس النقاط التي تعرض لها البرنامج السابق، وأكد على ضرورة تحسين المستوى المعيشي، والصحي وتحرير المرأة بالتعليم ومحاربة الأمية، وأضاف نقاط أخرى كرعاية المجاهدين القدامى، واليتامى، الأرامل، وكما أكد على ضرورة الاستفادة من الطاقات الشابة وتوحيدها، وختم حديثه عن الهجرة إلى فرنسا وأوربا وإمكانية تخفيفها، والملحق تناول فيه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال بصورة مفصّلة[2].

– ثالثا – وسائل البناء: وقد خصص بفصلين، فملحق الفصل الأول تناول حزب جبهة التحرير الوطني إذّ أقر الميثاق بأنه حزبا طلائعيًا وليس حزب جماهير، وهو ما يتنافى مع برنامج طرابلس الذي نصّ على أن الحزب سيكون جماهيريا قويًا واعيًا، ثم تناول وضعية النقابات قبل الاستقلال وبعده، فالتحول من نقابة مطالب إلى نقابة تشارك في الحياة الاقتصادية لمحاربة كل أشكال البيروقراطية. وتم تناول الاتحادات الفلاحية،....، وأما الفصل الثاني تعلق بالدولة، كأداة للتسيير وجهاز يفرض باسم مصالح الجماهير، وهي وسيلة للدفاع عن الوطن، كما تحدث عن العدالة، وأمن الدولة، ويعتبر الجيش الوطني أداة الدفاع الوطني، والملحق تناول النظام الداخلي للحزب[3].

– رابعا. – تقرير الأمين العام للحزب تناول فيه بالتفصّيل الأوضاع العامة للبلاد سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا[4].

[1] – جودي الأخضر بو الطمين: المرجع السابق، ص 90.
[2] – المرجع نفسه، ص ص 91 – 92 – 94.
[3] – المرجع نفسه، ص ص 101 – 104.
[4] – المرجع نفسه، ص ص 105 – 108.

ومن خلال دراستنا لميثاق الجزائر يمكننا القول أن هذا الميثاق جاء مكملاً لبرنامج طرابلس، ولم يكن منافيًا له أو متناقضًا معه في بعض المواضيع، إذّ أكد الميثاق ودعم كل النقاط التي تم تداولها في برنامج طرابلس إلا أننا لمسنا بعض الاختلافات، وهذا راجع طبعًا للتغيرات التي شهدتها الجزائر بعد عامين من الاستقلال.

– تضارب حكومة أحمد بن بلة بين الصمود ومواجهة الصراعات الداخلية :

وكما قلنا سابقًا يصعب علينا الحكم على فترة حكم "**أحمد بلة**"، وهذا راجع لقصر المدة الزمنية، فثلاثة سنوات غير كافية لبناء دولة وطنية، وأهم ما ميز فترة حكمه نشوب صراعات سياسية حول السلطة، فالقضاء على أزمة صيف 1962م، مهد للظهور صراعات وأزمات سياسية جديدة، وتواصل الصراع العقيم، بين مختلف أطياف النخب الثورية، فمنها من اعتمد على العمل العسكري، ومنها من فضل المعارضة السياسية، وسنحاول الآن ذكر أهم التيارات المعارضة لحكم "**ابن بلة**" وسياسته، فكان حزب الثورة الاشتراكية بقيادة "**محمد بوضياف**" في 20 سبمبر 1960م[1]، من أشد المعارضين للسياسة "**ابن بلة**"، وبعد قضاء هذا الأخير على معارضة "**بوصياف**" واجهته معارضة سياسية أخرى بزعامة "**حسين آيت أحمد**"، إذّ أعلن عن تأسيس جبهة القوى الاشتراكية في 29 سبتمبر 1963م[2]، ولا ندخل في تفاصيل وأسباب معارضة الطرفين لـ "**أحمد بن بلة**" لأن هذا الموضوع يحتاج لدراسة دقيقة، إلا أنهما كانا يتفقان على أنه ديكتاتوري متسلط[3].

وقد اتخذت بعض التنظيمات المعارضة العنف كأسلوب للوصول إلى السلطة، ومنها الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية بقيادة "**كريم بلقاسم**" و"**محند الحاج**"، وظهرت مجموعة مسلحة شيوعية بقيادة "**عبد الرزاق عبد القادر**" في جبال جرجرة عام 1963م، هدفها إقامة ما أسمته بدكتاتورية الجماهير أي بمعنى نظام شيوعي جزائري، وتعتبر جمعية القيم الإسلامية بقيادة "**الهاشمي التيجاني**" التنظيم الوحيد الذي ابتعد عن استعمال العنف، وكان هدفها مواصلة مهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بتربية الشعب[4]، وبالإضافة إلى معارضة العقيد "**شعباني**" في صيف 1964م، والتي انتهت بإعدامه[5]، وقد كانت لمعارضة "**محمد خيضر**" تأثير على

---

[1] – رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 69.

[2] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 135.

[3] – محمد عباس: **اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص 94.

[4] – رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع نفسه، ص، 71.

[5] – الطاهر الزبيري: **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011م، ص 55.

حكومة "**ابن بلة**" في نهاية عام 1963م[1]، وبالرغم من اشتداد المعارضة والصراع بين "**ابن بلة**" ومنافسيه إلا أنه تمكن من القضاء عليها، وبالتالي يمكننا القول أن هذه الصراعات تدفقت ارهاصاتها بعد أزمة صيف 1962م.

ومن خلال تسجيلنا لشهادة المجاهد "**محمد مهري**"[2]، والذي كان من الفاعلين أثناء فترة حكم "**ابن بلة**"، فقد كلف في البداية من طرف "**محمد خيضر**" بمهمة تسيير الإذاعة الجزائرية، وبعدها عينه "**ابن بلة**" مدير الشؤون الدينية، بوزارة الأوقاف التي كانت برئاسة "**أحمد توفيق المدني**" بداية من أكتوبر 1962م، وقد أكد السيد "**مهري**" أن الجزائر كانت تعاني من ظروف صعبة جدًا وأهمها نقص الخبرة والإطارات، وهذا لارتفاع نسبة الأمية، دون أن ننسى نقص الموارد المالية، إذّ أكده له السيد "**أحمد بن بلة**" شخصيا أن الخزينة المالية فارغة وبحلول شهر جانفي 1963م لن تتمكن الدولة من تغطية النفقات المالية إلا لشهر واحد.

وبناء الدولة الجزائرية حسب شهادة السيد "**مهري**" لم يكن بالأمر السهل، ولكن خلال عامين ونصف استطاعت حكومة "**ابن بلة**" بناء أجهزتها المختلفة ووصفها بالمعجزة، وقد كان للمساعدات التي تلقتها الجزائر من مختلف الدول العربية دور كبير في عملية البناء الأولى، ومساعدة الرئيس اليوغسلافي "**جوزيف بروز تيتو**" فقدم لـ "**ابن بلة**" 500 جزار تم توزيعها على الفلاحين، وقد حاول "**ابن بلة**" الاعتماد على المرأة في عملية البناء، وهذا راجع لإيمانه بدورها في المجتمع، وتجلى هذا من خلال خطابه في تلمسان مصرحًا بأن المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع، لذا يجب الاستفادة من قدراتها، وفتح المجال والطريق أمامها لتساهم في عملية البناء، من خلال تعلميها وتوظفيها في مختلف المناصب، إلا أن بعض الشيوخ والعلماء رفضوا خطاب "**ابن بلة**"، واعتبروه دعوة للاختلاط والفسق والتهتك[3]، وردوا عليه في خطبة الجمعة بالمساجد، ومن بينهم: الشيخ "**سحنون**" بالجامع الكبير، والشيخ "**عبد اللطيف سلطاني**" بمسجد كشارة، والشيخ "**العرباوي**"، وهذا ما خلق نوع من التطرف، وتم تنظيم مظاهرات ضد "**ابن بلة**" في بلكور، وبعد تشاوره مع السيد "**مهري**" تم تجاوز هذه المعارضة بفتحه لباب الحوار

---

[1] – رابح لونيسي: المرجع نفسه، ص ص 78 – 79.

[2] – محمد مهري: من مواليد 29 سبتمبر 1932م، بأريس باتنة، درس في مدارس المدينة، أرسله الشيخ البشير الإبراهيمي سنة 1954م، لمواصلة تعليمه في سوريا، درس المحاماة، وتولى عدن مهام أثناء الثورة التحريرية، إذ تولى مهمة الإشراف الطلاب الجزائريين بدمشق، ساهم في إنجاز الاتحادية الجزائرية للطلاب، 1958م، بالشرق الأوسط، ساهم في كسب الدعم العربي للثورة إعلاميا، عاد الى الجزائر بعد الاستقلال سنة 1962م، تولى عدة مهام أثناء فترة حكم "ابن بلة"، بعد انقلاب جوان 1965م، تفرغ لممارسة مهنته كمحامي، ينظر:
Mohamed Mehri : **Lueurs des chemins de la vie**, editions, alger, 2010.

[3] – كل المصادر والمراجع تأكد على تمسك "ابن بلة" بالعقائد الإسلامية، فقد نشأ وسط عائلة متدينة، ومتشبعة بالثقافة الإسلامية فوالده كان مقدم زاوية، كما انه التحق بالكتاب، وحفظ بعض الآيات القرآنية. للمزيد ينظر– أحمد منصور: المصدر السابق، ص 42.

مع الأئمة وتوضيحه لهم وجهة نظره، وهو يدل على أن "**ابن بلة**" لم ديكتاتوريا أو مستبدًا بل كان بابه مفتوح للحوار لكل الفئات حسب شهادة "**مهري**"[1].

وقد انتقد السيد "**مهري**" الرئيس "**أحمد بن بلة**" في سياسته أنه فتح المجال أمام الشيوعيين أمثال: "**محمد حربي، والبشير حاج بن علا، وحسين زهوان"**، فقد سيطروا على الإعلام مما سمح لهم بنشر الأفكار الشيوعية داخل جبهة التحرير والمجتمع الجزائري، وبالتالي فإن انتشار الأفكار الشيوعية داخل الجبهة من الأخطاء التي سجلت على الرئيس أثناء فترة حكمه، وبالرغم من أنه كان يهدف من خلال تعيين الشيوعيين في الجانب الإعلامي إلى تخمير الاشتراكية، إلا أن الشيوعيين استغلوا مناصبهم لنشر أفكارهم[2]، ويقر السيد "**زهوان**[3]" بقوله: " **أن الأخ بن بلة رغم أخطائه في العمل ورغم نواقصه الإيديولوجية فإنه سيبقى رمزًا للقومي الثوري الأكثر حساسية لضغوط الجماهير ورغباتها العميقة، والتي تتوافق وما تشير إليه الأدبيات الماركسية** "[4]، وبالتالي فأن "**ابن بلة**" رغم أخطائه كان هدفه خدمة الجماهير الشعبية عن طريق دفع الاشتراكية نحو الأمام لتحيق العدالة.

– حركة جوان 1965م هل هي تصحيح ثوري أم طموح السلطة؟

لقد أثارت قرارات "**ابن بلة**" الانفرادية غضب العقيد "**هواري بومدين**"، الذي لم يكن راضيًا على منذ بداية على اختيار "**ابن بلة**" لمندوبي المجلس التأسيسي في صائفة 1962م، وصولاً إلى تفرّده في التحضّير للمؤتمر الأول للحزب[5] في سنة 1964م، وعندما قرر تعيين "**شعباني**" قائدًا للأركان باقتراح من "**خيضر**" شعر "**بومدين**"

---

[1] – شهادة محمد مهري، يوم 01 جوان 2016م، في مكتبه بالمدية.

[2] – المصدر نفسه.

[3] – حسين زهوان: ولد في أوت 1935م ببرج منايل من عائلة ثورية، انخرط في حركة الانتصار وهو طالب بالمدرسة، سجن بين سنتي (1955 -1957)م، وما إنّ خرج من السجن حتى التحق بالثورة في الولاية الثالثة، تألم كثيرا لما خلفته مؤامرة الزرق، رقي ليصبح ضابطا في الولاية الثالثة، كلف من قبل قيادة الولاية بإبلاغ الحكومة المؤقتة في تونس بأوضاع الولاية سنة 1960م، وعين عضوا في المكتب السياسي للجبهة (1964-1965)، عارض انقلاب 19 جوان 1965، سجن ثم وضع في الإقامة الجبرية في الجنوب من 1965 حتى 1971م، عاش في المنفى بفرنسا منذ عام 1973م، وعاد إلى الجزائر ليترأس في عام 2005م اللجنة الجزائرية لحقوق الإنسان. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 300 - 301.

[4] – جمال بلفردي: المرجع السابق، ص 85.

[5] – انعقد المؤتمر في 16 أفريل 1964م، وقد اختلف في تسميته هل هو الأول أم الثالث؟ وكان فصلاً أخر من فصول الصراع بين "ابن بلة" و"بومدين"، وكانت كل المؤشرات تدل على أن الرئيس يسعى جاهدًا إلى بسط هيمنته المطلقة على كل دواليب الحكم، وقد كان واضحًا من خلال

أن "**ابن بلة**" يسعى لسحب البساط من تحت قدميه[1]، وما زاد الطين بلة بين الطرفين تنّحية بعض الشخصيات وتقليص نفوذ جماعة وجدة، فكانت استقالة "**أحمد مدغري**" من وزارة الداخلية بعد نزع سلطته من المحافظين وربطهم بالرئاسة، وكان دعم "**ابن بلة**" للجان إدارة الفنادق في صراعهم مع وزير السياحة "**أحمد قايد**" الذي تخلى عن منصبه، وما زاد من تعقد الأمور التعديل الوزاري الصادر في شهر ديسمبر 1964م، والذي قلصّ بشكل كبير من مهام "**شريف بلقاسم**" وزير التوجيه، والذي كان تحت سلطته وزارتي الإعلام والتعليم الوطني والشباب، فأضحى رئيس الجمهورية "**ابن بلة**" أمين عام لحزب جبهة التحرير ورئيس للحكومة، وفي نفس الوقت منح لنفسه حقائب وزارات الداخلية والمالية والإعلام[2].

وقد استغل "**ابن بلة**" غياب "**بومدين**" الذي كان يمثل الجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة لمساندة القضية الفلسطينية، وأصدر قرار تنحية "**عبد العزيز بوتفليقة**" من وزارة الخارجية، وهي النقطة التي أفاضت الكأس[3]، فقام "**بومدين**" بعد عودته بجمع بعض القادة العسكريين: "**الطاهر الزبيري**[4]، **وسعيد**

الحملة الدعائية التي سبقت بشهور انعقاد المؤتمر، وتشكيلة اللجنة التحضيرية التي سيطرت عليها العناصر اليسارية، والعلماء وحاشية الرئيس، الذي كان يبحث عن أي غطاء إيديولوجي لتبرير سياسته، فأراد برنامج مكملاً للقاء طرابلس، الذي لم تعترف به كل الشخصيات الوطنية، فاعتبرت العناصر العسكرية المقربة من "بومدين" أن هذه السياسة مغامرة غير محدودة العواقب، خاصة وأن "ابن بلة" كان يوظف خليطًا غريبًا من اشتراكيات استلهمها من تجارب يوغسلافية، وصينية وسوفياتية وكوبية، مضيفًا عليها صبغة إسلامية لتصبح قابلة للتصديق، ولهذا وقف الضباط صفًا واحد مع "بومدين" ضد "ابن بلة"، لأن مهمة الجيش الدفاع عن الخيارات الشعبيّة وحماية الوحدة الترابية، وليس العضوية في المكتب السياسي أو لجنة مركزية، وكما هو معمول به في الدول الاشتراكية، وكانت مشاركة "بومدين" وجماعته في المؤتمر خوفًا من أن يتمكن "ابن بلة" استماله المؤتمرين وعزل قادة الجيش، وحرمانهم من إبداء رأيهم في قرارات الحكومة، وخلال مداولات المؤتمر تهّجم بعض المؤتمرين على الجيش، وخاصة مسؤولي الفيدراليات الذين كانوا يطالبون بتطهير الإدارة والجيش من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وهو ما رفضه وزير الدفاع، على أنهم قدموا خدمات ثورية، إلا أن "ابن بلة" سعى لإقرار مبدأ فرض الرقابة الحزبية على الجيش، ولأنه سينتخب أمينا عاما للحزب، فمعنى ذلك بسط رقابته الشخصية على الجيش. ينظر – الشادلي بن جديد: **مذكرات 1929 – 1979**، تحرير: عبد العزيز بوباكير، الج1، دار القصبة، الجزائر، 2011م، ص ص 202 – 203 – 204 – 205.

[1] – الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، المصدر السابق، ص 10.

[2] – عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 185.

[3] – الشادلي بن جديد: المصدر السابق، ص 213.

[4] – يقول "الطاهر الزبيري" أن "ابن بلة" طلب منه الوقوف إلى جانبه ضد "بومدين"، وقبيل انعقاد المؤتمر الأفروأسياوي في جوان 1965م، قام "ابن بلة" بجولة إلى كل من الأوراس وسكيكدة وعنابة، واصطحب "الزبيري"، وبعض أعضاء المكتب السياسي معه، وخلال تواجد الوفد الرئاسي بتبسة، أعلم "ابن بلة" قائد الأركان "الطاهر الزبيري" أنه سيطلب من جماعة "بومدين" تقديم استقالتهم، وإعلانه الأمر في الإذاعة، فحاول "الزبيري" تهدأت الرئيس، ولا داعي لفتح أزمة جديدة في البلاد، إلا أن "ابن بلة" كان حازمًا في قراراه، وحاول إقناع "الزبيري" بأن يكون إلى جانبه، وأثناء ملاقاته مع "بومدين" أخبره بأن "ابن بلة" غاضب منهم، ولم يعلمه بكامل التفاصيل، إلا أن "بومدين" هو الأخر بدأ في التخطيط لأمر الانقلاب بعد وصول استشارة إطارات الدولة التي كانت غير موافقة على سياسة الرئيس الانفرادية. ينظر – الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، المصدر نفسه، ص 10.

عبيد، وأحمد درايا، وصالح السوفي، وعبد العزيز رزداني"، وتم الإجماع على إزاحة الرئيس "**أحمد بن بلة**"، وتم إعداد خطة دقيقة لتنفيذ المهمة[1].

وإنّ ثقة "**ابن بلة**" الكبيرة في "**بومدين**" والمؤسسة العسكرية لم تجعله يصدق التأويلات الصحفية بإمكانية حدوث حركة انقلابية ضده رغم التقرير السري الذي أعده المدير العام للأمن "**مصطفى فتال**"، وقدمه للرئيس "**ابن بلة**" ثلاثة أشهر قبل الانقلاب، والذي يؤكد وجود تحركات مشبُوهة، ويستّطرد قائلاً أن "**ايت حسين**" التقى بأعضاء من الحركة الانقلابية بسويسرا أثناء سفرهم إلى موسكو، وطلبوا منه الانّضمام إلى حركتهم ، فأعلم هذا الأخير "**الحاج بن علا**" بخيوط العملية، الذي أخبر بدوره الرئيس، إلا أن هذا الأخير لم يقتنع بمسعى هذا الحل، ولا بالفرضيات المطروحة للإحاطة به[2].

وكانت الجماعة الغاضبة من "**ابن بلة**" تسعى للإطاحة به قبل انعقاد المؤتمر الافروأسياوي، فعقد اجتماع يوم 02 جوان 1965م بوزارة الدفاع، حضره كل من: "**بوتفليقة، ومدغري، شريف بلقاسم**" من جماعة وجدة، والكومندان "**عبد القادر شابو**" و"**سليمان هوفمان**"، وهما ضابطان فارين من الجيش الفرنسي، وناقش الحضور إمكانية الإطاحة بـ "**ابن بلة**" قبل المؤتمر، ودون إراقة الدماء، فأجاب مسؤول الأمن العسكري "**قاصدي مرباح**" بالإيجاب، وبعدها قام "**بومدين**" باستدعاء قادة النواحي العسكرية "**سعيد عبيد**" و"**الشاذلي بن جديد**"، و"**عمار ملاح**" و"**عبد الرحمن بن سالم**" و"**محمد الصالح يحياوي**"، والكولونيل "**عباس**" و"**عثمان**" لوضع الخطة النهائية للعملية الانقلابية التي حدد تاريخها يوم 19 جوان 1965م[3].

وبعد عودة "**ابن بلة**" من زيارته للغرب الجزائري، دخل العاصمة ليلة 19 جوان، ولم يكن يتوقع ما دُبر له، فيقول: "**كسروا الباب وقالوا: يا أحمد لا بد أن تأتي معنا لوزارة الدفاع أدركت مباشرة أن هناك انقلاب ضدي، وكان عدد الجنود والضباط الذين جاؤوا لاعتقالي بين خمسة عشر وعشرين، وكان على رأسهم العقيد الزبيري ... وقال: يا أحمد لا بد أن تمشي معي لوزارة الدفاع... وقد عرفت منذ البداية أن بومدين هو من قام بالانقلاب**"[4].

---

[1] – عبد الواحد بوجابر: المصدر السابق، ص 186.

[2] – جمال بلفردي: المرجع السابق، ص 160.

[3] – رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 97.

[4] – أحمد منصور: المصدر السابق، ص ص 303 – 304 – 305.

وبغض النظّر عن الأسباب التي كانت وراء الانقلاب، فما يهمنا هو هل كان فعلاً تصحيح ثوري؟ أم أنه امتداد للصراع بين السياسي والعسكري؟ هو ما سنحاول الإجابة عنه لاحقًا.

وعليه يمكننا القول أن حكومة "**أحمد بن بلة**"[1] غداة استقلال البلاد، قد اضّطلعت بمهام صعبة ومصيرية في فترة حرجة من تاريخ الجزائر المعاصر، وقد وقفت إلى حد كبير في هذه المهمة رغم قصر المدة التي قضتها في السلطة، إلا أن هذه الحكومة قد رسمت لنفسها برنامجًا متكاملاً وأهدافًا مضّبوطة مستوحاة من ماضي الشعب الجزائري ونضّاله وواقعه وخصوصياته.

وقد حرصت حكومة "**أحمد بن بلة**" فور تسلمها لمقاليد حكم البلاد على تحديث النظام السياسي، واستعادة مقومات السيادة الداخلية كالأمن والدفاع، وتأسيس أجهزة الحكومة، في أسرع وقت ممكن، وقد نجحت في ذلك رغم العراقيل التي كانت وضعتها فرنسا، ومشاكل الفقر والأمية، ونقص الموارد المالية، وإنّ نظام الجزائر الجمهوري التحديثي، وبالرغم من إتباعه لسياسة الحزب الوحيد إلا أنه تدعم بسلسلة من الإصلاحات القانونيّة والاقتصادية والاجتماعيّة هدفها ترسيخ معالم الدولة المستقلة، وبالرغم من الإطاحة بنظّام "**ابن بلة**" إلا أنه يمكننا القول أنه اكتسب الشرعية من نضّالاته الوطنيّة، وشعبيته لدى غالبية الشعب الجزائري، وقدرته على التعامل مع مختلف القضايا والملفات الشائكة التي اعترضت نظامه، إضافة إلى روحه الوطنية والعربية والإسلامية.

3 – 1 – 2 – فترة حكم هوراي بومدين 1965 – 1978:

لقد كانت المرحلة الانتقالية برئاسة "**ابن بلة**" من أصعب المراحل في بناء دولة ما بعد الاستقلال، نتيجة للاضطرابات السياسية، وضعف البلاد اقتصاديا وثقافيا، وأهم ما في الأمر أن القوى المتصارعة في هذه الفترة، أهملت التفكير في وضع مخططات دقيقة واضحة لبناء مؤسسات الدولة وتقويتها، ولا ننكر بطبيعة الحال أن حكومة "**ابن بلة**" تمكنت من تحقيق انجازات مهمة وبقيت راسخة حتى بعد انقلاب جوان، والتي سيعتمد عليها

[1] – قد لا يكون "ابن بلة" مسؤولاً كليةً عن الأخطاء الكبيرة التي ارتكبت أيام حكمه فبعضها جاء بسبب الظروف الصعبة التي كانت تعاني منها البلاد، ولكن البعض الأخر يرجع إلى تصرف البعض، وأقل تقدير إلى عدم وضوح الرؤية السياسيّة، فقد أحاط نفسه بعدد من المستشارين الذين قدموا إلى الجزائر من كل حدب وصوب، إما بسبب كونهم عاطلين عن العمل في بلادهم الأصلية أو لأنهم كانوا يبحثون عن أرض بكر يجربون فيها مفاهيمهم الثورية المختلطة، وهكذا عملت هذه الظروف والعوامل على دفع "ابن بلة" لاتخاذ قرارات متسرعة، فقد صدرت سلسلة من التأميمات دون إعداد مسبق، وشكلت لجان للتسيّير لم تكن تتوفر فيها أي مواصفات ضرورية، وبدأت مؤسسات الجمهورية الوليدة تترنح بين الحكم الفردي وبين الشعبويّة، وبدأ "ابن بلة" عهده ناصريًا يحمل لواء الدعوة العربية، ولكنه سرعان ما استعار أيضًا شعار الماركسيّة من المحيطين به، وانتهى به الأمر إلى استلهام تجربة "ماوتسي" تونغ، وكان تأسيسه لمليشيا شعبية يواجه بها الجيش النظامي قد عجل بسقوطه. ينظر جورج الراسي: المرجع السابق، ص ص 265 – 266.

النظام الجديد، فما هي أهم انجازات الرئيس "**بومدين**" سياسيًا؟ وهل سيتمكن مع جماعته من تحقيق ما عجزت عنه حكومة "**ابن بلة**"؟

وقد كانت العديد من المؤشرات التي تبين أن "**ابن بلة**" تمكن من الانتصار على خصومه، وأن الأمور تسير نحو استقرار السلطة السياسية في البلاد، خاصة بعد إطلاقه لسراح المساجين السياسيين، وإصدار ميثاق الجزائر، ووصوله لاتفاق مع جبهة القوى الاشتراكية، فهي مؤشرات كانت توحي بدخول الجزائر في مرحلة الاستقرار، والتفرغ لبناء مؤسسات الدولة الحديثة، والتفكير في المستقبل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وخاصة أن الجزائر كانت تحضر للمؤتمر الأفروأسياوي، والذي بانعقاده سيتمكن "**ابن بلة**" من فرض سلطته داخليا وخارجيا، إلا أن إطاحة وزير الدفاع بنظام "**ابن بلة**"، واتهامه بالخيانة، ودعم عبادة الشخصية، وكما برهنّت الميليشيات التي أنشأها "**ابن بلة**" عن عدم جدواها، إذّ انضم رئيسها إلى قوات "**بومدين**"، وبالتالي فقد كشف هذا الانقلاب على حقيقة كانت موجودة أثناء الثورة، واستمرت حتى بعد الاستقلال، وهي أن الجيش هو القوة الوحيدة المنظمة التي يمكن أن تحدث تغيرات جوهرية على الساحة السياسية، وليس السياسيين، وكما كشف الانقلاب عن حقيقة ثانية، وهي هشاشة السلطة السياسية في البلاد، وقد أثبتت الأحداث تعطش "**بومدين**" للسلطة، فكان ينتظر الفرصة السانحة للاستيلاء على الحكم، فاستغل الهفوات التي وقع فيها الرئيس لتأليب السلطة السياسيّة والعسكرية ضده[1].

– النظام الجديد بين البحث عن الشرعية وتركيز السلطة:

لقد انتهج مجلس الثورة بعد قلب نظام حكم "**ابن بلة**" طريقة خاصة، وهي بناء الدولة من القاعدة، أي دستورية النظام الديمقراطي الشعبي تدريجيًا، وبلغة رجال السياسة والإدارة التي بالغوا في الافتتان بها

((La Constitutionnali Progressive De Système))، وقد كانت تتولى شؤون الحكم هيئة تنفيذيّة مدنيّة، فردية الطابع يترأسها قائد عسكري، يمكن أن يقال عنها حكومة ثورية، وبجانبها مجلس ثورة، وقد كانت القيادة الجماعية في بادئ الأمر أكثر تماسك وتماثل، وكان عددها ستة وعشرون عضو، إلا أنها تقلصت

[1] – عبد العالي دبلة: المرجع السابق، ص ص 327 – 328.

مع الوقت إلى ثمانية أعضاء، وكما تراجعت سلطة مجلس الثورة رويدًا رويدًا لصالح الرئيس القائد "**هواري بومدين**"، والذي وصف بالزعيم، وقام بتركيز السلطة في حوزته وفق أسلوب ذكي[1].

ومنذ تاريخ 19 جوان[2] سيتولى الجيش بقيادة "**هواري بومدين**" مهمة بناء الدولة، وبناء المجتمع وحتى بناء الأمة الجزائرية، ولكي لا يرتكب الرئيس الجديد أخطاء من سبقوه احتمى بأهم مؤسسة مركزيّة للدولة، وهي مجلس الثورة[3]، والذي حاول من خلاله "**بومدين**" اكتساب الشرعيّة والمشروعية لحكمه وقراراته، وقد أعلن عن تشكيلة المجلس[4] في 25 جوان 1965م، والذي ضّم بالدرجة الأولى جماعة وجدة (**أحمد قايد، مدغري**[5]، **شريف بلقاسم، بوتفليقة**)، وهي أقوى مجموعة على الإطلاق، ولا تناقش قراراتهم في الدوائر الوزارية، إلا بتدخل من طرف العقيد رئيس مجلس الثورة، إلا أنها وبعد عام 1971م ستتمزق هذه المجموعة، ولم يبقى منها في ديسمبر 1978م إلا "**بومدين، وبوتفليقة**"، وما يلاحظ على هذه الجماعة وجود تباين في القناعات والإيديولوجيات، فالثلاثي "**مدغري، وقايد، وبوتفليقة**" كانوا يخفون التوجّه الليبرالي الغربي على عكس الرئيس "**بومدين**"، الذي كان يبرز محاسن الاشتراكية[6].

---

[1] – عبد الله بوقفة: المرجع السابق، ص 101.

[2] – بعد انقلاب جوان 1965م تم مصادرة بعض الصحف والجرائد أهمها جريدة "Alger Républicain"، والتي كانت من أهم الصحف في الجزائر، إذْ كان رأس مال الصحيفة يتجاوز 300 ألف فرنك، وكان اتجاه الجريدة ماركسي. ينظر –

Christiane Souriau - Hoebrechts: Op Cite, p 232 - 233.

[3] – عبد العالي دبلة: المرجع السابق، ص 329.

[4] – ضّم المجلس كل من: "بومدين" رئيسًا، و"عبيد سعيد، بلهوشات عبد الله، ابن أحمد محمد، ابن الشريف أحمد، ابن جديد شاذلي، ابن حدو بوحجار، ابن سالم عبد الرحمان، بوبنيدر الصالح، بوجنان أحمد، بومعزة بشير، بوتفليقة عبد العزيز، شريف بلقاسم، دراية أحمد، قائد أحمد، خطيب يوسف، محساس أحمد، مدغري أحمد، منجلي علي، محمدي السعيد، محمد ولد الحاج، مولاي عبد القادر، سوفي صالح، طيبي محمد، يحياوي محمد الصالح، زبيري الطاهر. ينظر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، بتاريخ 06 جويلية 1965، ص 804.

[5] – أحمد مدغري: من مواليد 23 جويلية 1934 بسعيدة، استطاع مواصلة دراسته وتحصل على البكالوريا واشتغل بالتدريس، فناضل في صفوف الحركة الكشفية والطلابية، والتحق بالثورة في الولاية الخامسة، ترقى ليصبح كاتبا للقائد "سي فراج"، وثم أمينا عاما للولاية، وبعد الاستقلال عين وزيرا للداخلية في أول حكومة يشكلها ابن بلة، اختلف مع ابن بلة فأقيل من الوزارة، شارك في انقلاب 19 جوان 1965م، وعين عضوا في مجلس الثورة ووزيرا للداخلية، وعرف بأنه مؤسس الإدارة الجزائرية، عارض "بومدين" في الإصلاح الزراعي وتسير المؤسسات، وأعلن في يوم 10 ديسمبر 1974 عن انتحاره في ظروف غامضة. ينظر – عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الثورة، المرجع السابق، ص ص 467 – 468.

[6] – جمال بلفردي: المرجع السابق، ص ص 186 – 187.

وقد عمل النظّام الجديد سياسيا على تعطيل العمل بدستور 1963م، وفقًا للأمر رقم 182/56 المؤرخ في 10 جويلية 1965م[1]، وفي انتظار إصدار دستور جديد سيكون مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة، وتم تكوين حكومة جديدة[2] تتولى تسير الشؤون العامة للبلاد، وقد تمحور عمل النظام السياسي الانتقالي حول النهوض بواجبين على الساحة السياسية في بادئ الأمر، فالأول إعادة التنظيم الهيكلي لجبهة التحرير الوطني، الحزب الطلائعي وفق نظرة ثورية جديدة، وأما الثاني فتأسيس مؤسسات حقيقية قوية وفعالة، وبالطبع أَخضَع مجلس الثورة، أو بمعنى أدق الرئيس "**بومدين**" هذا العمل الجبار لحساب عقلاني، وليس ارتجالي، يُستهدف من خلاله بناء دولة لا تزول بزوال الرجال والحكومات، ولهذا لم يحدد فترة زمنية للمرحلة الانتقالية، بحيث أراد أن يعالج مشكلة الإصلاح بشكل تدريجي، وقد أدرك النظام الانتقالي لبناء مؤسسات الدولة تحت رعاية حزب طلائعي عمل على إصدار دستور 1976م، وانتخاب مجلس شعبي وطني، ورئيس الجمهورية حكم مدة زمنية انتقالية لمدة إحدى عشرة حولا[3]، وما يثير التساؤل لماذا لم يتم تنظيم انتخابات ديمقراطية بعد حركة جوان 1965؟ ولماذا لم يمنح الشعب فرصة اختيار من يحكمه؟

لقد كان هناك توحد بين شخص "**بومدين**"، وجهاز الدولة الجزائرية، وهذا التوحد العجيب هو الذي سيحدّد علاقة الدولة بالمجتمع، وقد كان الرئيس هو من يوزع السلطة والنفوذ حسب رغبته، فيعطي من يشاء، ويحرم من يشاء، وربما يمكن القول أن شخصانية "**بومدين**" قتلت جهاز جبهة التحرير، وشلّت فاعليته حين حكمت عليه بالهامشية مستعيضّة عنه بالأجهزة المختصّة، والمؤسسة العسكرية العنصر الحاسم في الصراع، ولم يُعلن "**بومدين**" حقيقة عن تكوين المجلس الشعبي الوطني، وتنظيم انتخابات رئاسية إلا في 19 جوان 1975م، تمهيدًا للاستفتاء حول الميثاق الوطني، فحتى وظائف مجلس قيادة الثورة لم تكن معروفة ومحددة، وقد كانت الحكومة تخضع لرقابته المباشرة، وما يثير الانتباه أن "**بومدين**" في هذه المرحلة قد اضّطلع بمناصب رئيس الدولة،

---

[1] – عبد الله بوقفة: المرجع السابق، ص 104.

[2] – تألف من: "هواري بومدين" رئيسا للحكومة ورئيسًا لمجلس الوزراء، "بيطاط" وزير الدولة، "بوتفليقة" وزير للشؤون الخارجية، "مدغري" وزير الداخلية، "أحمد قايد" وزير المالية والتخطيط، أحمد محساس" وزير للفلاحة والإصلاح الزراعي، "بشير بومعزة" وزير الأنباء، "محمد بجاوي" وزير العدل، "أحمد طالب الإبراهيمي" وزير التربية، "تجيني هدام" وزير الصحة العمومية، "بوعلام بن حمودة" وزير قدماء المجاهدين، "بلعيد عبد السلام" وزير الصناعة والطاقة، "عبد القادر زعيبك" وزير البريد والمواصلات، "عبد النور علي يحي" وزير الأشغال العمومية، "محمد الهادي الحاج اسماعيل" وزير التعمير والإسكان، "نور الدين دلسي" وزير التجارة، "عبد العزيز زرداني" وزير العمل والشؤون الاجتماعية، "عبد العزيز معاوي" وزير السياحة، "عبد الكريم بن محمود" وزير الشبيبة والرياضة، "العربي سعدوني" وزير الأوقاف. ينظر –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 58، بتاريخ 12 جويلية 1965م، ص 831.

[3] – عبد الله بوقفة: المرجع نفسه، ص ص 111 – 112.

ورئيس مجلس قيادة الثورة، ورئيس مجلس الوزراء، وهي تؤكد لنا مرة أخرى على الأسلوب الشخصاني في السلطة[1].

وكما قلنا فإن البومدينية قد ركزت منذ بدايتها على إرساء مؤسسات دولة، تكون قوية ومتماسكة ولا تزول مهما كانت الضغوطات والأزمات، وعلى هذا الأساس تم تأسيس وبعث عدة مؤسسات إلى جانب مجلس الثورة، والحكومة، فأصدر أمر 16 ماي 1969م، والمتضّمن القانون الأساسي للقضاء، وأنشأ المجلس الأعلى للقضاء، ويعمل تحت رئاسة رئيس الدولة، وكما أعلن في 18 فيفري 1966م عن إنشاء المجلس الإسلامي الأعلى، ووضع تحت رئاسة وزير الأوقاف، وأعلن أيضًا المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى الأمر رقم: 06، والصادر بتاريخ 08 نوفمبر 1968م، والمجلس عبارة عن هيئة ذات طابع استثنائي، ويجمع الأعضاء المؤهلين من الهيئات السياسية والإدارية، والاقتصادية والمالية والوحدات الرئيسية للإنتاج، مهمته المساهمة في إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة في إطار التخطيط[2].

ولإضّفاء الطابع الديمقراطي، وتأكيد مبدأ مشاركة جميع فئات الشعب في التسيّير، واتخاذ القرارات الهامة، تم إقرار الندوة الوطنية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية[3]، والتي تولدت عن مخاضّ عسير يوم 27 فيفري 1967م، على إثر اجتماع عقد تحت رعاية رئيس مجلس الثورة، والحكومة من أجل جمع 676 رئيس مجلس بلدي منتخب يوم 05 فيفري من نفس العام، وكان المقصد من هذا اللقاء هو احتكاك المنتخبين المحليين بالقيادة الثورية، ومع الانعقاد الثاني للندوة الوطنية بالعاصمة ما بين 05 و09 فيفري 1968م لدراسة الواقع المحلي خلال عام كامل، وقد عمل الرئيس "**بومدين**" منذ الوهلة الأولى للاجتماع تشجيع المجتمعين على التعبير الصريح عن مشاكل

---

[1] – المنصف وناس: **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، سراس للنشر، تونس، 1995م، ص ص 38 – 39.

[2] – عبد الله بوقفة: المرجع السابق، ص ص 117 – 118.

[3] – لإضفاء المصداقيّة على حركة جوان 1965م تم تفّعيل عمل البلديات، والمسماة بالمجلس الشعبي البلدي بشكل وتنظّيم يختلف تمامًا عن التنظّيم البلدي الفرنسي، ويتشابه مع التنظّيم البلدي اليوغسلافي، وكان عملها لا يقتصر على الجانب الإداري والبلدي بل كان له دور كبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي في المستوى الأول، وقد كان للمجلس الشعبي البلدي القدرة على خلق المصانع، بناء المساكن والنشاط التجاري، وحتى تسيّر الجانب الثقافي والسنمائي، وكان في نظر "بومدين" المجلس الشعبي البلدي هو حجر الأساس في بناء الدولة، وهو مدرسة لديمقراطية الأصيلة والشعبية، وكذلك كانت البلديات عبارة عن حقل للتكوين البيداغوجي للمواطن الجزائري، وأما المرحلة الثانية فركز النظّام على المجلس الشعبي الولائي، والذي أسس عكس المجلس الفرنسي، وزيادة عليه أنه كان يمارس مهامه الاقتصاديّة والاجتماعية. ينظر

- Ania Francos et J. p. Séréni: **Un Algérien nommé Boumediéne**, éditions stock, paris, 1976, p 277.

بلدياتهم، والنقاش البناء مع المسؤولين في الحزب والدولة، والمبتغى من ذلك هو البقاء دومًا على اتصال مباشر بالقاعدة المنتخبة[1].

وتجدر بناء الإشارة إلى أن النظّام الجديد ركز في عملية تنظّيم الدولة منذ عام 1967م على أصغر وحدة، وهي البلدية[2] ودورها الرئيسي في بناء المجتمع الجزائري، وباعتماد النظام اللامركزي لتجنب البيروقراطية في الإدارة الاقتصادية من خلال إعفاء الدولة من العديد من مهام الإدارة والرقابة المباشرة، من أجل وضع خطة التنميّة الوطنية[3]، من خلال مساهمة البلديات الجديدة في إنشاء وحدات إنتاج توجه إدارتها بنفسها، وتشجيع إنشاء أي عمل من شأنه أن يساهم في تلبية الاحتياجات الثقافية والصحيّة والاجتماعيّة لسكان البلدية[4].

وإلى غاية سنة 1974م وفي انتظار الانتهاء من الهرم المؤسساتي لبناء الدولة، كان "**بومدين**" قد أجل الانتخابات البرلمانية خوفًا من استيلاء الطبقة الارستقراطية (أصحاب المهن الحرة، وملاك الأراضي،...) على المقاعد البرلمانيّة، وهو ما أكده "**أحمد مدغري**" أثناء لقاءه في فيفري 1974م مع رؤساء المجالس البلدية، وأيضًا من تخوف "**بومدين**" من توقف مشروعه الاشتراكي الثورة الزراعية، وعليه سيتم اختيار قائمة المرشحين من قبل الحزب الحاكم، وهو الذي يختار أعضاء المجالس من الطبقات الشعبيّة، وهكذا سعى النظام البومديني لبناء مؤسسات يتحكم فيها، وتكون حاميّة لمقرراته ومخططاته التنمويّة، وعمل على تأسيس هرم السلطة بما يتوافق مع توجهاته ومشاريعه المستقبليّة، وتفادي الوقوع في أخطاء النظام السابق، لتجنّب الانقلاب عليه، مثل ما فعل هو مع "ابن بلة"، أي أنه كان شديد الحيطة والحذر، خاصة وأنه كان على دراية بأساليب الصراع على السلطة الذي كان منذ أيام الثورة، واستمر بعد الاستقلال.

---

[1] – عبد الله بوقفة: المرجع السابق، ص 119.

[2] – اختلف النظام الجديد عن النظام السابق في بناء المؤسسات اختلاف جذري، لأن "ابن بلة" حاول إقامة مؤسسات مركزية متخصصّة، ومتمايزة، ووضع قواعد دستورية لتنظّيم اللعبة السياسية، وتسوية المنازعات بين مختلف الفاعلين السياسيين ومعظم هذه القواعد التأسيسية بقي حبرًا على ورق، ولم يجر العمل ببعضه إلا في حالات نادرة، وأما نظام 19 جوان فقد انتهج طريقا أخر تمثل في إقامة مؤسسات مركزية خفية إلى جانب عدد كبير من عدم التمايز، وتحقيق إصلاحات إدارية أساسية انطلاقًا من قاعدة الهرم، الإداري فبدأ من البلديات ثم الولايات، وبعد استراحة طويلة (1965 – 1977)م جاء دور المجلس الشعبي الوطني، ويظهر أن السلطة السياسية أرادت من هذا الإجراء التأسيسي كسب القاعدة الشعبيّة، وإشراكها في عملية التنميّة حتى تستطيع الدولة أن تراقب وتسيطر على هذه الوحدات، وفي نفس الوقت خدمة سياسيات الدولة وتطلعاتها، فجزائر "بومدين" جعلت القانون البلدي1967م، ثم القانون الولائي 1969م كشعاع موجه في طريق التأسيسيّة لبناء الدولة. ينظر – عبد العالي دبلة: المرجع السابق، ص ص 336 – 337.

[3] – **L'Algérie 5**, p 22.

[4] –IBid, p 25.

– الشرعية الدستورية لنظام بومدين 1976 – 1978م:

وكما ذكرنا آنفا أن حركة جوان 1965م والتي تمخضّت عنها تشكيلة جديدة لمجلس الثورة، وتولي أول شخصية عسكرية قيادة البلاد، وتسيّير شؤونها دون إجراء أو تنظيم انتخابات، فطوال إحدى عشر عام تحكم رئيس الدولة في الوضع، ليتقرر مع حلول سنة 1976م، إقرار أول دستور للجزائر المستقلة في مرحلة "**بومدين**"، وانتخابه بطريقة شرعية، ليتحلى أخيرًا بلقب رئيس الجمهورية، وسنحاول الآن التركيز على الدستور الجديد، والميثاق الوطني لسنة 1976م، مع إجراء مقارنة بينهما وبين دستور 1963م، والميثاق الوطني لسنة 1964م.

– الميثاق الوطني 1976م:

لقد ساهمت الصعوبات والمشاكل التي واجهت النظام الحاكم عام 1975م في دفع الرئيس القائد للاعتراف في الذكرى العاشرة للحركة الانقلابية يوم 19 جوان 1975م، بضّرورة التطلع إلى ميثاق وطني يكون أساس العمل المؤسساتي للنظام مستقبلاً، وأعلن عن تأسيس اللجنة السياسية للميثاق كلجنة تحضيرية للمشروع التمهيدي (مسودة الميثاق)[1]، وشكلت اللجنة في أول نوفمبر 1975م، والتي عملت على إعداد المشروع الإيديولوجي للميثاق كمصدر إلهام لسياسة الدولة والحزب، وقد كانت المناقشات تتم داخل مجلس الثورة، وثم مجلس الوزراء قبل طرح الميثاق للاستفتاء[2]، والذي تم يوم 27 جوان 1976م، وقد أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية برئاسة "**ابن با أحمد مصطفى**" نتائج الاستفتاء يوم 29 جوان، وكانت كالأتي: عدد الناخبين المسجلين: 7.940.978، وعدد الناخبين: 7.290.671، وعدد الأصوات المعتبرة: 7.248.603، والمصوتين بنعم داخل التراب الوطني وخارجه: 7.130.033 صوت، والمصوتون بلا: 14.799 صوت[3].

ولقد احتوى الميثاق على مقدمة تناولت تاريخ الأمة الجزائرية، أثناء الاحتلال، وأهم التطورات بعد الاستقلال، وقد عنون الباب الأول بـ "بناء المجتمع الاشتراكي"، مؤكدًا أن النظام الاشتراكي يهدف لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، أولها دعم الاستقلال الوطني، وإقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان، وترقيته وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها، وكما اعتبر الميثاق الاشتراكيّة نتاج للتطور العصري، وهي من تقدم إجابة

---

[1] – جمال بلفردي: المرجع السابق، ص ص 306 – 307.

[2] – المرجع نفسه، ص 308.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 61، بتاريخ 30 جويلية 1976م، ص ص 888 – 889.

لمشاكل العصر، على عكس الرأسمالية التي عجزت عن حل المشاكل المتسببّة فيها بشكل متزايد، وكما تم تحديد المبادئ الأساسية للنظام الاشتراكي، وعلاقته بالقوى الاجتماعية للثورة (عمال،فلاحين، شباب)[1].

وأما الباب الثاني عنون بـ "الحزب والدولة"، مؤكدًا على دور الحزب الطلائعي، وقيادته في التخطيط، ورسم خطوط عمل الثورة الاشتراكية، محددًا أفاقها، وكما تتولى قيادة الحزب توجيه ومراقبة سياسة البلاد، ومؤكدًا على النضّال الإيديولوجي للحزب، وأهمية رفع المناضلين لمستواهم الثقافي والسياسي والإيديولوجي، للقيام بدورهم الاقتصادي والاجتماعي، وحدد علاقة إطارات الحزب بالدولة، بتحملهم مسؤولية خاصة في إنجاح مهام الثورة، وبالنسبة لعلاقة الحزب بالمنظمات الجماهيرية، التي يجب عليه الاستجابة لأحد متطلبات الثورة الجوهرية، وهي تعبئة أوسع فئات الشعب، وأن تصبح المنظّمات وبمراقبة الحزب مدرسة للتربية المدنية، والانضّباط الوطني، وتلقين الديمقراطية الاشتراكية، وكما تم تحديد دور الدولة الاشتراكية، وأنها لا تمانع من ممارسة الديمقراطية، وقد اضطلعت المجالس الشعبية بهذا الدور، وكما تطرق أيضًا لعلاقة المواطن بالدولة، التي ستضّمن حقوقه وحرياته الأساسية، وتم التأكيد على ضرورة فرض المراقبة لضمان التطبيق الصارم للمبادئ الأخلاقية الاشتراكية، وفي ختام هذا الباب أقر الميثاق على اعتماد سياسة اللامركزية، وتحقيق التنميّة الشاملة، ومحاربة ظهور البيروقراطية التي يتمخضّ عنها شل النشاط، والقضاء على روح المبادرة[2].

وقد تضمن الباب الثالث المحاور الكبرى للاشتراكية، أولاً إحداث ثورة ثقافية، والتي أساسها تطوير التعليم، وتعميم حركة التعريب، ومحاربة الأمية في مختلف الأوساط، ومكافحة مختلف الانحرافات والآفات الاجتماعيّة، وكما أكد على ضرورة ترقية المرأة، وفي الأخير تناول مسألة الثورة الزراعية والصناعيّة، وضرورة إحداث توازن جهوي، محددًا الأساليب الاشتراكية للتسيير، والتي ترتكز بالأساس على الملكية الجماعية[3].

وعنون الباب الرابع بـ "الدفاع الوطني، مبرزًا دور الجيش في الدفاع عن سلامة التراب الوطني ووحدته، والدفاع عن الثورة الاشتراكية، ومساهمته في تنمية البلاد، وكل ما يتعلق بالخدمة الوطنية، وأما بالنسبة للباب الخامس فتضمن السياسة الخارجية للبلاد، مؤكدًا على أهمية وحدة المغرب العربي، خاصة في جانبها الاقتصادي، لتحقيق تنمية منسجمّة تمكنها تدريجيا التخلص من الاستغلال الرأسمالي، وضّمان التحرر والاستقلال الاقتصادي، وكما ترتكز سياسة البلاد الخارجية على التضامن الإفريقي، لتحقيق التحرر السياسي والاقتصادي للقارة، وحدد

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 61، المصدر نفسه، ص ص 894 – 905.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 905 – 914.

[3] – المصدر نفسه، ص ص 915 – 931.

أيضا ميزة العلاقات مع الدول الغربية، والتي ستكون عن طريق التعاون إذا تأكد من نزعة بعض الدول إلى إقامة علاقات من نوع جديد، وخالية من الممارسات السابقة[1].

وتضّمن الباب السادس الاتجاهات الرئيسية لسياسة التنميّة، والتي تقوم بالأساس على مطلب الاستقلال الاقتصادي والرقي الاجتماعي، وأكد محرري الميثاق أن تصورهم للتنميّة يستند لفكرة أساسية، وهي عدم الفصل بين التنمية وتصورهم للاشتراكية، مع العمل على تحويل المثل العليا للثورة من حالة المفاهيم والصيغ النظرية إلى الواقع الملموس، وإنّ التصور الذي وضعته الثورة للتنميّة يعني الاستقلال السياسي، والذي يستلزم بالدرجة الأولى الاستقلال الاقتصادي، وقد حددت وسائل التنميّة المستقلة، فأولها العمل على إيجاد وتطوير الموارد، مع ضّمان توازن المبادلات مع الخارج، والتركيز على جعل السوق الوطنية أضّمن قاعدة للتنمية الاقتصادية، لأن السوق الدولية تظل خاضعة لتقلبات لا تملك البلاد القدرة على التحكم فيها، مع العمل على تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية للتخلص تدريجيا من التبعية الاقتصادية، ولنجاح السياسة الاشتراكية للتنمية يتطلب تحكم الدولة في دواليب الاقتصاد، عن طريق استعادة الثروات الوطنية وتأميمها، مع تأميم التجارة الخارجية وتجارة الجملة شرط لتحقيق اشتراكية الاقتصاد، وفي نفس الوقت فتح تجارة التجزئة للقطاع الخاص، وأكد الميثاق على ضرورة توحيد الأسعار على مستوى التراب الوطني، وتأميم المصارف وشركات التأمين والنقل، وكما اعتبر الادخار ضرورة حتمية، لأن تحقيق التنميّة يتطلب وسائل مالية ضخمة، والتقشف هو مطلب ضروري لتحقيق أهداف الثورة، وقد اعتبر الميثاق التخطيط هو الأداة التي تتيح تنظيم العمل لإنجاح الثورة الاشتراكية، وتطبيقه على كافة دواليب الدولة بطريقة ديمقراطية، وتوفير مناصب الشغل للمواطنين القادرين على الشغل أمر ضروري، ومطلب من مطالب الاشتراكية، ولكن مع تطبيق العدالة في الأجور، وتنظيم الحماية الاجتماعية، والتوزيع العادل لثمار التنميّة وأعبائها، وفي نهاية المحور تم التطرق لمشكل الهجرة، والتي تعد من أخطر مخلفات الاستعمار، وستحاول الدولة تسوية مشكلة المغتربين، وتسهيل عودتهم للبلاد، وكما تم التطرق للتطور التكنولوجي الذي هو شرط ضّروري للخروج من دائرة التخلف، ولتحقيق ذلك يتطلب التعاون مع الخارج، للاستفادة من التطور، عن طريق تكوين الإطارات الوطنية، والاستعانة بالمتعاونين الأجانب، وهذا التعاون يجب أن يكون في الميدان الاقتصادي ضّمن الاحترام الكامل لاختيارات البلاد، مع استبعاده لكل الأشكال الخفيّة للاستعمار الجديد[2].

---

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 61، المصدر السابق، ص ص 934 – 938.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 938 – 954.

وقد عنون الباب الأخير بـ "الأهداف الكبرى للتنمية"، والتي تقوم أولاً على تحديث الزراعة وتوسيعها من خلال تطوير الهياكل التنظيميّة والتنسيق فيما بينها، وإدراج القطاع الخاص في عملية التحديث والتنميّة، مع الاعتماد على التقنيات الأكثر تطورًا، وتحويل الزراعات القديمة، وإدخال زراعات جديدة لتلبيّة حاجيات البلاد، سواء من ناحية الاستهلاك أو الصناعات الفلاحية، ولتحقيق ذلك يجب العمل على توسيع الزراعة خاصة في الهضاب والمناطق الصحراوية، وأما بالنسبة للصناعة قد عرفت تحول كبير منذ حركة 19 جوان، والتي أدخلت البلاد فعلاً في عصر التصنيع، ولتحقيق أهداف التصنيع يتطلب النهوض الشامل والمكثّف بإنتاج أكثر المصنوعات تطورًا، واستخدام التقنيات المتطورة إنتاجا وتسييرًا، مع التركيز على الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنّيع الحقيقية، وتطوير كل الصناعات التي تضّمن التزويد بالمواد الأولية، وتوفير الإمكانيات اللاّزمة لإنشاء الصناعات الخفيفة، والعمل تدريجيًا على استقلال الاقتصاد تكنولوجيا وتقنيًا، وتنظيم الصيانة التي تشكل شرطًا أساسيًا لحسن سير الاقتصاد، وعامل مهم للحد من التبعية الخارجية، مع ضرورة تعميم التصنّيع في الهضاب والمناطق الصحراوية، لإحداث التوازن الجهوي، والمشاركة في رفع الإنتاج الاقتصادي للبلاد، وأكد الميثاق كذلك على ضرورة استثمار الموارد المائية سواءً السطحية والجوفية، وركز المحور الرابع من هذا الباب السابع على الهيكل الارتكازي للاقتصاد، القائم على تحديث شبكة السكك الحديدية، وتوسيع التجهيزات المرفئية والجوية، مع تطوير شبكة الطرقات البرية، وتجهيز البلاد بأسطول بحري وجوي، وتزويد المدن الكبرى بالنقل وتنظيمه، وتسوية مشكل نقل العمال، وتعزيز الهياكل التجارية، بحل مشاكل التخزين والتوزيع في المناطق التي تعاني من ضعف التوزيع، وأكد الميثاق أيضًا على توسيع ودعم إنتاج الطاقة، وتحديث شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية وتوسيعها وتعميمها، والتركيز أكثر على العاصمة باعتبارها رمزًا للسيادة الوطنية، مع المحافظة على البيئة، ومكافحة التلوث، وتمت الإشارة أيضًا للمزايا السياحية للبلاد، وضرورة تطوير القطاع، والاستثمار السريع والشامل لكل الإمكانيات السياحية، وتناول أخر محور من هذا الباب سياسة التقدم الاجتماعي والثقافي، عن طريق تطوير التعليم وتعميمه، وتكفل الدولة بالرعاية الصحيّة، وحماية الطفولة والأمومة، وأما ثقافيًا ستعمل الدولة على الاهتمام بهذا الجانب، بتشجيع الرياضة الشبابية، وتوفير الشروط الضرورية في الميدان، وكما تتدخل الدولة لرعاية الأطفال ومساعدة المراهقين، واهتمامها بفئة المجاهدين، وأرامل الشهداء وأبنائهم، وفي الختام تم التأكيد على توزيع منافع التنمية، وصيانة القدرة الشرائية للجماهير الشعبية[1].

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 61، المصدر السابق، ص ص 955 – 971.

وعلاوة على ما تضّمنه الميثاق[1] يمكننا القول أنه تم التأكيد على أن تطور البلاد، ونجاح عملية بناء الدولة المستقلة يتطلب إتباع الاشتراكية، وتجسيدها على أرض الواقع في مختلف الميادين، خاصة وأن النظام لا يتنّافى مع الدين الرسمي للبلاد، وأن أهداف الثورة لن تتحقق إلا عن طريق التحرر الاقتصادي، والتخلص من التبعيّة الخارجية، وبالتالي فإن الميثاق احتوى على برنامج متكامل لاستكمال عملية بناء الجزائر في إطارها الدستوري بعد تجاوز إحدى عشر حولاً من الحكم الانتقالي، وفتح الباب أمام تركز السلطة الشرعية في يد الرئيس القائد.

– دستور نوفمبر 1976م وتحديد سلطات الرئيس المنتخب:

وكما ذكرنا آنفًا أن نظام حركة جوان 1965م بقيادة "**بومدين**" وجماعته استمر في تسيير شؤون البلاد في ظل الشرعية الثورية، وتحت سلطة مجلس الثورة ومجلس الوزراء، إلا أن صدور الميثاق الوطني سيكون أول خطوة نحو الشرعية، ودخول الجزائر رسميًا تحت حكم رئيس الجمهورية "**هواري بومدين**"، الذي سيتمتع بكامل صلاحياته كرئيس منتخب بعد إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد.

لقد توجّت عملية بناد الدولة الجزائرية بعد الانقلاب من القاعدة، عن طريق طرح الدستور 1976م على الاستفتاء الشعبي، بتاريخ 19 نوفمبر 1976م، والذي شاركت فيه الجماهير الشعبية بنسبة كبيرة، وكانت نتائج الاستفتاء المعلن عليها يوم 21 نوفمبر، من طرف السيد "**ابن با أحمد مصطفى**" رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية كالآتي: – عدد الناخبين المسجلين: 8.076.834، – عدد الناخبين: 7.504.696 منتخب، – عدد الأصوات المعتبرة: 7.479.689 صوت، المعبرين بنعم داخل الوطن وخارجه: 7.407.626، والمعبرين بلا: 67.683 صوت[2].

وقد تضّمن الدستور تمهيد ثلاثة أبواب، و197 مادة، الباب الأول تعلق بـ "المبادئ الأساسية لتنظّيم المجتمع الجزائري"، واحتوى على الفصل الأول المعنون بـ "الجمهورية"، والمتضّمن 09 مواد حددت كل ما يتعلق بالنظام (الوحدة الترابية، الدين، واللغة...)، وأما الفصل الثاني فكان عنوانه "الاشتراكية"، واحتوى على 15 مادة

---

[1] – لقد عبّرت بعض العناصر الوطنية عن معارضتها لتوجهات الميثاق الوطني بإمضاء عريضة احتجاج، ومن أهم المعارضين نذكر: الشيخ "أحمد سحنون"، و"محفوظ نحناح"، و"محمد بوسليماني"، وكان في البداية اعتراضهم سلمي إلا أنه قامت مجموعة بقيادة "نحناح" و"محمد سليماني" بتحطيم أعمدة الكهرباء، والهاتف وقطع الأسلاك بناحية الأربعاء، فتم إيقافهم ومحاكمتهم بتهمة الاعتداء على الأملاك العموميّة، وتهديد النظّام العام، والحكم على أعضاء المجموعة بالسجن ما بين 8 و15 سنة. ينظر – عمار بومايدة: **بومدين والآخرون ما قاله ... وما أثبتته الأيام**، تقديم: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 106.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 94، بتاريخ 24 نوفمبر 1976، ص ص 1290 – 1291.

خاصة بكل ما يتعلق بالنظام الاشتراكي، وأما الفصل الثالث، عنون بـ "الدولة"، وتضّمن 14 مادة، وتطرق الفصل الرابع لـ "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن"، واحتوى على 34 مادة، وحدد الفصل الخامس "واجبات المواطن"، وتّضمن 08 مواد، وتعلق الفصل السادس بـ "الجيش الوطني الشعبي" متضّمنًا 04 مواد،وحدد الفصل السابع "مبادئ السياسة الخارجية"، واحتوى على 08 مواد[1].

وأما بالنسبة للباب الثاني فقد تعلق بـ "السلطة وتنظيمها"، وتضّمن الفصل الأول منه "الوظيفة السياسية"، والتي تحكمها 10 مواد، والفصل الثاني عنون بـ "الوظيفة التنفيذية"، واحتوى على 21 مادة، والفصل الثالث "السلطة التشريعية"، وتضّمن 37 مادة، والفصل الرابع عنونه "الوظيفة القضائية"، وعدد مواده 18، وتعلق الفصل الخامس بـ "وظيفة المراقبة"، وتضّمن 08 مواد، وأما الفصل السادس فعنون بـ "الوظيفة التأسيسية"، متضمنًا 06 مواد، وأما الباب الثالث فقد تعلق بـ "أحكام مختلفة"، وتضّمن 03 مواد[2].

لقد عبر الدستور الجديد عن إقرار نظام الحزب الواحد، وأكدت مواده على الالتزام بتطبيق مبادئ الميثاق الوطني، فكل مواده مستوحاة منه، خاصة ما تعلق بالنهج الاشتراكي، ليدعم أكثر النظام الحالي، وخططه التنمويّة لبناء الدولة.

وبعد إقرار الدستور الكبير للنظام الجديد، أعلن عن تنظيم ثاني انتخابات رئاسية في تاريخ الجزائر المستقلة، والتي حدد تاريخها يوم 10 ديسمبر 1976م، للتصويت بالموافقة أو الرفض على المرشح "**هواري بومدين**" عن حزب جبهة التحريري الوطني، وقد أعلن السيد "**ابن با أحمد مصطفى**" نتائج الانتخابات الرئاسية يوم 11 ديسمبر، والتي كانت كالآتي: – عدد الناخبين المسجلين: 8.352.147، – عدد الناخبين: 7.197.485 منتخب، – عدد الأصوات المعتبرة: 8.019.822 صوت، المعبرين بنعم داخل الوطن وخارجه: 7.976.568، والمعبرين بلا: 43.242 صوت[3].

وهكذا توج العقيد "**هواري بومدين**" بالرئاسة، ومنحت له الصلاحيات الدستورية لممارسة مهامه في إطار شرعي دستوري، وأصبحت له سلطة اتخاذ القرارات، والتوقيع عليها باسم رئيس الجمهورية، وتمكن من التفّرد بسلطة رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، والقائد العام للقوات المسلحة، وحقيبة وزارة الدفاع الوطني، فكانت

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 94، المصدر السابق، ص ص 1294 – 1309.
[2] – المصدر نفسه، ص ص 1309 – 1326.
[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 99، بتاريخ 12 ديسمبر 1976، ص ص 1368 – 1369.

ممارسته لهذه المهام بطريقة دستورية قد أدخلت الجزائر في بوابة النظام الدستوري، ودعم حكمه بالسلطة العسكرية[1]، التي دعمت "**بومدين**" طوال فترة رئاسته لمجلس الثورة، ورئاسة الحكومة، وحمته من عدة معارضات ومحاولات انقلابية، ستواصل أيضًا هذه المهمة في الإطار الدستوري والشرعي، وقد زاد هذا الدستور من سلطة الرئيس المطلقة، وخاصة أنه لم يحدد الفترة الرئاسية، إلا بوفاة الرئيس أو تقديم استقالته، وهكذا كسب "**بومدين**"الشرعية القانونية والدستورية التي كانت تنقصه.

2 – الشاذلي بن جديد ومرحلة الانفتاح السياسي "1979 – 1987":

في مرحلة الثمانينات ستشهد الجزائر تطورات حاسمة في مختلف الميادين، وخاصة في الجانب السياسي، فبوصول "**الشاذلي بن جديد**" للحكم ، والمتميز بشخصيته المختلفة عن الرئيس الأسبق، ستدخل الجزائر في مرحلة التفتح الحزبي، وإطلاق الحريات للممارسة العمل السياسي، وبالرغم من هذا التحول إلا أن مسألة الصراع سيشتد أكثر في نهاية الثمانينات، وما يهمنا في هذا العنصر التركيز على أهم التطورات السياسية، لاستكمال عملية بناء الدولة. فما هي أهم الانجازات المحققة في عهد الرئيس "**الشاذلي بن جديد**"؟

لقد شكلت وفاة الرئيس "**هواري بومدين**" نهاية مرحلة مثيرة سياسيًا واقتصاديا واجتماعيًا، فقد ارتبط النموذج التنّموي الجزائري بالرئيس الراحل، الذي اتخذ من النموذج أساس لبناء الاقتصاد، وبالتالي بناء الدولة وتطورها، وما إنّ رحل صاحب التجربة حتى توقف هذا البرنامج الطموح، ليفسح المجال للقيادة السياسيّة الجديدة

---

[1] – تجدر الإشارة إلى أن "بومدين" تمكن من ضبط النظام، والقضاء على أي البؤر المتفجرة في عهده (كمحاولة "الطاهر الزبيري" الانقلابية في ديسمبر 1967م)، فيعود إلى سلوكه الشخصي الذي كان يجعله فوق الشبهات، وكان الناس يميزون بينه وبين من هم حوله ممن يستفيدون من مواقعه في السلطة لملئ جيوبهم، وكما أن تدينّه وتمسكه الشديد به لعبا دورهما في كسب حب الناس له، وخاصة أنه صاحب تاريخ نضالي لا تشوبه شائبة. والطفرة النفطيّة التي جعلت الدولة تصرف على مختلف المرافق العامّة، وتلبّي الخدمات الاجتماعية الأساسية، فلم تظهر الفوارق الطبقيّة على السطح، وبقي المستوى العام للحياة مقبولاً. وجود نظام مخابراتي شديد الفعاليّة قادر على سحق أي معارضة في المهد، وكان المعارضون يخشون جهاز المخابرات العسكرية ()، والذي كان يتحكم فيه "قاصدي مرباح"، وأيضا وجود نظام عسكري، فالجيش كان صاحب السلطة، وكان رئيس الجمهورية هو أيضًا رئيس مجلس قيادة الثورة، ورئيس الوزراء، ورئيس الدفاع. بروز مشكلة الصحراء الغربية عام 1973م، وتبنّي "بومدين" القضية، ضّمن بها معادلات التوازن في المغرب العربي، ووصلت العلاقات الجزائرية – المغربية إلى حافة القطيعة، وهو ما شكل بؤرة توتر ولفت انتباه الشعب عن الأوضاع الداخليّة، والتوجّه القومي لـ "بومدين" الذي أظهره في اللحظات الحرجة ، وخاصة بعد هزيمة 1967م، وحرب أكتوبر 1973م فقد كان سباقًا لتقديم الدعم العربي، وهو القائل: "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" مؤكدًا على الدوام تأييده للشعب الفلسطيني، وكما أكد "بومدين" دوره كزعيم من زعماء العالم الثالث، ولم يقصر في دعم حركات التحرر، وبالإضافة إلى كل هذا المشاريع الضخمة التي أثارت حماس الشباب كالثورة الزراعية، والصناعية، ومشروع السد الأخضر لمنع التصحر...، وهكذا بفضل هذه العوامل تمكن "بومدين" من إحكام سيطرته على مقاليد الحكم، ولم يؤخذ منه السلطة إلا الموت. ينظر – جورج الراسي: المرجع السابق، ص ص 293 – 294 6 295.

أن تطرح برنامجها الخاص، والذي سيختلف عما سبقه من حيث الأولويات والأهداف، التي باشرها النظام السياسي الجديد ضد سلفه[1].

وعشية وفاة الرئيس في 27 ديسمبر 1978م بدأ الصراع خلافة "**بومدين**"، وفي هذه المرحلة ستكون خيوط اللعبة بيد "**قاصدي مرباح**" الذي ركز في البداية على الوزير "**بوتفليقة**"[2]، والذي يرى نفسه المرشح الأنسب والأقوى لخلافته، خاصة وأنه الرجل الدبلوماسي صاحب العلاقات المتشعبة بحكم منصبه مع الدول الغربية والفرنسية، وكثف جهوده بشكل خاص لكسب التأييد الخارجي، وخاصة أنه يعتبر رجل الليبرالية والانفتاح، والغير متشدّد ومستعد لفتح صفحة جديد مع الغرب، وفي المقابل كانت شخصية ثانية منافسة لوزير الخارجية، وهو العسكري السابق "**محمد الصالح يحياوي**"، والذي أظهر عن نيته في مواصلة مشوار الرئيس "**بومدين**" على ثلاثة أصعدة، فأولها الدفاع عن الإيديولوجيّة الاشتراكية، والدفاع عن الوطنية العروبية، ومناوئته للغرب الرأسمالي، وهو ما أكسبه تأييدًا من حزب الطليعة الاشتراكي، إلا أن هذا الصراع بين الرجلين أثار مخاوف رجل الاستخبارات "**قاصدي مرباح**"، والذي حسم الصراع بدفع شخصية أخرى لم تطمح بالوصول للحكم والسلطة، ألا وهي شخصية "**الشاذلي بن جديد**"[3]، وهو دليل أخر على تأكيد دور السلطة العسكرية في إدارة شؤون الجزائر السياسية، واستمر نفوذ الجيش في إدارة دفة الحكم، فهو من حسم الصراع في سنة 1962م، والمدبر لانقلاب جوان 1965م، وهو من سيتدخل لاختيار خليفة "**بومدين**".

وبحكم "**الشاذلي**" للجزائر ستدخل مرحلة الحداثة، والانفتاح المتدرج للمجتمع، خاصة وأن هناك العديد من مناضلي الحزب، أبدوا رفضّهم للسياسة السابقة، والمطالبة بتغيير النهج الإيديولوجي في تسيير البلاد، خاصة وأن الكثير من السلبيات التي أثبتت عدم نجاح التجارب المعتمدة سابقًا، وسيفرض التيار الحداثي نفسه في المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني في سنة 1980م، والذي خرج بقيادة جديدة، ومثل منعرج حاسم في منهج

[1] – عبد العالي دبلة: المرجع السابق، ص 396.

[2] – James McDougall: **A History of Alegria**, Cambridge University Press is part of the University of Cambridge, 2017, p 270.

[3] – احميدة العياشي: **سنوات الشاذلي بن جديد، الصدفة والتاريخ**، الحلقة 1، يوم الاثنين 08 أكتوبر 2012، على الساعة 21:24.

الحزب، لتدخل الجزائر في مرحلة الانفتاح السياسي، والتعددية الحزبية، والليبرالية الاقتصادية، وهو ما سيؤثر على البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري[1].

وبعد تولي "**الشاذلي**" أبدى رغبته في تغيير الوضع السياسي للبلاد، بإطلاق الحريات والقيود المفروضة على الشخصيات المعارضة للنظام السابق، فأعلن في 05 أفريل 1979م عن رفع الإقامة الجبرية على كل من: "**فرحات عباس**، و**بن يوسف بن خدة**"، وكما تم العفو عن 11 معتقل بتهمة التآمر على أمن الدولة، وأصدر قرار العفو الرئاسي عن الرئيس السابق "**أحمد بن بلة**" بتاريخ 30 أكتوبر 1980م[2]، وقد أجر الرئيس الجديد تعديلات مهمة على رأس قمة قيادة الحزب، وفي جهاز الحكومة في مدة قصيرة، فبعد إنجاز وإنهاء أشغال المؤتمر الاستثنائي في جوان 1980م، والذي أوصى بعقده المؤتمر الرابع أصدر الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية قرار 17 جويلية 1980م لتعيين "**محمد الشريف مساعدية**" على رأس الأمانة العامة للحزب، وكما أعلن عن التشكيلة الوزارية لحكومته الأولى بتاريخ 15 جويلية 1980م[3]، والتي ضّمت شخصيات حزبية هامة، وذات وزن ثقيل سياسيًا وعسكريًا[4].

وأهم ما ميز فترة "**الشاذلي**" هو تنّامي سلطة قدامى الجيش الفرنسي، وسيطرتهم على مناصب حساسة، ووصولهم لأعلى مستويات هرم السلطة، فقد عُين الرائد "**العربي بلخير**" منذ عام 1979م في رئاسة الجمهورية منسقًا لمصالح الأمن، وهو منصب حساس جرى استحداثه، وبعدها عين كأمين عام للرئاسة سنة 1980م بدلاً من "**عبد المالك بن حبيلس**"، وأما منصبه السابق فقد سُلم للرائد "**عباس غزيل**"، وهو أيضًا من قدامى الجيش

[1] – حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1986م**، ص ص 08 – 09.

[2] – Benjamin Stora : op cite , p, 79.

[3] – ضّمت حكومة الوزير الأول "محمد بن أحمد عبد الغني"، كل من: "أحمد طالب الإبراهيمي" وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية، "بوعلام بن حمودة" وزير الداخلية، و"محمد الصديق بن يحي" وزير الشؤون الخارجية، "سعيد آيت مسعودان" وزير الصناعات الخفيفة، "محمد يعلى" وزير المالية، "جمال حوحو" وزير الشبيبة والرياضة، "عبد المجيد علاهم" وزير السياحة، ""سليم سعدي" وزير الفلاحة والثورة الزراعية، "عبد الرزاق بوحارة" وزير الصحة، "صالح قوجيل" وزير وزير النقل، "بوعلام باقي" وزير العدل، "مولود أمزيان" وزير العمل والتكوين المهني، "غزالي أحمد علي" وزير الأشغال العمومية، "شريف خروبي" وزير التربية، "عبد الحق رفيق برارحى" وزير التعليم العالي والبحث العلمي، "محمد الياسين" وزير الصناعة الثقيلة، "بلقاسم نابي" وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية، "براهيم براهيمي" كاتب الدولة للغابات والتشجير، "عبد الحميد براهيمي" وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، "جلول بختي نميش" وزير المجاهدين، "بزعلام بسايح" وزير الإعلام والثقافة، "عبد العزيز خليف" وزير التجارة، "عبد النور بقى" وزير البريد والمواصلات، "محمد قرتب" وزير الأشغال العمومية، "عبد الرحمان شيبان" وزير الشؤون الدينية. ينظر **JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE**, N 30, MARDI 22/07/1980, pp 795 - 795.

[4] – زبيدة زيدان المحامي: المرجع السابق، ص 236.

الفرنسي[1]، وهكذا فقد عمل الرئيس على التخلص من الرجال الذين كانوا مقربين من "**بومدين**"، وغادروا الحكم من الباب الضيق، وتعرضوا لحملات تشويه كبيرة، ومنهم "**بوتفليقة**" الذي وجد نفسه أمام مجلس المحاسبة بتهمة الفساد، فاضطر لاختيار المنفى لسنوات طويلة، وكما تم إبعاد "**محمد الصالح يحياوي**"، و"**بلعيد عبد السلام**"، وقد طالت حملة الإبعاد والإقصاء حتى العسكريين، ومنهم "**قاصدي مرباح**" الذي تقلد حقائب وزارية إلا أنه وجد نفسه يفقد قوته وسيطرته، لتظهر تشكيلة عسكرية جديدة تحضا بدعم الرئيس، وأصبحت تتصدر الواجهة أمثال: "**رشيد بن يلس**، و**اليامين زروال**، و**خالد نزار**"، وخلال هذه الفترة بدأت تتشكل أوليغارشية عسكرية جديدة[2].

ومن أهم القرارات السياسية التي أصدرها خليفة "**بومدين**" تعديل الدستور طبقًا للقانون رقم 06/79 المؤرخ في 07 جويلية 1979م، وأهم ما تضّمنه التعديل الدستوري، المادة 02 تعدل المادة 108 من الدستور وتصاغ على النحو التالي: ((المدة الرئاسية خمس (5) سنوت)). يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية[3]، وهكذا التعديل الدستوري حدد المدة الرئاسية بخمسة سنوات، بعدما كانت محددة بستة سنوات في الدستور السابق[4].

وقد مر حكم "**الشاذلي**" بمرحلتين، تميزت العهدة الأولى (فيفري 1979 – جانفي 1984)م، بالتوازي والإيجابية نوعًا ما، إذّ كان الرئيس يناقش ويحاور في مختلف القضايا، ويصغي لكل الآراء قبل اتخاذ القرار، وكما أتاحت فرصة ارتفاع أسعار النفط للجزائر الحصول على إيرادات كبيرة للتصدير، وهو ما انعكس بالإيجاب على الوضع المالي، وسجل تطور وتحسن اقتصادي واجتماعي، فساهم في زيادة التماسك والسلم الاجتماعيين، وأما العهدة الثانية فقد بدأت فيها انزلاقات النظام بابتعاد الرئيس عن وزرائه الرئيسيين، وعن الحزب والقاعدة الشعبية، وسلم الحكم بشكل حصري تقريبًا لحاشيته، وهو من ساعد "**العربي بلخير**" على تعزيز قوته وسلطته داخل الجيش، وفي مصالح الأمن والإدارة، وعلى مستوى الحكومة والسفارات وداخل الولايات فكون جماعة من الموالين له، وهو ما سيدخل البلاد في دوامة جديدة من الصراع في التسعينات[5].

---

[1] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 169.

[2] – احميدة العياشي: الحلقة 2، معركة التخلص من إرث بومدين، 09 أكتوبر 2012، الساعة 21:07، المرجع السابق.

[3] – عبد الله بوقفة: المرجع السابق، ص 209.

[4] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 94، بتاريخ 24 نوفمبر 1976، ص 1313.

[5] – عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص ص 167 – 168.

وقد تواصلت انتقادات القيادة السياسية والعسكرية الجديدة للنظام السابق، وأكدت ضرورة التخلص من بقايا البومدينية، وتغيير وجهة تسيير البلاد، ولا سيما في جانبها الاقتصادي، وقد جسد ميثاق 1986م الإطار العام لسياسة الجزائر في عهد "**الشاذلي بن جديد**"، وسنحاول تقديم مخلص عن مضّمون الميثاق، والمبادئ التي نصّ عليها لدعم عملية بناء الدولة.

– الميثاق الوطني 1986م:

لقد عمدت القيادة السياسية المنبثقة عن المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني إلى تقديم التصحيحات المطلوبة لتسيير العهدة الثانية لرئيس "**الشاذلي**"، والتي حاولت إثراء ميثاق 1976م، وتفعيله بما يتوافق مع التحديات والتطورات الجديدة، وقد احتوى ميثاق 1986م على:

– تمهيد عام: تم التطرق فيه إلى مبررات ودوافع إثراء الميثاق: "**ومن هنا بدت ضرورة اثراء الميثاق الوطني . باعتباره تتويجا لمجهودات . واستخلاصا للعبرة مما تحقق من منجزات . وبوصفه نتيجة للتحليل الموضوعي للواقع الوطني الجديد . وللحرص على تجسيد التطابق بين ما يطمح الشعب الى تحقيقه من أهداف . ومت يتوفر لديه من امكانيات.**

فعملية اثراء الميثاق الوطني تنطلق اذن من الحرص على تدارك جوانب النقص التي لوحظت في صياغة 1976 . كما تعتمد على ترسيخ المكاسب التي تحققت خلال العشرية . الماضية . وعلى ضرورة مواجهة الاعراض المرضية التي نتجت عن جدلية التطور . من جهة والتي ترتبط . من جهة أخرى . بمخلفات الاستلاب الثقافي والتخلف الفكري ." وبعدها تم التطرق للأسس التاريخية للمجتمع الجزائري، بداية من أقدم العصور، وإلى غاية مرحلة تحديات بناء الدولة[1].

وقد عنون الباب الأول بـ "المنطلقات الإيديولوجية"، تضمن الفصل الأول "الإسلام ومتطلبات العصر"، تناول البعد الإسلامي للثورة الجزائرية، وكل ما يتعلق بالإسلام والمشروع الثقافي، والتحديات الواجب تجاوزها[2]. وأما الفصل الثاني تضمن كل ما يتعلق بـ "بناء المجتمع الاشتراكي"، بتحديد أهداف الاشتراكية المرتكزة على ثلاثة، أولها دعم الاستقلال الوطني، وثانيها إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان، وثالثا ترقية

[1] – الميثاق الوطني 1968م، المصدر السابق، ص ص 07 - 29.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 33 – 37.

الإنسان. وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها[1]، وأما الفصل الثالث فقد تضمن "المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية" في كل جوانبها الثقافية والاجتماعية والسياسية[2]، وخُصص الفصل الرابع لـ "الدفاع الوطني"[3]، والفصل الخامس لـ "السياسة الخارجية"، والمبادئ التي تقوم عليها في تحديد موقفها من مختلف القضايا العالمية الراهنّة[4].

وعنون الباب الثاني بـ "المؤسسات الوطنية"، تضّمن فصله الأول كل ما يتعلق بـ "الحزب"، وخصص الفصل الثاني للحديث عن "الدولة"، والفصل الثالث تطرق لـ "الرقابة" سواء السياسية أو الشعبية والإدارية[5].

وجاء عنوان الباب الثالث: "التنمية الشاملة"، تطرق الفصل الأول منه لـ "المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني"، والتي تقوم بالأساس على التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للاقتصاد، واحترام الأولوية المسطرة، عند انجاز الأهداف، وضّمان تعزيز المسعى الموحد لسير سياسة التنميّة[6]، وعنون الفصل الثاني بـ "التنمية الريفية" تم التطرق فيه لكل ما يتعلق بهذا الجانب، من أهداف وتصور شامل للتنمية الريفية ومحاورها الكبرى، والعلاقة بين القطاع الفلاحي والصناعي[7]، وتطرق الفصل الثالث لـ "التنمية الصناعية"، والفصل الرابع خصص لـ :التنمية الثقافية والاجتماعية"[8]، والفصل الأخير تعلق بـ "التهيئة العمرانية وتطوير المنشآت القاعدية"[9].

وعليه يمكننا القول أن الميثاق الوطني في عهد "**الشاذلي**" كان نتيجة التطورات التي شهدتها الجزائر خلال عهدته الأولى وبداية العهدة الثانية، وقد حاول محرري الميثاق وضع نهج حضاري وحداثي لعملية بناء الدولة، ومحاولة مواكبة تطورات العصر، خاصة وأن كل الأوضاع العالميّة كل بدأت تتجه نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي، وكما أن تبعات النظام السابق وتراكم المشاكل المختلفة التي عجز النظام عن حلها دفعت السلطة الحاكمة للبحث عن البديل، فتم إثراء الميثاق.

---

[1] – الميثاق الوطني 1968م، المصدر السابق ص ص 39 – 41.
[2] – المصدر نفسه ، ص ص 47 –63.
[3] – المصدر نفسه ، ص ص 64 – 66.
[4] – المصدر نفسه ، ص ص 67 – 81.
[5] – المصدر نفسه، ص ص 85 – 110.
[6] – المصدر نفسه، ص ص 113.
[7] – المصدر نفسه، ص ص 130 – 142.
[8] – المصدر نفسه، ص ص 159 – 186.
[9] – المصدر نفسه، ص ص 188 – 206.

وكخلاصة عامة لما تم تنازله يمكننا القول أن النظام السياسي في عهد "**الشاذلي**" حاول منذ بداياته الأولى للتخلص من إرث النظام السابق، ولن يحقق ذلك إلا بتوجيه الاتهامات لرجال "**بومدين**"، وثم العمل على إقصائهم وإبعادهم نهائيًا عن دواليب الدولة والسلطة، وبعدها تعيين وجوه جديدة غير معروفة ليسهل التعامل معها والتحكم فيها، أي أن "**الشاذلي**" كان يتخوف من أي شخصية سياسية أو عسكرية تتمتع بتاريخ نضالي طويل ومكانتها الشعبية، وحسب تحليلنا الشخصي فإن نقص الخبرة السياسية والدبلوماسية، وحتى الفكرية والثقافية دفعت الرئيس لإبعاد كل القوى حتى لا يكون تحت حكمها وسيطرتها، ويتمكن بكل حرية من إدارة شؤون البلادة دون أي ضغوطات.

وحسب علم الاجتماع "**علي كنز**" فإن النظام السياسي، وطبيعة الحكم في الجزائر بعد الاستقلال اتسم بنفس الوضع حيث أن الاستيلاء على السلطة تبعه انقلاب، وبقي النظام السياسي متجسدًا في وظيفة الحكم على حساب وظيفة الهيمنّة، وبل حتى بالنسبة لوظيفة الحكم انصّرف التركيز إلى وظيفة النظّام بدل الوظيفة السياسية المحضّة، فلا عجب إذن أن يكون تنّامي قوة النظّام القهريّة قد قابلت ضعف موازي في قوته الاقناعيّة، وعندما جاءت بحلول الثمانينات ساعة السنوات العجاف أعيد بطبيعة الحال إلى الوظيفة الأولى إلى مطالب مجتمع مدني لم يبقى له من الوسائل غير اللجوء إلى الشارع، والإضرابات الفوضويّة والمظاهرات[1].

وبنا على ما تم تناوله في هذا الجزء من البحث، والمتعلق ببناء الدولة الجزائرية المستقلة سياسيًا نخلص للقول أن النظام السياسي مر بمرحلين الأولى كانت مؤقتة ومرحلية، تميزت بمحاولة السيطرة على الوضع، وتركيز الدعائم الأساسية للسلطة، وحماية البلاد من الانقسام الداخلي، وتجنّب الوقوع في صراع دومي، وقد كانت القوة العسكرية الأسلوب المنتهج لضّمان عملية بناء الدولة، ولهذا كان الجيش المقرر لسياسة البلاد، وقد ارتكزت سلطته أكثر في يد جماعة وجدة التي أصبحت تمثل السلطة الفعلية للدولة، وقد حاول الرئيس "**ابن بلة**" إبعاد هذه الفئة عن الحكم، ومحاولة إقصائها تدريجيًا إلا أن هذا كان أول دافع للانقلاب عليه.

وبعد عام 1965م عرفت الجزائر مرحلة استثنائيّة، وأصبح مجلس الثورة المتحكم في دواليب الحكم، ومن خلاله حاول أعضائه بناء مؤسسات الدولة، والتي يجب أن تتميز بتماسكها وقوتها، حتى تتمكن من الصمود ومواجهة كل التحديات مهما كانت، وقد أشرف الجيش على هذه العملية بشكل مباشر، ودعم قوته أكثر فأكثر، وبعد استقرار الوضع السياسي، وانتخاب الرئيس "**هواري بومدين**" دستوريًا وقانونيًا، وتنظيم الانتخابات

[1] – علي كنز: **حول الأزمة – 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان للنشر، الجزائر، 2009م، ص 10.

البرلمانية، وعودة الشرعية الدستورية والقانونية، غير أن وفاة "**بومدين**" الغير متوقعة، شكلت أزمة سياسية جديدة للبلاد، خاصة بعد ظهور الصراع بين خلفائه حول الحكم، وبعد تدخل السلطة العسكرية واختيارها لشخصية "**الشاذلي**" لحكم البلاد، والذي حاول التخلص من بقايا النظام السابق، وفي عهده عرفت الجزائر الحرية السياسية، وبداية ظهور المعارضة الرسمية والقانونيّة للنظام، والتي ستدخل البلاد مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في أزمة سياسة واقتصادية حادة، وعجز السلطة السياسية والعسكرية للسيطرة على الوضع.

3 – طبيعة النظام الاقتصادي وأفاق التنمية:

وكما ذكرنا مسبقًا أن مسألة اختيار النظام الاقتصادي للجزائر المستقلة تقرر في ميثاق طرابلس، وتم الاتفاق على النهج الاشتراكي، والذي هدف للتخلص التدريجي من الإرث الاستعماري، والقضاء على المصالح الفرنسية، عن طريق ثورة اقتصادية، وبناء اقتصاد وطني متجانّس، وإحداث تنمية شاملة ومستدامّة، والسيطرة على الثروات الوطنية وتأميمها، ولهذا ركزت كل مواثيق الدولة بعد الاستقلال على تأكيد أهمية الثورة الاشتراكية، وتم إصدار مراسيم وقوانين لدعمها بدءً بقانون التسيير الذاتي إلى قانون الثورة الزراعية، وقد كان الريع النفطي من أهم الموارد المعتمدة لتنشيط الحركة الاقتصادية، ومحاولة تطوير التصنيع من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة، وتطوير الصناعة الخفيفة تكنولوجيا، وتأميم التجارة الخارجية، فهل تمكنت السلطة الحاكمة فعلاً من تحقيق تنمية اقتصادية تأهلها للتخلص من التبعية الاستعمارية؟ وهل النهج الاشتراكي كان هو الأنسب للجزائر؟ أم هي أيضًا مثل تونس فشلت في بناء اقتصاد قوي يلبي طموح الجماهير؟

3 – 2 –1 – مرحلة التردد الاقتصادي 1962 – 1965م:

لقد ورثت حكومة الرئيس "**ابن بلة**" اقتصاد منّهك[1]، وهياكله القاعدية محطمة كالطرقات والمراكز التجارية ورشات العمل، نتيجة لحرب السبع سنوات المدمرة، ولهذا فإن السلطة الحاكمة سعت لتخفيف الأضرار، ومحاولة

[1] – ونظرًا للوضع الموروث من الفترة الاستعمارية فإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية المستقلة كانت تهدف فقط للسعي إلى تحقيق الرضا واحتواء التطلعات الشعبيّة لفترة طويلة، فكان تحقيق المساواة الاجتماعية أم برنامج مسطر، وثم العمل على تحقيق التنميّة الاقتصادية، ولذلك كان اللجوء إلى القطاع العام، ولذلك كان من الطبيعي أن يتم التخلي عن التنظيم الليبرالي الاقتصاد الموروث وقت الاستقلال، والاعتماد على النظام المغاير له، وهو النظام الاشتراكي، وقد كان لهجرة الأوروبيين سبب في تأميم الممتلكات لعدم وجود برجوازية وطنية. ينظر
- Mohammed LIASSINE: **LES RÉFORMES ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE UNE TRANSITION VERS L'ÉCONOMIE DEMARCHÉ?**, P 50.

إنعاش الحركة الاقتصادية، والتي ارتكزت بالأساس على الشروع في بناء اقتصاد وطني اشتراكي، وإصدار قرارات مارس الاشتراكية، واعتماد التسيّير الذاتي في تسيير الورشات، وكل الوحدات الإنتاجية الصناعية منها والفلاحية والتجارية[1]، ويعود سبب اعتماد الحكومة على قانون التسيّير الذاتي للفراغ الكبير في الهيكل الاقتصادي الجزائري، ورحيل الإدارة الاستعمارية، وقيام الفلاحين والعمال تلقائيًا بتسيير الوحدات الإنتاجيّة حتى لا يتوقف الإنتاج، ومن أهم القرارات التي أصدرتها الحكومة الجديدة في هذا المجال مرسوم 02/62 في 22 أكتوبر 1962م تعلق مواده الثمانية بكيفية استغلال لجان الإدارات الذاتيّة التي لا يتعدى أعضاؤها عشرة عمال، فالمادة الأولى الثانية والثالثة متعلقة بتطبيق قرارات 24 أوت 1962م التي أصدرتها الهيئة الانتقاليّة التي أقرت بشغور الممتلكات المهجورة، وكيفية إعادة تشغيلها حتى عودة ملاكها، وأما المواد الخمسة المتبقيّة تتعلق بالهيئات المخول لها بالتسيّير، وعلى رأسها وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي[2].

وأما المرسوم الثاني 03/62 المؤرخ في 23 أكتوبر 1962م والمتعلق بالتحويلات والمبيعات والإيجارات الخاصة بالممتلكات المهجورة، ويحتوي على ستة مواد، وقد تعلق القرار 38/62 والمؤرخ في 23 نوفمبر 1962م، بلجان المؤسسات الصناعية وتسييرها، واحتوى أيضًا على 6 مواد، والذي يقر بكيفية تشكيل لجنة الإدارة الذاتية (المادة 1 و2)، والمادة الثالثة تتعلق بالجمعية العامة التي أقرتها الوزارة، والمادتين 5 و 6 تمنح للعمال حق الاستغلال في إطار تلك اللجان المرتبطة مباشرة بالدولة[3]، وبحلول عام 1963م أصبح التسيّير الذاتي[4] يمثل تقريبًا نصف مزارع الأوروبيين، وأصبح يضّم 782 ألف/ هكتار من الأراضي الزراعية، وأسلوب لتطوير الإنتاج، والقضاء على الفقر والبطالة التي هي ناتجة عن النظام الرأسمالي الذي كان سائدًا أثناء الفترة الاستعمارية، ودعمت

[1] – جودي الأخضر بو الطمين: المرجع السابق، ص ص 80 – 81.

[2] – جمال بلفردي: المرجع السابق، ص 58.

[3] – نلاحظ أن هذه القرارات لا تتطابق مع ما صرح به "أحمد بن بلة" في حواره مع "روبيرل ميرل" إذّ يقول: "هذه الاستثمارات والمؤسسات الاقتصادية التي أممناها، لم نفكر في لحظة ما أن نكلَ للدولة أمر تسييرها، كما لو كانت أملاك دولة، بل إن العمال أنفسهم، الذين يجب أن ينتخبوا كوادرهم ويسيروها بأنفسهم، وهكذا تكف الديمقراطية أن تكون في ساحات الخطابة مجرد لعب سياسي صوري يحرك خيوطه طواغيت المال، وتُنصب الديمقراطية في المكان الجدير بها: في القاعدة، على أمكنة العمل، وغي العلاقات الملموسة بين الشغيل والإنتاج، وفي التوزيع العادل للأرباح، وعندئذ فالدولة لا تتدخل في عملية الإنتاج إلا بصفة المستشار أو المنظم أو المفوض Commanditair ". للمزيد ينظر – وربيرل ميرل: **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، مشورات دار الأدب، بيروت، جانفي 1981م، ص 179.

[4] – أكد الرئيس "ابن بلة" في خطابه بتاريخ 17 جانفي 1963م أمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الإطار الديمقراطي للحركات النقابيّة ودورها الأساسي لتسيّير ممتلكات الدولة لتطبيق قرارات مؤتمر طرابلس، وكما أكد على ضرورة الإصلاح الزراعي واستغلال الممتلكات الصناعيّة الغير مستغلة، لتسيّير مليون هكتار، و100 مؤسسة صناعية غير مستغلة، والحرب على المضاربة. ينظر

– Les Discours Du Président Ben Bella, Ministère de l'orientation Nationale, Direction de la Documentation et de publications, Algérie, 1963, p p 08, 10.

الدولة نفسها أكثر إشرافًا وتنظيمًا على التسيّير الذاتي بإصدارها مرسوم 88/63 المؤرخ في 18 مارس 1963م، المتضّمن 16 مادة تتعلق بالأملاك الشاغرة، وكما تعلق المرسوم 95/63 المؤرخ في 22 مارس 1963م بمواده الـ 16 بتنظيم المؤسسات الصناعية والمنجميّة والصناعات التقليدية، والأراضي الزراعية الشاغرة، وأما المرسوم 98/63 في 28 مارس 1963م يحتوي على عشرة مواد يحدد كيفية استغلال مؤسسات ومستثمرات التسيير الذاتي[1]، وتنظيم عملها[2].

إنّ قانون التسيير الذاتي حسب رئيس الحكومة "**أحمد بن بلة** " قد دفع بالجزائر لأن تخطو خطوة حاسمة في طريق الاشتراكية بفضل قرارا مارس 1963م، والتي أممت الجزء الأعظم من الملكيات العقارية، ولكن ما واجهته الحكومة في هذه المرحلة هو تشكيل ملاك جزائريين لطبقة برجوازية أهلية أبقت الجماهير الكادحة غارقة في بؤسها، مما اضّطر الحكومة لتأميم الفنادق والمطاعم والمقاهي والدور التجارية، التي أصبحت استثمار اقتصادي للجزائريين[3]، وبموجب سياسية التسيّير الذاتي تم توظيف 115 ألف عامل[4].

وكما واجهت الدولة الجزائرية تحديات كبيرة لتسيّير القطاع الصناعي، وتسيير المؤسسات الموجودة بعد هجرة الأوروبيين، ولذلك حاولت السلطة الحاكمة ضّمان استمرار تسيير المرافق العامة كالغاز والكهرباء، والنقل بمختلف أنواعه، والإذاعة والتلفزيون والتجارة، وتم إنشاء الديوان الوطني للتجارة سنة 1962م، والوكالة السياحية، والصيد البحري، وتولت الدولة قطاع الضّمان الاجتماعي والبنوك والتوفير والاحتياط، ولجأت الدولة لتأميم القطاعات الصناعية والخدماتية، فتم إنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات (سوناطراك) ديسمبر 1963م والشركة

[1] – تدار الشركات الصناعية والتعدينية، وكذلك الحيازات الزراعية الشاغرة، من قبل الهيئات التالية: الجمعية العمومية للعمال، ومجلس العمال، ولجنة الإدارة، ومدير، وتتكون الجمعية العمومية للعمال من عمال دائمين من الشركة، ومن حيث تحديد وتوزيع المهام والمسؤوليات: الموافقة على حسابات نهاية العام، وينتخب إذا لزم الأمر مجلس العمال، وهو المختار من بين أعضاء الجمعية العمومية للشركة أو القابضة، إذا كان لديها 100 عضو على الأكثر وعضو واحد على الأقل لكل جزء من 15 عاملاً دون أن يكون الحد الأدنى أقل من 3310، وبالنسبة للإنتاج يتم تقاسم أرباح العمال ومعاقبة النتائج الإيجابية أو السلبية، وتنظيم العمل وإظهار التضامن مع القطاعات المحرومة، ويتمثل الهدف الأساسي للإدارة الذاتية في تحويل علاقة العمل والإنتاج جذريًا عن طريق تحويل العامل من كونه موظفًا إلى منتج واع ومسؤول، ومع ذلك فبعد أربع سنوات من الخبرة، بدا أن مشاركة العمال في أرباح الإنتاج ظلت حبرا على ورق ولم تكن في الواقع قادرة على تجاوز مرحلة الكسب والإدارة المركزية. ينظر – L'Algérie 5,Op cite, p36.

[2] – جمال بلفردي:المرجع السابق، ص ص 58 ـ 59 ـ 60.

[3] – روبيرل ميرل: المصدر السابق، ص ص 176 – 177 – 178.

[4] – جمال بلفردي: المرجع السابق، ص 64.

الوطنية للحديد سنة 1964م، والشركة الوطنية للدقيق والعجائن[1] عام 1965م، وإن تبني الجزائر للنظام الاشتراكي أدى إلى تضييّق الخناق على القطاع الخاص، والذي تعرض هو كذلك للتأميم، إلا أن الوضع الاقتصادي المزري دفع الدولة إلى فتح المجال للقطاع الخاص ولو بصفة مؤقتة لسد الثغرات، وتنشيط الحركة الاقتصادية، ومساهمة الجميع في عملية البناء الوطني[2].

وقد كان لنقص التجربة والخبرة في تسيير الشؤون الاقتصادية، انعكس بطبيعة الحال على المردودّ العام للإنتاج، والذي تراجع بنسبة معتبّرة، إذّ تراجع إنتاج الحبوب من 824 مليون دينار سنة 1960م إلى 677 م د سنة 1964م، والزراعات الصناعيّة من 439 م د سنة 1960م إلى 194 م د سنة 1964م، والفاكهة من 1242 م د سنة 1960م إلى 680 م د سنة 1964م، وهذا التدهور في الإنتاج يؤكد لنا مدى ضعف الهياكل الاقتصادية والفوضى التي كانت تعيشها البلاد، وأيضا نتيجة التناقضات[3] التي وقعت فيها الدولة بإقرارها لقانون التسيّير الذاتي، والذي لم يدرس بشكل دقيق[4].

وقد كانت الموارد الأولية من أهم العوامل المحفزة للقيام بتطوير التصنّيع، فقد كانت الجزائر حسب إحصائيات سنة 1962م تنتج 3 مليون طن حديد، وأكثر من 600.000 طن فوسفات، وحوالي مليون طن من الفحم، والبترول حوالي 20 مليون طن، وأما الغاز المتواجد بحاسي الرمل فكان إنتاجه بكثرة، وبالإضافة إلى

[1] – وفقًا للمرسوم رقم 64/ 138 المؤرخ في 22 ماي 1964م تم تأميم المطاحن ومصانع السميد ومعامل العجين الغذائية والكسكسي. ينظر – **الجريدة الرسمية**، العدد 01، بتاريخ 29 ماي 1964م، ص 05.

[2] – عبد الرزاق صغور: "**بناء الدولة الحديثة في الجزائر – دراسة تقيمية –**"، أطروحة دكتوراه في فرع التنظيمات السياسية والإدارية، إشراف: منصور بن لرنب، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008م. ص ص 155 – 156.

[3] – إن تطبيق قانون التسيير الذاتي في الجزائر حمل في ثناياه بعض التناقضات، وقد لاحظها "جيرار شاليان" أثناء زيارته الشخصية للعديد من لجان التسيير، ومن أهم التناقضات داخل المشاريع الزراعية المسيرة ذاتيًا، بروز الإقطاعية والاستبدادية، لأن الأعضاء أصحاب الامتيازات في لجنة التسيير لم يستطيعوا التخلص من حملة التنظيم الديموقراطي للجان التسيير، فكانوا يدفعون لأنفسهم أجور مرتفعة، لأنهم اعتبروا أنفسهم سادة العمل وأرباب المشروع، واحتقروا الطبقة الشغيلة، وكما ظلت بعض المشاريع منقسمة إلى عصب لها زبائنها أو روابطها العائلية، وتدخل أنصارها إلى المشروع أو لجنة التسيير، وبعض لجان التسيير كانت تسير الاستثمارات على هواها، وكأنها مجلس من أرباب العمل الصغار، هدفه الوحيد الربح، وعمل الشغيلة الموسمي يعتبر استغلال، مما افقدهم الروح الجماعية، وهمهم الوحيد دخلهم الفردي الصافي، وقد ظهرت أيضا خلافات بين الشغيلة الدائمين والمؤقتين، وكان للضعف التكنولوجي والثقافي الذي تعاني منه الشغيلة تأثير كبير على عرقلة التوطيد السريع للتسيير الذاتي، مما أدى إلى التبذير وتدهور الإنتاج في بعض الحالات، أي أن هذه المشاريع كانت تتقدم بدون لوصلة على أساس تجريبي محض، وعدم وجود تمويل مستقل للقطاع المسير ذاتيًا قد عرقلة بصورة محسوسة إمكانيات الإنتاج، وترجع هذه التناقضات كلها إلى عدم وجود بنى قادرة على إنعاش التسيير الذاتي، فلو كانت رقابة وحملة تفسير واسعة النطاق لكان أمكن تجنب سوء استغلال السلطة ونمو الإقطاعيات الصغيرة، وبالنسبة للتناقضات الواقعة خارجة قطاعات التسيير الذاتي، فأهمها كثرة تدخل مختلف الأجهزة بأسلوب بيروقراطي، ومتناقض عرقل بصورة محسوسة عمل التسيير الذاتي. ينظر – جيرار شاليان: المصدر السابق، ص ص 92 - 93 - 94.

[4] – عبد العالي دبلة: المرجع السابق، ص 299.

السدود التي تتجاوز 12 سد، وتساهم في إنتاج طاقة تتجاوز مليار كيلوواط ساعي، وامتلاكها لبنية تحتية حوالي 10.000 كلم من الطرق، و40.000 من الطرقات والدروب، و4,300 كلم من السك الحديدية، و10 موانئ منها 3 رئيسية، و20 مطار مدني، وشبكة كهربائية واحدة تمتد على طول 600.000 كلم، وغيرها من المواد الأولية (فلين، حلفاء، الجلود والصوف، ....)، وهي كافية لتغذية صناعات الورق، والنسيج، التعدين، الكيمياء البترولية[1].

وقد كان بالإمكان إنشاء صناعات تحويلية، والتي تتجمع ثلثها في الجزائر العاصمة، والثلث الباقي في وهران، ولم تبذل أي جهود لإنشاء مراكز صناعية تحويلية في منطقة قسنطينة، ولم يتم جرد المشاريع الصناعية الموجودة، وتسيّيرها بصورة جديّة، والصناعة المؤممة كانت لا تعمل سوى 30 % من قدرتها الفعليّة، وقد تراجع إنتاج الاسمنت من 1.336.000 طن عام 1961م، إلى 650.000 سنة طن 1962م، وهذا راجع لانعدام سياسة التخطيط، وكما أن الإنماء المرسوم لعام 1963م ولم ينفذ على أكمل وجه لأن إدارة التخطيط رسمته بصورة عاطفية، ولهذا انخفضت صناعة التجهيز، ومشاريع التحويل التعدينية، والإنشاءات الميكانيكية، ومعامل الأجر ومشاريع الأشغال العامة، انخفاضًا كبير، وبالنسبة للصناعات الاستخراجية هي الأخرى انخفضّت باستثناء الحديد الذي كان في أيدي القطاع الخاص الأجنبي، وأما البترول فقد زاد إنتاجه بنسبة كبيرة[2].

وبالنسبة للقطاع التجاري خلال هذه الفترة تميز بارتفاع نسبة الواردات لتلبية حاجيات السكان، من سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة، إذّ قدرت نسبة الواردات من المواد الغذائية المشروبات بـ 23.3 % لعام 1963م، و26.35 % لسنة 1964م، وقدرت بـ 23.58 % لعام 1965م، ونسبة سلع التجهيز قدرت بـ 17.7% لعام 1963م، لتنخفض لـ 15.87 % في سنة 1964م، لتصل إلى 1.72 % في عام 1965م، والمنتجات النصف مصنعة قدرت نسبة الواردات بـ 12.5 % لعام 1963م، لتصل إلى 16.19 % سنة 1964م، لتنخفض بنسبة كبيرة جدًا وصلت لـ 1.57 % عام 1965م[3].

---

[1] – جيرار شاليان: المصدر السابق، ص ص 113 – 114.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 115 – 116.

[3] – نعيمة زيرمي: "**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، إشراف: محمد بن بوزيان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010م، ص 73.

وبما أن القطاع التجاري في سنة 1962م كانت تحتويه التجارة الخارجية الفرنسية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية، عملت الجزائر على الخروج من منطقة الفرنك بوضع مجموعة من الإجراءات مكنتها من الاستقلال التجاري، فأنشأ أول بنك مركزي جزائري في 13 أكتوبر 1963م، بغرض الرقابة على كل التحويلات الخاصة بالعملة، وإبرام كل الصفقات الخارجية، وكما تم تأسيس أول تعريفة جمركية بتاريخ 28 أكتوبر 1963م، والتي وضعت نظام جمركي خاص بالواردات للتمييز بين السلع، إذّ قدرت نسبة الرسوم الجمركية حسب القانون رقم 413/63 لسلع التجهيز والمواد الأولية بنسبة 10 %، والسلع النصف مصنعة بين (05 و20) % ، والسلع المصنعة بين (15 و20 % ، وكما عملت الدولة على إنشاء الديوان الوطني للتجارة في نهاية عام 1963م، ومهمته تزويد السوق بالمواد اللازمة، ولفرض الرقابة أكثر تم إنشاء ما يعرف بالتجمعات المهنية للمشتريات بموجب المرسوم رقم 223/64 الصادر في 10 أوت 1964م، وهي مجمعات للمستوردين بإشراف الدولة[1].

وعليه، يمكننا القول أن الأوضاع الاقتصادية في عهد الرئيس "**أحمد بن بلة**" تميزت في مجملها بالتدهور، وعدم القدرة على التحكم في الوضع، وهذا راجع لانعدام الخبرة والتجربة، ولم يتم وضع مخطط اقتصادي متكامل ومتجانس يتلاءم مع الوضعية الخاصة بالجزائر المستقلة، وكما أنه لم يكن في الحسبان هجرة الأوروبيين، والفراغ الكبير الذي تركوه، وشغور المناصب الإدارية والممتلكات العقارية، مما أدى لاتخاذ قرارات ارتجالية دون دراسة نتائجها، ولكن مهما كانت سلبيات هذه الفترة إلا أنه لا يمكن أن ننكر أنها السلطة الحاكمة حاولت التحكم في زمام الأمور، وتسيير العجلة الاقتصادية، ومواجهة مختلف التحديات.

– التنمية الاقتصادية المتسارعة 1965 – 1978م ومدى استجابتها للطموح الوطني:

وكما ذكرنا لقد كانت من مبررات انقلاب 19 جوان 1965م، هو بناء دولة وطنية قوية، ذات اقتصاد متطور يلبي طموح ومتطلبات الجماهير الشعبية، وتم إلغاء دستور 1963م، والميثاق الوطني 1964م، وتعطيل العمل بالدستور، ليتولى مجلس الثورة القيادة العليا للبلاد، وهو من سيسير الحركة الاقتصادية، والتي ستكون الاشتراكية منهجها الرئيسي، ولنجاحها تطلب الاعتماد على التخطيط، لأنه أساس التنمية ونجاحها، وتم إقرار مجموعة من الإصلاحات، فهل حققت أهدافها؟ وإلى مدى ساهمت سياسة التخطيط في تفعيل التنمية الاقتصادية؟ وهل فعلاً تمكن نظام 19 جوان من بناء اقتصاد وطني حقيقي؟

---

[1] – نعيمة زيرمي: المرجع السابق، ص ص 74 – 75 – 76.

إنّ أول ما بدء به النظّام الجديد هو القيام بمجموعة من الإصلاحات، لمواجهة الصعوبات الجسيمّة التي كانت تمر بها الإدارة الذاتيّة، فبدأت عملية اللامركزية تماشيًا مع فكرة الدمقرطة والتطبيق الحقيقي لمراسيم مارس 1963م، إذّ لا يمكن تحقيق تطوير القطاع الزراعي[1]، وخاصة المدار ذاتيًا دون وضع حد للارتباك الذي كان سائدًا في العلاقات بين مختلف هيئات التدخل، وسرعان ما تم وضع تقسيم واضح للوظائف، وإقامة هياكل تنسيق مناسبة، وبهذا تمكن مديري دائرة الزراعة من الجمع والتنسيق بين جميع المسؤوليات الزراعية على مستوى الدائرة، وبالتالي القضاء على جميع التدخلات أو المنافسات التي عانى منها القطاع المدار ذاتيًا سابقًا، وبالإضافة إلى مسؤولياتهم الخاصة فيما يتعلق بالقطاع التقليدي، تم تكليفهم بمهمة توفير الإدارة الذاتية لوسائل الإنتاج التي تحتاجها (البذور والأسمدة،...)[2]، وبالتالي تلعب دور تعاونيات التوريد في تقييم احتياجات لجان الإدارة وإرسالها إلى Caisse centrale des S.AP. الذي يمر في الأسواق المختلفة، وهذه العملية التي جعلت من الممكن توحيد شبكة الأسعار، وتتجنب الهدر والخسائر[3].

ولتحسين نظّام العمال الموسميّين تم بذل جهد كبير في إعادة تنظيم حسابات وحدات الإنتاج، وهي إحدى البيانات الأساسيّة التي تعثر فيها النظّام القديم، وقد تصور الإصلاح الجديد معالجة جميع البيانات الحاسبيّة للجان الإدارة من خلال تعاونيات المحاسبة التي ستجمع معًا حوالي خمسين مزرعة، ويتم تنظيم تداول المستندات المحاسبية بحيث يكون لكل من التركة والمؤسسة الائتمانية والتعاونية المحاسبية نفس المعلومات في نفس الوقت، وثم تعمل اللامركزية على إنشاء المزيد والمزيد من الاستقلال الاقتصادي الحقيقي للجان الإدارية من أجل التطوير العام للمنظمات التعاونية من حيث التوريد وتسويق المواد والمحاسبة، مما يفتح آفاقًا أكبر[4].

[1] – عرف القطاع الزراعي تطور ملحوظ في الإنتاج، إذّ ارتفع منتوج الحوامض من 4.153.000 قنطار عام 1965م، إلى 5.082,000 ق سنة 1970م، والخضر من 6.105.000 ق سنة 1964م إلى 7.245.000 ق سنة 1970م، والبقوليات من 4.153.000 قنطار عام 1965م إلى 5.982.000 ق سنة 1970م، والشمندر السكري من 114.000 ق إلى 1.305.000 ق لعام 1969م. ينظر – وزارة الثقافة والإعلام، **الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد**، طبع ألتاميرا روتوبريس، مدريد، جوان 1972م، ص 142.

[2] – منذ عام 1965م ارتفع المجهود المالي المخصص للقطاع الزراعي لتحديث الزراعة التقليدية، فقد ارتفعت القروض الخاصة بالإنتاج والمقدمة لصغار الفلاحين من 39 مليون دج عام 1965م، إلى 350 مليون دج عام 1969م، وكما ارتفع الاستهلاك العام للأسمدة الآزوتية من 8 ملايين سنة 1964م إلى 23 مليون سنة 1970م، وكما ارتفعت نسبة البذور المخصصة للمساحات المزروعة من 1.96 % في عام 1963م، إلى 21.7 % سنة 1970م، وارتفعت المساحة المخصصة للتشجير من 6.527 هكتار لعام 1963م، إلى 46.071 هكتار سنة 1970م. ينظر – الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، المصدر السابق، ص ص 140، 142

[3] – L'Algérie 5,Op cite, pp 36 - 37.

[4]– Ibid, p 39.

وبالنسبة للنشاط الاقتصادي يُسمح للمنتجين بالمشاركة في الاستفادة من ثمار نشاطهم، ولإثراء مراسيم مارس 1964م، واللامركزية في الإدارة الذاتية سمح الإصلاح البلدي الجديد بالتطوير الكامل للإدارة الذاتية، وتمارس البلدية الجديدة دورًا رقابيًا فيما يتعلق بالشركات المدارة ذاتيًا المنشأة في أراضيها، وهذا الإشراف كانت تمارسه الدولة سابقًا تم نقله تدريجياً إلى البلديات مما سيساعد في التدريب وإنشاء الهيئات الإدارية للشركات المدارة ذاتيًا، ويرسل إلى السلطات العليا أي اقتراح يحتمل أن يحسن إنتاجية الشركات. وتكليف البلدية بممارسة الإشراف على هذه الوحدات يهدف لجعل العمال مسؤولين مباشرة عن الإنتاج، وكذلك لا يعمل الفرد فقط في اتجاه تطوير المبادرة والاندفاع المحلي، وإنما يعمل بشكل غير مباشر في اتجاه تعزيز سلطة الدولة[1].

وقد كان التخطيط والتصنّيع بالنسبة لنظّام "**بومدين**" وفريقه يرتكز على الأساس الاقتصادي والاجتماعي، وارتكزت المخططات التنمويّة الثلاث على تحديد المشاريع، وقد أخذت الصناعة حصة الأسد على عكس الفلاحة التي كانت نسبتها ضّئيلة، لأن جماعة النظّام البومديني كانوا يؤمنون بالصناعة، وتحويل التكنولوجيا بقيادة الوزير "**بلعيد عبد السلام**" الذي سمي بأب الصناعة الجزائرية، مع أنه كان بعيدًا عن هذه الأشغال، وقد أسَست مجموعة من الشركات الوطنيّة والمصانع[2].

ويعتبر المخطط الثلاثي الأول (1967 – 1969)م أول تجربة للتخطيط المركزي[3]، والذي ارتكز بالأساس على الصناعة، والأنشطة المرتبطة بالمحروقات[4] بالدرجة الأولى، وهذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2 % من إجمالي الاستثمارات لعام 1967م مقابل 13 % عام 1963م، ولقطاع الزراعة 12.5 % لعام 1967م

---

[1] – L'Algérie 5,Op cite, p 39.

[2] – Paul Balta: **Le Grand Maghreb – Des independances à l' an 2000**, éditions la découverte, paris, 1990, p 88.

[3] – يجمع معظم الاقتصاديين أن هذا المخطط التجريبي لا يرقى لتسميته بمخطط، وهذا لكون المبالغ المخصصة له لم تكن كافية مقارنة بالدول التي اتبعت النهج الاشتراكي، وافتقاره لمعالم خطة اقتصادية متكاملة، ولم يأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية، وبين الأنشطة داخل كل الفروع، وقد أشار "دي برينس" إلى أن الخطة الثلاثية في الجزائر لم تكن مركبة من برامج تهدف إلى خلق أكبر عدد ممكن من مناصب التشغيل الجديدة في حدود ما تسمح به المردودية العامة لمنشأة، وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية الاستهلاكية من المواد المصنوعة بشكل يتحقق معه التخفيض التدريجي للواردات، ويُمكن في المستقبل رفع حجم الصادرات من نفس الموارد، ومن ثم توسيع السوق المحلية، وبناء مركبات قادرة على خلق صناعة ثقيلة (مركب الحجار للحديد والصلب، أرزيو للصناعات البتروكيمياوية)، وهذا يستلزم البحث عن أسواق واسعة تضمن استيعاب المنتوجات وتحقيق المردودية. ينظر – ساعد محمد: **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، تخصص سنة ثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، السنة الجامعية 2017/ 2018م، ص ص 22 – 23.

[4] – ينظر ملحق الوثيقة رقم 08، ص 490.

مقابل 17.5 % لعام 1963م، وبالنسبة للمخطط الرباعي[1] الأول بين سنتي (1970 – 1973)م، فإنه أكد على قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، بهدف إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، وفي حين ارتكز المخطط الرباعي الثاني بين سنتي (1974 – 1977)م[2] على المخطط السابق، واتجهت جهود الدولة لتمويل المشاريع الاقتصادية الضّخمة كالحديد والمحروقات، مواد البناء، الصناعة الميكانيكية والإلكترونية، والاهتمام كذلك بالقطاعات الغير اقتصادية نتيجة لارتفاع عائدات البترول، وإعطاء الأولية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج السلع لمختلف القطاعات، وبهذا يُمكن تحقيق استقلال اقتصادي في المستقبل، وقد وصل نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام 65.42 % لسنة 1978م، مقابل 30.07 % لعام 1969م[3].

وقد عرفت الجزائر خلال المخطط الثلاثي الأول مجموعة من التأميمات، وأنشأت الدولة العديد من الشركات لتسيير القطاعات المؤممة، منه الشركة الوطنية للمناجم (سوناريم) سنة 1966م، والشركة الوطنية للعربات والحافلات (سوناكوم) 1967م، والشركة الوطنية للمصبرات سنة 1966م، وكما ساعد المخطط الثلاثي على

[1] – شملت التأميمات الوحدات الصناعيّة الصغيرة والشاغرة بعد رحيل الأوروبيين، وكان عدد هذه المؤسسات سنة 1964م يقدر بـ 76 مؤسسة مسيرة ذاتيًا، وكان هذا أول تأميم يمس رأس المال الأجنبي في الجزائر، وبعدها وسعت الدولة نشاطها في القطاع الصناعي المسير ذاتيًا، والذي بلغ عدد مؤسساته 192 مؤسسة عام 1969م. ينظر – محي الدين حمداني: "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تخطيط، إشراف: رابح زبيري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008م، ص 253.

[2] – تتلخص أهم أهداف واتجاهات المخطط الرباعي الثاني على تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج، وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني، في إطار الخطة الإجمالية للتنمية، ورفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 46 مليار على الأقل، أي بزيادة يكون معدلها بـ 10 % سنويًا، وتدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق أهداف الزيادة في قدرات الإنجاز، وتحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة، ووضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور، وكما سعى هذا المخطط لتحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل، ومن ثم تحقيق التوزان الجهوي، وقد عرفت الاستثمارات في هذا المخطط قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، وزعت بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك. ينظر – هجيرة عبد الجليل: "**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، إشراف: مليكي سمير بهاء الدين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/ 2017م، ص 61.

[3] – كربالي بغداد: "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005م.

تشكيل سياسة صناعية تعمل على إيجاد تكامل للاقتصاد القومي، وكانت المشاريع الصناعية لهذا المخطط الركيزة الأساسية للانطلاق في المرحلة الثانية من التنمية الصناعية المدرجة في المخطط الرباعي الأول[1].

وكما عمدت الدولة خلال المخطط الثلاثي لحماية تجارتها الاستقلالية من التبعية، باللجوء إلى الرقابة ونظام الحصص، فأصدرت تعريفة جمركية جديدة سنة 1968م، بهدف تقوية الاقتصاد وحمايته من التبعية، ووفقًا للقانون رقم 35/68 الصادر في 02 فيفري 1968م، والذي رفع الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية سواء الكمالية أو الضرورية، وهذا لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، والجدول التالي يوضح لنا تطور الميزان التجاري ما بين سنتي (1967 – 1986)م:

تطور الميزان التجاري (1967 – 1969)م / الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	1967	1968	1969
الصادرات	3572	4097	4611
الواردات	3154	4029	4911
الرصيد	418	68	300 –

ومن خلال الجدول يمكن القول أن الميزان التجاري سجل فائض خلال سنتي 1967م و1968م، لارتفاع الصادرات خاصة المحروقات التي بلغت 72 % من الصادرات، وانخفاض الواردات، إلا أنه في عام 1969م سجل عجز بقيمة 300 مليون دينار جزائري[2].

وخلال المخطط الرباعي الأول ستسعى الدولة لتعزيز تدخلها أكثر في القطاع الزراعي بإصدار المرسوم رقم 73/71 الصادر بتاريخ 08 نوفمبر 1971م، والمتعلق بقانون الثورة الزراعية، والذي قاد حتى نهاية سنة 1978م إلى تأميم ما يقارب 1.4 مليون هكتار، وثم تم توزيعها على الفلاحين في شكل تعاونيات، أو في شكل فردي[3]، وكانت سياسة الثورة الزراعية أكثر عمق في التغيير من سياسة الإصلاح الزراعي التي اتبعت بعد الاستقلال، وإلى غاية عام 1971م، فهي لا تمثل مجرد تحديد الملكيات وتوزيعها على الفلاحين المعدمين، وإنما تنظيم الملكيات المؤممة في تعاونيات زراعية يمكن أن تكون حتى في شكل تعاونيات عالمية، فالمهم هو أن يتم في الريف خلق إطار تعاوني يُمكن صغار الفلاحين من التآلف على نوع جديد من العلاقات الإنتاجية الجماعية مكان العلاقات

[1] – ساعد محمد: المرجع السابق، ص ص 22 – 23.
[2] – نعيمة زيرمي: المرجع السابق، ص ص 79 – 80.
[3] – محي الدين حمداني: المرجع السابق، ص 253.

الإنتاجية الفردية، وقد ارتفعت نسبة الأموال المخصصّة للقطاع الزراعي في المخطط الرباعي من 5233.2 ألف دولار في المخطط الثلاثي الأول إلى 11715.4 ألف دولار أي بنسبة 45 %، وقد تعزز القطاع أكثر في المخطط الرباعي الثاني، والذي شمل التجهيز الحديث لمسايرة العصر، وتنظيم التعاونيات التي تجاوزت الآلاف[1].

والجدول الآتي يوضح لنا مدى تطور التعاونيات الزراعية في المخطط الرباعي الثاني:

السنة	1975	1976	1977	1978
تعاونيات الإنتاج	3592	4077	4598	4964

وتؤشر الأرقام المبين في الجدول أن التعاونيات الفلاحية قد تطورت ما بين سني (1975 – 1978)م بنسبة 23 %، وزاد اهتمام الرئيس "**بومدين**" بالزراعة بتطوير الأساليب والنظم التعليمية الزراعية، بتأسيس معاهد متخصصة لتكوين الإطارات[2].

وقد قصدت الدولة من قانون الثورة الزراعية، وكل القوانين التي دعمته لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في استفادة الفلاحين الجزائريين من ملكيات زراعية صغيرة، والعمل على إعادة التوزيع العادل لوسائل الإنتاج الفلاحي، والسعي لتخفيف الفوارق الاجتماعية الموروثة من المستعمر، غير أن التأطير النظري للقطاع الفلاحي لم يحظى في هذه المرحلة بالأولوية التي يستحقها مقارنة بالصناعات الإستخراجية، واهتمام الدولة البالغ بالصناعات الثقيلة، التي خصصت لها استثمارات كبيرة مقارنة بالزراعة[3]، وبالتالي فإن هذه العوامل وغيرها ساهمت في عدم نجاح مشروع الثورة الزراعية، وفشله[4] في تحقيق كل الغايات، والأهداف المبرمجة، وهو ما سيدفع النظام الجديد بعد حكم "**بومدين**" لاعتماد مناهج مغايرة.

---

[1] – مهنا ناجي حسين: "التجربة الزراعية السوفيتية في الدول العربية التجربة الجزائرية أنموذجا (1962 – 1978)"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 38، جوان 2015م، ص 368.

[2] – المرجع نفسه، ص 369.

[3] – زيدان جمال: "إشكالية بناء الدولة وتنمية المجتمع في الجزائر "دراسة مقارباتية بين الدولة الفاشلة ومقومات الدولة الذكية"، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 06، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، جوان 2016م، ص 332 – 333.

[4] – لقد واجهت جهود الدولة عراقيل وصعوبات متعددة، إذّ ساهم مسؤولين حكوميّين في عرقلة خطط الثورة الزراعية وتأخيرها، وإلى جانب المعوقات التي وضعها كبار ملاك الأراضي الزراعية، لتشويه سياسة التسيير الذاتي، ومنع الفلاحين من المساهمة فيها، وإعاقة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، وكما أن بعض الأطراف استعملت الإسلام ضد الثورة الزراعية بحجة أن الإسلام احترم الملكية الخاصة، وقد أكد بعض المحللين الاقتصاديين أن الثورة الزراعية في الجزائر لم تصل إلى الهدف المنشود، إذّ بقيت مساحات مهمة غير خاضعة للتأميم، وقد استفادت البرجوازية الزراعية من هذا الوضع، والتي حرصت على تنويع أنشطتها في الريف الجزائري، واستغلت جموع المزارعين للعمل في مسارات مضادة لتحديث الزراعة، فلم يتبعوا الأساليب الزراعية بشكل دقيق، وأهملوا صيانة المعدات واستغلوا الأرض والإمكانيات لأغراض شخصية، وهذا كله في غياب شبه كامل للمراقبة والعقاب من قبل الدولة =

وقد حاولت الدولة من خلال المخططات الثلاث لتعزيز قوتها الاقتصادية، والتركيز أكثر على الصناعة، والجدول التالي يبين لنا حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع ما بين سنتي (1967 – 1977)م

	المخطط الأول (1967-1969)		المخطط الثاني (1970-1973)		المخطط الثالث (1974-1977)	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
1 المحروقات%	42.6	51.1	37	47	40.6	48.6
2 الصناعات الثقيلة%	40.7	32.3	42	36.1	45.6	38.4
3 الحديد %	23.5	22	17.3	16.5	13.3	13.5
الميكانيك الصلب والكهرباء %	3.9	1.6	11.6	8.8	14.1	10.1
الكيمياء%	11.3	7.9	4.6	4.9	9	5.7
مواد البناء %	2	0.8	8.5	5.9	9.2	9.1
3 المناجم والطاقة%	7.4	9	11.3	10.5	5.4	6.2
4 الصناعات الخفيفة %	9.3	7.6	9.7	6.4	8.4	6.8
المجموع (مليون دينار جزائري)	54000	48900	12400	20820	4800	7150

ومن خلال الجدول يتضّح أن مجموع الصناعات الثقيلة تحتل الصدارة الأولى في هيكل الاستثمارات المخصصّة لكل مخطط، وقطاع المحروقات يستحوذّ على أكبر نسبة، وبعدها نالت صناعة الحديد حصة مهمة من الإنفاق الاستثماري[1].

وإنّ حصيلة المجهودات المبذولة لفترة التخطيط ما بين سنتي (1967 – 1979)م[1] لتحقيق التنمية الاقتصادية، قد تمكنت من إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الوطني، فبتطبيق المخطط الرباعي الأول تم

= وقد ظهرت مساوئ الإدارة الذاتية التي تقود القطاع الزراعي، وخاصة التعاونيات إلى ظهور البيروقراطية، نتيجة تدخل العديد من الهيئات الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تكبيل حركة القطاع، وخاصة بعد حصر الإنتاج في حدود كل ولاية، ومنعت الدول خروج محاصيلها من نطاق إقليمها الإداري، فأدى التخزين الغير جيد إلى إتلاف الكثير من المحاصيل، فضلاً على أن الروتين الإداري عجز عن إمداد الفلاحين بالبذور والمعدات، مما أدى إلى ضعف الإنتاج، وقد أرجع الكاتب السوفيتي "أحمد اسكندروف" التخلف الحاصل في الزراعة الجزائرية إلى عدم كفاية الاستثمارات. ينظر – مهنا ناجي حسين: المرجع السابق، ص ص 370 – 371 – 372.

[1] – سمير شرقرق: "إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة نقدية خلال الفترة (1970 – 2014)"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 38، جامعة القدس، فلسطين، جوان 2016م، ص 364.

تدشين طريق الوحدة الإفريقية الرابط بين المنيعة وعين صالح في 16 سبتمبر 1971م، وكلف جنود الخدمة الوطنية بإنجازه، وهو ما مكن الجزائر من ترويج منتجاتها بالقارة السمراء، ووضع حجر الأساس لمركب الحافلات بالروبية يوم 11 فيفري 1972م، وانطلاق أشغال الأنبوب الرابط بين حاسي رمل وأرزيو في 28 مارس 1972م، وتدشين الأنبوب الرابط بين حاسي رمل وسكيكدة في 14 ماي 1972م، وتدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب، ومصنع الأسمدة الفوسفاتية، وتدشين مركب سكيكدة لتمييع الغاز في 19 جوان 1972م، وكما ساهمت الصناعات الخفيفة لتصنيع الإنتاج الزراعي كالثياب، والمنتجات الجلدية في تقليل الاستيراد[2].

ومن خلال الجدول الآتي سنبين مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ما بين سنتي (1972 - 1978)م.

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1972–1978)[3]:

---

[1] – لقد تميزت هذه المرحلة بحقن مكثف لرأس المال في الاقتصاد مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، فبين بداية المخطط الرباعي الأول ونهايته تضاعف رأس المال بـ 1.5 % ووصل إلى 2.2 % ما بين سني (1973 - 1974)م، وكما انتقل معدل رأس المال من 28.3 % في المخطط الرباعي الأول إلى 40.4 % في المخطط الرباعي الثاني، وقد وصل أقصاه عام 1977م بنسبة 42.6 % و47.8 % سنة 1978م، وكما زاد الاستثمار خلال هذه المرحلة بمعدل 16 % مقابل 7.3 % بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7 % من مجموع الإيرادات سنة 1970م مع تجاوزها لنسبة 60 % لسنتي 1974م و1981م نظرًا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات، والتي قدرت بـ 46.04.35.93 دولار على التوالي. ينظر – سمير شرقرق: المرجع السابق، ص 362.

[2] – ساعد محمد: المرجع السابق، ص 25.

[3] – سليم مخضار: **"دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، إشراف: مصطفى بلمقدم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/217م، ص 112.

	1972		1974		1976		1978	
	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %
الطاقة والمحروقات	6040.6	20	20664.8	37	23624.1	32	29803	28
– الصناعات التحويلية	4087.4	13	4562.7	8	6572	9	9838.1	9
– الزراعة	2828.1	9	3873.5	7	6685	9	8422.1	8
– البناء والأشغال العمومية	2481.4	8	4120.2	7	7077.7	10	11305	11
– التجارة والخدمات	9232.4	30	11270.5	20	14708.5	20	22537	21
الناتج المحلي الخام	30413.2	–	55561	–	74075	–	104832	–

ونلاحظ أن هناك تراجع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية والزراعة، والتجارة والخدمات في الناتج المحلي، وبالمقابل سجل قطاع المحروقات والطاقة زيادة من 20 % سنة 1972م إلى 28 % سنة 1978م، وكما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية من 08 % سنة 1972م إلى 11 % سنة 1978م.

وبالنسبة للنشاط التجاري فقد تميز بالتراجع ما بين سنتي (1970 – 1977)م، وسجل الميزان التجاري عجز كبير بسبب ارتفاع نسبة الواردات، ما عدا سنة 1974م ارتفعت فيها نسبة الصادرات، فتم تسجيل فائض في الميزان التجاري بقيمة 1841 مليون دينار جزائري.

تطور الميزان التجاري ما بين سنتي (1970 – 1977)م[1]: الوحدة/ مليون دينار جزائري

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الواردات	6025	6028	6694	8876	17754	23756	22226	29534
الصادرات	4980	4208	5854	7479	19595	18563	22204	24089

[1] – نعيمة زيرمي: المرجع السابق، ص ص 87، 92.

الرصيد	-1225	-1820	-840	-1397	1841	-5191	-22	5445
معدل التغطية %	82.65	69.8	87.45	84.26	110.3	78.14	99.9	82.81

ويعود سبب العجز التجاري لارتفاع فاتورة الواردات لسلع التجهيز والمواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة، وكذلك المواد الغذائية، إذّ ارتفع مجموع الواردات من 1164 مليون دج سنة 1970م، لتصل إلى 1898 مليون دج عام 1973م، وتزايد الارتفاع خلال المخطط الرباعي الثاني، إذّ ارتفعت مجموع واردات المواد المذكورة من 4661 مليون دج سنة 1974م، ليصل إلى 8198 مليون دج عام 1977م، وقد استمر الوضع التجاري على ما هو عليه خلال الفترة التكميلية المحصورة ما بين سنتي (1978 – 1979)م، ولم تكن هناك أي مخططات، واكتفت الدولة بتنفيذ المشاريع التي لم يتم انجازها من الرباعيين الأول والثاني، وتم إصدار فقط القانون رقم 78/02 المؤرخ في 11 فيفري 1978م/ والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهذا بهدف تخليص القطاع الخاص الوطني من المنافسة الأجنبية لأنه لا يزال دون المستوى لمنافسة السلع الأجنبية[1].

وبالنسبة للمرحلة التكميليّة، أو ما يعرف بالمرحلة الانتقالية، فقد تميز ببرامج استثمارية تتصف بانجاز الحجم الكبير، والباقي من استثمارات المخطط الرباعي الثاني، والمقدرة بـ 190.07 مليار دج، وتسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة متطلبات التنمية الجديدة، وإعادة تقييم أغلب البرامج بسب التغييرات التي طرأت على الأسعار نتيجة الأزمة العالمية، وقد قدر مجموع الاستثمارات لسنة 1978م بـ 5.63 مليار دج، وأما عام 1979م فكانت الإنجازات المالية بقيمة 54.78 مليار دج، من مجموع مالي قدره 64.77 مليار دج[2].

وعليه يمكننا القول أن سياسة التخطيط في عهد "**بومدين**" لم تحقق كل أهدافها المبرمجة، إذّ سجل القطاع الزراعي تراجع عما كان عليه، وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 13 % سنة 1970م إلى 09 % سنة 1978م، وهذا راجع لتخلف القطاع الصناعي الذي يمول القطاع الزراعي بالآلات والأسمدة، وزيادة هجرة الفلاحين والمزارعين من الأرياف نحو المدن لنقص التنميّة، وعدم توفر الحاجات الضرورية، والرغبة في تغيير نشاطهم الفلاحي إلى الصناعي، وأيضا تحويل بعض الأراضي الخصبة إلى منشآت صناعية[3].

[1] – نعيمة زيرمي: المرجع السابق، ص ص 89، 96.
[2] – هجيرة عبد الجليلي: المرجع السابق، ص 62.
[3] – سليم مخضار: المرجع السابق، ص 113.

وقد كان تركيز الدولة الكبير على قطاع المحروقات من خلال المخططات الثلاث، أدى لظهور اختلالات كبيرة في إستراتيجية التنميّة، لأن النموذج الأول المتبع في تمويل[1] الاقتصاد معرض دائمًا لهزات داخلية، وأخرى خارجية مرتبطة بالسوق العالمية، وضعف منظّومة التخطيط وغياب روحه التنظيميّة، وعدم انسجام المخططات مع خطة الدولة[2]، وانعدام الخبرة وعدم القدرة على التحكم التكنولوجي جعل المساعدة الفنية الخارجية تستغل الفرصة لفرض شروطها وفقًا لرغباتها، مما أدى إلى التبعية الخارجية، وعدم التحكم في تسيير المشاريع وتخصيص الوسائل أدى إلى اختلال التوازن العام لهيكل الاستثمارات، وجعل المنطقيات الاقتصادية هي المسيطرة، وكما أن التطور المعمم بالتدريج لها، والغير مرتبطة فيما بينها أدى إلى ضعف أعمال الاستثمارات فيما بين القطاعات على مستوى التخطيط[3]، وكما أدت السياسات التوسعية المتبعة إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود الفلاحة، ومع تزايد النمو الديمغرافي مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار عام 1979م، بعد أن كانت لا تتعدى مليار واحد سنة 1970م[4]، ومن المعيقات التي واجهت سياسة التخطيط الشركات الدّولية خاصة الاحتكاريّة التي كانت تنّشط ضد التخطيط التنّموي منذ بداية

[1] – لقد كانت السمّة البارزة في تمويل الاقتصاد الجزائري خلال المخططات التنموية ما بين سنتي (1970 – 1977)م هي وجود هيئة مركزية للتخطيط تتولى حق إصدار رخص القروض طويلة المدى للمؤسسات العامة، مرورًا ببنوك الدولة، وتمويل مشاريع المؤسسات كان عن طريق بنوك تمويل الاستثمارات الإنتاجية، والخزينة العامة التي تنفذ ميزانية الدولة، بهدف الوصول لمرحلة الإنتاج الفعلي للقيم المضافة من طرف المؤسسات لتتمكن من تسديد ديونها للبنوك، إلا أن سوء التسيير المالي أدى إلى عدم تحقيق هذا الهدف لتضطر بعد ذلك المؤسسات العامة للإشغال فقط في الاقتراض من جديد لتغطية عجزها المالي، مما أفر إلى وجود مؤسسات عديدة تعاني العجز المالي، وكان هناك عوائق أخرى منها عدم وجود حرية كافية للمؤسسات العامة باتخاذ قراراتها الإستراتيجية دون تدخل الأطراف الخارجية، فعلى سبيل المثال كان نظام فرض الأسعار من الوزارة الوصية إلى غاية 1990م يحرم المؤسسات العامة من متابعة تطورات السوق المحلي، وفي ظل هذه القيود طبعًا لم تكن المؤسسات تعمل وفق معيار الكفاءة، وأيضًا عدم وجود "سياسة اجتماعية" خاصة بكل مؤسسة عامة، وإنما كانت محددة من طرف القانون (النقل، الإطعام، السكن، الصحة،...)، أي القوانين المتخذة لم تأخذ بالحسبان عند رسمه للسياسة الاجتماعية للمؤسسة الظروف الاقتصادية والمالية لكل مؤسسة، ولهذا أصحبت وظيفة المؤسسة اجتماعية أكثر منها إنتاجية، وبالتاي فهذا القيد الاجتماعي عمق حالة اللاكفاءة في المؤسسات العامة، وأصبح عائقًا أمام تحقيقها للكفاءة رغم الإمكانيات الاقتصادية الجيدة، وهذه السياسة الغير راشدة حولت المؤسسات سالبة المردودية، ومختلة هيكليًا وغير متوازنة اقتصاديًا. ينظر – الداوي الشيخ: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد العدد 2، جامعة دمشق، 2009م، ص ص 261 – 262.

[2] – محمد ساعد: المرجع السابق، ص 31.

[3] – مسعود دراوسي: "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر: 1990 – 2004**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: طواهر محمد التهامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/ 2006م، ص ص 345 – 346.

[4] – حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال: "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة دفاتر**، المجلد 3، العدد 1، مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، أفريل 2007م، ص 331.

الاستقلال، وكان رأس المال الخارجي هو المتحكم في توجيه الاستثمار، وهو ما أثر بالسلب على المصالح الاقتصاديّة الوطنيّة وتنّميتها، وهو ما عرقل التصنيع في الجزائر[1].

ومما سبق يمكننا القول أن التخطيط من أهم مبادئ النظام الاشتراكي، ولذلك تم الاعتماد عليه في الجزائر، وهذا بهدف تأسيس دعائم أساسية وركائز لبناء اقتصادي وطني، ويتطور تدريجي إلى غاية تحقيق لذات، والتخلص التدريجي من الهيمنة الأجنبية، إلا أن المخططات التنموية قد اصطدمت بعدة معوقات جعلتها تنحرف عن أهدافها، وكما أن الاعتماد بنسبة كبيرة على العائدات البترولية، ودون البحث عن البديل أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي الوطني، مما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي، والقدم القدرة على التحكم في الوضع، مما أدخل الجزائر في مرحلة التدين من الخارج.

– مرحلة التخطيط التوازني والتنمية اللامركزية 1980 – 1989م:

لقد انعكست السياسة الاقتصادية المعتمدة في فترة السابقة بقيادة "**بومدين**" على الوضع العام للبلاد، وهذا بعد تسجيل عجز وطني، وعدم القدرة على تلبية حاجيات المجتمع، وهذا راجع للاعتماد المفرط على قطاع المحروقات لتمويل الاستثمارات، وعليه سيحاول النظام الجديد بقيادة "**الشاذلي بن جديد**" إتباع مجموعة من الإصلاحات أساسها التخطيط وسياسة التنمية اللامركزية، فهل سيتمكن النظام الجديد من تدارك الاختلال الاقتصادي؟ وهل سيحقق ما عجز عنه النظام السابق؟

وأمام الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع بداية الثمانينات، والتي لا تنسجم إطلاقًا مع الحجم الكبير للاستثمارات التي تم تخصيصها للقطاع الصناعي بالدرجة الأولى في المخططات التنمويّة السابقة، فتم وضع مخططين خماسيين بهدف القضاء على الاختلالات المسجلة، فالاعتماد على المحروقات أدى إلى وجود فراغ مالي مما أدى بالسلطات للاستدانة من الخارج، ودفعها إلى إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة الأنشطة الأخرى[2].

وعليه فقد ركز المخطط الخماسي الأول ما بين سني (1980 – 1984)م، على إعادة التوازن الخارجي وتخفيض الديون، ولتدعيم التكامل الاقتصادي يتم الاعتماد على سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بإنجاز

[1] - Mohamed Dahmani: **L'Algérie légitimité historique et continuité politique**, éditions Le sycomore, paris, 1979, p 251.

[2] – سليم مخضار: المرجع السابق، ص 119.

المشاريع لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر، ومواصلة سياسة التشغيل مع تطوير مستوى التأهيل، وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية عن طرق التخطيط، ووضع كل الوسائل المادية والبشرية تحت تصرفه، ومتابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي مع تكييف هيكل الاستثمارات لتغطية الحاجيات الاجتماعية[1]، والعمل على تطوير قطاع التربية والتكوين لتأطير الكفاءات اللازمة مما يسهل عملية التحكم في التطور الاقتصادي، وكما أكد المخطط على إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط التنموي، بمشاركته في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهرباء، ولكن مع مراقبته لتفادي التلاعب والاحتكار[2].

وقد تضّمن المخطط برنامجين من الاستثمارات، فالأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه من الفترة السابقة، والمقدر بـ 79.5 مليار دينار جزائري، وقد بلغت حصة الصناعة في البرنامج الجديد 132.2 مليار دينار جزائري من إجمالي الاستثمارات الجديدة والمقدرة بـ 363.6 مليار دينار، بنسبة 36.35 %، وبلغت فيه حصة المحروقات 49.3 %، وقد اهتم هذا المخطط بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأخرى غير المحروقات[3]، كالفلاحة التي ارتفعت قيمتها من 17.8 مليار في البرنامج القديم، إلى 41.6 مليار، والهياكل القاعدية الاقتصادية ارتفعت من 19.9 مليار إلى 36.2 مليار، وحصة السكن ارتفعت من 34.5 مليار إلى 58 مليار، والصحة من 3.6 مليار إلى 6.2 مليار دينار[4].

وقد سعى التوجه الجديد لمواكبة مستجدات المرحلة بالعمل على إعادة هيكلة الشركات العمومية، والتي كانت من مهام المخطط الخماسي الأول، إذّ تم تقسيم الشركات العمومية الكبرى وتجزئتها إلى وحدات صغيرة أكثر تخصصًا من اجل مواجهة الصعوبات وتحريرها من الضغوطات التي كانت تقيدها[5]، وقد نصّ المرسوم رقم 242/80 الصادر بتاريخ 04 أكتوبر 1980م على إعادة هيكلة الشركات الوطنية[6]، والتي كان عددها 08

[1] – محمد ساعد: المرجع السابق، ص 32.

[2] – هجيرة عبد الجليل: المرجع السابق، ص 63.

[3] – سمير شرقرق: المرجع السابق، ص 365.

[4] – مسعود درواسي: المرجع السابق، ص 353.

[5] – الطيب داودي، وماني عبد الحق: "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، **مجلة المفكر**، العدد 3، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2008م، ص 135.

[6] – لقد نصّ المرسوم على إعادة الهيكلة بهدف تحسين ظروف سير الاقتصاد، والتحكم أكثر في جهاز الإنتاج، والالتزام بنتائج أنشطة المؤسسات على ضوء أهداف المخطط الوطني، وتشجيع المبادرات المبدعة، ودعم اللامركزية وتوزيع السلطة في تسيير الأنشطة الخاصة بإنتاج المواد، وإسداء الخدمات، وإقامة علاقات تكامليّة بين المؤسسات التابعة للقطاع الواحد أو لقطاعات متعددة، وتوخي الملائمة القصوى بين حجم المؤسسة، ومستوى عملها =

مؤسسات، و256 مؤسسة جهوية، وكان الهدف هو تفتيت المؤسسات الوطنية إلى 145 مؤسسة، والجهوية إلى 1200 مؤسسة، وبدأت مرحلتها الأولى في فيفري 1980م، وإلى غاية 1982م فتم إنشاء 348 مؤسسة، والمرحلة الثانية بدأت في ماي 1982م، وهي تتعلق بمتابعة تطبيق إعادة الهيكلة العضوية، وتحضير ظروف نشاط عادي للمؤسسات الجديدة[1].

لقد تمكنت الإستراتيجيّة المتبعة خلال هذه الفترة من معالجة بعض الاختلالات عن طريق توسيع قواعد الاقتصاد، والاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية، وقد تضّاعف الإنتاج الداخلي الخام من 113 مليار دج لعام 1979م إلى 225.4 مليار دج سنة 1984م، وسجل خارج المحروقات نمو بنسبة 5.8 % سنويًا، وأهم القطاعات التي ساهمت في معدل النمو: – الصناعة (زيادة بـ 9.5 %)، – البناء والأشغال العمومية (8.6 %)، والمحروقات (28.6 %)، وأما القطاع الفلاحي فسجل بعض الجمود بزيادة ضئيلة قدرت بـ 1.2 % [2].

وكما ساهم المخطط الخماسي الأول في ترقية الصادرات، إذّ اتخذت التدابير اللازمة من أجل تقليل الصادرات البترولية، ونتيجة للارتفاع أسعار البترول فقد سجل الميزان التجاري فائض خلال هذه الفترة، والجدول الأتي يوضح لنا طبيعة الميزان التجاري وقطاع الخدمات.

المبادلات الخارجية للسلع والخدمات ما بين سنتي (1980 – 1984)م: الوحدة: مليون دج[3].

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	40.519	48.780	49.384	49.782	51.257
الصادرات	52.648	62.837	60.478	60.722	63.758
الميزان التجاري	12.129+	14.057+	11.094+	10.940+	12.501+
ميزان الخدمات	50–	6.3–	6.7–	5.4–	5.3–
ميزان السلع والخدمات	7.129+	7.757+	4.394+	5.540+	7.201+

= واختصاصها الإقليمي، والقيام بتمويل المؤسسات والسكان بانتظام وجودة، عن طريق التخطيط الدقيق والفعال للمبادلات عبر التراب الوطني. ينظر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 41، بتاريخ 07 أكتوبر 1980م، ص ص 1513 – 1514.

[1] – محمد ساعد: المرجع السابق، ص 33.

[2] – مسعود درواسي: المرجع السابق، ص ص 357 – 358.

[3] – نعيمة زيرمي: المرجع السابق، ص 11.

ومن خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة الواردات عرفت استقرار طول فترة المخطط الخماسي الأول، إذّ تراوحت قيمتها من 40 مليون دينار سنة 1980م، إلى 51 مليون سنة 1984م، أي أنها لم تشهد زيادة كبيرة بما يعادل 10 % فقط، وهو راجع كما قلنا لتركيز الدولة في هذا المخطط على القطاعات الأخرى، وعدم التعويل بنسبة كبيرة على العائدات الطاقوية.

وبالنسبة للمخطط الخماسي الثاني المبرمج ما بين سني (1985 – 1989)م، فإنّ إستراتيجيته التنموية تمحورت حول تطوير الصناعات التعدينية والخفيفة، وتنظيم الإنتاج الموجّه نحو صنع التجهيزات التكرارية[1]، ومواصلة الإنتاج لضّمان الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة، وتلبية الحاجيات السكانية، وتشجيع القطاع الخاص وإدماجه في العملية الاقتصادية، وكان الهدف من تعزيز الإصلاحات هو إحداث التوازن الهيكلي العام للاقتصاد الوطني[2].

وقد قدرت قيمة الاستثمارات للمخطط الخماسي الثاني بـ 550 مليار دينار، وتم تخصيص 134.4 مليار لصناعة خارج المحروقات، وهذا الأخير خصص له 39.8 مليار دج، وقطاع الزراعة 38 مليار دج، وخصصّ لقطاع الهياكل الاقتصادية 45.5 مليار، وقطاع السكن 76 مليار دج، وقطاع التربية والتكوين 45 مليار، والصحة والهياكل الاجتماعية 28.4 مليار، وقطاع التجهيزات 44 مليار دج، وتم تخصيصّ 19 مليار لمؤسسات الانجاز، ومؤسسات التخزين والتوزيع 15.9 مليار، وأما قطاع البريد والاتصالات خصصّ له 8 مليار دج[3]، ومن خلال هذه الأرقام يمكننا القول أن المخطط أولى عناية كبير بقطاع الصناعات خارج المحروقات، إذّ حصلت على أعلى قيمة استثمارية، وكما أولى المخطط اهتمام كبير بالقطاعات الغير منتجة كالسكن والتربية.

ولكن قبل انتهاء مدة المخطط حدثت متغيرات لم تكن في الحسبان وغير متوقعة، والمتمثلة في صدمة انهيار أسعار النفط العالمية التي بدأت منتصف عام 1985م، وازدادت بشكل حاد في سنة 1986م، إذّ وصل مستوى الأسعار إلى أدنى نقطة له (انخفاض النفط بنسبة 40 %)[4]، مما نتج عنه انخفاض مداخيل الدولة من العملة

---

[1] – سمير شرقرق: المرجع السابق، ص 368.

[2] – عبد الجليل هجيرة: المرجع السابق، ص 64.

[3] – سليم مخضار: المرجع السابق، ص 122.

[4] – M. Sayah: **APERCU SUR L'CONOMIE ALGERIENNE DE 1962 A 2015 UN LONG PERIPLE**, Le présent article concernant le passé, le présent et le futur de l'économie algérienne a été élaboré par l'Auteur pour enrichir et éclaircir l'opinion publique nationale

الصعبة، والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العائدات البترولية، وهو ما أدى إلى تقلص واردات البلاد من السلع، وقلت النفقات الاجتماعية نتيجة ارتفاع حصة خدمات الديون الخارجية من الصادرات بالعملة الصعبّة، والتي قدرت سنة 1984م بـ 35.7 %، وعام 1985م قدرت بـ 34.8 % [1]، وبالتالي فإنّ المبالغ المالية المخصّص لهذا المخطط لم تجسد على أرض الواقع بسبب العجز المالي للبلاد، ولهذا لم تحقق أهدافها المبرمجة، وغرقت البلاد في أزمة الديون، وهو ما نتج عنه زيادة التبعية الاقتصادية للخارج.

وعليه يمكننا القول أن الإصلاحات المطبقة خلال الثمانيات قد أثبتت مرة أخرى فشلها، وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها المبرمجة، وهذا بطبيعة الحال راجع لسوء التسيير، والاعتماد على المواد البترولية، والتي شهدت انهيار في أسعارها في السوق العالمية، مما دفع الدولة للجوء لسياسة التقشف، ومن أسباب فشل الإصلاحات أيضًا عدم تلاءم المخططات مع خصوصية البلاد، وطبيعة المجتمع الجزائري، وهو ما سيؤدي لدخول الجزائر في أزمة اقتصادية حادة منذ سنة 1986م، والتي ستنعكس أثارها السلبية على مختلف القطاعات.

وكخلاصة محورية لهذا الجزء المتعلق بالبناء الاقتصادي للجزائر المستقلة يمكننا القول أن الاعتماد على البترول كمورد أساسي للاقتصاد، وعدم البحث عن بدائل للصادرات، وبمعنى أدق أنه اقتصاد قائم على الاستدانة، وهو ما أدى إلى الوقوع في مجموعة من الاختلالات التي أضعفت معظم الإصلاحات المتبعة، وكما أن اعتماد النظام الاشتراكي الذي لم ينجح في العديد من الدول تسبب في هدر الطاقات المادية والبشرية للجزائر، وقد فشلت معظم الاستثمارات المطبقة، مخلفة ضعف بنيوي كبير، وبالتالي فإن الانطلاقة الأولى والتي لم تكن مدروسة بشكل فعلي ومنطقي تراكمت عليها الأخطاء والهفوات، وكما أن عدم قدرة السلطة الحاكمة على صياغة ووضع برنامجي اقتصادي يتلاءم وطبيعة المجتمع الجزائري أدخل الدولة في التبعية الغذائية والأدوية، التي مازلت إلى يومنا هذا، أي أن تراكمات الاقتصاد الموروث عن المستعمر، والاختلالات التي وقعت فيها التجربة الاقتصادية أسفرت لنا عن اقتصاد وطني ضعيف مازال لم يحقق طموحات الجماهير الشعبيّة إلى يومنا هذا، وعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة سواء طبيعية أو بشرية تتمتع بها الدولة الجزائرية.

---

[1] – محي الدين حمداني: المرجع السابق، ص ص 264 – 265.

4 – الأبعاد الاجتماعية والثقافية للدولة المستقلة:

وكما ذكرنا مسبقًا أن كل المواثيق الوطنية بدءًا بميثاق طرابلس إلى ميثاق 1986م قد أكدت على أهمية تطوير حياة الإنسان وترقيتها، والعمل إعادة هيكلة البنى الاجتماعية الموروثة عن المستعمر، والتي كانت في حالة مزرية، إذّ شكلت الأمية نسبة عالية جدًا، وكان الجهل والتخلف هما المظهر المسيطر على جزائر 1962م، فكان أمام وزارة التربية والتعليم تحدي لضمان التعليم والتكوين وتطويرهما، وكما أن الظروف الصحية هي الأخرى لم تكن في مستوى لاستيعاب احتياجات المجتمع، وبالرغم من أن القطاع الاجتماعي بمجمله كان يأتي في المرتبة الثانية في المخططات التنمويّة، إلا أنه لم يكن في نفس الدرجة التي حظي بها القطاع الاقتصادي، وهذا ما أكدته قيمة الاستثمارات المخصصّة لتطوير التعليم، والصحة والإسكان، فهل استطاعت السلطة الحاكمة تلبية طموحات الجماهير الشعبية وخاصة الطبقة المحرومة؟ وكيف واجهت الوزارات الوصيّة المشاكل الاجتماعية الموروثة؟ وإلي أي مدى استطاعت البرامج التنمويّة إعادة هيكلة المجتمع صحيًا وثقافيًا؟

لقد قدر عدد سكان الجزائر المستقلة حوالي 10.236.000 نسمة، إلا أنها عرفت نمو ديمغرافي سريع بمعدل زيادة مرتفعة قدرت بـ 3.2 % ما بين سنتي (1966 – 1977)م، وهي أعلى المعدلات التي عرفتها دول العالم الثالث في نفس الفترة، والتي قدرت بـ 2.5 %، ونتيجة لهذه الوتيرة السريعة وصل عدد السكان حسب إحصائيات عام 1987م إلى 23.126.000 نسمة، ويرجع هذا الانفجار بطبيعة الحال إلى ارتفاع معدل الخصوبة، والتي قدرت ما بين سنتي (1966 – 1971)م بـ 49.2%، ولكنها تراجعت بعد عام 1987م، وأيضًا إلى انخفاض معدل الوفيّات الذي تراجع من 37.17 % سنة 1968م إلى معدل 06 في الألف لعام 1989م، وهو راجع لتحسن المستوى المعيشي وتوفر العلاج[1].

وهذا النمو الديمغرافي الهائل دفع الدّولة لبذّل مجهودات ضخمة لتوفير السكن للمواطن، ففي سنة 1966م قدرت حظيرة السكن الموروثة عن المستعمر بـ 1.800.000 سكن، وفي عام 1977م أصبح عدد سكنات الحظيرة الوطنية يساوي 2.000.002 سكن، أي زيادة بحوالي 18 %، وبالمقابل تزايّد عدد السكان بـ 40 %، وهو ما جعل دائمًا مشكل السكن من أهم التحديات التي تواجه عملية البناء الوطني، ولهذا تزايدت نسبة الاستثمارات المخصصّة للقطاع، إذ ارتفعت من 03 % من مجموع الاستثمارات عام 1967م إلى 05 % لعام

[1] – محمد بوضياف: "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: محمد سليم قلالة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008م، ص ص 33 – 34.

1975م، و9.3 % في سنة 1978م، وإنّ هذا الارتفاع في النسبة ما بين سنتي (1969 – 1978)م لم يكن نتيجة لتنمية حقيقية في القطاع، وإنما عائد لارتفاع تكلفة الإنجاز، والتي قدرت بنسبة 27 %، وقد تم إنجاز 379.000 مسكن ما بين سنتي (1967 – 1978)م، وكان من المفروض حسب وزارة التخطيط إنجاز ما بين 600 ألف و700.000 مسكن، لمواجهة النمو الديمغرافي المتزايد[1].

ومع فترة الثمانينات ارتفعت قيمة الاستثمارات المخصصّة لقطاع السكن، خلال المخططين الخماسيين إلى 96.6 مليار دج، تم تخصيصها لإنجاز مجموعة من السكنات بين سنتي (1980 – 1989)م، وتم توزيعها حسب الجدول الآتي:

جدول يمثل تطور الاستهلاكيات المالية لقطاع السكن وعدد السكنات الموزعة ما بين سنتي (1980 – 1989)م[2]:

الســـــــنوات	الاستهلاكيات المالية (مليون دج)	عدد السكنات الموزعة
1980 – 1981	8.954	77.258
1982	6.455	67.916
1983	6.932	81.069
1984	8.662	68.606
1985	8.900	59.555
1986	9.058	83.627
1987	7.889	63.360
1988	6.786	62.847
1989	5.965	49.150
المــجمــــــوع	69.601	613.388

ومن الجدول يمكننا القول أن قطاع السكن شهد تطور نسبي، إلا أنه لم يكن في مستوى متطلبات المجتمع الجزائري، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد بعد انخفاض أسعار النفط خلال المخطط الخماسي الثاني، وعليه ظلت أزمة السكن قائمة ليومنا هذا، ولم تستطع الدولة القضاء عليها.

[1] – عبد الرزاق صغور المرجع السابق، ص ص 280 – 281.

[2] – أحمد خيرات: "**الصياغة الجديدة لعرض السكن في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إشراف: باشي أحمد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/ 2009م، ص 34.

1 – الصحة:

لقد بذلت الدولة الجزائرية جهود مضنيّة للقضاء على الأمراض والأوبئة، وتطوير جهازها الصحي الموروث عن الاستعمار، والذي كان يعاني من نقص كبير، ويتميز بالضعف، وقد حاولت الجزائر في المرحلة الأولى التحكم في الوضع، وإدارة الأزمة الصحية بين سنتي (1962 – 1974)م، والتي اتسمت بالنقص الكبير في الموارد المادية والبشرية والبنى التحتيّة، ونقص حاد في عدد الإطارات من أطباء، وممرضين بعد مغادرة 2200 طبيب، و2700 ممرض تاركين أكثر من 144 مستشفى دوت تسيّير إداري أو تقني، وبالإضافة لانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، وقد حاولت الدولة المستقلة تجاوز الأزمة بالاعتماد على مساعدات بعض الدول الصديقة، والتي قامت بإرسال الإطارات، وبعض المعدات الطبية، وكما قامت بإرسال العديد من الأطباء الجزائريين إلى الخارج قصد تكوينهم وتدريبهم، وطبقًا للمرسوم التنفيذي رقم 110/64 الصادر بتاريخ 10 أفريل 1964م تم إنشاء المعهد الوطني للصحة العموميّة، وهذا بهدف إنجاز الأعمال الخاصة بالدراسات، والبحث في الصحة العمومية الضّرورية لتطوير برامج العمل الصحية وترقيتها، وفي عام 1965م تم وضع برامج وطنية لمكافحة السل والملاريا والرمد الحبيبي بدعم من منظمة الصحة العالمية، وفي 09 جويلية 1969م صدر المرسوم رقم 96/69 القاضي بإلزامية التلقيحات ومجانيتها، بهدف القضاء على الأمراض المعدية[1].

وبصدور الأمر المنظّم لمهنة الأطباء والصيادلة سنة 1966م أخذت الأمور تتحسن، وخاصة بعد دفع عجلة التكوين الطبي، والشبه الطبي، وكذا إنشاء الهياكل القاعدية للقطاع الصحي بين سنتي (1967 – 1969)م، وتم مضاعفة قاعات العلاج في البلديات لتّمكين المواطن من العلاج الأولي، والوقاية من الأمراض، وبما أن نسبة 37 % من السكان فقط كانت مموتّة بالمياه الصالحة للشرب، و23 % تتوفر بها قنوات الصرف الصحي، وهي أرقام تحمل مؤشرات خطيرة جدًا لانتشار الأمراض الخطيرة المنتقلة عبر المياه، وعليه عملت الدولة باتخاذ التدابير اللازمة، وأولها التكفل بالطب المجاني للأطفال، سواء في إطار مراكز حماية الطفولة والأمومة، أو في إطار الطب المدرسي[2].

---

[1] – سليمة بلخيري، وبخوش وليد، وفاء قاسمي: "المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 12، العدد 36، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 303.

[2] – حسينة ل: "تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال"، جريدة المساء، 05 جويلية 2012. الموقع الالكتروني: www.djazairess.com

وقد كان قرار مجانية الطب في جانفي 1974م من أهم القرارات التي فعلت القطاع الصحي، والذي ينصّ على منح العلاج المجاني لكل من لم يتجاوز الـ 16 سنة، وأكثر من 60 سنة، والمرأة الحامل، وأما الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و60 سنة فلهم نفس الامتيازات، ولكن مع دفع مبلغ رمزي حدد بـ 03 دج[1]، وطبقًا لهذا القرار أصبح العلاج مهمة وطنية[2]، ومن أجل تدعيمها عملت الدولة على زيادة عدد الهياكل القاعدية، والتطبيق الصارم للتوازن الجهوي، وتم توحيد النظام الوطني للصحة، وتحويل الهياكل التعاضديات الفلاحية إلى مصالح صحية، وتوحيد الميزانية على مستوى القطاعات الصحية، والتكفل المالي بعمال الصحة من طرف الولايات بعدما كانت تابعة للوزارة، وتحويل جميع المراكز الطبية الاجتماعية التي كانت تابعة لصندوق الضّمان الاجتماعي والتعاضديات إلى وزارة الصحة، وهكذا أصبح النظام الصحي الوطني يضّم جميع الهياكل الصحية مهما كانت مهامها أو مجال نشاطاتها[3].

وسيعرف القطاع الصحي تطور ملحوظ، سواءً من ناحية عدد الأطباء أو الجهاز الطبي بدءًا بعدد المستشفيات، والبنية التحتيّة لهذا المجال، وهو ما يبينه الجدولين التاليين[4]:

– جدول يمثل تطور أعداد الإطارات في ميدان الصحة:

السنوات	1963	1984
– أطـــبـــاء	1278	12082
– صـــيـــادلـــة	240	1197
– جراحي أســـنان	147	2880

[1] – عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 123.

[2] – إنّ قرار مجانية العلاج كان صعبًا نوعًا ما، وهو راجع لمشكلات تنظيميّة أكثر مما يرجع إلى تقص للإمكانيات البشرية والمادية، إذّ كان حسب إحصائيات عام 1977م سرير واحد لكل 390 شخص، و114.288 نسمة لكل مستوصف، و28.203 نسمة لكل مركز صحي، و13.197 نسمة لكل قاعة استشارة أو معالجة، وهو ما أدى لتحمل المستشفيات والمراكز الصحية أعباء كبيرة، إذّ أنها لم تكن مهيأة لمواجهة الطلبات الصحية للمواطن من إسعاف وعلاج، وكما أن الدولة لم تتمكن من القضاء على الأمراض المعدية التي تزايد عدد المصابين بها بين سنتي (1967 – 1977)م، إذّ كان عدد المصابين حسب إحصائيات سنتي (1967 – 1969)م بالتيفوئيد 967 مصاب، والزحار 999 مصاب، والحصبة 3266 مصاب، والتهاب السحايا 1066 مصاب، وقد تزايد حسب إحصائيات سنتي (1974 – 1977)م إلى 3166 مصاب بالتيفوئيد، و2075 مصاب بالزحار، و11.434 مصاب بالحصبة، وأما عدد المصابين بالتهاب السحايا ارتفع إلى 984 مصاب. ينظر – صبرينة بودريوع: "**الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر – المرحلة البومدينية نموذجا (1965 – 1978)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010م، ص ص 75 – 76.

[3] – حسينة ل: المرجع السابق.

[4] – دبلة عبد العالي: المرجع السابق، ص ص 393 – 394.

– جدول يمثل تطور الهياكل القاعدية والمادية لقطاع الصحة:

الهياكل المـــــاديـــة	1962	1984
– عدد الأسر في المستشفيات	20.471	49.680
– عدد المستشفيات	149	189
– المراكز الصحية	200	869
– قاعـــــات صحيــة	– – –	279
– قــاعـات العلاج	1013	2198

ومن خلال الجدولين يمكننا القول أن قطاع الصحة قد شهد تطور ملحوظ[1] وهائل مقارنة بما كان عليه في بدايات سنة 1962م، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى قيمة الاستثمارات المخصصّة للقطاع من خلال المخططات التنموية.

– السياسة التعليمية دراسة للأهداف والبرامج:

وكما ذكرنا أنفًا أن جزائر 1962م ورثت قطاع ثقافي متدهور وهش البنيّة، امتاز بأغلبية ساحقة تعاني من الجهل والأمية، وقد واجهت الدولة المستقلة تحديات كبرى للنهوض بالحركة العلمية، وتطويرها لمواكبة العصر، وخاصة أن التعليم هو الأداة المثل لضّمان تطور البلاد، والتحاقها بركب الحداثة والرقي، وهذا يتطلب تسخير جلّ الهياكل المادية والطاقات البشرية لإحداث ثورة ثقافية حقيقيّة، وهذا من خلال تعريب التعليم، وإعادة بناء الشخصية الوطنية، واسترجاع المقاومات الثقافية التي عمدت فرنسا لتهديمها، فهل ستتمكن السلطة الحاكمة من تحقيق أهدافها والنهوض بالقطاع التعليمي بمختلف أطواره؟ وتجاوز كل العقبات التي ورثتها عن الاستعمار؟ وما هي أهم الإصلاحات المطبقة؟ وكيف كان موقف الوطنيين من حركة التعريب؟

لقد كان على الجزائر غداة الاستقلال رفع التحدي، وذلك ببناء نظام تربوي وطني مستقل عن المدرسة الفرنسة، مع ضرورة تعميم بناء المدارس على كامل ربوع الوطن، وهكذا نُصبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم[2]

---

[1] – ينظر ملحق الوثيقة رقم 09، ص 491.

[2] – من أهم التوصيات التي وردت في وثائق اللجنة: – التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين. – تأليف الكتب المدرسية والوثائق التربوية. – اللجوء إلى عقود التعاون مع البلدان العربية الشقيقة. – مضاعفة الساعات المخصصّة للغة العربية في كل المراحل التعليمية، وذلك بإعادة النظر في لغة التدريس. – بناء المدارس في كل ربوع الجزائر تعميمًا للتعليم وديمقراطيته. – استعادة الأصالة والمحافظة على الشخصية الإسلامية العربية. – نشر التعليم على نطاق واسع بين كل الجزائريين. – الالتحاق بركب الدول المتقدمة في ميدان التكنولوجيا خاصة. ينظر – مراد بوتليليس: "**تطور التعليم في الجزائر من**

في 15 سبتمبر 1962م، والتي عمدت لمضاعفة عدد ساعات تعليم اللغة العربية في كل المراحل التعليمية، وذلك بإعادة النظر في لغة التدريس، وقد كانت الأهداف الأساسية لهذه اللجنة المكلفة بالإصلاح العمل على ديمقراطية التعليم، والتعريب، والتعليم الفني والعلمي، والجزأرة،[1]، وقد مرت السياسة التعليمية بأربعة مراحل، المرحلة الأولى بين سنتي (1962 – 1969)م، والمرحلة الثانية بين سنتي (1970 – 1973)م، والتي تشمل فترة المخطط الرباعي الأول، والمرحلة الثالثة تمتد بين سنتي (1974 – 1979)م، والمرحلة الرابعة بين سنتي (1980 – 1986)م[2].

وقد انطوت ديمقراطية التعليم على مضّمون بسيط، وهو ضمان تعميم التمدرس الإجباري للأطفال الذين هم في سن الدراسة من 06 إلى 14 عامًا، وعلى وجه أخصّ استقبال مجموع الأطفال البالغين 06 سنوات في المقام الأول[3]، وقد عرف عدد التلاميذ الملتحقين بالدراسة تطور هائل منذ أول دخول مدرسي لعام 1962/ 1963م، وإلى غاية سنة 1970م، وهو ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

جدول تطور تعداد التلاميذ في الأطوار الثلاثة (ابتدائي، متوسط، ثانوي)[4]:

السنوات الدراسية	1963/1962	1966/1965	1970/1969
التعليم الابتدائي	780.000	1.332.500	1.851.000
التعليم المتوسط	30.800	107.900	162.200
التعليم الثانوي	19.500	48.800	676.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على الإحصائيات المذكرة في كتاب أحمد طالب الإبراهيمي (مذكراتي، ج2).

ومن جلال الجدول يمكننا القول أن نسبة التطور التعليمي لعدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس قد تطورت، بنسبة كبيرة جدًا، تجاوزت نسبة 50 % في كل طور، وهذا راجع بالدرجة الأولى لتعميم التعليم ومجانيته، وسعي الدولة لنشره في مختلف المناطق، وخاصة الريفية منها.

1830 إلى "2011، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، تخصص: الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، إشراف: الوادي الطيب، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ألسانيا، 2013/2012م، ص 70.

[1] – عدنان مهدي: **التعليم في الجزائر أصول وتحديات**، دار المثقف للنشر والتوزيع، 2018م، ص، 31.

[2] – محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 117.

[3] – أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري – هاجس البناء (1965 – 1978)**، ج2، دار القصبة، الجزائر، 2008م، ص 32.

[4] – المصدر نفسه، ص ص 33، 40.

وقد عملت الدولة على التخلص من التبعية الفرنسية باستحداث البكالوريا الجزائرية وفقًا للمرسوم رقم495/63 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1963م، والذي ألغى النظام الفرنسي لشهادة البكالوريا، وتم استحداث بكالوريا جزائرية يُمتحنْ فيها الطلاب مرة واحدة في السنة بعد نهاية الدروس في المرحلة الثانوية، والتي

تدوم ثلاثة سنوات، ولم يكن التعليم حكرًا فقط على النظاميين فقط، بل عملت الدولة على تعميم التعليم عن طريق الدراسة بالمراسلة، فتم إنشاء عام 1969م المركز الوطني لتعميم التعليم بالمراسلة، وعن طريق الإذاعة[1].

وقد حاولت الدولة ضّمان التأطير الكلي للمؤسسات التربوية، من خلال الزيادة المستمرة في توظيف المعلمين والأساتذة، والذين كانوا يتمتعون بمؤهلات تمكنهم من تسيّير عجلة التعليم، أو من خلال الاستعانة بأساتذة من الدول الشقيقة أولها مصر، والعراق، وسوريا،....

جدول لتطور عدد المعلمين والأساتذة في جميع الأطوار التعليمية بين سنتي (1962 – 1970)م[2]:

السنوات	1963/1962	1966/1965	1969/1968	1970/1969
عدد المعلمين في الابتدائي	19.980	30.672	36.255	39.819
عدد الأساتذة في المتوسط	2488	3446	5161	6397
عدد الأساتذة في الثانوي	1216	1680	2975	3123

وبناءًا على الإحصائيات المقدمة يمكننا القول أن الدولة ركزت جلَّ اهتمامها على التعليم الابتدائي، إذّ تزايد عدد المعلمين بنسبة تجاوزت الـ 45 % بين سنتي (1962 – 1966)م، وأما بالنسبة لتعلمين المتوسط والثانوي قد عرف تطور محدود، مقارنة بالتعليم الابتدائي.

وبالنسبة للهياكل المادية فقد عمدت الدولة على بذل جهود مضّنية لبناء المؤسسات التعليميّة، وتجهيزها على أكمل وجه لتسيير عملية التعليم، وضّمان استفادة كل الأطفال الذين هم في سن التمدرس، وقد عرفت المؤسسات التربوية تطور ملحوظ.

[1] – إبراهيم هياق: "**اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر – أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، إشراف: علي بوعناقة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010م، ص 130.

[2] – مراد بوتليليس مراد: المرجع السابق، ص، 74.

– جدول يمثل تطور أعداد المؤسسات التربوية ما بين سنتي (1962 – 1970)م[1]:

السنوات	1963/1962	1965/1964	1969/1968	1970/1969
عدد المدارس الابتدائية	2263	4255	5614	5832
عدد المتوسطات	364	402	478	502
عدد الثانويات والمتاقن	39	52	63	67

ومن خلال الإحصائيات المبيّنة في الجدول يمكننا القول أن المدارس الابتدائية ارتفعت للضعف تقريبًا بين سنتي (1962 – 1965)م، وأما بين سنتي (1968 – 1970)م عرفت ارتفاع طفّيف بعدد 218 مدرسة، وأما بالنسبة للمتوسطات ارتفعت بـ 138 مؤسسة بين سنتي (1962– 1970)م، وفي حين ارتفعت عدد الثانويات والمتاقن بنسبة ضئيلة جدًا، والتي قدرت بـ 28 ثانوية بين سنتي (1962– 1970)م، وهذا راجع كما هو معلوم، ومن خلال الجداول السابقة أن أعدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية أكبر من المتوسط والثانوي، وهذا لأن التعليم الابتدائي أخذ أكبر حصة من الهياكل المادية والطاقات البشرية، وأيضًا لأن عدد التلاميذ يتراجع في المتوسط، والمرحلة الثانوية بنسبة أكبر، لأنه لم يكن هناك اهتمام بالغ من الأولياء بمواصلة أبنائهم للتعليم، فبعضهم كان يكتفي بالتركيز على تعليم أبنائهم لمبادئ القراءة الكتابة فقط، وخاصة الفتيات.

ولم يقتصر اهتمام الدولة على الجانب المادي للتعليم، وإنما اتخذت مجموعة من التدابير الهامة لديمقراطية التعليم من الجانب الإنساني والاجتماعي، وهذا بتقديم كل الدعم النفسي للتلاميذ من أجل تجاوز العراقيل التي لها علاقة بالمنشأ الاجتماعي، أو الآثار المترتبة عن تسيير غير متكافئ للنظام التربوي، وكما أنها خصصّت المنّح المصروفة للعائلات المتوسطة الدخل من أجل مساعدتها على تحمل نفقات التمدرس، وقد أعطت البرامج الأفضلية للأرياف التي كانت محرومة من التعليم، فتم إنشاء مدارس ريفية، وتوفير النقل المدرسي، وإنشاء الداخليات لأبناء الرحل والمناطق النائية، وإقامة شبكة واسعة من المطاعم المدرسية، والتي بدأت نشاطها من الدخول المدرسي الأول (1963/1962)م، بتقديم حوالي 600.000 وجبة ساخنة، ومنذ عام 1967م ساهمت منظمة "برنامج التغذية العالمي" التابعة للأمم المتحدة بدعم الجهود الوطنية، وذلك من خلال اضّطلاعها لمدة 04 سنوات ببرنامج إضافي لصالح 150.000 تلميذ، وبالنسبة للمنح المدرسية فقد كانت تساهم في

[1] – مراد بوتليليس مراد: المرجع السابق، ص 75.

تشجيع تمدرس التلاميذ المنتمين لأشد الأوساط فقرًا، وتساعد العائلات المتوسطة على إرسال أبنائهم إلى المؤسسة التي تتحمل نفقات تكوين طويل الأمد[1].

وبالنسبة للمرحلة الثانية من التعليم، والتي امتدت بين سنتي (1970- 1973)م، وقد شملت فترة المخطط الرباعي الأول، الذي خصصّ قيمة 3.307 مليار دج بنسبة 12 % من مجموع الاستثمارات[2]، وقد عني المخطط بقضية تعميم التعليم أكثر من عنايته بالقضايا التربوية الأخرى[3]، ونصّ على إجبارية التحاق الأطفال الذين بلغوا سن الثامنة بالمدارس، ومع قبول كل الأطفال الذين بلغوا سن ست سنوات، وعليه ارتفع عدد تلاميذ الابتدائي في السنة الأخيرة للمخطط (1972- 1973)م، إلى 2.206.896 تلميذ في التعليم الحكومي، 31.853 تلميذ في التعليم الخاص، 6.098 في مدارس البعثات، وبذلك بلغت نسبة التمدرس 66.51 % (بدل من 76 % حسب توقعات المخطط)، ووصل عدد المعلمين إلى 51.461 معلما منهم 47.459 جزائريًا أي بنسبة 92.22 %، وقدرت نسبة المعربين 68.63 % من مجموع المعلمين[4]، وكما ارتفع عدد تلاميذ المتوسط في الموسم الدراسي (1970 – 1971)م إلى 191.957 تلميذ، ومنهم 27.88 % بنات، وارتفع عدد تلاميذ الثانوي إلى 34.988 تلميذ، ومنهم 27.53% بنات، وخلال الموسم الدراسي (1973 – 1974)م وصل عدد تلاميذ المتوسط إلى 299.908 تلميذ، ومنهم 32.90 % بنات، وعدد تلاميذ الثانوي 65.673 تلميذ، ومنهم 26.27 % بنات.

وعليه فقد ارتفع عدد المتمدرسين بنسبة كبيرة جدًا في الابتدائي، ويتناقص عددهم في التعليم المتوسط، وبنسبة أكبر في التعليم الثانوي، وهو راجع بطبيعة الحال لعدم قدرة الأولياء على مواصلة تعليم أبنائهم وإرسالهم للمتوسطات والثانويات البعيدة عن مناطقهم السكنية.

---

[1] – أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص ص 36 – 37 – 38.

[2] – سمير شرقرق: المرجع السابق، ص 363.

[3] – اهتمت الدولة بناحية تعميم التعليم، ولم يكن هناك اهتمام من ناحيّة الكيّف، فقد ظل الفرق كبير بين نسبة التمدرس في صفوف البنين والبنات، وكما ضلت الفوارق بين الجهات قائمة ومتفاوتة، ومن جهة أخرى بقيت نسبة إعادة السنة مرتفعة، ففي سنة 1972م بلغ مجموع الأطفال الذين كرروا السنة في الابتدائي 252.355 تلميذ، وفي المتوسط بلغ عددهم 8.438 تلميذ، وفي التقني 2.510 معيد، وفي التعليم الثانوي 4.516 معيد، ولهذا ارتفعت نسبة الانقطاع عن الدراسة دون إتمام السلك فوصلت النسبة في الابتدائي ما بين 20 % و 30 %، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة وسنوات التلميذ الابتدائي إلى تسع سنوات بدلاً من 6 سنوات قانونية، وأصبح مسؤولي القطاع يواجهون مشكلة الأعداد الكبيرة من المراهقين الذين يغادرون المدرسة الابتدائية، وعمرهم 14 سنة دون تمكنهم من الدخول للإعدادي، وفي نفس الوقت لا يسمح القانون بتشغيلهم ما دموا لم يبلغوا الـ 17 سنة، وقدر عددهم في ناهية المخطط الرباعي الأول عام 1973م حوالي 1.000.000 مراهق. ينظر – محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 133.

[4] – محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص ص 132 – 133.

وقد عرفت هذه المرحلة ثورة تربوية قوية بفتح التعليم الإسلامي في شكل معاهد تعمل على تعليم التلاميذ اللغة العربية والحساب، والعلوم الشرعية بكل فروعها بموجب المرسوم رقم 299/71 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971م، والذي تضّمن إنشاء وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ليتم إلحاق التعليم الأصلي بوزارة التربية بموجب المرسوم رقم 139/77 بتاريخ 08 أكتوبر 1977م[1]، وكما عرفت هذه المرحلة مشاريع إصلاحية، أولها مشروع وثيقة إصلاح التعليم عام 1973م، والتي صدرت بعد تعديلها بتاريخ 16 أفريل 1976م[2]، والمتعلقة بتنظيم التربية والتكوين، وإنشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم الأساسي، وإجبارية وتنظيم التعليم الثانوي[3].

وعلى إثر الإصلاحات المطبقة ارتفع عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي خلال السنة الدراسية (1975/1974)م إلى 2.449.605 تلميذ، وارتفعت نسبة الفتيات إلى 40 % من مجموع المتمدرسين، وأما خلال الموسم الدراسي لـ (1979/1978)م وصل عدد التلاميذ إلى 2.972.242 تلميذ، أي نسبة الزيادة وصلت إلى 19 %، وارتفعت نسبة الفتيات إلى 42 % من مجموع المتمدرسين، وفي حين وصل عدد المعلمين خلال هذا الموسم إلى 80.853 معلم، منهم 56.800 مدرس لغة عربية، و24.053 مدرس لغة فرنسية[4]، وكما ارتفع عدد تلاميذ التعليم المتوسط في العام الدراسي (1976 – 1977)م إلى 489.004 تلميذ، ومنهم 35.19 % بنات، ووصل عددهم في الثانوي إلى 112.003 تلميذ، ومنهم 30.43 % بنات[5]، وقد

[1] – عدنان مهدي: المرجع السابق، ص 33.

[2] – نصت الوثيقة على المبادئ الآتية: – تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة. – اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية. – الاستجابة للتطلعات الشعبية إلى العدالة والتقدم. – تنشئة الأجيال على حب الوطن. وهدف التعليم لتحقيق حق كل الأطفال في التربية والتكوين. وإجبارية التعليم لجميع الأطفال من 6 إلى 16 سنة. ومجانية التعليم لجميع المستويات والمؤسسات المدرسية. وإلزامية التعليم باللغة العربية في جميع المستويات والمواد.

وحسب الأمرية تم هيكلة التعليم إلى التعليم التحضيري حسب المواد من 19 إلى 23، وهو مخصصّ للأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي في المدرسة، والغاية منه إدراك جوانب النقص في التربية العائلية، وتهيئة الأطفال للدخول المدرسي. والتعليم الأساسي من المادة 24 إلى المادة 32، وهو يهدف لإعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ لمدة تسع سنوات، وهو يشمل على ثلاثة مراحل، الأولى (من السنة الأولى إلى السنة الثالثة)، والمرحلة الثانية (من السنة الرابعة إلى السنة السادسة)، والمرحلة الثالثة (من السنة السابعة إلى السنة التاسعة)، ويهدف لتمكين التلاميذ من تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد لتمكينّهم من التجاوب مع محيطيهم. – اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم الحي والجامد. – اكتساب معلومات عامة حول عالم الشغل. – توعية التلاميذ بدور ومهمة الأمة الجزائرية الثورة، وإكسابهم السلوك والمواقف المطابقة للقيم الإسلامية والأخلاقية الاشتراكية. والتعليم الثانوي نصت عليه المادة 33 إلى المادة 42، وهو يشمل التعليم الثانوي العام، والتعليم المتخصص، والتعليم التقني والمهني، وهو يهدف لإعداد التلاميذ للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وكما يحضر التعليم التقني الشبان للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج. ينظر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 33، السنة 13، بتاريخ 23 أفريل 1976، ص ص 534 – 536.

[3] – مراد بوتليليس مراد: المرجع السابق، ص 77.

[4] – عبد الرزاق صغور: المرجع السابق، ص ص 264 – 265.

[5] – مراد بوتليليس مراد: المرجع السابق، ص 74.

وصل عددهم في العام الدراسي (1979 - 1980)م إلى 737.902 تلميذ في المتوسط، ومنهم 38.81 % بنات، و183.205 تلميذ في الثانوي، ومنهم 34.79 % بنات، ووصل عدد أساتذة المتوسط إلى 26.838 أستاذ، وفي الثانوي قدر عددهم بـ 9365 أستاذ[1].

ومع بداية الثمانينات عرف قطاع التعليم بداية تجسيد مشروع الإصلاح لعام 1973م، والذي لم تصدر نصوصه إلا في سنة 1976م، وليبدأ تطبيقه فعليًا بداية من الموسم الدراسي (1980 - 1981)م، وقد هدف لإصلاح المدرسة الجزائرية انطلاقًا من مجموعة من الأسس منها التمسك بالانتماء العربي الإسلامي، وغرس مبادئ الوطنية، والمحافظة على مكاسب الثورة مع تلقينها للنشء، والتركيز على التحصيل العلمي والمعرفي للقاعدة الشبابية، ونصّ على إعطاء الحق الكامل للطفل الجزائري في التمدرس لمدة تسع سنوات متتاليّة، وأقر المشروع على أن اللغة العربية هي اللغة الأساسية للتعليم، ومع الاهتمام بقدرات التلميذ في إطار المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984)م، وقد نالت التربية والتعليم الحظ الأوفر من الميزانية العامة للمخطط[2]، وقد قدر عدد التلاميذ في أول موسم دراسي بـ 3.118827 تلميذ في الابتدائي، ومنهم 41.73 % بنات، وفي التعليم الأساسي قدر عددهم بـ 804.521 تلميذ، ومنهم 39.01 % بنات، ووصل عددهم في الثانوي إلى 211.948، ومنهم 36.75 %، وبالمقابل وصل عدد المعلمين إلى 87.841 في الابتدائي، و29.566 أستاذ تعليم أساسي، و10.458 أستاذ في الثانوي[3].

وبالنسبة للمخطط الخماسي الثاني أولت المنظومة التربوية اهتمام خاص بالتعليم الثانوي، والذي كان مخصصّ لثلاث شعب (الرياضيات، العلوم، الفلسفة)، فأضيفت في مرحلة الرئيس "**الشاذلي**" شعبة العلوم الإسلامية[4]، إدراج التربية التكنولوجية في الموسم الدراسي (1984 - 1985)م، وإدراج التعليم الاختياري (لغات، إعلام ألي، تربية بدنية، ...)[5].

[1] – مراد بوتليليس: المرجع السابق، ص ص 79، 81.

[2] – بوعزة بوضرساية: توجه التعليم بعد الاستقلال أفشل المخطط الفرنسي في محو الشخصية الوطنية، جريدة الشعب أونلاين، السبت 04 جويلية 2020. الموقع الالكتروني: **www.ech-chaab.com**

[3] – مراد بوتليليس: المرجع السابق، ص، ص 85، 87.

[4] – بوعزة بوضرساية: المرجع السابق.

[5] – صورية فرج الله، ونور الدين زمام: "تقويم مردود إصلاح المنظومة التربوية في مرحلة التعليم الثانوي"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 19، جوان 2015م، ص 243.

وقد بلغ عدد التلاميذ خلال الموسم الدراسي (1987 - 1988)م في التعليم الابتدائي 3.801.651 تلميذ، وعدد المعلمين وصل لـ 244.963 معلم، وبلغ عدد تلاميذ التعليم الأساسي 700.000 مسجل جديد، وبلغ عدد المؤسسات المستحدثة 222 مؤسسة أساسية، و231 ثانوية، و21 متقنة، و16 مركز للتكوين المهني[1].

وبالتوازي مع قطاع التربية ركزت الدولة الجزائرية المستقلة على قطاع التعليم العالي، وعملت على تفعيله، وإدخال مجموعة من التعديلات على الجامعة الجزائرية بغرض تلبية حاجياتها من الإطارات والتقنيين والمختصين، وقد كان القطاع غداة الاستقلال يعاني من نقص كبير في الهياكل المادية والبشرية، إذّ قدر عدد أساتذة التعليم العالي بـ 82 أستاذ جزائري وأغلبهم معيدون، وقد ارتفع عددهم سنة 1970 م إلى 697 أستاذ موزعين على الشكل التالي: (54 أستاذ، و119 محاضر، 96 مساعد، 428 معيد)، ومع بداية سنة 1980م ارتفع عددهم إلى 6175 أستاذ (259 أستاذ، و466 محاضر، و2584 مساعد، و2866 معيد)[2].

ولقد حظيّ موضوع الجامعة والتعليم العالي باهتمامات المخططات التنمويّة، والتي تحتاج إلى الإطارات لإنجاح برامجها التنموية، وقد قدرت الحاجة للإطارات خلال المخطط الرباعي (1970 - 1973)م إلى 43.000 للإطارات العليا، و50.000 إطار متوسط، و190.000 عمال مؤهلين، ولكن النظام التربوي والتعليمي والتكويني لم يكون إلا في مقداره توفير 13.200 إطار سامي، و18.500 إطار متوسط، و106.000 عامل مؤهل، وقد تضّاعف عدد الطلاب في مختلف التخصّصات والشعب خلال الموسم الجامعي (1978 - 1979)م إلى 51.510 طالب بنسبة 24 % طالبات، ومع سنة 1988م أصبحت الجزائر تضّم 29 جامعة، و60 معهد وطني تابع للتعليم العالي، وارتفع عدد الأساتذة ليصل إلى 19.117 أستاذ، وفي سنة 1988م وصل عدد المتحصلين على الشهادات الجامعية 18.110 متخرج جامعي[3].

وعلى العموم يمكننا القول أنه وبالرغم من المجهودات المضنيّة، والتي تمكنت من رفع نسبة التمدرس عن طريق ديمقراطية التعليم، وتعميمه ومجانيته دون فوارق طبقية أو جهوية، والمحاولة قدر الإمكان ضّمان التأطير اللازم للتعليم، إلا أن القطاع لم يتمكن من بناء منظّومة تربوية تساهم بشكل فعال في عملية البناء الوطني، وهذا راجع

[1] – عبد الرزاق صغور: المرجع السابق، ص ص 264 – 265.

[2] – أيمن يوسف: "**تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، إشراف: خليفة بوزبرة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/ 2008م، ص، ص 46، 51.

[3] – عبد الرزاق صغور: المرجع السابق، ص ص 268 – 269.

للموروث الاستعماري، والذي خلف لنا منظّومة هشة وضعيفة جدًا، تعاني من نقصّ الإمكانيات المادية والبشرية، وعدم القدرة على التحكم في اللغة العربية لسيطرة النخبّة المفرنسة على الإدارة، وكما أن كل الإصلاحات ركزت على الكم بتعميم التعليم، ولم تركز على إصلاح البرامج والمناهج، وتطوير التعليم لمواكبته تحديات العصر.

– تعريب التعليم:

إن قضية التعريب[1] تعد من أهم المحطات في تاريخ الجزائر المستقلة، لأنها تمثل أحد الركائز الأساسيّة لاستكمال عملية الاستقلال الثقافي، وذلك باستعادة الهويّة الوطنية والشخصيّة الجزائرية، وهذا من خلال القيام بثورة ثقافيّة شاملة، عن طريق التحرر من التبعيّة للغة الفرنسية، واستعادة مكانة اللغة العربية التي عمل المستعمر على القضاء عليها ومحاربتها، وقد كانت المدرسة وقطاع التعليم الأرضيّة الأساسية للتعريب.

وقد أولت الدولة المستقلة اهتمامها بالتعريب[2]، والذي بدأت خطواته الأولى خلال الموسم الدراسي (1963 – 1964)م بالتعريب الكلي للسنة الأولى من الطور الابتدائي، وثم اتخذت تدابير أخرى لتدعيم اللغة العربية، وعليه انتقل حجم الأوقاف المخصصّة لتدريس اللغة العربية من حوالي 34 % سنة 1964م، إلى 43 % في السنوات اللاحقة، وقد تم تعريب مواد التربية الأخلاقية، والدينيّة والتعليم المدني، والتاريخ والأنشطة الثقافية والفنية[3]، وعلى إثر انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964م تأسسّت لجنة التعريب، وألحقت بالمكتب السياسي للحزب، إلا أنها لم تنجّح في مهامها لإنشائها دون برنامج محدد، وفي أوت 1966م تقرر تأسيس لجنة وطنية لدراسة جميع جوانب مشكلة تعريب التعليم بخطة محددة، وقد اختار المسؤولين الجزائرييّن السيّر

---

[1] – التعريب لغة حسب ما ورد في المعاجم القديمة: أعرب الأعجمي إعرابًا، وتَعَرَّب تعرُّبًا، واستعرب استعرابا، إذا تكلم بالعربية أو أفصح بها، وكما يقال: تعرَّب الأعجمي إذا تشبع بالعرب أي تزيا بزيهم، وتصرف بتصّرفهم.

وقد اختلف التعريب المشرقي عن المغربي، والتعريب المشرقي تميز بكونه عملاً فنيًا وجزءًا من التعريب الشامل استنادًا إلى المفهوم القديم الذي حددّ للتعريب اتجاها لفظيًا، وحسب التقرير المقدم إلى وزراء التربية العرب سنة 1972م، ذكر أن القصد من التعريب هو صياغة المصّطلح الأجنبي على المقاييس الصرفيّة العربية بحيث يُصبح قابلاً للتعريف، وأخذ الاسم منه، والفعل واسم الفاعل، واسم المفعول واسم الألة.... ينظر – محمد حسن عبد العزيز: **التعريب في القديم والحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م، ص ص 268 – 269.

[2] – لقد تعددّت مفاهيم التعريب والتعريفات الخاصة به، ولكن التعريب الذي نركز عليه في بحثنا هو الذي انتهجتّه بلدان المغرب العربي غداة استقلالها، والذي كان يسعى لإحلال اللسان العربي في التعليم محل الألسن الأجنبيّة، ودعم اللسان العربي بإدخال مصطلحات جديدة عليه، وإلزام الإدارة بعدم استعمال لسان غيره، والعمل على أن يكون لسان التواصل الوحيد، ومع الدعاية له، ومقاومة كل الذين ينّاهضون لغتهم للتفاهم فيما بينهم بلسان أجنبي، وبمعنى أدق فإنّ التعريب هو جعل اللغة العربية أداة صالحة للتعبير عن كل ما يقع تحت الحسّ، وعن العواطف والأفكار والمعاني التي تختلج ضمير الإنسان، وعليه فإن التعريب المغربي كان شامل في أهدافه، وأسس ذاته بشريًا وفنيًا ولفظيًا. ينظر – نازلي معوض أحمد: المرجع السابق، ص 43.

[3] – أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص 46.

بالتعريب تدريجيًا[1]، وخلال اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 10 أوت 1967م اتخذ قرار تعريب السنة الثانية ابتدائي[2]، وفي أكتوبر 1968م تقرر تعريب جزئي لمادة الحساب في السنة الثالثة ابتدائي، إلا أن هذا القرار أحدث ضجة كبيرة، مما دفع المسؤولين للعدول عن هذا القرار في السنة الرابعة وتدريس الحساب باللغة الفرنسية[3].

وفي ديسمبر 1969م تأسست اللجنة الوطنيّة لإصلاح النظّام التربوي برئاسة "**عبد الحميد مهري**"، والتي أكدت على أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للتعليم في كل المستويات، واعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية أولى، وتشجيع تعلم اللغات الأخرى، وفي عام 1971م تمت المصادقة على تعريب السنتين الثالثة والرابعة ابتدائي، وكما تم تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في السنة الأولى متوسط، وأما الثانوي فتم تعريب ثلث الأقسام العلميّة في السنة الأولى ثانوي تعريبًا كاملاً، وكان الهدف من تعريب ثلث الأقسام في كل المدارس هو مسايّرة القدرات في مجال تكوين المعلمين والأساتذة[4].

وعلى إثر انعقاد الندوة الوطنية للتعريب في ماي 1975م برئاسة "**هواري بومدين**" تم وضع المخطط والآجال التي ينبغي أن يتحقق خلالها التعريب، وحدد أولاً بمرحلة عاجلة ما بين سنتي (1976 – 1978)م، ومرحلة متوسطة مدتها أربع سنوات (1976 – 1980)م، ومرحلة بعيدة المدى مدتها ما بين سنتي (1976 – 1982)م، وعلى أن تنطلق هذه المراحل في وقت واحد، ولكنها تأخرت[5] بعض الوقت[1]، وفي سنة 1976م

---

[1] – نازلي أحمد معوض: المرجع السابق، ص 102.

[2] – أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص 46.

[3] – محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 128.

[4] – خديجة حالة: "**التعليم الأصلي ودوره في التّعريب بالجزائر (1970 – 1977)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محفوظ رموم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017م، ص 226.

[5] – تعود أسباب ضّعف نتائج التعريب طيلة مرحلة الشرعيّة الثورية إلى التزام الدولة بكل ما تفرضه اتفاقيات إيفيان في شقها الثقافي من ضرورة التعاون مع فرنسا، وهو ما روج إلى فكرة الإبقاء على الفرنسيّين كمتعاونين خاصة في المجال التعليمي، وتدعم ذلك بصدور قرار 31 ديسمبر 1962م الذي نصّ على استمرار الجزائر في تطبيق التشريع الفرنسي في المستويات إلا فيما يتعارض مع السيادة الوطنية، وهو ما أدى إلى إبعاد المثقفين ثقافة عربية عن مركز النفوذ الإداريّة والسياسيّة، وتم أيضًا فرنسة الكثير من المعربين، والكثير من الوثائق العربية، وذلك بحجة عدم قدرة اللغة العربية على استيعاب مستجّدات الحداثة والعصرنّة، والسبب الثاني وهو الإبستمولوجي، ويتعلق بفشل الدولة القطرية التي تأسست في الجزائر بعد الاستقلال كمشروع مجتمعي ذو المحتوى الحداثي، والمضّمون الغربي العلمانيّ، ولا سيما في صيغته الاشتراكيّة كرد فعل عن الليبرالية المرتبطة بالاستعمار، وبديل عن مشروع استئناف الدور الحضاري في تحقيق أهدافه الكبرى المعلنّة، والتي كانت الخروج من دائرة التخلف، واللحاق بالركب الحضاري للدول الغربية، ولم يكن مشروع التعريب بمنآى عن هذا الفشل، وذلك أن طبيعة الدولة القطريّة تقوم على الدوغماطيّة، وسياسة الفرز الإيديولوجي وإقصاء الرأي الآخر، ولا سيما في حالة الشرعيّة الثورية وأحاديّة الحزب، ولهذا كان تناول الدولة للتعريب كمسألة تقنيّة خالية من بعدها الحضاري، واحتكارها لمشروع التعريب نتج عنه بالضرورة الفشل في تحقيق الذات الحضارية والأنا الجمعي، أو التخفيف على الأقل من حالة الإحساس بالدونيّة لجيل الاستقلال، والتخلص من التبعيّة اللغوية والثقافيّة للمشروع الغربي، ولكن بعد إلغاء المعاهد الإسلامية والمدارس الحرة بحجة توحيد التعليم، وقيام منظّومة قيمية معرفيّة على طرفي نقيض =

أصبحت اللغة العربية إجبارية في كل الكليات والمعاهد (عُرب التاريخ، والجغرافيا، الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد والحقوق)، وفي سنة 1980م قارب عدد الأطفال الذين يجيدون اللغة العربية 4.000.000 طفل، وأصبح 70 % من التلاميذ في التعليم العام والتعليم الفني، وتأهيل المعلمين المعربين إذّ بلغوا 50 % في الصفوف العلمية، و30 % في الشعب التكنولوجية[2].

ومنذ صيف 1984م بدأت السلطات الجزائرية في إصلاح أجهزة التعليم العالي بهدف زيادة فعاليته، وتطويره بما يتناسق مع الاحتياجات العامّة للتنميّة الشاملة الجزائرية، وفي سبتمبر 1984م وقع الرئيس "**الشاذلي**" على 56 قرار بشأن الإصلاح الجامعي في الجزائر[3]، وعلى الرغم من المشاكل الموضوعيّة التي واجهت الجامعة الجزائرية إلا أنها استطاعت أن تهيئ الشروط الممكنّة لضّمان التدريس باللغة العربية في مختلف التخصصات، ومع الحفاظ على المستوى العلمي المطلوب، إذّ تخرجت أول دفعة موحدة اللغة، وبشهادة الليسانس المعربة في شهر جوان 1985م، وكما تم تدريس اللغة العربية للأساتذة الناطقين باللغة الفرنسية، إما عن طريق المعاهد، أو عن طريق مركز التعليم المكثف للغات[4].

وكخلاصة محوريّة لما تم تناوله من قبل يمكننا القول أن البناء الاجتماعي لجزائر ما بعد الاستعمار لم يكن بالأمر الهيّن، وواجهت السلطة الحاكمة تحديات كبيرة، وحاولت قدر الإمكان السيطرة على الوضع، والحد من تفاقم الأزمة، فسطرت برنامجها الاجتماعي انطلاقًا من ميثاق طرابلس، وكل مواثيق الدولة التي أكدت على ضرورة ترقية حياة المواطن الجزائري، والاهتمام بمختلف شؤونّه، ولا سيما السكن والصحة، ولهذا تم تخصيصّ مبالغ معتبرة

= من المنظومة القيميّة الأصلية سواء في بعدها العربي أو الإسلامي أو الأمازيغي، وتعمل على إعادة صياغة المحتوى النفسي لتقبل الاندماج، والانفصّال عن الذات الحضاريّة الأصلية جعل الجيل في غربة وطنيّة رهيبة، وانعكس ذلك بخيبة أمل شديدة، ونمو فقدان الثقة في الخطاب الإيديولوجي، واستحدث وضع إشكالي تميز بالتناقضّ في المنظومة الثقافيّة، وعزز الدوغماطيّة بشكل يهدد وحدة الشعب والكيان الثقافي والسياسي لوحدة الأمة، وهو ما دفع جيل الاستقلال لمقاومة الاندماج، وظهرت الاحتجاجات الطلابيّة والشعبية، كإضرابات التعريب سنتي 1972م و1978م، في الجامعات لتمتد إلى المستويات الدنيا كإضرابات 1987م، والتي نبهت السلطة السياسية إلى ضّرورة حسم المسألة الثقافيّة واللغوية على المستوى التعليمي، وشُرع في تطبيق الإصلاح التربوي الشامل. ينظر – العربي فرحاتي : "تجربة تعريب التعليم الأساسي في الجزائر – نظرة نقدية –"، **مجلة الصراط**، العدد الرابع، السنة الثانية، كلية أصول الدين، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2001م، ص ص 200 – 201 – 202.

[1] – خديجة حالة: "تعريب المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال (1962 – 2008)"، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد 13، العدد 16، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة أدرار، ص ص 325 – 326.

[2] – نازلي أحمد معوض: المرجع السابق، ص 103.

[3] – المرجع نفسه، ص 106.

[4] – عبد الكريم بكري: "تعريب التعليم في الجامعة الإسلامية"، **مجلة اللغة العربية**، المجلد1، العدد1، كلية الآداب واللغات، جامعة حمة لخضر، الوادي، ص 181.

لتطوير القطاعين وترقيتهما، ولكن تلك الجهود المضّنية لم تستطع مواجهة حركية النمو الديمغرافي المتسارع، وحركة الهجرة من الريف إلى المدينة، والتي تسببت في اكتظاظ المدن، وتزايد عدد طلبات السكن، وظهور البيوت القصديرية والبناء الفوضوي.

وقد كان التعليم من أهم التحديات التي واجهة الجزائر المستقلة، وتطلب القيام بثورة ثقافية جذريّة للقضاء على الرواسب الموروثة عن المستعمر، والذي حاول منذ سنة 1830م القضاء على الهوية الوطنية، وطمسّ الشخصية العربية الإسلاميّة عن طريق فرنسة المجتمع، ونشر الجهل والأميّة ولذلك كانت مسألة نشر التعليم وتعميمه أكبر تحدي للسلطة الحاكمة، وقد حاولت قدر الإمكان تطويره وبناء منظّومة تربوية قويّة قادرة على مواجهة متطلبات العصر، وبناء نخبة مثقفة لتساهم بدورها في عملية البناء الوطني، ولكن كانت مشكلة التعريب أكبر عائق لقطاع التعليم خاصة وأن معظم الأساتذة والمعلمين كانوا مفرنّسين، ولهذا استمر التعريب لسنوات طويلة، ومر بمراحل عديدة، ودفع الدولة لتطبيق العديد من المشاريع والبرامج الإصلاحية لتطوير التعليم.

وكخلاصة عامة لهذا الفصل يمكننا القول أن بناء الدولة الوطنيّة في الجزائر قد مر بمراحل، وتطورات هامة تأثرت كثيرًا بالوضع العام للبلاد، وقد كانت عملية بناء نظام سياسي قادر على تسيّير الجماهير الشعبيّة التي لطالما كانت تحلم بالحريّة والديمقراطيّة التي حرمت منها لأكثر من قرن أثناء الاحتلال، ولهذا تم اختيار النظّام الجمهوري القائم على سلطة الشعب، ولكن في نفس الوقت تم تقيّيد النظام بمنع التعدديّة الحزبية، وفرض نظام الحزب الواحد، وقمع حركات المعارضّة ومنعها من ممارسة نشاطها السياسي، وقد كانت المشاركة السياسيّة في المجالس البلدية أو الوطنية حكرًا فقط على مناضلي الحزب، وهكذا سيطر أعضاء جبهة التحرير الوطني على المناصب النافذة في الدولة سواء السياسية أو العسكريّة.

وإنّ فرض نظّام الحزب الواحد كان وراء ظهور وتنّامي الديكتاتورية واستبداد بعض مناضلي الحزب، فوُجّه أول اتهام للرئيس "**أحمد بن بلة**" من بعض السياسيّين والعسكريّين بانفراده في اتخاذ القرار وتسلّطه على الآخرين، وإصداره لقوانين وقرارات تؤثر على مستقبل البلاد سياسيًا واقتصاديًا وحتى اجتماعيًا، واتهمه البعض بأنه كاد يؤدي بالبلاد للهاويّة، ولهذا ما كان من جماعة تلمسان إلا العمل على التخطيط لانقلاب جوان 1965م، وأطلق عليه التصحيح الثوري، وهو ما أدخل البلاد في مرحلة جديدة من النظّام، فكان تُسير من قبل المجلس الوطني للثورة، والذي كان بقيادة "**هواري بومدين**"، وتم تعطيل الدستور والمجلس الشعبي الوطني، وبقيت البلاد لأكثر من 11 سنة وهي تُسيَّر بطريقة استثنائيّة، ودون رئيس جمهورية منتخب بطريقة شرعيّة، وهو ما يؤكد تحكم الجيش في

مصير البلاد، وتسييره للسلطة السياسيّة، وقد مثلت سنة 1976م أول مرحلة للدخول في الشرعية الدستورية بعد الاستفتاء على الدستور، وثم انتخاب "**بومدين**" رئيسًا للجمهورية بطريقة شرعية وديمقراطية.

ولكن مرض الرئيس المنتخب ووفاته أخل الجزائر من جديد في مسألة الصراع بين مناضلي جبهة التحرير على من يخلف "**بومدين**"، ولكن السلطة العسكرية تمكنت من حسم الصراع باختيار "**الشاذلي بن جديد**" رئيسًا للجزائر المستقلة، فمثلت مرحلة الثمانينات حقبة هامة من تاريخ الجزائر السياسي، إذ انتهج الرئيس الجديد أسلوب مغاير للنظّام السابق، وعمل على استبعاد كل المقربين من "**بومدين**"، وتعيين وجوه جديدة على هرم السلطة السياسية والعسكرية.

وأما بالنسبة للبناء الاقتصادي والاجتماعي فقد كان من اهتمامات النظّام الحاكم، وتم اختيار النظام الاشتراكي لتحرير الإنسان من العبودية، وتأميم الممتلكات والعقارات الزراعيّة والصناعية، وتأميم الأملاك الشاغرة بعد فرار الأوروبيّين، وتأسيس شركات ومؤسسات وطنيّة كبرى لخدمة الاقتصاد الوطني، ومنذ عام 1967م بدأ اعتماد سياسة التخطيط لتسيّير الوضع الاقتصاد، إلا أن الاعتماد على المحروقات كمورد أساسي لرؤوس الأموال أدى لتذبذّب المردود العام للاقتصاد، وعدم تحقيق الأهداف المبرمجة لكل مخطط تنموي، وقد مثلت سنوات الثمانينات مرحلة العجز الاقتصادي بسبب تراجع أسعار النقط مما أدى لتراكم الديون، ودخول البلاد في أزمة اقتصادية حادة كانت لها نتائج وخيمة على الوضع العام.

واجتماعيا حاول النظّام بناء مجتمع متطور ومتحضّر يواكب تطورات العصر، ولكن في إطاره الإسلامي العربي، وقد كان الاهتمام بشؤون المواطن الاجتماعيّة من أولويات الدولة، فسعت لتوفير متطلباته من السكن والعمل، والاهتمام بالرعاية الصحية، وقد كان قرار مجانية الطب من أهم انجازات نظام البومديني على المستوى الاجتماعي، وكما سعت الدولة لمحاربة الجهل بمجانيّة التعليم وتعميمه واجباريته، وتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لتطوير القطاع وتطويره، إلا أنه لم يستطع الوصول لأهدافه المنشودة، وظل قطاع التعليم بكل مستوياته يعاني من مشاكل عديدة، وبالرغم من اعتماد بعض البرامج الإصلاحية إلا أن القطاع مازال متضّرر إلى يومنا هذا.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضع بحثنا الموسوم بـ "استقلال الدول المغاربية ومشروع بناء الدولة الوطنية "تونس والجزائر نموذجا" 1956 - 1987م"، توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها:

- لقد أفرزت الظاهرة الاستعماريّة تأثيرها العميق على الأوضاع العامة للبلدين، وهذا راجع لتطبيق المنهج الإيديولوجي الاستعماري لطمسّ الهويّة الوطنيّة، وربط الاقتصاد الفرنسي الرأسمالي باقتصاد البلدين، إذّ عمد المحتل لاستنزاف الثروات، وتشجيع ودعم حركة الاستثمار الأجنبي، على حساب المصلحة الاقتصاديّة للبلدين، التي تميزت في مجملها بالتدهور وغياب أفاق صناعيّة وزراعية، والدخول في مرحلة الجمود والتخلف الاقتصادي العام والتدهور الاجتماعي، والتخلف الفكري، وهو ما سيكون له تأثير كبير على بناء الدولة الوطنيّة.

- إنّ استمرار حركيّة النضّال في كل من تونس والجزائر أكدت مدى تمسك الوطنيّين في البلدين بالحرية ومطلب الاستقلال وتحقيق السيادة الوطنيّة، وبالرغم من اختلافات طرق النضّال بين زعماء الأحزاب الوطنيّة، إلا أنها هدفت من خلال برامجها ومطالبها لخدمة مصالح الجماهير الشعبيّة، والعمل على تحسين أوضاعها العامة وبعد فشل كل المحاولات، ورفض المستعمر الاستجابة لمتطلبات الوطنّيين في كل من تونس والجزائر، واستمراره في سياسته القمعيّة والردعيّة دخلت حركيّة النضّال الوطني في مرحلة مفصليّة في البلديّن، وهي مرحلة القطيعة مع المستعمر، والدخول في المواجهة المسلحة فكانت ثورة الفلاقة في تونس بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستقلال، وكان لإعلان الثورة النوفمبرية في الجزائر الانتصار الأول على الكيان الكولونيالي، وفتح عهد جديد لتعامل بين المستعمر وكل بلدان الشمال الإفريقي بعد تحقيق الاستقلال.

- إنّ اختلاف وجهات النظّر بين جيل الاستقلال أدخل البلدين في صراع إيديولوجي سياسي، فكان الصراع اليوسفي البورقيبي، وأزمة صائفة 1962م من أهم الأحداث التاريخية في تاريخ البلدين، وقد كان لها تأثير كبير في رسم مستقبل البلدين، وتحديد نظامها السياسي والإيديولوجي، وقد كان للإرث الاستعماري الثقيل تأثير كبير على عمليّة البناء، فقد عرف البلدين أزمة كبيرة غداة تحقيق الاستقلال، ووجدت السلطة الحاكمة نفسها أمام تحديات كبيرة، ولم تكن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي التي تهدد استقرار البلدين فقط، بل أيضًا مشكلة الصراع السياسي والإيديولوجي، وكانت مسألة ضّبط الأمن والاستقرار، وإعادة الحيويّة الاقتصادية وتنشيط التمنية من أهم التحديات.

- وقد اختلف وجهات النظّر في عملية البناء، وتعددت الإيديولوجيات بين البلدين، ولكنها اتفقت في النظّام الجمهوري بقيادة الحزب الواحد، فكان الحزب الدستوري هو من سيتولى عمليّة تأسيس دولة تونسيّة حديثة

على أساس الشّرعية الثورية، وهو نفس الأمر في الجزائر إذّ كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم وعمل على إقصاء باقي الأحزاب ومنع أي حركة معارضة للنظام، ولهذا يمكننا القول أن غياب الديمقراطيّة في البلدين، وطغيان الفكر الواحد، والسلطة المطلقة كان له تأثير كبير على عملية البناء، وأدخلت البلدين في أزمة سياسية نهاية الثمانينات.

– لقد حاولت السلطة الحاكمة في كل من تونس والجزائر تحقيق تنميّة شاملة بهدف ترقية الحياة الاجتماعية، وتطوير المجتمع ثقافيًا، ومواكبته للتطورات الحضاريّة، وهذا عن طريق بناء اقتصاد وطني قوي، والتخلص من الهيمنة الأجنبيّة، وإقامة هياكل ومنشآت اقتصاديّة، وتأميم الثروات وتأسيس شركات وطنيّة قادرة على تلبيّة متطلبات المجتمع، ولهذا اعتمدا البلدين على سياسة التخطيط، والتي بدأت أولا بالمخططات الثلاثيّة لتنتهي بالمخططات الخماسيّة، والتي ساهمت في تنشيط الحركة الاقتصاديّة الاجتماعيّة، ولكن الاعتماد على الموارد الأوليّة كأساس للاقتصاد حالّ دون نجاح التجارب التنمويّة المبرمجة، ولهذا تخلى البلدين في نهاية الثمانيات عن سياسة التخطيط وبالنسبة للجانب الاجتماعي والثقافي تمكن البلدين من محاربة الأميّة بتعميم التعليم وتطويره، والاهتمام بالرعاية الصحيّة، ولهذا تم تخصيص ميزانيّة معتبرة لخدمة القطاع التعليمي والصحي، ولا ننّكر بأنه تم تحقيق نتائج معتبرة، في الجوانب الاجتماعيّة والثقافية لكل من تونس والجزائر.

– وفي الأخير يمكننا القول أن هناك جملة من المعيقات كانت سبب في عدم تحقيق التنمية الشاملة في كل من تونس والجزائر، وأهمها كانت فقدان شخصيات وطنيّة بارزة أثناء مرحلة الكفاح الثوري، وفي السنوات الأولى من الاستقلال، واختلاف المنظور السياسي والإيديولوجي بين الشخصيات الوطنيّة، وعدم تقبل الآراء والمواقف ولهذا كان صراع الأجنّحة هو الغالب، والذي كان بعيدًا عن طاولة الحوار، وتطور إلى درجة الصراع العلنّي والاغتيال، وتصفيّة الحسابات، واستمرت الصراعات التاريخية والإقليميّة حتى بعد الاستقلال، ولا يمكن أن ننسى مدى تأثير الإرث الاستعماري على عمليّة البناء، والذي أنهّك البلدين منذ الاستقلال، فكان نقص الإطارات والخبراء في الدولتين من أهم المعيقات التي واجهت السلطة الحاكمة، ولهذا نفسر فشل مختلف البرامج التنموية لأنها لم تكن مدروسة بدقّة، ولم يتم وضعها من طرف خبراء مختصين بمعنى الكلمة.

– وقد كان للهيمنّة الامبرياليّة على النظام العالمي أيضًا تأثيره على عمليّة بناء الدولة في تونس والجزائر، فبعد الحصول على الاستقلال دخل البلدين في مرحلة هيمنة النظام الامبريالي على كل أساليب التنميّة، واشتراطه في تقديم المساعدات الفنيّة والعلميّة، وسيطرته على الموارد الأساسية للتنميّة والتكنولوجيّة.

الملاحق

ملحق الوثيقة رقم (1)

اتفاقيات توقيع الحكم الذاتي بين الحكومة التونسية والفرنسية[1]



CONVENTIONS

ENTRE

LA FRANCE ET LA TUNISIE

SIGNÉES A PARIS

LE 3 JUIN 1955

PARIS

IMPRIMERIE NATIONALE

63

CONVENTION GÉNÉRALE ENTRE LA FRANCE ET LA TUNISIE

Monsieur le Président de la République Française et Son Altesse le Bey de Tunis,

Animés du même idéal de paix, de coopération et de progrès,

Fidèles à la longue tradition qui unit la France et la Tunisie et résolus à développer dans l'avenir les liens étroits et permanents d'amitié et de solidarité existant entre les deux pays,

Persuadés que le développement de la Tunisie dans le cadre de l'autonomie interne donnera une ampleur et une efficacité nouvelles à la communauté franco-tunisienne et permettra aux deux pays, gardant leurs personnalités respectives, d'assurer l'évolution harmonieuse de leurs destins,

Convaincus que le développement des institutions tunisiennes, aussi bien que les principes libéraux de la République française et de l'organisation du Monde Libre, justifient la volonté des deux Gouvernements de promouvoir leurs rapports de coopération selon des modalités librement concertées, dans le respect mutuel de leurs souverainetés propres et au profit de leurs intérêts communs,

Considérant les conventions existant entre la République française et Son Altesse le Bey et, en particulier, le traité conclu le 12 mai 1881 à Kassar-Saïd dont ils maintiennent les dispositions,

Considérant le degré d'évolution atteint par le peuple tunisien,

Soucieux de garantir les droits et intérêts des Français en Tunisie,

Ont résolu de conclure la présente Convention générale ainsi que les Conventions particulières, Accords et Protocoles annexes également signés en date de ce jour, dont l'ensemble est désigné ci-après par les termes « les présentes Conventions ».

Ils ont nommé, à cet effet, pour leurs plénipotentiaires,

Le Président de la République française :

Son Excellence Monsieur Edgar Faure, Président du Conseil des Ministres,

Et Son Excellence Monsieur Pierre July, Ministre des Affaires Marocaines et Tunisiennes,

Son Altesse le Bey de Tunis :

Son Excellence Monsieur Tahar Ben Ammar, Premier Ministre, Président du Conseil,

Et Son Excellence Monsieur Mongi Slim, Ministre d'État,

Lesquels, après avoir échangé leurs pleins pouvoirs reconnus en bonne et due forme

Sont convenus des dispositions qui suivent :

CHAPITRE PREMIER

DISPOSITIONS GÉNÉRALES

ARTICLE PREMIER

Les présentes Conventions forment un tout et consacrent entre la France et la Tunisie une coopération que les deux pays sont résolus à consolider et à développer dans tous les domaines.

A cet effet les deux Gouvernements collaboreront au sein des organismes de coopération communs prévus par les présentes Conventions et des autres organismes qui pourraient être constitués si l'utilité en paraissait au cours des consultations entre eux.

ARTICLE 2

Le Traité conclu le 12 mai 1881 à Kassar-Saïd et les Conventions conclues depuis lors entre la République française et Son Altesse le Bey de Tunis demeurent en vigueur. L'article 1er de la Convention de la Marsa est abrogé.

ARTICLE 3

Les deux Gouvernements reconnaissent la primauté des Conventions et Traités internationaux sur le droit interne.

ARTICLE 4

A dater de la ratification des présentes Conventions, la France reconnaît et proclame l'autonomie interne de la Tunisie, qui n'aura d'autres restrictions ou limitations que celles résultant des dispositions des présentes Conventions et des Conventions actuellement en vigueur étant entendu que, dans les domaines de la défense et des affaires étrangères, l'état de choses actuel demeurera et les affaires seront traitées comme elles l'étaient jusqu'à ce jour.

ARTICLE 5

La Tunisie reconnaît à tous ceux qui vivent sur son territoire la jouissance des droits et des garanties de la personne énoncés par la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.

En conséquence, elle s'engage d'une part à prendre toutes mesures de droit ou de fait propres à assurer aux ressortissants étrangers, dans le cadre de sa législation interne, le libre exercice de leurs activités culturelles, religieuses, économiques, professionnelles ou sociales, d'autre part à garantir conformément à ses traditions une égalité complète entre ses nationaux quelle que soit leur origine ethnique ou leur confession religieuse, notamment en ce qui concerne la jouissance de droit et de fait des droits civiques, des libertés individuelles et publiques, économiques, religieuses, professionnelles ou sociales et des droits collectifs généralement reconnus dans les États modernes.

En ce qui concerne les ressortissants français, la Convention en date de ce jour sur la situation des personnes précise les droits qui leur sont garantis par la Tunisie.

[1] *ISHMN, Bobine N°S.375, Carton 2H136, dossier N°01,* ***convention entre la France et la Tunisie*** *..., op.cit, pp 6-29.*

ملحق الوثيقة رقم (02)

بورقيبة ومفاوضات الاستقلال التام في باريس

le I2 février I956.

[illegible]rection des Services de Sécurité
CIRCONSCRIPTION de POLICE
de MEDJEZ-EL BAB

CONFIDENTIEL

n° 68 / C

NOTE DE RENSEIGNEMENTS

Source : C.T.P.
Valeur : A / I

COMMENTAIRES DE LA POPULATION TUNISIENNE :

I°) Manifestations d'Alger : Déplore les manifestations hostiles au Chef du Gouvernement français lequel parait être animé de bonnes intentions en vue de regler le problème algérien dans un sens favorable aux musulmans. Les manifestatio[ns] des français auront un résultat oposé à celui escompté.

2°) Voyage de M. Bourguiba à Paris :
La majeure partie de la population se réjouit de ce voy[age] et que les demandes de M. Bourguiba, acceptées, en principe par le gouvernement français, donnera lieu à de nouvelles n[é]gociations lesquelles accorderont l'indépendance à la Tuni[sie].

3°)La population semble heureuse de savoir M. Ben Yous[sef] à l'étranger et certains déclarent, qu'au cas éventuel où [M.] Ben Youssef aurait été arrêté, ses partisans se seraient li[]vrés à des actes de terrorisme très graves.

4°) Reprise de l'agitation : La population partage le point du vue du N.D. lequel, par des tracts diffusés ces [jours] derniers, fait connaitre qu'il réprouve les actes de viol[ence] d'où qu'ils proviennent.

La population désire faire confiance au gouvernem[ent] tunisien pour obtenir une repression sévère à l'égard des [au]teurs des attentats.

Elle aspire voir réaliser l'unité de la police, c'[est] à dire la voir sous la dépendance entière du Ministre de l'[In]térieur./.

[DE]STINATAIRES :

le Chef de la C.T.P. :

- le Délégué du Hat Cat Medjez;
- le Commissaire Principal, Chef D.2
- archives.

N° 250 D2/S
14 FEV 1956

Monsieur le DIRECTEUR DES SERVICES DE SECURITE

Le Commissaire Principal
Chef du District de Tunis

الأرشيف الوطني التونسي

Direction des Services de Sécurité
CIRCONSCRIPTION de POLICE
DE MEDJEZ-EL-BAB

CONFIDENTIEL

le 12 février 1956

n° 67 / C

NOTE DE RENSEIGNEMENTS

Source : C.T.P.
Valeur : A / I

COMMENTAIRES DE LA POPULATION FRANCAISE :

1°) Déclaration de M? Guy Mollet en Alger disant que la Fr ce se battra pour rester en Algérie et que sans l'Algérie la France ne serait rien

De prime abord, la première partie de la déclaration a suscité beaucoup d'espoir parmi les français de voir le problème algérien recevoir une solution correspondante aux désirs des nos compatriotes d'Algérie. Mais ce sentiment n'a guère duré et a fait place à la crainte de voir M. le Président du Consei français changer d'avis une fois rentré au sein de l'atmosphère parlementaire de Paris.

La 2° partie de cette déclaration est sévèrement commentée car elle fait ressorit la faiblesse de la France et il est probable que "le sans l'Algérie la France ne serait rien" ne devienne un slogan des rebelles algériens et de ceux qui les soutiennent.

2°) Activité de Bourguiba à Paris

En plus de l'armée tunisienne, de la diplomatie, Me Bourguiba réclamera un autre attribut de la souverainté : la police. Le leader est débordé par les extrémistes du N.D. et, s'il entre dans ses intentions de garder son prestige personnel, il est contraint à une surenchère d'une part pour attirer à lui les partisans de Me Ben Youssef et, d'autre part, conserver son rôle de chef de la nation tunisienne. On pense généralemen que M. Bourguiba obteindra satisfaction et ce fait constitue l'un des facteurs importants qui retire confiance au gouvernement de Paris.

3°) Ordre public en Tunisie : il est question à Medjez de ce que des membres du N.D. font oeuvre de police à Tunis et as sure ce rôle en étant armé, au vu de tout le monde, avec l'assentiment, parait-il, de la police officielle. Ce fait est viv ment critiqué, pour le précédent qu'il crée, mais il ne parait pas devoir entraver le renouveau d'attentat politique qui se fait sentir depuis quelques temps.

D'une façon générale, les français perdent toute confiance envers le gouvernement français lequel est accusé d'accepter une révision des conventions, signées depuis moins de six mois et dont les étapes y figurant vont être brûlées./.

Le Chef de la C.T.P. :

DESTINATAIRES :
M. le Délégué du Hat Cat Medjez;
M. le Commissare Principal, Chef D.2
archives.

N° 249 D2/S
14 FEV 1956

Monsieur le DIRECTEUR DES SERVICES DE SECURITE

Le Commissaire Principal
Chef du District de Tunis

ISHMN, Bobine N°S.375, Carton 2H136, dossier N°01, ***convention entre la France et la Tunisie*** *..., op.cit, pp 6-29.*

ملحق الوثيقة رقم (03)

خطاب وقف إطلاق النار

19 MARS 1962
APPEL AU PEUPLE ALGERIEN
(EXTRAITS)

Peuple Algérien !

Après plusieurs mois de négociations difficiles et laborieuses, un accord général vient d'être conclu à la Conférence d'Evian entre la délégation algérienne et la délégation française. C'est là une grande victoire du peuple algérien dont le droit à l'indépendance vient enfin d'être garanti.

En conséquence, au nom du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, mandatés par le Conseil National de la Révolution Algérienne, nous proclamons le cessez-le-feu sur tout le territoire algérien à partir du lundi 19 mars 1962 à 12 heures. Nous ordonnons au nom du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, à toutes les forces combattantes de l'Armée de Libération Nationale l'arrêt des opérations militaires et des actions armées sur l'ensemble du territoire algérien.

Algériens ! Algériennes !

Sept ans et demi bientôt se sont écoulés depuis que le peuple algérien a pris les armes pour se libérer du joug colonial et arracher son indépendance et sa souveraineté nationales.

Gloire au peuple algérien qui a inscrit au cours de cette période une des épopées les plus extraordinaires de son histoire !

Gloire à toutes les victimes de la guerre, aux martyrs qui sont morts pour que vive la nation algérienne, aux blessés innombrables qui, au péril de leur vie, ont bravé les forces déchaînées de l'impérialisme !

Gloire aux militants du FLN et de l'ALN qui ont constitué le fer de lance du combat, aux internés et aux emprisonnés qui ont durement souffert dans les cachots et les camps de concentration du colonialisme. A vous tous, la nation vouera une reconnaissance éternelle, et les générations futures garderont de vous et de votre exemple un souvenir inaltérable.

C'est grâce à vous, à votre dévouement et à vos sacrifices sans fin que des progrès immenses ont été accomplis dans la voie de la libération.

Aujourd'hui en ces circonstances historiques, nous saluons au nom du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, l'héroïque peuple algérien qui a payé un lourd tribut à la guerre et qui a permis, par son courage et son abnégation, de régénérer la Patrie bafouée par plus d'un siècle de colonisation et de recouvrer sa dignité.

Algériens ! Algériennes !

Pendant sept ans et demi d'une guerre cruelle le peuple algérien a tenu tête à l'une des plus fortes puissances coloniales du siècle : plus d'un million de soldats français ont été mobilisés à cet effet avec tout leur armement moderne : aviation, artillerie, blindés, marine.

La France est arrivée à dépenser jusqu'à trois milliards de francs par jour. Elle a bénéficié de l'appui massif de l'OTAN dans tous les domaines : militaire, financier, diplomatique, moral.

Elle a tenté avec l'aide d'une grande partie du peuplement européen en Algérie, de lutter désespérément pour le maintien de « l'Algérie Française ».

Face à cette puissance, qu'avait à opposer le peuple algérien ?

D'abord sa foi en la justesse de sa cause, la confiance en lui-même et en ses destinées et la volonté inébranlable de briser les chaînes du colonialisme, ensuite et surtout son unanimité dans la lutte. Les Algériens, tous les Algériens — hommes et femmes, jeunes et vieux, d'Alger à Tamanrasset et de Tébessa à Marnia — se sont dressés dans leur totalité dans la guerre de libération. Ni les tentatives de division, ni la présence de contre-révolutionnaires et de provocateurs dans leurs rangs n'ont pu altérer leur foi et leur unité. Les Algériens se sont sentis comme « les organes d'un même corps » dans cette lutte gigantesque. Le FLN et l'ALN ont été des instruments de combat efficaces au service du peuple et, par leur action continue, ont porté des coups sérieux au colonialisme.

La Révolution Algérienne a forcé l'admiration de tous. Elle jouit actuellement d'un prestige universel qui lui vaut de nombreux appuis.

A nos frères maghrébins et arabes, à tous les Africains, aux socialistes, aux peuples du Tiers-Monde, aux démocrates de France et d'Europe qui nous ont aidé, nous nous devons aujourd'hui d'exprimer notre reconnaissance pour leur soutien et leur solidarité.

Cette lutte a été d'un précieux enseignement pour les peuples subjugués encore par l'impérialisme. Elle a détruit le mythe de l'invincibilité de l'impérialisme. Tout en contribuant à la libération de l'Afrique, elle a démontré qu'un peuple, aussi petit soit-il et avec des moyens réduits, peut tenir tête à un impérialisme même très puissant et arracher sa liberté.

La lutte héroïque du peuple algérien et le soutien international ont contraint l'adversaire à abandonner ses vieilles positions de « l'Algérie Française » et à admettre l'indépendance de l'Algérie.

Malgré la puissance des moyens qu'il a mis en œuvre, le colonialisme a été amené, après de longues années de combat à abandonner l'illusion de la victoire militaire et à entrer en négociation avec le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne. Si l'on considère les positions françaises qui subordonnaient toute négociation au cessez-le-feu, c'est là une grande victoire du peuple algérien. Cette victoire se traduit sur le plan politique par l'indépendance de notre pays, perspective sur laquelle débouche l'autodétermination et qui sera la conséquence logique et inéluctable du référendum.

La conclusion des pourparlers entre le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne et le Gouvernement Français inaugure un chapitre nouveau dans l'histoire de notre pays.

La décision d'arrêter les opérations militaires sur l'ensemble du territoire national constitue une des conséquences des accords intervenus sur les garanties de l'autodétermination et sur l'avenir de notre pays.

La teneur de ces accords est conforme aux principes de la Révolution maintes fois affirmés :

1) L'intégrité territoriale de l'Algérie dans ses limites actuelles, ce qui exclut toute tentative ouverte ou dissimulée de partition dans le Nord de l'Algérie ; ce qui exclut aussi toute tentative d'amputer notre pays de son Sahara.

2) L'indépendance de l'Algérie : l'Etat algérien jouira de tous les attributs de la souveraineté avec sa défense nationale et sa diplomatie ; son orientation propre sur le plan interne comme sur le plan international.

3) L'Unité du peuple algérien est reconnue. La France renonce à sa conception de l'Algérie amalgame de communautés diverses. Le caractère national du peuple algérien de culture arabo-islamique, soudé dans la lutte pour l'indépendance est enfin reconnu.

4) La reconnaissance du G.P.R.A. comme interlocuteur exclusif et représentant authentique du peuple algérien s'est imposée dans les faits.

Ainsi le processus de la négociation qui était basé initialement sur les garanties de l'autodétermination a évolué d'une façon décisive vers une négociation globale sur l'avenir de l'Algérie...

Algériens ! Algériennes !

Préparons-nous à réaliser l'indépendance.

L'indépendance n'est pas une fin en soi, mais seulement un moyen qui permettra la transformation de la situation de notre pays, qui passe de l'état de stagnation coloniale à celui d'un pays libéré, pleinement engagé dans la bataille de la reconstruction économique et de la libération sociale.

De grandes tâches nous attendent : relever le pays ruiné par plus de sept ans de guerre, panser les blessures, résorber le chômage, lutter contre le sous-développement. Nous avons à édifier une société nouvelle qui reflètera le visage nouveau et jeune de l'Algérie libre, où chaque citoyen doit apporter sa contribution.

Toutes ces tâches exigent de nous, dès maintenant, des efforts plus grands que le passé, la mobilisation de toutes les énergies, l'unité et la cohésion totales, la discipline, la vigilance pour déjouer les manœuvres des provocateurs, des diviseurs et des démagogues. Tous les Algériens doivent être en état d'alerte. L'organisation des masses en Algérie sera consolidée. Les alliances politiques et diplomatiques, forgées au cours de sept années de lutte, seront renforcées.

Algériens ! Algériennes !

Le cessez-le-feu n'est pas la paix. La période transitoire constitue une préparation à l'état d'indépendance, mais elle n'est pas l'indépendance. Tant que l'indépendance ne sera pas proclamée, tant que l'Etat ne sera pas restauré, tant que le Gouvernement de l'Algérie libre ne sera pas sur le sol national, le peuple, les moudjahidine, les militants doivent être en état de mobilisation. Nous ne devons en aucun cas relâcher notre vigilance pendant toute la phase transitoire. Cha-

L'Algérie sera ce que nous, Algériens, nous voulons qu'elle soit. Notre peuple, fort de son unité, face au monde qui l'observe, poursuivra sa lutte pour la réalisation des objectifs pour lesquels sont tombés des centaines de milliers de patriotes algériens...

Algériens ! Algériennes !

Redoublons d'énergie et préparons l'avènement de l'Etat algérien indépendant et souverain qui nous permettra de jeter les bases saines d'une République algérienne démocratique et sociale.

Vive le peuple algérien !

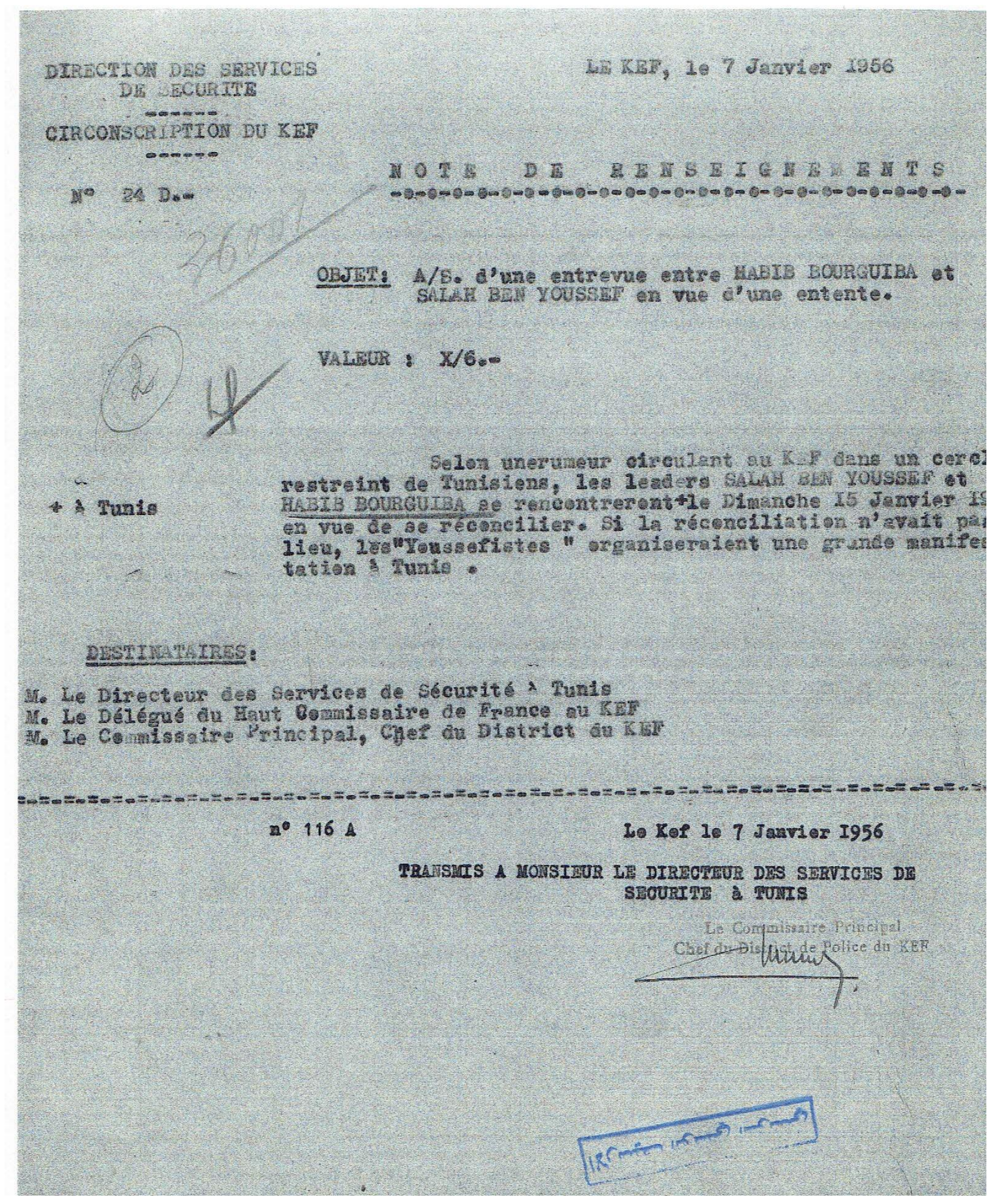
Vive l'indépendance de l'Algérie !

(El Moudjahid, N° 91 du 19 Mars 1962)

Textes Fondamentaux ***du Front de Libération National (1954-1962),*** *Edites Par le Ministre De L'information Et De La Culture, Janvier 1976*

الملحق رقم (04)

لقاء بورقيبة مع صالح بن يوسف



DIRECTION DES SERVICES
DE SECURITE

CIRCONSCRIPTION DU KEF

N° 24 D.-

LE KEF, le 7 Janvier 1956

NOTE DE RENSEIGNEMENTS

26091

OBJET: A/S. d'une entrevue entre HABIB BOURGUIBA et SALAH BEN YOUSSEF en vue d'une entente.

VALEUR : X/6.-

+ à Tunis

Selon unerumeur circulant au KEF dans un cercl[e] restreint de Tunisiens, les leaders SALAH BEN YOUSSEF et HABIB BOURGUIBA se rencontreront+le Dimanche 15 Janvier 19[56] en vue de se réconcilier. Si la réconciliation n'avait pa[s] lieu, les"Youssefistes " organiseraient une grande manifes-tation à Tunis .

DESTINATAIRES:

M. Le Directeur des Services de Sécurité à Tunis
M. Le Délégué du Haut Commissaire de France au KEF
M. Le Commissaire Principal, Chef du District du KEF

n° 116 A

Le Kef le 7 Janvier 1956

TRANSMIS A MONSIEUR LE DIRECTEUR DES SERVICES DE SECURITE à TUNIS

Le Commissaire Principal
Chef du District de Police du KEF

من الأرشيف الوطني التونسي السلسلة **24** الملف **4** الوثيقة (**2**)

الملحق رقم (05)

خطاب رئيس الحكومة الحبيب بورقيبة إلى الشعب التونسي للحفاظ على الأمن


نداء رئيس الحكومة التونسية إلى الشعب

أيها الشعب التونسي

٢٤ ماي ١٩٥٦

الحكومة التونسية
كتابة الدولة للاخبار والارشاد

من الأرشيف الوطني التونسي السلسلة 68 الملف 2 الوثيقة HB(4)

الملحق رقم (06)

تأميم أملاك الأحباس والأوقاف

الـرائد الـرسمي

١ جوان ١٩٥٦

أمــر علي

مؤرخ فى ٢٠ شوال ١٣٧٥ (٣١ ماى ١٩٥٦) يتضمن تحمل الدولة بمصاريف جمعية الاوقاف التى لها صبغة دينية او اجتماعية وتحويل مكاسب الاحباس العامة لملك الجانب وتصفية جمعية الاوقاف

الحمد لله

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه محمد الامين باشا باى صاحب المملكة التونسية سدد الله تعلى اعماله وبلغه آماله الى من يقف على امرنا هذا من الخاصة والعامة اما بعد فانه بعد اطلاعنا على الامر المؤرخ فى ٣٠ محرم ١٢٩١ (١٩ مارس ١٨٧٤) الصادر فى احداث جمعية الاوقاف مع جملة النصوص الموالية له التى نقحته او تممته

وعلى الامر المؤرخ فى ١٢ شوال ١٣٠٥ (٢٢ جوان ١٨٨٨) المتعلق بتنزيل عقارات الحبس مع جملة النصوص التى نقحته أو تممته

وعلى الامر المؤرخ فى ٨ رمضان ١٣١٥ (٣١ جانفى ١٨٩٨) الصادر فى جعل ترتيب لمعاوضة مكاسب الاوقاف رقبة برقبة أو بالمال مع جملة النصوص التى نقحته او تممته

وعلى الامر المؤرخ فى ٨ رمضان ١٣١٥ (٣١ جانفى ١٨٩٨) الصادر فى جعل ترتيب لتسويغ مكاسب الاحباس العامة مع جملة النصوص التى نقحته او تممته

وعلى الامر المؤرخ فى ٢٨ جمادى الثانية ١٣١٦ (١٣ نوفمبر ١٨٩٨) الصادر فى جعل اساليب خصوصية لمعاوضة املاك الاوقاف الفلاحية مع جملة النصوص التى نقحته أو تممته

وعلى الامر المؤرخ فى ٥ جمادى الاولى ١٣٣١ (١٢ افريل ١٩١٣) المتعلق باحالة املاك الوقف الفلاحية بالمراكنة على وجه الانزال مع جملة النصوص التى نقحته أو تممته

وبناء على الراى الذى ابداه مجلس الوزراء

وعلى ما عرضه وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل ١ ـ تتحمل الدولة التونسية بالمصاريف التى كانت تتحملها جمعية الاوقاف والتى لها صبغة دينية واجتماعية

الفصل ٢ ـ كل ملك له صبغة وقف عمومى يدمج فى ملك الجانب وبهذا العنوان تتحمل به مصلحة املاك الجانب التى تسحب عليه التراتيب المتعلقة باملاك الجانب

ومصلحة املاك الجانب مكلفة ايضا بادارة الاوقاف غير العمومية التى هى بعهدة جمعية الاوقاف فى تاريخ تصفيتها الواقعية وهاته الادارة تقع حسب القواعد الخاصة بتلك الاوقاف غير العمومية

وكل ملك حبس خاص يرجع الى الوقف المخصص له يحال فى الحال الى ملك الدولة حسب الشروط المذكورة بالمادة الاولى من هذا الفصل

الفصل ٣ ـ يحجر كل تاليف حبس عام او لفائدة احدى الزوايا ويعتبر التحبيس من هذا النوع لاغيا

الفصل ٤ ـ وضعت جمعية الاوقاف فى حالة تصفية

ولهذا الغرض تؤلف لجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء يتضمن بيان تركيبها وتعيين اعضائها بناء على ما يعرضه الوزراء الذين يهمهم الامر

ولهاته اللجنة مهمة تعيين اساليب تصفية الجمعية ـ ويجب عليها ان تنهى اعمالها قبل يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ ـ وفى ذلك التاريخ تصبح تصفية الجمعية امرا واقعا . ولحد التاريخ المذكور تستمر عمليات التصرف جارية وفق سنن التشريع الجارى به العمل من قبل

الفصل ٥ ـ ستصدر تدابير فى اعادة ترتيب موظفى جمعية الاوقاف المباشرين للعمل فى تاريخ التصفية الفعلية للجمعية فى اطارات الدولة والتاسيسات العمومية وفق اساليب تعين بقرار من وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة بناء على ما يبديه من الراى وزيرنا للمال.

الفصل ٦ ـ وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة ووزيرنا للعدل ووزيرنا للمال ووزيرنا للفلاحة مكلفون كل فيما يخصه بتطبيق امرنا هذا

وختم فى ٢٠ شوال ١٣٧٥ (٣١ ماى ١٩٥٦)

الوزير الاكبر رئيس الحكومة

الحبيب بورقيبة

الحمـــــــــد لله

أمــر علــي

مــــؤرخ في شوال ١٣٧٥ (وفي ٣١ ماي ١٩٥٦)

يتضمن تحمل الدولة بمصاريف جمعية الاوقاف التي لها صبغة دينية او اجتمـــاعيــة وتحويل مكاسب الاحباس العامة لملك الجانب وتصفية جمعية الاوقاف

من عـــــــــبد الله سبحانه المتوكل عليــه المفوض جميـع الامـــــــــور اليه محمد الامين باشا باي صاحـب المملكــة التونسية سدد الله تعلى اعماله وبلغـه آماله الى من يقف على امرنا هـذا مـن الخاصــة والعامــــــــــة ٠

اما بعد فانـه بعد اطلاعنـا على الامر المؤرخ في ٣٠ محرم ١٢٩١ (١٩ مارس ١٨٧٤) الصادر في احـداث جمعية الاوقاف مع جملة النصوص الموالية له التي نقحتـه او تممتـــه ٠

وعلى الامر المؤرخ في ١١ شوال ١٣٠٥ (٢٢ جوان ١٨٨٨) المتعلق بتنويل عقارات الحبس مع جملة النصوص التي نقحته او تممته ٠

وعلى الامر المؤرخ في ٨ رمضان ١٣١٥ (٣١ جانفي ١٨٩٨) الصادر في جعل ترتيب لمعاوضة مكاسب الاوقاف رقبة برقبة او بالمال مع جملة النصوص التي نقحته او تممته ٠

وعلى الامر المؤرخ في ٨ رمضان ١٣١٥ (٣١ جانفي ١٨٩٨) الصادر في جعل ترتيـب لتسويغ مكاسب الاحباس العامة مع جملة النصوص التي نقحته او تممته ٠

وعلى الامر المؤرخ في ٢٨ جمادى الثانية ١٣١٦ (١٣ نوفمبر ١٨٩٨) الصادر في جعـل اساليب خصوصية لمعاوضة املاك الاوقاف الفلاحية مع جملة النصوص التي نقحته او تممته ٠

وعلى الامر المؤرخ في ٥ جمادى الاولى ١٣٣١ (١٢ افريل ١٩١٣) المتعلق باحالة امـلاك الوقف الفلاحية بالمواكلة على وجه الانزال مع جملة النصوص التي نقحته او تممته ٠

وبنـاء على الرأي الذي ابداه مجلس الوزراء ٠

وعلى مـا عرضه وزيرنا الاكبر رئيـس الحكومة ٠

اصـدرنا امرنا هذا بما يأتـــــي :

الفصل الاول ـــ تتحمل الدولة التونسية بالمصاريف التي كانت تتحملها جمعية الاوقاف والتي لها صبغة دينية واجتماعية ٠

الفصل الثاني ـــ كل ملك له صبغة وقف عمومي يدمج في ملك الجانب وبهذا العنوان تتحمل بـه مصلحة املاك الجانب التي تسحب عليه التراتيب المتعلقة باملاك الجانب ٠

ومصلحة املاك الجانب مكلفة ايضا بادارة الاوقاف غير العمومية التي هي بعهدة جمعية الاوقاف في تاريخ تصفيتها الواقعية وهاته الادارة تقع حسب القواعد الخاصة بتلك الاوقاف غير العمومية ٠

وكل ملك حبس خاص يرجع الى الوقف المنحصر له يحال في الحال الى ملك الدولة حسب الشروط المذكورة بالمادة الاولى من هذا الفصل .

الفصل الثالث — يحجر كل تأليف حبس عام او لفائدة احدى الزوايا ويعتبر التحبيس من هذا النوع لاغيا .

الفصل الرابع — وضعت جمعية الاوقاف في حالة تصفية .

ولهذا الغرض تؤلف لجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء يتضمن بيان تركيبها وتعيين اعضائها بناء على ما يعرضه الوزراء الذين يهمهم الامر .

ولهاته اللجنة مهمة تعيين اساليب تصفية الجمعية — ويجب عليها ان تنهي اعمالها قبل ... سبتمبر ١٩٥٦ — وفي ذلك التاريخ تصبح تصفية الجمعية امرا واقعا . ولحد التاريخ المذكور تستمر عمليات التصرف جارية وفق سنن التشريع الجاري به العمل من قبل .

الفصل الخامس — ستصدر تدابير في اعادة ترتيب موظفي جمعية الاوقاف الماشرين للعمل في تاريخ التصفية الفعلية للجمعية في اطارات الدولة والتأسيسات العمومية وفق اساليب تعين بقرار من وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة بناء على ما يبديه من الرأي وزيرنا للمال .

الفصل السادس — وزيرنا الاكبر رئيس الحكومة ووزيرنا للعدل ووزيرنا للمال ووزيرنا للفلاحة مكلفون كل فيما يخصه بتطبيق امرنا هذا x

وختم في ٢٠ شوال ١٣٧٥ (وفي ٣١ ماي ١٩٥٦)

الوزير الاكبر

رئيس الحكومة

[توقيع]

من الأرشيف الوطني التونسي السلسلة C الحافظة 25 الملف 1 الملف الفرعي 01

الملحق رقم (07)

تطور محاربة الأوبئة والأمراض

Coût par année de l'Extension de la Campagne Antituberculeuse d'après le diagramme ci-joint du Couvrage des Gouvernorats restants

		1969	1970	1971	1972	Total des 4 années
Achat de l'équipement (Appareil radio, Groupe électrogène, Voitures et petit matériel complémentaire)	Nombre d'équipement	7	0	0	0	
	Coût d'un équipement	22.500 D				
	Coût total	157.500 D				
Frais annuels de fonctionnement (Personnel et produits de consommation)	Nombre d'équipe en fonction	2	6	7	7	
	Dépense annuelle de chaque équipe	10.500 D	10.500 D	10.500 D	10.500 D	
	Dépense annuelle totale	21.000 D	63.000 D	73.500 D	73.500 D	
Dépense totale par année		178.500 D	63.000 D	73.500 D	73.500 D	388.500 D

Diagramme du Couvrage par la Campagne Nationale Antituberculeuse des 8 Gouvernorats restants :

BEJA - JENDOUBA - LE KEF - KASSERINE - GAFSA - SFAX - MEDENINE et TUNIS

	1er Gouvernorat	2e Gouvernorat	3e Gouvernorat	4e Gouvernorat	5e Gouvernorat	6e Gouvernorat	7e Gouvernorat	8e Gouvern. TUNIS
1969	▨ ▨							A couvrir par tranches par l'intermédiaire des équipes du Centre d'EL OMRANE
1970	▨ ▨	▨ ▨	▨ ▨					
1971	▨	▨ ▨	▨ ▨	▨ ▨				
1972	▨	▨	▨	▨ ▨	▨ ▨			
1973		▨	▨	▨	▨ ▨	▨ ▨		
1974				▨	▨	▨ ▨	▨ ▨	
1975					▨	▨	▨ ▨	
1976						▨	▨	

CH.M.
INSTITUT DE PHTISIOLOGIE
-ARIANA-

REVISIONS BUDGETAIRES
CAMPAGNE ANTITUBERCULEUSE.

- GESTION 1970 -

-:-§-:-

40 § Ia	=	1 510	loyer du dispensaire
40 § Ib	=	200	charbon , gaz
40 § Ic	=	100	entretien des Immeubles
40 § Id	=	50	Eau
40 § Ie	=	150	Electricité
40 § IIC	=	1 500	Matériel divers
40 § III	=	500	Téléphone
40 § IV	=	1 000	Imprimés,fourniture de bureau
40 § V a	=	500	Matériel auto-entretien
40 § VB	=	600	Essence
40 § VII.	=	5 000	Electroradiologie
40 § VIIIe	=	6 500	Médicaments
40 § X	=	40	Ingrédients
40 § XIIIb	=	400	Appareils et instruments
40 § XIV	=	450	Laboratoire
T O T A L	=	19 000 dinars	
PERSONNEL	=	15 600	
		34 600 dinars	

-:-§-:-

VU LE DOCTEUR AZOUZ.-

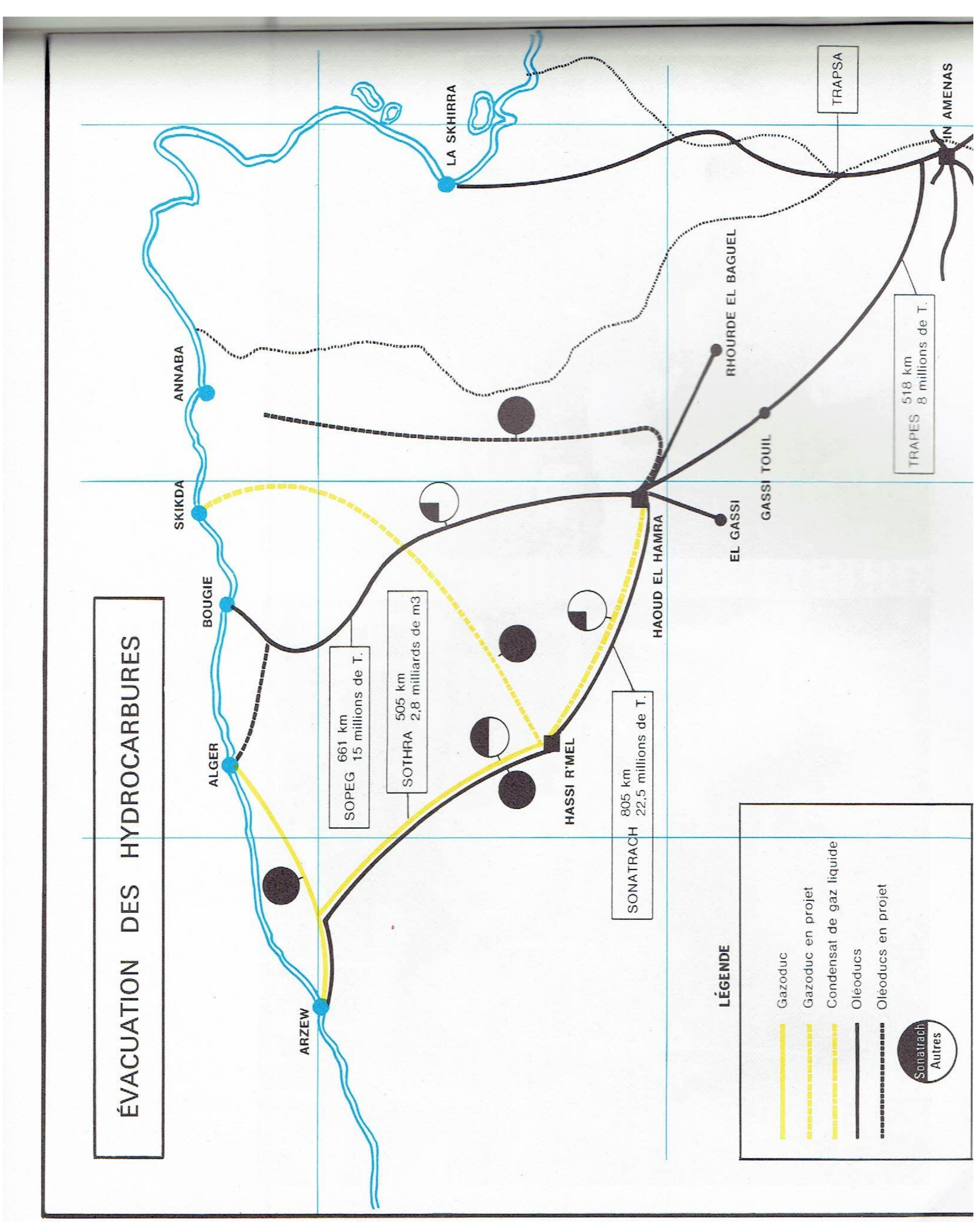
le 18-7-69

...tion	RUBRIQUE	Sommes en Dinars		
		1ere année	2eme année	3eme année
II recherche des B K par microscopie directe	A- Equipement :			
	1) 12 Microscopes binoculaires et leurs accessoires (500 D x 12)	6. 000		
	2) 12 objectifs à immersion de rechange - 12 minuteries - 60 crayons diamant - 12 becs bunsens - 36 porte-lames - autres matériels	3. 000		
	Total	9. 000		
	B- Personnel :			
	1) 12 microscopistes (40 D x 12 x 12)	5. 740	5. 740	5. 740
	C- Frais de fonctionnement :			
	1) Lames - Colorants - Fiches et renouvellement de la verrerie cassée (100 D x 12)	1. 200	1. 200	1. 200
	TOTAL GENERAL	15. 940	6. 940	6. 940
III Laboratoire Central	A- Equipement :			
	1) Mobilier supplémentaire - fiches classeurs - bureaux - tables - chaises	3. 000		
	2) Distributeur automatique - Centrifugeuses - Autoclaves - Balances de précisions - Microscopes supplémentaires et autre matériel de laboratoire nécessaire	15. 000		
	Total	18. 000		
	B- Personnel :			
	1) 1 médecin biologiste (400 D x 12)	4. 800		
	2) 1 technicien préparateur chef (100 D x 12)	1. 200		
	3) 4 préparateurs laborantins (50 D x 4 x 12)	2. 400		
	4) 4 aide-préparateurs (aide-laborantins) (35 D x 4 x 12)	1. 680		
	5) 6 garçons de laboratoire (25 D x 6 x 12)	1. 800		
	Total	11. 880	11. 880	11. 880
	TOTAL GENERAL	29. 880	11. 880	11. 880

Fonds 11 Série 112 Carton 15 Dossier 0016 من الأرشيف التونسي

الملحق رقم (08)

خريطة لطرق نقل وتحويل المحروقات



L'Algérie 5 , **Page 80**.

الملحق رقم (09)

تطور الهياكل الصحية في الجزائر

EQUIPEMENT HOSPITALIER ET MOUVEMENT DES MALADES

DEPARTEMENTS	HOPITAUX GENERAUX		HOPITAUX SPECIALISES		Total (1966) hôpitaux	Total des lits organisés	DONT LITS des hospices	Mouvement des malades dans l'année	
	Nombre	Lits organisés	Nombre	Lits organisés					
ALGER	11	8 893	7	3 643	18	12 536	1 044	119 111	3 970 430
MEDEA	11	1 770	1 (3)	X	12	1 770	X	27 708	600 321
EL-ASNAM	11	2 196	—	—	11	2 196	261	29 674	700 307
TIZI-OUZOU	11	1 974	1	315	12	2 289	—	38 083	715 967
CONSTANTINE	17	4 218	—	—	17	4 218	509	78 259	1 558 112
ANNABA	11	4 534	1	300	12	4 834	371	66 508	1 348 769
BATNA	9	1 438	1	206	10	1 644	56	32 494	559 332
SETIF	13	1 793	—	—	13	1 793	50	48 141	577 509
ORAN	4	4 642	1	525	5	5 167	603	65 645	1 394 343
MOSTAGANEM	6	1 553	1	160	7	1 713	139	27 653	466 608
SAIDA	4	614	—	—	4	614	—	8 053	164 064
TIARET	6	1 109	—	—	6	1 109	—	15 296	333 536
TLEMCEN	6	1 581	—	—	6	1 581	28	27 582	381 789
OASIS ET SAOURA	28	1 258	—	—	28	1 258	—	21 422	275 993
TOTAL	148	37 573	13	5 149	161	42 722	3 061	584 207	12 771 087

L'Algérie 5, **Page**, **149**, **150**

LES MEDECINS

ANNEE 1966

DEPARTEMENTS	MEDECINS					CHIRURGIENS-DENTISTES			PHARMACIENS		
	SECTEUR PUBLIC		Secteur privé	Total	Dont algériens	Secteur public	Secteur privé	Total	Secteur public	Secteur privé	Total
	Hôpitaux	A.M.S.									
ALGER	242	76	147	465	190	19	32	51	35	37	72
MEDEA	23	18	1	42	1	4	1	5	3	2	5
EL-ASNAM	17	20	3	40	2	3	—	3	3	1	4
TIZI-OUZOU	29	21	6	56	2	4	1	5	2	8	10
CONSTANTINE	103	25	30	158	15	6	3	9	3	16	19
ANNABA	87	23	22	132	12	8	6	14	1	9	10
BATNA	18	12	7	37	7	2	—	2	—	5	5
SETIF	24	19	12	55	2	2	4	6	3	11	14
ORAN	100	41	49	190	43	4	9	13	6	20	26
MOSTAGANEM	48	27	12	87	8	2	3	5	1	5	6
SAIDA	1	6	—	7	1	—	2	2	—	1	1
TIARET	16	13	3	32	2	1	—	1	—	2	2
TLEMCEN	20	13	16	49	17	1	3	4	—	7	7
OASIS ET SAOURA	—	64	5	69	2	5	2	7	4	1	5
TOTAL	728	378	313	1 419	304	61	66	127	61	125	186

L'Algérie 5, **Page**, **149**, **150**

البيبليوغرافيا

المصادر:

أولا: الوثائق الأرشيفية:

- من الأرشيف الوطني التونسي السلسلة 24 الملف 4 الوثبقة (2).

- من الأرشيف الوطني التونسي السلسلة 68 الملف 2 الوثبقة HB(4).

- من الأرشيف الوطني التونسي السلسلة C الحافظة 25 الملف 1 الملف الفرعي 01.

-Fonds 11 Série 112 Carton 15 Dossier 0016.

ISHMN, Bobine N°S.375, Carton 2H136, dossier N°01, convention entre la France et la Tunisie...

-Textes Fondamentaux du Front de Libération National (1954-1962), Edites Par le Ministre De L'information Et De La Culture, Janvier 1976.

ثانيا: المنشورات الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 01، بتاريخ 29 ماي 1964م.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، بتاريخ 06 جويلية 1965م.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**، العدد 58، بتاريخ 12 جويلية 1965م.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**، العدد 33، السنة 13، بتاريخ 23 أفريل 1976م.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**، العدد 94، بتاريخ 24 نوفمبر 1976م.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية**، العدد 99، بتاريخ 12 ديسمبر 1976م.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 41، بتاريخ 07 أكتوبر 1980م.
8. **حزب جبهة التحرير الوطني**، الميثاق الوطني 1986م.
9. المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 (نداء نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)**، الجزائر، 2008م.
10. كتاب الدولة للشؤون الخارجية(تونس): **كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة**، المطبعة الرسمية، تونس، ديسمبر 1958م.
11. نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، **مشروع التنمية الاقتصادية 1962 – 1971**، تونس، 1962م.
12. منشورات كتابة الدولة للإعلام، **تونس المسيرة الشاملة**، شركة سراس للنشر، تونس
13. نشريات وزارة الإعلام، **تصريحات وأحاديث صحفية 1952 . 1955 للمجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة**، تونس، 1983م.

14. نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس. **خطب الحبيب بورقيبة**، ج5.

15. نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس. **خطب الحبيب بورقيبة**، ج6.

16. نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس. **خطب الحبيب بورقيبة**، ج7.

17. نشريات كتابة الدولة للإعلام، تونس. **خطب الحبيب بورقيبة**، ج8.

18. وزارة الثقافة والإعلام، **الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد**، طبع ألتاميرا روتوبريس، مدريد، جوان 1972م.

- باللغة الأجنبية:

- **JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE** , N 30, MARDI 22/07/1980.
- **Les Discours Du Président Ben Bella**, Ministère de l'orientation Nationale, Direction de la Documentation et de publications, Algérie, 1963.
- **Stratégie De Réduction De La Pauvreté étude du Phénomène de la pauvreté en Tunisie**, Programme des Nation Unies pour le Développement, bureau du Coordonnateur Résident en Tunisie, Tunis, 2004.
- **VI^{e} PLAN DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE ET SOCIAL (1982 – 1986)**, Tome 2, République tunisienne, 1982.

- **L'économie De La Tunisie en chiffres**, SECRETARIAT D'ETAT AU PLAN ET A L'ECONOMIE NATIONALE, REPUBLIQUE TUNISIENNE, 1964.

- ثالثا: المصادر المطبوعة

1. بلحسين مبروك: **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954-1956** ، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004م.
2. الإبراهيمي أحمد طالب: **مذكرات جزائري – هاجس البناء (1965 – 1978)**، ج2، دار القصبة، الجزائر، 2008م.
3. الإبراهيمي محمد البشير: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1929 – 1949)**،جمع وتقديم نجله أحمد طالب الإبراهيمي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

4. إدريس رشيد: **في طريق الجمهورية . مذكرات .**، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2001م.

5. إفينو باريك وبلانشايس جون: **حرب الجزائرملف وشهادات**، ترجمة: بن داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م.

6. أوليفي لونغ: **الملف السري . اتفاقيات إيفيان**، تقديم: ماكس بوتيبيير، ترجمة: أوذاينية خليلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م.

7. إتيين برونو: **الأمير عبد القادر**، ترجمة: ميشيل خوري، دار عطية للنشر، بيروت، 1997م.

8. براهيمي عبد الحميد: **في أصل الأزمة الجزائرية . شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958. 1999م**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أفريل 2001م.

9. بالحولة المنصف: **شهادة للتاريخ عن أحداث قفصة المسلحة سنة 1980**، الدار المغربية للطباعة والنشر، تونس.

10. بلخوجة الطاهر: **الحبيب بورقيبة . سيرة زعيم شهادة على العصر.** ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999م.

11. البلهوان علي: **تونس الثائرة**، المطبعة العالمية، القاهرة.

12. بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمن: ***الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947 ـ 1954***، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

13. بن جديد الشادلي: **مذكرات 1929 – 1979**، تحرير: عبد العزيز بوباكير، الج1، دار القصبة، الجزائر، 2011م.

14. بن حليم مصطفى: **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي**، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق مصطفى أحمد بن حليم، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1992م.

15. بن خدة بن يوسف: **جذور أول نوفمبر 1954م** ، ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط2، الشاطبية للنشر، الجزائر، 2012م.

16. بن خدة بن يوسف: **شهادات ومواقف**، دار النعمان ، الجزائر، 2004م.

17. بن خدة بن يوسف: **اتفاقيات إيفيان**، ترجمة: لحسن زغدار، ومحل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية.

18. بوجابر عبد الواحد: **الجانب العسكري للثورة الجزائرية . الولاية الأولى .**

19. بوضياف محمد: **التحضير لأول نوفمبر**، تقديم: عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م.

20. التونسي خير الدين: **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تقديم: محمد الحداد، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2011م.

21. ثامر الحبيب: **هذه تونس**، مطبعة الرسالة.

22. الثعالبي عبد العزيز: **تونس الشهيدة**، ترجمة وتقديم سامي الجندي، دار القدس، بيروت، ماي 1975م.

23. الحداد الطاهر: **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، تقديم: محمد الحداد، دار الكتاب المصري، الإسكندرية، 2011م.

24.حربي محمد: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983م.

25.حربي محمد: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م.

26.حمادي عبد العزيز محمد: **جيوش تحرير المغرب العربي، وهكذا كانت القصة في البداية**، مطبعة المعرفة الجديدة، الرباط، 2004.

27.سعد دحلب: **مهمة منجزة من أجل الاستقلال**، منشورات دحلب، الجزائر، 2000م.

28.سعيدي محمد: **من الاستقلال إلى الحرية**، منشورات المكتبة الوطنية، الجزائر، 2005م.

29.فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م.

30.ديغول شارل: **مذكرات الأمل – التجديد 1958 – 1962**، ترجمة: سموحي فوق العاده، منشورات عويدات، بيروت، 1971م.

31.رضا مالك: **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962**،ترجمة: فارس غصوب، دار الفارابي، الجزائر، 2003م.

32.الزبيري الطاهر: **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1926 . 1962)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2009م.

33.الزبيري الطاهر: **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011م.

34.سعدي ياسف: **ذكريات معركة الجزائر**، ترجمة إبراهيم حنفي، الدار القومية للطباعة والنشر.

35.الشاذلي عمر: **بورقيبة كما عرفته**، إنجاز وطبع سيمباكت، تونس، أوت 2013م.

36.الشيخ سليمان: **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين . دراسة تحليلية في الحركة الوطنية والثورة المسلحة .**، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، 2003م.

37.الصياح محمد: **الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الجديدة**، تعريب: علي الشنوفي، مراجعة: عبد القادر المهيري، ج1، دار العمل، تونس.

38.عبد الكافي محمد: **رحلة عبر الكفاح الوطني (مذكرات)**، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م.

39.الطاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية– رؤية شعبية قومية جديدة– 1830– 1956**، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس.

40.علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، الدار البيضاء، 2006م.

41.الغنوشي راشد: **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مطبعة تونس الأولى، تونس.

42.فارس عبد الرحمان: **الحقيقة المرّة – مذكرات سياسية 1945 – 1965م**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

43.عباس فرحات: **حرب الجزائر وثورتها – ليل الاستعمار–**، ترجمة :أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، 2011م.

44.فيكس ليون: **الجزائر حتف الاستعمار**، ترجمة: محمد عيتاني، مكتبة المعارف، بيروت.

45.قائد السبسي الباجي: **الحبيب بورقيبة المهم والأهم**، ترجمة: محمد معالي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011م.

46.كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 . 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.

47.محمد الشاوي توفيق: **مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945 – 1995م**، دار الشروق، القاهرة، 1998م.

48.المدني أحمد توفيق: **حياة كفاح مذكرات – في الجزائر(1925م 1954م)**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

49.المدني أحمد توفيق:**كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

50.المدني أحمد توفيق:**تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا ـ**، المطبعة العمرية.

51.المديني توفيق: **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، إتحاد كتاب العرب، دمشق.

52.المستيري أحمد: **شهادة للتاريخ** ، دار الجنوب للنشر، تونس، أكتوبر 2011م.

53.علي المعاوي: **ذكريات وخواطر**، سلسلة مذكرات، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2007م.

54.منصور أحمد: **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة "شاهد على العصر"**، دار العربية للعلوم، بيروت، **2007**م.

55.مهساس أحمد: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين لعيد الاستقلال.

56.المولهي محمد الحبيب: **الوطن والصمود**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1991م.

57.روبيرل ميرل: **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، مشورات دار الأدب، بيروت، جانفي 1981م.

58.هارون علي: **خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962م**، ترجمة: الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2003م.

59.الهاشمي عباس محمد: **بورقيبة ـ نويرة ذكريات ومذكرات**، تقديم: الشاذلي القليبي، الج1 و2، ميديا كوم للنشر، تونس.

60.هنري تشرشل شارل: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م.

61.يوسفي محمد: **في ظل المسيرة النضالية – المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر، 2002م.

- باللغة الأجنبية:

Abbas Ferhat: **Le Jeune Algérien**, **De La colonie Vers la province**, Edition ANEP, Alger, 2006.

- Azzedine Azouz: **L'histoire ne pardonne pas**, **Tunisie 1932-1969**, l'harmatan, Paris, 1981.

- ben khada ben youcef: **L'Algérie à l'indépendance**, **la crise de 1962**, édition Dahlab, Alger, 1997.

- Mehri Mohamed: **Lueurs des chemins de la vie** , editions , alger , 2010.

- Pautard André: **Bourguiba**, éditions Média, paris, 1977.

- Sayah M: **APERCU SUR L'CONOMIE ALGERIENNE DE 1962 A 2015 UN LONG PERIPLE**, Le présent article concernant le passé, le présent et le futur de l'économie algérienne a été élaboré par l'Auteur pour enrichir et éclaircir l'opinion publique nationale.

المراجع:

1. أباضة نزار: **الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد**، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1994م.
2. أحمد معوض نازلي: **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م.
3. أندري جوليان شارل: **إفريقيا الشمالية تسير ـ القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة: المنجي سليم وأخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
4. البكوش الهادي: **شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013م.
5. بلاح بشير: **التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية 1962 – 1998 جذورها والعوامل المؤثرة فيها**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2017م.
6. بلاسي أحمد نبيل: **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.
7. بن أشنهو عبد الطيف: **تكون التخلف في الجزائر – محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.
8. بن جيلالي محمد أمين: **بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 أكتوبر 2016م.

9. بن الحاج عثمان الشريف البشير: **أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 . 1924**، دار بوسلامة للنشر، تونس، 1981م.
10. بن خليف عبد الوهاب: **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، دار طليطة، الجزائر، 2010م.
11. بن فرج المنصف: **ملحمة النضال التونسي الجزائري، من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف**، تقديم: الهادي البكوش.
12. بهي الدين سالم محمد: **ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير**، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1999م.
13. بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008م.
14. بورديو بيار: **عن الدولة – دروس في الكوليج دو فرانس (1989 – 1992)**، ترجمة: نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016م.
15. بورغدة رمضان: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 . 1962) سنوات الحسم والخلاص**، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م.
16. بورنان محمد: **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830–1962)– أبرز قادة ثورة نوفمبر 1954**، ط2، ج3، الأقل، الجزائر.
17. بوصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931 – 1945**، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1996م.
18. بو الطمين جودي الأخضر: **الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها عرض وتحليل**، دار البعث، قسنطينة.
19. بوعزيز يحي: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م.
20. بوعزيز يحي: **سياسة التسلط الاستعماري، والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م إلى 1954م**، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
21. بوعشرين الأنصاري أحمد: **مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2014م.
22. بوقفة عبد الله: **القانون الدستوري الجزائري – تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائري –**، دار الهدى، الجزائر، 2010م.
23. بومايدة عمار: **بومدين والآخرون ما قاله ... وما أثبتته الأيام**، تقديم: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008م.
24. تركي رابح: **التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931–1956**، ط2، سلسلة الدراسات الكبرى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

25.التركي عروسية: **الحركة اليوسفية في تونس 1955 . 1956**، دار النهى، صفاقس، تونس، جانفي 2011م.

26.التركي عروسية: **فصول من تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، جوان 2005م.

27.التميمي عبد الجليل: **الحبيب بورقيبة: مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الأسطورة**، منشورات التميمي، زعوان، تونس، أوت 2012م.

28.التيمومي الهادي: **تونس 1956 – 1987**، ط2، دار محمد علي للنشر، تونس، 2008م.

29.ثنيو نور الدين: **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015م.

30.جابر الأنصاري محمد: **التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام ـ مكونات الحالة المزمنة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995م.

31.حاروش نور الدين: **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية – قراءة في تاريخ الجزائر الحديث–**، دار الأمة، الجزائر،2011م.

32.حمزة بندقجى حسين: **الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافيا السياسية**، ط3، الناشر ح. ح. بندقجى، المملكة العربية السعودية.

33.حلوش عبد القادر: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

34.الخطيب أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثارها الإصلاحي في الجزائر**، م. و. ك، الجزائر، 1985م.

35.خليفة الجنيدي: **حوار حول الثورة**، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986م.

36.حيدر محمود: **الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة**، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2018م.

37.درمونة يونس: **تونس بين الحماية والاحتلال**، مطبعة الرسالة.

38.الدقي نور الدين: **من الإيالة إلى الجمهورية 1814 ـ 2014**، ط1، المنشورات الجامعية بمنوبة/ بالاشتراك مع المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، مطبعة فرشيو، تونس، 2016م.

39.جورج الراسي: **الدين والدولة في الجزائر**، دار القصبة، الجزائر، 2008م.

40.حسن عبد العزيز محمد: **التعريب في القديم والحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990م.

41.حرفي صالح: **عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م.

42.شارل:روبير أجيرون **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس، 1982م.

43.الزبيري محمد العربي: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984م.

44.الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج01، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م.

45.الزليطني محمد حفظي: **الزعيم علي الزليطني . سيرة ونضال**، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس.

46.زوزو عبد الحميد: **محطات في تاريخ الجزائر – دراسات في الحركة الوطنية والثور التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2011م.

47.زوزو عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900**، دار هومة، الجزائر.

48.زوزو عبد الحميد: **دور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 – 1939 – نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.

49.ساعد محمد: **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، تخصص سنة ثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، السنة الجامعية 2017/ 2018م.

50.سالم محمد وليد: **مأسسة السلطة وبناء – الأمة– (دراسة حالة العراق)**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014م.

51.سطورا بنيامين: **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898–1974**، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

52.سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج02، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

الحركة الوطنية الجزائرية ، ج03، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

الحركة الوطنية الجزائرية ، ج04، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ط6، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

خلاصة تاريخ الجزائر – المقاومة والتحرير 1830 – 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م.

53.الصافي سعيد: **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، ط4، منشورات عربية، تونس، نوفمبر 2011م.

54.سعيدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954 . 1962**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

55.السوفي عمار: **عواصف الاستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، جذوره وتداعياته من ثامر إلى الشرايطي**، مطبعة الرشيد، تونس، جانفي 2006م.

بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية (من الحركة التمردية إلى المقاومة اليوسفية)، ط1، 2001م.

56.السويدي محمد: **دراسة المجتمع الجزائري – تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

57.الشاطر خليفة وأخرون: **تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الاستقلال –**، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

58. شترة خير الدين: **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية1900-1939م**، دار البصائر،الجزائر، 2008م.

59. شفيق منير: **الدولة والثورة ردّ على ماركس، انجلز، لنين ومقاربات مع الرؤية الإسلامية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2001م.

60. الشيخ أبو عمران: **معجم مشاهير المغاربة**، جامعة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

61. الصباغ فؤاد: **دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية**، مارس 2017م.

62. طباني حفيظ: **الحزب الحر الدستوري التونسي 1934 – 1938** ، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2001م.

63. عابد الجابري محمد: **التعليم في المغرب العربي – دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب تونس الجزائر**، دار النشر المغربية، المغرب، 1989م.

64. عباس عائشة: **جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس –دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والإحتواء**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020م،

65. عباس عائشة: **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي تونس نموذجا**، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ألمانيا.

66. عباس محمد: **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954– 1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م،

خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010م،

اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م،

67. عبد الصاحب وادي خيرية: **الفكر القومي العربي في المغرب العربي**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.

68. عبد القادرحميد: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

69. عبيد أحمد: **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر . تونس . المغرب)**، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2010م.

70. العروي عبد الله: **مفهوم الدولة**، ط9، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2011م.

71. عزيز عبد الكريم: **نضال شعب أبي تونس 1881 – 1956**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2011م.

72. العقاد صلاح: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر . الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م.

73. العقاد صلاح: **الجزائر المعاصرة**، محاضرات لطلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، 1964م

74. العلوي نور الدين: **دمُ الإخوَة قفصَة 1980**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2015م.

75. علي الداودي غالب: **مذكرات في مبادئ العلوم السياسية**، ج1، مطبعة الأديب ، بصرة، 1964م.

76.علية الصغير عميرة: **في التحرر الاجتماعي والوطني ـ فصول من تاريخ تونس المعاصر**، المغاربية للطباعة والنشر، ط1، تونس، 2010م.

77.علية الصغير عميرة: **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 2011م.

78.عمر عبد الفتاح ، سعيد قيس: **نصوص ووثائق سياسية تونسية**، مركز الدراسات والبحوث والنشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، 1987م.

79.غربي الغالي: **فرنسا والثورة الجزائرية 1954 . 1958 دراسة في السيّاسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

80.الفاسي علال: **التيارات الإيديولوجية في العالم العربي**، إعداد ومراجعة: عبد العلي الودغيري، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح، الرباط، 2007م.

81.فركوس صالح: **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912 – 1962**، مديرية النشر الجامعية، قالمة، 2011م.

82.فوكوياما فرنسيس: **بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشري**، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007م.

83.فيلالي عبد السلام: **الجزائر الدولة والمجتمع**، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013م.

84.قداش محفوظ: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 – 1939**، الج1، ترجمة : أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008م.

85.**وتحررت الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م.

86.قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994م.

87.قنانش محمد: **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

88.قنانش محمد، قداش محفوظ: **نجم شمال إفريقيا 1926م – 1937م – وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ديوان. المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

89.قندل جمال: **خطا موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957 – 1962**، دار الضياء، الجزائر، 2006م.

90.كنز علي: **حول الأزمة – 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان للنشر، الجزائر، 2009م.

91.الكيلاني محمد: **الحركة الشيوعية في تونس 1920 – 1985**، طبع المطابع الموحدة، تونس.

92.اللولب حبيب حسن: **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج1، دار السبيل، الجزائر، 2009م.

93.لونيسي إبراهيم: **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، خلال الثورة 1954 ـ 1962**، دار هومة، الجزائر، 2007م.

94.**رؤساء الجزائر في الميزان**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

95.الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر.

96.لونيسي رابح: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين وسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر،2000م.

97.**التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920 – 1954)**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009م.

98.مالكي امحمد:**الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1 وط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، يناير 1993 – 1994م.

99.المديني توفيق: **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ـ دراسة ـ**، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997م.

100. مجموعة من الأساتذة: **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881 – 1964)**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008م.

101. المحامي زبيحة زيدان: **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

102. المحجوبي علي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، تعريب: عمر بن ضو، وحليم قرقوري، وعلي المحجوبي، سراس للنشر، تونس، 1986م.

103. المحجوبي علي: **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904 . 1934)**، تعريب: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999م.

104. محمد الصلابي علي: **سيرة الأمير عبد القادر . قائد رباني ومجاهد**، دار المعرفة، بيروت.

105. محمد لحسن أزغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

106. محمد عبد الباقي الهرماسي: **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، أكتوبر 1999م.

107. مريوش أحمد:**دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، دار كنوز الحكمة، الجزائر.

108. معمري مخالف: **عبان رمضان**، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر، 2008م.

109. مصطفى لحزامي شجاع: **الإدماج الصناعي للمغرب العربي – محاولة تحليل اقتصادي**، دار البلاغ العربية، تونس.

110. مقلاتي عبد الله:**العلاقات الجزائرية والمغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، الج02، دار السبيل، الجزائر، 2009م.

111. **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة، 2009م.

112. **إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م**، وزارة الثقافة، 2013م.

113. **الموجز في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

114. مقلاتي عبد الله، وصالح لميش: **سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية- تونس والثورة الجزائرية**، ج2،وزارة الثقافة، الجزائر، 2012م.

115. المكني عبد الواحد: **فرحات حشاد . المؤسس الشاهد . القائد الشهيد**، تقديم: حسين العباسي، ط1، المغاربية للنشر والطباعة، تونس، ديسمبر 2011م.

116. مناصرية يوسف: **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربية العالميين 1919 – 1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م.

i. **الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934 – 1937**، دار المعارف لطباعة والنشر، سوسة، تونس، 2002م.

117. م. شرّاد منيرة: **الدول وحقوق المرأة . نشأة تونس والجزائر والمغرب، في مرحلة ما بعد الاستعمار**، ترجمة: سلوى قروي العونلي، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2012م.

118. ميهوبي فخر الدين: إشكالية **بناء الدولة في المغرب العربي – دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار-**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014

119. مهدي عدنان: **التعليم في الجزائر أصول وتحديات**، دار المثقف للنشر والتوزيع، 2018م.

120. نزيهة لكحل عياط: **المرأة التونسية ومكانتها في القانون الوضعي**، دار العمل.

121. نصيري الأخضر: **المجتمع التونسي المعاصر 1881- 2004 دراسة سوسيو ـ ديمغرافية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، 2010م.

122. الهادي الشريف محمد: **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب: محمد الشاوش محمد عجينة، ط2، دار سيراس، تونس، 1993م.

123. الهلالي عبد الحميد: **جندوبة 1881-1956 علاقة الحركة الوطنية بالأرياف**، تقديم: علي المحجوبي، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2009م.

124. الهواري عدي: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830 . 1960**، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

125. هوبز توماس: **اللقياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب، وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، 2011م.

126. ولد خليفة محمد العربي: **الثورة الجزائرية معطيات وتحديات**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991م.

127. الوناس الزريبيالهادي: **الطاهر لسود . القيادة العامة لجيش تحرير شمال إفريقيا**، التسفير الفني،

128. تونس، 2008م.

129. المنصف وناس: **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، سراس للنشر، تونس، 1995م.

130. يحي جلال: **المغرب العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. ABADA Malek: **Algérie 1954- 1962 LES SENTIERS DE LA LIBERTE**, Editions DAHLAB, Alger, 2009.
2. -Andrée Julien Charles: **et la Tunisie devint indépendante ... (1952-1957)**, Les Editions Jeune Afrique, paris, 1985.
3. Balta Paul: **Le Grand Maghreb - Des independances à l' an 2000**, éditions la découverte, paris, 1990.
4. Ben Abdejelil Rim: **L'évacuation de la base militaire de Bizerte 1956 - 1963 - Un Problème de décolonisation**, Mémoire de D E A en Histoire, sous la direction de: Mohamed Lazhare Gharbi, Faculté Des Sciences Humaines et Sociales, Université du Tunis 1, Année universitaire 2002/2003.
5. Dahmani Mohamed: **L'Algérie légitimité historique et continuité politique**, éditions Le sycomore, paris, 1979.
6. Barrouhi Abdelaziz: **Demain La Démocratie? - Communication & Politique Sous Bourguiba**, Editeur AFKAR WA ICH'HAAR, tunis, 1990.

7. Brahimi Abdelhamid: **Le Maghreb à la Croisée des Chemins – à l'ombre des transformations mondiales**, éditions with the center for Maghreb Studies, London, 1996.
8. Djeflat Abdelkader: La technologie dans L'intégration Maghrébine: Evaluation et Perspectives, **Perspectives et Etapes de la Construction du Madhreb**, Center D'Etudes et de Recherches Economiques Et Sociales, Tunis, 1989, p 355.
9. Francos Ania et J. p. Séréni: **Un Algérien nommé Boumediéne**, éditions stock, paris, 1976.
10. - Frégosi Franck: **LA REGULATION INSTITUTIONNELLE DE L'ISLAM EN TUNISIE** : **ENTRE AUDACE MODERNISTE ET TUTELLE ETATIQUE** .
11. LIASSINE Mohammed: **LES RÉFORMES ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE**
12. **UNE TRANSITION VERS L'ÉCONOMIE DE MARCHÉ?**,
13. Kaddache Mahfoud: **La vie politique a' Alger de 1919 à 1939**, Edition, ENAG/ Alger, 2009.
14. Kassab Ahmed: **Histoire de la Tunisie L'époque contemporaine**, Carthage, Tunis, 1976.
15. Kraiem Mustapha: Pouvoir Colonial et Mouvement National LA TUNISIE Des ANNEES TRENTE, éditions de la Méditerranée Alif, Tunis, 1990.
16. khlifi Omar : **L'assassinat de salah ben youssef**, Editions Mediacom , Tunisie , 2005.
17. Letaief Azaiez Tahar: Tunisie: changements politiques et emploi (1956 – 1996), Collection Histoire et perspectives Méditerranéennes, éditions L'Harmattan,

18. Marzouk Sadok: **Les Luttes Pour La Succession De Bourguiba 1959 – 1972**, éditions Script, Tunis, 2016

19. McDougall James: **A History of Alegria**, Cambridge University Press is part of the University of Cambridge, 2017.

20. Mestiri Brahim: **La Pensée Politique Et Sociale Du Président Habib Bourguiba**, Tunis, 2002.

21.

22. Robert Ageron Charles: **Genèse de L'Algérie algérienne**, Edition Bouchene, paris, 2005.

23. rossi pierre: **bourguiba ' s tunisia** ,translated by: ronald Matthews, Editions kahia, tunis, 1967.

24. Souriau-Hoebrechts Christine: **La Presse Maghrebine - Libye - Tunisie - Maroc –Algerie**, Centre de Recherches Sur L'Arique Mediterraneenne, paris, 1975.

25. Tlatli Salah - Eddine: **Ecrits Pour L'indépendance 1946 – 1956**, éditions de la méditerranée, Tunis, 1991.

26. Zmerli Sadok: **Espoirs et Déceptions en Tunisie 1942 – 43**, Maison Tunisienne de l'Edition, Tunis 1971.

- **الرسائل الجامعية:**

1. بداني أحمد: "**الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس . 05 جويلية 1962**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد المجيد بن نعيمة، جامعة وهران السانيا، الموسم الجامعي 2012 /2013م.
2. بن التومي شطبوري حسن:"**التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والداخلية في تونس (1956 . 1973)**"، دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، إشراف: عبد الكريم هادي العكام الحميناوي، جامعة بغداد، 2003م.
3. بوتليليس مراد: "**تطور التعليم في الجزائر من 1830 إلى 2011**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، تخصص: الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، إشراف: الوادي الطيب، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ألسانيا، 2013/2012م.

4. بودريوعصبرينة: "**الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر – المرحلة البومدينية نموذجا (1965 – 1978)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010م.

5. بودرهم فاطمة: "**حزب جبهة التحرير الوطني دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954 . 1962**"، إشراف: حسين بوقارة، مذكرة ماجستير مقدمة لقسم التنظيمات، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994م.

6. بوصبيعات سوسن: "**النظام القانون لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر – الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة –**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، تخصص قانون عقاري، إشراف: عبد الحفيظ طاشور، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2018/2017م.

7. بوضياف محمد: "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: محمد سليم قلالة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008م.

8. حالة خديجة: "**التعليم الأصلي ودوره في التَّعريب بالجزائر (1970 – 1977)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محفوظ رموم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017م.

9. حمداني محي الدين: "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تخطيط، إشراف: رابح زبيري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008م.

10. خثير عبد النور: "**تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 . 1962م**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف: شاوش حباسي، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية، 2005 . 2006م.

11. الخميري محسن: "**الحركة اليوسفية مجالها وحدودها (1955–1961)**"، شهادة الدراسات المعمقة، كلية الأدب جامعة منوبة، 2004/2003م.

12. خيشان محمد: "**مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني 1947 ـ 1954**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: شاوش حباسي، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2001 ـ 2002م.

13. خيرات أحمد: "**الصياغة الجديدة لعرض السكن في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إشراف: باشي أحمد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/ 2009م.

14. دبلة عبد العالي: "**الدولة في العالم الثالث طبيعتها ودورها، مثال الجزائر**"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 1996م.

15. دبي رابح: "**السياسة التعلمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830–1962م**"، دراسة نظرية تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم التربية، إشراف الطيب بلعربي، جامعة الجزائر2، السنة الدراسية 2011/2010م.

16.دراوسي مسعود: "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر: 1990 – 2004**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: طواهر محمد التهامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/ 2006م.

17.زيرمي نعيمة: "**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، إشراف: محمد بن بوزيان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010م.

18.سليح كمال: "**المحاولات الوحدوية فيالحركة الوطنية الجزائرية 1936 ـ 1956م**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: عبد الحميد زوزو، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2005 ـ 2006م.

19.شايب قدادرة: "**الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934 . 1954 ـ دراية مقارنة ـ**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006 ـ 2007م.

20.صغور عبد الرزاق: "**بناء الدولة الحديثة في الجزائر – دراسة تقيمية –**"، أطروحة دكتوراه في فرع التنظيمات السياسية والإدارية، إشراف: منصور بن لرنب، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008م.

21.طه ياسين زينب: "**النظام السياسي في تونس (دراسة تأريخية) (1956 – 1987)**"، رسالة مقدمة للحصول على متطلبات درجة الماجستير آداب في التاريخ الحديث، إشراف: قبس ناطق، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2008م.

22.عبد الجليل هجيرة: "**العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، إشراف: مليكي سمير بهاء الدين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/ 2017م.

23.عبو نجاة: "**التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف "دراسة تاريخية مقارنة" 1945 ـ 1961م**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغربي الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الله مقلاتي، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2013 – 2014م.

24.عقيب محمد السعيد: "**الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934 – 1956**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر والحديث، إشراف شاوش حباسي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009/ 2010م.

25.العلاني علية: "**حركة الاتجاه الإسلامي بتونس 1970 – 1987**"، شهادة التعمق في البحث، إشراف: محمد الهادي الشريف، كلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، فيفري 1993م.

26.العمري مومن: "**شعار الوحدة المغاربية ومضامينه في المغرب العربي أثناء الكفاح الوطني**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،إشراف عبد الكريم بوصفصاف،جامعة منتوري قسنطينة،السنة الجامعية 2009-2010م.

27. الغول الطاهر: "**مفهوم الدولة الجزائرية في الحركة الوطنية (1919 – 1954م)**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عاشوري قمعون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر الوادي، 2013 / 2014م.

28. فشار عطاء الله: "**دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: عقيلة ضيف الله، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2001م.

29. لباز الطيب: "**الحزب الدستوري الجديد ودوره في القضايا التحررية المغاربية الجزائرية نموذجا**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ المعاصر إشراف الدكتور بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2007م.

30. لبوخ محمد: "**عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، إشراف: بومدين طاشمة، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013 – 2014.

31. مخضار سليم: "**دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، إشراف: مصطفى بلمقدم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/217م.

32. معزة عز الدين: "**فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899 – 2001**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009م.

33. مناصرية يوسف: "**الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 – 1934**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف أبو القاسم سعد الله، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1985- 1986م.

34. هياق إبراهيم: "**اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر – أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، إشراف: علي بوعناقة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010م.

35. ورز الدين نوارة: "**مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع السياسي، إشراف: أنور مقراني، جامعة محمد لمين دباغين 2، السنة الجامعية 2016/2015م.

36. يوسف أيمن: "**تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، إشراف: خليفة بوزبرة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/ 2008م.

- **الملتقيات والندوات:**

1. **يوم دراسي حول الأمير بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاته**، الأحد 23 نوفمبر 1986م، المركز الوطني للدراسات التاريخية.
2. **أعمال المؤتمر العالمي الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية قراءات علمية للبورقيبية**، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، أفريل 2000م.
3. **أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، إشراف وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، سبتمبر 2001م.
4. **الندوة العلمية الأولى حول آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي 2008م.
5. **الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار القصبة، الجزائر، 2009م.
6. **أعمال كتاب حول المجاهد العقيد محمد الطاهر عبيدي الشهير بالحاج لخضر سيرته وجهاده وخصاله**، جمع وإعداد وتحرير: مسعود فلوسي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019م.
7. **أعمال الملتقى العالمي الأول حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية قراءات علمية للبورقيبية**، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، أفريل 2000م.
8. -**أعمال المؤتمر الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار**، ط1، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، 2005م.

- **المجلات والجرائد:**

1. **جريدة الصباح**، تونس، 09 جانفي 1955م.
2. **جريدة الصباح**، العدد 1103، تونس، 28 جويلية 1955.
3. **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 93 . 94، مؤسسة عبد الجليل التميمي، تونس.
4. **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 104، مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، سبتمبر 2001.
5. **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 33-34، تونس، 1984.
6. **مجلة الخلدونية**، المجلد 9، العدد 2، جامعة تيارت.
7. **مجلة عصور الجديدة**، المجلد 2، العدد 6، جامعة وهران، 2012.
8. **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجلفة.
9. **مجلة أفاق وأفكار**، العدد 08، جامعة الجزائر2، 2016.
10. **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 3، العدد 5، جامعة الجزائر2.

11. **مجلة أفاق وأفكار**، المجلد 4، العدد 5، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2015.

12. مجلة **دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد 2، العدد 5، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم.

13. **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 126، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس، جوان 2007.

14. **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد 1، العدد 2، جامعة سكيكدة.

15. **مجلة روافد**، العدد 17، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، 2012.

16. **مجلة روافد**، العدد، 19، المعهد الأعلى لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، 2014.

17. **مجلة البحوث والدراسات**، العدد 11، شتاء 2011، جامعة الوادي.

18. **جريدة الشعب**، العدد 17729، يوم 25 أوت 2018.

19. **مجلة عصور الجديدة**، المجلد1، العدد1، جامعة وهران 1، 2011.

20. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، شتاء 2011.

21. **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد الأول، جامعة سبها، 2015.

22. **مجلة البيان**، الرياض، 1465هـ.

23. **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005.

24. **مجلة الدراسات الإفريقية**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد 38، جوان 2015.

25. **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 06، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، جوان 2016.

26. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 38، جامعة القدس، فلسطين، جوان 2016.

27. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد العدد 2، جامعة دمشق، 2009.

28. **مجلة دفاتر**، المجلد 3، العدد 1، مخبر البحث، إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، أفريل 2007.

29. **مجلة المفكر**، العدد 3، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2008.

30. **مجلة الصراط**، العدد الرابع، السنة الثانية، كلية أصول الدين، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2001.

31. **مجلة الحوار الفكري**، المجلد 13، العدد 16، مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة أدرار.

32. **مجلة اللغة العربية**، المجلد1، العدد1، كلية الآداب واللغات، جامعة حمة لخضر، الوادي..

33. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 19، جوان 2015.

34. **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 12، العدد 36، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

35. **مخبر تطوير الممارسات النفسية . دراسات نفسية تربوية**، العدد 07، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011م.

36. **مجلة الشهاب الجديد**، المجلد3، العدد3، أفريل 1425هـ/2004م.

37. **سلسلة دورية عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية**، السنة 17، العدد 57، ط1، قطر، 1997م.

- من الانترنيت:

- العياشي احميدة: **سنوات الشاذلي بن جديد، الصدفة والتاريخ**.

- حسينة ل: تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال، جريدة المساء، 05 جويلية 2012. الموقع الالكتروني: **www.djazairess.com**

- **جريدة الشعب أونلاين**، السبت 04 جويلية 2020. الموقع الالكتروني: www.ech-chaab.com

- من الأنترنت الموقع: www.academia.edu

- من الإنترنيت: "مفهوم الدولة" الموقع: **UNIVERSITYLIFESTYLE.NET**

الفهارس

الفهارس

أولا:فهرس الأعلام

-أ-

ثانيا: فهرس الأماكن:

الفصل الثالث: أزمات وعواصف الاستقلال في تونس

الفصل الرابع: أزمة الصراع على السلطة في الجزائر المستقلة

الباب الثاني:

الفصل الأول: بناء الدولة الوطنية وتأثيرات الموروث الفرنسي– قراءة للمفاهيم والجوانب التاريخية–

الفصل الثاني: فلسفة البناء الوطني وآفاق التنمية في تونس